

المجتمع الإسلامي والغرب

تأليف: هاميلتون غِب وهارولد باون

ترجمة ودراسة: د. أحمد إيبش

الجزء الأول

المجتمع الإسلامي والغرب

تعرّض التاريخ العُثماني للإهمال بوجه عام حتى النّصف الأول من القرن العشرين. فقد تأثر الكتّاب الأوروبيون باتجاهات معاصريهم من الدّولة العُثمانية التي ظلّت تشكّل بالنسبة إلى أوروبا لمدّة ستة قرون مشكلة كبرى: فهي في بادئ الأمر كانت تمثل ردّ الفعل الإسلامي ضد الخطر الصّليبي، ثم ما لبثت أن اعترضت المشروعات الاستعمارية الأوروبيّة، وحين ضعفت أثارت ما عُرف في المصطلح السّياسي باسم "المسألة الشّرقية"، التي شغلت أذهان الأوروبيين ولم يُسدل عليها السّتار إلا بانهيار الإمبراطورية العُثمانية.

بيد أنّ الاهتمام بالوثائق العُثمانية ودراستها قد عدّلا النّظرة إلى التّاريخ العُثماني خلال العقود الأخيرة، وأضحى التّاريخ العُثماني المحور المفضّل لأقسام الدّراسات الشّرقية في جامعات أوروبا وأميركا، وأصبح بالإمكان وضعه في مكانته الصّحيحة في إطار التّاريخ العالمي: إذ أنّ الدّولة العُثمانية قد ظهرت في ثنايا ردّ الفعل الإسلامي إزاء أوروبا الآخذة في التّوسّع في شرقي البحر المتوسط بالقرنين الرّابع عشر والخامس عشر. وهي تمثل أقوى وأنجح مقاومة لأوروبا من جانب المشرق. كما أنها لعبت دورها في تكوين ما نطلق عليه اسم أوروبا الحديثة، وفي إعادة تشكيل مجتمعات جنوب شرقي أوروبا والشّرق الأوسط وشمال أفريقيا.

السعر 65 درهما


9 789948 014690

إصدارات
esdarat
دار الكتب الوطنية


هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
ABU DHABI TOURISM & CULTURE AUTHORITY

المجتمع الإسلامي والغرب

روّاد المشرق العربي

المجتمع الإسلامي والغرب

دراسة حول تأثير الحضارة الغربيّة في الثّقافة الإسلاميّة بالشّرق الأدنى في القرن الثّامن عشر للميلاد

للمؤرّخين البريطانيين

هاميلتون غِب وهارولد بووِن

الجزء الأول

ترجمة ودراسة

د. أحمد إيبش

© هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية.
فهرسة دار الكتب الوطنية أثناء النشر.

DS38.G45812 2012.
Gibb, Hamilton Alexander Rosskeen, 1895-1971

المجتمع الإسلامي والغرب: دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية/ تأليف هاملتون غب، هارولدن؛ ترجمة ودراسة أحمد إيبش. – ط. 1. – أبو ظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، 2012.
2 مج .؛ سم. – (رواد المشرق العربي)
ترجمة كتاب: Islamic society and the West; a study of the impact of western civilization on Moslem culture in the Near East
تدمك: 0-469-01-9948-978
1. الحضارة العربية — أوربا. 2. الحضارة العربية — تاريخ. أ. إيبش، أحمد. ب. Bowen، Harold. ج. العنوان. د. السلسلة.



هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
ABU DHABI TOURISM & CULTURE AUTHORITY

إصدارات
esdarat
دار الكتب الوطنية

الطبعة الأولى 1434هـ 2012م

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
ص.ب: 2380

publication@adach.ae
www.adach.ae

سلسلة
روّاد المشرق العربي

تقدّم «هيئة أبوظبي للسّياحة والثقافة» للمكتبة العربيّة بوجه العموم، ومكتبة تراث جزيرة العرب بوجه الخصوص، كتاباً جديداً من هذه السّلسلة الثقافيّة التّراثيّة التي تصدرها تحت عنوان: «روّاد المشرق العربي». وهي من خلالها تعكس اهتمامها بتراث الآباء والأجداد، كمصدر فخر لشعب الإمارات وإلهامهم وعنوان أصالتهم وهويّتهم الوطنيّة، وذلك من خلال الحرص على جمع كافّة المصادر المتعلّقة بتراث منطقة الخليج العربي وجزيرة العرب والعالم العربي في آن معاً.

فإذا استعرضنا تاريخ الحركة العلميّة بنشر التّراث العربي المخطوط، الذي يصل مجموعه إلى قرابة 3 ملايين مخطوطة في مكتبات الشّرق والغرب، نجد أنّ جامعاتنا ومعاهدنا العلميّة ومؤسّساتنا الثقافيّة على امتداد الوطن العربي، أسهمت بنصيب وافر في خدمة هذا التّراث ونشر أصوله، وخاصّة خلال القرن العشرين. فتألّفت من خلال ذلك مكتبة تُراثيّة عريقة ثمينة وواسعة للغاية، حفظت تراث لغتنا العربيّة في مجالات شتّى، منها على وجه المثال: الأدب العربي، الشّعر، النّحو، الحديث الشّريف، الفقه، التاريخ، الفلسفة والفكر الإنساني، الفنون، وسائر العلوم عند العرب من فلك وطبّ وهندسة ورياضيّات وصيدلة وكيمياء. ومنها أيضاً الأدب الجغرافي العربي وأدب الرّحلات.

وما دُمنا بصدد ذكر تُراثنا الجغرافي، فلا بُدّ أن نؤكّد على أنّ ثمّة تيّاراً موازياً له، يضارعه ويستقي منه ويتمّمه، يُضفي بالغ الفائدة والمتعة على تُراث العروبة، ألا وهو:

أدب رحلات الأوروپيين إلى مشرقنا العربي! هذا المبحث مع الأسف لم يتمّ التّركيز الكافي عليه حتى الآن، رغم ما يستحقّه وما يقدّمه من فوائد لمثقّفي العربيّة ودارسي تراثها وتاريخها الحضاري والسّياسي والاجتماعي.

هذه الرّحلات لم تتوقّف أبداً منذ أقدم العصور وإلى انبلاج دعوة الإسلام الحنيف، فطفقت جموع الرّحّالين تتناوب على زيارة المشرق منذ عصر حضارة الإغريق (كرحلات هيرودوتوس ونيارخوس، ورحلة الأناباسيس لكسينوفون الأثيني)، وكذلك في عصر الرّومان (كرحلة إيليوس غالوس). ثمّ في القرون الوسطى حلّ الطمع محلّ الفضول، واجتاحت جحافل الغزو اللّاتيني مشرقنا الإسلامي في موجة الحملات الصّليبيّة، فمكثت فيه على الشّريط السّاحلي لبلاد الشّام مدّة 200 سنة، وحاولت احتلال مصر وتونس لكنّها أخفقت وارتدّت على أعقابها.

فلمّا أطلّ القرن السّادس عشر، بدأت مرحلة جديدة في هذه الملحمة الثقافيّة والحضاريّة من علاقات الشّرق بالغرب، فتضاعف إلى حدّ كبير عدد الرّحّالين الأوروپيّين، الذين قصدوا المشرق إمّا للتّجارة أو المغامرة أو الاستطلاع، أو لمجرّد الخروج بمؤلّفات إبداعيّة فريدة. أمّا جزيرة العرب، معدن العروبة وأرومة قبائلها، ومهبط الوحي وموئل لغة القرآن الكريم، فلا غرو أنّها نالت من اهتمام رحّالي الغرب وجهودهم المُضنية ومغامراتهم الشّائقة الشّيء الكثير، عبر خمسة قرون (من القرن السّادس عشر إلى القرن العشرين).. فجابوا بواديها وفيافيها ومجاهلها، ناهيك عن مدنها وبلداتها وقُراها ومضارب بدوها.

هذا الإرث الإنساني الثمين والممتع والمفيد، الذي يضمّ المئات من نصوص الرّحلات النّادرة، تتابع «هيئة أبوظبي للسّياحة والثقافة» اليوم نشره بالعربيّة، في مشروع طموح يهدف إلى نشر أكبر عدد منه، وتقديمه للقارئ العربي بأرقى مستوى علمي من التّحقيق والبحث، وأجمل حلّة فنيّة من جودة الطباعة وتقديم الوثائق والخرائط والصّور النّادرة.

هيئة أبوظبي للسّياحة والثقافة

هذا الكتاب

ظهور الدّولة العُثمانية وبداية توسعها

ينتمي السّلاطين العُثمانيون إلى جدّهم الأمير «عُثمان بن أرطغرُل»، وتُعدّ سلطنتهم التي ظهرت على مسرح الأحداث في القرن الثالث عشر الميلادي دولة حديثة العهد حينذاك. كانت نقطة البداية عندما تقدّموا بزعامة أرطغرُل ابن سليمان شاه لمساندة سلطان قونية السّلچوقي علاء الدّين الأول ضد الغُزاة المغول، فمنحهم علاء الدّين جزءاً من أراضي آسيا الصّغرى مقابل هذه المساعدة. وأخذ العُثمانيون بقيادة عُثمان ابن أرطغرُل (1299-1324 م) في التّوسّع بسرعة كبيرة في الأناضول على حساب الدّولة البيزنطية، وعلى حساب بقية الإمارات التُّركيّة الصّغرى هناك. وهذا ما تابعوه أيضاً في عهد السّلطان الغازي أورخان الأول ابن عُثمان.

ثم اتجه العُثمانيون، بقيادة السّلطان مُراد خان الأول ثم ولده السّلطان بيازيد خان الأول، في موجة جديدة للتوسّع في أوروپا بادئين بالبلقان، فأخضعوا أجزاء كبيرة من بلغاريا والبوسنة وصربيا، وبالرغم من الهزيمة السّاحقة التي لاقاها العُثمانيون أمام تيمورلنك (1402 م) في أنقرة، فسرعان ما نجحوا في استرداد قوتهم، ومواصلة فتوحاتهم التي توّجت بالاستيلاء على القسطنطينية (1453 م) بقيادة السّلطان محمد خان الثاني «الفاتح»، وتحويلها إلى عاصمة نهائية لهم باسم «إسطنبول» من بعد عاصمتهم السّابقة بورصة. وأعقب ذلك توسّعهم سريعاً في شرق أوروپا ووسطها.

وما إن حلّ مطلع القرن السّادس عشر حتى حدث تغيّر في اتجاه فتوحاتهم، إذ تحوّل العُثمانيون مؤقتاً إلى الفتح والغزو في بلاد الشرق، بادئين بالدّولة الصّفوية في

فارس، فتمّ لهم إخضاعها على يد السّلطان سليم الأول إثر معركة چالديران الفاصلة وسقوط تبريز سنة 1514 م. ثم تابع السّلطان سليم فتوحاته في الشرق، فبدأها بإخضاع الشّام بعد عامين في مرج دابق سنة 1516 م كما ذكرنا، راسماً بذلك الفصل الأخير لانهيار السّلطنة المملوكية، التي سرعان ما تداعت بعد عام واحد فقط (1517) تحت ضربات العُثمانيين.

اختلفت الآراء كثيراً في أسباب فتوحات السّلطان سليم في البلاد العربية، فالفكرة الشّائعة تنحو إلى أن السّلطان سليم باتجاهه إلى الشّرق قد أدار ظهره لأوروپا، وأنّ ذلك كان يمثل تغييراً واضحاً في استراتيجية الدّولة العُثمانية. ولكن الواقع في رأينا يخالف ذلك، فما اتجه السّلطان سليم إلى الشّرق، وإلى البلاد العربية خاصّة، إلا ليؤمّن ظهر دولته ويحميها من القوتين الكبيرتين اللتين كانتا متحفّزتين للقضاء على دولته، وهما أولاً الدّولة الصّفوية ذات الطابع الثيوقراطي المذهبي، التي كان من أهدافها بالطبع مناوئة الدّولة العُثمانية التي تتزعّم المعسكر السُّنّي المواجه لها، وثانياً الدّولة المملوكية التي رأت بلا شك في الدّولة العُثمانية القوية خطراً يتهدّد وجودها نفسه[1].

فالأمر إذاً راجع، بالدرجة الأولى، إلى صراع بين قوى ثلاث في منطقة واحدة، وقد تلامست حدودها وظهر الاحتكاك بين قواها. فكان لا بدّ لتوفير الحماية والأمان للدّولة العُثمانية من القضاء على القوى الكبيرة في الشّرق، وأهمّها قوّة سلطنة المماليك في مصر والشّام، ثم متابعة الفتوحات في أوروپا بعد تأمين العُثمانيين لظهرهم في الشّرق. قام بالدور الأول السّلطان سليم، ثم كانت المهمّة الثانية من نصيب ابنه السّلطان سُليمان، الذي بلغت الإمبراطورية العُثمانية ذروة أوجها وقوّتها وعهدها الذّهبي في أيّامه.

وخلال عهد حكم السّلطان سُليمان الذي دام أكثر من أربعين عاماً، بلغت

---

(1) راجع: تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني، دكتورة ليلى عبد اللطيف أحمد، ص 10.

الإمبراطورية ذروة مجدها. وأوصلت فتوحاته العثمانيين إلى أبواب ڤيينّا غرباً، وإلى عُمق إيران شرقاً. وانضوى شمال أفريقيا بأسره تحت سلطته الاسميّة، أمّا آخر إمارات الصّليبيين، ومعقل فرسان المشفى (الإسبتاريّة) في جزيرة رودُس، التي استعصت على كلّ من رام احتلالها على امتداد مئتي عام، فقد سقطت أخيراً بعد معركة طويلة وطاحنة في عام 1526 م. ثمّ أحرزت جيوش سُليمان انتصارات خاطفة على الهنغار والصّرب في معركة موهاچ Mohács الفاصلة في عام 1529 م، بحيث تمكنوا على نحو غير متوقع من الزّحف إلى أعالي نهر الدّانوب صوب مدينة ڤيينّا ذاتها.



أوروبا والعثمانيون

دامت الإمبراطورية العُثمانية قرابة خمسمئة سنة، فكانت أطول الدّول عمراً إلا باستثناء عدد قليل من الأسر الحاكمة التي عرفها العالم. وقبل ذلك بقيت بيزنطة وروما على قيد الحياة أكثر من ألف سنة، ولكن العثمانيين وحدهم كانوا هم مَن أمكنهم التّفاخر بأن العائلة ذاتها حكمت على التوالي منذ البداية حتى النهاية. ورغم أنه قد يكون هناك إعادة صوغ توفيقي لشجرة العائلة، فإنّ ثمّة عدم انقطاع في السّلسلة المتصلة الممتدّة من عُثمان في القرن الثّالث عشر إلى آخر السّلاطين محمّد الخامس في العقد الأول من القرن العشرين. وعلى سبيل المقارنة، لم تدُم الأسر الحاكمة الأوروپية أكثر من بضع مئات السنين، ولم تحكم مساحة أكبر من إقليم عُثماني واحد فحسب.

وعلى أي حال وفي غالبيّة خمسة قرون، شملت الامبراطورية العُثمانية شرق البحر الأبيض المتوسط برمّته، من مطلع القرن السّادس عشر إلى مطلع القرن العشرين، كما حكمت شمال أفريقيا ومصر، والقفقاس ما بين البحر الأسود وبحر قزوين، إضافة إلى شبه جزيرة القرم والمناطق المحيطة بها، وكامل الشّرق الأدنى إلى حدود ايران، كما حكمت البلقان، بما فيها اليونان، وصربيا، وكرواتيا، وبلغاريا، ورومانيا، وأجزاء من هنغاريا الحديثة.

وفي الذّاكرة الجماعية للغرب، كان العُثمانيون يلوحون بشكل ضخم جداً، أكثر من الموجة الأولى من الفتوحات العربية وأكثر من المسلمين في إسپانيا أو صلاح

الدّين وجيوشه. كانوا يشقّون طريقهم نحو مدارك أوروپا الحديثة. وفي نفس الوقت الذي كانت تنبثق فيه الممالك المركزية في أوروپا الغربية والوسطى، واجهت خصماً قد يقزّم بحجمه وتنظيمه وثروته وقوته أيّ شيء يجتمع معه. ولربما ظن زعماء بلدان إسپانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، والإمبراطورية الرّومانية المقدّسة بأنهم جبابرة، ولكن ضدّ العُثمانيين بالكاد أمكن تصنيفهم بأنهم أقزام. وبالكاد تمكنت الأساطيل الإيطالية وفرسان إسپانيا وفرنسا وجنود المشاة من هنغاريا وپولونيا، والنّمسا، وپروسيا من تجنّب الهزيمة الكاملة، ولكن حتى القرن الثامن عشر، كدّر ما وصفوه بـ «التُّرك الغاشمين» أكثر أيّامهم إشراقا على الإطلاق.

ثم تدريجياً فقد العثمانيون مزيّتهم النسبية، وفي أواخر القرن الثامن عشر عكس ملوك أوروپا وروسيا دفّة الأحداث. وحتى في ذلك الحين تقلّصت الإمبراطورية العُثمانية لكنها لم تنهر. وخلافاً للعديد من مناطق أخرى من العالم، لم تُحتلّ الامبراطورية العثمانية أو يحكمها الأوروپيون على الإطلاق. ومع أن الإمبراطورية تقلّصت فإن وسط أراضي تُركية وأجزاء كبيرة من الشّرق الأوسط بما فيها العراق وجزيرة العرب ظلّت تحت الحكم العُثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

وبالرّغم من التجاور، فقد فصلت بين العُثمانيين والأوروپيين هوّة ثقافية واسعة. ولكن ربما كان الدّين الحدّ الفاصل الأقل أهميّة. فلقد حكمت العُثمانيين عائلةٌ تركية أصولها كما لاحظ العديد من الباحثين تبقى غامضة. وثمّة القليل ممّا يعُرف عن عثمان مؤسّس السلالة، بقدر ما يُعرف عن رومولوس وريموس المؤسّسين الأسطوريين لروما. ولا يوجد هناك تقريباً سجلات مكتوبة عن العُثمانيين للقرن الأول من بداية ظهورهم، كما لم يترك خصومهم الأوائل من صرب ومجر وبيزنطيين، والأمراء التُّرك في الأناضول أيّة أوصاف عن الهزائم التي لحقت بهم على أيدي العُثمانيين.

مع مضيّ الوقت، أضحت أوروپا معتادة على وجود الدّولة العُثمانية، ولكن حتى تضاعيف القرن التاسع عشر بقيت شؤونها الداخلية غير معروفة لها. وأصبح السّلطان ونساؤه بمثابة الأسطورة. والقليل فقط من الغربيين فهموا كيف يحكم العُثمانيون،

ويحاربون، أو يعيشون. كتب السفراء الغربيون في إسطنبول أوصافاً عن عاصمة الإمبراطورية، لكن بقي احتكاكهم بالنخبة محدوداً، وكانوا يشاهدون من سمات الحياة المدنيّة ما يُسمح لهم بمشاهدته فقط. فقط في القرن التاسع عشر، عندما اضطرّ العثمانيون على فتح مجتمعهم للعيون الفاحصة الأجنبية، ألقيت الحجب والسّتور، وحتى آنذاك لم يكن الكشف إلا جزئياً.

عادةً ما يكون الخيال نتاجاً للجهل، وفي أوصاف غالباً ما تكون خياليّة وشهوانية، حيث استحضر الغربيون صورة للسّلطان تخدمه نساء جامحات شهوانيات يحرسهن خصيان من جنوب صحراء أفريقيا، ويدافع عنه جيش من العبيد أُسروا حينما كانوا لا يزالون أولاداً صغاراً، وتمّ تدريبهم على حياة خشنة كمحاربين جاهزين للموت حالما ينبس السلطان بأوامره. وفي قاعة العرش، يجلس السلطان العُثماني يلفّه الغموض في قاعة عرشه، محاطاً بالوزراء الذين يخطّطون للحملة المقبلة ضد الغرب. وتقليداً لملوك الشّرق، نادراً ما كان يُسمح لزوّاره بالنظر إليه ممّا عزّز هالة الغموض تلك. ملأ الغربيون الثّغرات التي تتخلّل ما يعرفونه عن السلطان بالرُّهبة، وحولوه إلى محارب مقدّس يعمل على إهلاك السّلطة المسيحية، بغية إنجاز ما بدأ به النبيّ محمّد (صلّى الله عليه وسلّم)، وانتقاماً للعالم الإسلامي عن خسارته لإسبانيا.

هذا الخليط من أنصاف الحقائق والأساطير غذّى القلق الغربي، لقد كان السّلطان المُهاب والمكروه بآنٍ واحد والذي ينال الإعجاب مشوباً بالحسد، يحكم إمبراطوريةً عظيمةً تتخم حدود أوروبا. ورغم أن الأتراك كانوا فرقةً واحدةً فقط من بين العديد من الفرق التي حوتها الإمبراطورية، فإنّ كلمة «التُّرك» أصبحت مصطلحاً دالاً على كل ما هو عُثماني، وفي الواقع لم يكن هذا المصطلح إيجابياً. فبالنسبة للإنكليز خاصةً ولمعظم الأوروبيين عامةً تعني كلمة «التُّرك» الهمجيّة والوحشيّة.



التاريخ العُثماني
في الدّراسات النّقدية المعاصرة

تعرّض التاريخ العُثماني للإهمال بوجه عام حتى النّصف الأول من القرن العشرين. فقد تأثر الكتّاب الأوروبيون باتجاهات معاصريهم من الدّولة العُثمانية التي ظلّت تشكّل بالنسبة إلى أوروبا لمدّة ستة قرون – أي منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الأولى – مشكلة كبرى: فهي في بادئ الأمر كانت تمثل ردّ الفعل الإسلامي ضد الخطر الصّليبي، ثم ما لبثت أن اعترضت المشروعات الاستعمارية الأوروبيّة، وحين ضعفت أثارت ما عُرف في المصطلح السّياسي باسم «المسألة الشّرقية»، التي شغلت أذهان الأوروبيين ولم يُسدل عليها السّتار إلا بانهيار الإمبراطورية العُثمانية[1].

وهكذا ظلّ الأوروبيون، ردحاً طويلاً من الزمان، يعتبرون الدّولة العُثمانية العدو الأكبر للمسيحية، ووصمة سوداء تلطّخ قيم الحضارة الغربية وكابوساً يخيّم على التّطوّر التّاريخي للبشرية. وأضحت عبارة Turco (بصيغتها الإيطالية) مرادفاً للتعصّب والجهل والتخلّف. وعكس المؤرخون الأوروبيون بوجه عام هذه النّظرة المتحيّزة،

---

(1) راجع البحث القيّم الذي كتبه أحمد عبد الرّحيم مصطفى بعنوان: في أصول التاريخ العثماني، المقدمة. وكذلك انظر:

Halil İnalcık, *The Ottoman Empire: conquest, organisation and economy* (collected studies), Introduction, pp. I-II.

Kemal Karpat (editor), *The Ottoman State and its Place in History*, pp. 1-6.

Albert Hourani, *The Ottoman background to the modern Middle East*, ibid, pp. 61-3.

بغضّ النّظر عن قليل من الاستثناءات التي خرجت عن هذه الأحكام العامّة.

وعلى أثر انهيار الإمبراطورية العُثمانية وظهور عدد من الدّول الجديدة على أنقاضها، جرى تفسير التّاريخ العُثماني من وجهة النّظر القومية لكل من هذه الدّول، وهي بوجه عام تفسيرات متحيّزة ومنقوصة. فقد اعتبرها مؤرخو البلقان والدّول العربية الحديثة دولة أجنبية استعمارية عرقلت قيام نظم سياسية حديثة في بلادهم، وجعلوا منها في كثير من الأحوال مشجباً يعلقون عليه مشاكل هذه البلدان ودواعي تأخرها. بل إن غالبية مؤرّخينا العرب قد أبدوا نفورهم من التّاريخ العُثماني الذي لم يلعب العرب خلاله سوى دور ثانوي، واعتبروا ظهور الأتراك نهاية لازدهار الحضارة العربية – الإسلامية، وعقبة في سبيل اقتباس درجات التّطوّر التي أصابتها الحضارة الأوروبية الحديثة.

ومثل هذه الأحكام العامة المتسرّعة والانفعالية لا تتمشى مع الحقائق التي تبرزها الدّراسة الجادّة الشّاملة، ولا مع الملاحظة المتأنّية لما خلّفه العُثمانيون في بلادنا من آثار مادية وسياسية وسلوكية تنفي ما يقال عادة من أنهم كانوا مجرّد محاربين مجرّدين من أيّة قيم حضارية. بل إن هذه النّظرة العامّة إلى العُثمانيين قد انتقلت إلى تُركية العلمانية الحديثة، التي قامت على أنقاض الدّولة العُثمانية، فراحت تكيل هجومها الشّديد إلى الماضي العُثماني.

غير أنه يستثنى من بين الكتّاب والمفكرين العرب والأتراك المعنيين بالكتابة عن التّاريخ العُثماني، أولئك أصحاب الاتجاهات الإسلامية الرّاديكالية. فقد انبرى هؤلاء، تحركهم الدّوافع الدّينية، يدافعون عن الدّولة العُثمانية على اعتبارها حاضرة الخلافة، وراحوا يقدّمون الحجّة تلو الحجّة على فضل هذه الدّولة الإسلامية القوية على تحويل مسار الأحداث لصالح الأمّة، وأنها كانت الوحيدة القادرة على المنافحة عن الدّين والخلافة الإسلامية في وجه الأطماع الأوروبية. ناهيك عن أنها تمكّنت من تحدّي أوروبا الغربية في عقر دارها، عندما شرعت جيوشها في دكّ أسوار ڤيينا وكادت أن تستولي عليها في عهد السّلطان سليمان القانوني، ومرّة لاحقة بعده. أما أساطيل

البرتغاليين التي كانت تجوب منطقة الخليج العربي وتغير على موانئه فلم يتصدّ لها غير العُثمانيين أنفسهم، حتى أن المغيرين قد بلغوا في إحدى المرات ميناء جدّة وكان في نيّتهم احتلال مكّة المكرّمة ذاتها، لولا أن أدركتهم القوّات العُثمانية وألحقت بهم شرّ هزيمة وطردتهم.

كما يتمسّك الإسلاميون الرّاديكاليون بفكرة فضل السّلطنة العُثمانية بخصوص الحفاظ على رموز الخلافة - حيث كانت آخر حلقات الخلافة الجامعة الإسلامية في عصرنا الحديث - وعلى إقامة شعائر الدّين. ويسبغون عليها فضل نيل البشارة النّبوية الواردة في الحديث الشّريف: «لَتُفتَحنَّ القسطنطينية، فلنعمَ الأمير أميرُها ولنعم الجيش ذلك الجيش»، نعني الفتح العُثماني الإسلامي للقسطنطينية عاصمة بيزنطة وإحدى أبهى معاقل الشّرق المسيحي، الذي تم في عام 1453 م فغيّر وجه تاريخ المنطقة برمّتها.

وظهرت على صعيد المنشورات العربية في النّصف الثاني من القرن العشرين أعداد من الدّراسات التي حاول مؤلفوها ردّ الاعتبار إلى دولة بني عُثمان، وتبيان فضلهم في التّاريخ الإسلامي، وأنّ السّبب الحقيقي في التّهجّم على ماضيهم إنّما يقف وراءه دعاة الغرب المناوئون للإسلام. ومن هذه الكتب، على سبيل المثال نقرأ العناوين التّالية: الدّولة العُثمانية دولة إسلامية مفترى عليها؛ الفتح الإسلامي للقسطنطينية؛ حياة العاهل العُثماني أبي الفتح محمد خان الثاني؛ تاريخ الدّولة العليّة العُثمانية (بتحقيق جديد يتعاطف مع التّاريخ العُثماني)؛ موقف الدّولة العُثمانية من الحركة الصّهيونية؛ دور اليهود والقوى الدّولية في خلع السّلطان عبد الحميد الثاني عن العرش؛ صحوة الرّجل المريض.. إلخ.

حتى أن الزّعيم المصري جمال عبد النّاصر، وهو أبرز دعاة القومية العربية في عصرنا الحاضر، خطب مرّة عام 1954 في القاهرة يقول[1]:

(1) انظر: العرب والتُّرك لعبد الكريم غرايبة، صدر المقدمة.

«مهما يكن الأمر بيننا وبين تُركية، في الماضي أو الحاضر، فهي منّا ونحن منها، ماضينا وماضيها فصلان من كتاب واحد في تاريخ العرب والإسلام. ونحن إلى كل ذلك أنسباء وأقرباء وأصهار، ففي كل دار من دور العرب على اتساع بلادهم عربيٌّ يمتّ إلى التُّرك بخؤولة، وفي كل دار من دور التُّرك برغم اعتزالهم في ديارهم تُركيٌّ يمتّ إلى العرب بعمومة.. فقد اختلطنا نسباً، وإن قامت بيننا الحدود والسّدود والأسلاك الشّائكة».



على أن النّظرة العامّة للتاريخ العُثماني قد أخذت تتعدّل في أوروپا وتُركية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبدأ يشوبها الاتزان والموضوعية. وفي البلقان، الذي اعتنقت كثير من دوله الإيديولوجية الماركسية، فُسِّر التّاريخ العُثماني بأنه العصر الإقطاعي الذي سبق ظهور البورجوازية الصّغيرة، فالرّأسمالية في القرن التّاسع عشر ثم الاشتراكية بعد ذلك. وترتّب على ذلك ظهور مادة وفيرة ترتبط بالتّطوّر الاقتصادي والاجتماعي. وجرت محاولات مماثلة في البلدان العربية، وإن لم تفِ بتعديل النّظرة العامّة للتاريخ العُثماني الذي لا تزال دراسته موضعاً للإهمال.

بيد أنّ الاهتمام بالوثائق العُثمانية ودراستها قد عدّلا النّظرة إلى التّاريخ العُثماني خلال السّنوات الأخيرة، وأضحى التّاريخ العُثماني خلال العقود الأخيرة المحور المفضّل لأقسام الدّراسات الشّرقية في جامعات أوروپا وأميركا، بحيث أصبح بالإمكان وضعه في مكانته الصّحيحة في إطار التّاريخ العالمي: إذ أنّ الدّولة العُثمانية قد ظهرت في ثنايا ردّ الفعل الإسلامي إزاء أوروپا الآخذة في التّوسّع في شرقي البحر المتوسط خلال القرنين الرّابع عشر والخامس عشر. ورغم استعارتها بعض التّقنيات الأوروپية بطريق التّقليد والنّقل، فإنها تمثل أقوى وأنجح مقاومة لأوروپا من جانب أيّة حضارة غير عربيّة. كما أنها لعبت دورها في تكوين ما نطلق عليه اسم أوروپا الحديثة، وفي إعادة تشكيل مجتمعات جنوب شرقي أوروپا والشّرق الأوسط وشمال أفريقيا، في الوقت الذي استدامت فيه هوية معظم المجموعات الجنسية واللغوية والدينية

الخاضعة لحكمها.

وهنا، ينبغي لنا التّنويه بأن الدّولة العُثمانية كانت التّنظيم السّياسي الوحيد في العصور الوسطى والحديثة، الذي اعترف رسمياً بالأديان السّماوية الثلاثة، وأوجد بينها تعايشاً سلمياً يشوبه شيء من الانسجام (نظام المِلّيَّت). وقد بلغ عدد المجموعات اللّغوية والجنسية التي خضعت للحكم العُثماني بين وقت وآخر أكثر من ستين مجموعة، لعبت فيما بعد دورها، إما في قيام دول قومية حديثة أو في إثارة كثير من مشاكل الأقليات التي استعصى حلّها على الحكومات الحديثة، كما جرى في عصرنا الحاضر مثلاً في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفا بأقلياتها المسلمة البوسنية والعرقية الألبانية ضمن المحيط الصّربي المعادي لها. على أن الحكم العُثماني كان، بشكل أو بآخر، قد أوجد الحلول الملائمة لهذه المشاكل العالقة، واستعاض في كثير من الأحيان بمفهوم «المواطَنَة العُثمانية» عن روابط القومية واللغة وحتى الدّين، بصورة أضيق قليلاً.

أما المدرسة الاشتراكية في دراسة التّاريخ، والتي أفرزت عدداً من الباحثين المعروفين في التّاريخ العُثماني، في روسيا وغيرها، فقد قدّمت نظريات رصينة بعيدة عن التّحيّز، ومن خلال أسلوبها المعهود في تقصّي الدّيالكتيك المادي والتاريخي خرجت بملاحظات جديرة بالنظر.

ويمكن لنا، من خلال اقتباس بعض أفكار هذه المدرسة[1]، وصف العلاقات الاجتماعية في الدّولة العُثمانية بعبارة «الإقطاعية الشّرقية»، التي يمكن إيجازها بأنها كانت شكلاً خاصّاً للمجتمعات ما قبل الرّأسمالية، والتي تختلف عن الإقطاع الغربي (الفيودالية) بالمفهوم السّوسيولوجي للنّموذج الاجتماعي. والفارق الرّئيسي بينهما يتبيّن في أنّ هذه الإقطاعية الشّرقية تمثّلت بصورة «إقطاعية الدّولة»، ففي الشّرق لم تكن هناك أرستقراطية النّبلاء بالوراثة أو نبلاء الدّم التي ارتبطت ملكية الأرض بهم. فالطبقة الإقطاعية الحاكمة في الشّرق، بخاصة الأسر المسيطرة، قد مثّلت أرستقراطية جيل واحد اكتمل عدده عن

(1) رجعنا في ذلك إلى دراسة بالروسية للباحث الرّوسي نيقولاي إيڤانوڤ: الفتح العثماني للأقطار العربية، 1516-1574، دار المعرفة للنشر، موسكو 1984.

طريق الاختيار بالمصادفة أو الجدارة، وليس بالحقوق العائلية الموروثة.

تميّزت الإقطاعية الشّرقية كذلك بدمج الفرد، إلى أقصى حدّ، بالمؤسسات الاجتماعية والسّياسية ذات الطابع الدّيني والتصوّفي الغيبي (الماورائي). وتجدر الإشارة كذلك إلى عامل الزمن، إذ تمّت الفتوحات الإسلامية تحت راية الإسلام ودفاعاً عن حقوق المقهورين والمحرومين. وارتفعت شعارات مجاهدة الكفّار والملاحدة الذين حادوا عن تعاليم الشّريعة المطهّرة. ولذا فإن تاريخ الفتوحات العُثمانية يقدّم لنا معلومات بالغة الأهمية تدعو إلى التّفكير والتأمّل، فالدّولة العُثمانية شكّلت أهمّ وأكبر دولة إسلامية تستند بالفعل إلى مبادئ الشّريعة الإسلامية، خلال التّاريخ الإسلامي الطويل الأمد، من بعد عصر الدّولة الإسلامية الأولى في عصر الرّسول (صلّى الله عليه وسلّم) والخلفاء الرّاشدين، عندما كانت الدّولة الإسلامية في طور التّكوين.

وحول مصداقية الدّولة العُثمانية في تطبيق شعاراتها ومبادئها الإيديولوجية عموماً، نرجع هنا إلى مقولة للمفكر الفرنسي روجيه غارودي، بأن مقارنة الواقعيّة الغربية بالمثالية الذّاتية للمشرق هي مقارنة غير صحيحة، إذ لا بدّ من مقارنة المثالية بمثالية، والواقعية بواقعية. أما تاريخ الفتوحات العُثمانية فهو يتيح فعلاً، وبسبب توافر المادة التّاريخية، المقارنة بين الشّعارات التي رفعها العُثمانيون وبين ما تحقق منها على أرض الواقع. وبكلمة أبسط، يتيح مقارنة «مثاليتها» الذّاتية بـ «واقعيتها» الذاتية.



أما حول رأينا الشّخصي في الموضوع، فنرى أن من الواجب إخضاعه لدراسة نقدية باحثة متأنية، بعيدة كلياً عن الأهواء والنزعات - المتحاملة منها أو المتعاطفة - فإنّ تاريخ العرب الحديث ما هو إلا تاريخهم أثناء فترة العهد العُثماني بذاته، ودراسة هذه الفترة الحسّاسة الحاسمة في تاريخ العرب كفيلة بوضع الأسس الجوهرية التي ينبغي اتّباعها اليوم وفي المستقبل القريب، بخصوص طبيعة المبادئ الأساسية التي تحدّد هوية الأمة وتعبّر عن قضاياها ومفرزاتها الإيديولوجية. والتّاريخ ما هو إلا سلسلة مستمرّة دائمة من المسبّبات والنتائج المرتبطة ببعضها، فلا يمكن لأيٍّ كان

فصل الماضي عن الحاضر أو الحاضر عن المستقبل.

ولذا، فلا بدّ لأمتنا العربية من إعادة تقييم ماضيها، بخاصة القريب منه، للانطلاق نحو مستقبل القرن 21 وتحدّيات «العولمة» بوعي أكبر وانفتاح أعمق. وهذا ما يتيح مثلاً الإجابة على أسئلة هي غاية في الأهمية، تقع في صميم الحوار الفلسفي الإيديولوجي للأسس النّظرية التي تقوم عليها أمتنا:

ما المبدأ الأساسي الذي يحدّد انتماءنا كعرب اليوم: هل هو الانتماء القومي العرقي إلى العروبة؟ أم هو الانتماء الدّيني إلى الإسلام؟ أم أنه انتماء إيديولوجي مركب يحمل في جناحيه كلاً من مفردات العروبة والإسلام؟

ثم ما مدى نجاح الخطاب السّياسي القومي العلماني في خدمة قضايا الشّعوب العربية وتحدياتها المعاصرة؟ وهل يقدم الخطاب السّياسي الدّيني حلولاً أكثر نجاحاً وفاعلية منه، أم أن العكس هو الصّحيح؟

كل هذه أسئلة جوهرية لا ندّعي الإجابة عنها هنا، إنما نرى ونؤكد أن دراسة تاريخنا تحت الحكم العُثماني، بطريقة نزيهة وموضوعية، يمكن أن تقدّم لنا صورة إجمالية بالغة الوضوح والتعبير حول هذه القضايا بالذات. وكذلك نعتقد بأن ذلك الحكم العُثماني كان يحمل إيجابيات كما كانت له سلبيات، سنحاول فيما يلي إيجاز بعضها قدر الإمكان:

إيجابيات الحكم العُثماني

أولاً: أدّت سيطرة العُثمانيين على أقطار الوطن العربي إلى توحيد هذه الأقطار في إطار سياسي واحد، بعد أن كانت كياناتٍ متنافرة ومتباعدة، منذ سقوط الوحدة الإسلامية نتيجة لضعف الخلافة العباسية، قبل ستة قرون من الحكم العُثماني. هذا رغم أن هذه الوحدة السّياسية التي حقّقت استقراراً سياسياً نسبياً، فرضت في الوقت نفسه جموداً وعزلة على نشاط العرب في المجال السّياسي خصوصاً.

ثانياً: استطاع العُثمانيون وقف توغّل البرتغاليين في البحار العربية، بالبحر الأحمر والخليج العربي، بعد أن كان عجز المماليك وحلفاؤهم العرب من المغاربة وغيرهم عن الوقوف أمام تهديدات البرتغال لأقطار الوطن العربي. وكان العُثمانيون بوقفتهم هذه قد بسطوا حمايتهم على أقطار الوطن العربي ضد الأطماع الاستعمارية الأوروبية، حتى أواخر القرن الثامن عشر عندما بدأ الضعف يدبّ في كيان الدّولة العُثمانية ذاتها.

ثالثاً: استطاع العُثمانيون ملاحقة فرسان القديس يوحنا وطردهم من ليبيا عام 1551 م، بعد أن سبق لهم أن طردوهم من جزيرة رودوس التي انتقلوا إليها إثر طردهم من فلسطين على زمن سلاطين المماليك في مصر والشّام. كما تمكن العُثمانيون من كسر شوكة الإسبان في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وفرضوا حمايتهم على الأقطار العربية في شمال أفريقيا.

رابعاً: فرضت الدّولة العُثمانية أثناء صدامها مع البرتغاليين حول مداخل البحار العربية تقليداً جديداً يقضي بمنع دخول المراكب الأوروبية في البحر الأحمر بحجة أنه يطل على الأماكن المكرّمة للمسلمين في القرن الثامن عشر. وهذا التّقليد أفاد الوطن العربي ومنع الدّول الاستعمارية الأوروبية من تحقيق أطماعها فيه.

خامساً: استفادت شعوب الأمة العربية الإسلامية من الحكم العُثماني ذي الوجه الإسلامي في تقوية الحياة الدّينية الإسلامية. وذلك أن الحكام العُثمانيين حافظوا على مشاركة الشّعوب العربية الإسلامية في كافّة الاحتفالات الدّينية، ومُراعاة الشّرائع الإسلامية، وكل ذلك انعكس على تأكيد القيم والمبادئ الدّينية في نفوس العرب المسلمين.

وكان الاتصال بين العرب في موسم الحجّ، أو التّعلّم بالجامع الأزهر وغيره من المساجد الكليّة الجامعية، من عوامل ترابط العرب المسلمين واتصالهم الوثيق بعضهم ببعض، وتأصيل القيم الدّينية في نفوسهم. خاصّة أن التّعليم كان جوهره دينياً، وكان يؤدّي وظيفة اجتماعية بما يضفيه على المتعلّم من مركز اجتماعي ومادّي. وخلال فترة الحكم العُثماني بالوطن العربي بقي نفوذ العلماء وكبار رجال الدّين لدى السّلطات الحاكمة التُّركيّة قائماً وقوياً، وأقبل كبار رجال هذه السّلطات على تشجيع

العلماء ورصد الأوقاف الخيرية والتّعليمية، بل وعلى حضور مجالس العلم العامّة والخاصّة، ومنح الهدايا والمُنح للعلماء من وقت لآخر.

سادساً: استفادت الشّعوب العربية من أنّ الحكم العُثماني للأقطار العربية كان حكماً غير مباشر، حيث لم يتدخّل العُثمانيون في تغيير البناء الاجتماعي والاقتصادي السّائد في العالم العربي قبل القرن السّادس عشر، وتبعاً لذلك احتفظ العرب تحت الحكم العُثماني بمؤسّساتهم السّابقة ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم. وليس أدلّ على ذلك من أن العُثمانيين أبقوا على التّقسيم الشّائع في المجتمعات العربية الإسلامية إلى طبقات: رجال السّيف، ورجال القلم، والتجّار، وأصحاب الحرف، وأهل الذِّمّة، والعبيد. كما أبقوا على انتظام أصحاب الحرف في طوائف لكل منها شيخ ينظّم شؤون العاملين فيها مع كامل هيكليتها الإدارية الأصلية.

هذا ناهيك عن أنّ نظرة الحكام العُثمانيين لغالبية الأقطار العربية في المشرق كانت نظرة إجلال وتقديس واحترام تام، فالحجاز مهد الإسلام ومهبط الوحي، والشّام الشّريف موئل الأنبياء والأولياء والأبدال والصّالحين وبوّابة الحجّ، أما مصر فهي كنانة الله ودُرّة المشرق.

ونتيجة لبقاء التّراث العربي بعيداً عن تدخل التّنظيمات العُثمانية، فقد استفاد العرب في بقاء الفكرة القومية ومقوّماتها في نفوسهم، إلى أن تهيّأت لها الظروف في أوائل القرن العشرين لتنطق إلى مجال الإعلان والتحرّك نحو الوجود والتحقيق.

سلبيات الحكم العُثماني

أولاً: قصور إدراك العُثمانيين لمدى حجم وظائف الدّولة ومسؤوليّاتها نحو رعاياها. ذلك أن هذا الإدراك كان يقوم على أن مهمّة الدّولة تتمثل في ثلاثة أمور فقط:

1 - الدّفاع عن الولايات ضدّ أيّة اعتداءات خارجية، وهذا يستلزم وجود قوّات عُثمانية تدافع عن البلاد أو تشارك في مهاجمة القوى المعادية للسّلطنة، كما تحافظ

أيضاً على الأمن والنّظام وعلى ضمان تبعية الولايات. فلذا كانت مهمّتها عسكرية وأمنية في آن واحد. وبطبيعة الحال فالقوات التي وجدت بالولايات العربية لم تكن عربية، إنما كانت عُثمانية بتشكيلاتها، ممّا أفقد المواطنين العرب الإحساس بقدرتهم على حماية بلادهم والدفاع عنها.

2 - تحصيل الأموال الأميرية (الضّرائب) على تنوعها، ثم توزيعها على وجوهها المختلفة عن طريق إدارة ماليّة. وأهم وجوه إنفاق هذه الأموال هو إرسال الضّريبة السّنوية للسّلطان التي تعرف بالميري، إلى جانب الرّسوم السّنوية الأخرى. ولم يكن ذلك يتطلّب أكثر من الإشراف على الموظفين الذين يجمعون الضرائب والملتزمين، ولا يهمّ ما يقع على الرّعايا من ظلم أو إجحاف.

3 - الفصل في الخصومات بين النّاس، وهذا أمر يستلزم من الدّولة إقامة نظام قضائي حسب ما تقضي به الشّريعة الإسلامية، الأمر الذي يحظى بأهمية خاصة لدى السّلطان العُثماني، باعتباره خليفة المسلمين في الوقت ذاته.

ولم يكن إدراك العُثمانيين لوظائف الدّولة ومسؤولياتها، في ذلك العصر، ليعي بأن هناك أموراً أخرى على درجة من الأهميّة تدخل في وظائف الدّولة، مثل التّعليم والصّحة والتّنمية الاقتصادية والرّعاية الاجتماعية، ولذلك فقد تركت الدّولة العُثمانية هذه الأمور للأفراد والهيئات تقوم بالصّرف عليها، باعتبارها خارجة عن مسؤولياتها التي حددتها الأنظمة الموضوعة[1].

ثانياً: طبيعة نظرة العُثمانيين إلى المجتمع وتقسيمه إلى طبقتين متميّزتين:

1 - الطبقة الحاكمة التُّركيّة، التي كوّنت داخل مجتمعات أقطار الوطن العربي أرستقراطيّة حاكمة منعزلة عن بقية أجزاء المجتمع، بحكم اعتبارها لمكانتها ووظيفتها وإحساسها بذاتيّتها. واستمدّت هذه الطبقة كيانها بالطبع من قوة الدّولة وسُلطتها المطلقة.

(1) وإن كنا بطبيعة الحال لا نستطيع افتراض وجود مثل هذه النّظرة الواعية آنذاك، على غرار ما هو مألوف في أنظمة الحكم الحديثة المتطورة، بل إن الواجب تطبيق معايير كل عصر على الدّول التي قامت فيه، لا الشطح بالمقارنات والمعايير عدة قرون إلى الأمام.

2 - الرّعايا العرب في بلادهم الخاضعة للحكم العُثماني، الذين كان عليهم خدمة الطبقة الحاكمة ومدّها بكل ما تحتاج إليه، كما كان عليهم تنظيم أمورهم الحياتية بمفردهم حسب مألوف ما اعتادوه قبل مجيء العُثمانيين.

ولا شكّ أن هذه النّظرة القاصرة نحو تقسيم المجتمع قد تركت تأثيرات سلبية على المجتمعات العربية، أدّت إلى عدم شعور المواطن العربي بالولاء الكامل للدّولة العُثمانية، بل أحسّ كل مواطن بولائه لوطنه وقطره الذي ولد فيه.

ثالثاً: الرّجعية وعدم التّجديد، اللتان كانتا من معالم السّياسة التي جرى عليها الحكم العُثماني في البلاد العربية. فلقد رأينا هذا الحكم يستبقي على الأوضاع الاجتماعية والثقافية السّائدة في المجتمعات العربية كما كانت قبل الغزو العُثماني للأقطار العربية، بل إننا نرى أن مجموعة النّظم والقوانين التي وضعت في عهد أوائل السّلاطين الفاتحين، سليم وسليمان[1]، قد بقيت نافذة المفعول وظلّت أساساً سار بموجبه السّلاطين الذين خلفوا أصحاب القوانين وواضعيها. وإن دلّ هذا على شيء فإنما على أن الدّولة العُثمانية لم تكن ترحّب كثيراً بأيّ تجديد في نظم الحكم السّائدة أو في عادات النّاس وتنظيماتهم الاجتماعية.

رابعاً: الطابع العسكري للحكم العُثماني في الأقطار العربية، الذي تمثّل في اعتبار الجيش العُثماني أداةً للحرب وأداةً للحكم معاً، باعتبار أن الجيش العُثماني غزا وفتح أقطار الوطن العربي وسيطر عليها، ومن عقب ذلك تفرّعت منه أداة الحكم في الولايات. ولا شكّ أن ذلك كان له تأثيره السّلبي الخطير على الجيش نفسه، الذي راح يبتعد عن وظيفته الأصلية وهي الدّفاع عن البلاد، وتأثيره على العرب الذين يخضعون لحكم عسكري يبعدهم عن حياتهم المدنيّة ويقاسون خشونة الحكّام العسكريين الأتراك وغلظتهم.

خامساً: سوء الإدارة العُثمانية، التي تجلّت في الاهتمام بالمدن والبلاد الواقعة على

(1) راجع: قانون بني عثمان المعروف بآصف نامه، للطفي باشا وزير السّلطان سليمان الكبير، نشره الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1911.

سواحل البحار والطرق الرّئيسية، دون الاهتمام بالمناطق الصّحراوية الرّيفية والنائية من أقطار الوطن العربي، فتركوها في يد رؤساء القبائل والعائلات يدبّرون أمرها بما تعوّدوه من أساليب الحكم القبلية.

سادساً: فرض العزلة على الوطن العربي، وحرمان الشّعوب العربية من الاتصال بالحضارة الأوروبية النّاهضة، بدعوى الخوف على الأقطار العربية من أطماع الدّول الأوروبية الاستعمارية. وإذا كانت الأقطار العربية قد استفادت حقيقة ببقائها بعيدة عن أطماع الدّول الأوروبية قرابة ثلاثة قرون تحت الحكم العُثماني، أي إلى أواخر القرن الثامن عشر، فإن العزلة التي عاشتها قد جعلتها تتخلّف مئات السّنين عن البلدان الأوروبية النّاهضة.

غير أن ثمّة رأياً يقول: إن مسألة ربط تخلّف الأمة العربية عن ركب التّطوّر الحضاري بحكم العُثمانيين لها، أمرٌ يحمل قدراً من المبالغة وهو يظلّ من قبيل إلقاء تبعات التّقصير على الغير. فتاريخ العرب أثناء الحكم العُثماني مليء بالشّواهد الحيّة على أن الكيان القومي العربي ومؤسّساته الدّينية المغرقة في الأصولية آنذاك، كانت رافضة كل الرّفض أيّ احتكاك بالغرب «الملحد»، وتعتبر كل ما يتأتى منه من قيم وأخلاق وعلوم ومعارف أمراً مجلوباً مقيتاً، بل وتصنّفه بكل صرامة تحت خانة «البدع المرفوضة». فإن كان أبناء ذلك العصر لم يتمكنوا، ضمن مجتمعاتهم الدّاخلية المستقلة عن تأثير العُثمانيين، من تجاوز المشاحنات والتّحامل والسّلبية ما بين المذاهب والأقوام والإفرازات الفئوية والعشائرية والإقليمية، فمن يتخيّل أنهم بإيديولوجياتهم الثيوقراطية والفئويّة المحافظة كانوا مهيئين لمسألة الانفتاح والتّمازج الحضاري مع كيان مُعادٍ وغريب كأوروبا؟

سمعنا وقرأنا بعضهم يطرح المقولة التّالية: ليت أوروبا أدخلتنا قسراً في فلكها الحضاري وطوّرت شؤون حياتنا بالإكراه عن طريق استعمار بلادنا بدلاً من العُثمانيين أنفسهم! هذا طبعاً منطق مرفوض جملة وتفصيلاً، فعندما قامت فرنسا، وهي أرقى دولة في مطلع القرن العشرين حضارة وثقافة وعلماً، باحتلال سوريا (1920-1945)

تحت اسم الانتداب، هبّ الشّعب العربي السّوري وبذل كل ما بوسعه ثائراً في وجه الاستعمار البغيض إلى أن نال استقلاله عنها.

إنّ أمّتنا العربية لم تكن أبداً مهيّأة عشية مطلع العصور الحديثة لتتعاطى معها أوروپا بشكل سلمي وحضاري إيجابي، فهي كانت محطّ أطماع الغرب بأسره، أما الدّولة العُثمانية فكانت على علاّتها وتخلّفها وظلمها تمثل الحدّ الأدنى المطلوب للوحدة السّياسية للمشرق العربي، تحت إطار الرّابطة الإسلامية الجامعة. ويكفي للدّلالة على ذلك أنه بمجرد انهيار الكيان العُثماني تمزّق الوطن العربي بين براثن الاستعمار الأوروبي، الذي استولى على أقطارنا الواحد تلو الآخر. وعندها فقط ظهرت الصّورة الحقيقية للـ «الغرب المتحضّر»، ومدى ما كان يهيّئه للعرب من حضارة ومدنيّة، اللّهم بالحديد والنّار.

لم يكن من الوارد لأمتنا العربية النّهوض إلا في أواخر القرن التّاسع عشر، عندما تنامت حرّية الفكر ونضجت، وبدأ يظهر الفصل بين القوميّة والدّين. ومن المفارقات التي غابت عن أذهان الكثيرين أنّ الحركات الإصلاحية العُثمانية ذاتها، وبخاصة عهد التّنظيمات الخيرية (بدءاً من عام 1839 م) كان لها أبلغ الآثار في خلق الفعاليات الفكريّة العربية، ومهّدت لقيام مناخ إيديولوجي أكثر نضوجاً، كان من ثماره فهم كل من التُّرك والعرب على حدّ سواء وجوب إدراك حضارة الغرب. وتناهى ذلك إلى وعي العرب قوميتهم ووجوب تخطّي نطاق «الوحدة الدّينية» التّقليدية إلى أفق الحرية السّياسية البراغماتية، وضرورة الانعتاق من الحكم العُثماني البالي المترهّل، والانطلاق إلى بناء المجتمع الحديث المتحضّر.



وختاماً، فينبغي لكل دارس لتاريخنا العربي والإسلامي، عدم القفز على القرون الأربعة التي حكمت الدّولة العُثمانية خلالها مساحات واسعة من وطننا العربي، وتبرير ذلك بأن الحكم العُثماني للبلدان العربية لا يعدو أن يكون فترة جمود وركود، بل واستعمار أسود واستغلال. إذ لا مراء أن هذه الفترة تشكّل جزءاً لا يتجزأ من التّاريخ

العربي والإسلامي العام، وبدونها لا يمكن تفسير كثير من الأوضاع والنظم العربية المعاصرة.

وينبغي كذلك لكل دارس، لا بل لكل مثقف عربي، أن يعي الفارق الجوهري الكبير، ما بين التّاريخ العُثماني ككل والمرحلة الأخيرة من عمر الدّولة العُثمانية، والتي تسنّمت مقاليد الحكم فيها جمعية الاتحاد والتّرقّي، فتعاظمت إبّانها حركة التّعصّب الطّوراني ضد العروبة، وتمّ ارتكاب جرائم الإعدامات بحقّ الوطنيين العرب وغيرهم.

هذا مع العلم بأنّ هذه المرحلة الأخيرة لا تعدو الثماني سنوات، بين 1908-1916 م، غير أنها طبعت التّاريخ العُثماني برمّته في أذهان النّاس بالصّور الدّموية من جَور وعسف وإعدامات وفظائع. رغم أن تاريخ الشّام ما قبل ذلك، في غضون عهد التّنظيمات الخيرية (1839-1908 م) شهد رخاءً ونهضة مدنيّة وحضارية، لا مثيل لهما في مجمل ماضيه. وهذا ما نراه بكل وضوح عند تتبّع الآثار والأعمال الباقية من فترة التّنظيمات، في كل من دمشق وبيروت والقدس وكافة كبريات المدن في بلاد الشّام والحجاز.

❊ ❊ ❊

ونرجو أن يكون في عملنا هذا ما يفيد ويمتع.

والحمد لله على ما وفّق وأعان.

جبيل، 29 أغسطس 2012

د. أحمد إيبش

❊ ❊ ❊

نقاط حول الترجمة

عند ترجمة الحروف والاسماء الأجنبيّة، يواجه القارئ العربي دوماً خللاً كبيراً لم تتمكن مجامعنا اللّغويّة من حسمه إلى اليوم. لكن بما أنّ هذا الأمر يحتاج إلى بحث مستفيض، أقتصر هنا على ذكر سبع نقاط:

1 - بخصوص حرف الجرّ الفرنسي de أو du لا أتّبع أبداً طريقة مثقفينا بلبنان بتعريبه: دو، ولا طريقة مثقفينا بمصر بتعريبه: دي. إنما الأفضل برأيي اتّباع طريقة اللّغة التركيّة العثمانيّة القديمة: (دى) بالمطلق. هذا في الاسماء الفرنسيّة، أمّا في الاسماء الإيطاليّة والإسپانيّة فأتركه: دي.

2 - الحرف (چ) يُلفظ: تش، كما في اسم: چركس، لاچين، سَلچوق. وهو ليس بحرف عربي، ويماثله في الإنكليزيّة ch كقولك: chuck, church. وأيضاً ch في الإسپانيّة كقولك: leche, mucho, chica. وكذلك يماثله في الإيطاليّة حرف c المتبوع بحرفي العلة e أو i كقولك: ciao, Cesare. ويماثله في التركيّة حرف ç كقولك: çay, çok, çınar. لكن مع أنني أكتب بعض الأسماء: چِستر، فرانچيسكو، چيكو، بحرف (چ) فثمّة أسماء تستعصي لشهرتها بصيغة (تش)، مثلاً: تشارلز، تشرشل، تشيلي. وحرف (چ) ما زال يستخدم في العراق، كقولك: أحبّچ، شلونچ، پاچة. لكنه يُستخدم في مصر بشكل مغلوط جداً (فيكتبون: چورچ) لترجمة الجيم المُعطشة المرقّقة، التي يُعبّر عنها في التركيّة العثمانيّة والفارسيّة والأورديّة بحرف: ژ، ويماثلها في الفرنسيّة والپرتغاليّة j والإنكليزيّة zh والرّوسيّة ж والپولونيّة ż والچيكيّة ž.

3 - أمّا عقدة الترجمة الكبرى فهي حرف G الذي أعجز مجامعنا اللّغويّة، فاسم Google يُكتب بمصر: جوجل، وفي الشّام: غوغل، وفي العراق: گوگل، وفي السّعوديّة: قوقل، وفي المغرب بكاف موسومة بثلاث نقاط، وفي تونس: ڨوڨل، وفي فلسطين: چوچل، إذ يعرّبون لوحات الطّرق: چلعاد، چدعون، چَدُول، رامات چان (علماً أن גן هي ذاتها جَنّة بالعربيّة أي حديقة). المجموع: 7 طرق لكتابة الحرف G! ومنذ مدّة قرأتُ على شبكة الإنترنت نزاعاً طريفاً حول كتابة اسم Lady Gaga: أهي ليدي غاغا أم جاجا أم قاقا؟ وكم أشعر بالغرابة عندما أقرأ: لقزس، قوديز، كِلوقز، قَلف. ومن مظاهر التشويش الذي يفرضه الأمر أن بعض الكلمات صارت تُلفظ مغلوطة بجيم شجريّة: جَلَنط Galant، كتالوج Catalogue جَندول Gondol.

هذا الحرف تصنّفه اللسانيّات العربيّة باسم (الجيم اللهويّة) تمييزاً له عن (الجيم الشّجريّة) المُشبعة، ويقع لفظياً بين الجيم والكاف والقاف. وعلى الرّغم من أنّ أصله في لهجات العربيّة القديمة جيم (وبقي بلفظه في اليَمَن ومصر) فأرى الأجدى والأدق (في الوقت الحاضر) اتّباع أسلوب أجدادنا العرب في الأندلس بترجمته غيناً، كما عرّبوا مثلاً: غرناطة، البرتغال، بُرغُش، أراغون. لكن على أن نَسِمَه بثلاث نقاط: (ڠ) تمييزاً له عن الغين العربيّة المُشبعة.

لكن مع ذلك، علينا أن نبتدع لهذه الأزمة حرفاً جديداً لا يلتبس: أي جيم موسومة برمز مميّز: ولتكن بقلم المُسنَد الحِميَري اليماني، أو جيماً كنعانيّة، تحتها أو فوقها على طريقة حروف لغة الأُردو. لكن متى ترانا نفعل؟! ولماذا الجيم دون الغين أو الكاف؟ لأن «اللسانيّات التّيمانيّة» تحتمل الإقلاب بين الجيم المشبعة وهذه الجيم اللّهويّة، التي حافظت عليها القبطيّة بمصر كاليونانيّة γ المفتقرة إلى جيم مشبعة، وبقيت في لهجة اليمن عن أصل العربيّة الجنوبيّة القديمة، وما زالت في العبريّة والسّريانيّة كالجيم المصريّة.

الواقع أنّ الفرنسيين كانوا أكثر حذقاً منا عندما حلّوا مشكلة لفظ حرف G بين جيم شجرية وجيم لهويّة، بأن أضافوا إليه ببساطة حرف u كقولهم: guérir (ڠيرير) أو كما

في اسم: Guillaume (غيّوم). وكذلك حلّ الطّليان المشكلة بإضافة حرف h كقولهم: Ghisi (غيزي). وهذا طبعاً في الاسماء التي يتبع الحرف G بها حرفا العلّة e أو i، أما عندما يتبعه حرف ساكن أو حرفا العلّة a أو o فلا مشكلة، ويُلفظ جيماً لهويّة. والأمر ذاته مع حرف C في الإيطاليّة فأضافوا إليه h حتى لا يُلفظ (تش)، كقولهم: chiaro (كيارو)، Chievo (كييڤو).

وأمّا الأتراك، فأيضاً حلّوا الأزمة بشكل حاسم قديماً وحديثاً: فبالعثمانيّة القديمة تُكتب الجيم الشّجريّة كالعربيّة ج، وأمّا اللهويّة فاستعاروها من الفارسيّة گـ. وفي التركيّة الحديثة بالأبجديّة اللاتينيّة جاء الحل بشكل سهل وذكي، فخصّصوا حرف g للجيم اللهويّة، كقولهم: gerçek (غِرچِك)، وحرف c للجيم الشّجريّة، كقولهم: geceler (غِجِلار)، Avcı (آوجى)، Cem (جم).

أمّا الألمان فقد ارتاحوا من عناء هذه المشكلة، إذ ليس لديهم جيم شجريّة أصلاً بل لهويّة فحسب، كما في: Gewehr (غيڤير)، وإن أرادوا رسم الاسماء العربيّة لقوا التباريح، كقولهم في «جبل»: Dschebel، حيث أن حرف J (يوت) هنا لن يفيد، فهو يُلفظ ياءً بالمُطلق. وأمّا لدى الإسپان، فحرف G له أحكام يطول شرحها، فالأصل في القشتاليّة أن يُلفظ جيماً لهويّة (غ)، وإن تلاه e أو i يلفظ خاءً، ولذا يضيفون u عند اللّزوم كما في: Miguel ميغيل. ومن الناحية الصّوتيّة اللفظيّة ثمّة مناطق تلفظه غيناً لهويّة، وسمعتُ بأذني في غرناطة مَن يلفظ اسم Aragon: «آراغون»، وليس آراگون. هذا عدا عن أنّ حرف G يلتبس لفظياً مع J الذي يُلفظ أيضاً خاءً مع كل حرف صوتي، كقولك: Jerez, Jiménez, Jaén, Juan, Jordi.

لكنّ التعبير في العربيّة عن حرف الجيم اللّهوي بكتابته جيماً (كما في مصر) أو بقاف (كما في السّعوديّة) يمكن حسم بُطلانه بلحظة واحدة: احتكِموا إلى لغة القرآن الكريم، ففيها الجيم حرف شجري مُشبع لا يحتمل تأويلاً ولا تفسيراً، والقاف حرف لهوي مُشبع، وكلاهما من حروف القلقلة. ثم إنّ الجيم لا تصلح للتعبير عن جميع الكلمات الأجنبيّة، وحتى في مصر لا يمكن لأحد أن يكتب: جرناطة، بُرتُجال،

بَلجاريا، مِجنَطيس، إجريق.. أم هل نسمّى البُرغُل مثلاً: بُرجُل؟ (وهي كلمة معرّبة عن التركيّة bulgur).

4 - ثمّة أسماء في اللغة الفرنسيّة تنتهي بكسرة مُمالة ممدودة، على غرار اسم: Colet أو René أو Garnier أوGervais، ونظراً لانعدام وجود الكسرة الممالة في العربيّة (كما هي في السّريانيّة والعبريّة مثلاً) فإنّ التباساً ينشأ في طريقة نقل الاسم إلى العربيّة. وفي المغرب العربي تشيع طريقة غير صحيحة البتّة باستخدام الياء وحدها كقولهم: لويز كولي (وهي أديبة ورحّالة فرنسيّة)، رغم أنّ اسمها هو: Louise Colet والياء هنا لا تؤدّي المنطوق الصّحيح أبداً. كذلك نلاحظ في أسماء الأرمن مثل: Vahé, Shahé أنهم يكتبونها بالعربيّة في لبنان وسوريا: واهي، شاهي.

فإذا عدنا إلى عهد عظماء كتّاب العربيّة في العصر العبّاسي، نجد أنّ هذه المعضلة التي واجهتهم في الأسماء الأعجميّة قد حلّوها على نحو أدقّ باستعمال ياء وهاء، كقولهم: سيبويه، خسرويه، خُمارويه، خالويه، نفطويه. وهذا يضارع أسلوب زمرة اللغات الكنعانيّة باستعمال الكسرة والهاء، كقولك: أرييه، موشيه. وهو قطعاً الحلّ الأمثل للمعضلة، وسنتّبعه فنكتب الأسماء الفرنسيّة: كوليه، رُنيه، غارنييه، جِرڤيه. والأسماء الإسپانيّة: خوسيه، پيكيه.

أمّا في الأسماء الإنكليزيّة، فرغم تشابه حرف a أو ثنائيّة ay مع الكسرة المُمالة، تبقى مَدّتها طويلة، ولذا نكتب Gray: غراي، Mabel: مايبل.

أمّا في الأسماء التي تنتهي بكسرة مُمالة قصيرة، فتكفي بالعربيّة كسرة وهاء، كما في الاسم الإسپاني Condé كوندِه، أو Enrique إنريكِه، والألماني Porsche پورشِه، أو Pritzke پريتسكِه، والهولندي Goeje خويِّه، والپولوني Tyskie تيسكِه، والإيطالي Simone سيمونِه، أو Michele ميكيلِه.

5 - نصرّ في هذه السّلسلة على كتابة الأسماء الأجنبيّة كما ترد في لغاتها، لا كما تمّت قولبتها بالإنكليزيّة والفرنسيّة. فالأصح بالألمانيّة: مدينة لايپتسيك وليس لايبزغ،

زولنغِن وليس سولنجن، كولن وليس كولونيا، ڤِلهِلم وليس وليَم، ريخارد وليس ريتشارد. ثم نكتب أميركا وليس أمْريكا، ڤارشاڤا وليس وارسو، پراغا (پراها) وليس براغ، بيجينغ وليس پكين. وفي البرتغاليّة الأصح لفظ: كريشتيانو، كوشتا، جُواو. ولكن ثمّة أسماءً رسخت بشكل مغلوط في الأذن العربيّة مثل: برشلونة (وصوابها بالقطلانيّة: بارثيلونا)، دون كيشوت (وصوابه بالقشتاليّة: دون كيخوتِه)، باريز أو باريس (وصوابه بالفرنسيّة: پاري)، لويس (لوي)، ملك القدس جاي أوف لوزجنان (غي دى لوزينيان)، وليَم الصُّوري (غِيّوم)، برج إيڤِل (وصوابه: آيفِل).

لكن أعجب ما أسمعه هنا في لبنان، أنّ أحفاد كنعان العاشقين للفرنسيّة يصرّون على لفظ الكنى الأرمنيّة المنتهية جميعها بلاحقة: ian بلفظ فرنسي فيه غُنّة، كما لو كانوا يلفظون اسم Evian أو Partisan، حتى لم يسلم من ذلك الاسم التُّركي إردوغان Erdoğan الذي بات وكأنه فرنسي ابن فرنسيّ، علماً أنّ ثمّة شيئاً في التركيّة يسمّى: Yumuşak Ge أي الجيم الطريّة، تلفظ كمَدّة مكبوتة لا كغين، كقولك: Doğan دوآن، أو: Ağaç آآچ.

6 - حرف H يُكتب ولا يُنطق بجميع اللغات اللاتينيّة: الإيطاليّة والإسپانيّة والبرتغاليّة والفرنسيّة والرّومانش والرّومانيّة، ما خلا حالة في البرتغاليّة بآخر الكلمة مع الألف والواو فيقرأ ياءً، مثل: Covilhã كوڤيليا، filha فيليا، ilha إيليا، Mourinho مورينيو. وعلى ذلك، فمن الخطأ لفظ الاسم الفرنسي Henri هنري بل أُنري، وهو بالإيطاليّة إنريكو، والإسپانيّة إنريكِه. وأيضاً ڤيكتور أوغو Victor Hugo وليس هيجو أو هيغو.

7 - وأغرب الأمثلة هي الأسماء العربيّة التي ترد على ألسنة المسلمين من غير العرب، فنستوردها بصيغ لفظيّة مختلفة دون انتباه لأصولها العربيّة، كالاسم التُّركي ميرڤَت Mervet الذي ترنّمت به الأسماع دون إدراك أنّ أصله: مَروَة. أو اسم فتاة الشاشة التُّركيّة Tuba الذي يُكتب لدينا بالعربيّة «توبا» على أنّه اسم تركي فريد، وما هو إلا اسم من القرآن الكريم: طوبَى.

وثمّة كنية عريقة في لبنان: جانْبِيْه، يطيب للنّاس أن يلفظوها بلكنة فرنسيّة: Jean-Béy بينما الاسم تركي قديم يعودِ إلى عصر المماليك، ولفظه بالتركيّة: Can-Bey (جان بيه)، ومعناه: رُوح أو نَفْس. وكذلك اسم قَبَلان، وصوابه: Kaplan ومعناه بالتُّركيّة: النّمر.

والأعجب من هذا وذاك اسم سوريا، الذي هو صيغة هيلّينيّة (إغريقيّة) Συρία (سُوريّا) مقولبة لاسم «آشور» الدّولة العظيمة في بلاد الرّافدين، سمّيت بها بلاد الشام الواقعة على البحر الأبيض بما يشمل اليوم سوريا ولبنان، على اعتبارها كانت في وقت مضى تتبع لها. غير أنّ المضحك أن حرف الشين لا يوجد في الألفباء اليونانيّة، فأُقلب سيناً وما زلنا إلى اليوم نلفظه مغلوطاً بعد 27 قرناً من الزّمان. وكذلك فمن الخطأ كتابته: سورية، لأن الهاء بآخر الكلمة ترد بالتسميات العربيّة والكنعانيّة، لا اليونانيّة.

وللبحث صلة..

د. أحمد إيبش



التّسميات التُّركيّة

بما أنّ هذا الكتاب يتناول جزءاً من تاريخ الدّولة العثمانيّة وولاياتها في القرن الثّامن عشر، فهو يحفل بكمّ كبير من التّسميات التُّركيّة التي كانت تُكتب آنذاك بالحرف العربي، غير أنّ المؤلفين استخدما بالطبع لرسمها الحرف اللاتيني، وفق أسلوب كتابة التُّركيّة اليوم (القائم منذ عام 1928)، ولكنهما مع ذلك استخدما بعض الرّموز الدّلاليّة المختلفة التي ينبغي لنا توضيحها هنا. وأنا بالطبع عمدت إلى ردّ التّسميات بالحروف العربيّة، وفق الكتابة العُثمانيّة القديمة غالباً، والتي تختلف عن كتابة هذه التّسميات بالعربيّة، وما زال بعضها مستخدماً إلى اليوم.

مثال ذلك: تستخدم في مصر عبارة «بَلطجي»، بينما أكتبها كما هو أصلها: «بالطَه جى». وترد في الشّام كنية: شُربجي، لكنني أكتبها كأصلها: «چورْبَه جى»، أو كنية: «قَبَه قولي»، فأكتبها: «قاپى قُولى». وقد اتّبعت في ذلك القواميس العُثمانيّة المعتبرة، مثل:

رسملى قاموس عثمانى: محرّرى على سيّدى، ناشرى مطبعه وكتبخانه جهان صاحبى مهران، دار الخلافة العليه 1330 هـ.

الدَّراري اللّامعات في منتخبات اللّغات: محمّد علي الأُنسي، مطبعة جريدة بيروت 1318 هـ.

لكن، بسبب غرابة كتابة بعض التّسميات قديماً، اضطررتُ لتقريبها إلى النّطق العربي السّائد، كما في عبارة: «إنكشاري» التي كانت تُكتب: «يكيچرى»، وعبارة:

«يرمي» (أي رقم 20) التي كانت تكتب: «يكرمى»، وعبارة: «دنيز» (أي بحر) التي كانت تكتب: «دكيز». وفي كل هذه العبارات توسم الكاف بثلاث نقاط وتُلفظ نوناً.

حول حرف الجيم اللّهوية:

على نقيض ما اتّجهتُ إليه في هذه السّلسلة من كتابة حرف الجيم اللّهوية G بحرف (غ)، سأضطرّ لكتابته هنا كما كان يكتب باللغة العُثمانيّة القديمة (گ)، مثال: گيراي، جنگيز، سگمن، گديك، سرگى. وبالطبع فإنّ كتابته بغين (غ) ستكون أمراً غير وارد على الإطلاق، لأننا هنا أمام محتوى تراثي ذي صفة عُرفية لا يحسن تشويهه. وفي هذا تأكيد جديد على استفحال إشكاليّة كتابة هذا الحرف بالعربيّة.

إشكاليّة حروف العلّة:

لا ريب أنّ أفدح مشكلة أدّت في عام 1928 إلى التحوّل في كتابة اللغة التُّركيّة عن الحرف العربي إلى اللاتيني، هي قصور حروف العلّة الصّوتية في العربيّة، كما هو الحال في جميع اللغات المسمّاة بـ «السّاميّة». ففيما تقتصر العربيّة على ثلاثة حروف علّة: (ا، و، ي) في التُّركيّة 12 حرفاً هي: a, â, o, ö, u, û, ü, i, î, ı, e, y لا يمكن لثلاثة حروف فقط أن تعبّر عنها بدقة. ولذلك فكان على كل من يدرس التُّركيّة العثمانيّة القديمة أن يميّز (سماعياً) الفارق ما بين حرف وآخر، رغم كتابته بحرف العلّة ذاته. فمثلاً: كلمة بُيوك (كبير) تلفظ: büyük بينما بييق (شَنَب) تلفظ: bıyık رغم تشابههما الكبير لفظياً، ويعسر على غير التُّرك نطقهما بشكل سليم.

كما كانت جميع حروف العلّة بآخر الكلمة (وهي تفيد التّعريف أو التّنوين) تُكتب بألف مقصورة بالإطلاق، رغم أن لفظها يتراوح بين a أو u أو ü أو i أو ı وفي ذلك اختلاف كبير. مثلاً: في التُّركيّة عبارة «كوپرى» تُلفظ إلى اليوم بمصر: «كوبري» بياء، وصوابها: köprü. وعبارة «طوغرى» تُلفظ إلى اليوم بالشام: «دغري» بياء، وصوابها: doğru بواو. وعبارة «اوغلى» تُلفظ إلى اليوم بالشام: «أوغلي» بياء، وصوابها: oğlu بواو.

مع ذلك، حاولتُ في هذا الكتاب إبقاءها ألفاً مقصورة بالإجمال، لكنني في التّسميات التي تنتهي لفظياً بياء تركتها ياءً لصواب لفظها (مثل: أفندي سي)، رغم أنها لم تكن توسم بنقطتين في العُثمانيّة القديمة أبداً. والملاحظ أن هذه العادة ما زالت حيّة بمصر حتى اليوم، فلا توسم الياء بآخر الكلمة بنقطتين: كما في: مصرى، على، عربى. ولكنهم مع ذلك يخطؤون بقولهم: «شوربَجي»، وصوابها: çorbacı بحركة تقع بين بين الضمّ والكسر.

الحروف التُّركيّة السّاكنة:

لا تختلف التُّركية في لفظ حروفها السّاكنة عن بقيّة اللغات الأوروبيّة عموماً، لكنها اختصّت ببعض الحروف المعدّلة، كما يلي:

c	تلفظ كالجيم العربيّة	Cennet, cam, cesur
ç	تلفظ مثل ch بالإنكليزيّة	Çırağan, çok, çoban
ğ	الجيم الطريّة، تلفظ كمدّة فقط	Ağaç, doğru, doğan
ı	حرف علّة بين الضمّ والكسر	Canlı, kırk, çıplak
ö	حرف مرقق مثل ö الألماني	Böcek, döviz, dönmek
ş	تلفظ كالشّين العربيّة	Şen, şimdi, şahin
ü	حرف مرقق مثل ü الألماني	Süt, dün, cüce

جميع هذه الحروف ترد في كتابنا الحاضر، بالإضافة إلى حروف أخرى يستخدمها المستشرقون للتّمييز بين الحروف التّركية التي لها مصدران، وهذا للتّمييز بينهما، فحرف k للكاف، ويكتبانه ḳ إن كان أصله قافاً. وحرف t للتّاء، ويكتبانه ṭ إن كان أصله طاءً. وحرف h للهاء، ويكتبانه ḥ إن كان أصله حاءً، ويكتبانه ẖ إن كان أصله خاءً. وحرف s للسّين ويكتبانه ṣ إن كان أصله صاداً.

ولا داعي للشّرح فيما يخصّ حرف پ الأصيل في الأبجديّة التّركية، أمّا حرف الواو الذي يلفظ بنكهة (ڤ) مخفّفة فقد تركتُه على حاله كما في عبارة: «دوشِرمه»

أو «چاوُش»، باستثناء وحيد حينما كتبت: «ڤوينوق» حتى يتبيّن لفظها بشكل واضح، وكانت تكتب بالعُثمانيّة القديمة: «وينوق». لكن الواو التُّركيّة لا تلفظ أبداً مثل v ويُعدّ نطقها لدى التُّرك بمثابة معيار لصحّة اللفظ.

والجدير بالذّكر هنا، أنّ هذه الحروف اللّاتينيّة التي صارت تكتب بها التُّركيّة اليوم، بما فيها من رموز مستحدثة، إنّما ابتدعها المستشرقون في أواخر القرن التّاسع عشر، وأخصّهم المستشرق البريطاني جايمس رِدهاوس James Redhouse (ردحاوص) الضّليع باللغة التُّركيّة وصاحب القواميس الشّهيرة. وكانت النّتيجة اعتمادها في عام 1928 لما أدّت إليه من ضبط دقيق لكتابة المفردات والعبارات التُّركيّة، فصارت تُكتب كما تُلفظ تماماً، مثلها في ذلك مثل الألمانيّة والإيطاليّة، وإلى حدّ ما الإسپانيّة.

لكن من الأخطاء الفادحة التي تعمّ بين مثقفينا، اعتبار أنّ اعتماد التُّرك للحرف اللاتيني إنما كان من جرّاء البغض للعرب ولغتهم، وهذا غير صحيح على الإطلاق، بل مردّه دقة الضبط وسهولة تعليم اللغة للجميع. ولا يتخيّلنّ القارئ مدى صعوبة ضبط ألفاظ العُثمانيّة القديمة، ومدى عُسر الحاجة إلى حفظ جميع حركات الحروف الصّوتيّة من خلال 3 حروف لا غير.



أخيراً، عليّ أن أنبّه أن المؤلفين يستخدمان أداة الجمع الإنكليزيّة s مع الكلمات التركيّة، كقولهم: Ağas (أغوات)، Şubaşıs (صوباشية)، ocaḳlıḳs (أوجاق لق) بصيغة الجمع. وهذا ما يجعل الكلمات التركيّة تبدو غريبة جداً ولا تستقيم أبداً. أمّا أداة الجمع في التركية فهي: لر، مثال: Ağalar. لكنني اضطررت لترك عباراتهما على ما هي عليه، لأنّ تحويل علامة الجمع إلى التُّركيّة ler, lar سيقلب النّص إلى صيغة مُقحمة لم يكتبها المؤلفان، وهذه مسألة تثير إشكالية. لكنني أنبّه القارئ إلى عدّم الظنّ أنّ حرف s من أصل هذه الكلمات.

ختاماً، بالنّسبة للّاحقة التُّركيّة lik, lık, lük إلخ، فيمكن كتابتها بالعُثمانيّة القديمة

على وجهين: لقْ أو لِكْ، وهي تلحق الصّفات فتفيد المصدريّة، مثل (آقلق) بياض. كما تلحق الأسماء فتفيد النّسبة والمكان، مثل (قيشلك) شتوي، (چيچكلِك) موضع الزّهر، (اِنجيرلِك) موضع شجر التّين.

وفي العُثمانيّة لا وجود لهمزة القطع، فيكتبون: احمد، افندى، اسلام. لكنني سأضطرّ لإثباتها في الأسماء العُثمانيّة هنا، مثال ذلك: «إنجيرلِك» بدلاً من (اِنجيرلِك) كما هو مفترض وكما كتبته قبل سطرين. وأيضاً: «أفندي» بدلاً من (افندى).. غير أنّ الضّرورات تبيح المحظورات.



كتاب دوسّون الشّهير:

ممّا أحب ذكره هنا أنّ من بين أهمّ المراجع التي استند إليها المؤلفان كتاب إغناطيوس مُرادجا دوسّون Ignace Mouradgea d'Ohsson المعنون: «الجدول العام للدّولة العثمانيّة».

Tableau Général de l'Empire Ottoman, Paris 1787 - 1824.

كان دوسّون (1740–1807) مواطناً عُثمانياً، ولد لأب أرمني وأمّ فرنسية، وعمل ترجماناً للقنصلية السّويديّة في إسطنبول، وقد نال رتبة فارس Chevalier عام 1780 من مملكة السّويد، فلُقّب d'Ohsson تحريفاً عن كنيته بالتُّركيّة: طوسونيان. ويبقى كتابه أحد أهم المراجع عن الحياة الإداريّة للسّلطنة العُثمانيّة، نُشر في پاريس بسبعة أجزاء أنيقة خُصّص الأول منها للرّسوم المنفّذة بطريقة النّقش. ولقد بدأ مُرادجا بطباعته ثم تابعه ابنه بعد وفاته، فاستغرقت طباعته 37 عاماً.

هذا وممّا أطمح إليه ترجمة هذا العمل الموسوعي الكبير، بما ضمّه من رسوم جميلة نادرة، وخاصّة أني ظفرت بالجزء الأول بطبعته النّادرة في پاريس عام 1787 وببقيّة الأجزاء مصوّرةً من المكتبة الوطنيّة في پاريس. وأسأل الله تعالى أن ييسّر لي هذا العمل الكبير ضمن سلسلتنا الرّائدة هذه «روّاد المشرق العربي».

كذلك لا بدّ من الإشارة إلى أنّ غِب وبووِن كانا ينويان متابعة كتابهما الحاضر في جزء آخر يغطّي القرن التّاسع عشر، لكن هذا لم يُقيّض لهما. ولذا يلاحظ القارئ أنهما وسما هذين الجزئين بعبارة: الجزء الأول، القسم الأول والقسم الثّاني. لكني اطّرحتُ هذه التّسمية على اعتبار أنه لم يظهر غير الجزء الأول، واكتفيت بتقسيم الكتاب إلى جزئين اثنين كما ينبغي.

والحمد لله على ما يسّر وأعان.





لوحة من كتاب مُرادجا دوسّون

تمثّل استقبال الصّرّة أميني



نُقيشة قديمة تمثل السّلطان العُثماني سُليمان القانوني

للفنان الدّنماركي ملكيور لورك Melchior Lorck

رُسمت في إسطنبول بتاريخ 15 فبراير 1559

المجتمع الإسلامي والغرب
المجلد الأول

الجزء الأول
مقدّمة

عندما طُلب إلينا القيام باستطلاع التّأثير الغربي على تركية والأقاليم العربية التّابعة لها منذ بداية القرن التّاسع عشر، لم يكن لدينا أدنى فكرة عن الطّبيعة الهائلة لهذه المهمّة، ولا عن الصّعاب التي ستواجهنا. تبدّت أولها لمّا باشرنا بتحضير قائمة المراجع التي سنعود إليها. لم تكن توجد قائمة كاملة قبل هذا وربما لن توجد أبداً، أما القائمة الجزئية الموجودة فهي تظهر ضخامة حجم المنشورات المتعلقة بهذه البلدان منذ عام 1800. حتى في العمل بالمجال المحدود الذي قام به رُنيه مونييه René Maunier «المراجع الاقتصادية والقضائية والاجتماعية عن مصر الحديثة (1798-1916)»[1] فإن عدد الكتب والمقالات، المدرجة باللغات الفرنسية والإنكليزية والإيطالية والألمانية بالإضافة إلى العربية واليونانية، يصل إلى 6695. وعندما تضاف إليها الأعمال المنشورة المتعلقة بتركية وسوريا والعراق فإن العدد سيصل على الأقل، في عام 1919، إلى عشرين ألفاً، وربما يعادل عدد ما كتب منذ عام 1919 هذا الرّقم أيضاً[2]. لكن عندما يبدأ المرء بدراسة ما يصل إلى يده من هذه المراجع سيكتشف

---

(1) راجع:
Publications spéciales de la société Sultanieh d'Économie Politique, Cairo 1918.

(2) سلسلة مراجع الأدب المتعلق بالأراضي الواقعة تحت الانتداب منذ عام 1919 والمنشورة برعاية الجامعة الأميركية في بيروت باسم (سلسلة العلوم الاجتماعية)، وقد صدر منها ثماني مجموعات.

فوراً أن قسماً كبيراً منها يتصف بالنّقص إما بسبب قلة الخبرة أو الجهل بلغة البلد أو الاعتماد على ما يقال، أو عدم المعرفة بالخلفية التّاريخية للمنطقة، وهكذا. وإن أشهر روايات الرّحلات في بداية القرن التّاسع عشر، بما لا يقل عن المئة منها، تقع بمثل هذه الأخطاء. حتى أعمال من أقاموا في تلك البلاد لفترة طويلة أو قصيرة فهي لا تخلو من الخطأ، بل يضاف إلى ذلك تبنّيها لوجهات النّظر الرّسمية أحياناً أو، على العكس، انتقاصها غير المبرّر لقيمة المؤسّسات المحلّية. أما الانتقاد الآخر الموجّه إلى معظم هذه الكتب والمقالات فهو أنها ركّزت إما على الحوادث السّياسية أو على الوصف الخارجي للمجتمعات (وبالأخصّ في المدن)، بينما أهملت تقصي البنية الدّاخلية والقوى التي أثرت في تكوين تلك المجتمعات. حتى في كتاب لاين Lane «المصريون المعاصرون»، بما يمتاز به من روعة، فهو يبعد عن الكمال في عدة نواحٍ، نذكر منها ما يتعلق بالحياة الاقتصادية والصّناعية؛ وكذلك الأمر بالنّسبة إلى أعمال أخرى ككتاب كرومر Cromer «مصر الحديثة».

هناك خلل مهم آخر هو الغياب النّسبي للدّراسات الأصليّة المفصّلة بما يتعلق بعدة مشكلات اجتماعية يتعلق بحثنا بها. لقد اكتفى الكتّاب اللاحقون بتصريحات من سبقوهم دون مناقشتها، بينما تم إهمال المواد التُّركية والعربية، وفي الوقت نفسه فقد لاقينا صعوبة كبيرة في الوصول إلى المراجع والسّجلات الوثائقية. وفي الواقع تم بذل جهد ضئيل لمعالجة هذا الخلل خلال السّنوات الأخيرة، فتحت رعاية الملك فؤاد بُدئ بتصنيف ونشر السّجلات الحكومية في القاهرة[1]؛ كما قام الدّكتور أسد رستم في الجامعة الأميركية في بيروت[2] بعمل رائع، إذ جمع الوثائق السّورية المتعلقة بالفترة

(1) راجع:

J. Deny, *Sommaire des Archives Turques du Caire*, 1930; *Receuil des Firmans Imperiaux Ottomans addressés aux Valis et aux Khédives d'Égypte*, Cairo, 1934.

(2) راجع:

Materials for a Corpus of Arabic Documents relating to the History of Syria under Mehemet Ali Pasha, 5 volumes, Beirut, 1930, *etc.*

الواقعة بين عامي 1830-1840. لكن هذه الجهود لم تقف إلا على جوانب بسيطة من المشكلة الرّئيسية ويُخشى أنه إذا لم تتخذ خطوات جدية خلال فترة قصيرة لتكوين سجلات محلية سياسية وقضائية وثقافية وتجارية، فإن جزءاً كبيراً من المواد القيمة سيفقد إلى الأبد.

هناك نقص آخر لا يخفى على من يدركون تأثير الشّخصية الفردية في تقديم أفكار جديدة وتطوير الأساليب الحديثة، ألا وهو غياب التّرجمات باللغتين العربية والتركية. ففي الأدب العربي يعدّ أهم عمل من هذا النّوع ترجمة السّيد رشيد رضا لحياة الشّيخ محمّد عبده، وعلى الرّغم ما يتّصف به الكتاب من إطالة وملل فإنه يقدّم فكرة عن ضخامة الفجوة التي لا يمكن ملؤها الآن. صحيح أنه هناك الكثير من أعمال التّراجم، لكنها مقتصرة على المظاهر الخارجية فقط. وفي الأدب التُّركي لم تتواجد المذكّرات القيّمة إلا في نهاية القرن التّاسع عشر.

لا تنطبق هذه الانتقادات على كل الفترات والمناطق والدّراسات بشكل متساوٍ، ففي بعض المجالات، كالأمور الإدارية والقانونية، ربما تكون الإصدارات كافية للقيام بالدّراسة المرجوّة. ومن جهة أخرى، وبالرّغم من أهمية الثّقافة والعدد الكبير للمنشآت الثّقافية الغربية في الشّرق، يندر وجود بحوث متعمّقة عنها في مصر أو سوريا[1].

صحيح أنّ التّقارير الرّسمية والمشاهدات الخاصّة قد غطّت جزءاً واسعاً من الموضوع، وأنّ ثمّة قيمة يمكن أن تُستقى من هذه المصادر، فإن السّؤال الذي يطرح نفسه هنا هو مدى توافقها مع أهداف الدّراسة التي نحن بصدد القيام بها. لا بدّ من أن نؤكد مجدّداً أنّ الغاية هنا هي دراسة عضوية للمجتمعات الإسلامية والقوى والأفكار والتيّارات المؤثرة فيها. أما عمل التّقارير الرّسمية فمختلف، وإن تحليلها للأوضاع القائمة مدون بشكل عام من وجهة نظر إدارية موجهة في اتجاه محدّد، بينما يتجه هدفنا

(1) منذ كتابة هذه السّطور صدر المجلد الأول للدّكتور ج. هيوورث ديون:
Introduction of the History of Education in Modern Egypt (London, 1939).

إلى سبر أغوارها بشكل موضوعي. إن الشّرط الأول في أيّ عمل مُرضٍ هو التّفحص الكامل وغير المتحيّز لكل الحقائق المتعلقة بالموضوع، دون محاولة إخضاعها لأية تصورات مسبقة بحيث تتلاءم معها.

أما مشاهدات الكتّاب المعاصرين فهي تفتقر إلى العنصر الأساسي في البرنامج الحالي، وهو تتبّع التّطور الاجتماعي وإسقاط هذا التّطور على الظّروف الرّاهنة. لكن هناك مصدرين، إذا تم استخدامهما بشكل صحيح، قد يفيدان في تقديم الدّلائل والانعكاسات القيمة للتطوّر الاجتماعي. أحدهما هو سلسلة التّقارير الإحصائية السّنوية الصّادرة من قبل الحكومة التُّركية منذ تأسيس الجمهورية، ومن قبل الحكومة المصرية منذ عام 1909، مع وجود بعض التّقارير الإحصائية المختلفة التي تعود في تاريخها إلى عام 1870. من الواضح أن تلك التّقارير بحد ذاتها ليست هي التي تفيدنا بقدر ما نستفيد من مقارنتها ببعضها على مدى السّنين. أما المصدر الآخر فيتعلق بالإنتاج الأدبي في الفترات المتلاحقة، وبالأخصّ ما يتعلق بالمطبوعات الدّورية والأدب الرّوائي الخيالي. إن هذا المصدر قد ناله الكثير من الإهمال، لكنه مع ذلك يقدّم أوضح وأصدق صورة عن القوى الأخلاقية والفكرية في المجتمع. لكن الاستقاء من هذا المصدر يتطلب، ربما أكثر من المصادر الأخرى المندرجة ضمن بحثنا، معرفة عميقة بالفروق بين اللغتين التُّركية والعربية، وقدرة نادرة عل انتقاء الحقائق والأدلّة الصّحيحة وسط ركام كبير من الهُراء.

بدأ الأمر يتضح أمامنا وهو أنه بالرّغم من الحراثة المكثفة لحقل بحثنا، فقد كان في جزء كبير منه تربة لم تمسسها يدٌ من قبل. وبدا واضحاً من خلال هذا الاستطلاع الأولي أن الموضوع لا يمكن التّعامل معه بشكل مباشر دون معالجته من النّاحية التّاريخية بشكل مفصّل. لذلك قمنا بوضع ثلاثة أقسام يدور البحث حولها هي: (أ) استطلاع المؤسّسات الاجتماعية في تركية وأقاليمها العربية التي سبقت دخول التّأثير الغربي؛ (ب) دراسة الظّروف والآثار المباشرة للتأثير الغربي منذ بداية القرن التّاسع عشر؛ (ج) التّحقيق بالأوضاع الرّاهنة والقوى الفاعلة. وفي الوقت نفسه قمنا بتقسيم

الفترات الزّمنية ممّا يجعل المعالجة التّاريخية للحوادث تتألف من سلسلة من الأجزاء المتقاطعة يمكن من خلالها إنجاز الهدف الرّئيسي قدر المستطاع. أما الخطوة التّالية فكانت وضع لائحة بالتقسيمات العمودية، أو بعبارة أخرى تقسيم الحقل إلى عدد من الأجزاء المستقلة القابلة للضبط. وإن رسم حدود فاصلة لهو أمر مستحيل إذ أن الصّلة بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة تجعل القصة متداخلة ومتشابكة. وإن أكثر خطوط التّماس طبيعية هي: أولاً، التّقسيم المهني الذي يقود إلى الحكومة والإدارة، ويتبعه تقسيم حضاري يتقاطع مع كل الطّبقات والمجموعات. وفق هذا الأساس قمنا بتحضير مخطط كامل يحدّد تحت كل عنوان المسائل التي تحتاج إلى بحث. مع أن هذا المخطط، ولأسباب ستتضح لاحقاً، لا يمثل البرنامج الفعلي لدراستنا فإنه يقدّم الخطوط العامة التي يسير عليها البحث.

1. الأسرة

إن القاعدة الواضحة في أيّ تحقيق اجتماعي شامل يجب أن تكون دراسة الوحدة الاجتماعية التي تكوّنها الأسرة. والمسائل المتعلقة بالموضوع عديدة، ومنها: بنية وتفرعات الأسرة بما في ذلك، إن وجد، نظام التّرابط الأسري الذي تعيش ضمنه عدّة أجيال؛ والحقوق والواجبات المشتركة لأفراد الأسرة؛ والسّلطة الدّاخلية لها؛ والصّلات النّاتجة عن الزّواج والتبنّي؛ وآثار نظام المواريث؛ وأشكال ملكيّة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، الخاصّة أو العامة؛ والإحصائيات السّكانية إن أمكن إجراؤها. بالإضافة إلى تلك المظاهر الوصفية، فإن أحد الأعمال المهمّة للباحث يكمن في تحليل ما يسمى بالرّوح الأسرية، واكتشاف طبيعة ومتانة العلاقات التي توحّد أفراد الأسرة الواحدة ليس فقط من النّاحية الشّاقولية للنّسل بل للفروع المباشرة ودراسة الآثار الاجتماعية لهذه العلاقات، كما هو الحال على سبيل المثال في تكون الجماعات المغلقة والمتخاصمة، وعادة الثّأر، وانتقال الوظائف بفعل الزّواج والوراثة، والميل إلى محاباة الأقارب. يتعلق كل ذلك بشكل طبيعي بالطّريقة التي تترابط بها الأسرة مع المجموعات الأكبر والقبيلة والقرية والطّائفة... الخ، وقد

يكون من الضروري تقسيم بحث الأسرة إلى فروع أكثر لنقوم بدراسة الأسرة القروية والأسرة الصّناعية والأسرة المهنيّة وهكذا، كوحدات مستقلة مختلفة. أما البحث التّالي المدرج في المخطط فيهتمّ بالتغيّرات النّاجمة خلال القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين ممّا يؤثر في بنية ووظائف وروح تلك الأسر، إما من خلال العمل الإداري أو المبادرة الشّخصية نتيجة للثّقافة أو التّغيرات الاجتماعية (وبالأخصّ بين النّساء)، وأهمّية قوة الرّوابط الأسرية في تحديد البنية الاجتماعية اليوم. وهناك ملحق قيم لهذه الدّراسة (يلقي الضوء على مسائل مهمّة أخرى) يرتكز على تصنيف تواريخ المجموعات الأسرية البارزة، وتتبع التّغيرات البنيوية، والمهن، وعلاقتها بالمجموعات الأخرى.

2. القرية

تلي الأسرة وحدة اجتماعية مهمّة في كل البلاد الإسلامية خارج الجزيرة العربية، ألا وهي القرية أو المجتمع الزّراعي؛ ومع ذلك فقد تمّ إهمالها حتى اليوم بشكل واضح. لم يقم أيّ كاتب مسلم، سواء في العصور الوسطى أو الحديثة، بوصف نظام الحياة القروية في بلده، ومن أجل إنجاز مهمتنا يعتمد جزء كبير من البحث على المصادر الغربية. وهناك صعوبة أخرى هي أن المجتمعات القروية في البلدان المختلفة ليست موحّدة في نمطها، فتجد مثلاً أن نظام القرية في مصر مختلف تماماً عنه في فلسطين وسوريا والعراق وتركية، وفي مصر نفسها أيضاً تختلف القرية في الوادي الأعلى عن «العزبة» في الدِّلتا.

قد تكون هذه الاختلافات مهمّة أو غير مهمّة، اعتماداً على طبيعة البنى الاجتماعية المرتبطة بها. وتتضمّن النّقاط الرّئيسية للبحث توزّع عدد السّكان والأراضي بين المالكين، والفلّاحين المستأجرين، والفلّاحين المتملّكين، والعمال؛ والرّوابط الاجتماعية والاقتصادية المتبادلة بينهم والحقوق والواجبات لديهم؛ والسّلطة الدّاخلية (كمثال عليها، العقوبات المطبقة دون الرّجوع إلى المحاكم ورجال الشّرطة)

والموافقة عليها، وتقدير الضرائب التي يتوجب دفعها، وعلاقاتها بسلطات الأقاليم والمقاطعات، أو وجود عداوات بين الجماعات داخل القرية أو بين القرى المتجاورة؛ والتغيّرات التي أثّرت في المجتمع القروي، وفق بعض أو كل هذه المظاهر.

هناك مجال ثانٍ للبحث ناجم عن المظاهر الاقتصادية للمجتمع الزّراعي؛ والطّرق الأساسية والأساليب والتنظيم الزّراعي (بما في ذلك نظام الرّي)؛ وطبيعة نتاج المحاصيل وطرق التّخلص من الفائض؛ وتنظيم أسواق القرية والمعارض الدّورية؛ واستخدام الوسائل الحديثة؛ والتطور في وسائل النّقل والتسويق؛ ونظام التّسليف والمصارف؛ ونشوء المشاريع التّعاونية؛ وتطور الثّقافة القروية؛ وتأثير كل ذلك على القرية والاقتصاد الرّيفي.

2. (أ) البدو

ويشمل ذلك العلاقات بين القبائل البدوية وسكان الحضر؛ ومهن رجال القبائل في تربية المواشي وتزويد القوافل بوسائل النّقل؛ والسّلطة في القبائل واستقرارها الدّاخلي؛ وبشكل خاص الإرث البدوي في التّجمعات البشرية من النّاحية الاجتماعية والقانونية.

3. الصّناعة

بالرّغم من إهمال المجتمع القروي، فإنه يعد قد نال حقه من الاهتمام مقارنة بنظام الصّناعة المحلّية في غرب آسيا ومصر. ويصدق هذا الأمر على الصّناعات المنظمة أكثر ممّا هو في الصّناعات القروية البدائية التي ذكرها الكتّاب الغربيون في وصفهم للاقتصاد القروي. في هذا المخطط نقوم بدراسة تلك الصّناعات المنظمة في المدن والبلدات مع أن الوصف قد يشمل أحياناً الصّناعتين معاً.

يجب أن يكون الموضوع الأول في دراستنا هو الوحدة الصّناعية، أي المصنع: بتنظيمه وإدارته وتجهيزاته والأشكال المتنوعة للمشاريع الصّناعية (بما فيها المصانع

الخاصّة والصّناعات المحلّية أو المعامل الصّناعية ذات المستوى العالي الخاضعة لإدارة مالكي رؤوس الأموال، والأوقاف الصّناعية). ثم يأتي توزيع المنتجات، وكل المظاهر الاجتماعية للحياة الصّناعية: كتنظيم الفئات أو المؤسّسات الصّناعية، وطرق التّوظيف والسّلطة الدّاخلية؛ والحالة الاجتماعية وعلاقاتها المجموعات الأخرى والسّلطات الإدارية (وخصوصاً المحتسب)؛ والاحتكار الحكومي؛ ونظام توزيع الضرائب[1].

ستشمل دراسة التّطورات اللاحقة في الصّناعة المحلّية، من وجهة النّظر الاقتصادية، العوامل التي أسهمت في تراجع بعض الصّناعات وبقاء الأخرى، كظهور المنتجات الغربية وتحول الأسواق وتحسن وسائل النّقل والتغير في حجم واتجاه القوة الشّرائية؛ والتسهيلات المصرفية؛ ودخول الآلات والأساليب الصّناعية الغربية؛ ونتائج العمل الإداري (فرض التّعريفات وتطور الثّقافة الصّناعية... الخ)؛ وتقدّم الأساليب الصّناعية؛ وإعداد الإحصائيات الصّناعية؛ ومن وجهة النّظر الاجتماعية، اختفاء بعض المؤسّسات الصّناعية ونشوء أنواع من المنظمات الصّناعية؛ والتغيرات في وضع الصّناعة والموظفين في مشاريعها؛ وأثر المكننة على المجتمعات الصّناعية.

4. التّجارة

إن النّظام التّجاري للبلاد الواقعة في غرب آسيا، حتى قبل القرن التّاسع عشر، كان بكل مظاهره نظاماً معقداً بسبب الطّبيعة العالمية التي اتخذها منذ البداية. لقد تمت دراسة العلاقات التّجارية بين البلدان الأوروبية والمشرق بشكل وافٍ من قبل السّيد شارل رو Charles Roux وغيره، لكن التّبادل التّجاري بين تركية واليونان وسوريا ومصر والسّودان والمغرب والجزيرة والعراق لا يزال حقلاً بكراً لم تمسّه الأيدي. كثيراً ما يسود الاعتقاد بأن اكتشاف طريق رأس الرّجاء الصّالح الموصل إلى الهند

(1) تشمل دراسة هذه المؤسّسات حقلاً أوسع من حقل الصّناعة، وتتضمن الفئات المختلفة بمن فيهم العلماء والتّجار وموظفي الضرائب والشّحاذين والرّاقصين ومدرّبي القرود. وقد تفيد دراسة هذه الحرف في التّحقيق اللغوي المهم والممتع.

قد أدّى إلى ركود التّجارة في الشّرق، لكن بالرّغم من أنه قد قلل من حجم تجارة التّرانزيت، فقد بقي التّبادل التّجاري للسّلع المحلّية قائماً ونشأت المجتمعات الرّأسمالية الثّرية في كل المدن الرّئيسية، وحول تاريخ هذه المجتمعات سيدور بحثنا بالطّبع دون التّطرق إلى البضاعة المتبادلة بحد ذاتها. وبالرّغم من الطّبيعة المركبة لهذه المجتمعات فإن تنظيماتها واضحة من خلال التّقارير الموجودة؛ أما بنية التّنظيمات وعلاقاتها مع التّنظيمات الصّناعية من جهة والإدارية من جهة أخرى فهي بحاجة إلى توضيح مع معادلة القوى المتعلقة بالأموال المصرفية والمبادلات وأشكال العقود التّجارية وقانون العمل والتجارة وأنظمة الاستيراد والتّصدير والجمارك والوكالات... الخ.

وارتباطاً مع التّطورات الأخيرة، لا بدّ من دراسة نقاط مهمّة مثل التّنافس بين التّجارة الأوروبية والمؤسّسات التّجارية، وأثر القوانين الإدارية ونشوء المحاكم التّجارية، وتحديث طرق التّجارة والتنظيم، وتشكيل الغرف التّجارية، والتغيرات في الحالة الاجتماعية للتجار، وهكذا. كما يجب تضمين هذا الحقل تطور المصارف وأنظمة التّبادل المالي وعلاقاتها بالمشروع التّجاري.

5. المدينة

تتم تحت هذا العنوان دراسة البنية الاجتماعية ومؤسّسات المدينة كوحدة متكاملة بغض النّظر عن الجماعات الفردية التي يتألف منها المجتمع المدني، والتي سنبحثها تحت عناوين مستقلة. يقول شپنغلر Spengler إن المدينة الشّرقية ليس لها روح، ويعني بذلك أنها مجموعة من الوحدات وليست منظمة معقدة حيّة. مهما تكن الحقيقة فقد وجدت بعض أشكال التّنظيم في المدن، بدءاً بتقسيم المدينة إلى أحياء وأسواق عديدة تشكل كل منها وحدة مستقلة، ولكل منها شيخ أو رئيس مسؤول عنها، ولا بدّ أنه كان لهذه التّنظيمات شروط للمحافظة على القانون والنّظام، ونوع من خدمات الشّرطة والصّحة، وعلى الأقل العناصر الأساسية المتوافرة في كل حياة

مدنية. اتخذت الدّراسة منحى مهماً جداً منذ بداية القرن التّاسع عشر، بما في ذلك توسّع المدن وتشكيلاتها الخارجية، وانحلال التّقسيمات القديمة، ونشوء البلديات وخدماتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وهي الأهم، ظهور الطّبقة الوسطى وتطور الحياة الفكرية في المدن واتساع تأثيرها، وعلاقاتها مع المناطق الرّيفية وتأثير وضعها المهيمن على الحركات الاجتماعية والسّياسية.

6. الجيش

لقد وصفت التّنظيمات العسكرية القديمة في الإمبراطورية العثمانية ومصر بشكل وافٍ أيضاً، وبهذا توجد مواد كثيرة من أجل دراسة تكويناتها وأجهزتها وبنيتها الدّاخلية وقواها العسكرية. مع ذلك هناك متسع للبحث في مكان الطّبقات العسكرية في الحياة الاجتماعية للمجتمعات، والمزايا التي يتمتّعون بها، وعلاقتهم بالمجموعات الأخرى (وخاصّة الحرفيين والعلماء)، والموقف الذي تتخذه الفئات الأخرى من السّكان حيالهم، وارتباطهم الدّيني (وخاصّة علاقة الجيش الإنكشاري بالطّريقة البكتاشية).

من ناحية أخرى، إن ظهور المؤسّسات الأوروبية المتعلقة بالنّظام والتدريب وتجهيزات الجيش جعل من الضرورة دراسة الآثار التي تركتها على شخصية وكفاءة القوات العسكرية والبحرية نفسها، وبالتالي على النّتائج الاجتماعية المرتبطة بها. وبالمقابل فقد ساعد الجيش في التّدخل الغربي من خلال تنظيم الحملات الأجنبية وإرسال المرشدين وتقديم الخدمات الطّبية والصّحية وتطوير أساليب التّدريب وضرورة تأمين المعدات الحديثة. وأيضاً كانت هناك حاجة لدراسة الوضع الاجتماعي ونفوذ القوات المسلحة وبالأخصّ الدّور الذي لعبه أفرادها في الحركات الاجتماعية والسّياسية لبلادهم.

7. الحكومة والإدارة

يبدو للوهلة الأولى أن موضوع الحكومة قد دُرس بشكل وافٍ بحيث لا يتسع إلا لمقدار قليل من البحث، لكن الأمر غير ذلك تماماً، فإنّ التّنظيم الخارجي للحكومة

قد وُصف بشكل دقيق أما العلاقات الدّاخلية بين الحكومة والشّعب فلا نعرف عنها الشّيء الكثير، وهي تعتمد على نتائج الدّراسات السّابقة داخل الظّروف المختلفة للتقسيمات البشرية (بمن فيهم العلماء – انظر البند القادم) لذلك علينا القيام ببحث دقيق وشامل لهذه المسألة الشّائكة. لا مجال للشّك بأن الحكومة، بمظهرها الإداري، لم تكن مجرّد مجموعة أعراف مفروضة على الشّعب وفق إرادة المحتل، بل هي وحدة متكاملة مرتبطة ببنية المجتمع وشخصية وأفكار من تحكمهم، وكان هناك تفاعل دائم بين الحكام والمحكومين. لا بدّ من توضيح المفاهيم المحدثة بسبب سوء استخدام المصطلحات الأوروبية كالحكم المطلق والحكم الذاتي، وإخضاع كل الوسائل والأساليب الحكومية القديمة للبحث والتحقيق من أجل فهم الأفكار والصّلات والمبادئ التي تسيّر عملها. تتضمّن هذه الدّراسة تحليلاً معقداً للمركبات النّفسية، وربما تكون أصعب مهمّة في البحث كله. من المستحسن أيضاً متابعة مسألة أسباب الانحطاط الإداري الواضح خلال النّصف الأخير من القرن الثّامن عشر وتفحّص إن كان ذلك أحد أعراض تفسخ النّظام بأكمله أم أن هناك عناصر كافية قد تبقت من أجل الإصلاح والبناء دون تدخل المؤسّسات والأفكار الأوروبية.

ما لم تتم هذه الدّراسة الأولية حول الوظائف والمبادئ والتركيبة النّفسية التّقليدية للحكومة في العالم الإسلامي، فإن البحث اللاحق للتفاعلات الاجتماعية مع التّغيرات الإدارية والسّياسية في الأزمنة الحديثة سيعاق حتماً، وسيتخبّط الباحث في الظّلام. هناك تغيرات واضحة أحدثها انتشار الأفكار الغربية (كالأفكار اللّيبرالية في القرن التّاسع عشر والأفكار الدّيكتاتورية في القرن العشرين) بواسطة التّطورات المؤسّسية والبيروقراطية، وتوزيع الوظائف بين الأقسام الحكومية، وتأمين الخدمات الاجتماعية، والتغيرات الاقتصادية وغيرها، وتبقى مع ذلك خصائص موروثة متأصلة لا يمكن محوها بسهولة. تنطبق الاعتبارات نفسها على دراسة الأثر الاجتماعي للحركات السّياسية الأكثر تشدداً كنهوض الأحزاب الوطنية وردود الفعل ضد الهيمنة السّياسية الغربية والصّلات المتبادلة بين الأقطار الإسلامية.

8. الدّين

لدى مناقشة موقع الدّين في الحياة الاجتماعية لا بدّ من دراسة مظهرين مميّزين مرتبطين ببعضهما. الأول هو تأثير المبادئ والأخلاق الدّينية في حياة أفراد الطّبقات الاجتماعية كلها والمجموعات كوحدات متكاملة وعلاقتها بالعادات والعناصر الغريبة عن الإسلام المتداخلة معها. أما الثّاني فيتعلق بالتنظيم والتطبيقات والوظائف في مختلف المؤسّسات الدّينية. يأتي العلماء في المقام الأول في هذا المجال، وبالرّغم من كل ما كتب عن الموضوع فهو لا يزال بحاجة إلى بحث أوسع عن تنظيم وتجنيد وثقافة العلماء ووضعهم الاجتماعي خاصّة أثناء الفترة الواقعة بين القرنين السّادس عشر والثّامن عشر (على سبيل المثال، ما يتعلق بانتشار وراثة المناصب الدّينية وشراء الوظائف الدّينية)، وعلاقتها بالحكومتين المركزية والمحلّية، والإدارة القانونية، والقوانين الدّينية، وتعداد سكان المدن والمناطق الرّيفية. ومن الأهمية بمكان دراسة الطّرق الدّينية ونظام الدّراويش وبنيتهم الاجتماعية وشعائرهم وأقسامهم وصلتهم وتأثيرهم الخاص على فئات معيّنة، عسكريين ومدنيين، في المدن والقرى على حدّ سواء. لكن من الخطأ أن نقصر البحث على المؤسّسات الدّينية المرتبطة بهاتين الفئتين من رجال الدّين، بل لا بدّ من فهم ارتباطها بالمؤسّسات الأخرى وتركيزها على عقيدة الولاء الدّيني. وبهذا يمكن لكل فئات الشّعب الانضمام إلى البنية الدّينية بدءاً بالسّلطان وانتهاءً بالفلّاح. هذا الجانب من اشتراك الجميع بالدّين هو الذي يحتاج إلى بحث واسع مع مظاهرها الخارجية المتعلقة بالشعائر العامة والاحتفالات ونظام الأوقاف والوسائل الأخرى التي من شأنها المحافظة على الحياة الدّينية المشتركة ومؤسّساتها المختلفة والتقييد والقلاقل النّاجمة عن ظهور الفرق الإسلامية.

من هذا المنطلق يجب متابعة التّطورات الدّينية للتاريخ الممتدّ منذ نهاية القرن الثّامن عشر. كما يجب دراسة اضطراب النّظام القديم بسبب التّغيرات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، وأثر بعض الحركات كالوهابية[1] والسّنوسية والمهدية

---

(1) كذا بالأصل، والأصح: حركة الإصلاح السّلفي. (أحمد)

والجامعة الإسلامية، وحركات الإصلاح، والبعثات التّبشيرية المسيحية، وتغيرات الثّقافة الدّينية وآلية النّظام الدّيني، وتسرب الأفكار الغربية داخل وخارج طبقة العلماء، ونشاطات الأنظمة الدّينية... الخ، وإن التّأثير الكامل لكل ما سبق لا يمكن تقديره إلا بارتباط الحياة الدّينية مع مناحي الحياة الاجتماعية ككل.

9. التّعليم

لا يمكن فصل البنية التّقليدية للتعليم والقانون عن الدّين (انظر البند العاشر)، لكن بسبب الفصل اللاحق بين هذه الميادين الثّلاثة وجدنا أنه من الضرورة بحث كل واحد منها على حدة. كانت المنظمات التّعليمية القديمة مرتبطة بشكل وثيق مع منظمة «العلماء»، ليس بسبب رجحان عدد التّلاميذ والمواضيع الدّينية فحسب، بل بسبب المفاهيم السّائدة حول أساس وأهداف التّعليم. وبهذا ينبغي القيام بدراسة مفصّلة من أجل توضيح نقاط عدة التبست في أذهاننا في الوقت الحاضر وتصوّرناها بشكل خاطئ، كوجود المدارس والإدارة في البلدات الصّغيرة، وتدريس مواضيع أخرى غير دينية، وتعليم طبقتي العسكريين والموظفين، وبشكل خاص الأدب وحرفته في القرنين السّابع عشر والثّامن عشر.

بدءاً من هذه الفترة وما بعدها، أخذ التّعليم الدّيني بالتراجع نظراً لانتشار طرق التّدريس الغربية بفضل البعثات العلمية إلى أوروبا وتزايد عدد المدارس الأوروبية والتقنية، ونشوء المراكز التّعليمية الحكومية. أدّى ذلك كله إلى إثارة مشكلات اجتماعية ناجمة عن المؤسّسات التّعليمية وآثارها على المجتمع. لا يمكننا تلخيصها هنا بسبب كثرة عددها[1]، ويمكن ذكر أهمها كنشوء أهداف جديدة للتعليم، والتأثير النّسبي للمدارس الدّينية والحكومية والخاصّة والأجنبية، والاستمرار في إضعاف

(1) للاطلاع على المناقشة الكاملة للموضوع اقرأ مقالة «ردود الفعل الاجتماعية في العالم الإسلامي»، في:

Journal of the Royal Central Asian Society, Oct. 1934.

التّميز الطّبقي، ومكانة اللغة الأوروپية في التّعليم وآثارها على اللغتين المحكيّة والأدبية، ونتائج تعليم الفتيات. كما يتعلق بموضوع التّعليم أيضاً مسالة التّطور الفكري بما في ذلك الأدب والعلوم والطّب والفن والموسيقى والمعدّات التّقنية.

10. القانون

سبق ونوّهنا أن المفاهيم التّقليدية للقانون والإدارة القانونية العامة مرتبطان بشكل وثيق بموضوع الدّين، لكن صلة القانون بالمؤسّسات الدّينية لم تكن بتلك القوة التي اعتقدها النّاس. صحيح أنّ المحاكم وحيدة التي كانت تملك السّلطة والقبول المطلقين هي المحاكم الشّرعية التي يديرها القضاة ونوّابهم، وصحيح أيضاً أنّ القانون المدوّن الوحيد هو قانون الشّريعة، فلا بدّ من دراسة جادة لتلك المحاكم وعمل القضاة والمفتين في النّظام العثماني القديم. لكن الباحث سيدهش عندما يجد أن هذه المحاكم الشّرعية لم تكن تستخدم للفصل في نطاق واسع من القانون. لقد أدّى انقسام المجتمع إلى جماعات مستقلة كثيرة إلى نشوء سلطات قضائية محليّة هدفها حلّ النّزاعات بين أفراد المجموعة الواحدة. ويدعونا ذلك إلى حقل واسع من دراسة القانون العرفي المطبق في القرى والمجتمعات الصّناعية، الخ، والذي لم يكن قد بُحث من قبل في غرب آسيا[1]. ومن هنا ينشأ الخلاف بين القانون العرفي وقانون الشّريعة ومدى تأثير كل منهما على الآخر. وهناك سبب مهم آخر لتراجع استخدام القانون الشّرعي، وبالأخصّ في القضايا الجنائية، هو منح السّلطة للضبّاط العسكريين والإدارة العامة بمحاكمة ومعاقبة المجرمين، حتى لو اقتضى الأمر إعدامهم، دون تدخّل القاضي أو الموظف القانوني، وأحياناً كثيرة دون وجود محاكمة من أي نوع. وأخيراً لا بدّ من التّحقيق في موضوع المفهوم العام لطبيعة القانون، وسيكولوجية الموقف العام تجاهه، وإمكانية تطبيقه بشكل عملي.

---

(1) مع ذلك هناك بحث موسع باللغة الألمانية حول القانون العرفي المطبق في إندونيسيا، انظر مقالة «قانون العادات» في ملحق الموسوعة الإسلامية.

وبالتالي فقد أثار تطور تطبيق الأحكام القانونية خلال القرن التّاسع عشر عدة مشكلات اجتماعية معقدة. وإن نشوء القوانين العسكرية بالمرتبة الأولى، ثم محاولة تنظيم القانون المدني والجزائي، ودخول القوانين والمبادئ الغربية، يتضمن الصّلات بين هذه القوانين والمبادئ المقبولة في القانونين الشّرعي والعرفي، وآثار تغير الأحكام القانونية، ونظام إجراء المحاكمات تبعاً للموقف العام، وظهور مفاهيم جديدة للجريمة. كما أنّ هناك مظهراً آخر للقضية نفسها مهّد له التّطور السّريع لطبقة جديدة من المحامين المتدربين ذوي التّأثير الاجتماعي والسّياسي الواسع والمشبعين بالأفكار القانونية الغربية، ممّا زاد من تعقيد الموقف.

تؤلف هذه العناوين العشرة أهم المسائل المؤثرة في الحياة الاجتماعية وتطور الشّعوب الإسلامية في غرب آسيا خلال القرنين الماضيين. ومن أجل إكمال المقطع العرضي للمجتمع الإسلامي في المنطقة، لا بدّ من إدراج مظهرين خاصين يؤثران بالبنية الاجتماعية هما:

11. الرّقّ

هناك ثلاث نقاط مهمّة، هي مكانة وعمل العبيد في الاقتصاد القديم (كخدم وعمّال وجنود)، والأثر الاجتماعي لإبطال ظاهرة الرّق، وتطور الرّأي العام والتعاليم الدّينية في موقفها من الرّق.

12. الأقليّات غير المسلمة

إن مسألة الوضع القديم لغير المسلمين في الدّول الآسيوية قد تكون أقل أهمية في بحثنا، إذ ما يهمّنا حقاً هو التّحقيق في تنظيم المجتمعات المسيحية واليهودية المختلفة، ما قبل القرن التّاسع عشر، وصلاتها الاجتماعية والاقتصادية بالمسلمين بكافة طبقاتهم، وبالحكومات المحلّية، وبمؤسّسات التّجارة الأوروپية. لقد زادت صلتهم بالأوروپيين خلال القرن التّاسع عشر وسعوا إلى اكتساب الطّرق التّعليمية

والاقتصادية الأوروبية الحديثة ممّا وسع نشاطهم ومنحهم أهمية أكبر في المجتمع الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى حصلوا على وظيفة جديدة بعملهم في نقل الأفكار الأوروبية المتداولة. كانت هذه السّلسلة من التّفاعلات الاجتماعية والثّقافية قد درست من قبل لكنها تتطلب تحليلاً مفصّلاً عن انتشارها وآثارها. وإن المظاهر والصّلات الاجتماعية للعلاقات السّياسية بين المسلمين والجماعات غير المسلمة تقدّم حقلاً واسعاً للبحث والدّراسة.

إن مجرّد وضع هذا المخطط يبيّن بشكل كافٍ اتساع مجال البحث ومدى قصور كل ما تمّ بحثه للحالة الاجتماعية التّاريخية في المنطقة، وعدم نضوج الدّراسات بشأن التّطور الاجتماعي في تركية وغرب آسيا. وإن تنفيذ هذا المخطط بأكمله يحتاج دون شك إلى فريق كامل من الباحثين لسنوات طويلة، وقد يتضمّن سلسلة مطوّلة من المراحل. إنّ أول ما يحتاجه البحث هو سلسلة من الرّسائل العلمية حول المشكلات الفردية التي ستناقش في كل منطقة على حدة، ثم تحيط في النّهاية بالصّلات بين المناطق المختلفة وتخرج بسمات التّشابه والاختلاف من خلال علاقتها بالقوى الدّخيلة. وثمّة عنصر أساسي هو جمع الحقائق المتعلقة بالموضوع، بل وينبغي أن تجرى دراسة حول أهمّية هذه الحقائق في حياة الفرد وتطور المجتمع ككل. على أساس من هذه الرّسائل العلمية يمكن أن نتقدّم بثقة نحو دراسة شاملة للمشكلات بشكل عام، مع مراعاة التّفسير المنطقي وتحرير الشّخصية الفردية. أما ما هو أبعد من ذلك، أي أهمية العمل على مستوى تاريخ العالم، فهو غير مُدرج ضمن نطاق بحثنا. وإن السّرعة في إنجاز العمل هي شرط أساسي نظراً لأن المواد المطلوبة، الشّفوية منها والوثائقية، تتناقص سنة بعد سنة. وبعد مضي عشر سنوات ستنشأ فجوات يصعب ملؤها، وبعد عشرين عاماً سيغدو من المستحيل ملؤها على الإطلاق.

يبقى فقط أن نشير إلى علاقة دراستنا بهذا المخطط النّموذجي الكامل، وذلك أن الدّراسة ستغطي جزءاً من المخطط دون الحاجة إلى تبرير أو اعتذار؛ بل سيتحدّد ذلك الجزء من خلال ظروف عملنا. هناك مساحات واسعة في كل قسم من مجال البحث

لا يمكن دراستها إلا في الشّرق بعد صبر طويل في جمع الرّوايات الشّفوية والبحث عن المواد المخطوطة، وبعد اندماج عميق في الحياة الشّرقية. وإن زياراتنا إلى مناطق بحثنا لهي محدودة حقاً، لهذا لا بدّ من أن نستقي أغلب موادنا من الأعمال المنشورة المكتوبة باللغتين التُّركية والعربية ونرفدها بالمعلومات المستخلصة من اللقاءات الشّخصية. تتغير قيمة هذه المصادر من فترة إلى أخرى ممّا يستوجب تغير اتساع وعمق دراستنا أيضاً، وهناك بعض أجزاء من البحث (بالأخصّ ما يتعلق بالأسرة) بعيدة عن متناولنا بشكل كامل تقريباً. ليس بالإمكان تجاوز هذا الخلل، وإن كان كبيراً، في بحثنا الرّائد، لكننا سنشعر بالرّضا إن تمكنا من إثارة الاهتمام والمساهمة بالبحث المعمّق في بنود المخطط الموضوع.

تنطبق هذه الاعتبارات على المواد المتضمّنة في المجلد الأول من البحث. ففي محاولتنا تقديم استطلاع شامل للمؤسّسات الأصلية والتنظيمات الاجتماعية في الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن الثّامن عشر، نشأت أمامنا عقبة عدم وجود أيّة دراسة عميقة سابقة للبنية الاجتماعية القديمة في الأراضي الإسلامية. وبالتالي كان من المستحيل إسقاط المعلومات المستقاة من مصادر القرن الثّامن عشر على الصّورة الحالية. كانت الحاجة ملحّة إلى وجود نقطة انطلاق واضحة ومحدّدة لبحثنا، إذ كشف التّمحيص في روايات الرّحالين في القرن الثّامن عشر والكتابات المتحيزة والمبرّرة لمحمّد علي في القرن التّاسع عشر أنها غير مُرضية أبداً. ومن جهة أخرى فإن المواد المتوافرة حول البحث العميق الهادف للقرن الثّامن عشر هزيلة وسيئة التّصنيف والتّبويب. ومن بين المناطق المجهولة مترامية الأطراف لا تجد سوى بلد واحد فيه وصف مقبول كتبه العلماء الذين رافقوا حملة بوناپارت إلى مصر وقاموا بجمع أربعة مجلدات ضخمة أسموها *Description de l'Égypte, État Moderne*. «وصف مصر، الدّولة الحديثة»، وتكمن مزيّتهم الواضحة في الجمع بين المواهب الشّخصية والخبرة الوثيقة بالإدارة أثناء الاحتلال الفرنسي، وهي تجربة لا أعتقد أنها قد تتكرّر في مكان آخر. وهناك أيضاً عمل جيّد آخر لمُرادجا دوسّون Mouradgea d'Ohsson

هو «الجدول العام للدّولة العثمانيّة» *Tableau Général de l'Empire Ottoman* يقدّم صورة خارجية نظرية أضيف إليها الشّيء القليل بأعمال دى توت de Tott وثورنتون Thornton وغيرهما. أما ما يتعلق بسوريا وفلسطين والعراق، فلم توجد أعمال مشابهة حتى فترة متأخرة.

مع ذلك فقد كان هؤلاء الكتاب، بمن فيهم علماء وصف مصر، أفضل بقليل من رحّالي القرن الثّامن عشر. لقد كان المجتمع الإسلامي ذا نسيج متلاحم لا يسمح للأوروبيين بالاتصال الاجتماعي اللّصيق بأفراده. ولملء هذه الفجوة لا بدّ من الرّجوع إلى المصادر التُّركية والعربية، وبما أن المواد لم تكن مصنّفة أو في متناول اليد فقد اضطررنا إلى الاعتماد على الأعمال المنشورة، وهي ليست بالمواد الشّاملة طبعاً.

لم تكن أيّة من الأعمال التُّركية التي حصلنا عليها تصف القرن الثّامن عشر بشمولية. كانت أعمال بعض المحللين قد قامت بذلك بالفعل لكنها اهتمت بالأحداث السّياسية فقط وكانت محشوة بالإسهاب البياني بحيث تجاهلناها باستثناء بحثين عن القرن التّاسع عشر يتضمّنان ما نسعى للحصول عليه في دراستنا. هذان البحثان هما كتاب «التاريخ» لأحمد جودت پاشا وكتاب «Consequences of Events» (نتائج الوقوعات) Netâyicü'l-Vukuât لسيّد مصطفى نوري پاشا، وقد أُلّفا بعد أن غيّرت إصلاحات محمود الثّاني وجه البلاد. لقد ساعدنا المجلد الأول التّمهيدي لجودت پاشا وملحقات الأقسام المختلفة في كتاب سيد مصطفى على التّزود بفكرة عامة عن الحكومة المركزية وإدارة الأقاليم والجيش والبحرية والتعليم المهني. كان هدف جودت پاشا من تأليف هذه المقدّمة مشابهاً لهدفنا، وهو تقديم خلفية يمكن بناءً عليها تصوير أحداث الفترة التي تهتم بها مجلداته الباقية، وهي الفترة اللاحقة مباشرة لتلك التي اخترناها في استطلاعنا. لقد قام بوضع الخلفية بوصف التّدهور الذي عانت منه المؤسّسات المسؤولة منذ عهد القوة في القرن السّادس عشر، وهو أمر اضطررنا نحن أيضاً إلى اتباعه من أجل توضيح الأوضاع في القرن الثّامن عشر. أمّا عمل سيد مصطفى فهو تاريخ عام للإمبراطورية العثمانية منذ نشوئها، وتصف الملحقات التي خصّصها لكل قسم المؤسّسات نفسها التي نشأت في أطوار مختلفة من الازدهار

والانحطاط. لقد كانت الفترة التي كتب فيها المؤلفان كتابيهما بعيدة عن مجال استطلاعنا، وذلك بهدف إيضاح نقاط اعتبرها المؤلفون السّابقون أموراً بديهية، ولتقديم فهم أوضح عن الأوضاع التي يقومان بوصفها، والتي قد يعجز الكتّاب اللاحقون عن فهمها. وإن كانا يبديان بعض التّحيّز فذاك نحو الإصلاحات في بداية القرن التّاسع عشر ممّا يفسّر وصفهما للعهد السّابق بألوان داكنة.

أما المعلومات التي تخص البيت السّلطاني فكان مصدرنا الرّئيسي لها هو كتاب «التاريخ» لطيّار زاده أحمد عطا (Tayyâr-zâde Ahmed)، وهو عمل آخر من أعمال منتصف القرن التّاسع عشر. وقد استقينا الكثير من تفاصيل حياة المدينة، وخصوصاً فئة التّجار، من عمل حديث هو كتاب «Code of Municipal Affairs» *(Mecellei Umûru Beledîye)* لعثمان نوري، ويعتمد المجلد الأول منه على وثائق القرن السّادس عشر والسّابع عشر والثّامن عشر. وهناك دراسات حديثة استعنا بها منها: «The Economics of the Turkish Village» *(Türkiye Köy Iktişâdiyâtı)* لإسماعيل خسرو، ويتعلق جزء منه بالأوضاع الزّراعية في الأناضول أثناء العهد الإقطاعي؛ و«Bulgaria under Turkish Rule» *(Türk Idârisende bulgaristan)*، و«The Tribes of the Turks in Anatolia» *(Anadoluda Türk Aşîretleri)*، و«The Life of Istanbul in the Twelfth Century of the Hegira» *(Hicrî on ikinci 'aşırda Istanbul Ḥayâtı)*، و«The Life of Istanbul in the Thirteenth Century of the Hegira» *(Hicrî on üçüncü 'aşırda Istanbul Ḥayâtı)*، وهذه كلها مطبوعات رسمية قدّم لها أحمد رفيق؛ وهناك أيضاً «Mohammedanism in Anatolia» *(Anadoluda Islâmiyet)* للأستاذ كوپريلي زاده محمّد فؤاد، والذي على الرّغم من أنه يدرس أوضاع الفترة ما قبل العثمانيين، فإنه يصف الطّريقة البكتاشية والطّرق الأخرى التي تأثر بها التّاريخ العثماني بشكل عميق. وأخيراً، مع أن هذه القائمة ليست مفصّلة، لا بدّ من ذكر مجموعات القوانين *Ḳânûns* المختلفة المنشورة في *Revue Historique* في معهد التّاريخ العثماني *(Ta'rîḫi 'Oşmânî Encümeni Mecmû'ası)* و«Review of National Studies» *(Millî Tetebbü'ler Mecmû'ası)*.

أما المواد العربية المطبوعة والمتعلقة بالقرن الثّامن عشر فهي أقلّ من ذلك، ويتصدّرها السّجل الدّقيق الصّادق للمصري الشّيخ عبد الرّحمن الجَبَرتي، وهو تأريخ واقعي يبرز نظرة رجل مثقف نزيه عن العقود الأخيرة للحكم المملوكي والحملة الفرنسية والخمس عشرة سنة الأولى من حكم محمّد علي. وهو يحتوي، بتفاصيله المتسلسلة الواسعة على ملاحظات مهمّة على أهمية التّاريخ الاجتماعي على مرّ الأزمنة، لكن البعض منها لا يُفهم بشكل كامل دون العودة إلى «وصف مصر»[1] Description، ومع ذلك فهي تؤلف ملحقاً بالغ القيمة يصحّح الرّسائل العلمية التي وضعها العلماء الفرنسيون. كما قام الأمير حيدر أحمد الشّهابي بتأليف كتاب معاصر عن الأحداث في سوريا[2]، لكنه لا يرقى إلى مستوى كتاب الجَبَرتي من حيث شمول النّظرة ويهتم (لسوء حظنا في بحثنا) بلبنان أكثر ممّا يهتم بسوريا. لكنه على كل حال يتضمن، بالإضافة إلى ملاحظات الكاتب، عدداً من الوثائق المهمّة لهدفنا. وفي غياب التّأريخ السّوري الدّاخلي فقد استعنا بعمل مختلف هو معجم تراجم أعيان وعلماء القرن الثّاني عشر للعهد الإسلامي (1689-1786 للميلاد) الذي قام بتأليفه مفتي دمشق محمّد خليل المُرادي المتوفى عام [3]1791. في هذا العمل، تبعاً لنمط التّأليف الإسلامي، تجد نحواً من ألف ملاحظة حول التّراجم تتراوح في طولها من ثلاثة أو أربعة سطور إلى عشر أو اثنتي عشرة صفحة، وذلك عن رجال من بلدان مختلفة أو عن أنماط الحياة، وبشكل خاص عن العلماء السّوريين. يقدّم هذا الكتاب صورة حية للحياة الاجتماعية والفكرية في تلك الفترة أفضل من أي روايات وصفية، وسنرى كيف أنه قد زوّدنا بتنوع مذهل من الحقائق المتعلقة بهؤلاء. مع ذلك فإن كل هذه المؤلفات،

(1) ولهذا السّبب، وأيضاً بسبب بعض الإهمال، فإن التّرجمة الفرنسية التي قام بها المصريون الأربعة (*Merveilles biographiques et historiques*, Cairo, 1888-96) هي بديل غير مُرض للنّص الأصلي لأيّة دراسة معمقة.

(2) انظُر كتاب: *Le Liban à l'époque des Amirs Chihab*، الذي نشره الدّكتور أسد رستم وفؤاد البستاني في ثلاثة مجلدات في بيروت عام 1933.

(3) «سلك الدّرر في أعيان القرن الثّاني عشر»، أربعة مجلدات مطبوعة في القاهرة ما بين 1874-1883.

باهتماماتها العلمية والسّياسية الرّاجحة، تترك حيزاً واسعاً من المجتمع الإسلامي خارج الرّؤية ولا تستطيع التّعويض عن غياب الأرشيفات المتعلقة بسجلات الأسرة. إن صلات الفرد بالمجتمع من جهة، والعلاقات الدّاخلية للمجتمع بالنّظام الاجتماعي ككل من جهة أخرى، لم تنعكس بشكل واضح وبقيت غير دقيقة إلى حدّ ما.

مع ذلك، وبفضل الدّمج بين المصادر الأوروبية والشّرقية، كان من الممكن القيام ببحث مباشر في البنية الاجتماعية والمشكلات في تركية ومصر في القرن الثّامن عشر. أما بالنّسبة إلى البلدان الأخرى، فمن الضروري اعتماد طريقة غير مباشرة في الوقت الحالي، إما بتفصيل المعلومات المبعثرة لدينا بواسطة مطابقتها بالوضع في تركية ومصر، أو بالعمل الرّاجع بواسطة الاستنتاج من التّغيرات والمستجدات اللاحقة. وبما أن الأبحاث في هذا الاتجاه قليلة أو معدومة فإن الاستطلاع الموجود في المجلد الأول ينظر إليه على أنه عرض أولي جزئي يرتكز على وثائق غير كافية، ويحتوي على ثغرات نأمل أن نتمكن من ملئها في الأجزاء الأخرى من بحثنا. هناك مظهران خاصان للحياة الاجتماعية أجلنا البحث فيهما هما وضع المرأة والعبيد ووظيفة كل منهما في المجتمع.

أخيراً، فقد قمنا عمداً بوضع تحقيق قريب قدر الإمكان من الحقائق، وقاومنا إغراء إثارة النّقاش على المستوى الفلسفي. لقد لاحظنا أنّ النّظرة الحالية إلى تركية ومصر في القرن الثّامن عشر مليئة بالمفاهيم المغلوطة، وقعنا فيها نحن أيضاً في بداية البحث، ورأينا أنه من واجبنا تقديم يد العون للآخرين عن طريق تنظيم البيانات التي قادتنا إلى نتائج مختلفة تماماً. ومن جهة أخرى فإن الطّبيعة التّجريبية لمشروعنا تحذّرنا من أن أيّ تعميم للأحداث قد يؤدّي إلى الالتباس أو الأخطاء التي من هدفنا العمل على محوها قدر ما نستطيع.

هاميلتون غِب

هارولد بووِن



الفصل الأول

الإمبراطوريَّة العثمانيَّة والشّريعة

من أهداف عملنا هذا دراسة تحوّلات المجتمع الإسلامي في الإمبراطورية العثمانية بفعل التّأثير الغربي[1]. ولهذا انصبّ اهتمامنا أولاً على تحديد تاريخ نستطيع منه رصد المجتمع قبل الفترة التي سنبدأ بها بحثنا. وهو ليس بالأمر السّهل في الواقع لأن الإمبراطورية العثمانية[2] لم تكن في يوم من الأيام، كمجتمعات الشّرق الأقصى، منقطعة الاتصال عن أوروبا؛ ومن جهة ثانية، لأن بعض أجزاء من الإمبراطورية تأثرت فعلاً قبل غيرها؛ ومن جهة ثالثة، لأن العملية كانت في البداية بطيئة نسبياً. في فترة ازدهار الحكم العثماني قدم إلى المنطقة عدد كبير من الأوروبيين وأدخلوا أفكارهم الغربية في المجتمع الإسلامي. كانت النّتيجة ملحوظة في بعض الأحيان، كما حدث أثناء الإصلاحات التي تناولت بعض تقسيمات الجيش في بداية القرن الثّامن عشر. ولكن لم تتبع الطّرق الأوروبية تماماً حتى الجزء الثّاني من القرن. ولغاية تلك الفترة لم يكن قادة الطّبقة الحاكمة يدركون تخلّفهم عن أوروبا، لكن، ونتيجة لحربين مدمّرتين استمرّت أولاهما من عام 1767 إلى عام 1774، والأخرى من عام 1788 إلى عام 1792، تغيّر الموقف كلياً. وحتى في الحملة الأولى لجأ السّلطان إلى بعض المقيمين

(1) العثماني كلمة مشتقة من اسم Osman (وبالعربية عثمان)، والصّفة بالتركية هي عثمانلى، وبالعربية عثماني.

(2) أطلق الأتراك العثمانيون على فترة حكم السّلاطين اسم الإمبراطورية (*Imparaṭorluk*) بتأثير من الكتّاب الأوروبيين. أما قبل ذلك فكانت تدعى بالدّولة العليّة (*Develti ʿAlîye*) أو السّلطنة السَّنيّة (*Salṭanati Senîye*).

الأوروپيين طالباً مشورتهم ومساعدتهم. ومع أن التّطورات التي حدثت بعد ذلك لم تكن بذلك الاتساع، فقد دلّت بشكل كافٍ على ما يستحق تضمينه في بحثنا اللاحق وليس في مقدّمتنا عن المجتمع العثماني قبل حدوث التّغيير. لهذا السّبب اخترنا فترة السّلام التي سبقت إعلان الحرب على روسيا عام 1767، وفي الواقع كانت فترة سلام غير مسبوقة دامت أكثر من ثلاثين عاماً، في أوروپا على الأقل، نستطيع وضع مخططنا التّمهيدي بناءً عليها.

خلال تلك الفترة كانت الإمبراطورية تشمل المناطق التّالية: في أوروپا، شبه جزيرة البلقان بأكملها حتى نهر الدّانوب (باستثناء بعض الحصون في ألبانيا) والبوسنة ومقاطعتي مولداڤيا وڤالاخيا (الافلاق) وبيسّارابيا والسّاحل الشّمالي كله للبحر الأسود بما في ذلك شبه جزيرة القرم. وفي آسيا، آسيا الصّغرى كلها وأرمينيا وكردستان الغربية والعراق وبلاد الرّافدين وسوريا والحجاز والأحساء واليمن. وفي أفريقيا، مصر وطرابلس وتونس والجزائر. وأخيراً قبرص وكريت وجزر بحر إيجة. وكانت من قبل قد ضمّت مناطق أخرى كهنغاريا وترانسلڤانيا وپودوليا وجورجيا وداغستان وشروان وجزءاً من أذربيجان. وكانت البندقية قد استولت على بلاد المورة في عام 1699، فاستعادتها الإمبراطورية في عام 1718، واستعادت أيضاً في عام 1739 بعض الأراضي حول بلغراد جنوبي نهر الدّانوب وجزءاً من ڤالاخيا (الافلاق)، والتي كانت النّمسا قد استولت عليها عام 1718. وكانت روسيا قد استولت على قلعة آزوڤ ووصلت إلى حدود البحر الأسود، لكنها أرغمت على التّراجع في علم 1711 وفقاً لمعاهدة پروث Pruth؛ كما أن الصّفويين من الفرس كانوا قد احتلّوا بغداد في بداية القرن السّابع عشر وبقوا فيها مدة خمسة عشر عاماً.

وبمقارنة الأراضي المنضمّة إلى لواء السّلاطين العثمانيين بتلك التي فقدوها تبدو الأخيرة قليلة بالفعل. لكن هذه الخسارة، وبالأخصّ في أوروپا والمناطق التي كان حكمهم لها مؤقتاً، كانت نذير شؤم. ولقد كانت بعض أقاليم الإمبراطورية أضعف ارتباطاً بها من غيرها، وكان ولاء بعضها اسمياً فقط، ويعود ذلك إلى الظّروف التي

نشأت فيها تلك الأقاليم وإلى تأثير التّطورات السّياسية اللاحقة من جهة، ومن جهة أخرى إلى كون الإمبراطورية قد أُسّست وفق مبادئ إسلامية ممّا سمح بمرونة صلاتها مع الأقطار المكوّنة لها. وبالفعل فإن بنية الإمبراطورية العثمانية ترتكز إلى تعاليم ومبادئ من حكموها في الظّروف الخاصّة التي نشأت وتطوّرت فيها. وقد نستطرد هنا لاستطلاع تلك المبادئ وما تتضمّنه من خصائص رسمية.

يتلخّص أول هذه المبادئ بأن العالم مقسوم إلى قسمين: دار الإسلام ودار الحرب، ومن واجب المؤمنين، حيثما استطاعوا، توسيع رقعة الدّار الأولى على حساب الثّانية. وفي دار الحرب نوعان من السّكان: أهل الكتاب (المسيحيون واليهود والزّرادشتيون)، والكفار، وعلى النّوع الثّاني الدّخول في الإسلام أو يُقتلون. أما أهل الكتاب فيمكنهم الاحتفاظ بديانتهم ويصبحون خاضعين للحاكم المسلم شرط أن يدفعوا الجزية. ويمكن للحاكم قبول هذه الجزية من كل أهل الكتاب الذين يرغبون بالانضواء تحت راية الدّولة الإسلامية.

والمبدأ الثّاني هو أن النّاس يقسمون إلى فئتين: أحرار وعبيد، وقد يكون أصحاب الفئة الثّانية عبيداً بالولادة، لكن المبدأ يرتكز على أنه لا يجوز استعباد المسلمين أو أهل الكتاب. يمكن للأسياد تحرير عبيدهم أو شراء العبيد من بعضهم البعض، لكن ينبغي أن يكون العبيد الجدد من السّكان غير المسلمين في دار الحرب.

تشمل الشّريعة الإسلامية هذه المبادئ، وقد وضعت أُسسها أثناء القرون الأولى من تاريخ الإسلام بناءً على تعاليم وأحكام القرآن، وسنّة النّبي وأصحابه، والإجماع. مع ذلك ظهرت، منذ الأيام الأولى للإسلام، خلافات قانونية وفقهية وسياسية بين المسلمين، وبسبب تمسّك كل فئة برأي معيّن نشأت الفرق المتعدّدة والمذاهب داخل كل فرقة. لذلك لا بدّ لنا من دراسة بعضها بشكل موجز لتوضيح تنوع الآراء الشّرعية داخل الإمبراطورية العثمانية.

منذ الأيام الأولى للإسلام هناك غالبية عظمى من المسلمين ممّن يعدّون أنفسهم أصحاب المنهج القويم، ويدعون أنفسهم بأهل السّنّة أي أتباع سنة النّبي. وبالتالي

كانوا يدعون القسم الأعظم من مخالفيهم بالشيعة[1]. وكان خلفاء النّبي من بني أمية والعبّاسيين من السّنّة. ولغاية القرن العاشر فشل الشّيعة، باستثناء بسيط، في تحقيق أهدافهم، إذ كانت الخلافات بينهم وبين السّنّة سياسية وليست دينية فقط. ومنذ ذلك الحين أخذت الحركة الشّيعية تصطبغ بالثّوروية وتدعو للانضمام إليها كل السّاخطين والمعارضين.

تقدّمت الحركات الشّيعية الثّوروية بشكل ملحوظ في القرنين العاشر والحادي عشر وتمزقت وحدة الإسلام، ووجدت ببعض السّلالات الحاكمة الشّيعية كما شنّ الشّيعة حملة دعائية واسعة لطائفتهم. وفي الوقت ذاته اصطبغ الدّين بصبغة جديدة بسبب نشوء التّصوف بين السّنّة والشّيعة معاً، وفي هذا الوقت بدأت هجرة القبائل التُّركية إلى بلاد فارس وباقي أراضي الخلافة. كان معظمهم حديثي الدّخول بالإسلام واحتفظوا بالكثير من عاداتهم الوثنية، وكانت الفئة التي ينتمون إليها بشكل اسمي هي السّنّة، لكنهم تأثروا كثيراً بالشيعة وطرقهم الصُّوفيّة. كان قادة هذه القبائل المهاجرة قد أخذوا على عاتقهم نصرة الخلفاء العبّاسيين على خصومهم من غير أهل السّنّة، الذين كانوا قد أذلّوهم بتبعيتهم لهم لقرن من الزّمان، وتوحّد من جديد جزء كبير من العالم الإسلامي بقيادة حكومة سنّيّة واحدة. وتُشكّل هذه السّلالة الحاكمة، التي تدعى بالسّلاچقة والتي تعود في جذورها إلى آسيا الصّغرى، الأصل الذي تفرع منه آل عثمان، وانتقل مذهبهم السُّنّي بالوراثة إلى السّلاطين العثمانيين. وسنرى فيما بعد أن المفاهيم الإسلامية للطّائفة غير السُّنّية قد تسرّبت إلى المجتمعات العثمانية النّاطقة باللغة التُّركية، حسب طبقتها، والتي كانت قد راقت لأجدادهم الغزاة الأتراك من قبل ولا تزال تلاقي الرّواج بين أحفادهم. أما الحكومة فقد كانت حازمة تجاه الابتعاد عن السّنّة في أنحاء الإمبراطورية، وخاصّة منذ بداية القرن السّادس عشر، عندما قامت الدّولة الشّيعية في بلاد فارس.

في القرون السّتة الأولى للإسلام كانت الشّريعة، القانون المطهّر لأهل السّنّة، تفتقر

---

(1) منهم الموالون لعلي بن أبي طالب، صهر النّبي، وأحفاده.

إلى المرونة بالتدريج، وكانت طبيعتها مستندة إلى نقطتين رئيسيتين: تحديد المصادر التي تعتمد عليها، ومن بعد ذلك تفسيرها. وبحلول القرنين العاشر والحادي عشر كانت تعاليم السّنّة قد حُصرت في ست مجموعات هي المراجع الفقهية الأساسية. وفي القرنين التّاسع والعاشر كانت قد ظهرت تفاسير للقرآن والسّنّة، من النّاحية التّشريعية أكثر من النّاحية العقائدية، وصُنّفت في أربعة مذاهب. كانت هناك اختلافات بين هذه المذاهب لكنها تنتمي جميعها إلى أهل السّنّة. اتخذ السّلاچقة منذ البداية المذهب الحنفي مذهباً لهم[1]، وورثت الدّولة العثمانية هذا المذهب أيضاً. كانت الدّولة تعترف بالمذاهب الأخرى، لكن تم اعتماد المذهب الحنفي في تفسير الشّريعة بشكل رسمي. تم تطبيق المذهب كنظام غير قابل للتعديل، وقد قيل «لقد أغلق باب الاجتهاد» (Ictihâd ķapısı ķapandı). وبهذا وضعت اللّمسات النّهائية للقانون الشّرعي على أساس المذهب الحنفي في المجتمع العثماني في القرنين الخامس عشر والسّادس عشر، وتم تأليف كتابين هما «الدُّرر» و«مُلتقى الأبحر»[2]، جُمعت فيهما وصُنّفت كل آراء الفقهاء الحنفيين في الأزمنة السّابقة.

لم تكن الشّريعة قانوناً دينياً فحسب، كقانون المسيحية الكنسي، بل تتضمّن قانوناً مدنياً ينظم بعض الشّؤون الدّنيوية. مع ذلك فقد قامت على عادات في حياة المجتمع تختلف كثيراً عن بدايتها وحتى عن الفترة التي تم فيها انتشار الإسلام. هناك ممارسات كثيرة ليس لها إرشاد مفصّل، وفي بدايات الدّولة العثمانية كانت تلك الأمور تعتمد على الأعراف السّائدة في المجتمع، وكانت تتغيّر بحسب الزّمان والمكان. لكن السّلاطين العثمانيين أسسوا في دولتهم نظاماً حكومياً أكثر شمولية ممّن سبقوهم، وغدا المجتمع العثماني مقسّماً بشكل واضح إلى فئات محدّدة؛ وكانت صلات الأفراد بالحكومة تتم بناء على أفضلية انتمائهم إلى هذه المجموعات. ومن أجل تحديد الالتزامات المترتبة

---

(1) ويدعى كذلك نسبة إلى مؤسّسه أبي حنيفة (696-767 للميلاد).

(2) «الدُّرر» أو بعنوانه الكامل (*Durar al-ḥukkâm fî şarḥ ğurar al-aḥkâm*) «دُرر الحكّام في شرح غُرر الأحكام» تأليف محمّد بن فرامرز المعروف بملا خسرو، المتوفى عام 1840، و(*Multaķâ'l-Abḥur*) تأليف إبراهيم بن محمّد الحلبي المتوفى عام 1549.

على هذه الصّلات وكذلك المكانة الاجتماعية والواجبات والرّواتب واللباس، الخ، للأشخاص المنضمين إلى السّلك الحكومي، لجأ السّلاطين إلى وضع تنظيمات دعوها بالقانون Ķânûn. لكن هذا القانون لم يكن يشمل القانون المدني أو ينافس قانون الشّريعة أو حتى يقضي بما ليس فيها، بل كان مجرّد تنظيمات تفصل في الأمور التي لم تحدّدها الشّريعة وبالطبع بما لا يتعارض معها[1].

وقد تمسّك الفقهاء العثمانيون بالشريعة لإضفاء صفة الشّرعية على البنود الواردة في القانون، ولامتيازها بأنها السّلطة العليا في الدّولة وليطبّق القانون بالتناغم مع مبادئها، وذلك من أجل خير ومنفعة المجتمع. ولقد نشأ «العُرف» بالأوامر اليومية للفئة الحاكمة، وبهذا فإن القوانين هي مجرّد تطبيقات مدوّنة لهذه الأعراف. كما أن هناك بعض «العادات» المتضمّنة في القوانين والتي كانت موجودة حتى قبل استيلاء الإمبراطورية على كافة الأراضي، وبذلك كانت واجبات رعايا السّلطان تقضي بتطبيق الشّريعة والقوانين التي تتضمّن العرف والعادات. علاوة على ذلك، هناك بعض العادات التي لم تندرج في القانون لكنها لعبت دوراً مهماً في مجال الإدارة القضائية على الرّغم من أنها لم تكن ملزمة قانونياً. أخيراً، وبالرّغم من إعلان إغلاق باب الاجتهاد، فإن ضغوط الأحداث فرضت إبقاءه مواربأ. وكان هناك فئة خاصّة من الخبراء القانونيين الذين عملوا على البحث في المشاكل العامة والخاصّة الموكلة إليهم ثم سنّ القوانين المناسبة التي تتوافق بالطّبع مع مبادئ الشّريعة لكنها تجد حلولاً للقضايا المستجدة التي لم يُرَ في الشّريعة نصٌّ واضح وصريح لها. وبإصدار هذه الفتاوى، كان هؤلاء الخبراء مجبرين، وإن لم يقرّوا بذلك، على ممارسة دورهم بدقة ليتلاءموا مع الفقهاء القدامى العظماء. والأمر المهمّ هو الفائدة والتطبيق النّاجمان عن اجتهاداتهم التي أصبحت جزءاً من القانون، والتي ستفتح الطّريق أمام من يلونهم.

لم يكن في الشّريعة نصوص تشير إلى استيلاء حاكم مسلم على أراضي حاكم

(1) وعلى هذا جاء في مقدمة قانون نامه *Ķânûnnâme* للسّلطان سليمان العظيم (*M.T.M*. ج 1 ص 49) هذه العبارة: «إن القانون الإمبراطوري الذي يتوافق مع ما جاء في الشّريعة....».

مسلم آخر، لكن المصادر تعود إلى الأيام التي كان الإسلام فيها وحدة سياسية، وحتى في الاجتهاد الذي تلا فيما بعد، وبالرّغم من تفكك هذه الوحدة، فقد بقي الخلفاء العبّاسيون مسيطرين، ولو اسمياً، على كل المناطق باستثناء تلك الواقعة في أطراف الدّولة الإسلامية. ومنذ ذلك الوقت لم يذكر الفقهاء من أهل السّنّة حكم استيلاء الحكام المسلمين على أراضي المسلمين، لكنهم طالبوا بأن يكون الحكام الفعليون لتلك البلاد من السّنّة أيضاً. ومن هنا أخذت الإمبراطورية العثمانية، باندماجها التّدريجي بالبلاد الغربية التي كانت مندرجة تحت الخلافة في السّابق، تقترب شيئاً فشيئاً من كونها دولة إسلامية نموذجية. أما ما يتعلق بفتح البلاد الأوروپية، فقد سبق للقوانين أن دعت إلى توسّع رقعة الإسلام خارج حدود جزيرة العرب.

كان هذا المدّ الإسلامي المُباح ينقسم إلى قسمين: الأراضي الواقعة تحت السّيطرة المباشرة للإدارة المركزية، والأراضي التي يدفع أصحابها الجزية. كانت كل البلاد الأوروپية في القرن الثّامن عشر تابعة للقسم الأول عدا ثلاثة هي جمهورية كرواتيا (Dubrovnik or Ragusa)، ومقاطعتا مُلداڤيا وڤالاخيا (الافلاق) الرّومانيتان. كانت دوبروڤنيك Dubrovnik تدفع الجزية ولم يكن للحكومة العثمانية أي تدخل في شؤونها الدّاخلية، أما المقاطعتان الرّومانيتان، وبالرّغم من دفعهما للجزية، فقد كانت تحكمان من قبل حكّام (ڤويڤودا) *Voyvodas* أو (هوسپودار) *Hospodars* تقوم الحكومة العثمانية بتعيينهم. لغاية عام 1716 كان البوير (سكان المنطقة) في المقاطعتين ينتخبون ڤويڤودا *voyvoda* محلياً، لكن اختيارهم كان يخضع إلى الموافقة والتصديق من حكومة إسطنبول. ولكن منذ الحرب مع روسيا التي انتهت عام 1911، تبيّن أن هؤلاء الحكام كانوا يتآمرون مع العدو، لذلك تم وضع حدّ لهذا الأمر وأصبح الڤويڤودا *Voyvodas* يُختارون من الأسر اليونانية التي تسكن حي الفنار Phanar في إسطنبول. ولم يكن هناك موظفون مسلمون يحتلون مراكز مهمّة في المقاطعتين، باستثناء عدد من الحصون الحدودية التي كانت تشغلها حاميات دائمة استدعى وجودها تعيين موظفين مدنيين عدة.

أما خانيّة Ḩanate شبه جزيرة القرم فقد كان لها وضع مختلف، إذ كانت أرضاً مسلمة قبل ضمّها إلى الإمبراطورية. كان الجزء الجنوبي منها قد فُتح من قبل العثمانيين في القرن الخامس عشر وأصبح تحت الحكم المركزي. أمّا الجزء المتبقي، والذي يشغل منطقة واسعة من الأرض الأساسية، فقد حكمها خانات التّتار لكنهم أقرّوا بالسّلاطين كأسياد لهم. وكانت الأسرة الحاكمة، التي تدعى گيراي Girey Ḩans، ذات مكانة رفيعة لدى العثمانيين كونها من سلالة «القبيلة الذّهبيّة» المنحدرة بالتأكيد من القائد المغولي جنگيز خان. وإذا قُدّر زوال الأسرة العثمانية – مع أن هذا الأمر بعيد الاحتمال بسبب القوانين التي تحكم تعاقب الخلفاء – فقد كان من المتفق عليه أن ينتقل العرش إلى أسرة گيراي Girey تلك.

لم تكن المقاطعات المندرجة تحت الحكومة العثمانية مقتصرة على أوروپا فحسب، بل هناك أولاً ولايات ثلاث في شمال أفريقيا، وثانياً مناطق أشراف مكّة، والتي كانت الأمور فيها تسير على نمط الحكم في خانيّة شبه جزيرة القرم. وكان اختيار كل من دايات الجزائر وتونس وطرابلس، وأشراف مكّة يتم بمعرفة السّلاطين الذين يوافقون عليهم رسمياً. لكن هذه الأقاليم لم تكن تدفع الجزية، بل على العكس، كانت تتلقى العطايا من الباب العالي. بالنّسبة إلى الدّايات كانت الأعطيات تقدّم في أوقات متفرّقة وبشكل ذخائر حربية، أما أشراف مكّة، الذين كرّمهم العثمانيون ليس فقط بسبب حكمهم المديد لمكّة بل أيضاً لانتسابهم إلى النّبي، فكانت أعطياتهم سنوية تقدّم إليهم عند وصول القوافل في موسم الحج. أما الحكومة في المدينة، ثاني المدن المكرّمة، فكانت غريبة إذ تُمنح لأحد الخصيان السّود المتميزين في قصر السّلطان. أخيراً، هناك بعض المناطق في كردستان وألبانيا تسكنها قبائل نصف بدوية، ويحكمها زعماء من بينهم.

أما إدارة باقي أنحاء الإمبراطورية فقد كانت موحّدة على الرّغم من وجود بعض الاستثناءات في مصر، إذ كان الحكام يعيّنون في كل مقاطعة رسمياً من إسطنبول. في الواقع، وفي الفترة المتعلقة ببحثنا، لم تكن هيمنة الحكومة المركزية في بعض

المناطق الآسيوية سوى اسمية فقط. لكننا قد نؤجل الحديث عنها إلى حين تناول إدارة الأقاليم بالتفصيل، وقبل فعل ذلك نقترح تقديم وصف لبنية الحكومة المركزية بدءاً بمحورها الأساسي وهو السّلطان الحاكم نفسه.

* * *

الفصل الثّاني

الخلافة والسّلطنة

رأينا أنه من الضرورة بمكان تقديم شرح للعادات والأفكار التي رسّختها المبادئ المتعلقة بكافة مناحي الحياة الاجتماعية، وذلك لأهمية الشّريعة والتراث الإسلامي والسّعي إلى تطبيقهما من قبل طبقة الحكام العثمانيين وعامّة المسلمين على حدّ سواء. وهذا الأمر يتطلب البحث بشكل خاص في مهمّة الحاكم، لأن الفكر السّياسي والتطبيق السّياسي للإسلام مرتكزان على شخصه منذ البداية. كانت السّلطنة العثمانية وريثة تسعمئة سنة من التّاريخ، التي تطوّر أثناءها مفهوم الإسلام عن الملكية بسيرة النّبي محمّد مع ما ترافق معها من التّقاليد القديمة في جزيرة العرب وبلاد فارس، ونظريات أفلاطون وأرسطو، واجتهاد الفقهاء السّنّة وضرورات ممارسة الحكم. فترك كل ذلك تأثيرات على تركيبة الأفكار التي تجمعت فيما يتعلق بالحكم لكن دون أن تغير من طبيعته الأساسية.

كانت الحكومة التي أسّسها النّبي محمّد في المدينة تمثل مرحلة انتقالية بين القبلية العربية والمَلَكية بمعناها الحرفي. كانت المهمّة الرّئيسية لحكومة جزيرة العرب، المتمثلة بشيوخ القبائل، هي حلّ النّزاعات بواسطة التّحكيم وتطبيق القوانين القبلية السّائدة. لم تكن لديهم سلطة تنفيذية سواء في الحرب أو السّلم، كما لم تكن هناك سلطة تشريعية. وكان أساس الحكومة في زمن النّبي محمّد يعتمد على المهمّة القضائية التي تدعمها سلطة الوحي الإلهي، بالإضافة إلى المهمّة التّشريعية كونه نبياً ومبلّغاً للشّريعة الإلهية. في زمن النّبي محمّد اندمجت المهمتان التّنفيذية والقضائية معاً للمرة الأولى، والأهم من ذلك هو

أن هذا الاندماج قد ورثه خلفاؤه من بعده بفضل مركزهم كزعماء للمجتمع الإسلامي. من جهة أخرى، انتهت المهمّة التّشريعية بحلول القانون الإسلامي محل القانون العُرفي القبلي، وحتى حق الاجتهاد في القانون الإسلامي اقتصر تدريجياً على فئة من العلماء أو أصحاب الإرث الرّوحي للنّبي (أي القرآن والسّنّة النّبوية)[1].

في الوقت الذي توطّدت فيه دعائم الخلافة[2] العبّاسية في العراق في منتصف القرن الثّامن، كان تقسيم المهام قد أصبح عرفياً، وعلى الرّغم من محاولة بعض الخلفاء القيام بالتّحدي والادّعاء بأحقّية الاجتهاد، فقد نجح العلماء في المحافظة على سلطتهم. مع ذلك أكّد الخلفاء العبّاسيون على ملكيتهم المطلقة للسّلطتين التّنفيذية والقضائية بدرجة أكبر ممّن سبقوهم، فقد احتفظوا بالسّلطة التّنفيذية عن طريق مركزية الحكومة، وبالسلطة القضائية عن طريق بالتعيين الشّخصي والموافقة على القضاة في كل الأقاليم وإحياء التّقليد السّاساني القديم بعقد محاكم منتظمة للاستماع إلى الشّكاوى (المظالم). وخلال هذه الفترة تشكّلت المذاهب الأساسية للخلافة، والتي كان من شأنها أن تقرّر النّظرة الإسلامية للعلاقة بين الحاكم وأفراد رعيته. ولعلّ من واجبنا أن نفصّل في هذه النّقطة بالذات نظراً لتطورات القرن التّاسع عشر.

من المهمّ ملاحظة أن علماء السّنّة الذين نظّموا القوانين المتعلقة بالخلافة لم تكن لهم حرّية تطوير طريقتهم بواسطة الاستنتاج النّظري البسيط من مصادره. بل على العكس كانوا مقيدين تماماً من جهة بعقيدة التّوجيه الإلهي للمجتمع، وضرورة تجنّب أية نتيجة من شأنها أن تنأى بالمجتمع بعيداً عن الشّريعة (وتطبيقاتها القضائية والدّينية، ممّا يؤدّي إلى فساد المجتمع)، واضطرهم ذلك إلى التّغاضي عن المنهج التّاريخي. ومن جهة أخرى أدّت الأسباب نفسها إلى وجود ضبابية في وضع بنود لقضايا لم

---

(1) أما النّظرية الشّيعية فقد ابتعدت عن ذلك بإدخالها للسّلطة التّشريعية للأئمة المعصومين المنحدرين من سلالة النّبي عن طريق زواج ابنته فاطمة من ابن عمه علي.

(2) مصطلح Caliph وCaliphate هما مصطلحان إنكليزيان مقبولان عن الكلمتين العربيتين خليفة (المختصرة عن خليفة رسول الله)، وخلافة (أي تعاقب). وهناك أشكال أخرى (غير صحيحة) للكلمتين مثل Khalif وKhalifat.

تظهر بعد. وبالتالي اتخذت النّظرية السُّنّية منذ البداية (وهذا ضروري لفهم تطوراتها اللاحقة) موقف تبرير الوضع الرّاهن في ذاك الوقت مهما كانت عليه الأمور في الواقع. كانت نظرتهم أساساً هي أن الخليفة أو الإمام هو ممثل ونصير لقانون الشّريعة وأن وظيفته لا يمكن الاستغناء عنها وهي واجب ديني، بالرّغم من أن هذا الشّخص ينتخب من قبل البشر[1]؛ وأن الشّريعة كلٌّ لا يتجزأ وكذلك الخلافة[2]؛ وأن القانون يطبّق على كل المسلمين دون نقاش أو شروط، فمن الواجب أيضاً الخليفة نصرة الخليفة وإطاعة أوامره (باستثناء ما يخالف الشّرع). هناك شروط تقضي بأن يكون الخليفة ذكراً حراً بالغاً سليم الجسم ورعاً ذا بصيرة وعلم بالقانون[3]، قادراً على قيادة الإدارة العامة والإدارة الحربية. علاوة على ذلك، مع أنه قد يكلف بعض الأشخاص المؤهلين للقيام بمهام معيّنة، فلا يمكنه التّخلي عن المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بكافة شؤون الحكومة. وهناك شرط آخر يقضي بعدم أحقية أحد بالخلافة إلا إذا كان فرداً من قبيلة قريش المكّية، وهو أمر وافق عليه الكل بالإجماع ما عدا بعض الفقهاء. أخيراً اتفق الجميع على أنه إذا صدر من الخليفة إلحادٌ أو إخلال بالأخلاق فيحق لمنتخبيه فسخ العقد معه وخلعه من منصبه، لكن الفقهاء يمتنعون عن تحديد محكمة أو جهة تقوم بإعلان خلعه، بل كانوا مجبرين على الإقرار بخلعه بالقوة، وكانوا من الأمانة بمكان بحيث لم يسمحوا بأن يكون للفتوى أية صلاحية في خلع الخليفة بعيداً

---

(1) ليس من قبل عامة النّاس بل من قبل مجموعة صغيرة من منتخبين مؤهلين موثوقين، أو بواسطة ترشيحه من قبل سلفه. ثم يوثق هذا الانتخاب بالبيعة التي تؤخذ من أصحاب المناصب المهمّة.

(2) مع ذلك فقد أفتى بعض الفقهاء، من القرن الرّابع فصاعداً، بجواز وجود أكثر من خليفة في البلاد المتباعدة، بحيث لا توجد إمكانية بسط أحدهما لنفوذه على الآخر، أصول الدّين للبغدادي الجزء الأول ص 274، وابن خلدون الجزء الأول ص 3 و26.

(3) هذا هو التّعريف العام الذي وضعه فقهاء السّنّة لتحديد شروط الخلافة، لكنهم بعد ذلك وضعوا تعريفاً أكثر تقييداً. أمّا ممارسة المهمّة الرّوحية للخليفة، فلم يقرّها أي من فقهاء السّنّة، بل ولم يفكروا بها. ومن الجدير بالذكر أن هذه الفكرة قد اقتُرحت من قبل سلاطين القرن الأخير من الخلافة العبّاسية، لكن الخلفاء والعلماء رفضوها بشدة. انظر بارتولد «تركستان تحت الغزو المغولي»، ص 347.

عن القوة العسكرية التي تساندها[1]. فضلاً عن ذلك، فقد عُدّل القانون المتشدّد بشأن إجبار الإمام على التّخلي عن منصبه بسبب أن رعيته قد أجمعوا على طاعته حتى ولو كان ظالماً أو متسلطاً، ومُنعوا من الثّورة ضدّه والتراجع عن نصرته. نجد تأييداً لهذا المفهوم في القرن الأول إذ قال الإمام الحسن البصري:

»قال رسول الله: لا تعصوا أولي الأمر منكم. فإن عَدَلوا فلهم الأجر وعليكم الشّكر. وإن بغوا فعليهم الوزر وعليكم الصّبر. هو امتحان من الله يبتلي به من يشاء من عباده؛ فعليكم أن تتقبلوا امتحان الله بالصّبر والأناة لا بالثّورة والغيظ«[2]. وبهذا فإن الخلافة في نظر الفقهاء هي حكم مطلق محدود إذ لا يخضع الخليفة لأية سلطة أخرى طالما أنه يقوم بواجبه بإخلاص ووفق الشّريعة التي لا يجوز له تعديلها أو تأويلها، بل هو خاضع لها وهي تحدّد له المبادئ التي يجب عليه اتباعها في حكمه للبلاد. لكن قانون الرّكون السّياسي وغياب الرّقابة على أفعاله الاستبدادية، إلا بواسطة الثّورة، قد حوّلت نظرية الفقهاء من عقد ثنائي الجانب إلى مجرّد لفظة أكاديمية تعني الانفراد المطلق بالسّلطة الذي لا يحدّ منه سوى القيام بثورة مسلحة.

لقد دُعم مبدأ الملكية هذا، وربما بشكل أقوى، بوجود ممارسات أخرى أقدم. كانت أقواها تقاليد الإمبراطورية السّاسانية القديمة التي أوجدت ثغرة كبيرة بين الحاكم والرّعية وأرست مبدأ الحق المقدَّس للملوك بأقوى صوره والذي لا يقف في وجهه سوى الرّدة العلنية[3]. تصادف إحياء الخلفاء العبّاسيين لهذه التّقاليد السّاسانية

(1) انظر الماوردي، ص 32 (ترجمة Fagnan ص 40).

(2) انظر «كتاب الخراج» لأبي يوسف، ص 11 (ترجمة Fagnan ص 14). وقد أرسى الإمام الأشعري قواعد هذا الرّأي في العقيدة السُّنّية إذ قال: «إننا ندعو إلى وجوب طاعة أئمة المسلمين ونرى خطأ من يرون الحق في الخروج عليهم مهما ظهر عليهم من بعد عن الحق. نحن ضد الخروج عليهم وإقامة حرب أهلية» (د. ب. مكدونالد، تطور الفكر الدّيني الإسلامي، ص 298).

(3) انظر كتاب ت. و. أرنولد «الخلافة»، ص 48 وما يليها؛ وكريستنسن «إمبراطورية السّاسانيين» (كوپنهاغن، 1907)، ص 79-80.

مع بدايات وضع النّظرية الفقهية، وظهر في تطبيقات عدة كعزل الخليفة عن الرّعية. كما أن آثارها تظهر بوضوح أكبر ممّا هي عليه في كتابات الفقهاء وذلك بانعكاسها على حياة الأمراء أو آداب الحكومة والبلاط والتي دُوّنت باللغة العربية في العصور الوسطى(1). وبما أن هذه الكتب تظهر ما يدعى بالآداب العملية للطّبقة الحاكمة وتعكس نظراتهم وآراءهم، فهي قيّمة للغاية من أجل هدفنا الحالي. صحيح أن أهواء الكتّاب يمكن أن تلعب دوراً في عدم توضيح تفاصيل الصّورة المركبة، فإن هناك ملامح معيّنة تبرز بوضوح من خلال وضعياتها المختلفة، وإننا ننظر إليها كونها حجر الزّاوية في البنية النّظرية لبحثنا. إن الملكية المؤقتة هي ضرورة اجتماعية ولا يوجد وسيلة أخرى للحفاظ على النّظام الاجتماعي ضد الطّمع والعنف البشريين. ومن هنا نجد أن وظيفة المُلك حق مقدَّس وأنّ طاعة الحاكم جزء من الدّين. أما الصّفات الأساسية للملك الجيّد فهي العدل والكرم: «تكمن عظمة الملوك في العطاء، ونبلهم في التّسامح، وعزهم في عدلهم». يعتمد العدل نظرياً على أسس دينية وأخلاقية، أما عملياً فيرتكز على أرضية يقف فوقها الحاكم الظّالم المستبد ليفقد عرشه آجلاً أم عاجلاً. وإنّ السّخاء «هو أحد دعائم المُلك وأساساته وتاجه وزينته». إنه ليس كرماً ورغبة في الإنفاق فحسب، وإنما يعني أن على الحاكم أن يبتعد عن جمع الثّروات ويعطي كل ما لديه. وإنّ أهم من يناله هذا السّخاء هو الجيش: «إن ثروة الملك هي عدوّ له وجيشه هو صديقه، وعندما يقوى أحدهما يضعف الآخر». مع ذلك نلمح في هذه الكتابات ملاحظات اعتذار مثل: «هكذا يجب أن يكون الملوك، ولكن للأسف فإن الملك ما هو إلا تسوية فاشلة بين المثالية والقصور البشري، وهي مقبولة نوعاً ما لأنه ليس لها بديل سوى الفوضى العارمة». إن مسؤوليات الحكام ضخمة تجعل من حياتهم الطّبيعية أمراً متعذّراً: «وبهذا يجب على النّاس أن يتعلّموا كيفية تحمّل شرور

(1) من أشهر هذه الأعمال الكتب الهندية والفارسية التي ترجمها ابن المقفع (القرن الثّامن الميلادي)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (القرن التّاسع)، و«سراج الملوك» للطّرطوشي، (المتوفى عام 1126)، و«كيمياء السّعادة» للغزالي (المتوفى عام 1111). انظر دراسة Richter *Studien zur arabischen Fürstenspiegel*, Leipzig, 1932.

المُلك الذي يشبه المطر بما قد يحمله من ضياع ودمار على القوافل والمدن والسّفن، لكنه يجلب الحياة للأرض وأهلها. وإنّ ستين سنة من الاستبداد لهي أفضل من ساعة من الحرب الأهلية».

إن الواقعية الشّديدة التي تقوم على أساس وثني أكثر منه إسلامي، والتي تركز على هذه التّفسيرات قد لقيت دعماً من أحد أشهر الوزراء المسلمين الذي يُعدّ كتابه «سياسة نامِه» (كتاب الحكم) نبعاً للحكمة السّياسية لخمسة وعشرين جيلاً من الحكام الفرس والأتراك[1]. ظاهرياً، سعى نظام المُلك إلى تلخيص الحوادث التّاريخية من أجل سيده السّلطان السّلجوقي مَلِكشاه (الذي دام حكمه بين 1072-1092) وصاغ منها سلسلة من المبادئ العملية التي فيها مصلحة الدّولة. إنه طريقة تضع شخص السّلطان (الپادِشاه) *pâdişâh* في المقام الأول ثم تأتي بعده طبقة الإقطاعيين، وهم عسكريون أرستقراطيون، مُسلطة على رؤوس الشّعب ومرتبطة بالپادِشاه شخصياً، وهناك الطّبقة الثّالثة من الموظفين المدنيين والدّينيين وهم مجرّد أدوات تخدم الإدارة، أما الطّبقة الرّابعة والأخيرة فتتألف من فئة غير فاعلة تُدعى بدافعي الضرائب. لا تستطيع هذه الفئة أن تطالب بحقوقها ضد الدّولة أو حتى المشاركة في شؤونها، وهي أمور لم ترد في الكتاب أو ربما لم يرحّب الكاتب بإيرادها. قد لا يكون هناك ما هو أشدّ تناقضاً مع روح القاعدة التّأسيسية للفقهاء من هذا الخليط من التّقاليد السّاسانية القديمة والمبادئ العسكرية التُّركية التي هي محور الكتاب. لا نجد هنا دستوراً مقدّساً شُرع لما فيه خير العباد في الدّنيا والآخرة، وليس فيه عقد بين الحاكم والمحكوم، بل هو مجموعة من الحقوق المكتسبة بالقوة والمحافظ عليها بالقوة، وهو دولة تعتمد مؤسّساتها على الارتياب وعدم الثّقة. فالپادِشاه يخشى الفِرق التي تناصره وتمدّه بالقوة، وهو لا يثق بالموظفين الذين يديرون شؤون الأقاليم، والولاء معدوم ولا يحصل على الأمانة إلا بالتهديد بالعقاب.

يلاحظ في هذه الأعمال أن الخليفة لم يعد يبرز كحاكم للبلاد، بل أصبح صاحب

(1) نظام المُلك، «سياسة نامِه»، تحرير وترجمة Ch. Schefer، باريس، 1891-1893.

السّلطة الزّمنية هو السّلطان أو، حسب الاصطلاح السّاساني القديم، البادِشاه. لقد فقدت الخلافة منذ منتصف القرن العاشر سلطتها التّنفيذية وظهر من يقول أن البنية التي أسسها الفقهاء قد تهاوت وأن الخلافة لم يعد لها وجود. لكن الفقهاء، الذين اضطروا إلى تعديل نظرياتهم مجاراة للأحداث، لم يستسلموا نهائياً، لأن ذلك يعني الإقرار بأن المجتمع يعيش في الإثم. وكوسيلة للخروج من هذه المعضلة التي واجهتهم قدّم الخلفاء وثيقة رسمية للحكام الزّمنيين، وبهذا أصبحت حكومتهم التي يديرونها بالقوة العسكرية حكومة شرعية وهي في الواقع توهم بأن الخليفة هو مصدر النّفوذ. لكن، وفي نهاية القرن الحادي عشر، جاء الإمام الغزالي بصراحته المعهودة ومنطقه السّليم ليحطّم هذا الزّيف ويظهر الأمور على حقيقتها:

«إن السّلطان الظّالم الجائر طالما ساعدته الشّوكة وعسر خلعه وكان في الاستبدال به فتنة ثائرة لا تطاق وجب تركه ووجبت الطّاعة له كما تجب طاعة الأمراء إذ قد ورد في الأمر بطاعة الأمراء والمنع عن سلّ اليد عن مساعدتهم أوامر وزواجر... فالذي نراه أن الخلافة منعقدة للمتكفل بها من بني العبّاس رضي الله عنه وأن الولاية نافذة للسّلاطين في أقطار البلاد التّابعة للخليفة... بل إن الولاية الآن لا تتبع إلا الشّوكة فمن بايعه صاحب الشّوكة فهو الخليفة ومن استبدّ بالشوكة ومطيع للخليفة في أمر الخطبة والسّكة[1] فهو سلطان نافذ الحكم والقضاء في أقطار الأرض ولاية نافذة الأحكام»[2].

ثم يشرح الغزالي في موضع آخر أن هذه التّنازلات «ليست مسامحة عن الاختيار ولكن الضرورات تبيح المحظورات»[3].

مهّدت هذه التّسوية الطّريق للخطوة الأخيرة. لقد أقحمت السّلطنة نفسها ضمن النّظرية الفقهية للحكومة، وهي خاضعة فقط لسيادة الخلافة مع أنها في الواقع قد

(1) أعني أنه يذكر اسمه في الصّلوات في المساجد وعلى العملات النّقدية، وهما المظهران التّقليديان للحكم في الإسلام.
(2) إحياء علوم الدّين، ج 2 ص 124.
(3) كتاب الاقتصاد في الاعتقاد، ص 107.

استولت على القسم الأكبر من امتيازاتها، وفي الوقت نفسه تخلّت عن التزاماتها السّابقة. وكما يُظهر الغزالي بوضوح، فإن الخلافة قد غدت مجرّد رمز لشرعية الحقوق المكتسبة بالقوة. وفي عام 1258 عندما مُحيت الخلافة في بغداد على أيدي التّتار، لم يؤثر غيابها كثيراً على الرّأي السّياسي للفقهاء. وهنا لم يعد هناك انتخاب وموافقة، بل أُعلن أن الحقوق التي تكتسب بالقوة هي الحقوق الشّرعية وأن القوة العسكرية يمكنها تشكيل إمامة سارية المفعول. كما لم يشكل تأسيس خلافة اسمية في مصر أيّ فارق بما أن القليلين جداً من فقهاء ذلك الوقت هم من أقرّوا بها[1]. وفي الواقع فإنّ رئيس القضاة في مصر هو من كرَّس الشّرعية الدّينية في الجزء الأخير من النّظرية الفقهية. فبعد أن لخّص الطّرق التّقليدية للانتخاب وتعيين الإمام، تابع قائلاً:

«أما الطّريقة الثّالثة (للحصول على الإمامة) فهي حين تستحصل البيعة بالقوة ويحصل هذا عندما يلجأ رجل الجيش إلى الإرغام، فإن كانت الإمامة شاغرة في ذلك الوقت وكان الطّامح إليها لا يصلح لها إلا بإكراه النّاس على قبوله بالبطش والجيش دون مبايعة ودون تسمية من سلفه، فإن بيعته تفترض صحيحة والطّاعة واجبة له حفظاً لوحدة المسلمين. أما كونه جاهلاً أو جائراً[2] فذلك لا يبطل البيعة على أصحّ الأقوال. والإمامة المتحصّلة لهذا الشّخص بالقوة والسّلاح إذا نهض لها شخص آخر وغالب الأول بقوة السّلاح والجيش أيضاً، فإن الأول ينخلع ويصير الثّاني إماماً من أجل خير المسلمين ووحدتهم كما قلنا آنفاً»[3].

---

(1) انظر كتاب «الخلافة» لأرنولد، ص 99-102. إن هذه النّقطة بالغة الأهمية في التّصور اللاحق بأن الخليفة الصّوري قد تنازل عن مهمته للسّلاطين العثمانيين. وحتى المماليك المصريون أنفسهم، في منتصف القرن الخامس عشر، قد اتخذوا لقب الإمام الأعظم بالرّغم من كونهم من رعايا الخليفة العبّاسي. انظر Wiet, *Précis*, ii. 250, amd A. N. Poliak in *Revue des Études Islamiques*, ix (1935), p. 236, n. 3.

(2) في Santillana, *Istituzioni di Diritto* (روما 1926) أضيفت هذه الكلمات: أو عبداً أو امرأة، وهي لا وجود لها في النّص الأصلي.

(3) انظر «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» الجزء السّادس ص 357 لبدر الدّين بن جمعة الذي كان قاضي قضاة الأحناف في مصر بين عامي 1291 و1294 ثم بين عامي 1309 و1327.

لكن هذه التّعاليم، التي تفصل عملياً بين الإمامة أو سطوة المُلك وقانون الشّريعة التي يُفترض أن تمثلها وتدعمها، لم تكن مقبولة كحلّ مناسب برأي المسلمين، وخصوصاً في الأقاليم الفارسية التُّركية في العالم الإسلامي الشّرقي التي فُصلت عن الأراضي العربية بسبب غزو التّتار الهمجيين وتقويض دعائم التّعاليم القديمة، وحيث نشأ صراع من أجل استرجاع سيادة الشّريعة، ورأوا أنه من الضرورة بمكان وضع تعاليم أخرى قابلة للتطبيق بما يناسب أحوالهم وطموحاتهم. بدا واضحاً أن النّظرية الفقهية القديمة قد تم استبعادها وظهرت نظرية أخرى (تم قبولها فيما بعد كدستور رسمي من قبل الفقهاء الأحناف في الإمبراطورية العثمانية)[1] مفادها أن الخلافة الحقيقية قد انتهت عندما فشل رابع خلفاء النّبي بإرضاء حاجة المجتمع السُّنّي إلى وجود إمام واحد منظور. ولقد نشأ قانون آخر لقي دعماً حتى في فترة الخلافة العبّاسية بالرّغم من أنه لم ينل موافقة الفقهاء الرّسميين. نشأ هذا القانون في الأوساط الفلسفية وبتأثير من آراء أفلاطون، وسعى للمساواة بين نظرية الملك الفيلسوف والخليفة الإمام المسلم، وتطبيق الشّريعة تحت توجيه من الحكمة المقدَّسة.

تعارض هذا القانون في شكله الأصلي[2] مع النّظرية السُّنّية إلى حدّ ما، ولاقى قبولاً في الأوساط الفلسفية والشّيعية. ولكن بعد تجريده من عناصره الدّينية الفلسفية وتقاربه مع النّظرة القويمة، زوّد فقهاء السّنّة المتأخرين بقاعدة ارتكزت عليها البنية السّياسية والدّينية للمجتمع.

»الحاكم شخص اختصّته العناية الرّبانية ليدلّ النّاس على الكمال ويؤمّن النّظام الصّالح لهم، وقد أطلق عليه الفلاسفة اسم «الملك المستبدّ» ويسمّيه فلاسفة الإسلام الإمام ووظيفته الإمامة، ويسمّيه أفلاطون «ضابط العالم»، ويسمّيه أرسطو «الرجل المدني»[3].

---

(1) انظر كتاب «الخلافة» لأرنولد، ص 163.

(2) انظر كتاب «آراء أهل المدينة الفاضلة» للفارابي، وهو النّسخة المترجمة عن كتاب «الجمهورية».

(3) انظر «أخلاقي جلالي» لجلال الدّين الدّوّاني، ترجمه و. ف. تومسون بعنوان *Practical Phi-*

وردّ في هذه النّظرية أيضاً أن المُلك عطاءٌ من الله منحه لشخص مختار، وأن الحكومة إما أن تكون صالحة أو غير صالحة. فالحكومة الصّالحة هي التي تعدّ رعاياها أبناء وأصدقاء وتعمل على تأمين مصلحتهم الدّنيوية والرّوحية، وهي الإمامة؛ إما الحكومة غير الصّالحة فهي تحكم بالقوة وتعامل رعاياها كدواب وعبيد[1]. وبالتالي فإن كل حاكم صالح يحكم بالعدل ويطبق الشّريعة يندرج تحت نظام الخلافة. إن هذه النّظرية وليست النّظرية القديمة، هي التي سادت الأراضي الفارسية التُّركية؛ وإن الدّوّاني لم يبتدعها بل أعطاها صيغة نهائية مقبولة بسبب شهرته الشّخصية الواسعة[2]. وكان لقب «الخلافة» يطلق قبل قرنين من عصره، بشكل أو بآخر، على عدد من الحكام المسلمين (بمن فيهم السّلاطين العثمانيين)، ربما دلالة على اختلافه عن المغول الهمجيين ومن ينهجون نهجهم[3]. ولعل الفكرة كانت شائعة في ذاك الزّمان ففي الطّرف الآخر من العالم الإسلامي، في شمال غرب أفريقيا، توصل المؤرخ وقاضي المالكية ابن خلدون (المتوفى عام 1406) إلى النّتيجة ذاتها[4].

ومنذ ذلك الوقت أصبحت كلمتا الخلافة والسّلطنة مصطلحين مترادفين بكل المعايير. لكن لا بدّ من ملاحظة أن السّلطان لم يكن يلقب أبداً باسم الإمام أو الخليفة بالمعنى الرّسمي أو العادي. أما الكتّاب المعاصرون في القرنين السّابع عشر والثّامن

---

losophy of the Muhammadan People (لندن، 1839)، ص 322. ينتمي الدّوّاني إلى عائلة مثقفة على المذهب الشّافعي وكان قاضياً في ولاية فارس Fârs حيث توفي عام 1502/ 1503 (انظر براون، التّاريخ الأدبي الفارسي، الجزء الثّالث ص 444). كانت أبحاثه في الأخلاق من أهم الكتب المقروءة وأكثرها انتشاراً في العالم الإسلامي الشّرقي.

(1) المصدر السّابق، ص 337 وما يليها.

(2) من الجدير بالذكر أن السّلطان العثماني بايزيد الثّاني قد أرسل رسالة مديح وهدية إلى الدّوّاني وأن الفقيه العثماني الشّهير عبد الرّحمن الچلبي قد درس على يديه لمدة سبع سنوات. انظر كتاب براون، ج 3 ص 423.

(3) انظر كتاب «الخلافة» لأرنولد، الفصل التّاسع: اتخاذ لقب الخليفة من قبل الأمراء المسلمون المستقلون، والفصل الحادي عشر: العثمانيون والخلافة.

(4) انظر مقدمة ابن خلدون، الجزء الثّالث الفصل 25.

عشر فيشيرون إلى القسطنطينية عرضاً بأنها دار الخلافة أو دار السّلطنة[1]، ويلقّب السّلطان إما بهذا اللقب أو باللقب الفارسي «پادِشاه الإسلام». ولغاية عام 1813، بعد استعادة محمّد علي لمكّة والمدينة نيابة عن سيّده العثماني، أصبحت الصّيغة الرّسمية التي تقال في الخطبة هي «السّلطان ابن السّلطان ابن السّلطان محمود خان ابن السّلطان عبد الحميد خان ابن السّلطان أحمد خان المجاهد في الدّين وخادم الحرمين الشّريفين»[2]، ولم يخطر في بال أحد من الفقهاء المسؤولين أن يلقّب السّلطان، كما كان يلقّب خلفاء المدينة ودمشق وبغداد، بلقب «الخليفة العام للمسلمين»[3].

هناك تأييد غير متوقع لهذه النّظرة ورد في كتاب المُرادي، وقد يلاحظ أن الفقهاء المتأخرين عندما يستخدمون لقب «الخلافة» فإنهم يحرصون على تجنب اللقب التّاريخي الذي كان الخلفاء الأوائل يحملونه، وهو لقب «أمير المؤمنين». ولم يظهر هذا اللقب سوى مرة واحدة في أدب الأراضي التّابعة للعثمانيين في القرن الثّامن عشر، ولم يطلق حينها على سلطان عثماني بل على ملك الهند، ففي ذكر المُرادي الموجز لأورنگ زيب (الذي حكم بين عامي 1659-1707)، يقول عنه إنه «سلطان الهند في عصرنا وأمير المؤمنين وإمامهم وركن المسلمين ونظامهم، المجاهد في سبيل الله،

---

(1) المُرادي، الجزء الأول ص 50،32،25، وأحياناً أيضاً في «دار المُلك»، الجزء الأول ص 41.

(2) تاريخ الجَبَرتي، الجزء الرّابع، ص 178/ الجزء التّاسع، ص 23. من الغريب أن تجد في كتاب المُرادي استخداماً للألقاب السّلطانية لا (الخلافية)، أي أن مصطفى الثّالث يدعى بالسّلطان (أبو التّأييد والظّفر)، نظام الدّين مصطفى خان (الجزء الأول، ص 258)؛ وعبد الحميد الأول هو السّلطان الأعظم (أبو النّصر) غياث الدّولة والدّين عبد الحميد خان (الجزء الأول، ص 228).

(3) قد تبدو هذه النّظرة متعارضة مع التّعابير الواردة في الأعمال التُّركية، مثل مقدمة «قانون نامِه» لسليمان القانوني التي جاء فيها: «خاقان الأرض وخليفة رسول رب العالمين، ملك ملوك الأرض والظّل الممدود فوق جميع البشر، ... الحائز على الإمامة الكبرى والسّلطان المجيد، وارث الخلافة الكبرى»، لكن قد تكون هذه اللغة هي المستخدمة عادة في الأساليب المنمقة في نصوص كهذه ولا يؤخذ بها كواقع تاريخي أو نظرية فقهية. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح أيضاً في مقدمة المؤرخ ابن غلبون الذي استخدم ألفاظ «ظل الله» و«خليفة» لأمير قرمانلي وبنفس الطّريقة يؤكد سيادة العثمانيين. انظر كتاب إ. روسّي، بولونيا، 1936، ص 26.

... ليس له نظير بين ملوك الإسلام في حسن السّيرة وخشية الله والجدّ في الصّلاة»[1]. ومن الجليّ هنا أن المفهوم الحقيقي للخلافة قد زال وتبدّد كالخيال. قد يكون هناك عدّة «خلفاء»، لكن ليس هناك سوى «أمير مؤمنين» واحد «يحقق نصر الإسلام، وهو الذي أباد الكفار في أرضه وقهرهم وهدم كنائسهم وأضعف شوكتهم وأيّد الإسلام وأعلى في الهند مناره وجعل كلمة الله هي العليا»[2].

أما ما يتعلق بالالتزام بقوانين الشّريعة (وقد التزم بها السّلاطين العثمانيون أكثر من أيّة سلالة حاكمة قبلهم) فالنّتيجة هي أن المفهوم العام لنفوذ وسطوة المُلك في الإمبراطورية العثمانية لم تتأثر بالأفكار الإسلامية إلا بشكل ضئيل. كان السّلاچقة قد تشرّبوا المبادئ الفارسية التي تلاءمت مع النّظريات التُّركية بشأن التّنظيم العسكري للجماعة التُّركية، ومن ثم نقلوها إلى من خلفوهم من العثمانيين. إن المهمّة الرّئيسية لمنظّم الكون «خُنكار»، وهو اللقب المفضل للسّلاطين العثمانيين، هي المحافظة على الأرض وفق محورها عن طريق العناية بأمور الجيش، والتحقق من أن أية فئة من النّاس لا يتجاوزون حقوقهم وواجباتهم على حساب فئة أخرى. وكلّما كان السّلطان أشد ضعفاً وأقل نفوذاً كان تمسّكه أقوى بهذه العادات والتطبيقات التّقليدية.

كانت السّلطنة العثمانية متواجدة قبل الفترة التي نجري بحثنا فيها بحوالي أربعمئة عام، مرّت خلالها سياسياً بأطوار عدّة تقسم إلى قسمين، يشمل الأول حكم السّلاطين العشرة الأوائل وينتهي بسليمان العظيم[3]. وبحكمه انتهت فترة الفتوحات باستثناء بعض الإضافات الصّغيرة المترافقة بخسائر أكبر، والتي قامت أثناء حكم لاحق

---

(1) المُرادي، الجزء الرّابع ص 113-114. ومن الجدير بالذكر أن المُرادي كان المفتي العام للأحناف في دمشق، وعلى صلة شخصية مع السّلطان عبد الحميد وعلماء الدّين الأتراك.

(2) هناك معنى مشابه مرتبط بإطلاق لقب أمير المؤمنين على السّلاطين العثمانيين الأوائل؛ انظر كتاب *«Archives d'Histoire du Droit Oriental»* Gibb المجلد الثّالث (وِترن 1948)، ص 406 وما بعدها.

(3) إن هذا اللقب ليس تركياً بل كانوا يطلقون عليه لقب «القانوني». وقد بدأت فترة حكم هؤلاء السّلاطين العشرة من عام 1300 وانتهت بموت سليمان عام 1566.

للإمبراطورية. في الوقت ذاته بدأ طور الانحطاط وتجميع القوى، لا سيما في عهد حفيد سليمان، مُراد الثّالث (1574-1595). كانت الألفية الهجرية قد اكتملت في عهد مُراد، فرأى المؤرخون الأتراك أن يعدّوا هذا التّاريخ المميز نقطة تحول مهمّة. لكن مُراد الثّالث ووالده سليم الثّاني كانا ينتميان إلى الفترة الثّانية من حكم السّلاطين الذين كفّوا، باستثناء واحد أو اثنين منهم، عن إدارة شؤون البلاد بالطّريقة التي كان أجدادهم النّشيطون يحكمون بها. لقد التفت معظم سلاطين الفترة الثّانية بشكل كامل إمّا إلى المتعة أو العبادة، كل بحسب أهوائه، وتركوا عظائم الأمور لوزرائهم الذين لم يكونوا دائماً جديرين بمناصبهم.

إن كان سلاطين الفترة الثّانية يتّصفون بعدم الكفاءة بشكل واضح، فهذا يعود أساساً إلى طريقة تنشئتهم الغريبة. لقد اعتاد العثمانيون الأوائل، كمن سبقوهم من الحكام الأتراك، على منح أمراء السّلالة الحاكمة بعض الأقاليم ليديروا شؤونها، لكن ذلك لم يكن يرضي طموح هؤلاء الأمراء، بل كان يشجّعهم على محاولة الاستيلاء على العرش بالثّورة، وكان السّلاطين معرّضين لمخططات أبنائهم التّآمرية إضافة إلى إخوتهم وأبناء عمومتهم. وإن تنحية الأبناء يعني تعريض الأسرة الحاكمة للخطر، وبما أن العرش هو أهم ما في الموضوع، فقد أصدر محمّد الفاتح قانوناً يأمر كل من يأتي بعده بأن يفتتح حكمه بتصفية إخوته[1]. استمرّ العمل بالقانون حتى نهاية القرن السّادس عشر ثم وضع قانون بديل[2]. ومنذ ذلك الوقت كان كل الأمراء، ما عدا

---

(1) انظر O. T. E. M. 1912، رقم 14، الملحق 27 (قانون نامه يى علي عثمان): «على كلّ واحد من أبنائي ممّن تيسّر له تولّي السّلطنة، أن يعلم أن نظام العالَم تفرض عليه قتل جميع إخوته، وقد أجازت أكثرية العلماء ذلك، فعليهم العمل به». والنصّ بالتُّركيّة كما يلي:

Ve her kimseneye evlâdımdan salṭanet muyesser ola, ḳardaşlarını nizâmı 'alem için ḳatl etmek munâsibdir. Ekseri 'ulemâ daḫi tecvîz etmişdir. Onunla 'âmil olalar.

(2) يقول جوشيرو إن عزل الأمراء كان بأمر من سليمان الأول لكن ذلك لم يطبّق حتى عهد مُراد الثّالث، بينما ينسب دوسّون ذلك إلى عهد أحمد الأول. ويدين مصطفى الأول ببقائه على قيد الحياة إلى اللين في تطبيق القانون (انظر «الموسوعة الإسلامية، مصطفى الأول». أما خلفه مُراد

الأبناء، يُحجزون داخل منطقة خاصّة من القصر ويحرمون من أي اتصال مع العالم الخارجي. كانوا يمضون حياتهم برفقة بعض الخصيان والإماء والغلمان يكتسبون منهم معلومات عن العالم. كانوا في بعض الأحيان يزوّدون بمعلمين لكن لتعليمهم القرآن وعلم الفلك والإنشاء[1]، كما كانوا بشكل عام يكتسبون منهم شخصية محافظة للغاية واحتقار شديد لكل ما هو غير إسلامي. علاوة على ذلك، كان كل طفل، ذكراً كان أو أنثى، يولد للأمراء من الجواري اللواتي يتم اختيارهن بسنّ يتجاوز سنّ الحمل لهذا السّبب، كان يُحكم عليه بالموت. وبهذا كان كل الأمراء الأحياء أبناءً للسّلطان الحاكم أو من سبقوه.

منذ بداية القرن الرّابع عشر إلى بداية القرن السّابع عشر، كانت السّلطنة تورّث من الأب لابنه خلال ثلاثة عشر جيلاً. ولكن بوفاة السّلطان أحمد الأول عام 1617 لم يكن أحد من أبنائه قد بلغ سناً يؤهله للحكم، لذلك تولى السّلطنة أخوه مصطفى الأول بالرّغم من أنه كان مختلّ العقل. وفي الوقت نفسه أُصدر قانون ينظم تتابع السّلاطين في المستقبل، ممّا أكد على أن كل سلطان سيأتي لا بدّ وأنه قد أمضى جزءاً من حياته في العزلة التي تحدثنا عنها. وقد اتُّفق على أنه عندما يبقى كرسي العرش خالياً يتسلمه أكبر ذكر من الأسرة الملكية. وفي الواقع فقد سمح هذا القانون، لمدة قرن ونصف لاحق، للإخوة والأعمام وأبناء الأعمام (الذين كانوا وفقاً للقانون القديم مجبرين على الحجز داخل»أقفاصهم«[2]) بأن يحلوا محل الأبناء (إن لم يوجدوا) ولم يحصل هذا سوى في حالة واحدة.

كان هذا الاستثناء الوحيد هو محمّد الرّابع الذي خلف أباه إبراهيم عام 1648 وهو لا يزال في عمر السّابعة عشرة، وذلك لأنه كان الأمير العثماني الوحيد الباقي

الرّابع فقد قتل ثلاثة من إخوته (المرجع السّابق، مُراد الرّابع).

(1) انظر كتاب جوشيرو دى سان دُني Juchereau de Saint-Denys «ثورات القسطنطينية» الجزء الأول ص 17 وما يليها.

(2) كانت أجنحة حجز الأمراء محاطة بحديقة مسورة بجدار عالٍ ولذلك يطلق عليها اسم «الأقفاص».

على قيد الحياة. وتعدّ هذه القصة مثيرة للاهتمام، إذ كان كل السّلاطين اللاحقين من أحفاد إبراهيم، الذي كان شبه مجنون بأطواره الغريبة[1]. وبما أن سقوط حكم العثمانيين قد سمح، أو ربما شجّع على إلقاء اللوم على السّلاطين بجلب الويلات على الإمبراطورية، فقد ادعى البعض أن البلاد بقيت لمدة تزيد عن أربعمئة وخمسين عاماً يحكمها أحفاد إبراهيم، لكن هذا القول فيه الكثير من التّجني إذ لم تظهر علامات الجنون سوى لدى شخص واحد منهم[2]. وبانتهاء نظام العزل اعتلى العرش بعض من الأمراء الجديرين بالتقدير والاحترام، وإن كان قد بدر من بعضهم ميل للانحراف عن الطّريق القويم فيمكن تبرير ذلك بالظّروف التي كانت تحيط بهم.

بالرّغم من أن سلاطين الفترة الثّانية كانوا قليلي الأهمية، فهم مع ذلك الأسياد المطلقون ولم تظهر قوة منافسة يمكن أن تقصيهم عن العرش وتحلّ محلهم. لكن حكمهم المطلق كان مقيداً بقوانين الشّريعة من جهة وباحتمال خلعهم في أية لحظة من جهة أخرى، وبهذا يمكن تصوير نقاط ضعفهم في الفترة الثّانية بمقارنة وضعهم مع وضع سلاطين الفترة الأولى. ففي تلك الفترة لم يُخلع أيّ سلطان أو يجبر على التّنازل عن عرشه سوى في حادثة واحدة (وذلك من قبل ابنه وخليفته)، بينما في الفترة الثّانية، ولغاية الفترة التي نجري فيها بحثنا، هناك أكثر من ستة سلاطين إما خُلعوا أو أجبروا على التّنازل عن العرش، وقد قُتل منهم اثنان. ولم يكن أبناؤهم المسؤولين عن إقصائهم بل في كثير من الأحيان كان ذلك يحدث بفعل الجنود القادمين من العاصمة.

في الواقع اتُّخذ بعض هؤلاء السّلاطين ككبش فداء لهزيمة جيوشهم في المعركة، وكانوا بريئين من أيّ أمر سوى إهمالهم. هناك اثنان منهم فقط هما من أثارا المعارضة بسبب سلوكهما، وأمرهما مهمّ من وجهة نظرنا لأن مصيرهما حدّد ما ستكون عليه

(1) قد تكون دراسة حياة إبراهيم السّابقة ممتعة، فقد فرض مرة ضريبة خاصّة على استيراد فراء السّمّور من روسيا حتى يتمكن من تغطية جدران بيته به، وكم كان سعيداً عندما كسا لحيته بشبكة من الألماس.

(2) هو مُراد الخامس الذي تمت تنحيته بسبب ذلك (سواء أكان ذلك عدلاً أم لا) وتلاه أخوه الشّهير عبد الحميد الثّاني.

الأحداث. لقد تمت تنحية السّلطان عثمان الثّاني وقتله عام 1622 لأنه تردّد في القضاء على الجيوش الإنكشاريّة (وكان ذلك الأمر مطلوباً لكنه لم يتحقق سوى بعد قرنين)، بينما أُجبر السّلطان أحمد الثّالث على التّنازل عن العرش عام 1730 نتيجة لما عُرف بالثّورة الاجتماعية[1] التي هيّجها التّرف والبذخ الزّائدان في بلاطه، وزاد في اشمئزاز رعيته ما كان فيه من صبغة أوروبية[2].

مع ذلك بقي السّلاطين، وإن لم يكن لهم دور كبير في شؤون البلاد، هم أساس الإمبراطورية يحملون مصيرها بين أيديهم، مع استمرار وجود الأمرين اللذين يقيّدانهم. وفي المستقبل سيخضعون إلى صعوبة التّوفيق بين المستجدات، حين يرونها ضرورية، وبين مبادئ الشّريعة وتجنّب الصّراع مع من يريدون حرمانهم من عرشهم.



(1) انظر «الموسوعة الإسلامية»، محمود الأول.

(2) كمثال على ذلك، حضّ رجال بلاطه على بناء أبنية لهم فوق الهضاب المحيطة بكاغد خانه *Kâğidhâne* (المياه العذبة الأوروبية) على نمط ضاحية مارلي. وبعد سقوطه قام الشّعب بتحطيمها بمتعة كبيرة. انظر «مذكرات» دى توت، الجزء الأول ص 5.

الفصل الثّالث
المؤسّسة الحاكمة

1. مقدّمة

بعد أن حدّدنا موقع السّلاطين في الحكومة العثمانية، ننتقل الآن إلى النّظام الذي كانوا يحكمون وفقه. كان هذا النّظام تقليدياً إلى حدّ كبير: فمظاهره الأساسية موروثة من النّظام الفارسي، وإن كانت صُبغت نوعاً ما بالصّبغة التُّركية، التي اعتمدها السّلاچقة وورثوها بدورهم مع بعض التّعديلات عن العبّاسيين من خلال الغزنويين. لكن نظام الحكم العثماني كان يضم مظاهر غريبة بعض الشّيء وربما يعود ذلك إلى الوضع الجغرافي للدّولة العثمانية في أيامها الأولى. ففي الفترة الأولى من الإسلام كانت أعظم مملكة في دار الحرب هي الإمبراطورية البيزنطية، وقد كانت هناك محاولة لفتح القسطنطينية في القرن الأول الهجري وبقي الاستيلاء عليها مطمحاً للحكام المسلمين على مدى الأيام. كانت لبيزنطة أهمّية كبرى في أعين المسلمين وعندما سقطت ولاياتها أولاً ثم تلا ذلك سقوط المدينة بيد الفاتحين العثمانيين، كان لا بدّ من تأثر الإدارة السّياسية بالدّولة التي تم فتحها. حصل التّلاؤم بسهولة نظراً لأن التّأثير المتبادل للحضارتين البيزنطية والإسلامية كان كبيراً بينهما، وبسبب تزايد النّفوذ الأرمني في إدارة شؤون الدّولة البيزنطية، فقد اتجهت تدريجياً لأن تصبح شرقية. لم يكن هناك أيّة مؤسّسة عثمانية إلا وقد تشكلت وفق نظام إسلامي قديم أو معاصر، لكنها اتحدت في العالم الجديد ضمن دولة واحدة أكثر ثباتاً وتنظيماً، وهنا من الصّعب ألا نلحظ

التّأثير البيزنطي. وإن السّمة البيروقراطية الدّقيقة للإدارة العثمانية تعكس ما اعتدنا على اعتباره تميّزاً بيزنطياً. إن مفهوم «القانون» ابتكار عثماني لكن يمكن تبيّن أنها تخفي وراءها كلمة *canon* التي تعني الشّريعة الكنسيّة. وإن الإقرار بأعراف السّلطان هو أمر آخر يلفت الانتباه، فمع أنه يتوافق مع التّقاليد الملكية الفارسية، لكنه على الأرجح محاكاة لأباطرة بيزنطة.

لكن المؤسّسات العثمانية لم تنظّم على نمط الإمبراطورية البيزنطية وهي في أوج قوتها إلا بعد فتح القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر. لكن لا يمكننا القول إن النّهج البيزنطي لم يبدأ إلا حينها، لكنه تكثف في تلك الفترة. وإن السّلاطين لم يضيفوا أهمية كبيرة للأراضي الآسيوية الخاضعة لهم إلا عندما فتحوا شبه جزيرة البلقان كلها، التي لم تعد خاضعة سياسياً لحكم الأباطرة، وكانوا يتطلّعون إلى فتح القسطنطينية بسبب حضارتها الرّائعة.

لكن علينا ألا نبالغ بشأن المظاهر البيزنطية في الحكومة العثمانية[1] فقد كان أهم ما تأسّست عليه الدّولة ذا طابع إسلامي بحت، لكن تأثر السّلاطين بأسلافهم البيزنطيين وفتحهم المتميّز لأوروبا كان شأناً ذا أهمية، وكان للاتجاه الذي أطلقوا حملاتهم الأولى نحوه أثر كبير في طبيعة الحكم والمؤسّسات النّاشئة.

كان المنحى الذي اتخذته هذه الفتوحات موفقاً. كانت الحروب بين الحكام المسلمين أكثر عدداً من الحروب ضد الكفار ولم يكن هناك في التّاريخ الإسلامي اتساع مهمّ إلا في ثلاثة ميادين هي: الفتوحات العربية الأولى، وحملات الغزنويين في الهند، ودخول السّلاجقة الأتراك إلى آسيا الصّغرى؛ بينما في الفترة التي بدأت بانحطاط الخلافة العبّاسية في بداية القرن العاشر، لم يشهد العالم الإسلامي سوى حروب طاحنة دعاها المفكرون المسلمون بالحروب الأهلية. أما الدّولة التي أسسها عثمان في السّنوات الأخيرة من القرن الثّالث عشر – وهي عبارة عن مقاطعات تركية

(1) انظر كوپريلي زاده: «Bizans'ın Osmanlı Müesseselerine Te'şiri» في: *Türk Ḥuḳuḳ ve Iḳtiṣat Mecmuasi*, i.

صغيرة برزت في آسيا الصّغرى عند تراجع سيطرة المغول، أو التّتار، عليها - فتقع على ما كان يعرف آنذاك بحدود الدّولة الإسلامية. وكانت الأراضي المحيطة بها، داخل نطاقها أو خارجه، في حالة من الاضطراب والثّوران وكان من الواضح للعثمانيين أن سيطرتهم لن تستمرّ إلا بقوة السّلاح ولن يستطيعوا الدّفاع عن أراضيهم إلا بتوسعتها، وإن قانون الإسلام الذي يقضي بتوسيع رقعة الإسلام قد حدّد الجهة التي يجب عليهم الامتداد عبرها. لقد أحب السّلاطين الأوائل زعماء القبائل الأتراك المنافسين لهم الذين يقطنون المناطق المجاورة أكثر بقليل من حبهم للكفار الذين كانوا يقفون ضدهم خارج نطاق أراضيهم. لكن معظم مسانديهم كانوا مُشربين بالتعصب الدّيني وكان بعضهم الآخر مرتبطاً بمواثيق دينية مع رعايا الزّعماء الأتراك الآخرين[1]. وبهذا وجّه العثمانيون قواهم إلى دار الحرب وكسبوا من الكفار مغانم كبرى طالما حلموا بها.

بفضل الاتجاه الذي اتخذته التّوسّعات، تأثرت الدّولة العثمانية النّامية بالأساليب البيزنطية من جهة، والأهم من ذلك هو أنها تمكنت من صيانة شخصيتها العسكرية إلى الأبد. وبما أن حدود الإسلام قد تقدّمت إلى الأمام، فقد تزامن ذلك مع تقدّم مركز الدّولة الجديدة[2]؛ وبقيت بهذا منظّمة حدودية بما يتطلبه واجب التّأهب العسكري. علاوة على ذلك فإن هذا التّوسّع كان سريعاً بحيث لم يترك المجال للكفار بالذّوبان في المجتمع الجديد ضمن حدودهم. وكان قيام حكومة عسكرية أمراً ضرورياً وذلك

(1) انظر كتاب «أسس الإمبراطورية العثمانية» لغيبونز الذي يؤكد فيه على حقيقة أن الأمراء الأتراك في آسيا الصّغرى لم يبذلوا جهداً في نصرة العثمانيين ضد من كانوا يعادونهم، ولا يكنّون لهم الود والصّداقة. لكنه أغفل نظام الأخيّة *Aḫi* في تحديد الصّلات المشتركة لهؤلاء الحكام الأتراك. كان لهذا المجتمع الفاضل الذي يقوم على الصّلة الاجتماعية - الدينية مراكز في كل مدن الأناضول، وكان معادياً لكل الحكومات. ويبدو أنه كان من القوة بمكان بحيث منع حدوث أيّة حرب بين الزّعماء، ولعب في الوقت ذاته دوراً فعالاً في انطلاق المشروع العثماني بالجهاد المقدّس. وبعد تأسيس الجيش الإنكشاري تمكن السّلاطين العثمانيون من تجاوز الصّلات التي تربط العديد من رعاياهم بمنافسيهم الأتراك أولئك، وقاموا بالهجوم عليهم.

(2) انتقلت العاصمة من إسكي شهر إلى بورصة ثم من بورصة إلى إدرنه Adrianople.

للحفاظ على السّلام بينهم ولإخضاعهم بالكامل[1].

لا يزال تاريخ تأسيس الإمبراطورية موضوعاً للجدال، ولكن من المؤكد أنه كان في أصوله دينياً أكثر من أن يكون مشروعاً لأسرة حاكمة. مع ذلك، بمرور الوقت وحكم السّلاطين لمناطق أوسع، فقد اكتسب المظهر العائلي مكاناً متفوقاً وفترت حماسة الشّعب للفتح وتضاءل عدد المتطوّعين للجهاد، لهذا السّبب ولكثرة القتلى والضحايا. وهنا بدأت اهتمامات السّلاطين تفترق عن اهتمامات الشّعب المسلم، وشعرت الأسرة الحاكمة بالحاجة إلى قوات خاصّة لحماية العرش. ولعل هذه هي الأسباب الرّئيسية التي أدّت إلى اكتساب الحكومة العثمانية لطبيعة متميّزة في القرنين الخامس عشر والسّادس عشر.

وكما ذكرنا قبلاً، فإن الشّريعة ترى أن الإنسان على نوعين: حرّ وعبد، وارتكزت على قاعدة أن الفئة التي يمكن أن تكون من العبيد هم غير المسلمين الذين يقطنون دار الحرب. أما من يولدون عبيداً فهم موجودون في دار الإسلام ويمكن بيعهم وشراؤهم، لكن هذا الأمر تضاءل بسبب الإعتاق وتحرير الأطفال الذين يولدون من إماء وأسياد أحرار. وإن حصول قاطني دار الإسلام على العبيد بشكل عام يعتمد على أسرهم أو شرائهم خارج حدود بلادهم. وهناك مبدأ آخر في الشّريعة يمنح الإمام خمس الغنائم، بما فيها من الأسرى، التي يتم الاستيلاء عليها في الحملات ضد الكفار. وكان السّلاطين منذ البداية يُعدّون أئمة يحقّ لهم التّمتّع بهذه المزيّة[2]. وبهذا وجدوا لديهم أعداداً كبيرة من العبيد الأسرى تحت تصرفهم. وبما أن عدد المتطوّعين للجهاد قد تناقص، فقد فكروا في تحويل من يصلح من الأسرى ليصبحوا جنوداً. لكن في نهاية القرن الرّابع عشر توقفت الفتوحات الكبرى في أوروبا وأخذ السّلاطين يبذلون جهداً كبيراً في توسيع رقعة دولتهم في آسيا الإسلامية حيث لا يمكن تحويل

(1) انظر الموسوعة الإسلامية، مادة «الأتراك».

(2) يقول أحمد راسم في الجزء الثّالث ص 1236، منذ عهد السّلطان مُراد الأول إن ثمن الأسير (أو بدلي إسارت *Bedeli Esâret*) كان حينها 125 آقچه *akçes* أو قطعة فضية. (من أجل العملة انظر الفصل السّابع).

أسرى الحرب إلى عبيد، وإذا كانوا يرغبون فعلاً في الحفاظ على قوة جيشهم فلا بدّ أن يحصلوا على العبيد من مصادر أخرى.

في ذلك الوقت كانت القوات العثمانية تُصنّف ضمن فئتين: أولئك الذين يتقاضون أجورهم من خزينة السّلطان مباشرة، وأولئك الذين يُمنحون بعض الأراضي مع حق جباية الضرائب والمستحقات من سكانها[1]. وبالرّغم من أنّ أفراد الفئتين كلتيهما هم من المسلمين الأحرار، فقد توقفوا عن الدّخول في خدمة الفئة الأولى بعد أن أصبح عدد العبيد فيها كبيراً. وبهذا بدأت فئة من يتقاضون أجوراً ثابتة تقتصر تدريجياً على العبيد وهم مُلك خاص للسّلطان، وتتميز عن فرقة الخيّالة (التي تشكل أغلبية الجنود من مالك الأراضي).

ربما يكون السّلاطين راضين تماماً عن حيازتهم لجيش ضخم من الإقطاعيين وحرّاس خاصين من العبيد. وفي الواقع فإن هذه السّياسة التي اتبعتها الأسرة الحاكمة مستقاة من التّقاليد الموروثة من أسلافهم السّلاجقة، وإن شراء العبيد وتوظيفهم كجنود لم يكن من ابتداع العثمانيين بل كان شائعاً أيضاً لدى الخلفاء العبّاسيين. أمّا العثمانيون فقد جنّدوا لديهم ما تبقى من أسرى الحرب، وأضافوا عليهم من يبتاعونهم في بلادهم أو خارجها. وفي ذلك الوقت كانت الفتوحات قد أصبحت تقليداً مصيرياً، وإن كانت تلك القوات تكفي للحفاظ على النّظام داخل حدود الإمبراطورية (التي شملت حينها شبه جزيرة البلقان وآسيا الصّغرى فقط)، ولا ننسى أن اهتمامات السّلاطين كانت قد اختلفت عن اهتمامات الرّعية ممّا ولّد عداءً بين الفريقين، فإن تلك القوات لم تعد كافية لإحلال النّظام وتوسعة رقعة البلاد معاً.

لذلك عمد السّلاطين إلى اللّجوء إلى طريقة أخرى لم تكلفهم شيئاً لكنها كانت مناقضة لأصول الشّريعة الإسلامية. لقد قرّروا القيام بتجنيد دوري للذكور غير

---

(1) تدعى الفئة الأولى بـ «عُلوفه لي» أي من يتقاضون راتباً ثابتاً (وفي العربية علوفة تعني علف الماشية)، انظر أ. جواد «الدولة العسكرية العثمانية»، 15-16.

المتزوّجين من رعاياهم المسيحيين الأرثوذوكس[1]، فيأخذونهم من آبائهم في عمر يتراوح بين العشرة والعشرين، ويجعلونهم كالعبيد ويدرّبونهم على العمل في خدمة الدّولة.

كان لهذا الأسلوب فائدة كبرى في رأي السّلاطين، وهي أن الأطفال الذين يُلحقون بالخدمة يعتمدون عليهم وحدهم، إذ كانوا يؤخذون من مجتمعاتهم المسالمة ويتم قطعهم تماماً عن صلاتهم السّابقة. ومن هنا قاد نظام التّجنيد - أو الدّوشِرمه[2] *devşirme* - إلى تطور أمر آخر، فالإدارة في الأيام الأولى للإمبراطورية كانت بيد المسلمين الأحرار، ثم تم استبدالهم بأعداد كبيرة من عبيد السّلاطين، إلى أن أصبحت كل مناصب المؤسّسات الحاكمة للإمبراطورية تقريباً مشغولة إما من قبل المجنّدين المسيحيين أو بالعبيد الذين حصل عليهم السّلاطين بوسائل أخرى[3].

لسوء الحظ نحن مضطرون لاستخدام لفظة «عبد» لهؤلاء الأشخاص إذ أنها لا تصلح إلا في بعض الحالات. كان العبيد في الإسلام ملكاً لأسيادهم ولهم كامل الحق في التّصرف بهم، لكن خدمتهم لهم لم تكن تحمل بين طيّاتها أي نوع من الدّونية ولم يكن هناك تمييز بين أبناء الإماء من أسيادهم الأحرار وبين الأبناء الذين يولدون لأمّ حرّة. وفي الواقع فإن معظم الخلفاء العبّاسيين في بغداد، علاوة على الأسر الحاكمة الأقل شأناً، كانت أمهاتهم من الإماء، ومنذ منتصف القرن الخامس عشر وما تلاه كان السّلاطين العثمانيون يتصفون بالأمر ذاته[4]. وهناك في التّاريخ الإسلامي أمثلة

---

(1) يقول جودت (الجزء الأول ص 90) إن الرّعايا المسيحيين في الدّوشِرمه كانوا من الألبان والبوسنيين والبلغار والأرمن. لكن تم إعفاء الأرمن لأنهم ليسوا من الأرثوذوكس، انظر ليبيير *Lybyer*، الفصل الرّابع عشر ص 34 وما بعدها.

(2) تلفظ بالتركيّة: دِڤشِرمِه. (أحمد)

(3) انظر الموسوعة الإسلامية، «الدّوشِرمه»، «الأتراك»؛ وكذلك هاسلك «المسيحية والإسلام تحت حكم السّلاطين» الجزء الثّاني ص 493. أما تعبير المؤسّسة الحاكمة فهو من ابتداع أ. هـ. ليبيير Lybyer. انظر كتابه «حكومة الإمبراطورية العثمانية» ص 36.

(4) يقول ڠيبونز في كتابه ص 183 إن بايزيد الأول كان آخر سلطان يعقد له زواج رسمي. بينما يرد في كتاب دوسّون في الجزء السّابع ص 63 أن السّلطانين مُراد الثّاني ومحمّد الثّاني قد تزوجا

أخرى لأسر حاكمة من العبيد، وهي أسر إمّا ممّن استُعبدوا أو ممّن ولدوا عبيداً، أي من أب أو أم من العبيد، ومن أشهرها السّلاطين المماليك في مصر الذين عاصروا العثمانيين في فترتهم الأولى. في هذا العالم ليس هناك أي عار تتصف به حالات كتلك. وبالنسبة للعثمانيين لم يكن هناك أمر مخزٍ في النّظام الذي وضعوه والذي شغل نصف المناصب العليا فيه فئة من العبيد، لكن تأثيره السّلبي كان كامناً في إقصاء الرّعايا المسلمين الأحرار منه. كان عبيد السّلاطين، أو عبيد الباب العالي كما كانوا يدعون[1]، *Kapı Kulları*، كلهم قد اعتنقوا الإسلام ليس لأنهم أجبروا على ذلك بل لأنهم لم يكونوا قادرين على الحصول على منصب نفوذي لولا ذلك. مع ذلك كان من طموح من يرغب في نيل الامتيازات هو أن يولد غير مسلم. وباستمرار هذا الحال لم يعد المسلمون الأحرار قادرين على التّكيف مع الأمر.

وإن استخدام العبيد في شؤون الإدارة والجيش ليس بالأمر الجديد في التّاريخ الإسلامي أيضاً، لكن لم يسبق أن أقصي المسلمون الأحرار عنها تماماً. ولا بدّ أن حقيقة إقصائهم ترتبط بواقع آخر: إن نسبة غير المسلمين من سكان الدّولة العثمانية (خصوصاً قبل الفتوحات الآسيوية في القرن السّادس عشر) كانت مرتفعة بشكل غير مسبوق. ولأن ولاءهم لم يكن في أحسن حالاته ليخلو من الحسد والضغينة وفي الوقت نفسه، لم يكن المسلمون الحاكمون لهم يحبّونهم أيضاً، فقد وجد السّلاطين أنفسهم محاطين بعدد من الرّجال المخلصين أقل ممّا كان لدى أسلافهم. وبهذا يمكن

من أميرتين. وقد تزوج إبراهيم أمة من إمائه.

(1) تعني كلمة قابي *Kapı* بالتركية البوابة أو الباب، وكلمة قُول *Kul* عبد. وإن استخدام كلمة الباب هو للإشارة إلى البلاط الملكي الفارسي بالأصل، وكان من عادة الملك أن يجلس في إيوان قصره ليستمع إلى المظالم وإحقاق العدل. وبالإضافة إلى كلمة *Kapı* التُّركية فقد استخدمت كلمتا باب العربية ودار الفارسية في العديد من العبارات العثمانية بهذا المعنى. انظر الموسوعة الإسلامية باب «دار». ولم تستخدم كلمة الباب العالي للإشارة إلى مقر الحكومة لتمييزها عن بلاط السّلطان إلا في وقت متأخر. وعلى الرّغم من أن تعبير *Kapı Kulları* يشمل كل العبيد الذين يعملون في خدمة السّلطان، فقد كانت تطلق بشكل خاص على العبيد المأجورين لتمييزهم عن الفرق الإقطاعية. انظر هامر *Staatsverwaltung* ص 189.

القول إن تأسيس فرقة قاپي قُول لرى *Kapı Kullarɪ* كان لتلبية حاجة ضرورية، فقد قامت بحماية السّلاطين ضد من يطمع في خلعه من الرّعايا السّاخطين عليه، ولتأمين لغير المسلمين، بطريقة محسوبة جيّداً، وظائف في الدّولة تتوافق وأعدادهم الكبيرة.

لكنّ المسلمين احتفظوا بمؤسّسة أخرى اقتصرت عليهم هي هيئة العلماء والباحثين في أمور الشّريعة[2]. لكن الإمبراطورية العثمانية كانت دولة إسلامية، ومن التّناقض العجيب فيها أن تجد غير المسلمين يحتلّون كل مؤسّساتها، وسنتحدث لاحقاً عن كيفية إيجاد المسلمين وسيلة للتّمرّد على هذا الوضع. يكفي القول هنا إن المؤسّسة الحاكمة القائمة بأكملها على موظفين من العبيد قد زالت بحلول القرن الثّامن عشر، واستعاد المسلمون الأحرار كل المناصب تقريباً التي كانوا قد فقدوها وبنتائج كارثية، وفي الوقت نفسه لم يعترف أحد بهذا التّغيّر. وفيما يتعلق بهذا الأمر وغيره من الأمور كان هناك اتفاق ضمني بإغماض العين عن الحقائق التي تقارن بأحلام الماضي بشكل مقلق. وبهذا بقي جهاز المؤسّسات الحاكمة موجوداً على الورق لم يتغير، والأغرب من ذلك بقي جميع من ينتمون إليه عبيداً للسّلطان على الرّغم من بقاء العبيد فيه كأقلية فقط. وإنّ هذه العبودية التّقليدية للبقية كانت أمراً محزناً كلفهم الحرمان من حقوقهم المدنية، فبدخولهم في خدمة السّلطان يصبحون ملكاً له يحقّ له إنهاء حياتهم دون سبب قانوني ومصادرة ما يشاء من أموالهم بعد وفاتهم أو قبلها[3].

2. الجيش

يتطابق ما أشرنا إليه بالمؤسّسات الحاكمة نوعاً ما مع فئة عرّفها الكتّاب المسلمون عند تصنيفهم لبنية مجتمعهم. كانوا يميّزون بين طبقة الموظفين العسكريين والمدنيين للحاكم وطبقة العلماء، فيدعون أفراد الأولى «بأهل السّيف» وأفراد الثّانية «بأهل القلم»، ولعل لقب «أهل السّيف» يدلّ تماماً على أفراد المؤسّسات الحاكمة، لأنه

(2) انظر الفصل التّاسع من الكتاب.

(3) انظر كتاب دوسّون، الجزء السّابع ص 148.

يبرز الطّبيعة العسكرية للحكومة العثمانية. لكن هذا التّعبير يجب أن يقال بصيغة «من يدعمون سيف الحكومة» ليشمل كل العاملين في بلاط السّلطان والإدارة المركزية والإقليمية. وبهذا فهو يشمل كل موظفي المكاتب والمحاسبين، بالرّغم من أنهم من حملة الأقلام. وأمّا «أهل القلم» الحقيقيون فهم المدرّسون في الكليات الدّينية والمسؤولون عن أمور الشّريعة وعلماء الدّين والحكماء وغيرهم ممّن سنفصّل في أمرهم في موضع آخر من الكتاب[1]، أمّا مهمّتنا الحالية فهي وصف بنية المؤسّسة الحاكمة بالتفصيل. ولكن بما أننا سبق وأشرنا أنها بحلول القرن الثّامن عشر قد غيّرت طبيعتها مع الاحتفاظ بشكلها، فلا بدّ من البدء بوضع مخطط لتكوينها الأساسي، ثم إثر ذلك ندرس كيف ولماذا وأين حدث هذا التّغير.

تشمل المؤسّسات الحاكمة، فضلاً عن السّلطان، الموظفين في قصره والموظفين التّنفيذيين في حكومته، والجيش بأكمله «المأجور والإقطاعي» ورجال البحرية. في أوج الحكم العثماني كانت كل المناصب، عدا معظم مناصب الجيش الإقطاعي والبحرية، مشغولة من قبل القاپي قُول لرى الذين جُنّدوا بطريقة الدّوشِرمه أو ممّن جلبوا بطريقة أخرى.

نقترح أن ندرس أولاً الجيش والبلاط والحكومة المركزية، تاركين الحكومة الإقليمية والبحرية للدّراسة في فصول لاحقة. لا يمكن دراسة المواضيع الثّلاثة الأولى منفصلة عن بعضها، وذلك لأن أفراد البلاط والحكومة المركزية والجيش المأجور ينحدرون من المصدر نفسه (القاپي قُول لرى) ولأن بعض الأفراد كانوا يشغلون منصباً ما اليوم ثم ينتقلون إلى غيره وهكذا. ولكي نتمكن من دراسة القسمين اللذين يتألف منهما الجيش علينا البدء بالفرق الإقطاعية ممّا يتطلب وصفاً موجزاً لنظام الإقطاع المعتمد، بالرّغم من أننا سنعود إلى ذلك لاحقاً عند الحديث عن الزّراعة وحياة الفلّاحين.

---

(1) انظر الفصول الثّامن والتاسع والعاشر من الكتاب.

أ. القوات الإقطاعية

لقد اعتمد نظام الإقطاع في وقت مبكر لدى الأسرة الحاكمة العثمانية وكان هدفه الرّئيسي تأمين مصدر معيشي لفئات الجند المختلفة بدلاً من إعطائهم أجوراً ثابتة. وكما في أوروبا، كان يتضمن تقديم الأراضي لأولئك المحاربين، وبالمقابل فهم يلتزمون بالخدمة العسكرية عندما يدعون إليها، ولهذا لم يكونوا يجهّزون أنفسهم فحسب، بل هناك من يعمل في خدمتهم كلٌّ بحسب حجم الأرض التي يملكها. وكان العمل في الأراضي يتم إما ممّن يملكونها أو من الفلّاحين المقيمين فيها كمستأجرين. وكان مصدر الرّزق يأتي من المحاصيل التي يزرعونها بأنفسهم ومن الضرائب والمستحقات التي يفرضونها على الفلّاحين.

لم يكن هذا النّظام من ابتداع العثمانيين، فقد بدأ تقديم الإقطاعيات للمقاتلين بالشيوع أثناء فترة تدهور الخلافة، لكنه اتخذ في العهد السّلجوقي طبيعة مشابهة لتلك التي اتخذها العثمانيون[1]. ولقد تمّ اعتماد هذا النّظام في تلك الأزمنة المبكرة كطريقة لإراحة الخزينة من عبء جباية الضرائب ودفع أجور الجند، وحافظ السّلاطين العثمانيون عليه للسّبب ذاته. ولكن عندما توسّعت الإمبراطورية بالفتوحات الجديدة نشأ سبب آخر، فقد أعطى طبقة الفرسان المسلمين المرتبطين بالفتح سيطرة على سكان الرّيف في المقاطعات المفتوحة ممّا حال دون اتخاذ الفتوحات شكل الاحتلال العسكري، وذلك بإقامة هؤلاء الفرسان في تلك الأراضي. وبفضل الامتيازات التي أعطتها الشّريعة لأهل الكتاب الخاضعين للحكم الإسلامي، فقد أصبح الفرسان والفلّاحون على مرّ الأيام يعدّون أنفسهم شعباً واحداً على اختلاف أصلهم.

في معظم أنحاء هذه الأقاليم كان هناك نظام إقطاعي مشابه بين الأوروبيين والآسيويين المشمولين بالأراضي الخاضعة للسّلطان قبل القرن السّادس عشر،

---

(1) انظر كتاب هامر «*staatsverfassung*» ص 337، وكتاب تيشندورف «*Das Lehnswesen*» الفصل الأول، و«الموسوعة الإسلامية» مادة «الإقطاع»، وكتاب بيكر «*Steuerpacht und Lehnswensen*».

ممّا دفع ببعض المؤرخين للقول بأن العثمانيين ينحدرون من أصول بيزنطية، وكانوا يقولون إن النّظام الذي اتبعه السّلاچقة في آسيا الصّغرى (وقلّدهم العثمانيون فيه) لم يكن مشابهاً لما اتّخذته الأسر الحاكمة في بلاد فارس والعراق، ولا بدّ أن ذلك ناتج عن التّأثير البيزنطي. إن آسيا الصّغرى لم تبقَ جزءاً من الإمبراطورية الرّومانية الشّرقية حتى فتحها السّلاچقة فحسب بل ظلّت بعد الفتح، وإن كان جزئياً، تسير على نفس نظام البيزنطيين. وبما أن النّظام العثماني يختلف عن النّظام السّلچوقي في آسيا الصّغرى، فلا بدّ أن ذلك بسبب التّأثير البيزنطي من جديد. وفي الواقع لا يزال موضوع التّأثير البيزنطي على المؤسّسات العثمانية مثار جدال وخلاف[1]. وعلى كل حال، فإن بقاء الأقاليم الأوروبية المفتوحة من قبل العثمانيين على نظامها المشابه لما توارثته قد يسهّل تطبيق هذا النّظام إلى حدّ كبير.

كانت للإقطاعيات في النّظام العثماني تسميات عدة، فكانت بشكل عام تسمى «ديرلِك» أي «مورد الرّزق»[2]. لقد أسّست معظم هذه الإقطاعيات من أجل إعالة هؤلاء الفرسان الخيّالة الذي أطلق عليهم مصطلح تركي ذو أصل فارسي هو سِپاهي *Sipâhî*[3]؛ وفي هذه الحالة صارت تدعى تيمار *Timar*[4] وزعامت *Zi'âmet*[5] تبعاً لإيراداتها الصّغيرة أو الكبيرة. أما الإقطاعيات التي تفوق الزّعامت *Zi'âmets* حجماً فتعرف باسم *Ḫaṣṣ* (أي خاص)[6]. وبعض من هذه الأخيرة ذات المساحة

---

(1) لنظر كوپريلى زاده، المصدر المذكور سابقاً، مادة «تيمار»؛ و«الموسوعة الإسلامية» مادتي «تيمار» و«زعامت».

(2) تحمل كلمة ديرلك معنى أوسع، فقد كانت تطلق على أية طريقة لكسب العيش يقدمها السّلطان لمن يعملون في خدمته إما نقداً أو بشكل أراضي. انظر سيّد مصطفى الجزء الأول ص 100.

(3) تحولت الكلمة في اللغة الفرنسية إلى *Spahi* وفي الإنكليزية إلى *Sepoy*.

(4) يشك في أصل هذه الكلمة هل هو تركي أم يوناني. انظر الموسوعة الإسلامية.

(5) كلمة «زعامت» عربية وكان صاحبها يسمى «الزّعيم» ثم أطلقت لاحقاً في مصر على بعض الضباط.

(6) وهي أيضاً كلمة عربية.

الأكبر هي من ممتلكات السّلطان الخاصّة وتدعى «خواصى هُمايون» *Ḫavâssı Hümâyûn* [1] بينما كانت الأخرى توهب لأفراد العائلة المالكة: الأميرات وسيدات الحريم... إلخ. أما بقية «الخاص» وبعض الإقطاعيات الأصغر مساحة من الفئتين فكانت مخصّصة لأصحاب الوظائف، ويتغيّر مالكها بتغيّر من يشغل هذا المنصب أو غيره. وهي تختلف في هذه النّقطة عن الإقطاعيات التي يمتلكها السّپاهي التي تعدّ ممتلكات شخصية ويمكن توريثها ضمن حدود خاصّة. تشكل «الخاص» و«التّيمار» و«الزّعامت» الإقطاعيات الأساسية، لكن هناك أصنافاً أخرى تشترك مع الإقطاعيات في طبيعتها. فهناك بعض الأراضي التي تُترك وارداتها جانباً لأغراض معيّنة كإعالة حرّاس الحصون والحاميات الخاصّة أو الأدميرالية في إسطنبول، وتعرف باسم يورتلك *Yurtluḳs* وأوجاقلك *Ocaḳlıḳs*[2]. علاوة على ذلك يوجد أنواع أخرى تدعى عسكري *Askerîs*[3]' أي الجنود، مع أن بعض أصحابها يؤدّون وظائف خدمية فقط، ولقد خُصّصت لهم قطع صغيرة من الأراضي وأعفوا من دفع المستحقات والضرائب. وسنتكلم عن ذلك لاحقاً.

إن العديد من الإقطاعيات المخصّصة للموظفين تغلّ واردات لأشخاص لا يرتبطون بالقوات المسلحة مباشرة، والنّظام في أساسه كان مالياً أكثر من كونه عسكرياً. مع ذلك فاهتمامنا هنا ينصبّ على الجيش، وسوف نقتصر في الوقت الحالي

---

(1) العبارة *Hümâyûn* كلمة فارسية تعني المبارك أو المقدّس أو المحظوظ أو الملكي.

(2) كلمة يورت *yurt* التُّركية تعني المنزل أو الخيمة أو الملكية، وتعني كلمة اوجاق *ocaḳ* التُّركية أيضاً الموقد لكنها كانت تطلق على كل فيلق من فيالق قاپى قُول لرى وهذه التّسمية مشتقة من أعمال الطّبخ (انظر الملحق A). ومن هنا استعملت كلمة الموقد كناية عن مركز القوات، ثم تأسيسها بأكمله. واللاحقة *luḳ* و*liḳ* تعني ينتمي إلى، وبذلك يعني المصطلح الانتماء إلى اليورت *Yurt* أو الأوجاق *Ocaḳ*.

(3) العبارة *Askerîs*' وبالعربية العسكر هي تحريف عن كلمة *Läşkär* الفارسية وتعني الجيش. إن كل العاملين في الحكومة، باستثناء رجال الدّين، من متعلمين وغيرهم يدعون «عسكري» ويتميزون بذلك عن الرّعايا أو عامة النّاس.

على ذكر الإقطاعيات التي يرتزق منها السّپاهية والضبّاط الأعلى رتبة[1]. أما «التّيمار» و«الزّعامت» فكانت موجودة في أقاليم الإمبراطورية التي تُحكم مباشرة من إسطنبول، ولم تكن القواعد المتعلقة بها متشابهة في المناطق كلها. وبهذا فإن التّفاصيل اللاحقة قد لا تنطبق عليها كلها.

كان الفرق بين «الزّعامت» و«التّيمار» مالياً، فإن الإقطاعية التي تعود بواردات تتراوح من 2,000 أو 3,000 إلى 19,999 آقچه[2] *akçes* في العام هي التّيمار، أما التي تعود بواردات أكبر تصل إلى 99,999 آقچه فهي الزّعامت. ويمكن تقسيم كل نوع منها إلى فئتين: الأولى هي التّملك الأصلي وتدعى القليج[3] *Kılıç* والثّانية إضافية وتدعى التّرقي[4] *Terakkî* وتمنح كل واحدة منها عندما تبلغ إيراداتها عُشر إيرادات القليج. وكانت الإقطاعيات الصّغيرة المؤلفة من هذ الإضافات تدعى الحصّة[5] *Hişşa* وهي على عكس القليج، إذ قد تصبح شاغرة فتؤخذ من مالكها لتعطى لشخص آخر. وضعت هذه القاعدة لتشجيع السّپاهية على القيام بواجباتهم على نحو مُرضٍ. فكما أن من يفشل في القيام بذلك يُحرم بشكل مؤقت أو دائم، فإن من يكون سيره حسناً يكافأ بمنحه التّرقية. وبالفعل فقد كان طموح السّپاهية، في البدايات على الأقل، أن يترقوا إلى رتبة زعيم.

---

(1) تدعى الواردات التي تأتي من إقطاعيات كهذه *Mâli Mukatele* أي مال القتال واللفظتان كلتاهما عربيتان. انظر «Ayni Ali» في تيشندورف، ص 88.

(2) تسمى أيضاً «أسپر *aspres*» أي قطعة من الفضة (لمعلومات عن العملة انظر الفصل السّابع من الكتاب). كانت 3000 آقچه في المقاطعات الأوروبية هي الحدّ الأدنى و2000 آقچه في المقتطعات الآسيوية بحسب عيني علي «Ayni Ali» في تيشندورف ص 89-90. وفي قانون نامِه المنشور في *O.T.E.M*. العدد 15 الملحق الثّاني، ذكرت الإقطاعيات التي لا تعود بأكثر من 1,000 آقچه.

(3) هي كلمة تركية تعني السّيف. وكانت هذه الإقطاعية تدعى كذلك لأن إيراداتها تكفي لإعالة السّپاهي وبالتالي يكسب السّلطان سيفاً في الحرب.

(4) العبارة *Terakkî* كلمة عربية من فعل ترقّى أي نما وازدهر وتقدّم.

(5) الحصّة كلمة عربية وتعني الجزء أو النّصيب الذي يعود إلى أحد الأشخاص.

كما سنرى، فقد كان ضبّاط السّپاهية هم حكام الأقاليم وكانت الإقطاعيات أصلاً ملكاً لذوي الرّتب العالية منهم وهم البكلربكوات *Beylerbeyis*[1]. وبمنح إقطاعية البكلربكيّة *Beylerbeyis* يزوّد صاحبها بشهادة تمليك تدعى «براءت» (براءة) *Berât*. وفي عام 1530 أثناء حكم السّلطان سليمان العظيم سحبت الحكومة المركزية هذا الحق جزئياً، ومنذ ذلك الحين صارت البراءات بيد الحكومة باستثناء بعض إقطاعيات التّيمار الصّغيرة. أما البكلربكيّة الآن فهي تزوّد المرشحين لها بإقطاعية مترافقة مع مذكرة توصية تدعى تذكرة[2] *Tezkere*. كانت هذه التّذاكر تقدّم في مكتب خاص في العاصمة، وإذا ثبت أن المرشح يستحقّ الهبة يتلقى شهادة بذلك. وبالتالي كان هناك منذ ذلك الوقت نوعان من التّيمار: نوع لا يُحصل عليه دون تذكرة، ويعرف بتذكره لي تيمار، ونوع لا يحتاج إلى تذكرة يعرف بتذكره سز أي دون تذكرة[3]. وبعض الأراضي التي لا تعود بإيرادات أكثر من 3,000 آقچه في العام لا تحتاج إلى تذكرة، أما البعض الآخر فالتذكرة ضرورية عندما يدرّ التّيمار 5,000 أو 6,000[4]. في الوقت نفسه كانت هذه العطايا تمنح لمن كانت لديه إقطاعية أو يحق له تملكها وراثة عن ملّاك سابقين[5]. وإذا كان الشّخص يمنح الإقطاعية للمرة الأولى فعليه أن يحصل على براءت من الحكومة المركزية حتى وإن كانت إيرادات التّيمار تجعلها من النّوع الذي

(1) يشير قانون نامهِ الفاتح (*O.T.E.M*. العدد 14 الملحق 22) إلى منح الإقطاعيات كما يلي: «في المقاطعات التي يمنح فيها البكلربكوات التّيمار والزّعامت، عليهم أن يقدموا تقاريرهم ويجب أن تقبل منهم.

(2) كلمة تذكرة عربية من فعل ذكر أو ذكّر.

(3) لي *Li* هي الأداة الدّالة على الصّفة أو مع أو من، بينما تعني سز *Siz* بدون.

(4) كانت الأرقام: 6000 في إيالات الرّوملي *Eyâlets Rumelia*، وكذلك في Buda والبوسنه Bosnia وتمشوار Temeşvar ودياربكر Diyâr Bekr وأرضروم Erḍerûm ودمشق Damascus وحلب Aleppo وبغداد Bağdâd وشهرزور Şehrizor؛ و5000 في الأناضول Anatolia والأرخبيل Archipelago؛ و3000 في قرمان Ḳaramân ومرعش Mer'aş وسيواس Sivas. تيشندورف، 89–90.

(5) انظر الفصل الخامس من الكتاب.

لا يحتاج إلى تذكرة[1]. وكانت هذه الأنظمة في عهد السّلطان سليمان تقسم أصحاب التّيمار إلى فئتين تتعلقان بنوع إقطاعياتهم، إن كانت تحتاج إلى تذكرة أم لا. وبهذا كان من يملك التّيمار ذا التّذكرة هو فقط من يستحق اسم السّپاهي، أما البقية فكانوا يدعون بالتّيمارجية[2] أو *Timariot*. لم يكن هذا التّفريق سوى بشكل رسمي، أما بشكل عام فقد كان كل من لديه إقطاعية، حتى الزّعامت، يدعى بالسّپاهي.

كان السّپاهية، مقابل تمتّعهم بإيرادات الأراضي، مجبرين على الذهاب في حملات عسكرية، ولكن فيما بعد سمح لهم بدفع بدل عن الخدمة التي لم تكن ذات شكل واحد للجميع. كان البعض ملزمين بتلبية نداء الحرب[3] بينما كان الآخرون يتناوبون في الخدمة[4]. كان أفراد الفئة الأدنى من السّپاهية يذهبون إلى الحرب دون مرافقة، راكبين الخيل، مرتدين الدّروع وحاملين خيامهم معهم. أما أولئك الذين لديهم ضعف أدنى إيرادات التّيمار فكانوا يجبرون على اصطحاب خيّال مسلح بالكامل يدعى جَبَه لي *Cebeli*[5]، ولكل 3,000 آقچه أخرى كان عليهم تجهيز *Cebeli* آخر بحيث يمكن أن يصل العدد إلى خمسة رجال. كانت الإجراءات نفسها تنطبق على الزّعيم ما عدا أن المبلغ لكل جَبَه لي *Cebeli* هو 5,000 آقچه[6]، ويبلغ عدد أتباعه ثمانية عشر رجلاً لم يكونوا يخضعون لتدريب منتظم، لكن السّلطات كانت واثقة من مقدراتهم، إذ لم تكن الإقطاعيات تمنح إلا لأبناء أو أحفاد السّپاهية الذين نشأوا منذ طفولتهم على تقاليد القتال.

---

(1) كانت البراءة التي من هذا النّوع تدعى ابتداء براءتي. انظر تيشندورف.

(2) ليبيير ص 103.

(3) ويدعى هؤلاء *Eşkincis* المشتقة من فعل *Eşmek* أي يذهب إلى الحرب.

(4) ويدعى هؤلاء *Bi-nevbet* من العربية «أصحاب النّوبة».

(5) من كلمة *Coba* الفارسية وتعني رداء درعي، وهي بدورها مشتقة من الكلمة العربية جبّة *Cubba* وتعني رداء الرّجل.

(6) من الغريب أن على الزّعيم أن يجهز عدداً أقل من *Cebelis* مما يجهزه صاحب التّيمار الذين يحصلون على عائدات أقل. ولعل ذلك يعود إلى أن تجهيز الزّعيم لأتباعه أكثر تفصيلاً.

ينقسم ضبّاط السّپاهية الخاضعين لحكام الأقاليم الذين يقودون حملاتهم، وسنتحدّث عنهم في فصل إدارة الأقاليم، إلى ثلاثة أصناف: الأول هم أصحاب الرّتب العليا ويدعون آلاي بك *Alay-beyis*[1] وينتخبهم إقطاعيو كل منطقة أو السّناجق (*Sancaḳ*) ومهمتهم حشد الجنود للحملات. كانوا يمنحون إقطاعيات الزّعامت مدى الحياة، كما كانوا يزوّدون براية وطبل ولهم القيادة المباشرة في الفوج الذي ينتظم فيه السّپاهية. وكان منح الإقطاعيات الشّاغرة يتم بناءً على توصياتهم. والصّنف الثّاني هم الچِري باشى *Çeri-başis* أو الصُّوباشى *Ṣu-başıs*[2] الذين كانوا يُختارون من بين زعماء المقاطعات الإدارية الصّغيرة المسماة قضاء[3] *Ḳaḍâ* وهم يقومون في وقت السّلم بمهام رجال الشّرطة. أما الصّنف الثّالث فهم *Çeri Sürücüs* أو چِري سروجى[4] الذين يجنّدون السّپاهية ويحافظون على أمنهم أثناء الحملات.

في الظّروف الطّبيعية عندما يموت أحد السّپاهية يرث الابن قليج *Ḳılıç* أبيه حتى لو كان الابن صغير السّن، وفي هذه الحالة يجب أن ينوب عنه جَبَه لى *Cebeli* في القتال. وإذا لم يكن لدى السّپاهي أولاد أو كان أولاده غير قادرين على تحمل أعباء الإدارة، تصبح الإقطاعية شاغرة وتعود وارداتها إلى خزينة الدّولة بانتظار إعادة منحها من قبل موظف يدعى موقوفاتجى[5] *Mevḳûfâtçi*. وبالتالي يمنح القليج لأفضل من يستحقه من جَبَه لية *Cebelis* السّپاهي المتوفى، وتضاف الأجزاء الخاصّة من الإقطاعية بواسطة التّرقي *Taraḳḳî* إلى أملاك السّپاهية الأقل رتبة من المتوفى[6]. ومن المحتمل أن تكتسب كل هذه الأعطيات بسبب الشّجاعة في الحرب. وفي العادة يكون لأصغر

(1) العبارة *Alay* كلمة تركية وتعني صف الجنود أو التّشكيلة العسكرية.

(2) تعني كلمتا *Çeri* و*Su* الفرق العسكرية ومن هنا أتت كلمة (Janissary) *Yeni Çeri* أي الفرق الجديدة.

(3) القضاء هي المقاطعات التي يحكمها قاضٍ.

(4) أي الذين يقومون بنقل الجيش.

(5) تصبح الإقطاعية في الفترة الواقعة بين وفاة صاحبها وإعادة منحها موقوفة.

(6) يقول سيّد مصطفى في الجزء الأول ص 121 إن التّيمارات التي تتجاوز إيراداتها 15,000 آقچَه والزّعامات التي تدر بين 30,000 و40,000 آقچَه يتم تقسيمها.

ولدين من أبناء معظم السّپاهية الحق في الأجزاء الخاصّة من التّيمارات الشّاغرة كما ينال أبناء القاپى قُول لرى، ويتوقف حجم الأعطيات التي تمنح لهم (والتي قد تكون من فئة الزّعامت) على الرّتبة التي وصل إليها آباؤهم[1].

إن مصدر الرّزق الأساسي للسّپاهية هو الضرائب والمستحقات التي كلفوا بتحصيلها من الفلّاحين المقيمين في إقطاعياتهم، وبهذا الحق يتمتّعون بالسّيادة على الفلّاحين الذين كانوا في الواقع عبيداً يعملون في الأرض. ومن هنا نجد أن دعوة السّپاهية فجأة للقتال يعرّض النّظام في الرّيف للخطر، ولمنع حدوث ذلك كان يسمح لكل واحد من عشرة رجال بالبقاء في إقطاعيته، وإن السّپاهية الذين يذهبون للحرب يضطرون للبقاء في مساكنهم الشّتوية ويسمح لبعضهم بالعودة لتحصيل الواردات التي تراكمت لهم ولأتباعهم وإلا ضاعت عليهم.

إن مجمل القوة التي يجهزها السّپاهية مع الجَبَه لية *Cebelis* (بمن فيهم *Cebelis* الذين يزودون بإقطاعيات الخاص العسكرية التي يتمتّع بها القادة الكبار والفرق العسكرية) قد تصل إلى مئتي ألف شخص ويكون أغلبهم من الآسيويين، مع أن مقاطعة الرّوملي قد جهّزت نحواً من ثمانين ألفاً مقابل ثلاثين ألفاً قادمين من الأناضول. لكن يبدو أن هذه الأرقام غير دقيقة تماماً. وقد قدّرت جهات أخرى القوات الإجمالية للقوات المحلّية في أوج الإمبراطورية بما لا يزيد عن مئة وأربعين أو خمسين ألفاً، ويبدو أن السّلطات العثمانية نفسها غير متأكدة بشأن عدد قواتها.

كان نظام الإقطاع العثماني مختلفاً عن النّظام الأوروبي الغربي، بأن الإقطاعيين

(1) إن حجم الأعطيات التي تمنح لأبناء الصّوباشيّة *Şubaşis* والسّپاهيّة *Sipâhîs* يعتمد من جهة على إقطاعية أبيهم ومن جهة أخرى على طريقة وفاته؛ فإن كان قد قتل أثناء الخدمة ينالون حصصاً أكبر مما لو مات في فراشه. انظر هامر *Staatsverfassung* ص 352 وما يليها. وقانون نامه يحدّد التّقسيمات التّالية لأبناء القاپى قُول لرى: (1) أبناء الوزراء (عدا أبناء رئيس الوزراء) والسّناجق ينالون الزّعامات ذات 30,000 آقچه. (2) أبناء الچاوشيّة *Çavuşes* ينالون التّيمارات ذات 10,000 آقچه. أما التّقسيمات المفصّلة لأبناء السّنجق بك والبكلربك فتجدها في كتاب هامر نفسه ص 364 وما يليها.

الأساسيين يملكون أراضيهم بشكل مؤقت تبعاً لوظائفهم، ويبدو أن أقل من نصف الأراضي قد مُنح للسّپاهية الذين كانوا يتمتّعون بحقوق التّوريث[1]. وبهذا لا تتعرّض الأسرة الحاكمة إلى خطر منافسيها من طبقة المستأجرين لديها. ومؤخراً أصبح لحكام الأقاليم نفوذ هدّد الحكومة المركزية، لكنهم لم يكونوا بأي حال سوى سپاهية محدثي النّعمة، وإن كان هناك موظفون متمرّدون قاموا بتحدّي الحكومة المركزية عندما ضعفت ولم تعد قادرة على صدّهم. وطالما أن السّلاطين لم يكن لديهم في الحرب قوّات مدرّبة فقد شكّل الإقطاعيون المجندون جزءاً مهماً من قواتهم[2]. لكن ارتباطهم بالأرض كان نقطة سلبيّة لأنهم يتردّدون في ترك إقطاعياتهم ويتشوّقون دائماً للعودة إليها، وكان الشّرط الأول لضمان كفاءتهم هو إحكام الحكومة المركزية سيطرتها عليهم، وعندما كانت ترخي قبضتها كانوا يصبحون عديمي الفائدة فوراً[3].

يكفينا الكلام الآن عن السّپاهية، ولكن قبل الانتقال للكلام عن الجيش النّظامي يمكن أن نتحدّث باختصار عمّن يسمّون «العسكرية» الذين أشرنا إليهم سابقاً على أنهم أصحاب الأراضي، وكانوا كلّهم أحراراً وأغلبهم من المسلمين. وستتكلم كذلك عن بعض البدو والمحاربين الآخرين الذين يتميّزون أيضاً بكونهم أحراراً ومسلمين.

أول فئة من العسكريين المقيمين هم من يدعون بالمسلّم *Müsellems*، ويبدو أنهم كانوا أصلاً من البدو الرّحل ذوي الأصول التُّركية. ولكن من أجل تأدية الخدمة

---

(1) انظر سيّد مصطفى، الجزء الأول ص 120، ويقول فيها إن إيرادات الأراضي يمكن أو توزع كما يلي: خُمس إقطاعيات الخاص وعُشر إقطاعيات الزّعامت وخُمسا التّيمارات وعُشر الأوجاقلك *Ocaklıks* واليورتلك *Yurtluks* وخُمس الأوقاف. ولا بدّ من تذكر أن بعض إقطاعات الزّعامات والتّيمارات كانت تمنح للموظفين.

(2) انظر جودت، الجزء الأول ص 90. وجاء فيه أن أقوى الفرق العسكرية للدّولة العليا هي من أصحاب التّيمارات والزّعامات.

(3) هذه الرّواية عن السّپاهية الإقطاعيين مأخوذة عن كتاب Koçu Bey (Behrnaurer, p. 279) وكتاب سيّد مصطفى ج 1 ص 120 وكتاب جودت ج 1 ص 90 وكتاب هامر ص 337 وكتاب بلين «نظام الإقطاعيات» ص 230 وكتاب دوسّون الجزء السّابع ص 372 وكتاب تيشندورف ص 39 وص 89 وكتاب ليبيير Lybyer ص 101-102 والموسوعة الإسلامية مادة «تيمار».

للسّلطان فقد تم منحهم قطعة أرض صغيرة وأعفوا من دفع الضرائب والمستحقات وبهذا يكون اسمهم «المسلَّم» أي المعفى من الرّسوم[1]. كانوا يعيلون أنفسهم بواسطة العمل في الأرض دون تلقي أيّ أجر، وكان وضعهم يشبه وضع السّپاهية إذ كانوا خيّالة لكنهم يختلفون عنهم بأنهم يكسبونِ عيشهم من العمل في الأرض فقط دون أن ينالهم حصّة من جبي الضرائب. وعندما يدعون إلى الحرب كانوا ينتظمون في فرق تدعى أوجاق *ocak*[2] تتألف كل واحدة منها من ثلاثة أو أربعة رجال[3]، وكان واحد منهم فقط هو الذي يلتحق بالخدمة بينما يبقى الآخرون كمساعدين له، ويُدعون يَماق (يَمَق) *Yamaks*، فيجهّزونه بمبلغ من المال حسب استطاعتهم[4] وبعُشر إيرادات محاصيلهم. وهنا يشبه المسلَّم السّپاهي بأنهما يخضعان لقيادة چِري باشيّة *Çeri-başis* كما يخضع لسلطة الحكام الإقليميين.

كانت أراضي المسلَّم موزعة بين الإقليمين الأصليين الرّوملي والأناضول، ويبدو أن أراضي العسكرية المقيمين، الذين هم محور اهتمامنا هنا، تعود لأحد الإقليمين. وبالتالي فإن الفرق المسماة باليايا أو الپيادِه[5] *Piyâde* أي المشاة شبيهة بالمسلَّم من حيث أن أراضيها تقع في الأناضول فقط[6]، بينما هناك فئتان مقتصرتان على الرّوملي

(1) كلمة المسلَّم في العربية تعني الممنوح، ومن هنا استعملت في الفارسية بمعنى المعفى من الأعباء العامة.

(2) اوجاق *Ocak* تعني بالتركية الموقد. انظر ص 48 من الكتاب.

(3) تبعاً لأحمد رفيق فإن القانون المدرج يظهر أرقاماً تختلف بحسب اختلاف الأماكن.

(4) تسمى هذه الإعانات خَرج لِك *Harclik* أي النّفقات. وكان الأغنياء منهم يقدمون 50 إلى 60 آقچه ومتوسطو الحال يقدمون 30 إلى 40 آقچه بينما يقدم الفقراء 10 إلى 20 آقچه.

(5) وتعني باللغتين التُّركية والفارسية «على الأقدام».

(6) يبلغ عدد أوجاقات اليايا من ستة إلى سبعة رجال. انظر هامر «*Staatsverfassung*» وأحمد رفيق في مقدمته حيث يقول إن عدد اليايا والمسلَّم في الأناضول هو 26,500 منهم 8,900 مستعدون للخدمة في أي وقت. بينما يقدر جودت عدد اليايا والمسلَّم معاً في أرض الرّوميلي بـ 5,000 أو 6,000 ويبلغون مع اليَماق 40,000 *Yamaks* ويقدر عدد اليايا في الأناضول بـ 3,000 أو 4,000 ومع اليَماق 30,000 *Yamaks*. يذكر سيّد مصطفى أن المسلَّم يقتصرون على الأناضول وأنهم يعدّون نحواً من 50,000 يقودهم في الحرب ميري مسلّمان *Mîri Müsel-*

هما الڤوينوق *Voynuk* والطّوغانجي *Doğancı*.

أمّا الڤوينوق[1] *Voynuks* فهم بلغار مسلمون أو مسيحيون، وتتضمّن مهمتهم رعاية خيول الإصطبلات الملكية والعناية بها، بالإضافة إلى خيول كبار الضبّاط والطّبقة العليا. كان نظامهم شبيهاً بنظام المسلَّم من حيث أنهم لا يدفعون الضرائب ويعملون تحت قيادة الچِري باشى (ويرأسهم هنا ڤوينوق بك *Voynuk Beyi*) لكنهم يختلفون عنهم بأن ليس عندهم تنظيمات أوجاقات *ocaks*. لديهم بدلاً عن ذلك نظام احتياط[2] ويعني وجود عدد منهم جاهز دائماً للالتحاق بالخدمة[3]. أما الطّوغانجية[4] *Doğancıs* أو مربّو الصّقور فمعظمهم من البلغار أيضاً ويمتازون بما يمتاز به الڤوينوق. وكانت مهمتهم تربية الصّقور لاستخدام السّلطان ورجال بلاطه[5].

كان المسلَّم واليايا الأوائل من التُّركمان البدو الذين رغب السّلطان في جعلهم يستقرّون ووهبهم الأعطيات واحتفظ بهم ليلتحقوا بخدمته في المستقبل عن طريق إعطائهم الأراضي. وهؤلاء التُّركمان الذين هاجروا حديثاً من الشّرق إلى غرب آسيا الصّغرى، والذين هدفهم الرّئيسي هو كسب الغنائم، هم المكوّن الأساسي للجيوش

---

lemân. ويذكر قوچى بك Koçu Bey أن اليايا كان يقودهم أربعة عشر يايا باشى من جنود الإنكشاريّة. وقد ذكر اليايا باشى في القانون أيضاً.

(1) كلمة الڤوينوق تعني العسكري وهي مشتقة من الجذر السّلافي الذي يعني الحرب، ونجد الجذر نفسه في كلمة *Voyvoda* المستخدمة في التُّركية (انظر ص 198). قلت: كانت تكتب بالعثمانية القديمة: وينوق، لكنني ترجمتها هنا ڤوينوق لضبط لفظها. وأشير إلى أن حرف الواو بالتُّركيّة يُلفظ واواً مع نكهة ف مخففة، ولا تلفظ أبداً مثل *V* ويُعدّ نطقها لدى التُّرك بمثابة معيار لصحّة اللفظ. (أحمد)

(2) ويدعى رجال الاحتياط بڤوينوق الزّوايدي.

(3) انظر كتاب أحمد رفيق ص 108، 308–309؛ وكتاب دوسّون ج 7 ص 378–379، ويذكر فيه أن عدد الڤوينوق كان في زمانه 6,000 يعمل 800 منهم في العاصمة كسائسي خيول.

(4) تعني كلمة طوغان *Doğan* الصّقر. قلت: وتلفظ بالتركيّة دوغان، والغين هنا طريّة ولا تلفظ (دوآن).

(5) انظر كتاب أحمد رفيق 3.

التي حققت الفتوحات العثمانية الأولى[1]. لكن استقرارهم كان جزئياً، فقد حافظ الكثير منهم على الرّوابط القبلية واستمرّوا في حياتهم الرّعوية التي كانت تتطلب الهجرة الموسمية، مع ذلك كان هؤلاء البدو الرّحل[2] أو اليوروك *Yürüks* يستدعون من قبل السّلطان إلى الحرب مثلهم مثل المسلّم واليايا.

كان نظامهم متشابهاً أيضاً، فقد كان يقودهم چري باشى في أيام الحرب ويرأسهم بكوات هم اليوروك بك *Yürük Beyis* ويخضعون لسلطة الحكام الإقليميين، كما كانوا يقسمون إلى أوجاقات *ocaks* من ثلاثين رجلاً[3]. كان كل خمسة رجال من الفرقة الواحدة يخدمون بالتناوب بينما يقوم بقية اليَماق *Yamaks* بتجهيزهم. لم يكن اليوروك كغيرهم من العسكر معفين من الضرائب بل كانوا على العكس مُجبرين على تسديد مستحقات رعوية متعدّدة، لكن في أيام السّلم كان كل أوجاق *ocak* يدفع مبلغاً ثابتاً لقاء الخدمات التي يحصل عليها[4]. وكانوا يتواجدون في الرّوملي ومعظمهم في الأناضول[5].

يعود تنظيم كل أولئك العسكر إلى القرون الأولى من الإمبراطورية، لكن أهمّيتهم تراجعت، حتى السّپاهية منهم، مع تأسيس ونمو جيش العبيد. وبحلول القرن السّادس

(1) يقال إن السّلطان الثّاني أورخان (1321–1360) هو الذي أسس اليايا كأول فرقة مشاة للأسرة الحاكمة ومُنحوا الأراضي فقط عندما استبدلوا بالإنكشاريّة. انظر دوسّون ج 7 ص 308، وبلين ص 224 الذي يفترض أنهم قد مُنحوا الأراضي منذ البداية كالمسلّم.

(2) العبارة *Yürük* كلمة تركية من *Yürükmek* بمعنى يمشي أو يتجول.

(3) وهذا كما يبدو في أيام السّلطان سليمان الأول. وفي قانون محمّد الثّاني (1488) كان *Yürüks* منظمين في *ocaks* من أربعة وعشرين رجلاً. انظر مقدمة أحمد رفيق، ج 5.

(4) كانت الرّسوم المستحقة على اليوروك تسمى اوطلاق رسمى *Otlak Resmi* أي رسوم الرّعي، و*'Adeti Ağnâm* أي رسوم الأغنام، و*Ağil Resmi* أي رسوم القلم. وكان على كل أوجاق *ocak* أن يدفع في حالة السّلم 600 آقچه في العام. انظر أحمد رفيق ج 6.

(5) أحمد رفيق، ج 5، وجودت، ج 1 ص 91، وسيّد مصطفى ج 1 ص 147 وكلهم يذكرون اليوروك والمسلّم معاً فيقول سيّد مصطفى إن وجود اليوروك كان مقتصراً على الرّوملي ويقودهم ميري يورو كان.

عشر لم يعد المسلَّم واليايا واليوروك يشتركون في القتال الفعلي بالرّغم من أنهم ظلوا مجبرين على مرافقة الجيوش في حملاتها. وبدلاً من ذلك أخذوا يقومون بأعمال أقل أهمية كجرّ المدافع وتمهيد الطّرقات وحفر الخنادق وحمل المؤن وتوزيع قذائف المدفعية. لقد اختفت فئة اليايا وتحوّلت أراضيهم إلى تيمارات[1]، والأمر متشابه بالنّسبة لمعظم الفرق التي لعبت دوراً مهماً في البدايات، إذ حلّت فرق قاپی قُول لری محلّها بعد ازدياد عددها ونفوذها. وكذلك الأمر لفرق أقنجى *Akıncıs* وهم طلائع متطوّعون أو كشافة في الرّوملي، وكانوا قديماً يمشون أمام الجيش الأساسي في أرض العدو فينهبون الغنائم[2]. أما فيما بعد فقد خضعوا للتتار تحت سلطة خانات القرم[3]. وهناك أيضاً فرقة العُزبان (Bachelors') *Azebs* التي استخدمت أولاً كفرقة مشاة ولاحقاً كحملة للذخيرة، وانضموا أخيراً إلى *ocak* الجَبَه جية[4] *Cebecis*، والجانبازان *Cânbâzân*، والدّيوانگان *Dîvânegân* وغيرها من فرق المتطوّعين الذين اعتادوا على نهب الكفار في دار الحرب، وتراهم مستعدين لفعل الشّيء نفسه مع المؤمنين في وطنهم[5]. ومن جهة أخرى بما أن الجيش قد تضاءل في القرنين السّابع عشر والثّامن عشر، فقد نشأت فئات أخرى من الجيش لترمّم القوى المنهكة، وسنشير إلى ذلك لاحقاً.

ب. الجيش الانكشاري

يمكننا الآن العودة للكلام عن القاپی قُول لری، وقد وُجد معظمهم كما سبق أن أشرنا في العصر الذهبي للإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن الخامس عشر

(1) انظر جودت وسيّد مصطفى، ودوسّون ج 7 ص 308-309.

(2) كلمة أقنجى *Akıncı* من آقن *Akın* التُّركية وتعني غارة أو هجوم. يقول كل من جودت وسيّد مصطفى بوجود 20,000 *Akıncı* تحت إمرة *Akıncı Beyi*. انظر *Berhnauer* ص 282. ويتزايد عدد *Akıncıs* ليبلغ 40,000 أو 50,000 متطوّعاً.

(3) سيّد مصطفى ج 2 ص 96.

(4) انظر تِسِنكايزن ج 3 ص 202؛ ودوسّون ج 7 ص 309.

(5) انظر أحمد راسم ج 1 ص 501-502، الحاشية.

وفي القرن السّادس عشر حيث جُنّدوا من رعايا السّلطان المسيحيين الأرثوذوكس وأخضعوا ليكونوا عبيداً بشكل غير قانوني (من وجهة نظر الشّريعة). كانوا يُجلبون وهم صغار السّن ثم يخضعون لدورة تدريبية فكرية وجسديّة صارمة. كان اختيارهم يتم في البداية بناء على مقوّماتهم الجسدية ثم تُفحص كفاءاتهم أثناء الدّورة التّدريبية ويُعطى لكل منهم منصب مناسب له. كان أكفؤهم جسدياً وفكرياً، وبالأخصّ فكرياً، يُختارون ليصبحوا خدماً للسّلطان[1] *İç Oğlans* (إيچ أوغلان) ويؤخذون للتدرب إما في أحد القصور الملكية القديمة في بورصَة Brusa أو إدرِنه Adrianople أو في مدارس خاصّة في غَلَطة Galata وفي إسطنبول نفسها[2]. ومن ثم ينتقلون إلى قصر السّلطان حيث يترقون، كل حسب مزاياه، في درجات مختلفة من الخدمة ويصبح أكثرهم كفاءة المرافقين الشّخصيين للعائلة المالكة، ويدعون برجال الغرف الخاصّة[3]. مع ذلك لم يكونوا يتدربون على فن التّعامل في القصور فحسب بل على

---

(1) وتعني الكلمة بالتركية صبيان الدّاخل.

(2) يقول سيّد مصطفى إنهم كانوا يتعلمون في قصور أدرنِه وبورصة وغاليپولي وغَلَطة، لكن يبدو أن الأمر التّبس عليه في غَلَطة بين إيچ أوغلان *İç Oğlans* وعجمي أوغلان *'Acemî Oğlans*. وربما يعود سبب هذا الالتباس إلى إلى أن الوافدين الجدد إلى مدارس التّدريب كانوا يدعون أيضاً عجمي *'Acemîs* (انظر عطا ج 1 ص 138). هناك بالطّبع *'Acemî Oğlans* في غاليپولي وكان أحد ضباطهم يدعى غليبولي آغاسى *Gelibolu Ağası* (انظر الملحق الأول في الكتاب) وانظر أحمد جواد الذي يقول إن حياً من غاليپولي كان لا يزال في زمانه يدعى عجمي أوغلان لر *'Acemî Oğlanlar*. أما كلية إبراهيم باشا في إسطنبول فقد افتتحت في عهد السّلطان سليمان الأول، انظر الفصل الحادي عشر من الكتاب. وفي أدرنِه كان هناك، على الأقل منذ عهد سليمان الأول، إيچ أوغلان *İç Oğlans* وعجمي أوغلان *Acemî Oğlans* (انظر الموسوعة الإسلامية مادة «أدرنِه» حيث يشار إلى تحويل السّلطان لقصره القديم إلى ثكنة *'Acemî Oğlans*). وحسب المصادر الأجنبية للقرن السّادس عشر كان هناك ثلاثمئة أو أربعمئة من *İç Oğlans* يتدربون في أدرنِه وغَلَطة، انظر ليبيير ص 72. ولم نتوصل إلى معلومات أخرى عن مدرسة بورصة. يقول ليبيير أيضاً إنهم كانوا يقومون بالأعمال المنزلية لدى الضباط المهمين في الحكومة ولدى الحكام الإقليميين لكننا لم نجد في المصادر التُّركية ما يشير إلى ذلك وربما يكون سپاندوغينو الذي ذكر الأمر لم يشر هنا إلى *Oğlans İç* بل إلى *'Acemî Oğlans* الذين عملوا بالفعل في خدمة الحكام (انظر أحمد جواد ص 242).

(3) بالتّركية: *Ḥaṣṣ Odalı*.

الأمور الإدارية والقيادية، إذ يُختار أفضلهم لتسلّم مناصب عليا في الحكومة[1].

لن نتحدث الآن عن الإيچ أوغلان *İç Oğlans* لأنهم ليسوا من أفراد الجيش بل من رجال القصر، وسنتناول هنا بقية المجنّدين الذين يدعون عجمي أوغلان *Acemî Oğlans'* ومعناها (الصبيان الأجانب)[2] والذين خضعوا لتدريس مختلف مصمّم خصيصاً لتقويتهم. يوضع الذين لا يتحدثون التُّركية أولاً في خدمة السّپاهية الإقطاعيين في الأناضول[3]، ومن ثم ينتقلون إلى إسطنبول حيث يُختبرون من جديد وتوكل إليهم مهام مختلفة بحسب كفاءاتهم، وقد عُين قسم منهم في أوجاق البوستانجيّة[4] *ocak* of the Gardeners الذي عُيّن أفراده، كما سنرى لاحقاً، في وظائف متنوعة بشكل كبير لا دخل للاسم بها كما شكلوا أيضاً جزءاً من خدم قصر السّلطان بالإضافة إلى أولئك الذين وُضعوا في أوجاق البالطَه جية[5] *ocak* of the Wood-cutters وأقسام أخرى من خدمات القصر. ومن هؤلاء انتقل عدد معيّن إلى أوجاق الجَبَه جيّة[6] *ocak* of the Armourers وفروعه المختلفة وبهذا عادوا إلى الجيش. وهناك آخرون من *Acemî Oğlans'* الذين منحوا وظائف في موقد البحرية فخدموا في العاصمة وغاليپولي[7]، أو في المكاتب العامة في إسطنبول كما أن آخرين قد استؤجروا ليقوموا بالعمل كعمال لدى أشخاص معيّنين[8]. لكن كان مصير الغالبية هو الانضمام إلى فرقة المشاة في الفيلق الذي أصبح يعرف بالجيش الإنكشاري.

---

(1) انظر عطا ج 1 ص 138. ولقد درسوا تعاليم القرآن والشّريعة باللغتين العربية والفارسية، وكذلـك فنون رمي القوس واستعمال السّلاح والعلوم العسكرية والفروسية ورمي الجريد *cerîd–bâzî* والموسيقا.

(2) دُعوا بذلك لأنهم وُلدوا غير مسلمين. انظر الملحق الثّاني للكتاب.

(3) ليبيير Lybyer ص 79، وأحمد جواد ص 224 والذي يقول في ص 242 إن هذه الطّريقة في التّعامل مع فرق الدّوشِرمه كانت في الأيام الأولى فقط قبل أن تبنى لهم ثكنات تؤويهم.

(4) البوستانجية (انظر ص 84) وكتاب أحمد جواد ص 243؛ وسيّد مصطفى ج 1 ص 149؛ وليبيير ص 81.

(5) تلفظ في عصرنا: البَلطَجية (انظر كتاب أحمد جواد).

(6) تلفظ في عصرنا ككنية في العربيّة: الجَبَجي.

(7) أحمد جواد، ص 244؛ وليبيير، ص 803؛ وسيّد مصطفى، ج 1 ص 146.

(8) ليبير، المصدر السّابق.

ليست هناك معلومات مؤكدة حول زمان وكيفية تأسيس الجيش الإنكشاري، إذ تبدو الرّوايات الموثقة لمؤرّخي العصر الذّهبي العثماني غير صحيحة في تفاصيل مهمّة منها[1]. لقد قامت الفتوحات الأولى بفضل مساعدة المسلمين المتحمّسين وقطّاع الطّرق، وكانت أول فرقة مشاة نظامية أسّسها السّلاطين تدعى اليايا *Yaya* أو البيادِه *Piyâde* ويُنفق عليها من الإقطاعيات المخصّصة للأناضول. يبدو أن اليايا هم الفرق الخاصّة بالسّلاطين، ويشكلون مع الخيالة الإقطاعيين نواة جيوش الفتح، مع أنه من المحتمل أن يكون للعثمانيين في بداياتهم، كالحكام المسلمين السّابقين، حرس خاص من العبيد، لكن من الصّعب عليهم تأمين المصادر الضرورية للإنفاق على فرق مأجورة كبيرة العدد. ومن هنا نشأت الطّبيعة الإقطاعية لكل من السّپاهية واليايا. لكن اليايا لم يكونوا ليّنين بطبعهم ولكونهم جنوداً مشاة وإقطاعيين في الوقت نفسه، فلم يكن بالإمكان استخدامهم في مهمات بعيدة عن مواقع إقطاعياتهم، ولذلك كان من الطّبيعي أن يستبدلهم السّلاطين بمشاة مجنّدين ومنظمين لتجنّب تلك العقبات. وقد سنحت الفرصة للقيام بذلك في الرّبع الثّالث من القرن الرّابع عشر وعادت أول الحملات العثمانية داخل أوروبا على السّلاطين بغنائم وفيرة والكثير من الأسرى الذين أصبحوا عبيداً فوراً، وكان ذوو العمر والصّحة المناسبين يُحوّلون إلى جنود يمكنهم بدورهم أن يتقاضوا أجورهم من العائدات الجديدة[2].

هكذا تبدو الطّريقة التي تشكلت بها الفرق الجديدة المسماة بالجيوش الإنكشاريّة *Yeni-çeris* وهناك ما يشير إلى أن تنظيمهم كان مختلطاً أو على الأقل متأثراً بالحركة الدّينية التي

---

(1) تقول هذه الرّوايات إن أورخان Orḫan (المتوفى عام 1360) هو مؤسّس هذا الجيش مما يجعل تجنيد الدّوشِرمه معاصراً له وتروي مباركة المجندين الأوائل من قبل الدّرويش *Ḥâccî Bektaş* (انظر ص 64). لكن يُشك في صحة الرّواية الأخيرة (انظر كوپريلى زاده *Anadolada Islâmiyet* ص 87 ونشأة البكتاشية ص 21-24؛ وكتاب 1924 *Giese، Zeitschrift für Semitistik* ص 266).

(2) انظر: Giese المصدر السّابق ص 264-266 (مشيراً إلى أحد المؤرخين العثمانيين في القرن الخامس عشر وهو عاشق پاشا زاده *Aşıḳ Paşa-Zâde'*؛ والموسوعة الإسلامية مادتي مُراد الأول، والأتراك.

يعود إليها الفضل في حيوية المشروع العثماني في بداياته. وسنعود بالتفصيل في موضع لاحق إلى تلك الحركة التي كان أفرادها منفردين يدعون بكلمة آخي *Aḫi*[1] واسمهم مجتمعين هو أهل الفتوّة (أو الشّهامة والفضيلة)[2]. وهنا يكفي أن نقول إن الفتوحات الأولى قد انطلقت بدافع ديني وإن الكثير من أهل المدن الذين تبنوها، بمن فيهم من كانوا على صلة وثيقة بعثمان الأول ذاته، هم من أفراد هذه الجماعات[3]. ومن هنا يبدو أن الإنكشاريّة قد تأسست في البداية قبل أن ينشأ الانشقاق بين معتقدات السّلاطين ورعاياهم المسلمين والذي أشرنا إليه سابقاً، بالرّغم من أن السّلاطين قد اعتمدوا عليهم لاحقاً ضد الانتفاضات التي أدّى الانشقاق إلى ثورانها في ذاك الوقت. كان فيلق الإنكشاريّة، أو الأوجاق *ocak* كما سمّي فيما بعد، خليطاً من ثلاث فرق مختلفة. نشأت إحداها، وهي فيلق السّكمن[4] *Seğmens*، بشكل مستقل في نهاية القرن نفسه لكنها وُضعت تحت إمرة قائد الإنكشاريّة بعد فتح القسطنطينية[5]. أما الفرقتان الباقيتان فإن مهامهما تلقي ضوءاً على

---

(1) وفقاً لغيزه Giese ص 256 من المصدر السّابق كلمة آقى *Akı* تركية وتعني الكريم أو الشّهم وتتطابق بذلك مع كلمة فتى العربية وجمعها فتيان، وقد أخذت بشكل عام من التّناسق اللفظي لكلمة أخي العربية، وقد سمّى أفراد إحدى الجماعات المبكرة أنفسهم بالإخوان. أما اللفظة المفردة المجرّدة فهي أخ. ويذكر عثمان نوري ج 1 ص 65 أن آخي قد تكون تحريفاً لكلمة آغا.

(2) انظر الفصل الثّالث عشر من الكتاب. وإن ملابس الإنكشاريّة وبالأخصّ غطاء الرّأس والسّروال مأخوذة من أهل الفتوّة وقد لوحظت تشابهات أخرى بهم كالسّكاكين الصّغيرة التي يتقلّدها أفراد الجيش الإنكشاري وفي استخدامهم لكلمة يولداش *Yoldaş* (أي رفيق السّفر) وكانت العزوبية مفروضة عليهم حتى التّقاعد – غيزه Giese المصدر السّابق ص 259. أما سلم ترتيب ضباط الأورطة فهو نظام غريب إذ لم يكن هرمياً كما هو عليه في الأنظمة الأخرى (أي كلّما قلت الرّتبة زاد عدد أفرادها) وهي صفة علق دوسّون عليها بأنها سلبية وقد تشير إلى أنها مستقاة من مراسم الأخيّة إذ يتميز الإنكشاريّة بأنهم يمكن معاقبتهم من قبل ضباطهم أنفسهم.

(3) انظر كتاب Giese ص 257؛ والموسوعة الإسلامية مادة «الأتراك».

(4) هذه الكلمة التُّركية هي تحريف عن الكلمة الفارسية سگبان *Sägbân* التي تعني حارس الكلاب.

(5) الموسوعة الإسلامية مادة «محمّد الثّاني». انظر دوسّون ج 7 ص 39–40. ويذكر هامر ص 191، 208من كتابه أن اسم *Seğmen* أطلق على فرقة المشاة العثمانية قبل تأسيس الجيش الإنكشاري.

نشأتهما[1] إذ كانتا فرقتين متحالفتين وتدعيان الجماعت[2] *Cemâ'at* والبولوك[3] *Bölük*.

مهما يكن الأمر، فإن الجيش الإنكشاري بكل تقسيماته هو منذ البداية من القابي قُول لرى أي من عبيد السّلطان، لكن من المؤكد أن تجنيد الدّوشِرمه لم يحدث إلا بعد مرور أكثر من نصف قرن على تأسيس الأوجاق *ocak* [4]. وبعد ذلك أصبح معظم المجنّدين، وليس جميعهم، من الجيش الإنكشاري. ولم يكن كل أفراد الجيش الإنكشاري ممّن يجندون فحسب بل هناك أيضاً الصّبية الذين يؤسرون في الحرب أو يُشترون. لم تكن الدّوشِرمه إذن المزيّة الأساسية في تنظيم الجيش الإنكشاريّة كما يقال عادة، وإن كان الجيش قد تداعى عند التّخلي عن نظام الدّوشِرمه، فما ذلك إلا لقبول رجال أحرار في جيش أنشئ في الأصل من العبيد.

وكما تبيّن أخيراً فإن الأوجاق *ocak* قد تشكل من مئة وست وتسعين فرقة متفاوتة الأحجام تدعى الأورطة[5] *Orta*. وكان مئة وواحدة منها تكوّن

(1) انظر الملحق الأول.
(2) كلمة عربية.
(3) كلمة تركية.
(4) على الأرجح من قبل مُراد الثّاني (الذي ورث العرش عام 1421) قبل عام 1438. انظر Giese ص 267؛ والموسوعة الإسلامية مادتي «الدّوشِرمه»، و«الأتراك».
(5) تعني كلمة أورطة المركز وبين فترتي تأسيس الفيلق وتشكيله النّهائي كان هناك 165 أورطة (أحمد جواد ص 27). ولا أحد يعرف متى وصل الرّقم إلى 196 تحديداً وكان ما يزال في حده الأدنى أيام سليمان العظيم، في البداية على الأقل، وكان عدد الرّجال 12,000، انظر ليبيير ص 95. ويذكر سيّد مصطفى ج 1 ص 141 أنه لما تولى مُراد الثّالث الحكم عام 1574 كان الفيلق مكوناً من 20,000 رجلاً؛ كما يذكر خوجة بِك (أحمد جواد ص 90) أنه يتألف من 13,599 رجلاً. وإن الرّقم الذي ذكره سيّد مصطفى (ووافقه عليه هامر) يشمل أورطات العجمي أوغلان ولعل هذا هو سبب تعارض التّقديرين. في هذه الحالة يبدو أن الزّيادة قد تمت لاحقاً لكننا لا ندري للأسف في أي قسم تمت. إن كانت في الجماعت فلا بدّ أن ذلك كان قبل عام 1591 إذ كانت البكتاشية تابعة للأورطة التّاسعة والتسعين آنذاك. إننا نعلم أن هناك زيادة كبيرة في الجيش الإنكشاري في عهد مُراد الثّالث (انظر كتاب سيّد مصطفى) عام 1583 فضلاً عن أن جودت قد نقل عن أحمد جواد أن قوام الجيش (على الأرجح دون العجمي أوغلان) قد بلغ 27,000

الجماعـات[1]، وواحدة وستون للبولوك بينما كونت أربع وثلاثون منها فرقة السّگمن. كان الجميع خاضعين لآغا الجيوش الإنكشاريّة ينيچري[2] آغاسی (*Yeniçeri Ağası*) الذي يعاونه قائد السّگمن (سگمن باشی) *Seğmen Başı* وقائد البولوك[3] (قول كاخية سی) *Ḳul Kâhyası*. وكان هؤلاء القواد الثّلاثة مع قواد الأورطات الثّلاث المتميّزة يشكلون المجلس العام أو الدّيوان *Dîvân* للفيلق وكانوا يعرفون باسم أغوات الأوجاق[4] *Ocaḳ Ağasıs*.

تحت هؤلاء القواد يندرج عدد من قواد الأورطة الذين يعملون في وظائف متنوعة كضبّاط عامين إما للفيلق بأكمله أو جزء منه ومنهم السّكرتير ينيچري كاتبی *Yeniçeri Kâtibi* وضابط يدعى آغا إسطنبول الذي يقود الأورطات الأربعة والثّلاثين ممّا يتمّم تشكيل أوجاق العجمي أوغلان الذي تُجنّد منه الفرق الثّلاثة بحيادية[5].

كان آغا الجيش الإنكشاري شخصاً بالغ الأهمية، لأن فرقته كانت أقوى أداة عسكرية بيد السّلطان، وكان يشغل أيضاً منصب رئيس شرطة إسطنبول ذاتها. كان يتمتّع بصفات

في منتصف فترة حكمه. وقد توفي مُراد عام 1594 لذلك يمكن أن يكون عام 1583هو تاريخ حدوث الزّيادة في الأورطات.

(1) يعود ذلك إلى عهد مُراد الرّابع، لما قضي على الأورطة 65 لاشتراكها في قتل سلفه عثمان الثّاني. انظر دوسّون ج 7 ص 213. أما في كتاب هامر ص 195-196، 219 فقد كانت فرقة البولوك تشمل 62 أورطة بينما تتضمن فرقة السّگمن 33 أورطة.

(2) كانت العبارة تكتب في العثمانية القديمة: يكيچري وتوسم الكاف بثلاث نقاط، لتلفظ نوناً مخففة عندما تليها ياء، كقولك: يكرمي، أو بغير ياء: صوكره. (أحمد)

(3) وتعني المشرف على العبيد وهي اختصار *Ḳapı Ḳulu Kâhyası* ويعرف باسم *Kâhya Beyi*. وكاخية *Kâhya* هي الكلمة التُّركية المأخوذة عن كلمة كتخُدا *Kat-ḫudâ* الفارسية التي تعني سيد المنزل أو كبير مشرفي شؤون المنزل. وقد حافظت التُّركية على الكتابة الفارسية للكلمة بالرّغم من أن لفظها قد تحرف. وستمرّ معنا كلمة كاخية *Kâhya* باستخدامات مختلفة.

(4) انظر دوسّون ج 7 ص 315. ويذكر سيّد مصطفى ج 1 ص 143 أنهم كانوا يُعرفون أيضاً باسم قطار أغلاري *Ḳaṭâr Ağları* أي أغوات القطار أو الطّابور لأن كل الدّرجات الخمس الأدنى تترقى إلى التي الأعلى منها.

(5) انظر الملحق الأول.

عضو مجلس الدّولة ويحتل الصّدارة بين المؤهلين لمنصب الوزير وقد يصبح وزيراً هو أيضاً، كما يتصدّر المكانة بين الجنرالات كلهم[1]. يمتلك أثناء الحرب مزيّة قيادة الأوجاق فقط عندما يشارك السّلطان في الحملة بنفسه، وإلا فإنه يرسل مندوباً ينفذ أوامر الجنرال الذي يقود العمليات[2]. ولغاية بداية القرن السّادس عشر كان الأغوات يُختارون من بين ضبّاط الفيلق نفسه. مع ذلك فقد سعى السّلطان سليم الأول الذي كان يعاني من تمرّد الجيش الإنكشاري في الحرب، إلى كبح جماحهم بعكس هذه القاعدة ومنذ ذلك الحين وإلى مئة سنة تلت كان الأغوات يعيّنون من بين رجال القصر الإمبراطوري[3]. وعندما أعيد الأمر إلى حالته الأولى أصبح السّكمن باشى أو القُول كاخية سى يترقى على نحو نظامي إلى رتبة الآغالك (الأغويّة). وأخيراً أصبح القُول كاخية سى يُعدّ المعاون الأول للآغا، مع أن السّكمن باشى هو الذي كان يحتل هذا المنصب في البداية. ظل السّكمن باشى محتفظاً بحقّه البارز كنائب عن الآغا أو القائم مقام *Ḳâ'im-maḳâm* في غيابه.

كانت أورطات التّقسيمات الثّلاث بما فيها العجمي أوغلان منظمة بطريقة مشابهة، وكانت في البداية صغيرة لا تزيد عن مئة شخص[4]. وقد قسمت إلى ثلاث درجات تتكون العليا من المتقاعدين الذين لم يعودوا يذهبون للحرب. وكانت كل أورطة

---

(1) ما عدا في أيام الأعياد حيث كان جنرالات بولوك السّپاهية وبولوك السّلَحْدارية إذ كانوا من المؤسّسات الأقدم من الإنكشاريّة.

(2) انظر دوسّون، المصدر نفسه.

(3) دوسّون ج 7 ص 314.

(4) يشير ليبيير Lybyer في كتابه ص 96 إلى أنه في زمانه، أي أثناء حكم محمّد الثّاني، كانت كل أورطة مؤلفة من 50 رجلاً. وفي نهايات القرن الثّامن عشر وصل عدد المقيمين في العاصمة إلى 100 وعدد المقيمين في المقاطعات إلى 300 في وقت السّلم أما في وقت الحرب فقد كان العدد يزيد ليصل إلى 500. انظر دوسّون ج 7 ص 320-331. وكما سنرى فإن هذه الزّيادات كانت تتم على عجل ولم يكن ينفق بشكل دائم إلا على القليل من الرّجال بالإضافة إلى الضباط. يقول هامر ص 195 إن القوة الوسطية للأورطة كانت 400 رجل من بينهم 200 فقط قادرون على القتال لكنه لم يذكر الفترة التي كان ذلك فيها.

يقودها ضابط يدعى چُورْبَه جى[1] *Çorbacı* مع ستة معاونين وعدد من الضبّاط المساعدين. ولكل واحدة منها موظف يحافظ على سجلاتها، وإمام للصّلاة. كان الرّجال يتدرّجون حسب رواتبهم ومكانتهم التي تزداد بما يقدّمون من خدمات[2]، وكانت الدّولة تزودهم بالمؤن والملابس. وفي أوقات السّلم كانوا لا يُزوّدون بالسّلاح نظراً لميلهم إلى التّمرّد، وحتى في أوقات الحرب كانت هناك عادة غريبة بأن يختاروا ما يعجبهم من السّلاح. وبما أنّ الإمبراطورية كانت في أوجها فقد تم تدريبهم بشكل جيّد على الرّمي بالقوس واستخدام الأسلحة النّارية الصّغيرة كما أنهم كانوا شديدي الانضباط، وهنالك عبارة تركية تقول عنهم إن أربعين منهم يمكن قيادتهم بشعرة[3]. وكانت طاعتهم ولياقتهم محلّ تقدير لدى المراقبين الأوروبيين في ذاك الحين[4]. وبالرّغم من أن الفيلق بأكمله كان يشعر بقوّته ومستعدّ منذ القرن الخامس عشر لأن ينتزع العطايا من السّلاطين، فإن الانضباط الذي كان الضبّاط يمارسونه على الرّجال كان سهلاً طالما أن المجنّدين كانوا مقتصرين على الدّوشِرمه والعبيد الآخرين، وكانت حياتهم مرتبطة بشكل وثيق بأوجاقهم. لقد دخلوا الخدمة في سنّ مبكرة وعُزلوا تماماً عن أقاربهم واضطروا للعيش في الثّكنات كما أنهم مُنعوا من الزّواج حتى يصلوا إلى سن التّقاعد. وبالرّغم من أن أبناء المتقاعدين كانوا يُقبلون في الفيلق، فقد كانوا قليلين جداً ويتم انتقاؤهم بعناية فائقة ليخضعوا إلى القواعد نفسها التي يخضع لها الموظفون الآخرون[5].

يبدو أن الجيش الإنكشاري قد تشكّل كحرس خاص للسّلطان، وكانوا يتبعونه

---

(1) من كلمة چُورْبَه *Çorba* أي الحساء وهي مأخوذة عن الكلمة الفارسية *Şorba* وقد تكون مشتقة من الجذر العربي *Şaraba* أي شرب. انظر الملحق الأول لمعرفة الأصل المحتمل لهذا اللقب.

(2) سيّد مصطفى ج 1 ص 142. وهامر ص 217-218.

(3) بالتُّركية: *Ķirķ bir ķıl ile yedilir* انظر جودت ج 1 ص 97.

(4) على سبيل المثال Busbecq.

(5) دوسّون ج 7 ص 328، 332-333، 346، 353؛ وأحمد جواد ص 54 وما يليها؛ والموسوعة الإسلامية مادة «الجيش الانكشاري».

حيثما ذهب. لكن عندما ازداد عددهم وبالرّغم من تواجد عدد كبير من الأورطات في قصر إقامة السّلطان، فقد عُيّن معظمهم في حاميات الأقاليم حيث خضعوا لقيادة الحكام المحلّيين. وفي الحالتين معاً كانت كل أورطة تقيم في غرفة (*Oda*)[1]، وتمركزت معظم الأورطات في إسطنبول داخل ثكنتين كبيرتين تدعيان الغرف القديمة والغرف الجديدة (*Eski Odalar ve Yeni Odalar*). لم تكن تلك الغرف تضمّ الأماكن المخصّصة لمبيت الضبّاط والرّجال فحسب بل المطابخ والمخازن أيضاً. وأثناء الحملة كانت الخيمة الكبيرة تقوم مقام الغرفة لكل أورطة، وكانت الثّكنات والخيام مزيّنة بالرّسومات كالمفتاح والمرساة والسّمكة والعلم والصّولجان بحسب الأورطة التي تملكها. وفيما بعد أصبح الرّجال يحملون هذه الشّعارات بشكل وشم على سواعدهم وسيقانهم[2].

كان السّلاطين في بداية دولتهم مهتّمين بتركيز نشاط الجيش الإنكشاري على مهامه الرّئيسية، وهي القتال والحفاظ على النّظام. لم يكونوا يقبلون في الأوجاق سوى العبيد ويكون تدريب هؤلاء المجنّدين قد بدأ وهم لا يزالون يافعين ممّا يبعدهم عن التّفكير بامتهان حرفة لكسب العيش، وقد عزّز من ذلك منعهم فيما بعد من مزاولة إحدى الحرف أو العمل بالتجارة[3]. وكانت الحكومة، كما سنرى، تؤمّن السّلع المطلوبة لإعالة الجيش من المنتجين مباشرة دون اللّجوء إلى وسطاء مدنيين، وتلحق برجال الأورطة المقيمين في العاصمة وأولئك الذين ترسلهم في حملات، تلحق بهم عدداً من الرّجال من تلك الفئات التي ينتج أفرادها السّلع المصنعة التي قد تحتاجها

(1) نظراً لسكن كل أورطة في أوضه فقد أصبحت كلمة الأوضه تستعمل أحياناً للدّلالة على الأورطة.

(2) سيّد مصطفى ج 1 ص 142؛ ودوسّون ج 7 ص 347؛ وأحمد جواد ص 47.

(3) انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 140 من أجل القصتين اللتين تظهران غضب السّلطان سليم الأول من فكرة قبول أحد أبناء التّجّار في الجيش ومن فكرة عمل الجنود بالتجارة. انظر أحمد جواد ص 64، 73-74؛ وعثمان نوري ج 1 ص 620.

الجيوش الإنكشاريّة[1]، ولا يعود لها أيّة حجّة في تجاهل هذا المنع. ويبدو أن أصحاب الحرف الملحقين بالجيش يكفون عن الارتباط بنقاباتهم الأصلية بل ينشئون نقابات جديدة واحدة لكل نوع من الصّناعة وذلك تحت رعاية الأوجاق. لم يكونوا يُعدّون من التّشكيلة الأساسية للجيش الإنكشاري، لكن يبدو أنهم يتمتّعون بالمزايا ذاتها التي يتمتّع بها أفراد الجيش كالحماية من السّجن أو العقاب من قبل السّلطات المدنية[2].

هناك أشخاص بارزون انضمّوا أيضاً إلى الأوجاق، لكن دون أن يصبحوا جزءاً منه، وهم بعض الدّراويش أصحاب الطّريقة البكتاشية، وستتكلم لاحقاً عن هذه الطّريقة[3]. يمكننا هنا فقط أن نتحدّث عن ارتباطهم بالجيش الإنكشاري إذ يُعدّ هذا الارتباط، وخصوصاً في الأيام الأخيرة، وثيقاً وبالغ الأهمية. كان جنود الجيش الإنكشاريّة يدعون «عسكر البكتاشية»[4]، ويعود الفضل الأكبر في تأسيسهم إلى حاجي بكتاش[5] *Hâccî Bektaş* صاحب الطّريقة، ويُذكر أنه قد بارك المجنّدين الأوائل بوضع أكمامه فوق رؤوسهم ممّا ألهمهم ارتداء غطاء الرّأس ذي الأنبوب المتدلّي غريب الشّكل[6]. لكن ثبت كما سبق أن ذكرنا أن هذه الرّواية مجرّد خيال وأن حاجي بكتاش لم يكن له علاقة بتأسيس الجيش الإنكشاري لسبب بسيط هو أنه توفي قبل التّفكير بإعدادهم بقرن من الزّمان[7]. وبالرّغم من أن الطّريقة البكتاشية لم تنظم حتى وقت متأخر،

---

(1) انظر الملحق الأول.

(2) انظر عثمان نوري ج 1 ص 621، 637. وقد يكون الأشخاص المتمتّعون بالحماية المذكورون هنا ليسوا من أصحاب الحرف، ولكن إما من الجيش الإنكشاري الذين خالفوا النّظام وعملوا بالتجارة، أو من الحرفيين الذين انضموا إلى الأوجاق في وقت لاحق.

(3) انظر الفصل الثّالث عشر من الكتاب.

(4) عسكر البكتاشية *'Askeri Bektaşîye* وفقاً لصارى محمّد *Şarı Meḥmed*، وانظر رايت «حرف الدّولة العثمانية»؛ أو أولاد حاجي بكتاش *Ḥâccî Bektaş Oğulları* انظر الموسوعة الإسلامية مادة «بكتاش».

(5) يُطلق لقب حاجي أو حاج على من أدّى فريضة الحج إلى مكة.

(6) انظر أحمد جواد ص 24 وما يليها؛ والموسوعة الإسلامية مادة «الإنكشاريّة».

(7) كوپريلى زاده «نشأة البكتاشية».

في القرن الخامس عشر[1]، فقد كانت الفتوحات العثمانية الأولى استجابة لتعاليمها وبقيادة أتباعها من الدّراويش الأوائل. لكن يعود جزء من الفضل في هذا المشروع إلى الإخوان في المجتمع الفاضل الذين كان لهم نظام صوفي شبيه بنظام الدّراويش مع أنه تطور بطريقة مختلفة، ونذكر هنا أن غطاء رأس أفراد الجيش الإنكشاري مأخوذ من نظام الأخيّة[2] الذي كان نظام الجيش الإنكشاري قائماً على غراره. ولذلك كان في معتقدات الجيش الإنكشاري المستقاة من الأخيّة أموراً مشتركة مع دراويش الطّريقة البكتاشية ومن المحتمل أن يكون في قصة مباركة حاجي بكتاش للمجنّدين الأوائل بعض الصّحة إذا فكرنا في أن الدّراويش قد تضرعوا لتنهال بركات سيّدهم المتوفى على فرق الجنود الجديدة[3]. وبمرور الزّمان بقي الطّريق مفتوحاً أمام الدّراويش باضمحلال مجتمع الأخيّة تدريجياً الذي قد يكون سببه التّسرّع في الارتباط بالجيوش الإنكشاريّة بعد أن كانت شديدة الصّلة بالنّقابات المهنية التي سيطرت على الصّناعة في المدن الإسلامية لقرون عديدة[4]. ولكن، كما سبق أن رأينا، فإن الجنود كانوا ممنوعين من العمل بالتجارة أو الصّناعة، وإن الغرابة في هذا المنع هو أن الجنود لا يميلون بطبعهم إلى العمل الحرفي ممّا يشير إلى أن السّلاطين بتحوّلهم إلى سنّيين متشدّدين قد نظروا بعين الارتياب إلى الصّلة بين أفراد الإنكشاريّة والإخوان إذ أن نظام الأخيّة، مع أنه سنّي اسمياً، يقوم على البدع[5]. على كل حال لقد توقف أفراد الأخيّة عن ممارسة أي نفوذ سياسي بعد القرن الرّابع عشر[6]، ومنذ ذلك الوقت لم يعد

(1) المصدر نفسه.
(2) انظر غيزه Giese ص 261.
(3) كوپريلى زاده ص 24؛ و*Anadoluda Islâmiyet* ص 88.
(4) انظر الفصل السّادس من الكتاب.
(5) تبعاً لقول كوپريلى زاده في كتابه ص 16، 67 (مشيراً إلى ملاحظات ماسينيون وهوار لدعم هذا الرّأي). لكن غيزه Giese يخالف ذلك في كتابه ص 255.
(6) انظر: Giese ص 267-268. ويعزو كوپريلى زاده في كتابه ص 85 سبب زوال الأخيّة كقوة سياسية إلى إنشاء أعداد متزايدة من المدارس السُّنّية (*Madrasa*).

يُطبّق سوى نظام النّقابات التّجارية[1]. ولكن إن كان هذا هو قصد السّلاطين فقد فشلوا في النّهاية في توجيه الأوجاق إلى الطّريق السُّنّي القويم، أو على الأقل المحافظة عليه هناك. لقد كان البكتاشيون أكثر بدعاً من الأخيّة وبطريقة ما[2]، سواء استفادوا من اضمحلالها أم لا، نجحوا في بسط سيادتهم كونهم ورثة الدّراويش الذين باركوا أصلاً تأسيس الأوجاق. كانت هذه السّيادة غير رسمية في البداية لكن الدّولة اعترفت بها في النّهاية. يبدو أن الطّريقة البكتاشية قد نشأت خلال القرن الخامس عشر لكنها لم تُمنح الاعتراف الرّسمي إلا في نهاية القرن السّادس عشر. وفي عام 1591 أعلن أن الطّريقة قد أدرجت في الأورطة التّاسعة والتسعين من الجماعت وخُصصت رتبة الچُورْبَه جى لشيخها الأكبر، وإثر ذلك أقام ثمانية من دراويش البكتاشية في أوضه هذه الفرقة الواقعة في الثّكنات الجديدة في إسطنبول. كانوا يدعون للإمبراطورية وجيوشها كما كانوا يمشون أمام الآغا في مواكب المراسم لابسين ثيابهم الخضراء بينما يصيح قائدهم قائلاً «الله كريم!»[3] ويردّد البقية كلمة «هو!»[4]. لذلك أصبح الدّراويش يُعرفون باسم *Hû-keşân* أي المنادون بكلمة «هو»[5].

ومن هنا نجد أن الصّلة بين البكتاشيين والجيوش الإنكشاريّة تعود إلى فترة الانحطاط التي سنناقشها فيما بعد. وهناك سبب للاعتقاد بأن الإخلال بالنّظام في الأوجاق الذي شارك بدوره في الانحطاط، إنما يعود إلى المعتقدات المتناقضة للبكتاشيين[6]. وانطلاقاً من هذه النّقطة قد نصل إلى نفس النّتيجة التي توصّل إليها

---

(1) انظر عثمان نوري ج 1 ص 518 وما يليها.

(2) من الممكن أن يكون البكتاشيون قد بسطوا نفوذهم أولاً على أورطات الجماعت المقيمة في الأقاليم، إذ أن البكتاشيين هم الشّكل الرّيفي للدّراويش (انظر الفصل الثّالث عشر من الكتاب)، وقد انتسبوا في النّهاية إلى أورطة الجماعت.

(3) كانوا يقولون *Kerîm Allah*.

(4) باللغة العربية *Huwa*.

(5) انظر دوسّون ج 4 ص 673، ج 7 ص 325.

(6) أحمد جواد ص 61، 64، يتناول بالبحث المادة الرّابعة من القانون الأساسي للإنكشاريّة التي تفرض عليهم عدم الخروج على تعاليم الشّيخ حاجي بكتاش، وجاء فيها «أن الأوجاق

آخرون[1] بأن البكتاشية قد سيطرت على توجيه الجيوش الإنكشاريّة قبل الاعتراف بها رسمياً بوقت قصير.

كان آغا الجيوش الإنكشاريّة جنرالاً وضابط شرطة، وبهذا فقد كان مسؤولاً عن حفظ النّظام وحماية الممتلكات في معظم أنحاء إسطنبول الأساسية[2]، ولم يكن يقع خارج نطاق سلطته سوى قصر السّلطان وحيّ مجاور له. كان هذا الحي مع المنطقة المحيطة بالعاصمة تحت سيطرة مشابهة لضبّاط عسكريين آخرين، إذ لم تكن هناك قوات شرطة ولا حتى في الأقاليم. ومن هنا نجد أنّ المهام التي من المفترض أن تسلّم لهذه القوة قد كانت في وقت السّلم من نصيب أورطات وسرايا الجيش الإنكشاري والفرق العسكرية الأخرى. أما في المنطقة الواقعة تحت نفوذ الآغا فقد كانت تقوم بها الأورطات المقيمة في العاصمة. وفي أثناء الحرب كان العجمي أوغلان يحتلون مكان هذه الأورطات. كانت هذه المنطقة مقسمة، بغرض تأمين الحماية البوليسية فيها، إلى عدد من المقاطعات في كل واحدة منها أورطة متمركزة لمدّة عام تُرسَل منها دوريّات حراسة بشكل مستمرّ إلى كل الأسواق والشّوارع والأزقة في كل مقاطعة[3]. لم يكن الآغا وقادة الأورطة هم وحدهم المعيّنين في هذه المراكز بل هناك أيضاً ضبّاط آخرون من الأوجاق وضابط ذو رتبة أدنى قليلاً. كما كان الفيلق يؤمّن فريقين من المحققين للحفاظ على النّظام والأمن ولمنع الجريمة وإيقاع العقاب بالمجرمين[4].

الذي يتبع تعاليم الشّيخ سيتبع عادات معيّنة كشرب الخمر مما يخالف المبادئ الأساسية للدّين والشّريعة». انظر الفصل الثّالث عشر من الكتاب حول إدمان الدّراويش على شرب الخمر.

(1) «المسيحية والإسلام في ظل السّلاطين» لهاسلَك ص 490، وقد توصل إلى نتيجة تقول إن الصّلة بين حاجي بكتاش والجيوش الإنكشاريّة إنما هي أسطورة ابتُدعت في وقت متأخر وظهرت بداية في أعمال المؤرخين طاشكپرى زاده Taşköprüzade وعالي ʿÂli اللذين توفيا في النّصف الثّاني من القرن السّادس عشر.

(2) باستثناء أيوب وغَلَطة وأُسكُدار.

(3) دوسّون ج 7 ص 348-349.

(4) انظر الملحق الأول.

ج. الطّوپجيّة والجَبَه جية

لم يتأثر نظام الجيش الإنكشاري كثيراً بإدخال الأسلحة النّارية في بدايات القرن الخامس عشر، لكن صناعتها واستخدام المدفع قد قادا إلى نشوء ثلاثة فيالق خاصّة مؤلفة من المجنّدين، كما هو الحال في الجيش الإنكشاري، من بين العجمي أوغلان. كان رجال هذه الأوجاقات يُدعون، بحسب نشوئهم، بالمدفعيين أو الطّوپجيّة *Topçus*، (والطوپ *Top* هو المدفع)، وسائقي عربات المدافع أو الطّوپ عربجية[5] *Top 'Arabacıs*، وصانعي الدّروع أو الجَبَه جية[6] *Cebecis*.

كان السّلطان مُراد الثّاني (1421-1451) هو من أسّس النّوعين الأولين من الأوجاقات الثّلاثة، وفي عهده استخدمت المدافع لأول مرة في حصار المدن[7]. كانت قد استخدمت قبل حوالي مئة عام في أوروبا الغربية ولكن لا أحد يعلم كيف أُدخلت إلى الإمبراطورية العثمانية، وإن كانت صناعتها محلية أم لا. على أيّ حال، لقد أنشأ هذا السّلطان مسابك لصبّ المعادن فأنتجت مدافع برونزية كبيرة الحجم تطلق قذائف حجرية، ولعبت دوراً حاسماً في تمكين خليفته من فتح القسطنطينية. كانت المدافع الأوروبية الأولى ثابتة ولم تستعمل المدافع الميدانية المتنقلة بشكل واسع إلا عند قيام حروب الهوست Hussite. مع ذلك فإن إنشاء فيلق الطّوپ عربجية يظهر أن العثمانيين قد اعتمدوا نماذج يمكن نقلها، وينبغي ملاحظة أن الطّوپجيّة والطّوپ عربجية هم من المشاة، ومن هنا نشأت ضرورة وجود العربجية. ولم يتم تأسيس فيلق خيالة المدفعية على الطّراز الفرنسي إلا في نهاية القرن الثّامن عشر.

كانت مهام صانعي الدّروع متنوعة، ففي البداية كانوا مهتمين بصناعة الأسلحة

---

(5) من كلمة عربة *araba* العربية.

(6) من كلمة *Cebe* وتعني الأسلحة أو صانع الدّروع.

(7) يقول دوسّون في كتابه ج 7 ص 364 إن أول الإمبراطورية العثمانية قد استخدمت المدفعية أول مرة في حصار مدينة سمندره. ويقول البعض (على سبيل المثال عبد الرّحمن شرف كتاب «تاريخ الدّولة العثمانية ج 1 ص 105) إنها استخدمت من قبل مُراد الأول في معركة كوسوڤو.

والذخائر لفرقة المشاة، لكن كان من واجبهم أيضاً تأمين نقل الجيوش والعتاد في الحرب. أنشئ أوجاقهم من قبل محمّد الفاتح[1] وكان يتألف من سبعمئة رجل كما هو أوجاق الطّوپجيّة؛ بينما كان في أوجاق الطّوپ عربجية ثلاثة آلاف رجل[2]. كان لكل أوجاق تنظيم مشابه لتنظيم الجيش الإنكشاري، إذ كان أوجاق الجَبَه جية مقسوماً إلى فرقتين تدعيان البولوك والجماعت وتحوي كل منهما عدداً من الأورطات[3]. وكان يقود كل أوجاق آغا يدعى عند المدفعيين بطُوپجى باشى *Ṭopçu Başı* وعند السّائقين بطوپ عَرَبه جى باشى *Ṭop ʻArabacı Başı* وعند صانعي الدّروع بجَبَه جى باشى *Cebeci Başı*؛ وكان له كاخية *Kâhya* وسكرتير[4]. كانت أورطات الفرق الثّلاث متمركزة بعضها في العاصمة والبعض الآخر في الأقاليم[5]، وكان لكل أوجاق من الفرق المقيمة في العاصمة ثكنات خاصّة بها.

بالإضافة إلى كون الطُّوپجى باشى قائداً للمدفعيين، فقد كان مسؤولاً أيضاً عن مستودعات الأسلحة ومخازن البارود[6] (*Barud-ḫâne*) «البارود خانه» في سالونيك وغاليپولي والعاصمة[7]. مع ذلك كان لترسانِه الأسلحة ومخازن البارود مفتشون

(1) دوسّون ج 7 ص 362؛ جوشيرو Juchereau ج 1 ص 83؛ أحمد راسم ج 1 ص 98، حاشية؛ عثمان نوري ج 1 ص 916. يقول هامر في كتابه ص 224 إن أوجاق الجَبَه جية قديم قدم أوجاق الطّوپجيّة وإن عدد أفراده كان 600 في الأصل.

(2) دوسّون ج 7 ص 362-364.

(3) المصدر السّابق؛ وجودت ج 1 ص 89؛ سيّد مصطفى ج 1 ص 144 (ويقول إن للأوجاقات الثّلاثة أورطات وبولوكات وضباط مثل أوجاق الإنكشاريّة)؛ وأحمد راسم ج 1 ص 99، حاشية.

(4) انظر ليبيير Lybyer (رامبرتي Ramberti) ص 252. كان الطّوپجى باشى والعَرَبه جى باشى يُختاران من بين ضباط فيلقيهما، أما الجَبَه جى باشى فكان يُختار من بين القاپيجى باشية وهم فئة من الضباط ينتمون إلى القصر الإمبراطوري. دوسّون 368-369.

(5) كان الجَبَه جية يقيمون في الحصون الحدودية وكانوا يدعون في مصر بالعُزبان.

(6) البارود كلمة تركية.

(7) انظر جودت ج 6 ص 126، لدمج الثّلاثة في عام 1792؛ وجوشيرو ج 1 ص 63، لنزع مخزن البارود والمصنع من سلطة الطُّوپجى باشى في عهد سليم الثّالث.

حكوميون مستقلون[1] كما كان للتّرسانِه مدير فني يدعى دوكجي باشي[2] *Dökücü Başı* أي رئيس المسبك. وبما أن النّحاس كان متوافراً في الإمبراطورية، فقد استمرّ صبّ المدافع من البرونز بدلاً من الحديد (الذي كان يستخدم في أوروپا)[3]. وفي النّصف الأول من القرن السّادس عشر، لما بدئ بصبّ القذائف الحديدية، أبطلت المدافع الضخمة وحلّت محلها مدافع أصغر حجماً.

وفي عهد سليمان العظيم ازداد عدد أفراد أوجاقات الطُّوپجي والجَبَه جي إلى ألفي رجل وألف وخمسمئة رجل على التّرتيب، بينما بقي عدد الطّوپ عربجية على حاله وحتى وقت متأخر عندما اتسعت الأوجاقات الأخرى[4]. وفي عهد السّلطان سليمان نشأت أوجاقان صغيران هما (رماة مدفع الهاون) أو الخُمبَرجية *Ḫumbaracıs* و(منقبو الألغام) أو اللّغمجية[5] *Lağımcıs*. كان أوجاق الخمبرجية في الأصل جزءاً من فيلق الطُّوپجية[6]؛ لكن الخمبرجية واللغمجية لم يكونوا يتلقون رواتبهم من الخزينة بل كانوا يُمنحون إقطاعيات عسكرية[7]. وكما سنرى لاحقاً فقد نُظم الخمبرجية في بداية

---

(1) ويدعون طوپ خانه ناظري *Top-ḫâne Nâẓiri* وبارود خانه أميني *Barud-ḫâne Emînis*. انظر دوسّون ج 7 ص 196.

(2) من كلمة دوكمك *Dökmek* التُّركية وتعني يصبّ أو يسبك. انظر أحمد راسم ج 1 ص 99. ويُماثل عثمان نوري في كتابه ج 1 ص 921 بين الدّوكجي باشي والخمبرجي باشي *Ḫumbaracı Başı* (انظر في الأسفل).

(3) جوشيرو ج 1 ص 70.

(4) انظر ليبير (رامبرتي) ص 252؛ ودوسّون ج 7 ص 362-364.

(5) العبارة *Ḫumbara* كلمة فارسية (من خُم أي جرة) وتعني المدفع أو الحوض. أما لغم *Lağım* فهي كلمة تركية وتعني النّفق تحت الأرض أو اللغم أو أنبوبة المجاري.

(6) لم يذكرهم رامبرتي (انظر ليبير، المصدر السّابق).

(7) تبعاً لجوشيرو ج 1 ص 71. ويذكر دوسّون ج 7 ص 369 أنه لغاية عام 1732 كان الفيلق مؤلفاً من 300 رجل مزودين بإقطاعيات عسكرية. ويضع الخمبرجية واللغمجية في فئة خاصّة من القوات لتكمل الفيالق السّتة الأصلية التي تشكّل الجيش الانكشاري: الطّوپجيّة والطوپ عربجية والجَبَه جية وأوجاقين من الخيالة لم نتحدث عنهما بعد.

القرن الثّامن عشر بقيادة فرنسي شهير اعتنق الإسلام[1].

وكما هو حال آغا الجيش الإنكشاري فقد كان الطُّوپجى باشى والجَبَه جى باشى مسؤولين عن الحفاظ على أمن مناطق معيّنة. تضم تلك التّابعة لسلطة الطُّوپجى باشى حيّ بِك أوغلى أو پيرا والحي المحيط بترسانِه السّلاح[2]. أما سلطة الجَبَه جى باشى فتشمل أحياء آيا صوفيا وبوابة الإصطبل التي أشرنا إليها سابقاً، وأخرى تدعى خوجه پاشا[3] *Hoca Paşa*. ومن المحتمل أن تكون هذه المهام الأمنية تؤدّى من قبل رجال الأورطات المقيمة في العاصمة كما هو الحال في الجيش الإنكشاري.

د. السُّواريّة (الخيّالة)

كان باقي الجيش النّظامي مؤلفاً من ستة تقسيمات من الخيّالة، ويقال بأنها أقدم حتى من الجيش الإنكشاري نفسه[4]. يظهر هذا القدم في اثنتين منها من اسم عُلوفه جى *Ölûfeci* (أي الرّجال ذوو الرّواتب)[5] ممّا يميّزها عن باقي الفرق التي، كما سبق أن رأينا، تعيش على الإقطاعيات. علاوة على ذلك هناك فرقتان تدعيان الغُربا[6] *Ğurebâ*، لأنهم كانوا يجنّدون من المسلمين الأجانب أي المسلمين القادمين من خارج حدود الدّولة العثمانية للبحث عن الرّزق المادي أو المعنوي في حروب السّلاطين ضد الكفار. ولقد استمرّوا في تجنيدهم بهذا الشّكل لغاية أواخر القرن السّادس عشر[7]. مع ذلك كان لاشتراك المسلمين الأجانب أثر كبير في الحماس الذي رافق الفتوحات الأولى. كانت هذه التّقسيمات تُعرف باسم البولوكات الأربعة[8]، واحدة من العُلوفه

---

(1) الكونت دى بونڤال، أحمد پاشا.

(2) عثمان نوري ج 1 ص 920.

(3) المصدر السّابق ص 916.

(4) دوسّون ج 7 ص 364-366؛ وليبيير ص 98.

(5) وردت بصيغة *Ölûfeli* عُلوفه لي في بداية الفصل.

(6) كلمة عربية وهي صيغة الجمع لكلمة غريب.

(7) انظر ليبيير ص 98-99، والحاشية.

(8) بولوكاتى أربعة، وهو مزيج لغوي إذ أعطيت كلمة بولوك التُّركية صيغة الجمع العربية بإضافة

جية وواحدة من الغُربا وتدعى بأصحاب الميمنة[1] واثنتان من أصحاب الميسرة[2] بحسب المواقع التي اتخذوها من مكان السّلطان في ساحة الوغى. أما التّقسيمان الباقيان فيبدو أنهما قد أنشئا لاحقاً[3]، وكانا يتمتّعان بمنزلة عالية وحجمهما أكبر من البولوكات الأربعة[4]. كان رجال الفرقة الأولى، وهم أرفع مكانة وأكثر عدداً من رجال الفرقة الثّانية ويحتلون مكان الميمنة من السّلطان، كانوا يدعون ببساطة بالسّپاهية وكأنهم من الخيّالة المتميزين، وكان أفراد الخيالة النّظامية والإقطاعية يدعون كلهم بهذا الاسم[5]. أما رجال الفرقة الثّانية فكانوا يدعون بالسِّلَحْدارية *Sılıhdârs* أي حملة السّلاح أو السّيوف، ويحتلّون مركز الميسرة من السّلطان[6].

كان السّپاهية والسِّلَحْدارية والعُلوفه جية يُجنّدون من بين أفراد الجيش الإنكشاري

(ات) ووضعت بالتركيبة الفارسية مع كلمة أربعة العربية، ويبدو أن هناك خلط في استعمال هذا المصطلح. يقول سيّد مصطفى ج 1 ص 63 إنه كان يطلق على العُلوفه جية والغُرَبا. ويذكر ليبيير ص 98 أن الأربعة هي السّپاهية والسِّلَحْدارية والعُلوفه جية والغُرَبا.

(1) عُلوفه جياني يمين *Ölûfeciyâni Yemîn* وغُرَبايى يمين *Ğurebâi Yemîn*.

(2) علوفجياني يسار *Ölûfeciyâni Yesâr* وغربايى يسار *Yesâr Ğurebâi*.

(3) وفقاً لدوسّون ج 7 ص 365. ويلمح سيّد مصطفى في المصدر السّابق أنه كان هناك تنظيم سابق أضيفت إليه البولوكات الأربعة. ووفقاً لتسِنكايزن ج 3 ص 175، فقد أنشئت فرقة الخيالة النّظامية في عهد أورخان ثم أعيد تنظيمها في عهد خليفته مُراد الأول من قبل تيمورطاش پاشا. كما ينسب عبد الرّحمن شرف إنشاء السّپاهية إلى هذا الضابط. ويمكن أن نقول إن البولوكات الأربعة قد أنشئت في عهد أورخان، بينما أنشئت السّپاهية والسِّلَحْدارية في عهد مُراد الأول. ولكن تبقى بداية تاريخ الخيالة مجهولة كما هي الحال بالنّسبة للجيش الإنكشاري.

(4) وكان يشكلان معاً الدّرجة الأولى من الخيالة بينما يشكل العُلوفه جية الدّرجة الثّانية والغربا الثّالث. سيّد مصطفى ج 1 ص 144. ومن أجل عددهم وأجورهم في عهد سليمان انظر ليبيير في مقاطع ستذكر لاحقاً.

(5) ليبيير (رامبرتي) ص 250. يشير رامبرتي وغيره إليهم باسم سپاهي أوغلان. انظر عبد الرّحمن شرف الذي يدعوهم بأبناء السّپاهية. وفي التُّركية يعادلها *Sipâhî Oğulları*.

(6) ليبيير (رامبرتي) ص 251. انظر دوسّون ج 7 ص 367 من أجل الانتساب اللاحق للعُلوفه جية والغُرَبا إلى ميسرة السِّلَحْدارية.

وجزء من خدم القصر السّلطاني[1]. ويبدو أن نظامهم تقليد إلى حدّ ما عن الخيالة الإقطاعية. وبهذا يتوجب على كل رجل أن يدرّب خيّالين مسلحين من العبيد ويأخذهما معه إلى الحرب وينفق عليهما من مال الإقطاعيات[2] كما يفعل الجَبَه لية. وقد منح السِّلَحْدارية مزيّة امتلاك الإقطاعيات[3]. وكان لكل فئة قائد هو الآغا[4] الذي يُعيّن من القصر السّلطاني ويساعده أربعة ضبّاط وسكرتير أو اثنان. كان رجال السّپاهية والسِّلَحْدارية منظمين في فرق من عشرين خيّالاً لكل واحدة منها قائد وضبّاط مساعدون[5]. وعلى عكس الإنكشاريّة وفرق المشاة الأخرى لم يكن للخيّالة ثكنات بل كان معظمهم يعيشون في القرى القريبة من العاصمة، ويستخدمون المراعي المحلّية لإطعام خيولهم. فقط الأغوات وضبّاط التّقسيمات كانوا يملكون مساكن في إسطنبول إذ كان يُطلب من بعضهم المثول في القصر عدّة مرات في الأسبوع[6].

وضع الكتّاب أرقاماً مختلفة لأعداد فرق الخيالة لدى تأسيسها[7]، لكن يبدو أن

---

(1) من *İç Oğlans* ومن الخاصِ أوضه لى *Ḥâṣṣ Odalıs* ومن أوجاق ضباط المشاة. كان العُلوفه جية يستقبلون المجندين أيضاً من القوات غير النّظامية. دوسّون ج 7 ص 366؛ وليبير ص 78، 98؛ وسيّد مصطفى ج 1 ص 144؛ وجوشيرو ج 1 ص 86؛ وتسِنكايزن ج 3 ص 177.

(2) يروي ليبير ص 98 روايات القرن السّادس عشر، ولم يشر سيّد مصطفى أو دوسّون إلى هؤلاء العبيد المسلحين.

(3) ليبير (رامبرتي) ص 251. جوشيرو ج 1 ص 86.

(4) ويدعى أحدهما *Sipâhîler Ağası* والآخر *Sılıḥdârlar Ağası*. ويدعيان معاً *Bölük Ağaları*.

(5) سيّد مصطفى ج 1 ص 144. دوسّون ج 7 ص 368 ويذكر أنهم كانوا يملكون مساكن في العاصمة وفي أدرنِه وبورصة.

(6) «قانون نامِه» لعبد الرّحمن التّوقيعي ص 506، 511، 512 لحضور أغوات البولوك يوم الخميس إلى القصر السّلطاني وتوزيع الأجور.

(7) يعتقد أن البولوكات الأربعة كانت تضم 2,400 رجلاً (دوسّون ج 7 ص 365؛ ويقول تسِنكايزن ج 3 ص 175 إن عدد السّپاهية النّظاميين 2,500 رجل). أما سيّد مصطفى ج 1 ص 144 فيؤكد أن عدد أفراد البولوكات السّتة لدى تأسيسها هو 7,000 رجل لغاية عهد سليمان الأول، وإذا كان عدد الأربعة 2,400، يبقى 4,600 للسّپاهية والسِّلَحْدارية. يقول تسِنكايزن ج 3 ص 176 إن السّلطان سليم الأول قد زاد العدد بعد فتح مصر وسوريا إلى 8,000 منهم 3,500 من السّپاهية

العدد كان في عهد سليمان العظيم بين عشرة آلاف واثني عشر ألفاً باستثناء العبيد المرافقين، إذ يبلغ العدد بعد إضافتهم من أربعين إلى خمسين ألفاً[1]. وفي ذلك الوقت كان عددهم يفوق عدد القوات الإنكشاريّة. ولما كان رجال التّقسيمات العليا يُجلبون من الإيچ أوغلان *İç Oğlans* ووصفاء القصر السّلطاني، فقد كانت لهم منزلة أرفع من تلك التي تعطى للمشاة، وكان امتلاكهم للعبيد يعزز تلك المنزلة، كما كانوا يتميّزون بفخامة لباسهم ومعداتهم التي تطغى بشكل واضح على تلك التي لدى الجيش الإنكشاري أو الخيّالة الإقطاعيين[2]. لكنهم لم يكونوا يبرزون زينتهم فحسب بل كانوا خبراء في العناية بالخيول، في مجتمع للخيول فيه مكانة عالية متميّزة[3]، كما كانوا يرمون بالقوس بمهارة لا تضاهى[4]. وكما سنرى لاحقاً فقد كان وصفاء القصر يُدربون منذ نعومة أظفارهم على الرّمي بالقوس ولا شك أن احترافهم هذا هو الذي أهلهم للترقي إلى الخدمة في البولوكات. ويبدو أن هذه المهارة بالرّمي هي التي أدّت إلى اندحارهم إذ لما زُوّد مئتان منهم عام 1548 بالمسدسات والبندقيات القصيرة في الحرب ضد الشّاه طهماسب *Şâh Ṭahmäsp* الفارسي، سخر الجميع من هؤلاء لما امتلأت أجسادهم بغبار البارود وسُحبت الأسلحة الجديدة منهم ولم تزوّد فرق الخيّالة بها حتى نهاية القرن[5].

و2,500 من السّلَحْدارية و1,000 من العُلوفه جية و1,000 من الغربا. أما أرقام دوسّون (ج 7 ص 364،365) فهي 1,000 للسّپاهية و8,000 للسّلحدارية في عهد محمّد الثّاني. ويقول ليبيير إننا إن كنا سنصدق هذه الأرقام فلا بدّ أنها تشمل الرّجال الذين يعمل أفراد هذه الفرق على تزويدهم بالسّلاح وتهيئتهم للقتال.

(1) ليبيير ص 99.

(2) تسِنكايزن ج 3 ص 169.

(3) المصدر السّابق ص 170–172

(4) المصدر السّابق ص 173.

(5) المصدر السّابق ص 174.

3. سكان القصر السّلطاني

قد لا يبدو وصف سكان القصر السّلطاني مهمّاً جداً بالنّسبة إلى المجتمع العثماني ككل، إذ أنهم لا يتعدّون كونهم مجموعة صغيرة مقتصرة على قصر السّلطان في العاصمة. مع ذلك فقد شكّلت مثالاً لسكان بيوت أرستقراطيي الإمبراطورية قلّدوها قدر ما تسمح به أساليبهم وعاداتهم، بل قلدها أيضاً كثير من المسلمين الأقل شأناً. علاوة على ذلك فقد كانت مدرسة تدريبية للإداريين والضبّاط[1] الذين يعيّنون في مراكز النّفوذ في العاصمة والأقاليم. ولهذا فهي تستحق الاهتمام والعناية.

كان تشكيل سكان القصر السّلطاني مشروطاً بصفتين رئيسيتين لطريقة السّلاطين في العيش، وبالأخصّ احتفاظهم بالحريم، والتزامهم بالعادات الفارسية القديمة في اتباع الطّريقة الملكية. وعلى الرّغم من أن عزل النّساء كان ذا أصول قديمة في بلدان الشّرق الأوسط، فقد طبّقه الإسلام في وقت مبكر وأصبح بالطّبع صفة مميّزة للمجتمع الإسلامي. لكن يجب التّنويه هنا إلى أنه لم يكن مرتبطاً بشكل أساسي بتعدّد الزّوجات الذي أجازته الشّريعة، وإن أي مسلم حتى لو كان من طبقة قليلة الشّأن، وسواء أكان متزوجاً من امرأة واحدة أم غير متزوج، فقد كان يحافظ على النّساء الملزم بإعالتهن منعزلات عن المجتمع الذّكوري. كانت كلمة «الحريم» هي أداة عزل النّساء، إذ تعني الكلمة الشيء المحرّم أو المكرّم، ثم استعملت كلمة «تابو» taboo في هذا السّياق للإشارة إلى الشّقق التي تعيش فيها النّساء داخل أي بيت مسلم. كان أهل البيت من الرّجال يذكرونهن بشكل ثانوي، إذ كان ذكر النّساء محظوراً بين من يتحلون بقواعد الأدب، ولذلك كانوا يعبّرون عنهن بكلمات أخرى مثل كلمة «البيت».

وبهذا كان قسم من القصر الملكي - السَّراي[2] - مخصّصاً للحريم، أما ما تبقّى

---

(1) انظر على سبيل المثال عطا ص 41: «تحويل القصر السّلطاني إلى مدرسة عامة». انظر ليبيير ص 75.

(2) كلمة فارسية، وإن استخدام الكلمة الإيطالية seraglio للدّلالة على الحريم فقط غير شائع لدى المسلمين.

فكان مقسماً إلى جزأين. لقد أثّرت التّقاليد الفارسية في الحكم الإسلامي وكانت تميل إلى إبعاد الحاكم عن أعين رعيّته إلا في المناسبات الرّسمية، وهكذا فإن السّاعات التي لا يكون فيها مع الحريم كان يمضيها في شققه الخاصّة. ومن هنا كان لا بدّ من إجراء تقسيمات السّراي بحيث يتألف من قاعة خارجية وأخرى داخلية وقسم الحريم. بل وزيادة في الحرص، كانت هناك غرف خاصّة مُعدَّة للانتقال من قسم إلى آخر بشكل منفصل. لذلك كانت غرفة الاستقبال الخاصّة بالسّلطان تقع بين القاعتين الخارجية والدّاخلية حتى يتمكن من لقاء الزّوار وأهل البلد والغرباء، مع المحافظة على عزلته عنهم عندما يشاء. وبين القاعة الدّاخلية وقسم الحريم، الذي لا يدخله إلا هو والخصيان والسّيدات، كانت هناك غرف تعرف باسم «ما بين»[1] *Mâ-beyn* كان السّلطان يجلس فيها مع حاشيته من الذكور لأغراض خاصّة كارتداء الملابس وحلاقة الرّأس.

وبحسب تقسيم السّراي بهذا الشّكل فقد كان أفراده مقسّمين أيضاً بين قسم الحريم وخدمات القسمين الدّاخلي والخارجي.

أ. قسم الحريم

كان الحريم عبارة عن مجموعة النّساء والخصيان الذين يقومون بحمايتهن. وكان مركزه بالطّبع هو عائلة السّلطان أي زوجاته وجواريه وأبناؤه. في البداية كان لدى السّلاطين عادة الزّواج بالأميرات المسلمات والمسيحيات، أكثر من واحدة في الوقت نفسه، لكن دون أن يجمعوا بين أكثر من أربع معاً. كان آخر سلطان تزوج بهذا الأسلوب هو محمّد الفاتح، وبالرّغم من أن سلطانين آخرين جاءا بعده في النّصف الأول من القرن السّابع عشر قد تزوّجا فتيات من عامّة المسلمين - وكانت إحداها جارية معتقة - فقد تخلى من خلفوهم عن عادة الزّواج برمّتها. لم يضع القانون حدّاً لعدد الجواري التي يمكن للرّجل أن يقتنيهن، ومع ذلك فقد كان السّلاطين يقيّدون

---

(1) كلمة عربية تعني «بين».

أنفسهم بأربع حسب القاعدة[1]، ومع أنهم تخلّوا عن عقد الزّواج فقد كانوا يعاملونهن كزوجات شرعيات، وكنّ يُعرفن باسم القادن[2] *Ḳadıns* وتشكلن الطّبقة العليا من العنصر الأنثوي في قسم الحريم. كان لكل واحدة منهن شققها الخاصّة وفئة تعمل على خدمتها، ولم تكن إحداهن ترى نظيراتها إلا في المناسبات الرّسمية، وكنّ يتفاوتن في الرّتبة حسب ترتيبهن: الأولى، الثّانية، الثّالثة، ثم الرّابعة[3]، وتتمتّع كل واحدة منهن بدخل يتفاوت أيضاً حسب أسبقيتها.

ومن الطّبيعي أن تزداد منزلة القادن إذا ولدت أبناءً للسّلطان، فإن ولدت غلاماً كانت مكانتها أكبر ممّا لو ولدت فتاة، وكانت النّساء اللاتي تنجحن بذلك تسمى: خاصكي سلطان[4] *Ḥâşşekî Sulṭân* وتقارب بذلك منزلة السّلطانة[5] – وهو اللّقب الذي يعطى لبنات العائلة الملكية – بينما تدعى من تلد بنات فقط بخاصكي قادن *Ḥâşşekî Ḳadın* وقد يعلو شأن القادن عندما تصبح أمّاً للسّلطان[6] (*Vâlide Sulṭan*) إذ كان السّلاطين يعاملون أمهاتهم باحترام شديد، وكان من عادة أولئك السّيدات أن

(1) كان ذلك على الأقل في الأيام اللاحقة، أما السّلاطين الأوائل فيقال إن بعضاً منهم كان لديه أكثر من ثلاثمئة جارية خلال فترة حكمهم؛ وكان لدى مُراد الثّالث ما لا يقل عن 130 ولداً نتيجة لإسرافه الزّائد. وإذا اتخذ السّلطان جارية من الگديكلي *Gediklis* دون أن يرفعها إلى مرتبة القادن، كانت تُعرف باسم خاص أوضه لك *Ḥâşş Odalıḳ* أو إقبالة *Iḳbâle*. وكلمة *Odalisk* هي تحريف لكلمة أوضه لك التي تعني الخاصّة بالغرفة، وإقبالة من العربية إقبال أي الحظ الحسن (دوسّون).

(2) العبارة *Ḳadın* كلمة تركية تعني امرأة.

(3) وتدعى باللغة التُّركية، كما في كتاب عثمان بك «النساء في تركية»: *Büyük, Ikinci, Ortanca, Küçük* (بُيوك، إيكنجي، أورتَنجه، كوچوك) أي الكبرى، الثّانية، الوسطى، والصّغرى.

(4) مشتقة من العربية «خاص» ثم انتقلت إلى الفارسية *Ḥâşşagî* وتعني الصّفة المميّزة ومن هنا جاءت صفة «التميز» أو «المفضل». وتبدو الكلمة التُّركية مجرد لفظ خاطئ بسبب التّباس الكتابة العربية. كما أنها قد استخدمت أيضاً للدّلالة على فئات من الجنود العثمانيين.

(5) يدعى السّلاطين عادة بالپادِشاه *Pâdişâh*. وعندما تستخدم لفظة السّلطان تأتي قبل أسمائهم مثل: سلطان أحمد، سلطان سليم، أما الأميرات فيأتي اللقب بعد أسمائهن مثل: خديجة سلطان، عصمت سلطان. أما الكلمة العربية فلا تعود على شخص بل تعني النّفوذ والسّلطة.

(6) أي الأميرة الأم، من كلمة «والدة» العربية.

يصدرن أوامرهن مباشرة لكبير الوزراء. أما فيما بعد فقد أصبحت غالبيتهن مجهولات بسبب ندرة نجاح الابن في تولّي عرش أبيه. وكانت القادن التي تلد ابناً للسّلطان تنقل عندما يملّها السّلطان من السّراي الجديد إلى السّراي القديم[1]، ولم تكن إحداهن لتعود إلا بعد أن يسعدها الحظ باعتلاء أحد أبنائها للعرش.

بعد القوادن هناك أربع فئات من الجواري تسمى أعلاهن گديكلي *Gediklis* (أي المفضلة)[2]، ومن بينهن يتم اختيار القوادن، وكذلك سيدتين قيّمتين على قسم الحريم تدعى الأولى السّيدة المشرفة[3]، وهي مسؤولة عن الانضباط، والثّانية هي مساعدتها ونائبتها وأمينة الخزنة[4]، وهي مسؤولة عن المال وإدارة إنفاقه. كانت المفضّلات (الگديكلي *Gediklis*) يقمن على خدمة السّلطان بأنفسهن، ومهامهن تشبه وظيفة وصفاء الجناح الخاص الذين سنتكلم عنهم لاحقاً، بينما تخدم النّساء الأدنى مرتبة[5] والدّة السّلطان والقوادن وأطفالهن. أما الفئة الثّالثة فتتألف من «التّلميذات»[6] أي الجواري الصّغيرات القادمات حديثاً اللواتي تم تدريبهن على فنون القراءة والكتابة والخياطة والتطريز والموسيقى والرّقص حتى يتمكن من ملء المراكز الأعلى عندما

---

(1) كان السّراي القديم بناء بيزنطياً قام محمّد الفاتح بترميمه واستخدمه بعد الفتح مباشرة. ثم بنى السّراي الجديد في عام 1468. انظر «عطا» ج 1 ص 39، 56. إذ يقول: وكان يشمل أبنية موجودة قبلاً وأصبح يُعرف بطوپ قاپى سراي. أما السّراي القديم فأقيمت فيه جامعة إسطنبول الحالية. ولغاية عهد سليمان العظيم كان السّلاطين يقسمون وقتهم بين القصرين عندما يكونون في العاصمة. وبعد ذلك اتخذوا من السّراي الجديد مقراً دائماً لإقامتهم. عطا ص 57.

(2) العبارة *Gedik* كلمة تركية تعني الثّغرة أو الفجوة فأصبحت تستخدم للدّلالة على التّميز، وستمر معنا هذه الكلمة بمعانيها المختلفة.

(3) كاخية قادنى *Kâḫya Ḳadını*.

(4) وتدعى خزينه دار أسطه *Ḥazîne-dâr Ustâ* من العربية «خزينة» مع النّهاية الفارسية «دار» أي الإدارة، وكلمة أسطه فارسية أيضاً وتعني السّيد، ومن هنا أيضاً كلمة أستاذ *Ustâḏ* وتعني المعلم.

(5) وتدعى الأسطه *Ustâ*.

(6) من الكلمة الفارسية *Şâgird* شاغرد وتستخدم للجنسين معاً.

تقتضي الحاجة. وتتألف الفئة الرّابعة من الجواري[1] اللاتي نادراً ما يترقين في الرّتبة، أما نساء الفئات الأعلى فكنّ يرتقين تدريجياً من فئة إلى أخرى.

طبقاً لقواعد الشّريعة فيما يتعلق بالرّق، تُعدّ كل نساء الحريم أجنبيات. ولغاية القرن السّابع عشر كان العديد منهن أسيرات أوروبيات: وبهذا كانت السّلطانة روكسلانا، القادن الشّهيرة لسليمان العظيم، روسية الأصل، وكانت والدّة محمّد الثّالث إيطالية من البندقية، ووالدة الأخوين مُراد الرّابع وإبراهيم يونانية[2]. ومنذ نهاية القرن السّادس عشر كان معظمهن يُجلبن من بلاد القوقاز لأن نساء تلك المناطق جميلات من جهة، ومن جهة أخرى لأن قومهنّ دخلوا طواعية في تجارة الرّقيق المربحة. إذن كانت أغلبيتهن تشترى للعمل في خدمة القصر وذلك عن طريق مفتش الجمارك في العاصمة، فيدخلن قسم الحريم في سن العاشرة أو الحادية عشرة. أما الأخريات فكن يُقدّمن كهدية للسّلطان من قبل الضبّاط الأثرياء وغيرهم بعد أن يتم تدريبهن على الأعمال المختلفة[3].

وعقب ذلك كانت أغلبية السّيدات اللاتي يعملن في قسم الحريم يغادرنه في النّهاية، إذ أن القانون والعادات الإسلامية، كما سبق أن ذكرنا، تأمر بفضيلة إعتاق العبيد، وبناء على هذا كان السّلاطين يهبون الحرية لعدد ممّن في قسم الحريم فيصبحن بذلك مؤهلات للزّواج. وبعد موت السّلطان كانت القوادن اللاتي لم ينجبن أولاداً يُمنحن الحرّية أيضاً، وبالرّغم من مغادرتهن للحريم فقد كن يتابعن تردّدهن هن والأخريات عليه، وكان أولو المآرب يطمحون للزّواج منهن لنفوذهن داخل القصر. وبما أن السّلاطين في الأيام الأخيرة استسلموا لحياة الدّعة والرّاحة، فقد كانت قراراتهم متأثرة كثيراً بمن حولهم من الرّجال والنّساء، وكانت كلمة واحدة من القادن تكفي غالباً لصنع الأعاجيب، وقد تكون تلك القوادن مدفوعة من قبل زميلاتها الأقدم منها.

(1) وتدعى الجارية *Câriye* من فعل «جرى» بالعربية: وهي فتاة صغيرة نشيطة؛ ويستخدم اللفظ للرّقيق فقط.

(2) انظر الموسوعة الإسلامية «الحريم»، «مُراد الثّالث»، «محمّد الثّالث» و«*Kösem*».

(3) دوسّون ج 7 ص 63–64؛ وليبيير ص 57.

لقد وصل تأثير النّساء على الشّؤون العامة إلى أوجه في عهد السّلطان غريب الأطوار إبراهيم، ومن خلال ذلك تمكنت بعض النّساء من الحصول على حكومة الأقاليم التي كنّ يدرنها من خلال نوّاب عنهن دون أن يرينهم. ولم يكن يُسمح لأي منهن، بدءاً بالقوادن وانتهاء بالخادمات، بالخروج من حدود القصر إلا عندما يرافقن السّلطان لزيارة أحد القصور الصّيفية الصّغيرة. وفي الواقع لم يكنّ يخرجن عن حدود قسم الحريم ذاته، بل كن يحصلن على إذن خاص من السّلطان للتنزه في حدائق القصر؛ مع اتخاذ كل الاحتياطات حتى لا تقع عين غريبة عليهن.

كانت جدران قسم الحريم تضم عدداً من الباحات المكشوفة والحدائق الصّغيرة، وكان للسّلطان جناح خاص في وسطه يضم غرفة نوم وقاعة استقبال واسعة يؤدّي فيها واجباته الدّينية ويسامر قريباته المتزوجات. وقد كان له وللقوادن والمشرفة وأمينة الخزنة حمّامات خاصّة منفصلة، بينما كانت بقية النّسوة يستخدمن حماماً مشتركاً. كان الحريم في الواقع كالقرية الصّغيرة، وكان السّلطان يُعامل فيها باحترام غير عادي. كان من أصول الأدب ألا ترفع أي من السّيدات نظرها إليه ما لم يدعُها، وعندما كان يقترب كن يتوارين عن الأنظار. من أجل ذلك كان السّلطان يلبس خفّين بنعلين من الفضة حتى يُسمع وقع خطواته عندما يسير على الممرّ الرّخامي[4].

كانت مهمّة حراسة قسم الحريم وشؤونه تقع إلى حدّ ما على عاتق الخصيان. ومنذ بداية القرن الخامس عشر[5] حتى نهاية القرن السّادس عشر كان الخصيان الموكلون بهذ المهام من البيض ومعظمهم من القوقازيين كنساء الحريم أنفسهن. وفي عهد مُراد الثّالث - وهو العهد الذي شهد نقطة تحول في مصير الإمبراطورية - سُلّمت

---

(4) إن معظم تفاصيل قصص الحريم مستقاة من كتاب دوسّون ج 7 ص 62 وما يليها، فقد حصل على هذه المعلومات من أزواج الجواري اللاتي مُنحن الحرية وتزوجن. وقد كلفته استفساراته عن الموضوع عناء كبيراً وهدايا كثيرة تفوق ما كلفه باقي عمله (انظر ج 7 ص 85، الحاشية). أما روايات هامر في كتابه ص 63 وما يليها فهي تفتقد إلى الكثير من التّفاصيل الدّقيقة.

(5) تبعاً لتاريخ عطا ج 1 ص 34، 36 فإن مُراد الثّاني (1421-1451) هو أول من وظف الخصيان البيض للعمل في حراسة الحريم. واستشهد بهذه الفقرة أحمد راسم ج 2 ص 273، الحاشية.

المناصب الثّلاثة العليا لأول مرة لخصيان زنوج، وبالرّغم من أن البيض قد احتفظوا بنفوذهم لبعض الوقت، فقد أصبحوا منذ عهد السّلطان التّالي ومن تلاه خاضعين للسّود بل إنهم في بداية القرن الثّامن عشر أجبروا على الخضوع لسلطة رئيس الوصفاء. في هذا الوقت، أي في عهد السّلطان أحمد الثّالث (1703–1730) كانت هناك محاولة من كبير الوزراء[1] لإبطال استخدام الخصيان في القصر على العموم، فقام بإصدار أوامره إلى مصر بضرورة إيقاف الإخصاء وتقديم العبيد السّود للسّلطان. ولكن بعد موت الوزير كانت هناك ردّة فعل من قبل الخصيان السّود الذين أخذوا يمارسون سطوة غير مسبوقة على السّلاطين. وهكذا حتى الفترة التي نجري بحثنا فيها بقي رئيسهم المدعو آغا دار السّعادة *Dârü'l-Se'âdet Ağası* وكان يدعى أيضاً بآغا البنات *Kızlar Ağası*، بقي موظفاً رئيسياً في القصر بأكمله واحتلّ المركز الثّالث في الإمبراطورية – بعد كبير الوزراء الذي كانت اتصالاته بالسّلطان تمرّ من خلاله، وبعد شيخ الإسلام[2] *Şeyḫü'l-Islâm* – وكان يُعد كالوزير أو الپاشا ذي الأطواغ الثّلاثة. أصبح الخصيان البيض يوظفون فقط للخدمة الدّاخلية التي كانوا يقومون بها بالفعل، بينما انتقلت مهمّة حراسة الحريم إلى الخصيان السّود. وعلاوة على ذلك فقد أصبح آغا البنات مسيطراً على أوقاف مكة والمدينة، وهي وظيفة كانت حتى ذلك الحين مخصّصة لرئيس الخصيان البيض، ممّا زاد في مزايا الآغا ومكانته. وكان يساعده في هذه الإدارة موظفون في الخدمة الخارجية يخضعون له ولبعض علماء الدّين[3].

في القرن الثّامن عشر، كان عدد الخصيان السّود العاملين في قسم الحريم يقدّر بمئتين، وكان هناك آخرون خاضعين لآغا البنات يعملون في السّراي القديم داخل أجنحة الأمراء وفي خدمة الأميرات المتزوجات. كان معظمهم يصل إلى السّلطان كهدايا من حكام مصر[4] ويحاكيهم في ذلك حكام الأقاليم الآخرون. أما القسم الآخر

(1) هو الدّاماد چورلولي Damad Çorlulu 'Alî Paşa في عام 1716 تحديداً.

(2) انظر الفصل الثّامن من الكتاب.

(3) انظر الفصل الثّامن.

(4) كانوا يُختارون من بين العبيد القادمين إلى مصر مع القوافل السّنوية من دارفور وسنار (انظر

فكان يتم شراؤه وكانوا يوضعون أولاً، سواء أكانوا متدرّبين أم لا، في حراسة أبواب الحريم ويسكنون في مهاجع بجواره. وبعد إنهاء تعليمهم يمكن أن تتم ترقيتهم في أربع رتب يحافظون أثناءها على عملهم كمعاوني حراس، وينالون الرّتبة الأرفع حسب أقدميّتهم. وحتى يحصلوا على التّرقية قد يوظفون من قبل إحدى القوادن في قسم الحريم نفسه، إذ كان لكل واحدة منهن أن تحصل على عدة خصيان يقومون بخدمتها. أما باقي الوظائف فكانت تُشغل عن طريق الكفاءة الشّخصية كما هي وظيفة الآغا نفسه. وتأتي وظيفة أمين الخزنة في المرتبة الثّانية من حيث الأهمّية، ويحمل صاحبها لقب الوزير كالآغا أيضاً[1].

ب. الخدمة الدّاخلية

نكتفي بالكلام عن الحريم وننتقل إلى القسم الثّالث من القصر التّابع لسلطة الوصفاء والخصيان البيض. قد تترك كلمة الوصيف انطباعاً بأن الأشخاص الذين نطلقها عليهم هم من اليافعين؛ وفي الأيام الأولى كان الوصفاء الأقدم نادراً ما يتجاوزون الخامسة والعشرين من العمر[2]. أما لاحقاً، بعد التّخلي عن نظام الدّوشِرمه في القرن السّابع عشر، فقد تم التّخلي أيضاً عن النّظام الذي كان يفرض على الفتيان التّرقي إلى مناصب في الخدمة الخارجية، في الجيش أو الإدارة، وأصبح الوصفاء الأقدم رجالاً بعمر

الفصل السّادس من الكتاب. وكان إخصاء الصّبية الصّغار منهم في أبو تيج بالقرب من أسوان، وكان من يجرون العمليات هم من القبط إذ أن الإخصاء كان محرماً في الإسلام (انظر جيرار ص 632).

(1) انظر عطا ج 1 ص 159،37، 160، 257 وما يليها؛ ودوسّون ج 4 ص 54-56، 58، 61. تختلف روايات هؤلاء الكتّاب بشأن انتقال السّلطة في قسم الحريم من الخصيان البيض إلى الخصيان السّود بتفاصيل معيّنة، وقد أخذنا برواية عطا. انظر الملحق الثّاني لمزيد من التّفصيلات حول تنظيم الخصيان.

(2) انظر ليبيير ص 78 نقلاً عن Postel. وكان من عادتهم البقاء في أي منصب يحصلون عليه مدة سبع سنوات. انظر دوسّون ج 7 ص 53.

الستين أو أكثر[1]. وفي تركية كان الوصفاء يُعرفون باسم أغوات الدّاخل[2] *İç Ağas* أي العاملون في الخدمة الدّاخلية للقصر السّلطاني، والاسم الجديد لهم هو أندرونى هُمايون[3] *Enderûnı Hümâyûn*.

سبق أن ذكرنا أن الخصيان البيض كانوا يحرسون الحريم، لكن في البداية كانوا مسؤولين عن الوصفاء؛ وبهذا نجد أن الوظائف الأربع الأدنى من وظائفهم الخمس الرّئيسية في القرن السّادس عشر كانت متطابقة مع الأقسام الأربعة التي قسمت وفقها الخدمة الدّاخلية. كان أدنى هذه الأقسام مكوناً من غرفتين تسمّيان «الكبرى» و«الصغرى»[4]. أما الأخرى التي تفوقها أهمية فكانت تسمى «مخزن الطّعام الخاص»[5] و«الخزينة الملكية»[6] و«الغرفة الخاصّة»[7]، وكان لكل منها مشرف من هؤلاء الخصيان البيض يساعده عدد من الخصيان الآخرين[8].

كان رئيس الخصيان البيض يدعى إما آغا باب السّعادة *Bâbü's-Se'âdet Ağası* أو ببساطة آغا الباب[9] *Kapı Ağası*. ولغاية استبداله بمنافسه الأسود كان بلا شك مسؤولاً بشكل واسع عن شؤون الحريم. ولكن حتى بعد تناقص مرتبة البيض كان صاحب الباب يملك مجموعة تعمل تحت إمرته عددها من ثلاثين إلى أربعين من صبيان الباب

(1) انظر عطا ج 1 ص 162، 208.

(2) عليّ أن أذكّر أن المؤلفين يستخدمان أداة الجمع الإنكليزيّة *s* مع الكلمات التركيّة، كقولهم هنا: *Ağas* (الأغوات)، وهذا ما يجعل الكلمات التركيّة تبدو غريبة جداً، وأداة الجمع في التركية: لر، مثال: *Ağalar*. لكنني تركت العبارات على ما هي عليه. (أحمد)

(3) من الكلمة الفارسية *Ăndärûn* أي داخل أو ضمن.

(4) بالتُّركية: *Büyük ve Küçük Odalar* وكانت تدعى في البداية *Eski ve Yeni Odalar* (أي الغرفتان القديمة والجديدة)، وكانت بالمستوى نفسه، انظر ليبير ص 78 نقلاً عن رامبرتي.

(5) بالتُّركية: *Kilâri Ḫâṣṣ*.

(6) بالتُّركية: *Ḫazînei Hümâyûn*.

(7) بالتُّركية: *Ḫâṣṣ Oda*.

(8) انظر الملحق الثّاني.

(9) العبارة *Bâb* هي اللفظة العربية لكلمة باب، أما الكلمة التُّركية فهي *Kapı* قابى.

Kapı Oğlanıs بينما كان من يتولّى إدارة القسم الأدنى مشرفاً على أربعين حارساً من الخصيان الآخرين[1]. كانت الأقسام الأربعة تُعرف أيضاً باسم المهاجع *Koğus* إذ كان كل الوصفاء والخصيان البيض يبيتون فيها باستثناء المسؤولين الأساسيين عن الغرفة الخاصّة، الذين كان لكل منهم جناحه المستقل[2]. كان كل عشرة من الوصفاء يسكنون مهجعاً ويرأسهم أحد الخصيان البيض[3].

يبدو أن الخدمة الدّاخلية قد نظمت بهذا الشّكل من قبل محمّد الفاتح[4] لكن يبدو أن سليماً الأول قد أجرى عليها تعديلات كثيرة بعد فتحه لسوريا ومصر، وقد أولى الغرفة الخاصّة أهمية أكبر بتشكيل وُصفائها ضمن حرس شرف لحماية عباءة النّبي وغيرها من الآثار المكرّمة التي أتى بها السّلطان من مكّة إلى إسطنبول بعد إخضاعه لمنطقة الحجاز[5].

بعد اجتياز فترة التّدريب البدئية في عدة كليات، وكان أهمها سراي غَلَطة[6] التي أنشأها والد السّلطان سليم السّلطان بايزيد الثّاني، كان الإيچ أوغلان *İç Oğlans* يُقبَلون كمتدربين في الغرفتين الكبرى والصّغرى حيث يستكملون تعليمهم[7] الذي كان يتم بواسطة أساتذة زائرين[8] *Hocas* خوجه لر من الخصيان البيض[9] والوصفاء

---

(1) أحمد راسم ج 1 ص 184–185، الحاشية.

(2) تبعاً لدوسّون ج 7 ص 49. يقول هامر ص 12 إن آغا الباب هو وحده من يملك مسكناً مستقلاً.

(3) عطا ج 1 ص 34، 160.

(4) انظر الملحق الثّاني.

(5) عطا ج 1 ص 30، 73 وما يليها، 94، 98.

(6) المصدر السّابق ص 72 وما يليها. وكانت مراكز التّدريب الأخرى هي القصر القديم في أدرنِه وقصر إبراهيم پاشا الذي أسسه السّلطان سليمان في موضع مسجد السّلطان أحمد. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «أدرنِه»؛ ودوسّون ج 7 ص 47؛ وعطا ج 1 ص 112.

(7) عطا ج 1 ص 137.

(8) من الكلمة الفارسية خواجة *Hwâcâ*، المصدر السّابق ص 75.

(9) المصدر السّابق ص 160.

الذين وصلوا إلى سن الثّلاثين وإلى مستوى من الاحتراف[1]. وعندما يكتمل تعليمهم كانوا يسلّمون وظائف في القسم الأدنى ثم يترقون، إما بحسب الأقدمية أو بفضل ما يظهرونه من مواهب، إلى غرفة الطّعام أو الخزينة الملكية، وقد ينتقلون مباشرة إلى الغرفة الخاصّة.

كانت الغرفتان الأولى والثّانية تختصان بتقديم وجبات السّلطان وتأمين مصروفه الشّخصي، تمييزاً لها عن خزينة الدّولة. أما الغرفتان الكبرى والصّغرى فقد حُوّلتا في القرن السّابع عشر إلى قسم رابع يُعرف باسم غرفة الحملات[2] Campaign Chamber إذ عمل بعض أفرادها في خدمة تنظيف وكيّ ملابس السّلطان أثناء الحملات العسكرية. وكانت تتضمّن أيضاً الحلاقين ومن يقومون بلفّ العمائم والموسيقيين. ويبدو أن هناك الكثير من الوظائف التي أوكل بها الوصفاء في كل الأقسام وسنذكر بعضاً منها في فصول لاحقة[3].

من بين وصفاء الأقسام السّفلى كان هناك من يشغلون وظائف ذات ألقاب مميّزة؛ أما الباقي فكانوا مقسمين إلى درجتين أو أكثر؛ وكان لكل قسم كاخية *Kâhya* يعمل تحت إشراف الخصيان البيض ويُعيّن من قبل الغرفة الخاصّة. كان بعض أولئك الوصفاء يقومون بخدمة رؤسائهم وذلك بصنع القهوة وإشعال الغليون وإيصال الرّسائل.. إلخ؛ بينما كان الآخرون، كالخدم الأربعين[4] الذين يعملون بإمرة وصيف الغرفة الخاصّة، على اتصال مباشر بالسّلطان على الرّغم من مركزهم المتواضع. وكانت الخدمة الدّاخلية تتضمّن أيضاً عدداً من الخرسان والأقزام العاملين في الأقسام الأربعة،

(1) المصدر السّابق ص 138، 139. وكان هؤلاء الوصفاء يُعرفون باسم لالا *Lalas* كالخصيان السّود المذكورين في الملحق الثّاني. وكان الجدد منهم يتعلمون آداب السّلوك والقراءة والكتابة والأمور العسكرية لكن كان الموهوبون منهم يُختارون بعناية ليتم استخدامهم في الوظيفة المناسبة. انظر ليبيير ص 76 وما يليها، وقد اعتمد في روايته على مناڤينو وريكو.

(2) بالتُّركية: *Seferli Odası*.

(3) انظر الملحق الثّاني، «الغرف السّفلى».

(4) بالتُّركية: *Çokadârs*، انظر الملحق الأول.

وكانوا يُستخدمون في إيصال الرّسائل بالإضافة إلى أن الخرسان كانوا يقومون بخدمة السّلطان أثناء المقابلات السّرية[1].

كان طاقم الغرفة الخاصّة مؤلفاً من أربعين وصيفاً يدعون خاص أوضه لي *Ḫâṣṣ Odalıs*، وقد كانوا تبعاً لبعض الرّوايات، حرّاساً لبردة النّبي وأن عددهم قد وصل إلى الرّقم الميمون «أربعين» بعد انضمام السّلطان بنفسه إليهم[2]. كانوا يقومون بخدمة السّلطان في الأقسام التي تُعرف باسم «ما بين» ولذلك كانوا يلقبون بالمابين جية *Mâ-beyncis* وكانوا أفضل خدم شخصيين للسّلطان يحلقون له شعره ويلبسونه ثيابه ويقدّمون له الطّعام، وهكذا. لغاية القرن السّابع عشر كان هؤلاء يعملون تحت إمرة رئيس الوصفاء الذي أشرنا إليه سابقاً ويدعى آغا السِّلَحْدار، أو حامل السّيف. ولكن في عهد السّلطان أحمد الثّالث، عندما جرت محاولة من قبل رئيس الوزراء لإيقاف توظيف الخصيان في القصر، أعيد تنظيم أمور الخدمة الدّاخلية جزئياً، وارتفعت وظيفة حامل السّيف (التي كان الوزير يشغلها سابقاً) إلى منزلة لم تُعرف من قبل. ولقد تلت وفاة هذا الوزير ردّة فعل لصالح الخصيان السّود، ومنذ ذلك الوقت حلّ حامل السّيف محلّ رئيس الخصيان البيض كمسؤول عن الخدمة الدّاخلية بأكملها وأعفي وصفاء الغرفة الخاصّة الذين يلونه مباشرة من القيام بوظيفة المابين جية وأصبحوا نائبين عنه[3]. كما تم استبدال الخصيان البيض الذين كانوا يشرفون على الأقسام الأربعة سابقاً، وأصبح كواخية الغرف السّفلية مسؤولين عن أمور الإدارة الخاصّة بحامل السّيف؛ بينما أوكلت مسؤولية الغرفة الخاصّة إلى أحد أفراد الخاص أوضه لي *Ḫâṣṣ Odalı* الذي يدعى آغا المفتاح[4].

---

(1) كان الخرسان يدعون *Dil-siz* ديل سز (أي دون لسان) ويدعى الأقزام *Cüce* (جوجِه). انظر عطا ج 1 ص 171-172؛ ودوسّون ج 7 ص 46-47.

(2) يذكر دوسّون أن الخاص أوده كانوا تسعة وثلاثين وصيفاً ويكمل السّلطان العدد للأربعين؛ أما عطا فيذكر أن عدد الوصفاء كان أربعين دون السِّلَحْدار، بغض النّظر عن السّلطان نفسه، انظر الملحق الثّاني. ويقال إنه كان لدى السّلطان محمّد الثّاني اثنان وثلاثون خاص أوده لي. انظر ليبيير ص 127، حاشية.

(3) انظر الملحق الثّاني.

(4) بالتّركية: *Anaḫtar Ağası* آنختار آغاسي.

لم يعد هناك في قسم المابين أكثر من اثني عشر خاص أوضه لية، مع مساعدين من الغرف السّفلى، الذين أصبحوا في مرتبة أدنى من الوصفاء الأساسيين للغرفة الخاصّة. مع ذلك فقد كان اثنان منهم، هما رئيس الخدم[1] والسّكرتير الخاص[2]، يمارسان نفوذاً لا يقل عن نفوذ حامل السّيف، وذلك لصلتهما المباشرة بالسّلطان التي حصّلاها من خلال مهامهما.

أدّت إعادة التّنظيم تلك إلى تناقص نفوذ الخصيان البيض إلى أن تلاشى تماماً، فبعد إقصائهم عن قسم الحريم ظلوا محتفظين ببعض المهام التّفتيشية في مؤسّسات دينية مختلفة وبالإشراف على الوصفاء؛ أما الآن فقد حُرموا من هذه الوظائف أيضاً. لكن مناصبهم بقيت كما هي، فلا يزال هناك قاپى آغاسى مع أغوات يتصلون بغرف القصر، لكن مهامهم كانت تنحصر في مراقبة طعام الوصفاء وتعليم الوافدين الجدد[3]. وبهذا أوكل بغَلَطة سراي لأحد الخصيان، وكما كان الأمر في السّابق فإن صاحب هذا المنصب قد أصبح قاپى آغاسى[4].

لقد أُغلق غَلَطة سَراي وأعيد فتحه عدة مرات خلال فترة قرنين من الزّمان[5]، وكان

(1) بالتّركية: *Baş Çoḳadâr* باش چُوقَدار.

(2) بالتّركية: *Sirr Kâtibi* سرّ كاتبى.

(3) انظر الملحق الثّاني.

(4) عطا ج 1 ص 81، 160–162، 164–165.

(5) فيما يخص التّقلبات التي حدثت في غَلَطة سراي انظر عطا ج 1 ص 78–80:
أنشئ من قبل بايزيد الثّاني
أغلق من قبل سليم الثّاني، 1566–1574
أعيد فتحه من قبل مُراد الثّالث، 1574–1595
أغلق من قبل أحمد الأول، 1603–1617
أعيد فتحه من قبل عثمان الثّاني، 1618–1622
أغلق في عهد محمّد الرّابع، 1648–1687، من قبل كوپريلى محمّد باشا
أعيد فتحه من قبل أحمد الثّالث، 1703–1730
جرى ترميمه وتوسيعه من قبل محمود الأول، 1730–1754.

الإيچ أوغلان *İç Oğlans* أثناء فترة إغلاقه ينتقلون مباشرة إلى غرفة الحملات[1]. وبعد إعادة تنظيمه بقي مفتوحاً حتى الفترة التي نجري بحثنا فيها، وقد سبق ذلك توسيعه وترميمه في عهد السّلطان محمود الأول، وتطوّر التّعليم كثيراً في غَلَطة سراي وفي القصر نفسه. لم يعد الوصفاء عندها من مجندي الدّوشِرمه بل من المسلمين، ومعظمهم من العائلات البارزة في العاصمة[2]، لكنهم ظلوا عبيداً اسمياً. لا شك أن توظيف مثل هؤلاء المسلمين منذ الولادة بدلاً من العبيد الذين اعتنقوا الدّين فيما بعد، قد أدّى إلى تزايد قوة حاملي السّيف أثناء القرن السّابع عشر، وإقصاء الخصيان البيض نهائياً إلى المراتب الدّنيا.

إذا تتبعنا ازدياد وانحسار نفوذ الخصيان البيض والسّود والوصفاء على السّلاطين، نلاحظ أنه لغاية الفترة التي جنح فيها السّلاطين للعزلة كان للخصيان البيض المرتبة الأولى يسيطرون على قسم الحريم والخدمة الدّاخلية؛ أمّا عندما فضل السّلاطين حياة الرّاحة أصبح الخصيان السّود والوصفاء متفوقين على الخصيان البيض، ويمكننا أن نفترض أن نفوذ قسم الحريم قد أصبح أقوى من نفوذ الوصفاء، بما أن حارسه الخصي الأسود قد خرج من المنافسة وقد نال مرتبة حامل السّيف. ففي تنافسه مع القاپى آغاسى حصل على مركز حامل السّيف بعد إعادة التّنظيم، ممّا منحه حق إجراء التّواصل بين السّلطان ووزرائه، وزاد ذلك من أهمية منصبه كردّ فعل تجاه محاولة إقصاء الخصيان عن الخدمة، واضطر الجميع إلى الخضوع له وإظهار ذلك بتقبيل حاشية ثوبه[3].

ج. الخدمة الخارجية

تختلف الخدمة الخارجية عن الخدمة الدّاخلية لأنها ليست مقتصرة على شؤون القصر، وعلى عكس أفراد الخدمة الدّاخلية كان أفرادها على اتصال مباشر بضبّاط

---

(1) وفي بعض الأحيان كان التّلاميذ أثناء فترة إغلاقه يُنقلون إلى خيالة البولوك.

(2) جوشيرو ج 1 ص 166.

(3) انظر عطا ج 1 ص 161، 265؛ ودوسّون ج 7 ص 54.

الجيش وموظفي الإدارة، وفي الواقع لم يكن هناك حاجز بين هؤلاء الموظفين والضبّاط وبين العاملين في الخدمة الخارجية. وبهذا فقد كان ترتيبهم يتعلق بأسبقيّتهم في الخدمة، بغضّ النّظر عن أنواع المهام التي يؤدّونها. وفي الواقع فإن بعض المهام التي كان خدم الخارج يقومون بها لم تكن تقلّ عن الأعمال العسكرية أو الإدارية التي يقوم بها الضبّاط والموظفون غير المرتبطين بالقصر. ولعل منشأ هذا الاضطراب يرجع إلى أن التّنظيم العسكري والإداري، باستثناء القوات الإقطاعية، كان قد تطوّر بواسطة رجال حاشية السّلطان اللصيقين به.

لهذا فليس من الغريب أن نجد أن الخدمة الخارجية تضم عدداً كبيراً من الأشخاص ذوي الوظائف المختلفة. لم يكن الجميع يقيمون ضمن حدود القصر بل كان بعضهم مرتبطاً بالجيش الإنكشاري والبعض الآخر لم يكونوا من القابي قُول لرى أصلاً وإنما من علماء الدّين، بينما كانت هناك مجموعات تعمل تحت قيادة أغوات الدّاخل والخصيان السّود والبيض. سوف نتحدّث عن فئة علماء الدّين في موضع آخر، أما البقية فسوف نتطرّق إلى ذكرهم حسب أهميتهم، مع أن ذلك الأمر لم يكن ثابتاً في كل الحالات بين القرنين الخامس عشر والثّامن عشر.

كان معظم الموظفين الأساسيين في الخدمة الخارجية يندرجون تحت اسم آغا الرّكاب[1] *Ağas* of the Stirrup. ويبدو أنه كان هناك سبعة عشر من هؤلاء الأغوات في عهد محمّد الفاتح، كان تسعة منهم جنرالات في الجيش النّظامي[2]. أما البقية فقد

(1) بالتّركية: *Ağayânı Rikâbı Hümâyûn* أو *Üzengi Ağaları*. كانت كلمة الرّكاب تستعمل بشكل مجازي ليس في العهد العثماني فحسب بل أيضاً لدى السّلاجقة للدّلالة على السّلطان أو وجوده، إذ كان الحاكم في الأيام الأولى يتلقى المظالم والشّكاوى على ظهر الخيل (انظر هامر ص 60)، وأطلقها العثمانيون على موكب الخيّالة والجماهير التي تظهر معه. ويمكن بهذا ترجمة لقب أوزنجي آغا لرى بأغوات الحضور الإمبراطوري. كما أن اللقب قد استخدم حرفياً إذ حظي هؤلاء الأغوات بمساعدة السّلطان في امتطاء جواده فيمسك اثنان منهم بالرّكاب. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «الركاب» والملحق الثّاني للكتاب.

(2) أي آغا الجيوش الإنكشاريّة وقادة التّقسيمات السّت للخيالة النّظاميين بولوك آغا لرى (*Bölük Ağaları*) والطّوپجى باشى والجَبَه جى باشى.

فقدوا رتبهم، ما عدا أربعة منهم، بحلول القرن الثّامن عشر بينما رُقّي ضابط آخر إليها، وبهذا أصبح عدد أغوات الرّكاب خمسة[1]، باستثناء الجنرالات. كان الأربعة الذين احتفظوا بمناصبهم منذ البداية هم حامل العلم (مير عَلَم) *Mîr 'Alem*، وقائدا الخيل الأكبر والأصغر (بُيوك وكچوك مير آخور لر) *Büyük ve Küçük Mîr Aḫorlar*، ورئيس حراس الباب (قاپيجى لر كاخية سى) *Ḳapıcılar Kâḫyası*. أما الموظف الإضافي فهو البوستانجى باشى *Bostancı Başı*.

بالإضافة إلى مسؤولية حامل العلم عن العلم الإمبراطوري وشعار السّلطان ذي الأطواغ السّتة أو ذيول الخيل، فقد كان يقدّم شعارات مشابهة للحكام الإقليميين لدى تعيينهم، كما كان مسؤولاً عن الفرقة العسكرية للقصر[2] وفي الفترة الأخيرة أصبح قائداً لفيلق مهم من الرّسل الخاصين الذين يدعون لأسباب تاريخية حراس الباب الرّئيسيين[3] *Ḳapıcı Başıs* (قاپيجى باشى).

كان القائد الأكبر للخيل يقود كل أفراد الإصطبلات الإمبراطورية ويسيطر على المراعي الإمبراطورية على جانبي البوسفور، وكان عساكر الڤوينوق يأتمرون بأوامره. أما القائد الأصغر، بالإضافة إلى مساعدته في قيادة الإصطبلات، فقد كان من مهامه تزويد وصفاء الدّاخل بحيوانات حمل المتاع والاعتناء بالعربات الإمبراطورية[4]. وكان رئيس حراس الباب مسؤولاً عن حراسة بوابات القاعة الوسطى والثّانية في السّراي، وكان يعمل أيضاً كرئيس للمراسم في اجتماعات الدّولة التي تدعى الدّيوان الإمبراطوري، يساعده موظف آخر كان مثله في الأيام الأولى آغا ركاب، ثم لم يعد كذلك بحلول القرن الثّامن عشر إذ أصبحت مهامه أكثر ارتباطاً بكبير الوزراء منها

---

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 14-18؛ وعطا ج 1 ص 74 الذي يوافقه على هذا العدد. مع أن عطا يضع البوستانجى باشى قبل الباش قاپيجى باشى، ونحن نتبع دوسّون، لكن للمزيد من التّوضيح انظر الملحق الثّاني.

(2) بالتّركية: *'Alem Mehteris* علم مهترى، انظر الملحق الثّاني.

(3) انظر دوسّون ج 7 ص 14.

(4) دوسّون ج 7 ص 33؛ وعطا ج 1 ص 302.

بالسّلطان، وأصبح اسمه المرافق العام[1] چاوُش باشى *Çavuş Başı*.

بالرّغم من ارتقاء رئيس البوستانجية إلى مرتبة آغا الرّكاب، فقد ظلّ منصبه أدنى من منصب حامل العلم، وكان مع ذلك يتمتّع بنفوذ كبير في القصر من رفاقه الآخرين، من جهة لأنه كان يقوم باستجواب الموظفين المهملين ومعاقبتهم، ومن جهة ثانية لأنه كان يقود ألفي رجل يعملون تحت إمرته ويُعرفون باسم البوستانجية لأن مهمتهم كانت في البداية تحويل الأرض الوعرة المحيطة بالقصر إلى حدائق وبساتين خضراء. ولكن في الحقيقة لم يكن سوى القليل منهم يقومون بهذا العمل، بينما تحوّل معظمهم إلى مراقبين أو حرّاس للأجنحة المختلفة في القصر وبعض بوّابات الأسوار المحيطة به، أو الموانئ الصّغيرة حول القرن الذهبي، والبوسفور، وجزء من بحر مرمرة. كان هؤلاء المتمركزون في الموانئ مسؤولين عن حركة السّفن، وكانت وظيفتهم أشبه برجال الشّرطة، وكان البوستانجي باشى مسؤولاً عن المنطقة برمتها ويُعدّ مفتشاً فيها وفي الغابات والمجاري المائية التي تتضمّنها. كوان أهم قسم في فيلق البوستانجية هو قسم الخاصكية *Ḥâṣṣekîs* الذين كانوا حرساً خاصاً للسّلطان، والصّندلجية *Ṣandalcıs* أو المراكبية الذين كانوا يسيّرون قواربه. أما الأقسام الأخرى فكانت مؤلفة من الحمّالين وسائسي الخيول، بينما كان رئيس البوستانجية مسؤولاً أيضاً عن مراقبة تزويد المطابخ الإمبراطورية بالدّجاج والغنم وإزالة النّفايات من القصر وما حوله، والإشراف على القصّاصين والبهلوانيّة والموسيقيين المخصّصين لتسلية السّلطان وحاشيته. لكن يُشكّ إن كان الرّجال المعنيون بكل هذه الأمور من فريق البوستانجية. كان البوستانجية الأصليون يجنّدون، كما الإنكشاريّة، من العجمي أوغلان وكانوا

(1) دوسّون ج 7 ص 17. وفي قانون نامِه لعبد الرّحمن التّوقيعي (1676) يقول أثناء تعريفه لترتيب المراسم من أجل الدّيوان الإمبراطوري إن الچاوُش باشى *Çavuş Başı* والقاپيجى لر كاخية سى *Ḳapıcılar Kâḫyası* يستقبلان أصحاب السّمو وهم يدخلون القاعة الثّانية في الباب الأوسط (أورطه قاپى *Orta Ḳapı* ويقدمان خدماتهما خلال الاجتماع. وكان من مهمّة القاپيجى لر كاخية سى *Ḳapıcılar Kâḫyası* حمل الرّسائل التي تدعى «تلخيص» *telḫîṣ* من كبير الوزراء إلى السّلطان في هذه المناسبات.

في بعض المناسبات يرافقون السّلطان في حملاته لكنهم لم يكونوا أبداً من القوات المقاتلة[1].

بعد مرتبة آغا الرّكاب أهمية في الخدمة الخارجية يأتي خمسة من أمناء الشّرطة[2] (*Emîns*) أولهم هو أمين العاصمة (شهر أميني *Şehir Emîni*)[3] الموكل بمهمتين هما تسجيل نفقات القصر السّلطاني[4] ومراقبة أبنية العاصمة وتزويدها بالمياه، يساعده في ذلك موظفون أقل رتبة من أميزهم رئيس المعماريين (معمار باشى *Mi'mâr Başı*) ومفتش المياه (صو ناظرى *Şu Nâẓiri*). لم يكن أمين العاصمة، وكذلك الأمناء الآخرون، مجرّد خادم في القصر بل كان أشبه بموظف في الإدارة المحلّية إن صحّ ذلك، إذ لم تملك إسطنبول حكومتها الخاصّة المستقلة عن البلاط وعن الإدارة المركزية إلا في نهايات القرن التّاسع عشر.

كان ثاني الأمناء أمين دار ضرب النّقود[5] (ضرب خانه أميني *Ḍarb-ḫâne Emîni*) الواقعة في السّراي غير بعيد عن الباب السّلطاني. كان موظفوه مؤلفين في القرن الثّامن عشر من اثني عشر أسطة وحوالي خمسمئة عامل، لكن يبدو أن المؤسّسة كانت أصغر في الأيام الأولى، إذ كانت هناك دور إقليمية متعدّدة لضرب النّقود ألغيت فيما بعد[6].

---

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 27-30؛ وليبيير ص 130-131؛ والملحق الثّاني للكتاب.

(2) كلمة أمين عربية وتعني المخلص، وجمعها أمناء، وتترجم الكلمة في كثير من الأحيان للدّلالة على المشرف وهي التي استخدمناها لكلمة كاخية *Kâḫya*.

(3) العبارة *Şehir* من الكلمة الفارسية *Şähr* بمعنى المدينة.

(4) عثمان نوري ج 1 ص 1363-1364. وفيه نسخة مطبوعة عن وثيقة تعود لعام 1527 يوكل فيها أمين العاصمة بمراقبة عمليات شراء المؤن لقصر إبراهيم پاشا وقصر غَلَطة ويورد وصفاً للمؤرخ نعيما Na'îmâ عن محنة سكان غَلَطة سراي في عهد السّلطان إبراهيم (1640-1648) بسبب عدم كفاية مخصصات أمين العاصمة. انظر دوسّون ج 7 ص 225، وكذلك الملحق الثّاني للكتاب.

(5) وتلفظ بالتركية *Zarb-hane*.

(6) أي في أدرنِه التي كانت تحوي داراً لضرب النّقود منذ بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن السّابع عشر ثم لفترة قصيرة أيضاً في عهد السّلطان مصطفى الثّاني (1695-1703). انظر الموسوعة الإسلامية مادة «أدرنِه».

كانت نشاطات الأمين خاضعة لرقابة موظف من الخزينة العامة، لكنه كان في الأساس موظفاً من موظفي القصر السّلطاني. لقد تمكن السّلطان من الحصول على دخل كبير خاص من دار ضرب النّقود وذلك بإرغام مستثمري مناجم الذهب والفضة والنّحاس على تسليم كل إنتاجهم لدار النّقود بسعر أقل بكثير من القيمة المتداولة، وكان أمين الدّار يتلقى عُشر هذه الأرباح[1].

أما الأمناء الثّلاثة الآخرون فكانوا يهتمون بأمر الطّعام والمؤن. كان أولهم أمين المطبخ (*Maṭbaḫ Emînî*) وكان الثّالث مساعداً له ويدعى أمين سر النّفقات الملكية[2] (*Maşrefi Şâhriyârî Kâtibi*) ويتولى شراء الطّعام للقصر، أما الثّاني الذي يدعى أمين الشّعير (آرپَه أميني *Arpa Emîni*) فكان ذا مسؤوليات أكبر: كان أولاً مسؤولاً عن تزويد الإصطبلات بالعلف[3]، وهو ثانياً مسؤول عن تعيين والإشراف نوعاً ما على الموظفين الذين يشترون الحبوب بأسعار ثابتة في الأقاليم ليبيعوها في العاصمة[4].

لم يكن ضبّاط الخدمة الخارجية الذين يلون الأمناء رتبة ذوي شأن، على الأقل لغاية القرن الثّامن عشر. كانوا ينقسمون إلى ثلاث فئات تتألف الأولى من أربعة رؤساء للصّيادين بالصّقور[5]، والثّانية من أربعة موظفين تابعين لرئيس الخصيان السّود[6]، والأخيرة من ستة موظفين أربعة منهم يعملون تحت إمرة أمين المطابخ والاثنان

---

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 252-254.

(2) المصدر السّابق ص 20، 195 ويدعوه ببساطة *Massraf-Schehriyari*؛ وعطا ج 1 ص 290 الذي يسمّيه *Maşref Kâtibi*.

(3) دوسّون ج 7 ص 20.

(4) انظر عثمان نوري ج 1 ص 769-770، 773. كان هؤلاء الموظفون خاضعين بشكل دقيق لرقابة قاضي إسطنبول الذي كانت الشّكاوى توجه إليه.

(5) يدعون *Doğancı Başı*، *Çakırcı Başı*، *şahinci Başı* و*Atmacacı Başı*؛ انظر الملحق الثّاني.

(6) يدعون *Bâzergân Başı*، *Ḫazînedâr Başı*، *Çadır Mehteri Başı* و*Pişkeşci Başı*؛ انظر الملحق الثّاني.

الآخران في غرفة الطّعام الدّاخلية[1]. عدا عن هؤلاء الأفراد ومساعديهم الكثر كان هناك حوالي اثنتي عشرة مجموعة مستقلة نوعاً ما من الرّجال يقودهم ضابط أو شخص من أفراد الخدمة الدّاخلية أو الحريم، وهم يستحقون بعض الاهتمام.

من أبرز هذه المجموعات المستقلة أوجاق الحطّابين أو البالطَه جية[2] (*Balṭacıs*) التي تشكلت قبل فتح القسطنطينية وكان أفرادها يعملون في تمهيد الطّرقات وتجفيف المستنقعات وقطع الأشجار. ولكن بعد الفتح وعلى الرّغم من استمرارهم بالقيام بهذه المهام، كانوا يصبحون حراساً لقسم الحريم عند ذهاب السّلاطين بأنفسهم إلى الحرب، وكانت المجموعة تقسم إلى فريقين، يبقى أحدهما متمركزاً عند السّراي القديم والأخر عند السّراي الجديد. وكان رئيس الخصيان[3] يقود الفريق الأول يساعده بعض الأفراد الأقل شأناً من إدارات المؤسّسات الدّينية التّابعة له. أما الفريق الثّاني فكان يقوده حامل السّيف[4] رئيس الوصفاء، وكان أفراده يحملون اسماً غريباً هو زُلُفلى بالطَه جي لر *Zülüflü Balṭacılar* لأنهم كانوا يدلون خصلة طويلة رقيقة من الشّعر على جانبي وجوههم[5]. وكان رجال الفريقين كليهما مجنّدين من العجمي أوغلان.

أما بقية هذه المجموعات المستقلة فلم تكن ذات أهمية، إذ كان أفرادها يهتمّون بأمور تزويد القصر بالمياه وتهيئة الخراف للذبح في عيد الأضحى[6]. وكانت مجموعات أخرى تتألف من ذوي الحرف اليدوية كالخياطين وصانعي الحصر

---

(1) يدعون *Aşcı Başı* ،*Kilâr Ağası* ،*Ekmekci Başı* ،*ʿAlem Mehteri Başı* ،*Çaşni-gîr Başı* و *Ḥalvâcı Başı*؛ انظر الملحق الثّاني.

(2) من كلمة بالطه التّركية وتعني الفأس.

(3) يدعى *Kızlar Ağası* قيزلر آغاسى (وهو من السّود) في الأيام المتأخرة، بينما كان قبل ذلك من البيض ويدعى قاپى آغاسى *Ḳapı Ağası*.

(4) السّلَحْدار آغا.

(5) من كلمة *Zolf* الفارسية وتعني خصلة الشّعر المتدلية.

(6) انظر الملحق الثّاني.

والفرّاءين والإسكافيين[1]. وتبقى الأوجاقات الأعلى رتبة لتضم أربع فرق من الحراس تدعى على التّرتيب: صولاق *Solaks*، پيك *Peyks*، چاوُش *Çavuşes* ومتفرّقة *Muteferrikas*.

سبق أن ذكرنا حرس الصّولاق *Solak* الذين يتألفون من أربع فرق هم أصلاً من رماة السّهام[2]، وتتكون كل فرقة من مئة مجنّد قوي من أورطات الإنكشاريّة التي تحمل الاسم ذاته يقودها صولاق باشى *Solak Başı* ويساعده ضابطان، وكذلك الأمر بالنّسبة إلى أوجاق پيك *Peyks*[3] الذي يقوده پيك باشى *Peyk Başı* لكنه أصغر حجماً يتألف من مئة وخمسين رجلاً. كانت هاتان الفرقتان هما الحرس الخاص للسّلطان وبالتالي كان أفرادها يلبسون زيّاً موحّداً فخماً. لكن مهمتهم كانت رسمية فقط فكان ستون من الصّولاق *Solaks* وثلاثون من االپيك *Peyks* يحيطون بالسّلطان في موكبه بينما يبقى أربعة من الصّولاق *Solaks* حاضرين دائماً في القصر[4]. كان الچاوُشية *Çavuşes*[5] يشاركون أيضاً في قيادة الموكب، وكان أوجاقهم كبيراً يضم خمسين فرقة تتألف كل واحدة من اثنين وأربعين رجلاً يقومون بحراسة القصر بالتناوب.

كان الچاوُشية *Çavuşes* موظفين في القرون الأولى من الحكم العثماني كرُسل ينقلون أوامر السّلطان إلى حكام وقادة الأقاليم. أما في الأيام الأخيرة فقد قام بهذه المهمّة موظفون آخرون وأصبحت الرّسائل العادية تنقل من قبل تتار (طَطَر) *Tatars* من شبه جزيرة القرم بواسطة قاپيجى باشى لر *Kapıcı Başis*[6]. وأصبح الچاوُشية

---

(1) انظر الملحق الثّاني.

(2) تعني كلمة *Solak* الأعسر من *Sol* أي اليسار بالتركية، ومن المحتمل أن الرّماة كانوا يحملون القوس باليد اليسرى. قلت: هذا خطأ، فمصدر التّسمية هو أنّه يعلّق على عاتقه الأيسر جعبة المعدّات العسكريّة (طوربَه)، وما زالت لدينا في حيّ الصّالحيّة بدمشق أسرة تُعرف محرّفة بالسُّولَق. (أحمد)

(3) اللفظة الفارسية لكلمة رسول.

(4) انظر دوسّون ج 7 ص 25-27، 33؛ وعطا ج 1 ص 309؛ وأحمد راسم ج 1 ص 358، الحاشية.

(5) من أجل معنى كلمة چاوُش *Çavuş* انظر الملحق الثّاني.

(6) انظر عطا ج 1 ص 170 حيث يعدد أسماء الموظفين المعيّنين مؤخراً لنقل البريد: *Tatars*،

Çavuşes الآن موظفين من جهة كحرّاس وخدم ومن جهة أخرى وكحجّاب في محاكم كبير الوزراء، وكانت مهمّتهم ذات الطّبيعة المزدوجة تعتمد على الوظيفة المزدوجة لقائدهم المرافق العام الچاوُش باشي *Çavuş Başı* الذي أشرنا إليه من قبل، والذي بالإضافة إلى كونه مع رئيس حرس الأبواب رئيساً للمراسم، فقد كان أيضاً نائباً للرّئيس في المحكمة. لذلك سنتحدث عنه بتفصيل أكبر أثناء كلامنا عن الإدارة المركزية.

تعني كلمة *Muteferrika* متفرّقة أو منفصلة، ويبدو أن المقصود بها أفراد الحرس الموكلين بمهام خاصّة أو متنوعة[1]. كان عددهم في النّصف الأول من القرن السّادس عشر بين المئة والمئتين، لكن العدد تضاعف خلال النّصف الثّاني[2]. وكانت أجورهم مرتفعة ويملكون خيولاً وملابس فخمة، ولدى كل واحد منهم عدد من العبيد المسلحين على نمط السّپاهية النّظاميين. يدعوهم الكتّاب الأجانب بالحرس النّبيل للسّلطان ولم يكونوا يفارقونه أبداً أثناء الحملات ولا يقومون بمهام عسكرية سوى في هذه المناسبات. ولم يكن يُقبَل في هذه الفرقة سوى الخاص أوضه لي أبناء القاپى قُول لرى البارزين، وبشكل استثنائي أقرباء الحكام التّابعين للدّولة كالهوسپودار *Hospodars*.

كانت فرقتا الچاوُشية *Çavuşes* والمتفرّقة *Muteferrika* تقسمان إلى طبقتين، تتلقى الأولى رواتب من خزينة الدّولة بينما تعيش الثّانية على الإقطاعيات. في البداية

Kız-bekcis، *Ḫâsşekîs*، *Muteferrikas*، *Za'îms*، *Sılıḥşûrs*، *Kapıcı Başıs*، *Baş Kapıcı Başıs*، *Mîr ʿAlems*، *Kapıcılar Kâḫyasıs*، *Mîr Aḫors* و *Bostancı Başıs*. من المحتمل أن الموظفين المهمين كالأربعة الأخيرين كانوا يُرسلون في المهمات الخطيرة. والسّلحشور *Sılıḥşûr* هو اسم آخر للسّپاهي النّظامي.

(1) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «متفرّقة».

(2) انظر ليبير ص 129. وحسب تسِنكايزن ج 3 ص 181-182 كان عددهم مئة أثناء الفترة الأولى من عهد السّلطان سليمان؛ وبين 250 و300 أثناء الفترة الثّانية؛ وبين 400 و500 في عهد السّلطان سليم الثّاني.

كانت الثّانية أقل منزلة من الأولى، لكن بازدياد أهمية كبير الوزراء الذي كانت الفئة الثّانية مرتبطة به، أصبح أفرادها متفوقين على رفاقهم ذوي الرّواتب. وكان لفرق «المتفرّقة» الإقطاعية قائد مستقلّ هو متفرّقة باشى *Muteferrika Başı*.

4. سلاح البحرية العثماني

لم ترث الدّولة العثمانية أيّة تقاليد بحرية من أسلافها، فقد قامت كل من دولة السّلاچقة العظمى وفرعها في قونية بإرساء قواعد حكمهما عن طريق الحرب البرّية فقط؛ وعلى الرّغم من أن أراضيهم كانت تشمل بعض المناطق السّاحلية، فقد فتحوها بطريق التّقدّم من الدّاخل. وإن بعض السّلالات الحاكمة الصّغيرة التي قويت شوكتها في نفس الفترة كالعثمانيين، والتي تسكن المناطق السّاحلية في أسيا الصّغرى، قد انغمست في أعمال القرصنة والغارات على جزر وسواحل بحر إيجة. لكن العثمانيين لم يفعلوا ذلك إذ كانت أراضيهم الأصلية واقعة في الدّاخل، مع ذلك فعندما نجحوا في شق طريقهم إلى البحر عبر المركز الأساسي لحكومتهم فقد اختاروا توسيع رقعتهم بالاستمرار بقتال مسيحيي أوروپا بدلاً من قتال أبناء دينهم في آسيا، وبذلك اضطروا إلى عبور المضائق بواسطة السّفن التي استأجروها من اليونانيين. لم يبدأ العثمانيون في بناء سفنهم الخاصّة إلا بعد قرن من الزّمان، واستخدموها لدعم فتوحاتهم الواسعة التي قاموا بها في تلك الآونة.

كانت إمبراطورية الصّرب التي تمّت معظم الفتوحات في أراضيها تعتمد حصراً على جيوشها، ولهذا تمكن العثمانيون من الإطاحة بها دون اللّجوء إلى السّلاح البحري، وكذلك عندما هزموا فيما بعد ممالك ڤالاخيا (الافلاق) ومولداڤيا وهنغاريا وغيرها من القوات التي تعتمد على الجيوش البرية. أما بالنّسبة للبيزنطيين فالأمر مختلف إذ طالما امتلكوا أسطولاً بحرياً بسبب سيطرتهم على الكثير من الأراضي السّاحلية والجزر. وقد بقي هذا حالهم، وإن كان بشكل أقل، حتى بعد استعادة أباطرة أسرة پالايولوغوس البيزنطيّة Palaeologi للحكم بالرّغم من تضاؤل الأراضي

الواقعة تحت سيطرتهم في تلك الفترة. لم يكن العثمانيون ليتمكنوا من هزيمة قواتهم لولا السّفن التي يملكونها، وكذلك لم يكونوا ليتمكنوا من طرد البنادقة والجنويين من مناطق الشّرق التي استولوا عليها منذ سمحت لهم الحملات الصّليبية بممارسة تجارتهم في المنطقة، وبما أن قوتهم كلها كانت تكمن في أساطيلهم البحرية فلم تنشأ سياسة توسيع رقعة الدّولة على الأراضي الإيطالية إلا في وقت متأخر من تاريخ البندقية. وبهذا كان لا بدّ للسّلاطين من امتلاك سفن حربية قوية من أجل فتح جزء كبير ممّا أصبح من ضمن إمبراطوريتهم، ومن أجل المحافظة على الأراضي التي فتحوها براً.

لقد لعبت البندقية وجنوة دوراً مهماً في الفترة الأخيرة من تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، وكان الجنويون في فترة الحملة الصّليبية الرّابعة حلفاء أباطرة أسرة كومنينوس Comneni البيزنطية الذين منحوهم المستوطنات والامتيازات مقابل الخدمات التي أدوها. أمّا منافسوهم البنادقة فقد وقفوا إلى جانب الصّليبيين، وكانت سفن البندقية الحربية هي التي أتاحت تأسيس الإمبراطورية اللاتينية قصيرة الأجل (1204)، وأخذ البنادقة أكثر من ثلاثة أثمان أراضي أسرة كومنينوس، وبهذا فقط تمكنوا من الاستيلاء على مناطق من الشّرق. وبعد ذلك شنّوا سلسلة من الحروب على الجنويين في الفترة التي كانوا يساعدون أسرة پالايولوغوس Palaeologi على إعادة تأسيس إمارة يونانية في القسطنطينية (1261) والتي انتهت بنصر البنادقة (1380). وفي الوقت الذي أصبح به العثمانيون مؤهّلين لخوض حرب بحرية، لم يكن بمقدور الجنويين ولا البيزنطيين الوقوف في وجههم. لقد وجدوا أن العقبة الرّئيسية التي تعترض فتوحاتهم في الأراضي الأوروبية والجزر المحيطة بها تكمن في البندقية.

صحيح أن بعض هذه الجزر والأماكن على القارة كانت لا تزال بحوزة ما تبقى من الإمبراطوريتين اللاتينية واليونانية، لكنها لم تكن تملك الوسيلة للدّفاع عن ممتلكاتها ضد الهجوم العثماني القادم من البحر. وبهذا لم يكن العثمانيون ليتمكنوا دون سلاحهم البحري من فتح تلك المناطق، وكان ضرورياً جداً للحفاظ على أمن

الدّولة العثمانية والأقاليم التي فتحتها. لم يكن أحد قادراً على الوقوف في وجه مثل هذه الحركة سوى البندقية، ويمكن القول إن الأسطول العثماني قد أنشئ خصيصاً لهزيمة البنادقة. وفي النّهاية تمت هزيمة البنادقة ولم تبقَ مقاطعة في البلقان وإيجة إلا ووقعت بيد العثمانيين. وإثر ذلك استُخدم الأسطول العثماني في مغامرات أخرى بعيداً في غرب البحر المتوسط وفي البحرين الأسود والأحمر، بل وفي المحيط الهندي والخليج العربي، لكن السّلطان مُراد الثّاني الذي بدأ بإنشاء السّفن بهدف طرد البنادقة من المناطق السّاحلية في شبه جزيرة البلقان، لم يكن ليتوقع أن تصل سفنه إلى مناطق أبعد بكثير.

ربما يعود السّبب في عدم وجود نشاطات بحرية قبل عهد مُراد إلى أن الإمبراطورية لا تملك سوى القليل من المناطق السّاحلية التي فتحتها براً بالرّغم من اتساع رقعتها بشكل سريع. ولكن بعد أن سيطر العثمانيون على معظم شبه جزيرة البلقان، بدأوا بفتح المقاطعات التُّركية في آسيا الصّغرى التي كانت قد قويت شوكتها في تلك الفترة، لكنها لم تلبث أن سقطت بأيديهم إمّا بالحرب البرية أو بالمفاوضات. توقفت هذه العملية بسبب غارات تيمور، ثم تمكن العثمانيون في عهد مُراد الثّاني من السّيطرة على معظم أملاك بايزيد الأول واتجه السّلطان إلى العناية بالمناطق البحرية ووضعها في الخدمة. كان في تلك المناطق حبٌّ للمغامرة، لكنها لم تكن من القوة بمكان بحيث تستطيع المشاركة في حروب فعلية. وعلى العموم نستطيع القول إن الحكّام أنفسهم لم تكن لديهم سياسة الحرب البحرية، وإنما يعود الأمر إلى بعض الرّعايا الذين بحثوا عن الكسب بواسطة أسر التّجّار الأثرياء، وغالباً من الكفّار، وبهذا أصبح لدى السّلطان عدد من الرّعايا الذين برعوا في الملاحة وكسبوا عيشهم من أعمال القرصنة.

لم تكن لديهم النّية في قمع تلك القرصنة إلا إذا أثّرت في تجارتهم الخاصّة، بل على العكس كان لوجودها الفضل في بدء التّفكير بالقيام بغزوات بحرية بالإضافة إلى الحرب البرية. بدأ مُراد ببناء السّفن على نفقته الخاصّة لكنها كانت مكمّلة فقط لتلك السّفن التي غنمها من الموانئ المفتوحة حديثاً، وفي الواقع كان هذا هو ما ألهم

العثمانيين ببناء أسطولهم البحري. ولهذا فلا نعجب عندما نجد في القرن التّالي أن سفن القرصنة ظاهرة بوضوح في الحملات التي شُنت تبعاً لأوامر السّلطان، وظّلت خبرات القراصنة هي الأفضل من أجل القيام بالقيادة البحرية. لكن الأسطول العثماني بقي بلا تميّز لتخليه عن القسم الأكبر من النّشاطات لسفن القرصنة تلك. كانت الأساطيل في العصور الوسطى تتألف من جهة من سفن الحكّام، ومن جهة أخرى من سفن التّجّار التي تُصادَر لاستخدامها في أوقات الحرب، وكانت تلك السّفن معرّضة في كل الدّول للانغماس في أعمال القرصنة. أما سبب انتشار القرصنة في البحر المتوسط أكثر من غيره من المناطق فذلك لأنه بحر لا ينتمي لأمّة معيّنة بل هو واقع بين البلاد المسيحية والإسلامية التي كانت بينها حروب دائمة، وإن الهجوم على التّجّار الأعداء يمكن أن يُبرّر بأنه عمل مشروع.

إن كان السّلاطين غير قادرين على شن حروب بحرية حتى يمتلكوا بعض المناطق السّاحلية، وإن كانت تلك المناطق تحت سيطرة حكام مسلمين يتحدثون التُّركية، فيمكن أن نتوقع أنه عندما يتأسّس الأسطول العثماني فإنه سيكون ذا طبيعة تركية أو على الأقل إسلامية. لكن الأمر لم يكن كذلك، بل كان على العكس نسخة من الأساطيل الإيطالية لدرجة أن كل الكلمات المستخدمة لوصف موظفيه وأجهزته كانت محرفة عن المصطلحات الإيطالية المقابلة[1]، وربما يعود ذلك إلى سيطرة الإيطاليين مؤخراً في الشّرق، وإن العاملين في السّفن التي يملكها السّلاطين الآن كلهم من المسلمين أو اليونان الذين تدرّبوا في مدارس البنادقة والجنويين. لكن سياسة السّلطان محمّد الثّاني قد عملت دون شك على تقوية الأسطول أثناء إصلاحاته في عام 1261، إذ كان الإمبراطور ميخائيل السّابع پالايولوغوس قد سمح للجنويين المستقرّين في غَلَطة بإدارة المقاطعة كمستوطنة مستقلة[2]، وبعد الفتح استخدمهم محمّد الثّاني لمساعدته في تطوير أسطوله الخاص[3]. لم تكن طريقة تأثير هؤلاء الجنويين أو المدة التي دامت

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 420.
(2) الموسوعة الإسلامية مادة «القسطنطينية».
(3) جوشيرو ج 1 ص 100.

فيها واضحة تماماً، لكن بناء السّفن وأساليب الملاحة هي بلا شك الآثار الملموسة لعملهم. وكما سنرى لاحقاً فإن معظم أطقم السّفن كانت مكونة بشكل أساسي من المسلحين والمجذفين بينما كان عدد البحارة قليلاً ولم يكن الجنويون يعملون سوى كبحارة، وبهذا نرى أن النّماذج الإيطالية برزت في النّهاية وكأنها مكسوّة بصبغة تركية.



خلال التّاريخ العثماني ولغاية فترة بحثنا، كانت هناك ثلاث فترات نشط فيها الأسطول شكل متميز. تلت الفترة الأولى فتح إسطنبول واستمرّت حتى نهاية القرن الخامس عشر، وكانت من أبرز سماتها تحويل البحر الأسود إلى بحيرة عثمانية. تم إنجاز ذلك أولاً بتدمير الإمارات البيزنطية التي أسّسها أباطرة آل كومنينوس أساساً في طرابزون Trebizond بعد إخراج الصّليبيين لهم من القسطنطينية وبقيت مستقلة عن أباطرة آل پالايولوغوس، وثانياً بإخضاع خانات القرم وأراضيها. لقد أثّر هذا الإنجاز في سياسة السّلاطين البحرية كثيراً، فقد تمكنوا لمدة قرن من تجاهل الدّفاع عن البحر الأسود، وعندما يريدون ذلك كان يكفيهم أن يركّزوا كل سفنهم في بحر إيجة.

خلال ما تبقى من هذه الفترة الأولى، استُهلكت قوة الأسطول بشكل رئيسي في إخضاع الأقاليم السّاحلية والجزر الواقعة داخل وحول شبه جزيرة البلقان[1]، وتلا ذلك فترة من الرّكود إذ كان السّلطان سليم الأول منهمكاً في حملاته ضد الفرس والمماليك المصريين، وأراد تجنب توريط نفسه في منطقة أخرى، وبهذا منع ضبّاطه البحريين من عرقلة حركة السّفن والإغارة على سواحل البلدان المسيحية. وفي الوقت نفسه نقل مقر القيادة البحرية من مركزها الأساسي في غاليپولي إلى العاصمة حيث افتتح حوضاً لبناء السّفن، وبدأت عملية إنشاء سفن أضخم من كل سابقاتها[2].

---

(1) كانت أهم شخصية في هذه الفترة الكابتن كمال رئيس. انظر الموسوعة الإسلامية *s. v*.، وقد احتلّ الأسطول الذي يقوده كبير الوزراء گديك أحمد پاشا Gedik Aḥmed Paşa جزيرتين في جنوب إيطاليا عام 1480. انظر المصدر السّابق مادة «أحمد پاشا».

(2) انظر جودت ج 1 ص 131.

أما الفترة الثّانية والأكثر تميّزاً في نشاط البحرية فكانت من ترتيبه، وبدأت بشكل متزامن مع طرد فرسان القديس يوحنّا من جزيرة رودوس (1522) الذين كانت معيشتهم المعنوية والمادية معتمدة على غارات القرصنة على السّفن المسلمة والمستوطنات السّاحلية. استمرّت الفترة طوال عهد سليمان العظيم وعهد ابنه سليم الثّاني، وكان من أبرز أفرادها خير الدّين الشّهير لدى الأوروپيين باسم بارباروسّا. لقد كان بالفعل بطل التّاريخ العثماني البحري، وكان قد بدأ عمله كقاطع طريق، وفي إحدى سفراته القرصانية استولى على الجزائر[1]، ولما طلب المساعدة من السّلطان أرسلها إليه وعيّنه في منصب بكلربك *Beylerbeyi* على المقاطعة التي أضيفت إلى أملاك الإمبراطورية. وهكذا تم التّأسيس بالصّدفة لولايات شمال أفريقيا، فقد استولى باربااروسّا على تونس[2] وتم إخضاع طرابلس للعثمانيين على يد أحد من خلفوه في منصب «قپطان پاشا»[3]، هذا اللّقب الذي منحه السّلطان سليمان لباربااروسّا عام 1533 ثم استدعاه إلى إسطنبول حيث كرّس معظم جهده ووقته في بناء السّفن وتنظيم الأسطول. وفي فترة عمله كقپطان تم فتح آخر جزر بحر إيجة[4] وقام السّلطان سليمان بتوقيع أول عقد تحالف لأوروپا مع بني عثمان، وذلك بالاتفاق مع فرنسا ضد الإمبراطورية، وقاد باربااروسّا الأسطول الذاهب لمساعدة أسطول فرانسوا الأول

---

(1) وكان ذلك عام 1516 بمعاونة أخيه عروج Aruc، ومنذ بداية القرن كانت الجزائر وما حولها وقعت في قبضة الإسپان الذين أخرجوا العرب من إسپانيا واستمرّوا في نشاطهم الصّليبي في شمال أفريقيا، وما لبثوا أن استعادوا السّيطرة على الجزائر، لكن باربااروسّا استولى عليها نهائياً عام 1529 وقام خلفاؤه بحرمان الإسپان تدريجياً من السّيطرة على أي أرض، ما عدا وهران Oran التي احتلوها لغاية القرن الثّامن عشر. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «الجزائر».

(2) كان ذلك في عام 1534 ثم فقدها في العام التّالي، وتم استعادتها عام 1569 وفقدانها ثانية عام 1573 واستعادتها عام 1574، وأخيراً أخضعت للباب العالي عام 1587. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «تونس».

(3) هو قوجه سنان پاشا Ḳoca Sinan Paşa بمساعدة القرصان الشّهير طورغود Ṭorğud عام 1551. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «طرابلس».

(4) ما عدا جزيرة خيوس Chios أي صاقز (Saḳız) التي فتحت على يد پياله پاشا Piyale Paşa عام 1565-1566. انظر جودت ج 1 ص 146.

في حصار نيس عام 1543، وكرّس معظم جهوده في السّنوات الأخيرة من حياته (إذ توفي عام 1546) في نهب ممتلكات الإمبراطور في إسپانيا وإيطاليا عن طريق البحر. وفي الحقيقة كان لنفوذه الكبير لدى الباب العالي الفضل في إبرام هذا التّحالف الذي أدّى إلى ظهور اتفاقيات استسلام أخرى، ويمكننا القول إنه هو المسؤول بطريقة ما عن إنشاء هذه الوسائل الشّهيرة التي تم من خلالها تنظيم العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية ودول أوروپا لفترة طويلة الأمد[1].

بينما كان بارباروسّا يهدّد القوى الأوروپية في البحر المتوسط، حتى بعد وفاته، كانت السّفن العثمانية تُستخدم في بعثات متجهة إلى مناطق أخرى. فبعد اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرّجاء الصّالح عام 1488 استغلّوا الوقت ليضعوه في خدمة الهدفين الرّئيسيين لسياستهم ألا وهما ضمان هذا الطّريق قدر المستطاع للتجارة مع الشّرق الأوسط والأقصى التي كانوا قد استُبعدوا عن القيام بها، ولمتابعة الهجوم على الإسلام (من جهة أخرى الآن) بحيث يتمكنون من النّهوض بمملكتهم. خلال بضعة سنين من ظهورهم الأول في المحيط الهندي، قاموا بتأسيس مراكز في السّاحل الشّرقي لأفريقيا والسّاحل الغربي للهند على نفقة التّجار العرب الذين احتفظوا لفترة طويلة بمستوطنات مزدهرة في المنطقتين كلتيهما. وبفضل استيلائهم على سُقطرى (1506) وهُرمُز (1515) تمكنوا من قطع الطّريق مروراً بالبحر الأحمر والخليج العربي، حيث كانت تجري مبادلة البضائع القادمة من الهند والشّرق الأقصى ببضائع أوروپا والشّرق[2]. كان مماليك مصر وسوريا أكثر الملوك المسلمين الذين عانوا من تحويل التّجارة بهذا الشّكل، إذ كانت أراضيهم معبراً لطريقي التّجارة معاً، وكذلك الأمر بالنّسبة إلى الصّفويين الفرس الذين كانوا مسيطرين على العراق. بالرّغم من أن البرتغاليين قد دخلوا في صلات مع الصّفويين (ويعلمون أنهم أعداء ألدّاء للعثمانيين) فقد أرسلوا بعثات تقف في وجههم في السّويس والبصرة. وبعد استيلاء العثمانيين

(1) لمزيد من الرّوايات عن بارباروسّا انظر جودت ج 1 والموسوعة الإسلامية مادة «خير الدّين».
(2) دپينغ Depping ج 2 ص 266 وما يليها.

على مصر جرت محاولات عدّة على يد سليمان العظيم. فشلت هذه المحاولات لكن النّتيجة الجيّدة الوحيدة كانت توسيع رقعة الإمبراطورية في معظم بلاد اليمن بما فيها عَدَن، وفي جزء من السّاحل الغربي للبحر الأحمر حيث نشأت إيالة الحبشة في وقت ما من القرن السّادس عشر وكانت تتضمّن سنجقين بحريين فقط هما مُصوَّع Maṣṣawa' وسواكِن Suwâkin. ومن المحتمل أن تكون هذه الحملات قد قامت بواسطة سفن مصرية يقودها قادة عثمانيون، لكنهم لم يتمكّنوا لا هم ولا سفنهم من الوقوف في وجه البرتغاليين[1]. لقد بدا واضحاً أن الباب العالي الذي اعتمد حتى وقت متأخر وبشكل كامل على جيوشه البرية قد تنبّه إلى أهمية السّلاح البحري، ولقد أثبت هذا السّلاح ضرورته للحفاظ على المناطق السّاحلية في البحر الأحمر، والدّليل أنه لما كان ضعيفاً في القرن السّادس عشر فقدت الإمبراطورية سيطرتها على تلك الأماكن[2].

أما آخر حدث مهم في هذه الفترة الثّانية من النّشاط البحري العثماني فهو الاستيلاء على قبرص من البنادقة في عهد السّلطان سليم الثّاني. لكن تلتها مباشرة معركة ليپانتو Lepanto الشّهيرة (وتدعى بالتركية Ine Baḫtı) التي دُمّر فيها نصف الأسطول تقريباً[3]. تمّ تعويض هذه الخسارة خلال عام[4] لكن منذ ذلك الحين لم يعد الأسطول

---

(1) كانت الحملات الرّئيسية هي: 1. حملة خادم سليمان پاشا 1535-1538، وتم فيها فتح زبيد وعدن ولحج وحصار ديو؛ 2. حملة پيري رئيس 1547، وتم فيها استعادة عدن (التي كانت في حالة ثورة) ونهب مسقط وحصار هرمز؛ 3. حملة سيدي علي 1553 التي أرسلت لاستعادة السّفن التي تركها پيري في البصرة، وقد هزم البرتغاليين في هرمز ومسقط لكن العاصف أبعدته إلى الشّواطئ الهندية. انظر جودت ج 1 ص 132، 143-144؛ وعطا ج 2 ص 20؛ والموسوعة الإسلامية مادة «عدن» و«علي» و«لحج» و«پيري رئيس» و«سليمان الأول» و«سليمان پاشا خادم» و«زبيد».

(2) انظر جودت ج 1 ص 155.

(3) كان قسم كبير من الأسطول قد عاد إلى إسطنبول في فصل الشّتاء. انظر جودت ج 1 ص 148. وتعرف معركة ليپانتو في التّاريخ العثماني باسم حملة الأسطول الغريق.

(4) عُين أولوج علي قپطاناً على الفور بعد معركة ليپانتو التي كان حاضراً فيها، وتم بناء ثمانية أحواض قرب الأدميرالية وبناء 158 سفينة في الشّتاء التّالي، وبذلك تمكن في العام الذي تلاه من خوض البحر المتوسط بأسطول لا يقل عن ثماني *Mavnas* و234 *Kadırğas*. وقد شهدت

العثماني يشكل تهديداً لأوروبا. والسّبب الرّئيسي في هذا الانحطاط، والهزيمة بحد ذاتها، كان تعيين عدد من الرّجال غير المتمرّسين في منصب القپطان، ولعل من الغريب أن هذه السّياسة تعود إلى أيام بارباروسّا. فعندما ظهر في العاصمة للمرة الأولى كبطل لمواجهات منتصرة عدة مع الكفار، قُبل على الفور في مجلس مستشاري الدّولة. ومنذ ذلك الوقت أصبح هو ومن خلفوه في منصب القپطان، وهي وظيفة متواضعة نسبياً، أصبحوا أعضاء في الدّيوان الإمبراطوري. أما الأعضاء الآخرون فقد كانوا أشخاصاً متمرّسين في شؤون الدّولة أو في أمور الشّريعة. ومن جهة أخرى فقد كانت مؤهلات بارباروسّا السّياسية أمراً شخصياً وليس من المحتمل وجودها لدى قباطنة البحر الآخرين. وبعد موته أصبحت هناك عادة تعيين القپطان من القاپى قُول *Kapı Kulu* بينما كان يشغل هذه الوظيفة القراصنة أو الأشخاص الآخرون ذوو الخبرة بالبحار[1]، وكان معظم الأشخاص المختارين للمنصب غير ضليعين في الشّؤون البحرية. علاوة على ذلك فقد كان القباطنة يعملون تحت إمرة سردار *serdâr* يقود الحملات البحرية تماماً كما كان السّردارات يُعيّنون لقيادة الجيوش عندما لا يخرج السّلطان إلى المعركة بنفسه، لكن هذا الأمر لم يستمرّ[2]، فقد احتل القباطنة الجدد مكان السّردارات وكانوا في البداية يخرجون برفقة ضابط خبير في شؤون البحار[3]. أما الآن فقد أصبحت

السّنتان التّاليتان زيادة أكبر. انظر جودت ج 1 ص 150-151.

(1) ما عد واحد من القاپى قُول *Kapı Kulu* في عهد محمّد الثّاني، وهو شهيد محمود پاشا (وأصبح فيما بعد كبير الوزراء)، توفي عام 1468 وكان ثالث شخص يتقلد منصب القپطان. وبعد وفاة بارباروسّا عُين مكانه صوقولى محمّد پاشا. انظر عطا ج 2 ص 189؛ وجودت ج 1 ص 141. كان كل القباطنة منذ وفاة بارباروسّا إلى معركة ليپانتو من القاپى قُول لرى أي صوقولى پاشا وسنان پاشا (1548) وپياله پاشا (1554) ومؤذّن زاده علي پاشا (1568). انظر جودت ج 1 ص 141-143، 147؛ والموسوعة الإسلامية مادة «پياله پاشا».

(2) سيّد مصطفى ج 2 ص 114؛ والموسوعة الإسلامية مادة «قپطان». ويمكن ملاحظة أنه أثناء التّخطيط للهجوم على مالطة عام 1564 تم تعيين سردار إلى جانب القپطان وحُذّر كلاهما من عدم تجاهل نصائح الضابط المعاون طورغود Ṭorğud. ولقد قاما بتجاهلها بالفعل مما أدّى إلى فشل الهجوم. انظر جودت ج 1 ص 146.

(3) كمثال على ذلك طورغود Ṭorğud نفسه الذي قاد حملات خلفاء بارباروسّا في القبطنة.

المسؤولية كاملة ملقاة على عاتق القپطان وليس السّردار، وقد كان السّبب الرّئيسي في الكارثة التي وقعت في معركة ليپانتو هو إصرار القپطان، متجاهلاً نصيحة معاونه، على ضرورة مغادرة السّفن العثمانية للميناء واختراق صفوف أسطول الحلفاء[1].

لم يتم تعديل النّظام بشكل دائم بالرّغم من البدء مباشرة بعد المعركة التي غرق فيها القپطان، وقد تم تعيين قرصان آخر خلفاً له. بقي هذا الرّجل المعروف باسم أولوج علي[2] Uluc ʻAlı في منصبه إلى حين وفاته بعد خمس عشرة سنة واشترك في عدد من الحملات في البحر المتوسط أسفرت إحداها عن إعادة فتح تونس وضمّها إلى أراضي السّلطان[3]. وبالرّغم من أن السّفن التي خسروها في معركة ليپانتو قد تم استبدالها بسرعة، فيبدو أن الرّوح القتالية التي طالما هدّدت نفوذ أوروپا قد اختفت تماماً من الأسطول العثماني[4]. وبعد وفاة أولوج علي غدا منصب القپطان منحة من البلاط، ولم تخُض سفن السّلطان معارك ذات نتائج مهمّة سوى بعد منتصف القرن التّالي[5].

لقد قاد أيضاً حملات مستقلة وكان السّلطان سليمان راغباً في تعيينه كقپطان، لكن كبير الوزراء رستم پاشا أقنعه بالعدول عن ذلك. انظر جودت ج 1 ص 141-143، 145.

(1) انظر جودت ج 1 ص 149.

(2) يلفظ اسمه بالتّركية: أولوچ علي رئيس Uluç Ali Reis ثم سمّي لاحقاً Uluç Ali Paşa وأخيراً باسم قليچ علي پاشا Kılıç Ali Paşa، أمّا اسمه الأصلي بالإيطالية فهو: جوڤانّي ديونيجي غاليني Giovanni Dionigi Galeni. (أحمد)

(3) كان أولوج علي إيطالي المولد، وقد أُسر في إحدى الحملات وأُجبر على العمل في السّفن. ولما اعتنق الإسلام ترقى ليصبح بكلربك Beylerbeyi طرابلس ثم الجزائر واشترك في معركة ليپانتو. ظهر اسمه في الكتب الإيطالية بصيغة أوكيالي Ochialy. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «أوكيالي».

(4) ضعف الأسطول بعد معركة ليپانتو بفقده للبحارة المتمرّسين أكثر من فقده للسّفن. ولذلك حرص القپطان في العام التّالي على تجنب أي صدام مع العدو. انظر جودت ج 1 ص 150.

(5) في عهد السّلطان أحمد الأول أحرز القپطان خليل پاشا قيصَريّه لي نصراً صغيراً ضد المالطيين قرب قبرص عام 1609، وفي عام 1614 أعاد هيمنة الباب العالي على طرابلس. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «خليل پاشا».

كانت المناسبة التي استعاد فيها الأسطول نشاطه هي الحملة الموجّهة لتخليص جزيرة كريت من يد البنادقة، وهو مشروع اعتمد في نجاحه على تفوق الأسطول العثماني. تحقق هذا التّفوق بصعوبة بعد عدة نكسات كانت إحداها في عام 1656 وكانت شدّتها أقل بقليل من معركة ليپانتو[1]. يعود السّبب في استغراق الفتوحات مدة طويلة (دامت خمساً وعشرين سنة من عام 1644 حتى عام 1669)[2] إلى كون سفن السّلطان في حالة سيئة. كانت أهم العقبات التي توجّبت مجابهتها هي بناء تلك السّفن وبالأخصّ السّفن الشّراعية واستخدامها بشكل ملائم. كانت السّفن ذات المجاذيف هي المستخدمة في حروب القرن السّادس عشر في كل الأساطيل المتخاصمة في البحر المتوسط، وهي سفن مزوّدة بأشرعة تستخدم عندما يكون العدو بعيداً، أما عندما تبدأ المعركة فكانت تسير بواسطة المجاذيف[3]. كانت السّفن التي تسير بواسطة الشّراع وحده قد استُخدمت لمدة قرن من الزّمان، لكنها كانت تُستخدم غالباً كوسيلة للنّقل فقط. وفي الوقت نفسه كان البنادقة قد بدأوا بتقليد الأساطيل الكبرى التي تسير سفنها في المحيط الأطلسي والمحيطات الأخرى حيث لا تجدي المجاذيف.

(1) كان القپطان المسؤول حينها هو صارى كنعان پاشا Şarı Ken'ân Paşa الذي سُرّح من الخدمة على الفور وزُج به في السّجن. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «كنعان پاشا».

(2) انظر جودت ج 1 ص 152.

(3) كان هناك أكثر من عشرة أنواع من السّفن ذات المجاذيف (وتسمى بالتركية *Çekdiri*) في الأسطول العثماني، وكانت تصنف حسب عدد الأماكن المخصصة للمجذفين في كل نوع. بدءاً بالأصغر حجماً هناك 1. *Ḳırlağıç* (وتعني بالتركية طائر السّنونو)، 2. *Firḳata* (من الإيطالية *fregatta*)، 3. *Pergende* (وتعني بالفارسية المتفرّقة)، 4. *Ḳâlite*، 5. *Ḳadırğa*. وتصنف هذه الأنواع كسفن خفيفة *Donanma Ince*. 6. *Mavna*، 7. *Baştarda* (بالإيطالية *Bastarda* وبالفرنسية *Bâtardelle*)، 8. *Küke* أو *Ḳüve*. يجمع هذا النّوع بين هيكل *Mavna* وبنية *Ḳalyon* الشّراعية. بنيت *Kükes* أولاً في الرّبع الأخير من لبقرن الخامس عشر وكانت ذات سطحين وتحمل مدفعين ضخمين في مقدمتها وكان عدد رجالها المسلحين والعاملين في التّجذيف هو 2,000 رجل. انظر أحمد راسم ج 1 ص 247 وما يليها مع الحواشي؛ وجودت ج 1 ص 129-130؛ وهامر ص 282.

وبالإضافة إلى استمرارهم باستخدام السّفن ذات المجاذيف[1]، فقد أصبحوا يملكون الآن مجموعة رائعة من النّوع الجديد من السّفن الشّراعية التي تمكنوا بواسطتها، في بداية الحملة على كريت من قطع طريق الدّردنيل، وبذلك منعوا القوات في كريت من الاتصال المباشر بإسطنبول. ولمجابهة هذه السّفن الشّراعية أصدر الباب العالي أمراً ببناء سفن مشابهة[2] وكان الحصار متناوباً بين القوّتين إلى أن تحقق النّجاح للحملة. مع ذلك فإن هذه السّفن الجديدة لم تحقق الفائدة المرجوّة منها تماماً وذلك بسبب نقص البحارة المتمرّسين في قيادتها والمناورة بها، إذ كانت طريقة استخدامها مختلفة تماماً عن السّفن ذات المجاذيف. وحتى خلال المراحل الأخيرة من الحرب قرّر الباب العالي تركيز قواه الرّئيسية في بناء السّفن التّقليدية ذات المجاذيف. علاوة على ذلك فقد استدعى استخدام السّفن الشّراعية تنظيم إدارة مستقلة في الأدميرالية، وهو أمر لم يلق استحساناً لدى أصحاب الوظائف القديمة. على كل حال، لمّا استتبّ الأمن والسّلام تضاءل بناء السّفن في إسطنبول، لكنه ظل قائماً في المقاطعات البحرية وفي مصر[3] ولم يُستأنف حتى بدأت الحرب مع البندقية مجدّداً عام 1681 وعندها كان الأوان قد فات[4].

بالرّغم من حدوث الحرب الكبرى التي قصمت شوكة العثمانيين كقوة تهدّد

(1) انظر جودت ج 1 ص 151.

(2) كانت أسماء السّفن الشّراعية العثمانية *(Kalyon)* هي كالتالي: *Karaka*، *Barca*، *Karavela*، *Burtun*، *Polika*. كان وزن *Karaka* من 1,500 إلى 2,000 طن وبنيت في عهد السّلطان سليمان الأول لكنهم لم يعودوا يستخدمونها مؤخراً. أما السّفن التي بنيت عام 1644 من أجل حملة كريت فكانت من نوع *Burtun* التي تحمل من 40 إلى 50 مدفعاً. وبُدئ ببناء الأنواع الأخرى منذ عام 1651. انظر أحمد راسم ج 1 ص 251-252، الحواشي؛ وجودت ج 1 ص 129، 151؛ وهامر، المصدر السّابق.

(3) انظر جودت ج 1 ص 152-154.

(4) انظر سيّد مصطفى ج 2 ص 97، ج 3 ص 91. بنيت سفن من نوع *Kapak* (وتعني بالتركية الغطاء أي يُقصد أنها ذات سطحين) وتحمل 80 مدفعاً ويقول سيّد مصطفى ج 2 ص 97 إن السّفن المبنية كانت بطول 45 إلى 50 ذراعاً، وبذلك يكون طولها حوالي 110 إلى 123 قدماً. أما في ج 3 ص 91 فيذكر أنه قد تم بناء ست سفن فقط ثم زاد العدد فيما بعد.

أوروبا، فقد قام الأسطول العثماني في مناسبات عدة بمحاولات لهزيمة البنادقة لكنه لم يتمكن من منعهم من استرجاع المورة *Morea* التي كانت قد دُمّرت قبلاً. وفي الوقت نفسه كان الباب العالي قد شعر، بسبب خطر تقدّم روسيا نحو آزوف *Azov*، بضرورة تخصيص قسم من السّلاح البحري في البحر الأسود[1]، وإبقاء أسطول صغير في نهر الدّانوب[2]. وبحلول عام 1700، أصبح عدد السّفن أقل ممّا كان عليه قبل قرن من الزّمان، ولم يكن هناك سوى ربع العدد الأصلي لتنفيذ العمليات في البحر المتوسّط وبحر إيجة. لكن عهد السّلطان أحمد الثّالث، الذي تلا صلح كارلوڤيتش *Peace of Carlovitz* المشوؤم، قد بدأ بجهود كبيرة لإصلاح الأقسام المختلفة في الدّولة العثمانية وإحياء ذكرى الأمجاد القديمة، وتمّ شنّ حملة على ساحل إسپانيا وهجوم على مالطا[3]. وفي الحرب الأخيرة للباب العالي مع البندقية شارك الأسطول في تحقيق النّصر وإعادة المورة إلى الإمبراطورية[4]، ثم دخلت في فترة طويلة من السّلم استمرّت حتى زمن بحثنا، وكان عدد السّفن أثناءها في زيادة. مع ذلك بقي الأسطول في حالة سلام لمدة أطول ممّا بقيها الجيش البري بإحدى وعشرين سنة[5] إذ لم يلعب دوراً في الحرب مع النّمسا التي انتهت بمعاهدة بلغراد عام 1738 لكن هذه الهدنة قد أدّت إلى إضعاف معنويات العاملين في السّلاح البحري أكثر ممّا أثرت في القوات البرية. وكان قادة الأسطول خلال هذه الفترة يشتّتون طاقاتهم في اضطهاد سكان الجزر التّابعة لسلطتهم[6]، كما أنهم لم يتمكّنوا من الدّفاع عن السّفن العثمانية ضد غارات القراصنة عليها، ممّا اضطر الباب العالي إلى طلب معونة خارجية للقيام

---

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 425.

(2) انظر جودت ج 1 ص 156. ومن أهم سفنه شايقة Şayḳa وأستو آچق Üstü Açıḳ.

(3) انظر جودت، المصدر السّابق. كانت السّفن اتي بنيت في عهد السّلطان أحمد الثّالث ذات ثلاثة سطوح وأشرعة. وقد درجت عادة تسمية هذه السّفن بأسماء غريبة مثل «تحفة الملوك» و«فاتحی بحری» و«بريد الظّفر».

(4) انظر سيّد مصطفى ج 3 ص 91.

(5) لم تحدث اشتباكات بين عامي 1717 و1768.

(6) انظر إيتون Eton ص 276–277.

بذلك. وأخيراً فقد أساءوا هم والضبّاط المسؤولون عن بناء السّفن استخدام المبالغ المخصّصة للنّفقات البحرية، وهيّأ الضبّاط مفاجآت غير سارة للحكومة وموظفيها بسماحهم استخدام الأخشاب الضعيفة[1]، وليس من الغريب إذن ألا يتمكن الأسطول من إثبات جدارته في الحرب مع روسيا التي أخلّت بمعاهدة السّلام، ممّا أدّى إلى تدمير الأسطول بشكل كامل دون وجود أي مبرّر.



عندما سقطت القسطنطينية بيد الصّليبيين عام 1204 استولت البندقية، كمكافأة على خدماتها، على بعض موانئ وجزر الشّرق وقام حكامها بإنشاء نظام إقطاعي مقلدين حلفاءهم بذلك. تمتّعت تلك الإقطاعيات بالحقوق الممنوحة لها مقابل الحفاظ على النّظام في تلك المقاطعات والبحار المحيطة بها، وذلك لمصلحة البندقية التّجارية. من أجل ذلك كانت السّفن ضرورية لدعم هذه المقاطعات، وكان هؤلاء البحارة يُعرفون في البندقية باسم ليڤانتينو *Levantino* أي المشارقة. وفي هذه المنطقة أصبحت لفظة *Levantine* أو *Levantino* تعني البحّار تحديداً، وقد تحولت في التُّركية إلى لاوَند *Levand*. وبهذا أصبح طاقم الأسطول العثماني والبحارة يُعرفون باسم اللّاوند ومعظمهم، كالبحارة البنادقة، من أصول يونانيّة ودلماسيّة وألبانيّة[2].

من المحتمل أن يكون هؤلاء «اللاوند» يكسبون عيشهم من أعمال القرصنة والإغارة بواسطة سفن القرصنة والسّفن الحكومية، التي ثبت أنها تفتقر إلى الانضباط وغالباً إلى ولائها للحكومة. لهذا سعى الباب العالي إلى استبدال طاقمها بآخر موثوق به، لكن هذه المشكلة بقيت دون حلّ طوال تاريخ الأسطول العثماني. كان اللّاوند بحّارة منذ نشأتهم على عكس الجنود بمختلف فئاتهم الذين كانوا يُختارون للخدمة بدلاً عنهم لكن لم يكن لديهم التّدريب الكافي الذي من شأنه أن يسدّ الخلل النّاجم عن خبراتهم القليلة. كان أول جنود اختارهم الباب العالي ليحلّوا محل اللّاوند من فئة

(1) انظر جودت ج 1 ص 157-158.

(2) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «لاوند» Lewend.

«العُزبان»، وهم مشاة غير نظاميين ليسوا من الإقطاعيين ولا من ذوي الرّواتب، يشبهون في ذلك الجيش الإنكشاري. أما أول انتساب نظامي إلى الأسطول فكان بشكل فرقة قوامها أربعمئة رجل في عهد السّلطان بايزيد الثّاني[1]، لكن يبدو أن لهم أغلب نقائص اللّاوند في اعتمادهم على سلب الغنائم، ممّا أدّى إلى عدم انضباطهم ناهيك عن عدم درايتهم بحياة البحار. وبالتالي، وبحلول نهاية القرن السّادس عشر، بدأ الباب العالي بتوظيف إقطاعيين من المسلَّم واليوروك في الخدمة البحرية بدلاً عنهم، ويجب أن نتذكر أن هذه الفرق كانت قد استُخدمت كمجموعات مساعدة للجيش بحيث يخدم أفراد كل أوجاق منها بالتناوب. اتُّبع النّظام نفسه مع أولئك الذين خُصّصوا للخدمة في الأسطول، لكنهم أثبتوا عدم جدارتهم كبحارة وذلك لسبب مختلف تماماً عن السّبب الذي حدا بالباب العالي إلى إقصاء سابقيهم، أي بما أنهم كانوا يعتاشون على مزارعهم المعفاة من الضرائب، فقد بقي اهتمامهم مشدوداً إليها أكثر من الواجبات التي طلب إليهم القيام بها. مع ذلك كانت هناك فائدة نفعيّة من الأمر، إذ لم يعد يُطلب من هؤلاء المسلَّم أو اليوروك الخدمة شخصياً بل طُلب من كل أوجاق أن يُسهم سنوياً بمبلغ يضعه في ميزانية الأدميرالية[2]. لكن هذا الإجراء حرمهم من مكانتهم المميّزة التي كانت تؤهّلهم لخدمة السّلاطين دون أن يدفعوا أيّة ضرائب؛ أما الآن فقد أصبحوا فعلياً، وإن لم يكن اسمياً، رعايا أكثر من كونهم عساكر. مع ذلك فقد أصبح للأدميرالية للمرّة الأولى وسيلة لتوظيف أطقم ذوات أجور يمكن لها فرض نظامها عليها.

لكن لسوء الحظ أثبت الضبّاط عدم مقدرتهم على إدارة هذه الوسائل بشكل ناجح، ففي تلك الفترة كانت المؤسّسات العثمانية ككلّ قد أصابها الانهيار وانتهى عهد النّظام الذي اتسق وفقه الجيش النّظامي فيما مضى. وبدلاً من أن تستخدم الأدميرالية الأموال المتوفرة للإنفاق على فرق نظامية من البحّارة وتدريبهم تدريباً جيّداً، فقد عمدت إلى إجراءات عادت عليها بأقل الأرباح. جرت العادة، كما في أوروبا، حتى نهاية القرن

(1) المصدر السّابق.

(2) انظر سيّد مصطفى ج 3 ص 92.

الثّامن عشر أن تتوقف الجيوش عن القتال في فصل الشّتاء، لذلك كان من الأفضل للأساطيل البحرية في البحر المتوسّط والمحيطات أن تعود بسفنها إلى قواعدها في بداية الخريف، ثم تظهر من جديد في أواخر الرّبيع. وفي كل عام، عندما يحين موعد انطلاق الأسطول في رحلته الصّيفية[1] كانت الأدميرالية ترسل إلى الجزر والمناطق السّاحلية التي تشكل إيالة القبطان باشا، عدداً من الضبّاط المجنّدين الذين يعرضون أجر ستة أشهر لأي رجل ينتسب إلى السّلاح البحري. كانت النّتيجة أن تألفت القوة المجمّعة للانطلاق بسفن السّلطان في تلك الفترة، من رجال ليست لهم وظائف نظامية وقد لا يملكون الخبرة أبداً في القتال أو الإبحار[2]. كانت هذه القوات تدعى بعساكر البيرق[3] Standard Troops لأن كل ضابط كان يجنّد بعضهم تحت البيرق الخاص بفرقته، وفي الواقع لم يتعدّوا كونهم حشداً من الرّعاع لا يفيد وجودهم في أي اشتباك بحري سوى بضمان هزيمة مؤكدة. واستمرّت طريقة التّجنيد تلك إلى الفترة التي نجري بحثنا حولها[4].

منذ العهود الماضية ولغاية القرن الثّامن عشر كانت السّفن ذات المجاذيف تتألف، فضلاً عن ضبّاطها، من طاقم من الرّجال المسلحين والبحّارة والمجذّفين ولم تكن تزوّد سوى بأشرعة قليلة تستخدم عندما لا يكون هناك اشتباك. كانت تلك السّفن تقوم بالمناورة أثناء القتال بهدف صدم سفن العدو أو الصّعود على متنها، وهي عمليات لم تكن لتتحقق إلا بوجود المجاذيف. وبالتالي كانت الحاجة إلى البحارة قليلة بينما

(1) أي يوم الخضر «روزي خضر» أو يوم القديس جورج في الثّالث والعشرين من أبريل. أما يوم العودة فكان يدعى «روزي قاسم» أو يوم القديس ديمتريوس في السّادس والعشرين من أكتوبر. كان هذان اليومان يقسمان فصلي الصّيف والشّتاء. انظر الفصل عن الدّراويش في الكتاب للتمييز بين الأولياء المسلمين والقديسين المسيحيين.

(2) يذكر سيّد مصطفى ج 3 ص 192 أن الأموال التي كان اليوروك والمسلّم يقدمونها تكفي لتجهيز 8,000 إلى 10,000 رجل.

(3) باللغة التّركية: *Bayrak ʿAskerî*.

(4) سيّد مصطفى ج 4 ص 11.

هي كبيرة بالنّسبة للمجذفين والمسلّحين[1]. يبدو أن اللّاوند الأصليين كانوا يوظفون للقيام بالمهام الثّلاث معاً، ولكن بحلول القرن السّادس عشر أعفي من تلوهم من مهمّتي التّجذيف والقتال، وبما أن التّجذيف كان عملية شاقة ومرهقة، فقد أجبر بعض الرّجال على القيام بها وكانوا بشكل رئيسي من أسرى الحرب الشّبان[2] (الذين أصبحوا عبيداً بموجب الشّريعة)، ومن المجرمين والمحكومين، كما في بعض الدّول المسيحية، بالعمل في السّفن كعقاب لهم[3]. وبشكل مشابه فقد عُهد بالقتال على متن سفن العدو أو لدى النّزول إلى سواحل العدو، إلى فرق نظامية هي مجموعات من الجيش الإنكشاري أو السّپاهية الإقطاعيين من السّناجق التي تؤلف إيالة القپطان

(1) كان طاقم السّفينة متوسطة الحجم من النّوع المسمى *Kadırğa* مكوناً كالتالي: من المجذفين وعددهم 196؛ والمسلحين وعددهم 100؛ والبحارين وعددهم 30؛ والضباط وعددهم 3. وكان البحارة يشملون مديري الدّفة *Dümenci*، والملاحين *Yelkenci*، والنّجارين والسّباكين (القلفطجية) و20 عاملين في إصلاح الأجهزة *Alatcılar* يرأسهم أوضه باشى. أما السّفن الكبيرة من نوع *Mavna* فكانت تضم: 357 مجذفاً، و175 مقاتلاً، و55 بحاراً، و6 ضباط؛ بينما تضم سفينة *Baştarda* 497 مجذفاً، و250 مقاتلاً، و76 بحاراً، و8 ضباط. انظر جودت ج 1 ص 130.

وكان الأسطول العثماني يتألف عادة (في القرن السّادس عشر) من: (أ) سفينة *Baştarda* فيها 800 رجل؛ 6 سفن *Mavna* فيها 3,600 رجل (600 في كل منها)؛ 40 سفينة *Kadırğa* وفيها 12.000 رجل (300 في كل منها)؛ والمجموع هو 16,400 رجل منهم 10,500 مجذف و5,300 مقاتل و600 بحار. (ب) 20 سفينة خفيفة في كل منها 100 مقاتل. وفي أسطول يتألف من 67 سفينة كهذا الأسطول كان هناك حوالي 7,000 مقاتل. انظر أحمد راسم ج 1 ص 249–250، الحواشي.

كان أول أسطول يجهز لفتح قبرص مؤلفاً من 10 سفن *Mavna* و180 *Kadırğa* و170 *Barca* (سفينة شراعية قد تكون للنّقل فقط)؛ أما الأسطول الثّاني فكان يضم 250 سفينة ذات مجاذيف (*Mavnas* و*Kadırğas*). انظر جودت ج 1 ص 148. وكان أسطول الحلفاء في ليپانتو مؤلفاً من 200 سفينة صغيرة و7 سفن كبيرة ذات مجاذيف بالإضافة إلى 20 سفينة صغيرة وسفينتين كبيرتين ذات أشرعة.

(2) كان الأطفال الذين يؤسرون في الحرب يرسلون إلى القصور الإمبراطورية إعدادهم كوصفاء. أما السّلاف والقراصنة المسيحيون بشكل خاص فكانوا يؤخذون للخدمة في السّفن ذات المجاذيف. انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 146.

(3) انظر دوسّون ج 7 ص 437.

باشا[1]. ربما كان لاستخدام هذه الفرق في البحار أثّر في حثّ الباب العالي على توظيف اليوروك والمسلَّم في الأسطول. لكن هؤلاء لم يكونوا يشتركون سوى في بعض الأعمال كسحب المرساة وتلقيم المدافع وتطبيق أوامر ضبّاط البحرية. وبعد فترة من الزّمن أُبطلت عادة توظيف الإنكشاريّة والسّپاهية في السّلاح البحري من جهة لأن الفريقين كليهما قد تفلتا من النّظام، ومن جهة أخرى لأنهم أصبحوا لا فائدة منهم بعد تطوّر أجهزة المدفعية البحرية واستبدال السّفن ذات المجاذيف بالسّفن الشّراعية[2]. وبهذا أصبح استخدام السّفن ذات المجاذيف عقيماً بحلول القرن الثّامن عشر، ولم يعد يشترك في الحملات البحرية سوى الضبّاط وبعض البحّارة المتمرّسين (الذين سنتكلم عنهم لاحقاً) وعساكر البيرق. ومنذ ذلك الحين أصبح يشار إليهم بأنهم بحّارة أو رجال السّفن الشّراعية[3] قاليونجية *Ḳalyoncus*.

كان أول ضابط يُعيّن في منصب قپطان پاشا هو بالطَه أوغلى سليمان Balṭa Oğlu Süleymân الذي كافأه السّلطان محمّد الفاتح بهذا المنصب لقاء خدماته في حصار القسطنطينية[4]. ترافق المنصب في زمان بارباروسّا برتبة بكلربك *Beylerbeyi* (بطوغين). وبالإضافة إلى كون القپطان أدميرالاً فقد كان أيضاً حاكماً إقليمياً لسنجق غاليپولي الذي تتبع له قضاءات غَلَطة وإزميت (نيقوميديا)[5]. كانت غَلَطة تحت سيادته ربما بسبب سكّانها الجنويين الذين كان الفاتح يستدعيهم للخدمة في البحرية؛ بينما

(1) انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 146. كان هؤلاء الجنود من طبقة الزّعيم وأصحاب التّيمارات يُسجّلون بشكل مستقل في قسم البحرية.

(2) انظر سيّد مصطفى ج 3 ص 92.

(3) مع ذلك كانوا يتميّزون بأسماء أخرى حسب المهام الموكلة إليهم: منها *Ḳalyoncus* أي البحّارة؛ و*Levends* أي جنود البحرية؛ و*Ṭopçus* أي المدفعيون؛ و*Aylaḳcıs*. انظر دوسّون ج 7 ص 426 حيث يذكر أن *Aylaḳcıs* كانوا بحّارة أكثر خبرة أوكلت إليهم المناورات، لكن رِدهاوس يطلق الكلمة على العمّال العاديين.

(4) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «قپطان پاشا».

(5) المصدر السّابق. لم تكن غَلَطة حتى بداية القرن السّادس عشر متميّزة عن پيرا، بل كانت المنطقة برمتها تحمل الاسم الأول. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «القسطنطينية».

كانت إزميت تحوي أفضل مصادر للخشب المستعمل في صناعة السّفن. ومنذ فترة قبول بارباروسّا كعضو في الدّيوان الإمبراطوري أصبح للقباطنة رتبة الوزير (بثلاثة أطواغ)[1]، وبما أن سلاح البحريّة قد حقق تدريجياً ضمّ مقاطعات البندقية في الشّرق إلى أراضي السّلطان، فقد وضعت كل هذه الجزر تقريباً مع المقاطعات السّاحلية تحت سلطة القپطان لتشكل في النّهاية إيالة تدعى إيالة بحري سفيد *Eyâlet Baḥrı Sefîd* (أي إيالة البحر الأبيض، ويُقصد بذلك بحر إيجة والبحر المتوسط). كانت هذه الإيالة مقسمة كغيرها إلى سناجق لكل منها قائد يدعى بِك البحر دريا بكلرى *Deryâ Beyleri* وكان السّپاهية الإقطاعيون يخدمون في الأسطول تحت إمرتهم. وعندما ألغيت هذه الخدمة فيما بعد كان كل واحد منهم يكلّف بتجهيز وحماية سفينة بحرية[2].

كان القپطان پاشا هو بكلربك *Beylerbeyi* غاليپولي لكونها الحوض الرّئيسي لبناء السّفن، وحتى بعد انتقال مقر البحرية إلى إسطنبول عام 1516 فقد استمرّ بقيادة شؤون حوض السّفن في الأدميرالية (التَرسانِه *Tersâne*) الواقعة في ضواحي غَلَطة على القرن الذهبي والتي تدعى قاسم پاشا *Ḳâsim Paşa* وتُعرف بالتركية باسم مضيق الأدميرالية أو ترسانِه بوغازى[3] *Tersâne Boğazı*. وبهذا كان تحت إمرة القپطان عدد من الضبّاط الذين يقودون السّفن وعدد من الموظفين المسؤولين عن شؤون الأدميرالية. لكن لم تكن هناك معلومات كثيرة عن هذه التّنظيمات قبل استبدال السّفن ذوات المجاذيف بالسّفن الشّراعية، وكان كل الأشخاص ذوي الرّواتب في الأدميرالية، الذين بلغ عددهم 2,364 في عهد مُراد الثّالث على سبيل المثال، يشكلون أوجاقاً يدعى ترسانِه أوجاغى[4] *Tersâne Ocağı* ويضم القباطنة ووكلاءهم وضبّاط البحرية والمدفعيين والحراس. وبإلغاء السّفن ذات المجاذيف تدريجياً أصبح نظام

---

(1) انظر هامر ص 285-286. كان للقپطان أسبقية على كل الوزراء ويحتلّ الرّتبة التّالية مباشرة لكبير الوزراء وشيخ الإسلام. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «قپطان پاشا».

(2) انظر دوسّون ج 7 ص 424.

(3) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «القسطنطينية».

(4) انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 145-146.

أحقيّة قيادة السّفن الشّراعية حسب الأقدمية لكن بشكل غير رسمي، ثم تحوّل إلى نظام رسمي. كما أن استبدال السّفن قد أثّر في تنظيم مقر الأدميرالية[1]، لذلك من الصّعوبة بمكان تحديد إن كان ضبّاطها الموجودين في نهاية القرن الثّامن عشر كانوا موجودين قبل التّغيير أم بعده.

وكما أن كلمة لاوند *Levand* هي تحريف عن الكلمة البندقية ليڤانتينو *Levantino* وكلمة قپطان *Ḳaptan* تحريف لكلمة كاپيتانو *capitano*، فكذلك كانت الأسماء التي أطلقت على السّفن الشّراعية الرّئيسية في الأسطول العثماني مثل *Ḳapıdana*، *Patrona*، *Riyala* تحريفاً عن الكلمات الإيطالية المقابلة لها. وكان قادتها يدعون *Ḳapıdana Beyi*، *Patrona Beyi*، *Riyala Beyi* وكلهم تابعون لسفينة القپطان پاشا من نوع باشتاردا *Baştarda* (ذات الأصل الإيطالي أيضاً) وعندما ألغي استخدام السّفن القديمة بقيت هذه السّفينة مخصّصة للمراسم لغاية عام 1764[2]. كانت هذه السّفن الثّلاث التي يحمل قادتها لقب *Bey* تُعرف بسفن العَلم *Flag-ships* (*Sancaḳ Gemileri*) أما بقية السّفن فكانت تدعى بسفن الصّف[3] (*Alay Gemileri*) وكان للپاشا مساعد لإدارة الأدميرالية وهو ضابط شرطة يُختار من بين خوجات الدّيوان

---

(1) وقد أعيد تنظيمه عام 1682. انظر جودت ج 1 ص 155.

(2) بعد البدء باستبدال السّفن ذات المجاذيف بأخرى شراعية كسفن حربية استمر القپطان بالقيادة في سفينته *Baştarda* أما قپطان السّفن الشّراعية الذي يقول جودت إنه قد حلّ محل السّردار فكان يبحر في سفينة *Ḳapıdana*. وبعد إلغاء السّفن القديمة بشكل كامل أصبحت سفينة العلم تعرف باسم سفينة الپاشا وتحتل بالطّبع مرتبة أعلى من مرتبة *Ḳapıdana*. وأصبح *Ḳapıdana Beyi* قائداً تابعاً للرّتبة الأعلة. انظر جودت ج 1 ص 157.

(3) انظر دوسّون ج 7 ص 424 وما يليها. إن كلمات *Ḳapıdana* و*Patrona* و*Riyala* مشتقة من الكلمات الإيطالية *galea capitana* و*galea padrona* و*galea reale*. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «ريالا». كانت السّفن العادية تحت قيادة قباطنة يُختارون من الرّؤساء *Re'îses* أي قادة البولوك. انظر هامر ص 287. وكانوا يترقون إلى رتبة ورديان باشي *Vardiyan Başıs* و*Imperial Re'îses*. اشتقت كلمة *Vardiyan* من *guardian* الإيطالية ويبدو أنها متعلقة باستخدام العبيد المجذفين في السّفن. وربما يكون *Vardiyan Başıs* و*Imperial Re'îses* هم قادة السّفن الرّئيسية قبل استبدالها بالسّفن الشّراعية.

ويدعى أمين التّرسانِه *Tersâne Emîni*. وكان هو الذي يقود عمليات بناء السّفن وترميمها وأسلحتها، وكان مسؤولاً عن مخازن البحرية يساعده في ذلك ضابط شرطة آخر يدعى أمين العنابر عنبرلر أميني *Enbârlar Emîni* ومفتش أقل رتبة يدعى ناظر العنبر *Enbârlar Emîni*. وكان للأدميرالية أيضاً مشرف يدعى ترسانِه كاخية سي *Tersâne Kâhyası* يقود الحرّاس، وكاتب يدعى قاليونلر كاتبي *Kalyonlar Kâtibi*، وأمين السّجلات ترسانِه رئيسي *Tersâne Re'îsi*، وموظف لدفع الأجور سرگي أميني *Sergi Emîni*. أما رئيس الميناء ليمان رئيسى *Liman Re'îsi* فكان يتمتّع هو أيضاً بلقب بك *Bey* وبه تكتمل قائمة موظفي الأدميرالية[1].

كان للقپطان پاشا، ككل الحكام الإقليميين، ديوان في مسكنه في الأدميرالية[2]. وقد كان مسؤولاً أيضاً عن النّظام العام في غَلَطة وقاسم پاشا تماماً مثلما يوكل إلى آغا الإنكشاريّة والبوستانجى باشى والجَبَه جى باشى والطُّوپجى باشى الإشراف على مقاطعات أخرى في العاصمة وما يجاورها. ولكي يعزّز منصبه اتبع نظاماً شبيهاً بنظامهم، فأقام محارس تنطلق منها الدّوريات إلى الشّوارع والأسواق المجاورة. وكان أفراد الشّرطة التّابعين لمنطقة القپطان پاشا فقط يدعون بالبحّارة، وهم بالفعل تابعون لقباطنة بحريين. لقد قرأنا على الأقل عن الدّوريات اللّيلية في القرن السّابع عشر التي يقودها ما لا يقلّ عن خمسة وثلاثين قپطاناً. وكان السّجن الذي يُحجز فيه السّجناء المحكومون بالخدمة في السّفن يقع بالقرب من ديوان القپطان يديره مشرف الأدميرالية بشكل مباشر[3].

كان هناك في جدول رواتب الأدميرالية في القرن الثّامن عشر، بالإضافة إلى

---

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 435. يذكر هامر ص 286–287 الكاخية برتبة أعلى من ترسانِه كاخية سى، كما يذكر ترسانِه كاتبي وترسانِه روزنامِه جى ومخزن كاتبي (ربما بشكل مرادف لقاليونلر كاتبي وترسانِه رئيسي وسرگى أميني، وليمان كاتبي (كمرادف لليمان رئيسي)، وزندان كاتبي، وأمين الأحواض *Sekretär des Bagno* ومن المحتمل أنه المسؤول عن تسجيل عبيد السّفن.

(2) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «قپطان پاشا».

(3) انظر عثمان نوري، بلدية ج 1 ص 915–916.

الضبّاط والموظفين، كل التّابعين والقادة ورؤساء البحارة ورؤساء المدفعيين وچاوُش الپاشا *Paşa's Çavuş* ورئيس الأغوات وعدد من الچاوُشية التّابعين له، أي يبلغ العدد الإجمالي حوالي ألف شخص[1]. لغاية عهد محمود الأول (1730-1754) كان النّقص في البحارة المتمرّسين يُعوَّض جزئياً بالاتفاق مع ربابنة بعض السّفن التّجارية التي تبحر في الموانئ العثمانية في الشّرق. كان ربابنتها وأطقمها يعملون في خدمة الأسطول أثناء فترة الحرب مقابل إعفائهم من دفع الرّسوم في أوقات السّلم. بهذا الاتفاق ضمنت الأدميرالية خدمات حوالي ألفين من البحارة المتمرّسين، على الرّغم من أن روايات المراقبين الأوروپيين عن الطّريقة التي كانت السّفن التّجارية تبحر بها في أواخر ذاك القرن تشير إلى أن أولئك البحارة أنفسهم لم يكونوا على درجة عالية من المهارة والخبرة. وفي عهد محمود الأول خلت الأدميرالية حتى من هؤلاء. ولكي تزداد عائدات السّلطان من الرّسوم المستحقة أصرّ أمين الجُمرُك *Gümrük Emîni* على دفع أصحاب السّفن لها حسب الحمولة التي ينقلونها[2]. ومنذ ذلك الوقت كان على الأدميرالية أن تعتمد على ضبّاطها وبحارتها الخاصين، وقد أسهم هذا العجز دون شك في نقص كفاءة السّلاح البحري أثناء الحرب ضد روسيا.

لقد بحث السّلطان سليمان في أمر تزويد السّلاح البحري بإيرادات أخرى نتيجة لإلحاق عدد من الجزر والمناطق السّاحلية بإيالة القپطان[3]. في القرن الثّامن عشر كانت هذه السّناجق لا تزال تزوّد الأدميرالية ببعض المساهمات[4] لكنها لم تكن كافية

---

(1) انظر سيّد مصطفى ج 3 ص 91. كان الأفراد ذوو الرّواتب يدعون گديكلي قليونجى لر *Gedikli Kalyoncular* أي البحارة المتميزون، وذلك لأنهم ذوو رواتب. يذكر هامر ص 288 أن عدد الغُزبان في القرن السّابع عشر كان 1,364، وعدد القلفطجية المجندين من العجمي أوغلان 500 أو 600، وعدد المدفعيين 40 أو 50 (بينما كان عددهم في السّابق 500 أو 600).

(2) انظر سيّد مصطفى ج 3 ص 92-93.

(3) انظر جوشيرو Juchereau ج 1 ص 101. في عهد بايزيد الثّاني فُرضت ضريبة في إسطنبول ومدن أخرى للإنفاق على بناء السّفن. انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 65.

(4) مع أن تمويل الأدميرالية قد تم ضبطه في عام 1682 من قبل كبير الوزراء قره مصطفى پاشا. انظر جودت ج 1 ص 155.

لتلبية كل احتياجاتها، وكانت لا بدّ من تأمين الباقي عن طريق الميري[1] *Mîrî* لكنها أيضاً لم تكن تكفي لتلبية حاجات القباطنة، لذلك عمدوا، كأيّ ضبّاط في الدّولة، إلى زيادتها عن طريق بيع المناصب، ونقصد هنا منصب القپطان، للمتردّدين على البلاط. ثم قام القباطنة ببيع مناصب أقل شأناً وهكذا[2]، إلى أن أتيحت الفرصة لضبّاط الرّتب المختلفة بالإبحار في الرّحلة الصّيفية السّنوية، ممّا جعل سكان الجزر والموانئ يخشونهم كوباء الجراد، لكنهم لم يكونوا يعدّون أنفسهم سوى مجرّد مسافرين. لقد تركوا أمر الإبحار للقباطنة اليونان الذين عملوا في أسوأ الظّروف إذ لم يجدوا أنفسهم مضطرين فحسب للعمل مع مساعدين معدومي الخبرة تم التقاطهم من شوارع العاصمة قبل الرّحيل بساعات، بحيث يعدّون أنفسهم محظوظين للتخلّص من خدمات العبيد المسيحيين والسّجناء المالطيين، وإنما كان خطر الموت يتهدّدهم في كل مغامرة يقومون بها[3] وكانت المغامرات سيئة الحظ عديدة. لم يكن هؤلاء القباطنة مؤهّلين لقيادة السّفن الحربية بل وكان بعضهم يعرف بالكاد كيف يستعمل البوصلة أو أخذ الملاحظات بالنّظر إلى السّماء[4]. وإن تلك الصّعوبات لم يذلّلها البناء الجيّد للسّفن التي كانوا يبحرون عليها، إذ كان شائعاً بين الأوروبيين أن للعثمانيين قدرة هائلة في بناء السّفن أكثر من إدارتها[5]. كان هناك نوعان من السّفن المستخدمة هي السّفن الشّراعية الخفيفة *caravellas* والبارجات الحربية الكبيرة[6] *frigates* لكن يقال إن سطوحها عالية وقصيرة جداً وسيئة التّجهيز. وبالرّغم من أنها سفن سريعة[7] فإن مدافعها كانت موضوعة في أمكنة منخفضة تعرضها للانغمار بالماء لدى حدوث

(1) انظر ثورنتون ج 1 ص 42-44.

(2) جوشيرو ج 1 ص 102.

(3) انظر جوشيرو ج 1 ص 102-103؛ وإيتون ص 77-78.

(4) انظر إيتون ص 208-209.

(5) انظر ثورنتون ج 1 ص 292-293؛ وإيتون ص 77-78.

(6) انظر جوشيرو ج 1 ص 101؛ وإيتون ص 75. كانت السّفينتان تدعيان بالتركية Ḳaravela و Firḳata.

(7) انظر إيتون ص 77-78.

أبسط عاصفة[1]. أما معداتها الحربية فلم تكن جيّدة إذ كان فيها مدافع ذات قياسات مختلفة، وكانت الذخيرة لا تلائم في كثير من الأحيان أياً من تلك المدافع المتنوعة[2].

أنها صورة قاتمة حقاً، وعلى الرّغم من أنها وصف الأوروبيين الذين تشرّب معظمهم التّحيز ضد السّلطان وأتباع دينه، فقد دعمتها روايات الكتّاب العثمانيين أنفسهم. من بين تلك الرّوايات تبرز نقطة واحدة على الأقل بوضوح، وهي أن الأوروبيين المعاصرين المدعوين بالأتراك، أي المسلمين النّاطقين بالتركية، لم يتميّزوا أبداً كبحارة[3] وان السّلاح البحري كان يعتمد في شؤونه الملاحية بعكس الحربية منها، على اليونانيين من جزر وسواحل بحر إيجة والمسلمين النّاطقين بالعربية من مقاطعات شمال إفريقيا. وتعكس هذه الحقيقة بوضوح أن السّلاح البحري العثماني لم يكن يديره أبناء البلد إن صح التّعبير. لا شك أنه كان هناك القليل جداً من القوات الملاحية في أصولها كالبندقية وجنوة، ولكن حتى البرتغاليين يقال عنهم إنهم في فترة بنائهم لإمبراطوريتهم كانوا كالأسماك التي لا تستطيع العيش خارج المياه ومع ذلك فقد أسّسوا مملكتهم بعد انتصارهم على العرب في معارك برية. لم تكن حالة العثمانيين مشابهة لحالة البرتغاليين فحسب، بل كانوا فضلاً عن ذلك محكومين بشكل كبير بالتقاليد التي ورثوها عن أسلافهم الذين لم تكن لديهم أنظمة بحرية على الإطلاق. وبهذا ظلّ الأسطول السّلطاني في حالة دائمة من الاضطراب، فكون الأدميرال حاكماً إقليمياً في الوقت نفسه كان غريباً نوعاً ما، لكن يمكن اعتباره مناسباً في تلك الظّروف. أما عمله في الدّيوان فقد كانت له نتائجه المأساوية. مع ذلك فقد كانت التّقاليد السّابقة تقضي ببقاء الأسطول خارج نطاق عمل المؤسّسة الحاكمة، الأمر الذي أثبت في النّهاية إيجابيته ليس للأسطول نفسه فحسب بل للمؤسّسات الحكومية على حدّ سواء. لقد لا حظ مراقب أوروبي في القرن الثّامن عشر نقطة صحيحة، وهي أن الأسطول كان مقتبساً عن بلاد الكفار، لذلك لم يكن هناك تحيز نحو إصلاحه وتعديله كغيره من

(1) انظر توت Tott ج 3 ص 20؛ والمصدر السّابق ج 2 ص 250 وإيتون ص 83.

(2) انظر توت ج 3 ص 21؛ وجوشيرو ج 1 ص 102-103.

(3) انظر ثورنتون ج 1 ص 77-78، والأمر صحيح إذا قارنّا الأتراك باليونان في الملاحة.

المرافق[1]. وبالتالي فقد جرت إصلاحات مذهلة على الأسطول على أيدي قباطنته أنفسهم.

5. الإدارة المركزية

كانت الإدارة المركزية للإمبراطورية محاكاة لإدارات الدّول الإسلامية السّابقة، وكانت تتبع نمط إدارة الخلافة العبّاسية التي كانت هي نفسها قد تأثرت بتقاليد الدّولة السّاسانية وكما عدّلها الغزنويون والسّلاچقة بدورهم. ضمن هذه التّنظيمات كلها يوجد ثلاثة أقسام رئيسية بالرّغم من التّقسيمات الفرعية، تخفي أحياناً مخطط ترتيبها مثلّثي الشّكل. عند ذروة المثلّث نجد النّائب العام للحاكم الذي يدعى على الأغلب بالوزير *Vezîr*. وفي رأسي المثلث الآخرين نجد الموظفين الرّئيسيين اللذين يقوم أحدهما بإدارة شؤون المراسلات وتسجيل الوثائق وإصدار الأوامر والأحكام، بينما يتولّى الآخر كل ما يتعلق بالعائدات والنّفقات[2]. وفي كل الحالات يخضع موظفا القسمين الأخيرين للوزير، ولذلك سنبدأ كلامنا عنه.

لقد وُجد منصب الوزير منذ الأيام الأولى للإسلام، ويعتقد بأنه تقليد مأخوذ عن الإمبراطورية السّاسانية[3]. ومنذ أن شاع اللّقب في بداية الخلافة العبّاسية أصبح

---

(1) انظر إيتون ص 79.

(2) يشرح ابن خلدون في مقدمته الشّهيرة في التّاريخ أن شؤون الدّولة وإدارتها لا تتجاوز أربعة أنواع هي: 1. الدّفاع (عن الدّولة من الهجوم الخارجي، وعن النّاس من الاضطرابات الدّاخلية بما فيها الجريمة)، وهي مهمّة الوزير. 2. المراسلات وإصدار الأوامر، وهي مهمّة السّكرتير (الكاتب). 3. الأمور المالية، وهي مهمّة صاحب المال والجباية. 4. حماية الحاكم من إزعاجات ذوي المطالب، وهي مهمّة الحاجب. يقول ابن خلدون إن الأقسام الثّلاثة الأولى كانت تابعة للوزير في العهد العبّاسي، أما الرّابعة فهي خارج اختصاصه. انظر كتاب العبر ج 1 ص 197–199. وتمثل الوظيفة الرّابعة في العهد العثماني بالعاملين في القصر السّلطاني.

(3) تشتق الكلمة من المفردة البهلويّة *vçîr* وتعني القاضي، وليس من الجذر العربي «وَزَرَ» أي حمل عبئاً. وقد استخدمت الكلمة في اللغة العربية قبل الإسلام إذ أطلقت في القرآن (سورة 20، آية 29–30) على النّبي هارون.

لكل حاكم مسلم مستقل فعلياً أو حتى نظرياً، وزيره الخاص[1]؛ وكقاعدة عامة كلّما كانت منزلة الحاكم كبيرة زادت أهمية الوزير ليس لمجرّد زيادة قوة الدّولة المعنية بل بسبب صلات الوزير بالحاكم. وبتأثير النّفوذ، تبعاً للتقاليد الفارسية، كلّما ازدادت عظمة الحكام أصبحوا أكثر ابتعاداً عن الرّعية وأخذوا يعتمدون في إدارة شؤونهم على وزرائهم الذين كانت سلطتهم متنوعة بين ما تفرضه بعض الأنظمة الإسلامية على الحكومة بإيجاد ما يسمى «وزارة التّنفيذ» و»وزارة التّفويض«[2]. كانت مهمّة وزير التّنفيذ مجرّد تطبيق أوامر الحاكم، أما وزير التّفويض فكان يعمل بمبادراته الشّخصية بالرّغم من أنه لا يزال مسؤولاً عن أعماله أمام الحاكم. لكن هذا التّقسيم لم يكن رسمياً فقد بدا أن أعمال الوزراء تحت الحكم العثماني كانت تتفاوت حسب نشاط أسيادهم إلا عندما تشغلهم أمور الحرب ولا يتبقى لديهم الوقت الكافي للتفكير بالشؤون الأخرى.

في عهد السّلاطين الأوائل لم يكن الوزراء يحملون هذا اللّقب بل كان الوزير يدعى پروانِه *pervâne* أو پروانِه جى[3] *pervâneci* وهو لقب موروث من سلاچقة قونية[4]. أما لقب الوزير فقد منح أول مرة للقائد العسكري[5]، ثم أصبح يقصد به المنصب الأعلى في المؤسّسة الحاكمة، وهي رتبة قد يحتلّها عدّة أشخاص في آن

---

(1) كان أسلافهم من الخلفاء الأمويين يوظفون كاتبين. وقد أشار ابن خلدون إلى توظيف بني أمية للوزراء لكن يبدو أنه كان مخطئاً.

(2) انظر الماوردي «الأحكام السّلطانية»، ومقدمة ابن خلدون.

(3) العبارة *Pervâne* كلمة فارسية تحمل معاني عدة منها «القائد أو المفتش» و»الوثيقة الملكية«. وبهذا إذا استعملت الكلمة دون اللاحقة التّركية *ci* فهي تدل على المعنى الأول، وإذا استعملت بإضافة اللاحقة يصبح لها المعنى الثّاني وتدل على الوزير (الذي يصدر الوثائق).

(4) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «وزير»؛ وكتاب كوپريلى زاده *Selcukliler Zamanında Anadoluda Türk Medeniyeti*.

(5) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «وزير»، ويقال إن تيمورطاش *Timurtaş* هو أول من حمل لقب الوزير الأول العثماني، لكن ليس بالمعنى المفهوم لاحقاً إذ لم يعد پروانِه جى السّلطان بل مجرد پاشا أول بثلاثة أطواغ ورئيس بكلربك *Beylerbeyi*.

معاً بمن فيهم رئيس الوزراء. مع ذلك فإن كلمة پروانِه جى لا تعني أن صاحبها خاضع لأوامر السّلطان بل كان وزراء العهود الأولى مستقلّين تماماً في إدارة شؤونهم، وكان السّلاطين مشغولين دائماً بحروب لا تنتهي. وبالتالي فقد جُمعت القوانين في عهد محمّد الفاتح[1] للتعريف بمكانة ومهام كل موظفي الدّولة، وكان يشار إلى الوزير على أنه الوكيل المطلق للسّلطان *Vekîli Muṭlak*. وبسبب التّميز الخاص المرتبط بالوزارة كرتبة فلم يعد الوزير يدعى پروانِه جى بل الوزير الأول أو الأكبر أو الأعظم (*Ulu Vezîri* أو *Vezîri A'ẓem*). وبهذا عاد العثمانيون إلى التّقليد الإسلامي القديم لتسمية الوزير لكنهم اضطروا إلى تعديل اللّقب بوضع صفة «أعظم» لأنهم كانوا قد منحوا اللّقب أصلاً لعدد من الأشخاص أقل رتبة من رئيس الوزراء.

كانت هذه الوظيفة حتى فتح القسطنطينية يشغلها مسلمون أحرار، ففي عهد أورخان تسلمها أخوه الشّهير علاء الدّين[2]، وبالأخصّ كانت هناك عائلة چندارلى *Çanndârlı* التي استلمت هذا المنصب في عهد خلفاء أورخان لمدة دامت لأربعة أجيال، وكان رابعهم في المنصب عندما تم الفتح[3]. وفي الوقت نفسه أشرنا سابقاً إلى أن السّلاطين اعتمدوا بعد توسّع رقعة البلاد شكلاً جديداً للحكم فأوجدوا نظاماً للعاملين في القصر السّلطاني والجيش النّظامي يضم عبيداً خاصين بهم ثم مجنّدين من قوات الدّوشِرمه. وبهذا أصبح تسلم المركز الأول في المؤسّسة الحاكمة من قبل مسلم حر أمراً شاذاً، ويقال إن السّلطان محمّد كان ينظر إلى المزيّة التي حصلت عليها

(1) بالرّغم من أنه تم وضع قانون نامِه في عهد السّلطان محمّد الثّاني، فقد كان السّلاطين الذين سبقوه يصدرون قوانين فردية.

(2) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «علاء الدّين باشا».

(3) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «چندارلى»، وكان الوزراء الأربعة هم 1. قره خليل في عهد مُراد الأول؛ 2. ابنه علي في عهد بايزيد الأول؛ 3. ابنه إبراهيم في عهد محمّد الأول ومُراد الثّاني؛ 4. ابنه خليل في عهد مُراد الثّاني ومحمّد الثّاني. وكان اسم العائلة يُكتب بعدة أشكال منها Çandârli، Çenderli، Cendereli، Çendereli وهو الذي استعملناه لأنه المفضل لدى المؤرخين الأتراك.

عائلة الچندارلى بشيء من الغيرة[1] وبدأ ينقم على وزيره خليل پاشا ويرتاب بأنه على صلات خيانة مع البلاط البيزنطي[2]. لذلك قام بعزله ثم إعدامه في نفس عام الفتح واختار بدلاً عنه رجلاً من القاپى قُول لرى هو محمود پاشا عدني[3].

ورغم أن واحداً من عائلة چندارلى قد تسلّم منصب رئيس الوزراء لفترة قصيرة[4] في عهد خليفة السّلطان محمّد، فقد أخذت المؤسّسة الحاكمة القائمة على نظام الرّق بتعيين العبيد في هذا المنصب. ومنذ الفتح إلى آخر أيام سليمان العظيم، أي ما يقرب من مئة عام، كان الوزراء أقرب ما يكونون من الوظيفة النّموذجية لوزير التّنفيذ إذ كان السّلاطين محمّد الثّاني وسليم الأول وسليمان حكاماً ذوي نشاط كبير وحيوية فائقة. ولكن باستسلام السّلطان سليمان في أواخر عهده إلى العزلة وانصراف خلفائه إلى حياة التّرف أصبح للوزراء، الذين صاروا يُعرفون باسم الصّدر الأعظم[5]، سلطة ومكانة عالية رغم أنهم من القاپى قُول لرى. وباستثناء داماد صوقولى محمّد پاشا الذي حكم الإمبراطورية مدة ثلاثة عشر عاماً بعد وفاة سليمان[6]، وكذلك الأفراد الأربعة لعائلة

---

(1) انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 56-57.

(2) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «چندارلى».

(3) انظر عطا ج 2 ص 4. ويذكر دوسّون ج 7 ص 152 أن السّلطان محمّد بعد تخلصه من خليل چندارلى أراد الاستغناء عن منصب الوزير بشكل كامل، ولم يعيّن محمود پاشا إلا بعد ثمانية أشهر.

(4) هو إبراهيم بن خليل الذي خدم السّلطان بايزيد الثّاني من 1497 حتى 1499. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «چندارلى».

(5) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «الصّدر الأعظم».

(6) وكان وزيراً أعظم منذ عام 1565 (أي قبل عام من تولي سليم الثّاني العرش) إلى حين مقتله عام 1579 (أي بعد تولي مُراد الثّالث العرش بخمسة أعوام). كان بوسني المولد وكلمة صوقولى هي اللفظة التّركية لاسمه الأصلي سوكوليڤتش. وكان «داماد» أي الصّهر لزواجه من السّلطانة أسمهان ابنة سليم الثّاني. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «صوقولى». لكن يبدو أن سنة ترقيته لمنصب الوزير الأعظم خاطئة في هذا المقال (أي 1568) التي كانت بعد وفاة سليمان بعامين، وقد ذُكر أنه خدم في عهده لمدة خمسة عشر شهراً.

كوپريلي الذين أنقذوا الإمبراطورية من الانهيار في نهاية القرن السّابع عشر[1]، فإن كبار الوزراء لم يعودوا قادرين على القيام بما قام به السّلاطين في الأيام العظام. يكمن السّبب الأول في أن فترة تولي الوزير للمنصب كانت معتمدة على عطف السّلاطين، لكنها اضطربت بعد ذلك خصوصاً إثر تفضيل السّلاطين للعزلة ووقوعهم تحت تأثير الحريم والخصيان ومؤامراتهم التي هدّدت مهمّة الوزير، بالرّغم ما أشرنا إليه سابقاً من محاولة الوزير چورلولي علي پاشا للحدّ من نفوذ الخصيان. أما السّبب الثّاني فهو عدم وجود بديلين متميّزين في الحكومة عدا عن اثنين من عائلة كوپريلي، ومع أن أولهما كان قاپي قُولي[2]، فإن وضعه لم يعد ملائماً بعد تدهور نظام التّدريب والتّرقي حسب الكفاءة.

ومع أن الصّدر الأعظم هو الوكيل المُطلق للسّلطان، فلم يكن يملك السّلطة المباشرة على مؤسّستين مهمتين في الدّولة، هما القصر السّلطاني وهيئة علماء الدّين[3]، وماعدا ذلك فقد كان صاحب النّفوذ الأكبر وبيده كل التّعيينات سواء في

---

(1) 1. محمّد پاشا، الصّدر الأعظم منذ عام 1656 حتى وفاته عام 1661. 2. ابنه فاضل أحمد پاشا، الصّدر الأعظم الذي خلف والده مباشرة منذ عام 1661 حتى وفاته عام 1676. 3. فاضل مصطفى پاشا ابن محمّد پاشا، الصّدر الأعظم منذ عام 1689 حتى مقتله في الحرب عام 1691. 4. حسين پاشا ابن أخي محمّد پاشا، الصّدر الأعظم منذ عام 1697 حتى تقاعده عام 1702. كانت العائلة من أصول ألبانية، وكان محمّد پاشا يتميز بشكل خاص بنشاطه الذي أعاد النّظام إلى الإمبراطورية، كما تميز فاضل پاشا بقيادته العسكرية، وفاضل مصطفى وحسين بإصلاحاتهما الاقتصادية. وفي عهد حسين تم توقيع صلح كارلوڤيتش مع روسيا والنّمسا وپولونيا والبندقية.
هناك فرد خامس في العائلة هو نعمان پاشا ابن مصطفى الذي خدم كصدر أعظم من عام 1702 إلى عام 1710 لكنه لم يثبت جدارته وتم عزله ثم أصبح «داماد» بزواجه من السّلطانة عائشة أخت مصطفى الثّاني. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «كوپريلي».

(2) كان مسلماً بالولادة وتوظف أول مرة في الحلوى خانه في الخدمة الخارجية للقصر بفضل لقائه مع صديق له يعمل في المطابخ السّلطانية. انظر عطا ج 2 ص 68.

(3) كانت هيئة علماء الدّين خاضعة لشيخ الإسلام وقاضيي العسكر (انظر الفصل التّاسع من الكتاب).

الجيش أو في الإدارتين المركزية والإقليمية[1]. كان يُطلب إليه إدارة شؤون الجيش بالإضافة إلى قيادته في الحرب إن لزم الأمر، وكان كقادة فرق المشاة المختلفة مسؤولاً عن مراقبة الالتزام بالقانون والنّظام في العاصمة، بل أكثر من ذلك فقد كان يمثل السّلطان في رئاسة مجلس العدل بوصفه إمام الأمة. في البداية كان السّلاطين يحاكون الحكّام المسلمين السّابقين فيجلسون للقضاء بين النّاس بأنفسهم[2] لكنهم كانوا يقومون بذلك بمساعدة قضاة الشّريعة، إذ يتوجب عليهم مطابقة الشّريعة في كل حكم أو قرار يتّخذونه. ولما حلّ الصّدر الأعظم مكان السّلطان وتسلّم السّلطة العليا للقضاء، كان يقوم بمهمته أيضاً بمساعدة قضاة الشّريعة فيوكل إليهم القضايا الخاصّة بالقوانين الشّرعية ويحتكم إليهم ويطلب مشورتهم في كل الأمور[3]. لكن سلطة كل من الوزير والقاضي الشّرعي لم تكونا مقتصرتين على بعضهما بشكل متبادل، بل على العكس كانت سلطة كل منهما تشمل قضايا المحكمة كلّها، إذ كان الوزير نائباً عن السّلطان - الإمام والقاضي الشّرعي مطبقاً للشّريعة حسب الأعراف والعادات. ومع أن منصب الوزير أعلى من منصب القاضي، فلا شك أنه لم يكن قادراً على البتّ في القضايا بمفرده. وكما سنرى فإن هذا التّقسيم غير المحدّد أو التّداخل بين السّلطات كان سائداً في الأقاليم أيضاً حيث كان الحكّام المحلّيون يمثلون السّلطان. وبما أن الصّدر الأعظم كان الحامي الأول للقانون والنّظام في العاصمة، فقد كان يذهب في جولات أسبوعية إلى الأسواق ليتأكد من الرّقابة السّليمة للحرف وقواعد التّجارة وليقبض على المجرمين ويعاقبهم، يرافقه في ذلك قاضي إسطنبول[4].

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 156؛ وهامر ص 82-83.

(2) لغاية عهد محمّد الفاتح (انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 59)، كسلاطين السّلاجقة في قونية (انظر كوپريلى زاده ج 2 ص 199 وما يليها).

(3) كان القضاة هم (أ) قضاة عسكر الرّوملي والأناضول وذلك يوم الجمعة في الدّيوان السّلطاني (الذي كان يُعقد حتى منتصف القرن السّابع عشر أيام السّبت والأحد والاثنين والثّلاثاء، ثم أصبح يعقد أيام الأحد والثّلاثاء فقط)؛ (ب) قضاة إسطنبول وأيوب وغَلَطة وأُسكُدار أيام الأربعاء في الدّيوان.

(4) كان الصّدر الأعظم يقوم بجولاته يوم الأربعاء بعد جلسة الدّيوان. وفي أيام دوسّون لم يعد

كان السّلطان يشير إلى منح الصّدر الأعظم النّفوذ والسّلطة بتسليمه خاتم المهر السّلطاني[1] الذي يُختم به الكثير من المرافق المهمّة. وعندما كان السّلطان يطلب من الوزير إعادته إليه كان ذلك دلالة على عزله من منصبه. كان الوزراء في الأيام الأولى للإمبراطورية يضعون الخاتم في أصابعهم، وأصبحوا فيما بعد يضعونه في جيوبهم داخل محفظة من القماش الذهبي[2]. بعد ذلك كرّم السّلطان الصّدر الأعظم بجعل بعض من خدم القصر يقومون بخدمته، وكان آغا الرّكاب يقوم بذلك مرة في الأسبوع، وكان الصّدر الأعظم يذهب من مسكنه إلى القصر يرافقه الچاوُش باشى *Çavuş Başı* وعدد من رجاله[3]. كما كان للصّدور العظماء حقوق متميّزة، وهم وحدهم الذين يتواصلون مع الحاكم، وهم وحدهم يملكون الحق بحمل راية النّبي في الحروب. وفي الأيام اللاحقة لمّا ازداد نفوذهم أصبح منصبهم مهيباً جليلاً. وبهذا صار واجباً على كل الموظفين، ما عدا شيخ الإسلام، أن يقبّلوا هُدب ثوب الصّدر الأعظم عند

قاضي إسطنبول يرافقه. انظر ج 7 ص 157، وهامر ص 85.

(1) كان المؤرخون يشيرون إلى ارتفاع مرتبة الصّدر الأعظم بقولهم: لقد حصل على شرف الاحتفاظ بخاتم مهر سيد العالم. انظر عطا ج 2 ص 137.

(2) سيّد مصطفى ج 1 ص 59؛ دوسّون ج 7 ص 153-154؛ هامر ص 94-95؛ ليبيير ص 166. كانت المرافق التي تمهر بختم السّلطان هي: مخزن السّجل المالي *Mâliye Defter–ḫânesi*، وخزينة السّراي الخارجية *Dış Ḥazîne*، ومكتب الأرشيف العام *Defter–ḫâne*، كما كان الكيس اليومي *Rüznâme Kîsesi* يختم به أيضاً، وهو يحتوي على سجلات الأحكام التي يصدرها الوزير في المحكمة. في البداية كان الخاتم يسلّم إلى الصّدر الأعظم في منزله من قبل موظف محكمة، ولكن منذ عهد أحمد الأول أصبح يقدّم إليه بحضور السّلطان نفسه. وعندما كان السّلطان يرغب في عزل الوزير كان يرسل إليه موظف المحكمة لاسترجاع الخاتم (ويكون عادة قاپيجى لر كاخية سى *Ḳapıcılar Kâḫyası*). وكان الصّدر الأعظم الذي يُعزل يُجبر على مغادرة العاصمة في الحال.

(3) انظر ليبيير نقلاً عن علي بما يخص بدء التّطبيق في عهد محمّد الثّاني. ويدل قانون نامِه أنه بحلول القرن السّابع عشر كان آغا الرّكاب يحضر الدّواوين كلها، لكنهم أصبحوا يخرجون (مع قادة البولوك) مع الصّدر الأعظم في صباح أيام الخميس حيث لا يوجد ديوان، وربما من أجل إظهار التّميز.

الدّخول إلى مجلسه[1]، وفي حين كان هؤلاء الموظفون يستقبلون عامة النّاس في مكاتبهم فلم يكن الصّدر الأعظم يلتقي إلا بالأشخاص البارزين بعد طلبهم الزّيارة إلا عندما يجلس في المحكمة أو يعقد لقاء عاماً مرة في الشّهر[2]. ولكن الدّليل الواضح لانتقال القيادة والسّلطة من السّلطان إلى الصّدر الأعظم في العصور الأخيرة إنما هو تأسيس الباب العالي. لغاية ذلك الوقت كانت كل الشّؤون المهمّة للدّولة تدار في قصر السّلطان وكان للصّدر الأعظم منزل خاص يتعامل فيه مع الشّؤون الأقل أهمية، ولكن في عام 1654 زوّد السّلطان محمّد الرّابع وزيره درويش محمّد باشا بمسكن رسمي أصبح يُعرف باسم باب الباشا *Paşa Ḳapısı* والباب العالي *Bâbı ʻÂlî*[3] يقيم فيه الوزير ومن يخلفه. لم يكن هذا البناء الفخم مسكناً للصّدر الأعظم وعائلته وخدمه وحرّاسه فحسب، بل كان مكتباً عاماً تدار فيه المهام من قبل الموظفين الرّئيسيين في الإدارة، باستثناء أولئك الذين يديرون القضايا المالية[4].

وكما أشرنا سابقاً، فإن لقب الوزير كان قد أطلق بحلول القرن الخامس عشر على عدد من الأشخاص في الوقت ذاته، وهم الحكام الإقليميون ذوو المكانة الرّفيعة الذين يمنحهم اللّقب سلطات واسعة بحيث يصدرون أوامر سلطانية تُعرف بالفرمانات[5] وفي بعض الحالات قد يسكّون النّقود باسم السّلطان. وفي عهد السّلطان محمّد الفاتح تمّ منح هذه الرّتبة للضبّاط المقيمين في العاصمة، وكان ذلك بسبب أن السّلطان والصّدر الأعظم كانا غائبين في كثير من الأحيان، إما معاً أو بشكل فردي، في الحملات والحروب، ومن جهة ثانية للتزود بالمستشارين الذين يُضفون

---

(1) يذكر دوسّون ج 7 ص 154 أن الصّدر الأعظم كان يمنعهم من فعل ذلك، من قبيل اللباقة، ويقدم لهم يده بدلاً عن ذلك.

(2) المصدر السّابق ص 176-177.

(3) يقول هامر في كتابه ص 95 إنه من المحتمل أن يكون تعبير الباب العالي قد أُطلق قبل ذلك على قصر السّلطان، ثم انتقل إلى مقر الصّدر الأعظم بانتقال السّلطة الفعلية إليه.

(4) انظر دوسّون ج 7 ص 158، 174 وما يليها؛ الموسوعة الإسلامية مادة «القسطنطينية».

(5) انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 91. كان من حقهم أيضاً ختم الوثائق بعلامة السّلطان التي تسمى «الطّغرة».

لمسة من المهابة والاحترام. وعندما كان الصّدر الأعظم يتولّى قيادة الجيش كان لا بدّ لأحدهم بأن يحلّ محله، وعندما كان السّلطان يقود الحملة بنفسه كان الصّدر الأعظم يرافقه، وأيضاً كان لا بدّ من ترك أحد يعتني بشؤون العاصمة. أخيراً، أثناء الحروب في أوروبا، كان لا بدّ من تعيين ضابط مهم للحفاظ على الأمن في آسيا، وأثناء الحروب في آسيا، كان لا بدّ ممّن يحفظ الأمن في أوروبا. وبهذا تم تعيين وزيرين في البداية، ثم أصبح عددهم تسعة في القرن السّادس عشر، وكانوا يعيّنون في أماكن مختلفة عندما تقتضي الحاجة. وبسبب أن المجالس التي كانوا يسهمون بالعمل فيها كانت تُعقد في غرفة ذات قبّة في القصر فقد صاروا يُعرفون بوزراء القبّة *Ḳubbe Vesîrs*، وكانوا يمنحون لقب: الوزير الأول، الوزير الثّاني، وهكذا. كانوا يمنحون في بعض الأحيان قيادة القوات في الحملات الصّغيرة فيلقب أحدهم عندنا بالسّردار. كان لكل واحد منهم رجال يعملون في خدمته بحيث يضع بعضاً منهم في منزله في العاصمة والبعض الآخر في المقاطعات المجاورة، حيث يقيمون في الخيام لحراسة قطعان المواشي والمعدّات الحربية، كما يستخدمونهم كحراس خاصين في الحملات فينطلقون مع عدد من أورطات الجيش الإنكشاري وبعض تقسيمات الخيالة النّظاميين يرافقهم إلى وجهتهم الحكام الإقليميون ورجالهم والقوات الإقطاعية[1]. كان الوزير الذي يحلّ محل الصّدر الأعظم لدى خروجه إلى الحرب يدعى بالقائمقام[2] *Ḳâ'îm-maḳâm*، وكان يُعهد في الأغلب بهذه المهمّة للوزير الثّاني. كان يتمتّع في هذه الفترة بكل سلطات الصّدر الأعظم باستثناء المنطقة التي تدور فيها الحرب. ولمّا كان معظم كبار القادة وضبّاط الإدارة يرافقون الصّدر الأعظم في الحملة، فقد كان الضبّاط والموظفون الأدنى رتبة هم من يبقون مع الوزير الثّاني ليساعدوه في أداء مهامه. كان هذا النّظام الغريب سائداً في الأزمنة التي كان السّلاطين يقودون فيها جيوشهم بأنفسهم، يرافقهم كبار وزرائهم مخلّفين وراءهم من يعتني بشؤون العاصمة. واستمرّ النّظام حتى في الأيام اللاحقة، حيث كان السّلاطين يبقون في العاصمة ويقوم وزراؤهم بقيادة

(1) انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 59؛ دوسّون ج 7 ص 212؛ الموسوعة الإسلامية مادة «وزير».
(2) وتعني الكلمة حرفياً «من يحلّ مكان آخر».

الجيوش. وبما أن الحروب كانت كثيرة وكان الوزراء يضطرون للخروج المتكرّر، فقد شاع تعيين القائمقام، وبهذا نجد في سيرة حياة الصّدر الأعظم أنه قبل ترقيته إلى منصبه كان يشغل رتبة القائمقام. كما كان القائمقام يُعيّن أيضاً في فترات تغيير الحكومة عندما كان حاكم إقليمي يترقّى ليصبح صدراً أعظم[1].

بالإضافة إلى وزراء القبّة، كانت رتبة الوزير تمنح أيضاً في أواخر القرن الخامس عشر بعض رجال الدّولة ذوي المقامات الرّفيعة[2]، وأخذ عدد من يملكون اللّقب يتزايد تدريجياً، وخاصّة بعد أن أخذت المؤسّسات العثمانية بالانحدار إلى أن تجرّدت هذه الرّتبة من مزاياها السّابقة. ومنذ منتصف القرن السّابع عشر تراجع عدد وزراء القبّة ثم ألغيت الرّتبة تماماً في بداية القرن الثّامن عشر. ومنذ ذلك الحين لم يعد يحمل لقب الوزير في العاصمة سوى أربعة أو خمسة أشخاص بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه؛ وكان اثنان منهم على الأقل من أفراد القصر السّلطاني (وأحدهم قيزلر آغاسي *Kızlar Ağası*) يتعاملان بالشؤون العامة بشكل غير رسمي. أما باقي الوزراء فكانوا من حكام الأقاليم[3].

يمكننا الآن الانتقال للحديث عن بنية الإدارة المركزية ذاتها. فكما سبق وأشرنا، كان العمل الحكومي في الدّول الإسلامية السّابقة مقسماً بين فئتين رئيسيتين من موظفي الدّولة، تقوم الأولى بأعمال المراسلات وإصدار الأوامر بينما تهتم الثّانية بالشؤون المالية. وبهذا كان للدّولتين العبّاسية والسّلجوقية العظمى مكتب للرّسائل ومكتب لإصدار الأوامر من جهة، ومن جهة أخرى كان هناك مكتب مالي[4]؛ وقد قام

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 158؛ هامر ص 96، 136-137.

(2) على سبيل المثال النّشانجي *Nişâncı* والدّفتردار *Defterdâr*.

(3) انظر أحمد راسم ج 2 ص 309؛ سيّد مصطفى ج 2 ص 91؛ دوسّون ج 7 ص 212؛ هامر ص 81.

(4) كان مكتب المراسلات يدعى ديوان الرّسائل (لدى العبّاسيين) وديوان الإنشاء (لدى السّلاجقة). وكان مكتب إصدار الأوامر يدعى ديوان التّوقيع (لدى العبّاسيين) وديوان الطّغرة (لدى السّلاجقة). أما المكتب المالي فكان يدعى ديوان الخراج وديوان النّفقات (لدى

العثمانيون بمحاكاة هذا النّظام بحذافيره. كان كل من هذه المكاتب يسمّى في الدّولة العبّاسية بالدّيوان[1]، ولكن في بداية القرن العاشر عندما أصبح الخلفاء واقعين تحت سيطرة الحكام المتمرّدين ولم يعودوا يحكمون إلا منطقة صغيرة نسبياً، اسمياً فقط، لم يعد هناك حاجة إلى آلة إدارية موسعة. لذلك تم ضم الدّواوين كلها إلى بعضها[2] ومن يومها أضحى لكلمة «ديوان» المطلقة على المكتب الحكومي معنى جديد هو الإدارة بشكل عام لتمييزها عن بلاط الحاكم ورجال قصره. ومن هنا برز اسم جديد للوزير، ففي عهد السّلاچقة العظام أصبح يدعى بصاحب الدّيوان *Şâḥib Dîvân*. وفي عهد السّلالة الحاكمة في قونية يبدو أن الكلمة أصبحت تطبّق بشكل مختلف، فبالإضافة إلى صاحب الدّيوان (الذي كان موظفاً أكثر من كونه پروانه جى) كان لدى الحكام السّلچوقيين موظف لتسجيل الأمور المالية (أموال دفترجى سى) *Emvâl Deftercisi* وسكرتير خاص[3] *Münşi'l Ḫâşş*، وبذلك أصبح الدّيوان خلال حكمهم أشبه بقسم من مكتب الصّدر الأعظم لدى العثمانيين؛ أي مكتب المحفوظات أو السّكرتارية[4]. لكن الكلمة لم تعد تعني ذلك ولا أيّ قسم غيره ولا حتى الإدارة ككل في العهد العثماني، بل أصبحت تدلّ على مجموعة الموظفين لاسيّما الذين يعملون في القصر تحت رئاسة الصّدر الأعظم. ويمكننا هنا أن نستطرد حول هذا المعنى بشيء من التّفصيل، بما أن وضع الكثير من موظفي الإدارة كان منوطاً بشكل واسع بقبولهم في الدّواوين أو استبعادهم منها.

العبّاسيين) وديوان الاستيفاء (لدى السّلاچقة).

(1) أصل الكلمة ذو اشتقاق فارسي بمعنى «رقَمَ» أو «سجّل».

(2) انظر بوين «حياة وزمان علي بن عيسى» ص 393.

(3) انظر كوپريلى زاده *Selcukliler Zamaninda Anadoluda Tür; Medeniyeti* ص 204. في عهد السّلاچقة كان رئيس مكتب المراسلات يدعى أيضاً المنشئ *Munşi*. للعودة إلى بعض المصادر عن الحكومة انظر نظام المُلك «سياسة نامه» والبنداري «زبدة النّصرة».

(4) كان هذا المكتب يُعرف باسم ديوانى هُمايونى قلمى (أي قسم السّكرتارية للدّيوان السّلطاني) وقد استخدمت الكلمة العربية «قلم» مجازاً لهذا القسم، لكن الدّيوان المشار إليه هنا هو مجلس وبلاط الصّدر الأعظم.

بهذا المعنى الجديد أصبحت كلمة الدّيوان تطلق على المجالس العامة للسّلاطين، وقد كانوا يعقدونها في البداية للاستماع إلى المظالم وإحقاق العدل، بالإضافة إلى استلام البيعة من وزرائهم ومقابلة السّفراء وترؤس دفع أجور قواتهم النّظامية. لغاية عهد السّلطان محمّد الفاتح استمرّ السّلاطين بالظّهور أمام العامة للأمرين الأول والثّالث وغيرهما، ولكن يقال إنه بسبب عدم احترام أحد المتظلمين لع في إحدى المناسبات، قرّر السّلطان إبطال هذا النّظام وأوكل بمهامه القضائية إلى الصّدر الأعظم. ولكن من أجل المحافظة على سيطرته على سلوكه داخل المحكمة، أمر بفتح نافذة في جدار غرفة المحكمة بحيث يختبئ وراء قضبانها ويراقب سير العمل دون أن يلحظه أحد[1]. كانت هذه الغرفة ذات القبّة واقعة في وسط الباحة الثّانية للقصر ضمن نطاق الخدمة الخارجية. ومنذ انسحاب السّلطان محمّد وخلفاؤه من رئاسة المحكمة، لم يعودوا يظهرون فيها أبداً. وسواء أقام بفعل ذلك من قبل أم لا فقد أخذوا يعقدون المجلس في غرفة أخرى[2] داخل بوابة السّعادة التي تطل على البلاط الدّاخلي. مع ذلك فقد كانت هذه المجالس تُسبق بعقد اجتماعات في غرفة القبّة يرأسها الصّدر الأعظم، وقد أطلق على هذه الأماكن اسم الدّيوان مع أنها تشمل غرف الاستقبال الذي يقام في غرفة المجلس بعد انتهاء الاجتماع. ولكن بما أن هذه الإجراءات كانت تتم بالبحث في أمر المظالم من قبل رئيس الوزراء وعلماء الدّين الذين يساعدونه، فقد أصبحت كلمة الدّيوان تدل على مجلسه القضائي فحسب[3]. وبشكل عام من جهة أخرى كانت

(1) انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 59.

(2) تدعى *Arḍ Odasī* أي غرفة عرض المظالم. لقد حدث انسحاب السّلطان محمّد من رئاسة المحكمة العامة بعد أن أقام في القصر بفترة قصيرة، وبهذا فإن التّرتيبات الموصوفة هنا كانت موجودة نظرياً منذ بداية تاريخ السّراي. لكننا لم نستطع التّثبت من كون المحكمة عقدت فعلياً في غرفة القبّة الشّهيرة أم لا، لكن اتخاذ وسيلة النّافذة ذات القضبان تعود دون شك إلى زمن تغيير السّلطان لعاداته. يذكر عطا في كتابه ج 1 ص 59 غرفة القبّة في فصل الكلام عن محمّد الثّاني لكنه لم يحدّد تاريخاً لبنائها.

(3) لمزيد من المعلومات عن المراسم المقامة في دواوين المجالس ودفع أجور الفرق العسكرية واستقبال السّفراء انظر كتاب «قانون نامِه».

تطلق على اجتماعات أي مجموعة من الموظفين، وبهذا أصبحت مجالس الشّورى للإدارة العامة للجيوش الإنكشاريّة تحمل اسم الدّيوان.

كان مكتب المراسلات في العهد العبّاسي يمثل في العهد العثماني بسكرتارية الصّدر الأعظم المذكورة سابقاً، وكلاهما مستقل عن قسم إصدار الأوامر لكن يعمل بالتنسيق معه. وكان قسم إصدار الأوامر في العهد العبّاسي يقوم بتفحص أو تصحيح الوثائق الصّادرة عن المكتب الأول ووضع إشارات تدل على أنها صدرت وفقاً لسلطة الحاكم. كان هناك مكتب مشابه في إدارة العصر السّلجوقي ويدعى رئيس موظفيه بالطّغرائي *Ṭuğrâ'î* لأن علامة الحاكم كانت تسمى الطُّغرة. كانت علامة الحاكم العثماني تدعى الطُّغرة كذلك وكانت تداخلاً معقداً لاسم السّلطان وتستخدم على الوثائق وقطع النّقد معاً. كان أحد الموظفين الرّئيسيين اللذين يليان الصّدر الأعظم (باستثناء وزراء القبّة) هو النِّشانجي أو صاحب الختم، وبالرّغم من كونه يحتل مرتبة أدنى من موظف مكتب المراسلات في العهدين العبّاسي والسّلجوقي، فقد اختلف الأمر في العهد العثماني. كان مكتب السّكرتارية أهم من وظيفة النِّشانجي ولكن بسبب خضوعه للرّقابة المباشرة من قبل الصّدر الأعظم فقد كان رئيس الموظفين الذي يدعى رئيس الكتّاب[1] ذا مرتبة متواضعة نسبياً في بداية العهد العثماني ولم يحصل على مركز مرموق يعادل تقريباً نظيره في العهدين العبّاسي والسّلجوقي إلا في عصر الانحطاط. وبسبب المحافظة التي تمسّك بها السّلاطين لم يُعترف رسمياً بمساواة وظيفة الرّئيس بوظيفة النِّشانجي على الرّغم من أنها أصبحت تفوقها أهمية.

كان رئيس الكتّاب إذن مساعداً للصّدر الأعظم في إدارة قسم السّكرتارية، لكن كان للصّدر الأعظم مساعد عام آخر تعلو رتبته على رتبة الرّئيس بالرّغم من أنه أقل شأناً منه لدى النّاس؛ إنه الكاخية بك *Kâḥya Bey*. وبفضل تولّي الصّدر الأعظم لمهام السّلطان القضائية فإن الچاوُش باشى الذي كانت مهمته الرّئيسية تقضي بمتابعة مجريات جلسات المحكمة أصبح يحضر مجالس الوزير أكثر من حضوره لمجالس السّلطان، وبهذا غدا

(1) كلمة كتّاب عربية وهي صيغة الجمع لكلمة كاتب. انظر الموسوعة الإسلامية.

مساعداً له أيضاً. ولهذا السّبب لا يظهر الچاوُش باشى كضابط من رجال السّلطان فحسب بل كموظف في الإدارة. ومن خلال وصف دوسّون D'Ohsson يتبيّن أن الكاخية بك ورئيس الكتّاب والچاوُش باشى كانوا جميعهم وزراء يعملون تحت إمرة الصّدر الأعظم، بينما كان النِّشانجى ورئيس القسم المالي مجرّد مستشارَي دولة. لم يكن هذا التّمييز موجوداً في العهد العثماني، لكن يبدو أن دوسّون قد استخدمه ليقدّم لقرائه فكرة عن أهميتهم الفعلية في الحكومة بمقارنتهم بوزراء الدّول الأوروبية. لقد اكتسبوا هذه الأهمية فقط عندما ارتفعت مكانة الصّدر الأعظم كونهم مساعدين له. لم يتم إقرار الأمر رسمياً وكذلك لم يحصل الكاخية بك ولا رئيس الكتّاب على مقعد في الدّيوان، بينما حصل النِّشانجى ورئيس القسم المالي على ذلك منذ زمن بعيد. مع ذلك يمكننا بدء وصفنا للإدارة بالتفصيل من هؤلاء المساعدين الثّلاثة بفضل المزايا التي حصلوا عليها باحتكاكهم المباشر بالصّدر الأعظم. يضع دوسّون الكاخية أولاً يليه الرّئيس ثم الچاوُش باشى، أما رسمياً فالچاوُش باشى أعلى مرتبة من الرّئيس بينما لم يكن للكاخية رتبة على الإطلاق لأسباب سيرد ذكرها لاحقاً. ولهذا نقترح الكلام عن الچاوُش باشى أولاً وترك الكلام عن الرّئيس حتى النّهاية بسبب صلته الوثيقة بالموظفين الآخرين.

في الأيام المتأخرة كان الچاوُش باشى يقوم بمهام متنوعة نشأت أساساً عن قيادته للچاوُشية. كان الچاوُشية يحضرون مجالس السّلطان في المحكمة ليقوموا بتنفيذ الأحكام المعلنة فيها، واستمرّوا بحضور المجالس حتى بعد انتقال الرّئاسة فيها إلى الصّدر الأعظم. كان الچاوُش باشى يعطيهم الأوامر اللازمة ويلعب دوراً مهماً في سير عمل المحكمة. وبحلول القرن الثّامن عشر كان قد وصل إلى مرتبة يُعدّ وفقها نائباً لرئيس المحكمة، وكان يعقد جلسات أولية يوفّر من خلالها الوقت على الوزير، وطرح مقتطفات من القضايا التي يجب أن ينظر فيها وتقرير إحالة بعضها إلى محاكم أدنى. يصفه دوسّون أيضاً بأنه وزير الشّرطة، لكنه وصف مضلل إذ سبق أن ذكرنا أن مهمّة المحافظة على النّظام ومنع الجريمة في العاصمة والمناطق المحيطة بها هي مسؤولية الضبّاط ذوي الرّتب المتنوعة. أما المهمّة البوليسية الملقاة على عاتق الچاوُش باشى فهي تختصّ بتنفيذ الأحكام الصّادرة عن الصّدر

الأعظم ورجال الدّين الموكلين بنشر العدل وتطبيق القضاء. صحيح أنه كان مسؤولاً عن ضبّاط من الجيش الإنكشاري يدعون مُحضِر آغا *Muḥḍir Ağa* وعسّاس آغا *Assâs' Başı* وصُوباشي[1] *Şubaşı* الذين كانوا يقومون بمهام بوليسية عامة؛ لكن الچاوُش باشي لم يكن مسؤولاً بأي حال عن حفظ النّظام بل عن معاقبة مخالفي القانون. كانت مهمّة الچاوُشية العاملين بإمرته تنظيم أصحاب المظالم والخصوم والمتهمين في المحكمة، وحمل الرّسائل، وتنفيذ بعض الأحكام. وكان فيلقهم مؤلفاً من خمس عشرة مجموعة، تضمّ كل واحدة منها اثنين وأربعين رجلاً يقودهم ضابط متصل بهيئة الصّدر الأعظم[2]، وكان يدير الفيلق بأكمله ضابط وسكرتير[3] مهّمتهما إبقاء الأشخاص ذوي الرّتب العالية، وخصوصاً رجال الدّين، في أماكن عملهم. كان الچاوُش باشي يصدر أوامره من خلال الضابط، ويقوم السّكرتير بتسجيل القضايا التي يحيلها الصّدر الأعظم للمحاكم الدّنيا، وأسماء الچاوشيّة المسؤولين عن نقلها[4].

وبما أن الچاوُش باشي كان مسؤولاً عن مراقبة سير العمل في مجلس الصّدر الأعظم فقد وقعت على عاتقه نوعاً ما مهمّة ضبط عمل موظفين يدعيان التّذكرجية[5] *Tezkercis* والموكلين بقراءة المظالم الخاضعة لحكم الوزير وتسجيل قراراته. لقد حظياً بدرجة عالية من الأهمية ويصنّفهما دوسّون ضمن سكرتاريي الدّولة السّتة[6] بالرّغم من تدني رتبتهما رسمياً. وفي قانون نامِه في عهد السّلطان محمّد الفاتح يبدو أنهما امتازا على موظفي الرّئيس فحسب، لكنهما بقيا اقل من مرتبة الضابط نفسه بفارق كبير. بالإضافة إلى مهامّهما في مجلس الوزير فقد كانا مسؤولين عن تحضير

(1) انظر الملحق الأول.

(2) انظر الملحق الثّالث.

(3) يدعيان چاوُش لر أميني *Çavuşlar Emîni* وچاوُش لر كاتبي *Çavuşlar Kâtibi*.

(4) انظر دوسّون ج 7 ص 166-167، 174؛ سيّد مصطفى ج 1 ص 60؛ هامر ص 119.

(5) إن التّذاكر المعنية هنا هي المظالم التي تقدم للبحث، وكان التّذكرجيان يسمّيان التّذكرجي الكبير والتذكرجي الصّغير، ويدعوهما دوسّون برئيسي المظالم «*Maîtres des Requêtes*».

(6) والآخرون هم المكتوبجي *Mektûbçu* والتشريفاتجي *Teşrîfâtçi* والبيلكجي *Beylikçi* والكاخية كاتبي *Kâhya Kâtibi*. انظر هامر ص 127.

الأوامر التي يرسلها إلى الدّوائر الحكومية المختلفة[1].

كان كاخية الصّدر الأعظم في البداية واحداً من الخدم الخصوصيين وليست له علاقة بالأمور الإدارية، ولكن مع ازدياد عظمة الوزارة ومسؤولياتها أصبح للكاخية مزايا أكثر ونفوذ أوسع، إلى أن صار ضبّاط الدّولة ذوو الرّتب العالية هم من يستلمون المنصب في النّهاية[2]. كان الكاخية بك، كما كان يدعى آنذاك[3]، يسمى «آغا أفندمِز»[4] (أفندينا الآغا)، وكان نائباً للوزير في المنزل والشّؤون العسكرية بشكل خاص[5]. وعندما كان موظفو الباب العالي يذهبون في إجازة أيام الأعياد، وبينما يقوم الصّدر الأعظم بزياراته الرّسمية، كان الكاخية بك يضطر للبقاء في عمله لينوب عنه في الأزمات المفاجئة[6]. وبالإضافة إلى وجود سكرتيرين يعملان تحت إمرته يتولّى أحدهما المراسلات العامة وجمع المستحقات له وللوزير، ويدعى كاخية كاتبي[7] *Kâḥya Kâtibi*، ويتولى الآخر نقل الرّسائل بينه وبين الوزير، ويدعى قره قُولاق[8] *Ḳara Ḳulaḳ*، فقد كان يشرف على سكرتير الوزير المدعو بالمكتوبجي[9] *Mektûbçu*، والتشريفاتجي[10]

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 169؛ سيّد مصطفى ج 1 ص 60؛ هامر ص 128.

(2) انظر أحمد راسم ج 2 ص 313، حاشية.

(3) لتمييزه عن ضابط الإنكشاريّة الذي يحمل اللقب نفسه صار يدعى وزير كاخية بك.

(4) انظر أحمد راسم، المصدر السّابق. إن لقب آغا أفندي تركيبة غريبة إذ كانت كلمة أفندي تطلق بشكل عام على رجال القلم من العلماء وموظفي الحكومة، بينما تطلق كلمة آغا على رجال السّيف. يذكر هامر ص 135 أن الكاخية بك والچاوُش باشى كانا يعدّان من الأغوات بينما يعدّ رئيس الكتّاب من الأفندية.

(5) انظر دوسّون ج 7 ص 159؛ هامر ص 103 وما يليها.

(6) انظر دوسّون ج 7 ص 175-176؛ هامر ص 136.

(7) أي سكرتير الكاخية. انظر دوسّون ج 7 ص 170؛ هامر ص 132-133.

(8) انظر دوسّون ج 7 ص 175، حاشية؛ هامر ص 107. ومن أجل معنى كلمة قره قُولاق انظر الملحق الثّالث.

(9) انظر دوسّون ج 7 ص 169. مكتوبجى من الكلمة العربية «مكتوب» وتعني بالتركية كاتب الرّسائل. قارن بكلمة كاتب المشتقة من الجذر العربي ذاته، وتعني «الذي يكتب». ويختلف هامر ص 131 عن دوسّون في وضع المكتوبجي في مرتبة أدنى من مرتبة رئيس الكتّاب.

(10) من الفعل العربي «شرّف» أي أظهر احتراماً، ومنها كلمة التّشريفات مع اللاحقة التّركية جى.

Teşrîfâtçı أو مدير المراسم الذي لديه عدد من المساعدين، ويقوم بتنظيم مراسم المحكمة والامتيازات التي يتمتّع بها موظفو الدّولة على اختلاف مناصبهم[1].

تظهر التّبعية الواضحة للكاخية والمكتوبجي والتشريفاتجي للصّدر الأعظم بأنهم كانوا يتعشّون وحدهم يومياً، بينما يتعشى رئيس الكتّاب والچاوُش باشي على مائدة الوزير، حتى في أواخر القرن الثّامن عشر[2]. مع ذلك فقد كانوا كلهم في ذلك الوقت على جانب كبير من الأهمية، ورأينا كيف وصف دوسّون الكاخية بكونه الوزير الأول، وعدّ المكتوبجي والتشريفاتجي والكاخية كاتبي ثلاثة من السّتة العاملين في سكرتارية الدّولة. وكان الكاخية ومن هم أدنى منه مرتبة والكثير من الموظفين التّابعين لقسمه يعتاشون بشكل رئيسي على الحصص التي يتلقونها من الهدايا المقدّمة للصّدر الأعظم من قبل الأشخاص المعيّنين حديثاً في الوظائف الحكومية، كما كانوا ينالون نصيباً من مطابخ الوزير[3]، وبهذا كانت وظيفة الكاخية مربحة حقاً في الأيام الأخيرة وتمكن العديد من أصحابها من جمع ثروة من خلال وظائفهم[4].

كان رئيس الكتّاب، كما يوحي اسمه، السّكرتير الأول في قسم السّكرتارية، لكن يبدو أن سلطته قد اتسعت منذ الأيام الأولى لتشمل السّيطرة على مكاتب السّكرتارية الرّئيسية لخزينة الدّولة وغيرها[5] على الرّغم من كون مركزه متواضعاً آنذاك كما أشرنا سابقاً. كان العمل في مكتب السّكرتارية يتضمن حفظ القوانين وبتهيئة الأوامر السّلطانية أكثر من الاهتمام بالشؤون المالية وأمور الإقطاعيات، كما يتعلق بإصدار التّرقيات في السّلطة التي تحمل أسماء مختلفة تبعاً لطبيعتها، إلى الحكام الإقليميين وأصحاب

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 170؛ هامر ص 131-132 الذي يذكر أنه لغاية عهد أحمد الثّالث كان مكتب التّشريفات جزءاً من القسم المالي، ثم نقل إلى الباب العالي.

(2) دوسّون ص 176.

(3) أحمد راسم ج 2 ص 357، حاشية.

(4) المصدر السّابق ص 312، حاشية.

(5) يذكر دوسّون ج 7 ص 166 أن الحال كان كذلك في زمانه.

الإقطاعيات العسكريين وشاغلي الوظائف الدّينية بمختلف طبقاتهم[1] والقاپيجى باشية *Ḳapıcı Başıs* وسكرتاريي الإدارة والمستفيدين من الرّواتب التّقاعدية الصّادرة كمنح دينية. كان القسم المسؤول عن حفظ القوانين وتحضير الأوامر السّلطانية يدعى بيلك *Beylik* وهي كلمة يُعتقد أنها محرفة عن كلمة بيتيك[2] *Bitik* بمعنى وثيقة؛ وربما يدل ذلك على أن البيلك كان في الأساس مرادفاً للسّكرتارية ككلّ وبإشراف من الرّئيس من خلال موظف آخر يدعى بيلكجى *Beylikçi*. أما إصدار التّرقيات فكان في الأيام اللاحقة مهمّة قسمين آخرين غير البيلك يدعى أحدهما تحويل[3] *Taḥvîl* والآخر رؤوس *Rü'ûs* لأن التّرقيات الصّادرة للطّبقتين الأوليين من موظفي رجال الدّين كانت تحمل الاسم الأول بينما كانت التّرقيات الممنوحة للطّبقات الأدنى من رجال الدّين والقاپيجى باشية *Ḳapıcı Başıs* وسائر سكرتاريي الإدارة تحمل الاسم الثّاني. كانت التّرقيات الممنوحة للحكام الإقليميين تدعى براءة *berât* بينما تدعى الصّادرة منها لأصحاب الإقطاعيات العسكريين ضبط فرماني *ḍabṭ fermânı* وكانت مرتبطة أيضاً بمكتب التّحويل. وكانت الأذون بمنح الرّواتب التّقاعدية من الأوقاف الدّينية تدعى براءة أيضاً لكنها تصدر عن مكتب الرّؤوس. في القرن الثّامن عشر بلغ عدد موظفي السّكرتارية حوالي مئة وخمسين موظفاً من ثلاث درجات[4] يرأسهم ستة موظفين يتبعون للبيلكجي[5].

---

(1) أي الملالي والقضاة والمدرسين والأئمة والمتولين (انظر الفصل التّاسع من الكتاب).

(2) في التّركية بيتيك هو الشيء المكتوب، من فعل الكتابة بيتمك.

(3) كلمة عربية من فعل حوّل أي نقل، ومنه تحويل، أو نقل.

(4) هم الكاتبون *Kâtibs* والصّاغرد *Şâgirds* (أي التّلميذ)، والشّرحلى *Scharhlus*. (يكتبها دوسّون هكذا، أما هامر فيكتبها *Scharhli* أو *Şâriḥlıs* أو *Şârḥlıs* لكننا لم نستطع التّأكد من معنى هذه الكلمة. قلت: هي من عبارة: شرح العربيّة.

(5) هم: 1. القانونجى *Ḳânûncu* ويهتم بالقوانين المتعلقة بأي مشكلة طارئة. 2. الإعلامجى *I'lâmcı* (من العربية «إعلام» من فعل «أعلم» أي أخبر) ويهتم بكتابة تقارير عن هذه المشكلات. 3. المميّز *Mümeyyiz* (من العربية «ميّز» أي فرّق) ويقوم بتفحص وتصحيح الوثائق التي يُعدّها الموظفون. 4. 5. 6. ثلاثة كيسه دار *Kîsedârs* (أي حملة الكيس) واحد لكل قسم. وكان لرئيس الكتّاب كيسه دار خاص به.

كان لرئيس الكتّاب، إضافة إلى مسؤوليته عن قسم السّكرتارية، مهمّتان أخريان، الأولى هي صياغة المعلومات الصّادرة عن الوزير الأول، والمسماة بالتلخيص *telḫîs*، إلى السّلطان. وللقيام بهذه المهمّة كان للرّئيس مساعد آخر يدعى أمدجى *Âmedci* نظراً لمهمته في توقيع إيصالات المستحقات التي يدفعها أصحاب الإقطاعيات العسكريون الجدد والمرتبطة بأمد *âmed* محدّد. أما المهمّة الثّانية للرّئيس، عدا عن إدارة السّكرتارية، فهي التّعامل بالشؤون الخارجية ولذلك كان يحتاج إلى تعيين مترجم له[1]. في منتصف فترة التّاريخ العثماني أي منذ الفتح إلى بداية الانحطاط، كانت العلاقات بين الباب العالي والقوى الأجنبية بسيطة نسبياً، أي أن السّلطان كان يملي رغباته ويعلن الحرب في حال عدم احترام هذه الرّغبات، وبهذا لم يكن للرّئيس مشاغل كثيرة في هذا الجانب. حتى عندما وُقّعت المعاهدة مع فرنسا، وعندما أقام أول سفراء أوروپيين عند بوابة السّعادة، فقد تولى كبار الوزراء المفاوضات بأنفسهم وبقي دور رؤساء الكتّاب مقتصراً على تدوين المقابلات التي تجري بينهم كما يفعلون في العادة أثناء قيام الوزراء بأعمالهم الأخرى. ولكن بانسحاب السّلطان تدريجياً من إدارة الأمور شخصياً ازدادت أعباء الوزراء، وبما أن الصّلات مع أوروپا قد نمت وتعقّدت وتطلبت اهتماماً مستمرّاً وبراعة في العمل، فقد أصبح الوزراء يستعينون بالرّؤساء بشكل أكبر. وبما أن الرّؤساء لم يكونوا على اطلاع كافٍ على السّياسات الأوروپية أو الوضع الرّاهن، أو حتى مكان وجود الدّول الأوروپية في بعض الأحيان، فقد أخذوا يعتمدون أكثر فأكثر على مشورة المترجمين. ولغاية منتصف القرن السّابع عشر كان هؤلاء المترجمون عادة من الأوروپيين الذين اعتنقوا الإسلام، ولكن في هذا الوقت كانت هناك عائلات كبيرة من اليونان الأرثوذكس القاطنة في حي الفنار في العاصمة والتي مالت إلى النّمط الأوروپي نوعاً ما، وأصبح بإمكان أفرادها تقديم الخدمات المطلوبة. ومنذ ذلك الوقت أصبح هؤلاء يحتلّون منصب المترجم، وفي بداية القرن الثّامن عشر بدأ الباب العالي بتعيين الفناريين في منصب الهوسپودار في المقاطعات

(1) بالتّركية: *Tercümân* أو *tarcumân* وهي كلمة عربية ذات أصول آرامية، تحرفت لتصبح *Dragoman* باللفظ اليوناني. كان مترجم الرّئيس يدعى «مترجم الدّيوان» *Dîvân Tercümânı*.

الرّومانية، وبهذا كان المترجم يُختار عادة لإحدى الوظيفتين الشّاغرتين. كانت مهمّة المترجم ترجمة المذكرات الأجنبية التي يرسلها المبعوثون إلى الباب العالي والعكس بالعكس، والقيام بالترجمة للرّئيس أثناء المفاوضات مع هؤلاء المبعوثين، وللصّدر الأعظم والسّلطان عند استقبالهم لهم في مجالسهم[1]. في الأيام الأخيرة أصبحوا يجرون المفاوضات بأنفسهم وبذلك احتلوا مكانة أعظم في أعين الجهات الأجنبية.

لم يتضح تماماً متى أنشئت الوظائف المختلفة التّابعة لرئيس الكتّاب، ومن المحتمل أنها قد ظهرت تدريجياً حسب الحاجة إليها لدى ازدياد حجم العمل[2]. ومن غير المرجّح أن تكون قد وجدت كلها في عهد محمّد الثّاني ولكن وجودها أسهم دون شك في علو مكانة الرّئيس. يعود ذلك في المقام الأول إلى ارتباط الرّئيس بالوزير، وهو رسمياً يعدّ خادماً له، وبذلك غدا شخصية بارزة لدى النّاس. والسّبب الثّاني الأقوى يعود إلى الأهمية المتزايدة للشّؤون الخارجية في مجالس الإمبراطورية. كان المراقبون الأجانب في الأيام الأخيرة يضفون الكثير من الأهمية على شخصية الرّئيس أفندي بشكل أكبر ممّا كان مواطنوه ينظرون إليه، إذ كان يلفت انتباههم بعد شخصية الصّدر الأعظم، بينما لم يهتم معظم العثمانيين المعاصرين ولم يعرفوا سوى القليل عن «دار الحرب». أمّا الرّئيس فقد كان بلا شك ذا نفوذ أكبر من رفيقيه الوزيرين في إدارة الأمور.

لقد تحدّثنا عن كل الموظفين الذين يقفون بقيادة الوزير الأعظم عند رأس المثلث الحكومي، ولاحظنا أن معظم العمل في الإدارات الإسلامية يقوم به عادة الموظفون الذين يحتلون رأس المثلث عند قاعدته – أعني أولئك المختصين بأمور المراسلات وتسجيل الوثائق وإصدار الأوامر والأحكام – أما في المخطط العثماني فيندرج

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 159–166؛ هامر ص 110 وما يليها، 131؛ ليبيير ص 184–185؛ الموسوعة الإسلامية مادة «ترجمان».

(2) يذكر سيّد مصطفى ج 1 ص 91 أن عدد أهل القلم قد ازداد مع الوقت؛ ويقارن أحمد راسم ج 2 ص 358–359 بين الوظائف كالأمدجى والمكتوبجى اللذين لم يمنحا الإقطاعيات، مع غيرهما ممّن منحوا الإقطاعيات.

هؤلاء ضمن النّطاق المباشر للوزير الأول. ويمكننا الآن إذن الانتقال لوصف الأقسام المتعلقة بهذه النّقطة في الإدارات العثمانية والتي يُعد النِّشانجى (حامل الختم) من أبرز موظفيها.

لقد ورث العثمانيون استخدام التّوقيع الملكي عن العبّاسيين، وورثوا استخدام الطُّغرة - وهي شارة خاصّة بالأتراك - عن السّلاجقة، والتي بدأ استعمالها في الإمبراطورية العثمانية في وقت مبكر منذ أيام السّلطان أورخان في القرن الرّابع عشر[1]. أما وظيفة النِّشانجى، أو التّوقيعي[2] كما كان يدعى أيضاً، فلم توجد إلا بعد الفتح في عهد محمّد الثّاني. يبدو أن صاحب هذا المنصب كان يملك بعض السّلطة على مكتب السّكرتارية ورئيسه رئيس الكتّاب، وعلى قسم إداري آخر هو الدّفتر خانه الذي تحفظ فيه كل الوثائق المتعلقة بالإقطاعيات، ورئيسه الدّفتر أميني، أو موظف السّجل[3]. كانت الدّائرة الثّانية مستقلة دائماً عن الصّدر الأعظم بينما لم تكن السّكرتارية كذلك[4]، وقد نشأت السّلطة المذكورة أعلاه من طبيعة مهام النِّشانجى، إذ بالرّغم من كون عمله الرّئيسي هو وضع الطُّغرة على الوثائق الرّسمية المتنوعة، فقد كان مكلفاً في البداية بتفحص هذه الوثائق وتصحيحها ومقارنتها بالقوانين المتعلقة بمواضيعها، ومن جهة أخرى كان مسؤولاً في حالات خاصّة عن تعديل القوانين

(1) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «الطُّغرة»، وكتاب ڤيتك Wittek «ملاحظات عن الطُّغرة العثمانية» *«Notes sur la Tughra ottomane»* (1948) ص 311-334 ويحتوي قائمة بانتقال طُغرة السّلاطين من أورخان غلى محمود الثّاني.

(2) نِشانجى من كلمة نيشان الفارسية أي «العلامة» بإضافة النّهاية التّركية إليها. وكلمة توقيعي من التّوقيع، وإن عبد الرّحمن التّوقيعي الذي نقتبس كثيراً من القانون نامِه الخاص به إنما كان «نِشانجى».

(3) انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 58. وإن كلمة دفتر هي تحريف للكلمة اليونانية *diphtheria* أي الوثيقة أو السّجل أو الكتاب. ومنه الدّفتردار هو حافظ السّجلات والدّفتر خانه هي مكان حفظ السّجلات.

(4) انظر أحمد راسم ج 2 ص 358 حيث تعد الدّفتر خانه واحدة من الدّوائر الأساسية في الدّولة إلى جانب الدّيوان (أي سكرتارية الوزير) والمكتب المالي (أي الخزينة).

لتتلاءم مع الأحكام الحديثة. لكن النِّشانجي كان مضطراً في عمله لمراجعة السّجلات التي يُحتفظ ببعضها لدى البيلكجي والبعض الآخر لدى الدّفتر أميني.

بما أن النِّشانجي كان يملك سلطة في تعديل الوثائق لتتلاءم مع القوانين الموجودة، فقد كانت وظيفته في الأيام الأولى شبيهة بوظيفة رجل الدّين (المفتي)[1] الذي كان من مهامه ذكر أي تعارض بين القرارات الصّادرة والشّريعة؛ وبذلك كان النِّشانجي يُعدّ مفتي القانون لكنه كان يختلف عن المفتي الدّيني بكونه مخولاً في بعض الحالات بتغيير النّصوص التي يجب الرّجوع إليها. وهو لا يفعل ذلك إلا بأوامر من الصّدر الأعظم تدعى تصحيح فرماني *taṣḥîḥ fermânı* (أي أمر التّصحيح)[2] ويختمه الوزير الأعظم بالطُّغرة بنفسه (حتى لا يتصرف النِّشانجي بهذه الأوامر بمفرده). وبعد إجراء التّعديل المطلوب وإعادة القانون إلى السّجلات يقوم النِّشانجي بحفظ فرمان التّصحيح لإثبات صحة عمله.

إن القيام بهذه المهام يتطلّب معرفة واسعة من قبل النِّشانجي، لذلك يتم اختياره إما من فئة معيّنة من علماء الدّين أو بترقيته من مكتب الرّئيس أو من رئاسة القسم المالي. ومع ذلك فإن الأخير، أي الدّفتردار، يعادل النِّشانجي في الرّتبة ما لم يتم ترقية النِّشانجي لرتبة الوزير أو التي تليها مباشرة[3]. وفي هذه الحالة يتم الاعتراف رسمياً بعلو مرتبته على مرتبة الدّفتردار، وفي كل الأحوال يكون وضعه في الدّيوان، الذي يملك كلاهما

---

(1) انظر الفصل العاشر من الكتاب.

(2) العبارة *taṣḥîḥ* أصلها كلمة عربية من فعل «صحّح». وفي الموسوعة الإسلامية مادة «الطُّغرة» تقع مهمّة التّصحيح على عاتق النِّشانجي وتظهر بشكل تأكيد وتثبيت أكثر منها تصحيح للقوانين، وبعبارة أخرى تخول هذه الأوامر النِّشانجي بمقارنتها بالقوانين الموجودة للتأكد من التّوافق بينها. لكننا نعلم أن بعض التّعديلات كانت تلحق بهذه القوانين بين الحين والآخر وبهذا كان النِّشانجي يكلف بتنقيح مجموعة القوانين المسماة قانون نامِه. ومن المحتمل إذن أن تكون هذه التّعديلات هي من مهام النِّشانجي أيضاً، وتخضع إجراءات التّعديل لمجلس رسمي بينما لا يُسمح أبداً باتخاذ أي تعديلات غير موافق عليها.

(3) أي رتبة *Beylerbeyi* في الرّوملي.

مقعداً فيه، في مركز متقدّم على مركز الدّفتردار[1]. وبحلول منتصف القرن السّابع عشر يبدو أن علو مرتبته قد استمرّ في الازدياد، وفي قوانين تلك الفترة نجده يحتل مكاناً في الدّيوان عن يمين الصّدر الأعظم بينما يجلس الدّفتردار عن يساره.

لكن أهمية النِّشانجى قد بدأت بالتضاؤل بمرور الوقت، فمهمته كانت تقضي كما رأينا تفحّصاً للإجراءات التي يتخذها الصّدر الأعظم ويصدرها بعلم السّلطان؛ وبحلول منتصف القرن السّابع عشر كان السّلاطين قد تراجعوا عن إدارة الأمور بأنفسهم تاركين المسؤولية على عاتق كبار الوزراء. وأخذت الوظائف الإدارية تُمنح منذ ذلك الحين بطريق المحاباة ولأشخاص غير مناسبين في كثير من الأحيان. ولا نعلم إن كان الوزراء يريدون إضعاف سلطة النِّشانجى أم لا فقد صاروا يمنحون المنصب للخاص أوده لي أو أغوات الرّكاب ونشأ تنافر واضطراب في هذا المنصب لا يقل عما حدث في الأدميرالية[2]، لكن النّيشانجية احتفظوا بحقهم في ضبط الوثائق الخاضعة لدائرتهم ومهرها بالطُّغرة، وفي عهد السّلطان أحمد الثّالث ألغي هذا الحق رسمياً[3]. من جهة أخرى فإن النِّشانجى يملك الآن خاصية ختم الوثائق بالطُّغرة لوحده بينما كان، إلى عهد إبراهيم، يشترك بهذا الحق مع وزراء القبّة، وفي البداية عندما لم يكن لدى النّيشانجية الكثير من الواجبات الرّوتينية كانوا يريحون الوزراء من القيام بهذه المهمّة[4]. وبعبارة أخرى أصبحت الوظيفة اسمية فقط كالعديد من الوظائف الأخرى التي سنذكرها لاحقاً، والتي لم يتبق منها إلا التّميّز التّقليدي فحسب. في الوقت نفسه تضاءلت أهمية منصب الدّفتر أميني، لأسباب أخرى، بنفس الدّرجة. وفي القرن الثّامن

---

(1) انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 58؛ أحمد راسم ج 1 ص 156، حاشية.

(2) انظر سيّد مصطفى ج 2 ص 90؛ أحمد راسم ج 2 ص 312، حاشية.

(3) انظر دوسّون ج 7 ص 192.

(4) سيّد مصطفى ج 1 ص 91؛ الموسوعة الإسلامية مادة «الطُّغرة». كان وزير القبّة المخول باستخدام الطّغرة يدعى طُغرة - كش *Tuğra-keş* (من الفارسية كشيدن أي صاحب الختم). ويذكر هامر ص 133 أنه في زمانه كان للنِشانجى مساعد يدعى طُغرة - كش يقوم بمهر الوثائق بالختم.

عشر صارت الوظيفتان تمنحان مدى الحياة بعكس باقي الوظائف التي كانت تسلم لموظفين يتناوبان عليها سنة بعد سنة[1].

كانت الدّفتر خانه التي يديرها الدّفتر أمينة مقسمة إلى ثلاثة أقسام يدعى أولها إجمال[2] *Icmâl* (أي تلخيص)، ويعنى بالوثائق التي تصف حدود كل المقاطعات وتقسيماتها وجميع الإقطاعيات. ويدعى الثّاني مفصّل[3] *Mufaşşal* ويعنى بوثائق مشابهة لكنها تتعلق بالأملاك الخاصّة؛ أما الثّالث ويدعى روزنامِه[4] *Rüznâme* فيعنى بتغير أصحاب الإقطاعيات. كان في هذه الدّائرة في أواخر القرن الثّامن عشر حوالي مئة موظف[5] لكن أهميتها بدأت أيضاً بالانحدار بسبب الفساد الذي وقع فيه النّظام الإقطاعي العثماني. إن وجود الدّفتر خانه جنباً إلى جنب، ولكن بشكل مستقل، مع القسم المالي أسهم بالطّبع في إعالة بعض موظفي الدّولة، بمن فيهم أفراد الفرق العسكرية بواسطة نظام الإقطاعيات، بينما يتقاضى الآخرون رواتبهم لقاء خدماتهم. لكن هذا النّظام الإقطاعي الذي سمح لأصحابه بجمع المستحقات والضرائب من سكان الأراضي التّابعة لهم لم يكن يتطلب من العناية ما يتطلبه القسم المالي وحده، بالرّغم من أن عدد الأشخاص الذين يعتاشون على الإقطاعيات كان في البداية أضخم من عدد من يتلقون رواتب ومنح. إذن كان الدّفتر أميني أدنى رتبة من الدّفتردار، ولم تكن وظيفته سوى مركز يترقى منه إلى القسم المالي. وفي الأولوية يبدو أنه يحتل المرتبة التي تلي منصب الجَبَه جية والطُّوپجى باشية وفوق منصب الشّهر أميني مباشرة. وباستثناء النِّشانجى والدّفتردار كان من أرفع موظفي السّكرتارية مكانة

(1) انظر أحمد راسم ج 2 ص 314-315، حاشية.

(2) كلمة عربية.

(3) أي السّجل المفصّل وفيه قائمة لكل مقاطعة على حدة، كما تطلق الكلمة أيضاً على مكان حفظ السّجلات المفصّلة.

(4) كلمة فارسية: روز أي «يوم» ونامِه أي «كتاب» أو «وثيقة» أو «رسالة». وتعني السّجل اليومي. وهي بشكل عام لتسجيل الإيرادات والنّفقات، أما هنا فهي لتسجيل انتقال الإقطاعيات يوماً بيوم.

(5) انظر دوسّون ج 7 ص 193؛ ليبيير ص 172.

(مقابل أغوات الجيش والعاملين في القصر)، ويعلو بمرتبتين فوق منصب رئيس الكتّاب. مع ذلك فقد كان ينظر إليه بشكل عام وكأنه أدنى رتبة من الرّئيس، إذ ليس له مقعد في الدّيوان ولا يظهر في الدّيوان أساساً. وبهذا فإن البنية الإدارية التُّركية تضم ستة موظفين (هم رجال القلم *Kalem Ricâlı* أو رؤساء الأقسام)[1] يحتلون المناصب الرّئيسية السّتة فيها؛ ومن بينها يحتل الرّئيس المركز الثّالث (بعد النِّشانجى ورئيس الدّفتردارية) ويأتي الدّفتر أميني بالمركز الرّابع بينما يحتل المركزين الخامس والسّادس دفترداريان أقل شأناً[2]. يظهر هؤلاء الموظفون السّتة جميعهم في روايات دوسّون لكن بترتيب مختلف، إذ يضع الرّئيس في مصاف الوزراء بينما يدعو الخمسة الآخرين بمستشاري الدّولة، ويرتبهم بإعطاء المراكز الثّلاثة الأولى للدفتردارية (مع أن وظيفة الثّاني والثّالث منهم أصبحت اسمية فقط)، ويضع النِّشانجى في المركز الرّابع والدّفتر أميني في الخامس[3]. ويلاحظ أن الدّفتر أميني كان له، كما للرّئيس والچاوُش باشي والنِّشانجى، سكرتير ورسول يدعى بالكيسه دار.

إن كنا قد وضعنا الدّفتر أميني عند النِّشانجى في رأس المثلث الإداري الذي افترضناه، فذلك لأنه يندرج نوعاً ما تحت سلطة هذه الوظيفة، بينما لم يكن متعلقاً كثيراً بوظيفة الدّفتردار. وفي الواقع فهو يحتل مكاناً بين الاثنين غذ أن الأمور التي يتولى تسجيلها اقتصادية فحسب. وبتصورنا لقسمه نتخيل أنفسنا ننتقل إلى النّقطة الثّالثة للمثلث.

كما يدلّ اسم الدّفتر أميني والدّفتردار فإنهما يعنيان بحفظ السّجلات، لكن الدّفتردار يهتم بتسجيل كل العائدات المالية للخزينة المركزية والنّفقات اللازمة، وتخزين الفائض منها وتوظيف المصادر الأخرى للاستخدام عند حدوث العجز المالي. وبهذا

---

(1) قلم كلمة عربية، وإن تعبير أهل القلم يدل على الموظفين في الدّوائر الحكومية. وكلمة رجال عربية أيضاً مفردها رجل وتستخدم بالتركية لتدل على الأشخاص المهمّين كرجال الدّولة *Ricâlı Devlet*.

(2) انظر سيّد مصطفى ج 2 ص 90؛ أحمد راسم ج 1 ص 381، حاشية.

(3) انظر دوسّون ج 7 ص 192-193.

كانت دائرته تشرف على عدد كبير من الموظفين يفوق عدد موظفي الأقسام الإدارية الأخرى مجتمعة، لذلك كان القسم المالي يضم بالإضافة إلى عدد ضخم من مكاتب المحاسبة، مكتب سكرتارية خاص به يدعى قلم المالية[1] *Mâliye Ḳalemi* ومحكمة يفصل فيها في النّزاعات المالية النّاشئة بين الحكومة والأفراد. لم يكن مكتب المالية واقعاً في منطقة الباب العالي بل في بناء خاص، وبما أن الباب العالي يدعى أيضاً باب الپاشا *Paşa Ḳapısı* فقد دعي هذا البناء بباب الدّفتردار[2] *Defterdâr Ḳapısı*.

كان الدّفتردار منذ أيام الفتح موظفاً من الدّرجة الأولى، وكما رأينا فإن منزلته ومنزلة النِّشانجى تأتي مباشرة بعد الصّدر الأعظم (باستثناء وزراء القبّة ورئيس علماء الدّين). وإن كان النِّشانجى متميّزاً على البقية فذلك لأن سلطته تخوّله استخدام الختم الملكي، أما الدّفتردار فكان يتميّز بكونه الموظف الوحيد في الإدارة الذي يملك الحق برفع المظالم إلى السّلطان شخصياً[3]. في ذلك الوقت كانت الإمبراطورية مؤلفة من الرّوملي والأناضول فقط، لكن كان للدّفتردار مساعد يتولى الأمور المالية في الأناضول، بينما تبقى الرّوملي مقاطعة خاصّة بالدّفتردار[4]. وفي عهد السّلطان بايزيد الثّاني كان للمساعد لقب دفتردار أيضاً – لكن من الدّرجة الثّانية[5] – وعندما أضيفت

(1) المالية من العربية «مال» والصّفتان «مالي» و«مالية» مستحدثتان. ولقد استخدمت الثّانية في اللغة التّركية لتدل على الشّؤون المالية، وبذلك يعني تعبير مالية قلمى مكتب شؤون المال، وكانت جميع الأقسام التّابعة للدفتردار تدعى بخزينة الدّولة *Ḥazînei ʿÂmire* (خزينة عامرة).

(2) لغاية عام 1708 كان المكتب المالي يقع في منزل خاص ثم تحدّد كسكن للسّلطان؛ وانتقل من عام 1708 حتى عام 1755 إلى يربطان سراي *Yere-batan Serây* (المشيّد فوق الحوض البيزنطي المقنطر ولا يزال يحمل اسم «القصر الغائص تحت الأرض»)؛ ونقل بعدها إلى بناء يقع في الفسحة الخارجية من القصر السّلطاني، ثم حفظت سجلاته بالقرب من مسجد السّلطان أحمد ومكتب النِّشانجى. هامر «القسطنطينية والبوسفور» ص 329-330.

(3) كان هناك آخرون ممّن يملكون هذا الحق هم قضاة العسكر والخصيان البيض.

(4) أحمد راسم ج 1 ص 154، حاشية؛ والموسوعة الإسلامية مادة «دفتردار».

(5) دوسّون ج 7 ص 261. من الدّرجة الثّانية بالتركية «شقي ثاني» *Şaḳḳı Sânî*، شق تعني قسم. ووفقاً لهامر فإن الدّفتردار شقي ثاني عُين في عهد مُراد الثّالث عام 1576 وكان يعرف باسم مقاطعة دفترداري. لكن رواية هامر غير واضحة تماماً إذ سبق أن ذكر إنشاء دفتردارية في حلب

أراضٍ واسعة للإمبراطورية في القرن السّادس عشر عُين دفتردارية آخرون لإدارة الشّؤون المالية في المناطق المفتوحة[1]، وكانوا جميعاً خاضعين لدفتردار الرّوملي. وعندما خسرت الإمبراطورية هنغاريا في نهاية القرن السّابع عشر ألغيت الدّفتردارية التي كانت قد أُسّست في عهد سليمان العظيم للإشراف على كافة المقاطعات الواقعة على نهر الدّانوب، وتسلّم دفتردار الرّوملي أو الباش دفتردار، كما كان يدعى، مسؤولية إدارة الشّؤون المالية في الإمبراطورية بأكملها. بقي هناك مقرّان آخران للدّفتردار، لكنهما أصبحا اسميين فقط، كوظيفتي النِّشانجي والدّفتر أميني، وأصبحتا تُمنحان مدى الحياة[2].

في عهد السّلطان محمّد الفاتح كانت وظيفة الباش دفتردارلك *Baş Defterdârlık* مفتوحة للأشخاص الذين يحتلّون وظائف الدّفتر أميني والشّهر أميني والقاضي (برتبة معيّنة) ورئيس الكتّاب. وكالنِّشانجي قد يترقّى الدّفتردار ليصبح وزيراً. في بداية قانون نامهِ في عهد الفاتح ذُكر مباشرة بعد الصّدر الأعظم كنائب للسّلطان (وكيل) في الشّؤون المالية، ويكون الصّدر الأعظم مراقباً له (ناظر). وفيما يخص الأمور المالية يؤخذ دائماً بقرارات الدّفتردار وهو، كالصّدر الأعظم وقضاة العسكر، مخوّل بإصدار الأوامر الممهورة بالطُّغرة السّلطانية (بما يتعلق بالأمور المالية بالطّبع).

ثم أغفل ذكرها وصنف الدّفترداري شقي ثاني بعد دفترداري الأناضول.

(1) يقال إنه في القرن السّادس عشر كانت هناك أربعة دفتردارية، الأول لشؤون الرّوملي والثّاني للأناضول والثّالث لسوريا ومصر وديار بكر (عينه السّلطان سليم الأول) والرّابع لهنغاريا ومنطقة الدّانوب (عينه السّلطان سليمان الأول). انظر دوسّون ص 261؛ ليبيير ص 168؛ الموسوعة الإسلامية مادة «دفتر». ويذكر عطا ج 1 ص 96 أن السّلطان سليم الأول لم ينشئ الدّفتردارية لدمشق فقط بل لحلب والبوسنة وأرضروم، ويذكر هامر ص 144 أنه (بالإضافة إلى الرّوملي والأناضول وحلب والدّانوب ودمشق ودياربكر وأرضروم) كان هناك أخرى لطرابلس وسوريا وسيواس وقرمان. ويضيف دوسّون أنه في عهد سليم الثّاني ومُراد الثّالث كان لكل مقاطعة دفتردار خاص بها، ولكن يبدو أن هؤلاء (وبعض ممّن ذكرهم هامر) كانوا دفتردارية محليين لا يقيمون في العاصمة.

(2) انظر دوسّون ج 7 ص 261–262؛ وأحمد راسم ج 2 ص 315.

يقدّم لنا دوسّون في «جدوله» وصفاً كاملاً للمكتب المالي في أيامه. لكن يتضح من أسماء المكاتب المتعدّدة التي تؤلف الدّائرة المالية أنها كانت تنشأ بين الحين والآخر كأنواع جديدة من الأعمال التي يجب التّعامل معها، لكننا لم نتمكن من اكتشاف فيما لو كان بعض هذه المكاتب خاضعاً لسيطرة أحد الدّفترداريين، أو إن كان هناك نكاتب أخرى سابقة لها ألغيت بعد انتهاء الحاجة لخدماتها. ومن الواضح على كل حال أنها لم تُنظم تنظيماً عميقاً، وبذلك نجد الأعمال موزّعة بينها بشكل عشوائي.

يبدو أنه كان هناك في الأصل أربعة أنواع من المكاتب، إذا استثنينا مكتب السّكرتارية المذكور أعلاه ومكتباً خاصاً هو مكتب التّاريخ جى *Ta'rîhçi* الذي تؤرخ فيه كل الوثائق الصّادرة عن المكاتب الأخرى. كانت هذه الأنواع الأربعة تدعى بالترتيب روزنامِه *Rüznâme* (السجل اليومي)، المحاسبة *Muhâsebe*، المقابلة[1] *Mukâbele* (التدقيق)، الموقوفات[2] *Mevkûfât* (المساهمات العينية). كانت أقسام المحاسبة تحتفظ بسجلات الإيرادات وتوزيع الأموال بشكل مفصّل، وكانت أقسام المقابلة أو التّدقيق تحتفظ بقوائم الخيالة النّظامية والمشاة والوصفاء وحجّاب القصر (القاپجية *Kapıcıs*) والعاملين في الإصطبلات السّلطانية، وسمّيت بمكاتب المقابلة لأن هؤلاء الأشخاص لا يستطيعون قبض رواتبهم إلا بعد الحصول على توقيع مقابل لشهاداتهم صادر من هذه المكاتب. أما مكاتب الموقوفات فكانت تسجل جمع المساهمات العينية من المقاطعات في أيام الحرب وتوزيعها: وكان جزء منها يخزن في مستودعات في العاصمة وفي الحصون الواقعة على الحدود، بينما يوزّع الجزء الآخر مباشرة لقادة القوات المقاتلة. وكما يوحي اسم مكتب السّجل اليومي فهو يتلقى الإيرادات والنّفقات يومياً من كافة أقسام المكتب المالي، ويقوم بإصدار كشف

---

(1) من العربية «قابل» أي قارن، كأن يقارن مخطوطة بأخرى.

(2) من «موقوف» بالعربية أي ثابت لا يتحرك وتطلق الكلمة على تلك المساهمات لأنها موقوفة على من تُمنح لهم دون أن يكون لهم حق التّصرف أو المتاجرة بها، تماماً مثلاً الأوقاف الدّينية أو المؤسّسات الخيرية. وبشكل مشابه فإن موظف الدّفتر خانه الذي يمنح الإقطاعيات الشّاغرة كان يدعى الموقوفات جى *Mevkûfâtçı*.

حساب أو خلاصة إجمال *hulâşaı icmâl* مرة أو مرتين في العام ليطلع عليه السّلطان ورئيس الوزراء.

من بين هذه الأنواع الأربعة، سنتحدث بالتفصيل عن قسم المحاسبة فقط لأنه لم يكن هناك سوى مكتب واحد للمساهمات وفي أيام السّلطان الفاتح كان هناك مكتبا مقابلة واحد للمشاة والآخر للخيالة والفئات المختلفة من العاملين في القصر، كما كان هناك مكتبان للسّجل اليومي يدعى أولهما «الكبير» وثانيهما «الصغير» (ويبدو أنه قد أنشئ في أيام لاحقة، وفي أيام دوسّون كان يتولى مهمات لا تتلاءم وتسميته)[1].

وأخيراً، كانت هناك خمس دوائر للمحاسبة تدعى باش *Baş* (الرئيسية)، الأناضول *Anadolu*، الحرمين[2] *Ḥarameyn*، الجزية *Cizye*، الأوقاف الصّغيرة *Küçük Evḳâf*. وتقسم إلى ثلاث مجموعات: الدّائرتان الأوليان معاً ودائرة الجزية وحدها ثم دائرتا الحرمين والأوقاف الصّغيرة معاً. ولم تكن محاسبة الحرمين تدعى كذلك قبل عهد السّلطان سليم الأول عندما ضُمّ الحجاز إلى أراضي الإمبراطورية. يبدو أنه كان هناك مكتب واحد للأوقاف في البداية وكان يعنى بحفظ سجلات المؤسّسات السّلطانية والرّواتب التي تقدّمها لتذهب إلى رجال الدّين القائمين عليها ولإصدار شهادات تعيينهم. لكن فيما بعد أصبح هناك ثلاثة أقسام تعنى بتلك الأمور، الاثنان اللذان ذكرناهما، وثالث يدعى حرمين مقاطعة سى *Ḥarameyn Muḳâṭa'âsı* (مقاطعة تعني إقطاع الأراضي ذات الضريبة)[3]. في أوقات لاحقة لم يكن جمع الضرائب والمستحقات إلى خزينة الدّولة موكلاً إلى موظفي الحكومة المأجورين، بل عُهد به إلى المتعهّدين، وأصبحت حوالي تسعة أقسام من المكتب المالي في أيام

---

(1) صار يقوم بحفظ قوائم القاپيجي باشية *Ḳapıcı Başıs* حسبما يذكر دوسّون. أما هامر فقد أضاف قوائم قباطنة البحرية الچاشنيگير لر *Çâşnî-gîrs* والگديكلي زعيم لر *Gedikli Za'îms*.

(2) أي مكة والمدينة.

(3) «قاطع» بالعربية وتعني أبرم اتفاقاً مع شخص على أجر سنوي. و«أقطع» أي وهب أرضاً كإقطاعية. كان أصحاب تلك الإقطاعيات يلتزمون بجمع الضرائب والمستحقات وتتلقى الخزينة مبلغاً ثابتاً من هبة تلك الإقطاعيات بدلاً من نسبة من الضرائب.

دوسّون تُعرف باسم المقاطعة. تم إنشاء واحد منها ليتولّى إقطاع عقود الزّراعة وجمع الأعشار والمستحقات العائدة للأوقاف السّلطانية في مكة والمدينة، وهو حرمين مقاطعة سى. وكائناً ما كان مجاله في البداية، فقد أصبح في النّهاية يعنى بإقطاعيات من هذا النّوع في آسيا فقط، بينما كان يتولّى شؤون الأملاك في أوروپا والأوقاف السّلطانية الأخرى قسم آخر نعتقد أنه كان يدعى أولاً محاسبة الأوقاف، ثم أصبح يدعى محاسبة الحرمين لصلته بأوقاف المدينتين المكرّمتين. علاوة على ذلك فقد أصبح إصدار شهادات التّعيين للوظائف الدّينية يقسم بين هذين القسمين: أصبحت محاسبة الحرمين تصدر التّعيينات في أوروپا، بينما تصدر مقاطعة الحرمين تلك المتعلقة بآسيا. أما قسم الأوقاف الصّغيرة فقد كان عمله يقتصر على حفظ سجلات رواتب الأشخاص المرتبطين بخدمة المؤسّسات الخيرية، كالمشافي ومطابخ الفقراء والمصحات العقلية.

أما مكتب محاسبة الجزية، فكان يحفظ قوائم الضرائب المفروضة على الذّمّيّين *Ẕimmîs*، أو غير المسلمين، وتهيئة الطّلبات قبل إرسالها سنوياً إلى المقاطعات بوقت قصير قبل استحقاق تاريخ الجباية. كان هذا هو المكتب الوحيد الذي لم يحمل أعباء مهام إضافية أو غريبة. ومن جهة ثانية فقد كان قسم المحاسبة الرّئيسية، الذي هو أساس المكتب المالي[1]، وفرعه (محاسبة الأناضول) يعمل بين الأقسام الأخرى ويتداول كل الأعمال تقريباً ما عدا عقود الأراضي الزّراعية المذكورة آنفاً.

وهكذا فإن المحاسبة الرّئيسية تحتفظ بسجلات، أولاً، الأموال الواردة والصّادرة لكل الأمناء وبالتحديد أولئك العاملين في القصر السّلطاني، أي الشّهر أميني والضرب خانه أميني والآرپه أميني والمطبخ أميني[2]، وأولئك المرتبطين بفيلق الطّوپجيّة، أي الطّوپ خانه ناظري أميني والبارود خانه ناظري أميني[3] وضابط البحرية (ترسانِه

(1) بالتّركية: *Üssi esâsî*. انظر أحمد راسم ج 2 ص 378، حاشية.

(2) أي أمناء المدينة وسك النّقود ومؤن العلف والمطبخ.

(3) يصنف هامر ص 147 الأمناء بشكل مختلف فيذكر أن أمناء المدينة والبحرية والمطبخ والتزوّد بالعلف كانوا يدعون بالأمناء الأربعة.

أميني). وثانياً، أموال المساهمات المحصلة من المقاطعات؛ وثالثاً، رواتب حاميات الحدود؛ ورابعاً، الذخائر الحربية. كما كانت من ناحية أخرى مستودعاً لعقود مؤن الدّولة، ومن المحتمل أنها تتلقى حسابات تُدفع من الخزينة، وتحضر شهادات تدعى تذاكر الميري[1] *Mîrî Tezkeresis* تسمح بصرف المال. يقول دوسّون إن هذه هي المهام الأساسية لهذا القسم، لكن فيما بعد تحمّل أعباء أخرى على الرّغم من تعيين مجموعات من الموظفين في أقسام فرعية للتعامل مع تلك المهام. كان أول هذه الأقسام يدعى مالكانِه قالفَه سى *Mâlikâne Ḳalfası* وكان يسجّل عقود الإقطاعيات الإلزامية مقابل دفعة أولية للمتعاقدين مدى الحياة. أما الثّاني فكان يدعى ذِمّت *Ẓimmet* لأنه كان يعنى بحسابات ديون الدّولة؛ ويدعى الثّالث *Muḫallefât* لأنه كان يسجل العائدات المستحقة للسّلطان، والتي لم تكن تدفع علناً بل في الخزينة الدّاخلية من التّركات والأملاك المصادرة من القاپى قُول لرى.

كانت محاسبة الأناضول القسم الذي يديره الدّفتردار الثّاني، وفي القرن الثّامن عشر كان يعنى بشكل خاص بشؤون الأناضول إذ كان يحتفظ بحسابات أراضي الضرائب والأراضي السّلطانية (*Ḫavâṣṣı Hümâyun*) وقائم أجور الجنود والفرق المعسكرة في الأرخبيل.

أما باقي الأقسام فكانت تتألف أولاً من ثماني دوائر أخرى لتسجيل العقود تدعى اثنتان منها القلعة الكبيرة *Büyük Ḳal'a* والقلعة الصّغيرة *Küçük Ḳal'a* وتدعى اثنتان سپاه قلمي *Sipâh Ḳalemi* وسِلَحْدار قلمي *Sılıḥdâr Ḳalemi*. وكانت ثلاثة من مكاتب العقود تسمى بأسماء مناطقها كبورصة وأولونية *Avlonya* وكفة *Keffe*، والتي تعنى فقط بعقود مزارع الضرائب في تلك الأقاليم، لكن عمل الأقسام الأخرى كان أكثر تعقيداً. كان هناك أولاً قسم باش مقاطعة يهتمّ بخمس فئات من العقود، وكانت الإقطاعيات الضخمة تدعى نظارة *Neẓâret* وعقودها تعود لمناطق واقعة

---

(1) صفة الميري مأخوذة من كلمة الأمير العربية وهي تعني أميري وتطلق على الخزينة التي أصبحت تسمى الميري.

على الجهة اليمنى من نهر الدّانوب، وهي تشكل الفئة الرّئيسية. وكانت الأخرى عقود مزارع تجبى منها المستحقات على محاصيل الأرز (في الرّوملي)، واستخراج الملح، وصيد الأسماك (في البحر الأسود وبحر إيجة)، وأخيراً، قطع الأشجار[1]. كان ثاني أكثر هذه الأقسام أهمية على الأرجح هو معدن مقاطعة سى *Ma'den Muķâţa'ası* الذي كان يسجل بشكل رئيسي عقود مناجم الذهب والفضة، لكنه مع الوقت حمل مهمات أخرى غير مرتبطة بالمناجم نهائياً. كان يحتفظ بحسابات الجزية الواردة من الهوسپودار ومن الغجر (كفئتين من الذِّمّيين)، ومن جهة أخرى كان يحفظ إيرادات حصيلة المستحقات على الزّراعة ونقل التّبغ وعلى الضريبة المفروضة على البضائع الدّاخلة إلى المدن الرّئيسية في الرّوملي بما فيها العاصمة. وهناك قسم آخر هو إسطنبول مقاطعة سى *Istanbul Muķâţa'ası* الذي يعنى أيضاً بمهام متنوعة، وعلى الرّغم من أنه يعنى بعقود المزارع في المناطقَ المحيطة بالعاصمة فقد كان يتولّى مهمات أخرى في غرب تراقيا *Thrace* ويسجّل الواردات من مستحقات الأسواق في إسطنبول وأدرنِه، ومن مستحقات الحرير والسّلع المصنوعة من الذهب والفضة. يبقى هناك قسمان أخيران للعقود يدعيان خاص لر مقاطعة سى *Ḫâşşlar Muķâţa'ası* وساليان مقاطعة سى *Sâliyâne Muķâţa'ası* ويعنى الأول بالعقود الممنوحة لجمع الأعشار والمستحقات في إقطاعيات الفئة العليا، والثّاني ينظم دفعات الرّواتب السّنوية (كلمة ساليان *Sâliyâne* تعني سنوياً)[2] لقباطنة الأسطول، والنّفقات السّنوية لخانات القرم، وبعض الضبّاط الآخرين. أما لماذا سمّي هذا القسم بالمقاطعة فهو أمر غير واضح. ربما يعود السّبب إلى أن تلك الإيرادات الخاصّة كانت توضع جانباً لتتوافق مع نفقات الرّواتب، وأن المتعاقدين (الملتزمين *mültezims*) كان لديهم عقود تخولهم جمع الضرائب.

أما ما يخصّ مكتبي القلعة والخيّالة، فقسم القلعة الكبيرة يحتفظ بقوائم الحاميات

---

(1) حسب دوسّون. أما هامر فيضيف عقود الجُمرُك في كل موانئ البحر الأسود.

(2) عبارة *Sâl* بالفارسية تعني سنة.

والقوات المجنّدة في القلاع الواقعة على الحدود بشكل عام، وتلك المنتشرة على نهر الدّانوب بشكل خاص، بينما يقوم قسم القلعة الصّغيرة بنفس الأمر، لكن للقوات المحلّية المتواجدة لدعم الحاميات في ألبانيا والمورة. ويوجد مكتبا السّپاهية والسِّلَحْدار لإصدار شهادات رواتب رجال هذين البولوكين، والتي يجب أن تقابل بتوقيع قسم الخيالة قبل الحصول على الرّواتب. لم يكن للبولوكات الأربعة مكاتب مماثلة في القسم المالي، بل كانت شهاداتهم تُحضر بتوجيه من قادتهم ثم مقابلتها بتقيع قسم تدقيق الخيالة.

هذه هي كل أقسام المكتب المالي ما عدا مكتب السّكرتارية الذي يُعدّ واحداً منها، وقبل البدء بالكلام عنه هناك ملاحظة لا بدّ من ذكرها لعلاقتها بقسم المساهمات العينية، إذ عُهد إليه في وقت مبكر نسبياً تسجيل العائدات المحصلة من الضرائب المفروضة على سكان المدن وتدعى عوارض[1] *Avârıḍ'* وبدلي نزول[2] *Bedeli Nüzûl*. وفيما بعد أصبح له، كالمحاسبة الرّئيسية، أقسام فرعية لتسجيل الإيرادات المحصلة من الضرائب الأخرى وكانت إحداها عشرة بالمئة عمولة على الأجور المدفوعة سلفاً لعقود التّمليك مدى الحياة (مالكانِه *mâlikâne*)، وأخرى مستحقات عن نظام البريد وثالثة ضريبة على الأغنام.

إن ما ندعوه بسكرتارية القسم المالي أو ماليّة قلمي *Mâliye Ḳâlemi* له مهمّة رئيسية هي إصدار المراسيم المتعلقة بالأمور المالية، وكانت توقع من قبل الدّفتردار ثم تُمهر بالطُّغرة. لكن كان للمكتب مهمّة أخرى هي إصدار شهادات علماء الدّين والمتقاعدين الذين تسلموا شهادات من الأقسام الثّلاثة المختصة بتسجيل أموال الأوقاف. وفي الأيام المتأخرة أصبح لمكتب السّكرتارية قسم فرعي مرتبط به يُعرف باسم پيسقوپوس قالفَه سى *Piskopos Ḳalfası* ويعنى بالشؤون المالية للكنائس والأديرة المسيحية.

---

(1) عوارض كلمة عربية مفردها عارض أي الحادثة أو الحدث غير المتوقع. وكانت هذه الضريبة مفروضة أصلاً لسدّ النّفقات غير المتوقعة.

(2) وهو دفعة بدل عن السّكن.

إذن كان هناك في أيام دوسّون خمسة وعشرون قلماً (أو قسماً) أساسياً، وسبعة فرعية يدير كل واحد منها سكرتير[1] (خوجه *Hoca*) يساعده كيسه دار وبضعة قالفه *Kalfas* (مساعدين) وعدد من الموظفين ذوي رتبتين مختلفتين. في قانون نامه السّلطان الفاتح كانت مرتبة الخواجات الرّئيسيين الذين يديرون أقسام السّجل اليومي والمقابلة والعقود تأتي مباشرة بعد رئيس الكتّاب وسكرتير الإنكشاريّة، وفوق مرتبة التّذكرجية وسكرتيري الرّئيس[2]. ولا يندرج خواجات المحاسبة في هذه القائمة، لكن يُظن بأن يكون الباش مُحاسبه جى هو أهم سكرتير في القسم المالي. أما في الأيام اللاحقة فقد نال أعلى مرتبة يليه رئيس السّجل اليومي[3]. كانت كل هذه المناصب تُشغل سنوياً، وكان منصب رئيس المحاسبين يعطى لأشخاص بارزين، مثل كاخية سابق أو دفتردار سابق أو رئيس كتّاب سابق، وكان صاحبه يُرقّى غالباً إلى قسم الدّفتردارية[4]. في أيام دوسّون كان في القسم المالي أكثر من سبعمئة سكرتير وموظف منهم أربعمئة وخمسون موزعون بالتساوي في الأقسام الرّئيسية – أي المحاسبة الرّئيسية والقسم الرّئيسي للسّجل اليومي ومحاسبة الأناضول.

كانت كل هذه الدّوائر خاضعة بالطّبع للباش دفتردار، لكنه كان له أيضاً مكتب خاص للمراسلات يدعى أوضه[5] *Oda* يديره موظف يحمل نفس لقب سكرتير الوزير الأكبر،

(1) بالفارسية *hwâca* وتعني الرّجل المتميز، وبالأخصّ المدرّس. وفي العهد السّلجوقي أصبحت تطلق على موظفي الدّيوان كما أصبح الوزير يُعرف باسم خوجايى بُزُرگ *Hwâca-yi Buzurg* أي الخواجة العظيم. وفي العهد العثماني أصبحت الكلمة تطلق على العلماء الذين يعملون كمدرّسين، وعلى الموظفين الموكلين بأعمال السّكرتارية.

(2) كتّاب *Kâtibs* وشاغردية *Şâgirds* (تلاميذ أو متدربين). انظر قائمة الرّواتب في عهد مُراد الثّالث في كتاب سيّد مصطفى ج 1 ص 138، ويظهر فيه وجود 16 *Kâtibâni Hazînei 'Âmire* و133 *Şâgirdâni Hazînei 'Âmire*. يعود هذا العدد القليل إلى أن موظفي القلم القديم كانوا يعيشون على الإقطاعيات ولم يكن لهم رواتب، ولا يظهر في القائمة سوى من يتقاضون الرّواتب.

(3) يشير قانون نامه إلى المحاسبجية في نص آخر يقول إن موظفي الرّئيس مؤهلون للترقية في قسم الخزينة كمقاطعجية ومحاسبجية.

(4) انظر دوسّون ج 7 ص 194؛ أحمد راسم ج 2 ص 315. يحتل محاسبجي الأناضول المرتبة الثّالثة، لكن هامر ص 145 يضع رئيس السّجل اليومي أولاً والباش محاسب ثانياً.

(5) انظر أحمد راسم ج 2 ص 316، 318.

أي «مكتوبجى». وبالإضافة إلى العمل العام الذي يقوم به موظفو الأوضه ويتضمن إصدار التّقارير الحكومية، فقد أصبحوا لاحقاً يُعدّون عقود التّمليك للمزارع التي أشرنا إليها. وأصبح الباش دفتردار مسؤولاً عن خزينة الدّولة، وبالتالي يعمل تحت إمرته عدد من الموظفين غير أولئك الموجودين في أقسام المكتب المالي وذلك ليساعدوه في عمله. وبهذا كان استلام وتوزيع الأموال النّقدية مهمّة رئيس الوزّانين (وزندار باشى) *Veznedâr Başı* وأربعين مساعداً يسجل عملياتهم المالية مفتش يدعى سرگى ناظري[1] *Sergi Nâẓiri* ومساعد له. أما استرداد الدّيون العادية للدّولة فكان وظيفة الباش باقي قُولى[2] *Baş Bâḳî Ḳulu* الذي يوجد تحت إمرته ستون رجلاً ويعمل بتكليف من القاضي الذي يدعى ميري كاتبي *Mîrî Kâtibi* يرأس المحكمة المرتبطة بالقسم المالي. أما المبالغ المستحقة من المزارعين فكانت تجمع بواسطة موظف خاص له الوظيفة ذاتها يدعى جزية باش باقي قُولى *Cizye Baş Bâḳî Ḳulu*. وأخيراً هناك موظفان يدعيان[3] كاغدي اندرون أميني *Kâğidi Enderûn Emîni* وكاغدى بيرون أميني *Kâğidi Bîrûn Emîni* يعملان بإمرة الدّفتردار. كان الأول مسؤولاً عن القرطاسية وتوزيع الورق والأقلام للمكاتب الحكومية حسب الحاجة، ويقوم الثّاني بجمع المستحقات المفروضة على أصحاب الإقطاعيات العسكريين الجدد[4].

---

(1) سرگي *Sergi* كلمة تركية تعني المنصة أو الكشك الذي تعرض فيه السّلع للبيع، وربما لأن النّقود كانت تجهز في أكوام في الخزينة، أصبحت الكلمة تطلق على مكتب المدفوعات العام وعلى البطاقة التي تصرف في هذا المكتب. كما أصبحت تعني المعرض أيضاً. يذكر هامر ص 146 أن الوزندار باشى ومساعد السّرگى ناظري (ويدعى سرگى قالفَه سى) هما موظفان في مكتب السّجل اليومي الرّئيسي وأن الأخير يستلم الدّفعات الصّغيرة التي يمكن عدّها، بينما يستلم الأول الدّفعات الكبيرة التي يجب وزنها.

(2) حسب دوسّون ج 7 ص 263، 371 اسمه *Basch-Baki-Coulis*، وهامر ص 164 واسمه *Baschbaki Kuli*. ولم نعثر على مصادر أخرى لهذا الموظف أو مساعديه *Baki-Coulis* ومعنى اللقب غير واضح، ربما يكون الباقي من الدّين.

(3) مفوض الورق الدّاخلي ومفوض الورق الخارجي.

(4) من أجل رواية دوسّون عن المكتب المالي انظر ج 7 ص 261-273. ليبيير ص 167-172. وإن رواية هامر لا تختلف أساساً عن رواية دوسّون لكن قد تعزى هذه الاختلافات البسيطة إلى

6. حكومة الأقاليم

باتساع رقعة المنطقة الواقعة تحت حكم العثمانيين تدريجياً بسبب الفتوحات، كان لا بدّ لهم من تقسيمها إلى عدة مقاطعات إدارية. وبهدف السّيطرة على كل واحدة منها قاموا بتعيين ضبّاط يمثلونهم ويتمتّعون بامتيازات تدلّ على نيابتهم عن السّلطان، وتخوّلهم سلطات محلية مشابهة لتلك التي يتمتّع بها الصّدر الأعظم في الإمبراطورية ككل.

لقد ميّز سلاطين السّلالة الحاكمة من السّلاجقة مُلكهم باستخدام الرّايات والطّبول، كشارة من بين الشّارات الأخرى. بل كانوا يهبون إذن استخدام الرّايات والطّبول لحكام الأقاليم التّابعة لهم الذين يقرّون بسيادتهم عليهم[1]. وقد ورث هذه العادة سلاطين قونية وسلاطين آل عثمان. لم تكن سلطنة قونية تشكّل سوى مقاطعة من الإمبراطورية السّلجوقية العظمى، وكان حكامها يستخدمون الرّايات والطّبول كممثلين عن السّلاطين العظام. وكذلك كان الإقليم الذي حكمه عثمان الأول والذي قال عنه المؤرخون العثمانيون الأوائل إنه مقاطعة من سلطنة قونية، وإن عثمان قد مُنح حقاً مشابهاً كونه حاكماً لها[2]. على كل حال من المؤكد أن الضبّاط المعيّنين في عهد خلفاء عثمان ليحكموا الأقاليم المكونة للإمبراطورية قد مُنحوا أيضاً هذه المزية كدلالة على سلطتهم في المنطقة[3].

وبهذا، ولغاية الفترة المتعلقة ببحثنا، كان لكل من أولئك الضبّاط فرقة موسيقية تعزف المزامير والأبواق والطّبول والنّقاريات والصّنجات مرتين يومياً عند مقر إقامتهم، وذلك في ساعات بعد الظّهر وصلاة العشاء. كان استخدام هذه الفرق التي

التّعديلات الجارية بين الزّمنين اللذين ألف فيهما الكتابان. يورد هامر 26 مكتباً تعنى بأسهم المزارع ذات الضريبة، أدخلت في فترة متأخرة عن تلك التي نجري بحثنا عنها.

(1) انظر على سبيل المثال كتاب «The Last Buwayhids» 1931 ص 245. وكانت الرّاية تسمى حينذاك بالعربية «علم» والطّبل «كوس».

(2) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «سنجق»، وتيشندورف ص 36.

(3) تسِنكايزن ج 3 ص 127.

يتبع حجمها أهمية الضابط الذي تقوم بالعزف على شرفه، بديلاً عن الطّبل التّقليدي[1]، لكن حكام الأقاليم العثمانية ميّزوا أنفسهم أيضاً عن باقي خدم السّلطان باستخدام الرّايات. كانت تلك الرّايات تُعرف بالتركية باسم سنجق وبالعربية باسم لواء، وكان الضبّاط المعيّنون كحكام للأقاليم في بداية عهد الحكم العثماني يُعرفون باسم سنجق بك لر *Sancak Beyis* أو مير لوا لر *Mîr Livâs* أي أمراء اللّواء.

كان لهذه الرّايات معنى عسكري بالإضافة إلى المعنى الملكي بالرّغم من أن الأتراك، والحكام المسلمين الأوائل، كانوا أساساً قادة لشعوبهم في الحرب، وكانت الصّفة الملكية متضمّنة في الصّفة العسكرية. وسوف نرى فيما بعد أن القوات الإقليمية، وبالذات الإقطاعية منها، كانت تتجمّع في بداية الحملات تحت هذه الرّايات وتلتف حولها أثناء القتال. وبما أن البكوات *Beyis* كانوا يقومون في أوقات السّلم بأعمال مدنية كحكام لأقاليمهم، فقد اكتسبت راياتهم معنى مدنياً أيضاً، واجتمع المعنيان المدني والعسكري ليدعما صفة النّيابة عن السّلطان. وبما أنهم كانوا يُعرفون بأمراء اللّواء فقد توسّع المعنى الأصلي للقب وأصبحت كلمتا سنجق أو لواء تطلقان على الأقاليم التي يحكمونها. ولغاية زمن فتح القسطنطينية كان السّنجق أو اللّواء هو التّقسيم الإداري الأساسي للأراضي الواقعة تحت حكم السّلاطين. وقد كانت هذه التّقسيمات موزعة في مجموعتين أوروبية وآسيوية: أي سناجق الرّوملي وسناجق الأناضول؛ وكان أمراء كل مجموعة خاضعين لأمير الأمراء (بالتركية بكلربك *Beylerbeyi* وبالعربيّة المحولة للتركية: مير ميران *Mîrmîrân*)[2].

كانت أول مقاطعة تؤسس ليحكمها الأمراء هي الرّوملي في عهد مُراد الأول (1360–

(1) انظر أحمد راسم ج 2 ص 117، حاشية. وكانت الآلات تدعى: زورنا *zornâ*، وبورو *boru*، وطبل *ṭabel*، ونقارة *naḳâra*، وزل *zel*. انظر دوسّون ج 7 ص 284. وكان الپاشوات ذوو الأطواغ الثّلاثة يستخدمون فرقة مؤلفة من تسعة عازفين لكل آلة وكانت فرقتهم تدعى طقوز قاط *doḳuz ḳaṭ*. وكان لدى پاشوات الطّوغين ستة عازفين بينما كان پاشوات الطّوغ الواحد ثلاثة عازفين لكل آلة. انظر مادة «طبل خانه» في الموسوعة الإسلامية.

(2) بالفارسية أميري أميران *Emîri Emîrân* وهي تعديل عن العربية «أمير الأمراء».

1389)، وكان مخططاً لها أن يحكمها أمير ملكي، إذ كان السّلاطين العثمانيون الأوائل، ككل السّلالات الحكمة التُّركية التي سبقتهم، يميلون إلى منح حكومات الأقاليم لأبنائهم وإخوانهم وكانوا معتادين على إطلاق لقب بكلربك *Beylerbeyi* على وارثيهم[1]. لكن وريث السّلطان مُراد، وهو بايزيد الصّاعقة، كان لا يزال طفلاً فمنحت حكومة الرّوملي واللقب لمدرّسه الجنرال لالا شاهين[2] *Lala Şâhîn* لكن اللّقب لم يعد منذ ذلك الحين يطلق على الأمراء بل على حكام الأقاليم. استمرّ الأمراء في تولي الحكومات الإقليمية لغاية القرن السّادس عشر، ثم أُبطلت هذه العادة بسبب كثرة ميلهم للتّمرّد. ولدى وصفنا لنظام الإدارة المحلّية سنتجاهل مشاركتهم فيها لأنها كانت ثانوية، باستثناء ملاحظة أن إدارة مقر هؤلاء الحكام كانت شبيهة بتلك التي يتخذها أيّ بكلربك *Beylerbeyi* مع إضافة مدرّس كانت مهمّته بمثابة مستشار للأمير (أو الصّدر الأعظم)، وإضافة نِشانجي أيضاً. ولا شك أن وضع الأمراء كان أكثر فخامة من باقي الحكام بسبب نبل مولدهم.

وهنا لا بدّ لنا من العودة للكلام عن الرّاية كشارة تدل على السّلطة الملكية. وبالرّغم من كون كلمة سنجق (أو لواء) المستعملة للإشارة إلى الحكام الإقليميين، وبالرّغم من أن المقصود بهذه الكلمة يبدو مجرّد راية عادية، وبالرّغم من استخدامهم بالفعل للرّايات العادية، فإن علم الأمير كان شيئاً غير مألوف يدعى الطّوغ *ṭuğ* أو ذيل الفرس المدلّى من سارية وتعلوه كرة ذهبية. لقد كان شعاراً تركياً وقد يكون له أصل وثني، إذ كانت الأطواغ تصنع بداية من ذيول الثّيران وليس الخيول. كان للسّنجق بكية طوغ واحد وللبكلربكية طوغان. وفيما بعد أصبح لوزراء القبّة ووزراء الأقاليم ثلاثة أطواغ، بينما يحق للصّدر الأعظم خمسة أطواغ. أما السّلطان فكان يخرج إلى الحرب بتسعة أطواغ[3].

---

(1) كان اللقب قد استخدم لأول مرة في بداية القرن العاشر في البلاط العبّاسي وأطلق على القادة العامين الذي سيطروا فيما بعد على أمور الخليفة. احتفظ السّلاچقة باللقب وانتقل منهم إلى العثمانيين.

(2) قد يكون لالا شاهين يدعى كذلك لحمله منصب اللالا، وهو يقابل منصب الأتابك لدى السّلاچقة.

(3) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «طوغ».

وبهذا كان الطّوغ شارة مميّزة للأسرة الملكية ومن ينوب عنها، وبذلك كان الصّدر الأعظم والبكلربكية يلقبون بالپاشا. يقال إن هذه الكلمة هي اختصار للكلمة الفارسية پادِشاه[1] *pâdişâh*. وإن كان هذا الاشتقاق صحيحاً يمكننا ملاحظة أن اللّفظة الكاملة كانت تستخدم للسّلاطين العثمانيين واللفظة المختصرة لنوّابهم الإقليميين.

استمرّ تصنيف الحكام الإقليميين في ثلاث رتب إلى الفترة المتعلقة ببحثنا. لكن رتبة الوزير لم تكن لها الطّبيعة ذاتها التي للبكلربك والسّنجق بك، إذ لم تكن تدل على أن صاحبها يحكم جزءاً من أقاليم الإمبراطورية. كان لقب الوزير مجرّد لقب تشريفي بينما كانت البكلربكية والسّنجق بكية منصبين حقيقيين. يمكن بالطّبع للبكلربك أو السّنجق بك أن يصبحا وزيرين، وبذلك يجمعان مرتبتين معاً. وكان من يُمنح لقب الوزير يصبح بشكل تلقائي پاشا ذا ثلاثة أطواغ بغض النّظر عن المنصب الذي يشغله.

لقد أدّى الاتساع في رقعة الإمبراطورية في نهاية القرن الخامس عشر وفي القرن السّادس عشر إلى مواجهة الحكام لمشاكل جديدة. كانت المناطق التي تُضم حديثاً تقسم إلى سناجق، إلا إذا كانت ذات وضع خاص كالإمارات الرّومانية. لكن لكثرة هذه السّناجق كان من الصّعب جمعها في بكلربكيتين بحسب وجودها في أوروپا أو آسيا، ولقد كان لفتح مصر والأراضي الواقعة إلى الجنوب منها، وكذلك مقاطعات شمال أفريقيا دور كبير في توسّع الإمبراطورية بشكل كبير. أدّى هذا إلى نشوء بكلربكيات

(1) انظر غيزه Giese «*Das Problem der Entstehung des Osmanischen Reiches*». وهناك اشتقاق آخر من الكلمة التّركية باش آغا *baş ağa* وتعني الأخ الأكبر. يبدو أن اللقب قد أطلق أولاً، في القرن الثّالث عشر، على الدّراويش المحاربين (انظر الفصل الثّالث عشر من الكتاب)، ثم على زعماء القبائل التّركية في آسيا الصّغرى الذين يحملون الصّفتين الدّينية والعسكرية. وإن استخدامه للموظفين والقادة في عهد السّلاطين الأوائل لهو دليل على الصّبغة الدّينية للحركة العثمانية. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «الأتراك». يقول عبد الرّحمن شرف إنه أطلق أولاً على الپروانه جى چندارلي قره خليل پاشا ثم على البكلربكين لالا شاهين وتيمورطاش، إذ كانت هناك عادة تركية بمناداة الابن الأكبر باسم پاشا، وبهذا أطلق اللقب تلقائياً على أسلاف الضابطين علاء الدّين وسليمان، وهما على التّرتيب الأخ الأكبر والابن الأكبر لأورخان (1326-1360). انظر الموسوعة الإسلامية مادة «پاشا».

جديدة تتألف كل واحدة منها من عدد من السّناجق، وتم إطلاق مصطلح جديد على هذه التّقسيمات هو كلمة إيالة *eyâlet* وتعني الحكم[1].

فيما بعد، أصبح حكام الإيالات يتخذون لقب الوزير بشكل مستمرّ[2] ولم يعد هناك پاشا ذو طوغين، بل مجرّد وزراء ذوي ثلاثة أطواغ وسناجق بكية ذوي طوغ واحد إن لم يحدث تطورات قادمة. لكن كما لاحظنا، فإن البكلربكية كانت منصباً لكنها أصبحت، كالوزارة، رتبة تمنح للسّناجق المؤهلين لها[3]. ومنذ عهد السّلطان الفاتح نجد أنه على الرّغم من وجود إيالتين فقط فقد كان هناك الكثير ممّن يحملون لقب البكلربك شملهم القانون حسب أسبقيتهم دون الإشارة إلى المقاطعات التي يحكمونها. وبعبارة أخرى لم يكن أولئك هم الحكام الفعليين للرّوملي أو الأناضول إنما نالوا رتبة البكلربكية كرتبة شرف، بل إن بكلربكية الرّوملي بالذات أصبحت تُمنح كرتبة شرف لضبّاط لم تكن لهم علاقة بتلك المقاطعة[4]. إذن كان هناك وزير يحكم إيالة الرّوملي، وضابط أو أكثر يحملون رتبة بكلربك الرّوملي.

وفي سلّم رتب الضبّاط والموظفين كما جاء في قانون نامِه في عهد السّلطان الفاتح، فإن البكلربك يحتلّ المرتبة التّالية مباشرة لرتبة الوزير، وكان أصحاب هاتين الرّتبتين يُمنحون مقعداً في ديوان العاصمة ويُعدّون بنفس مستوى النِّشانجي والدّفتردار. أما السّنجق بكية فكانوا يجبرون عند حضور الدّيوان على الوقوف في الممرّ خارج الغرفة. وكانت أسبقيتهم تعتمد على حجم الإيرادات التي كانوا يُمنحونها. فإن قلّت

---

(1) يذكر دوسّون ج 7 ص 277 أن الإمبراطورية لم تقسم إلى إيالات إلا في عهد مُراد الثّالث (1574-1579)، لكن المؤرخين المعاصرين لم يشيروا إلى ذلك. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «سنجق». وكلمة إيالة مشتقة من العربية من فعل «آل» أي صار إلى تولية سلطة.

(2) دوسّون، المصدر السّابق.

(3) وكانت النّتيجة كما يبدو أنه لم يبق في النّهاية حكام ذوو طوغ واحد (دوسّون، المصدر السّابق). وقد ورد في الموسوعة الإسلامية مادة «پاشا» أن هذا التّميز وجد في العصور المتأخرة بين البكلربكية والميرميرانية، وأن لقب الميرميران هو الذي كان يُمنح للسّنجق بكية.

(4) انظر قانون نامِه لعبد الرّحمن التّوقيعي (قانون التّهنئة بالعيد) الذي يذكر أن بكلربكية الرّوملي هي مجرد رتبة بديلة عن الوزارة وأنها يمكن أن تمنح للدفتردار.

عن رقم معيّن كان السّنجق بك يحتلّ مرتبة بعد فئة معيّنة من علماء الدّين[1]، وإلا فإنه يحتلّ المرتبة التّالية لضبّاط القصر وقادة الفرق العسكرية وموظفي الإدارة باستثناء الحالة التي يترقى بها ليصبح وزيراً.

مع أن معظم الإيالات المتشكلة في القرن السّادس عشر كانت مؤلفة من أراض فُتحت حديثاً وأنها عندما تنشأ تبقى حدودها دون تغيير، فقد نشأت بعض الإيالات من إعادة تقسيم الإيالات القديمة[2] وهي عملية تكرّرت أكثر من مرة في القرون اللاحقة[3] وكان السّناجق يُنقلون أحياناً من إيالة إلى أخرى[4] وبذلك لم يكن عدد الإيالات متناسباً دائماً مع حجم الإمبراطورية. وبالرّغم من أن الإمبراطورية قد بلغت أكبر اتساع لها بين عامي 1590 و1612[5]، فقد كان عدد الإيالات خمساً وثلاثين أو

---

(1) هم قضاة التّخت (انظر الفصل العاشر القسم الثّاني).

(2) وبهذا نجد في القرن السّادس عشر البوسنة وسنجق غاليپولي المشمولتين ضمن الرّوملي قد فصلتا عنها لتشكلا إيالتين مستقلتين بينما كانت بودا Buda وتمشوار Temeşvar منفصلتين مع أنهما تابعتان لبكلربكيات الأولى. انظر تِسنكايزن ج 3 ص 131-132.

(3) فصلت سناجق أخرى عن الرّوملي في القرن السّابع عشر لتشكل جزءاً من إيالة سيلستريا Silistria والمورة Morea.

(4) على سبيل المثال إن سناجق إيچ Iç وإيلي Ili وسيس Sis وألايا Alâya وطرسوس Ṭarsûs التي يظهر عيني علي أنها إيالات تابعة لقبرص، قد فصلت عنها فيما بعد لتشكل إيالة أضنة (التي كانت سنجقاً لحلب في الماضي)، أما قبرص نفسها بالإضافة إلى جزر صغيرة أخرى كپافوس Paphos وكيرينا Kerina قد ضُمتا من جديد إلى إيالة الأرخبيل (جزائري بحري سفيد). انظر دوسّون ج 7 ص 301 وما يليها. وفي قائمة أوليا چلبي Evliyâ Çelebi تظهر حلب وأضنة وقبرص كثلاث إيالات منفصلة ويظهر سنجقان هما سيس وطرسوس، تابعين لقبرص وأضنة، ولثانيهما سنجقان إضافيان هما قره طاش Ḳaraṭaş وسلفكه Selefke.

(5) بين هذين التّاريخين ضمت أقاليم محدّدة تم فتحها من الأراضي الفارسية في الحرب وبالأخصّ داغستان وشروان وقره داغ (أران سابقاً) وإرڤان وجزء من أذربيجان ولورستان. والتواريخ المعطاة هنا هي تواريخ المعاهدات التي تم وفقها التّنازل عن المقاطعات واسترجاعها؛ لكن هناك جزء من المنطقة تم فتحه قبل التّاريخ الأول، فقد احتلت داغستان وشروان عام (1578) وتبريز عام (1585)، ثم فقد قسم كبير منها قبل التّاريخ الثّاني (انظر الموسوعة الإسلامية). ومع أن جورجيا لا تعد من الأقاليم التي غُنمت ثم فقدت في التّواريخ المذكورة وأنها تظهر في قائمة

ستاً وثلاثين[1] وهو أقل من عددها في الرّبع الثّالث من القرن السّابع عشر، إذ بلغ تسعاً وثلاثين[2]. صحيح أن الإمبراطورية عانت خسارة في الأراضي في نهاية الفترة الأولى لكنها كانت تعوض بشكل جزئي في الفترة التّالية[3] - إذ لم يكن أي سلطان ليحكم المنطقة المشمولة بالإمبراطورية بشكل كامل، كما أن زيادة عدد الإيالات بين الفترتين يعود إلى أن الأراضي المفقودة لم تكن كلها تُحكم مركزياً[4] بينما كانت الأراضي المكتسبة تُحكم كذلك. ولعل أحد أسباب هذه الزّيادة هو إعادة تقسيم الإيالات، الذي

جلبي على أنها إيالة، فإن العثمانيين لم يحتفظوا بالمناطق المجاورة للبحر الأسود سوى لفترة قصيرة عابرة، وفقدوا بذلك تفليس نفسها لكنهم استرجعوها عام 1723 واعترف بسيادتهم على جورجيا بأكملها وفق المعاهدة مع روسيا عام 1724 لكنه الأمر عاد إلى حاله باجتياح نادر شاه للبلاد وضم تفليس إلى ملكه عام 1734. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «تفليس».

(1) انظر تسِنكايزن ج 3 ص 133 إذ يذكر أن عددها أربعون بما فيها الإمارات الأفريقية الثّلاث ومكة، لكنها لم تحكم فعلياً، كما كانت تضم صيدا مع أنها لم تكن قد فصلت عن دمشق حتى وقت متأخر. وفي هذه القائمة نجد صنعاء وزبيد تؤلفان مع اليمن ثلاث إيالات مستقلة، ولهذا السّبب قد ينقص العدد بمقدار اثنين.

(2) وهي: 1. البوسنة (بوسنيا) 2. تمشوار 3. بودين (بودابست) 4. واراد (واراسدين) 5. أغري (إرلاو) 6. قانيزا 7. أوجوار Ujvar (نويهاوزل) 8. يانوڤا 9. قامنيست 10. سيليستره أو أوزو 11. كفة (في القرم) 12. گرجستان (جورجيا) 13. الرّوملي 14. مورة (الموريا) 15. الجزائر (الأرخبيل وبعض الأراضي السّاحلية) 16. الأناضول (أناطوليا) 17. سيواس 18. أرضروم 19. طرابزون (تربيزوند) 20. چيلدير 21. كرمان 22. ديار بكر 23. وان 24. مرعش (ذو القدرية) 25. الموصل 26. شهرزور 27. أضنة 28. حلب 29. قندية (كريت) 30. قبرص 31. الشّام (دمشق) 32. طرابلس 33. الرّقة 34. بغداد 35. البصرة 36. مصر 37. الحبشة (وهي جزء من أريتريا الحالية) 38. اليمن 39. الإحساء. انظر قوائم سيّد مصطفى وأوليا چلبي Evliyâ Çelebi وتيشندورف ص 61 ويذكر دوسّون ج 7 ص 277 أن الإمبراطورية في أقصى اتساع لها كانت تضم أربعاً وأربعين إيالة، لكن كيفية حصوله على هذا الرّقم غير واضحة، وربما يكون قد ضم بعض الإمارات والمقاطعات والقرم التي لم تكن إيالات أبداً.

(3) إن استيلاء فارس على الأقاليم السّتة المذكورة قد تم تعويضه بفتح كريت وپودوليا وبعض أجزاء من هنغاريا الواقعة خارج السّيطرة العثمانية في عهد محمّد الرّابع.

(4) لم يكن من بين الأقاليم السّتة التي فقدت في عهد محمّد الأول إيالات سوى داغستان وشروان. انظر قائمة تسِنكايزن.

رافقه نشوء إيالات جديدة في القرن السّادس عشر مع زيادة أكبر في عدد السّناجق التي تأثرت بتقسيم الإيالات إلى مقاطعات إدارية أصغر حجماً[1].

لقد أدّت خسارة هنغاريا وپودوليا في نهاية القرن السّابع عشر إلى نقصان عدد الإيالات من جديد، وفي الفترة المتعلقة ببحثنا وصل عددها إلى اثنتين وثلاثين إيالة[2]. علاوة على ذلك ففي القرن السّابع عشر نفسه لم يعد الحكم العثماني للعديد من هذه الإيالات سوى اسميّ فقط[3]، وكما سنرى لاحقاً فإن المنطقة التي كانت تُحكم فعلياً قد استمرّت في التّقلص خلال القرن الثّامن عشر. وإن إطلاق تعبيري سنجق بك وبكلربك على حكّام الأقاليم لم يعد شائعاً كثيراً، ربما بسبب المعنى غير الواضح المتعلق بكلمة البكلربك. أصبح الحكام الإقليميون يُعرفون بالكلمة العربية «والي» التي تلفظ «ڤالي» بالتركية وتعني الحاكم، بينما أُطلق على السّناجق لقب «المتصرّف» وتعني بالعربية من يملك حق التّصرف بالأمور[4]. علاوة على ذلك فقد بدأت إدارة بعض السّناجق تتم بواسطة نوّاب أدنى رتبة من رتبة الپاشا، وسنتحدث عنهم لدى كلامنا عن تدهور المؤسّسة الحاكمة ككل.

كان حكّام الأقاليم في الأيام الأولى، بالرّغم من مهامهم المدنية، ضبّاطاً إقطاعيين يتولّون جمع السّپاهية للحرب فيقاتلون بقيادتهم، وكانوا هم أيضاً يعيشون على الإقطاعيات وعليهم أن يجهزوا المقاتلين والخيام وغير ذلك بما يتناسب مع العائدات التي يجمعونها من إقطاعياتهم[5] التي تنتمي كلها إلى فئة «الخاص». ومن المسلّم به

(1) بالتّركية: *Şubaşılıks* التي قُسمت إلى عدة سناجق. انظر تسِنكايزن ج 3 ص 131-133.

(2) هي الإيالات المذكورة باستثناء الإيالات من 3 إلى 9 (التي تم التّنازل عنها وفق معاهدة كارلوڤيتش عام 1699) وباستثناء قبرص لكن بإضافة صيدا المنفصلة عن دمشق والمؤلفة من سناجق صيدا وصفد (في فلسطين الآن). انظر قائمة دوسّون.

(3) على سبيل المثال في الحبشة واليمن والإحساء.

(4) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «سنجق». انظر الفصل الخامس من الكتاب عن الفلّاحين وإدارة المتصرف لأراضيهم التي كانت تدعى «تصرُّف». لم تطلق كلمة المتصرف على حكام السّناجق إلا في القرن السّابع عشر.

(5) تبعاً لقانون نامِه علي عثمان، كان على كل سنجق بك تجهيز مقاتل لكل 5,000 آقچه من

أن إيرادات إقطاعيات الخاص للسّناجق بكية يجب ألا تقل عن مئتي ألف آقچه[1]، وألا تقل إيرادات إقطاعيات البكلربكية عن مليون آقچه. وتتعلق نسبة العائدات بالفترة التي أمضوها في الخدمة، وكانت خاصاتهم تزداد تدريجياً بضم التّيمارات إليها والتي كانت تُعرف، في حالات السّپاهية العاديين، باسم «التّرقي» وبذلك فإن الخاص الممنوح للسّنجق بك لدى تعيينه الأول يتوافق مع قليچ السّپاهية. وبناء على هذا إن كان سلف البك المعيّن حديثاً قد أتى بعائدات أكبر فإن الباب العالي يحرم البك الجديد من الفرق عن طريق اقتطاع مساحة من الأرض من خاصه ليؤمن التّخفيض اللازم وليحوّل الأرض إلى تيمارات عادية إلى أن يصبح مؤهلاً لاستعادتها تدريجياً. وكان الأشخاص[2] الذين يُمنحون هذه التّيمارات يُكافأون بغيرها عندما تتم إعادتها للسّنجق بك[3]. وبشكل مشابه فإن وُجد أن أحد البكلربكية يستمدّ من خاصه عائدات أكبر ممّا ينبغي له، إما بسبب حسن الحظ أو الإدارة الجيّدة، فإن هذه الأراضي المزدهرة تؤخذ وتستبدل بغيرها، بينما تعود أرباحها لفائدة أملاك الإمبراطورية.

يبدو أنه كان يتم اختيار حكام الأقاليم من الطّبقة الإقطاعية، وبقي الأمر نفسه بالنّسبة إلى ضبّاطهم التّابعين لهم في الأزمنة اللاحقة، كما يبدو أن كل واحد منهم كان يعيّن لقيادة الإقليم الذي له إقطاعية فيه، وكان المنصب في بعض الحالات وراثياً

العائدات ودرع لكل 50,000 آقچه بالإضافة إلى سائقين للجمال وثلاث خيام (واحدة له وأخرى لأغراضه الوظيفية والثّالثة لأمواله) وغرفة للمؤن ومطبخ ومخزن لإسراج الخيول. وفي الموسعة الإسلامية مادة «تيمار» يُذكر أنه على السّنجق بك تجهيز مقاتل لكل 1,000 آقچه لكن رقم 5,000 قد أقره Evliyâ Çelebi ج 1 ص 101، وعيني علي (لدى تيشندورف ص 87)، وسيّد مصطفى ج 1 ص 120. وينطبق الأمر أيضاً على البكلربك.

(1) أوليا چلبي Evliyâ Çelebi ج 1 ص 97؛ وتيشندورف ج 1 ص 87؛ والموسوعة الإسلامية مادة «تيمار». وإن قائمة عائدات السّنجق بكية التي أوردها عيني علي (وسيّد مصطفى ج 1 ص 125) تظهر خمس إيالات تقل إيراداتها عن الرّقم القانوني وهي البوسنة وكرمان وأرضروم والرّقة وديار بكر.

(2) وهم عادة إما من الإنكشاريّة أو من الخيالة النّظاميين الذين لديهم الحق بالحصول على مثل هذه الإقطاعيات الصّغيرة.

(3) الموسوعة الإسلامية مادة «تيمار».

أيضاً[1]. وبعد إنشاء نظام الدّوشِرمه، الذي نشأ عن اتساع الفجوة بين آراء وأهداف البلاط من جهة ومسلمي الأقاليم من جهة أخرى، ولكي يدعم السّلاطين من سلطتهم في الشّؤون الإقليمية، وبسبب الغيرة من المكانة التي نالتها بعض العائلات ذوات المناصب العليا[2]، فقد عمدوا إلى تعيين أفراد من القاپي قُول لرى لينوبوا عنه في حكم السّناجق. ولكن لغاية الرّبع الأخير من القرن السّادس عشر كان المعيّنون في هذه المناصب يبقون فيها لفترات طويلة[3] حتى تتم ترقيتهم أو فيضطرون إلى التّقاعد إما بسبب تقدّمهم في السّن أو بسبب الوفاة. أما في عهد السّلطان مُراد الثّالث (1574-1595) فقد أُبطل هذا النّظام. ولأسباب ستتضح لاحقاً أصبحت الحكومة المركزية تتبع مخططاً لإجراء أكبر قدر من التّغييرات الوظيفية. أولاً أصبح النّواب يصرفون من الخدمة بعد ثلاث سنوات، ثم عُدّت هذه المدة طويلة نوعاً ما فأصبحت القاعدة هي التّعيين لمدة سنة واحدة فقط، مع أنها كانت تجدّد في كثير من الأحيان[4].

في الفترة الأولى من الحكم العثماني كان السّنجق بكية يسيطرون على النّظام الإقطاعي بأكمله، ولكن عندما وُجد نظام حكومة الأقاليم انتقلت السّيطرة إلى البكلربكية الذين امتلكوا الحق لغاية عام 1530 بمنح الزّعامات والتّيمارات، وإذا حدث أن فشل المالكون بتأدية واجباتهم يحقّ لهم حرمانهم منها. يبدو أن السّنجق بكية لم تعد لهم سوى سلطة الإشراف فقط، بالإضافة إلى قيادة الفرق العسكرية ومهامهم المدنية. فإن كان أحد السّپاهية مريضاً مثلاً عند قيام الحرب ويرغب في إرسال مقاتل بدلاً عنه، كان القرار يعود إلى السّنجق بك في ذلك، أمّا إن فشل أحد السّپاهية في

(1) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «الأتراك». وإن افتراض كون السّنجق بك من أفراد الطّبقة الذين يملكون الإقطاعيات يدعمه حقيقة أن وظيفته مماثلة لوظيفة الألاي بك الإقطاعية، وأن أبناء السّنجق بك والبكلربك كانوا في العصور اللاحقة يُمنحون إقطاعيات إثر وفاة والدهم (انظر تسِنكايزن ج 3 ص 160؛ تيشندورف ص 48).

(2) أي غيرة السّلاطين من عائلة الچندارلي التي سبق الحديث عنها.

(3) في العادة بين عشرين إلى ثلاثين سنة.

(4) دوسّون ج 7 ص 277؛ بيلين Belin «*La Propriété foncière*» ص 204؛ الموسوعة الإسلامية مادة «تيمار».

تجهيز العدد اللازم من المقاتلين فإن عقابه يقع على عاتق البكلربك. وبما أن السّنجق بكية اللاحقين كانوا من القاپي قُول لرى فإن المزايا والسّلطة التي تمتّعوا بها كانت أقل ممّا تمتّع به أسلافهم الإقطاعيون (وهذا هو المقصود فعلاً من تعيينهم)[1]. علاوة على ذلك فإن وجودهم لم يلقَ قبولاً في الإقطاعيات التي عُيّنوا فيها، وعُهد ببعض مهامهم، التي كان السّنجق بكية يقومون بها سابقاً، إلى ضبّاط سبق وأشرنا إليهم يدعون ألاي بكية، وهم لم يكونوا من القاپي قُول لرى بل زعماء أي يملكون الزّعامت، يختارهم أصحابهم[2] وهم من الطّبقة الإقطاعية. لم يتبيّن تماماً متى بدأ تعيينهم لكنهم كانوا موجودين في عهد محمّد الفاتح[3]، وكان تعيينهم في السّناجق[4] من قبيل إعفاء سلفهم من الخدمة (وهو من القاپي قُول لرى)[5]، وكانوا يتمتّعون بمزايا وسلطات السّنجق بكية ومنها استخدام الرّاية والطّبل، كشارات ملكية، ولكن دون أن تكون لهم صلاحية استخدام الطّوغ[6]. كان لكل ألاي بِك حامل للرّاية (بيرَقدار *Bayraḳ-dâr*) وچاوُش، وكان كباقي الإقطاعيين العسكريين ملزماً بتجهيز مجموعة من المقاتلين المسلّحين. وبالرّغم من كونه أصلاً ضابطاً عسكرياً، ربما بدرجة أكبر من السّنجق بك، فقد كان ملزماً أيضاً بتأدية واجبات أخرى في السّنجق عندما يأمره الپاشا بذلك، وفي الأزمنة اللاحقة أصبح مشرفاً على الصّوباشية في المقاطعات الصّغيرة التّابعة له. كانت مهمّة الألاي بكية الرّئيسية هي تجميع القوات الإقطاعية في بداية كل حملة والتأكد من أن المرشحين للإقطاعيات العسكرية مؤهّلون لها[7]. وبما أن السّنجق بكية كانوا من

---

(1) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «الأتراك».

(2) انظر Belin «*Régime des Fiefs Militaires*» ص 231.

(3) ورد ذكرهم مرة واحدة في قانون نامِه الفاتح حيث صنّفوا في مرتبة مع الدّفتر كاخية سى أدنى من فئة معيّنة من القضاة.

(4) انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 121.

(5) انظر Belin المصدر السّابق ص 231، حاشية.

(6) المصدر السّابق ص 232، حاشية.

(7) لمهام الألاي بك انظر نظام نامِه لعام 1777 (في عهد السّلطان عبد الحميد الأول) المنشور في كتاب «التاريخ» لجودت ج 1 ص 317 وما يليها.

الطّبقة الإقطاعية فقد كانوا دون شك يقومون بهذه المهام بأنفسهم، أما القاپي قُول لرى فلم يكونوا معتادين على الوضع الرّاهن في بداية تعيينهم، وكان لا بدّ لهم من طلب المساعدة من السّكان المحلّيين للسّنجق. يبدو أن عمل الألاي بكية لم يكن رسمياً في البداية، إذ لم يرد ذكرهم إلا قليلاً في قانون نامِه، واستمرّوا في تطبيق مهامهم في الإقطاعيات، بينما كان السّنجق بكية يمثلون الحكومة المركزية. في السّنجق الذي كان يرأسه أحد البكلربكية لم يكن هناك سنجق بك بل ألاي بك فقط، ويقوم البكلربك بحكم المقاطعة مباشرة وكذلك الإشراف على الإيالة بأكملها[1].

لم يكن الألاي بكية يجمعون القوات الإقطاعية للحرب فقط، بل كانوا يقودونها تحت إمرة السّنجق بكية. ولم يُذكر أنهم قادوا القوات بشكل مستقل أبداً، ويقوم السّنجق بك أحياناً بتنفيذ عمليات صغيرة بقواته الخاصّة فقط[2]. ومن جهة أخرى يمكن لأيّ حاكم أن يملك سلطة قيادة قواته الخاصّة بالإضافة إلى قوات أخرى، وفي هذه الحالة يضطر الحكام المعنيون إلى إطاعة أوامر القائد شريطة ألا تكون رتبتهم أعلى من رتبته. بشكل مشابه كان الپاشوات ذوو الأطواغ الثّلاثة يفرضون سلطتهم خارج مقاطعاتهم في أوقات السّلم، وعندما كانوا يتنقلون بين أقاليمهم والعاصمة كانوا يمارسون هذه السّلطة في كل الإيالات التي يمرّون بها في طريقهم باستثناء تلك التي يحكمها ضبّاط يماثلونهم في الرّتبة؛ أمّا الحكام الأصغر فلم يكن يحق لهم فرض سيطرتهم إلا على المناطق التي يحكمونها، ويفقدون سلطتهم حالما تنتهي خدمتهم.

كانت معظم القواعد التي تحكم الإدارة في المقاطعات منظمة أصلاً لبكلربكيات الرّوملي والأناضول، لكنها طُبّقت في معظم المقاطعات المنشأة بعد ذلك ولكن ليس فيها كلها. ففي إيالات معيّنة، ومن أبرزها بغداد ومصر، لم يكن هناك سوى القليل

---

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 278؛ أوليا چلبي Evliyâ Çelebi ج 1 ص 90 حيث يظهر الألاي بك، وليس السّنجق بك، رئيساً لمعظم الإيالات.

(2) تيشندورف ص 48.

من التّنظيمات الإقطاعية[1]، وبعض الإيالات لم تكن حتى مقسّمة إلى سناجق[2]، وبالتالي كان على الپاشوات الذين يحكمونها إيجاد مصدر للعيش غير الإقطاعيات. في هذه الإيالات وفي سناجق لا إقطاعية معيّنة كانت العائدات المتجمّعة لأصحاب الإقطاعيات ذوي الرّتب المختلفة تُجبى من قبل موظفين وتذهب للخزينة العامة ثم تدفع منها رواتب سنوية ثابتة للحكام، وبعد دفع النّفقات المحلّية يذهب الفائض، إن بقي من المال شيء، إلى العاصمة. ولهذا السّبب كانت تلك الإيالات والسّناجق تدعى بالسّنوية[3] *Sâlyâneli*. كانت المبالغ التي تُجع للخزينة المركزية تسمى بالإرسالية *irsâliye*، وفي هذه الإيالات يحق للبكلربكية تعيين السّنجق بكية (حيث يتواجد هؤلاء الضبّاط)[4]. أما في المناطق الأخرى فقد كان تعيينهم يتمّ من قبل الحكومة المركزية وتتمّ ترقيتهم من مناصب مختلفة تتدرج من الزّعامت إلى آغوية الرِّكاب والمناصب الإدارية العليا كالنِّشانجي والدّفتردار[5]. وكانت كمية العائدات

(1) صحيح أنه كان لبغداد إقطاعيات في سبعة سناجق من سناجقها الثّمانية عشرة، لكنها كانت سنوية سالبانه لي *sâliyâneli*.

(2) مثل جورجيا والبصرة والإحساء واليمن والحبشة. انظر Evliya Çelebi ج 1 ص 88، 95-96. مع ذلك كان للإيالات الثّلاث الأخيرة سناجق في القرن السّابق.

(3) من كلمة سال *sâl* الفارسية بمعنى سنة، وساليانِه *sâleyâne* تعني سنوي. وفي التّركية ساليانِه لي *sâliyâneli* تعني شيء سنوي (يتكرر سنوياً).

(4) كانت الإيالات الأخرى التي تسمى «سنوي» هي البصرة واليمن والإحساء، كما كانت هناك سناجق الإيالات الإقطاعية في حلب والأرخبيل. كان هناك لفظ آخر يطلق على هذه المقاطعات هو مقطوعة مربوط *maḳṭû'a merbûṭ* (أي مجبرة على دفع الجزية)، وميري لي *Mîrîli* من الميري أو الخزينة. كما أن كريت وقبرص ووارد وكفة والمورة ليس فيها تيمارات. انظر أوليا چلبي Evliyâ Çelebi ج 1 ص 88؛ سيّد مصطفى ج 1 ص 132؛ هامر ص 244؛ أحمد راسم ج 1 ص 347، حاشية، ص 380، حاشية؛ تيشندورف ص 83-85؛ الموسوعة الإسلامية مادتي «سنجق»، «تيمار».

(5) يقول عيني علي (تيشندورف ص 86-87) إن أصحاب المناصب المؤهلين للسّناجق هم: 1. الزّعيم الذي يتمتّع بعائدات تصل إلى 50,000 آقچه، واليايا بك، وتيمار دفتردار، ودفتردار كاخية سي، وسگمن باشي، وآغا العلوفة جي، ويحتلون المرتبة الدّنيا. 2. سِلَحْدار آغا، ويبدأ بالخاص الذي يدر 280,000 آقچه. 3. آغا السّپاهية النّظاميين، ويبدأ بالخاص الذي يدرّ 300,000 آقچه.

التي يجهَزون بها كسنجق بكية من إقطاعيات من نوع «الخاص» وتعتمد على أهمية مناصبهم السّابقة. لم يكن أصحاب الزّعامت المترفعين إلى السّنجق مؤهلين لأكثر من مئتي ألف آقچَه (وكما لاحظنا كانوا في بعض الأحيان يحصلون على أقل من ذلك). ومن جهة أخرى إن تمّت ترقية أحد أغوات الإنكشاريّة كان يُمنح منذ البداية مبلغ خمسمئة ألف آقچَه.

لم تكن سلطة الحكام واسعة نظرياً، مع أنهم كانوا ممثلين عن السّلطان. من ناحية أولى لم يختصّهم قانون الشّريعة بالسّلطة وإنما اختصّ قضاة أقاليمهم، ومن ناحية ثانية فإنّ كل الشّؤون المالية بما فيها المتعلقة بنظام الإقطاع كانت موكلة إلى موظفين يعيّنون في كل إقليم(1). وفي الحقيقة فإن سلطة كل من القضاة وعلماء الدّين لم تكن واضحة تماماً في تلك الأقاليم كما هي في العاصمة: فكما أن الصّدر الأعظم له مجلس محكمة ينظر فيه ببعض القضايا ويترك الأخرى لأهل الشّريعة، فإن حكام الإيالات أو السّناجق يقومون بالأمر ذاته. ومن المحتمل أن تكون سلطتهم على الموظفين الماليين المحلّيين، حتى في الأيام الأولى، كبيرة إلى درجة لتلغي أية استقلالية منحتها لهم القوانين(2).

---

4. ضباط الخدمة الخارجية: مير آخور وچاقرجی باشی وچاشنيگير باشی وقاپيجی باشی ومير عَلَم. ويبدؤون بالخاص الذي يدر بين 300,000 للأول و450,000 للأخير. 5. النّشانجی والدّفتردار، ويبدءان بالخاص الذي يدرّ 450,000. 6. ينيچري آغاسی، ويبدأ بـ 500,000. لا تتوافق أرقام أوليا چلبي Evliyâ Çelebi مع هذه الأرقام لكن المقطع المترجم من كتابه ج 1 ص 98 يحتاج إلى بعض التّصحيح.

(1) سيّد مصطفى ج 2 ص 91.

(2) منذ القرن السّادس عشر كان دفترداریة الأقاليم يساعدون الپاشوات على ارتكاب المخالفات القانونية بدلاً من التّفتيش على أعمالهم. انظر تسِنكايزن ج 3 ص 162. وهناك دلائل تشير إلى عدم تدقيق الدّفترداریة في عملهم من جهة وضغط الپاشوات عليهم من جهة أخرى وذلك في وثيقتين تعودان لعهد السّلطان سليمان العظيم، الأولى «قانون» يحث الدّفترداریة على الاستقامة في العمل، والثّانية «فرمان» لبكلربكية الرّوملي يمنعهم من إنقاص الإقطاعيات التي يملكها سكرتيرو السّپاهية. تيشندورف ص 46–47.

مع أن هؤلاء الموظفين لم يكونوا موجودين سوى في عدد قليل من الإيالات في منتصف القرن السّابع عشر، فقد كان عددهم يصل في مقر الإيالة إلى ثمانية أشخاص عدا عن الپاشا نفسه[1]. ومن بين هؤلاء كان هناك اثنان من القوات الإقطاعية يدعيان ألاي بك سنجق الپاشا والصُّوباشى أو الچِري باشي ويكون هناك واحد في كل قسم من أقسام السّنجق بما فيها مقر إقامة الپاشا (وسنشرح ذلك بالتفصيل لاحقاً). من بين السّتة الباقين هناك ثلاثة يدعون بكتّاب السّپاهية *Sipâhî Yazıcıları* مهمتهم هي تسجيل الإقطاعيات، وهم على وجه التّحديد: دفتر أميني[2] الإيالة ومساعداه دفتر كاخية سي[3] لإقطاعيات الزّعامت وتيمار دفترداري لإقطاعيات التّيمار[4]. أما الرّابع الذي تعلو مرتبته على الجميع، فهو مال دفترداري[5] *Mâl Defterdârı* أي الخازن الذي يتولى الشّؤون المالية، واستلام أموال النّفقات وتنظيم الأموال الإقطاعية متميزاً

---

(1) انظر قائمة أوليا چلبي Evliyâ Çelebi (ج 1 ص 90، ج 1 ص 178) ويذكر أن كل واحد من سناجق بودا كان له موظفو ديوان. ويذكر أربع إيالات أخرى فيها نفس الموظفين هي كرمان ووان وشهرزور وقبرص. على سبيل المثال هناك إيالتان من إيالات الرّوملي والأناضول لا يوجد في الأولى منهما چاوُش لر كاخية سى ولا يوجد في الثّانية مال دفترداري (إلا إذا كان يمثل في الأناضول بالدّفتر محاسبي. وبالمقابل تضم هاتان المقاطعتان عدداً من الموظفين الإضافيين: في الرّوملي هناك ڤوينوق آغاسى وسبعة يوروك بكية، وفي الأناضول أربعة مسلّم بكية وأحد عشر يايا بكية.

(2) أو دفتر مفتشي (في إيالة الرّوملي).

(3) أو زعامت كاخية سى. انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 121.

(4) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «تيمار». لم يُذكر دفتر أميني الإقاليم في قانون نامهِ الفاتح ولا من قبل عيني علي. لكن أوليا چلبي Evliyâ Çelebi يظهره في معظم الإيالات جنباً إلى جنب مع الدّفتر كاخية سى والتّيمار دفترداري، كما يذكر فريدون *Feridun* أن كتّاب السپاهية *Sipâhi Yazıcıları* هم الدّفتر أميني والتّيمار دفترداري مع مساعديهم، دون أن يذكر الدّفتر كاخية سى. أما هامر فيذكر ص 245 الدّفتر كاخية سى فقط وزعامت دفترداري، قائلاً إن الأول هو الممثل المحلّي للميري، بينما يتولى الثّاني إدارة العمل الإقطاعي. ثم يعود فيذكر ص 350 أن من مهام الدّفتر كاخية سى أن يأخذ الدّفاتر الإقليمية إلى العاصمة لتفحّصها؛ ومن المحتمل أن هذه الدّفاتر هي تلك التي تسجّل فيها الأراضي الإقطاعية.

(5) «مال» كلمة عربية. ويدعوه أوليا چلبي Evliyâ أيضاً بخزينة دفترداري.

بذلك عن الموظفين الذين سبق ذكرهم. وسنرى أن المال داري والدّفتر أميني في الإيالة يقابلهما موظفان في الحكومة المركزية، كما أن هذه المطابقة موجودة في الوظيفتين الأخريين أي أميني وكاخية الچاوُشية المحلّية، وهذان الموظفان هما عاملان حكوميان مهمّتهما تنفيذ الأحكام الصّادرة عنه أو علماء الشّريعة في مجالس القضاء تماماً كما الچاوُشية في العاصمة العاملين بإمرة الصّدر الأعظم. لم يُذكر الدّفتر أميني المحلّي في قانون نامهِ السّلطان الفاتح، لكن ورد فيه أن التّيمار دفتردارية يجنّدون من بين «المتفرّقة» المأجورين ثم يترقّون إلى رتبة الدّفتر كاخية سى ثم إلى مال دفترداري. يعيش التّيمار دفتردارية والزّعامت كاخية سية، كالألاي بكية، على عائدات إقطاعيات الزّعامت، بينما يعيش الچاوُشية وموظفو السّكرتارية الآخرون على إقطاعيات التّيمار التي تُعرف باسم قليچ يري *kılıç yeri* وهم يعملون بإمرة الدّفتردارية إذ يمنع القانون الپاشوات من التّدخل بأمورهم. قد يُعدّ الموقوفاتي أو الموقوفاتجي (*Mevķûfâtî or Mevķûfâtcı*) من بين موظفي الدّيوان الإقليميين، ومهمّته تحصيل الضرائب المفروضة على الفلّاحين وعقاراتهم الثّابتة، وبالأخصّ إدارة الإقطاعيات الشّاغرة لصالح الخزينة المحلّية. يقال إنه يوجد موقوفاتجي واحد في كل مقاطعة، أي في كل إيالة[1]. ربما يكون تابعاً للمال دفترداري لكن لا يبدو أن هناك «ديرلك» مخصّصاً له، ومن المحتمل إذن أنه يتقاضى راتباً أو يعيش على نسبة من العائدات التي يقوم بتحصيلها.

لا يوجد في العديد من الإيالات العدد الكامل من هؤلاء الموظفين، وربما يعود ذلك إلى اختلافات تنظيماتها. وإن الإيالات السّنوية (أي التي يتقاضى واليها راتباً سنوياً) لا تحوي إقطاعيات ولا تحتاج إلى موظفين يديرون شؤونها. ويبدو أنه عندما تقتطع بعض الإيالات من إيالات أخرى، كما في سيليستره *Silistre*، فإن شؤونها الإقطاعية والمالية تبقى بإدارة المقر الرّئيسي في المقاطعة الأم، ولذلك لا يوجد

(1) انظر بيلين Belin: «*Régime des Fiefs Militaires*» ص 235.

فيها موظفو ديوان مستقلون[1]. أما الأغرب من ذلك فهو أنه في عدّة إيالات لم يكن هناك مال دفترداري[2] أما في إيالات أخرى فبالرّغم من عدم وجود موظفين لإدارة الإقطاعيات فقد كان هناك ألاي بكية وجِري باشية. ومن المحتمل أن المهام المفقودة في هذه الأماكن كانت تؤدّى من قبل موظفي المقاطعات المجاورة.

كما أنّ لكل من الدّفتردار والدّفتر أميني في الحكومة المركزية ما يقابلهما في حكومة كل إيالة، فقد كان الأمر مشابهاً بالنّسبة إلى موظفي مكتب الصّدر الأعظم وبيته، وكذلك موظفي كل پاشا. في البداية كان الحكّام الإقليميون يعيشون بحالة متواضعة ويخصّصون معظم وارداتهم للأعمال العامة كبناء المساجد والجامعات والتكايا والمعدّات الحربية. أما في القرن السّادس عشر وما بعده فقد أصبح من الشّائع منح الوزراء إيالات وسناجق، وبالتالي أصبح من الشّائع امتلاكهم لمنازل فخمة؛ لذلك فإن الوصف التّالي ينطبق على پاشوات العصور المتأخرة أكثر ممّن أسلافهم المتواضعين. وبما أنه لم يكن هناك تمييز رسمي بين رتب الوزراء، باستثناء وزراء القبّة، فقد أمكن للوزير متوسّط الرّتبة الحصول على كاخية خاص به، كمثيل لكاخية بك الصّدر الأعظم، وأفندي ديوان، يماثل الرّئيس أفندي، والإيچ أغوات يرأسهم السِّلَحْدار الذي يحمل سيف الپاشا أمامه في المناسبات العامة[3]. وكان من بين الإيچ أغوات سلام آغاسى *Selâm Ağası* (ويماثل رئيس التّشريفات أو التّشريفاتجى)، ورئيس الخيل، ورئيس الحجّاب، والخازن، وكبير الخدم، وهم من العبيد المدرّبين على الخدمة. وكما سبق وذكرنا كان لكل حاكم فرقته العسكرية التي يتراوح حجمها بحسب عدد أطواغه، كما كان يحصل على مزايا أخرى بحسب رتبته. فالپاشا ذو الثّلاثة أطواغ لديه تسعة أحصنة تمشي أمامه، ويرافقه ستة مشاة يدعون الشّاطر[4] *Şâţir*، والپاشا ذو الطّوغين لديه ستة أحصنة وأربعة شطّار، أما السّنجق بك فلديه ثلاثة أحصنة

(1) كما في أضنة والرّقة.

(2) كما في سيواس والأرخبيل وطرابزون.

(3) دوسّون ج 7 ص 285؛ أحمد راسم ج 1 ص 455، حاشية.

(4) يبدو أن هذه الكلمة تركية مع أن هناك ما يماثلها بالعربية وتعني «الذّكي أو العيّار». اما هامر فيذكر أن عدد الأحصنة والآلات الموسيقية للپاشا ذي الثّلاثة أطواغ هو سبعة.

وشاطران[1]. أما ما عدا ذلك فكانوا يوظّفون عدداً من الخدم من أصناف مختلفة، يماثلون العاملين في الخدمة الخارجية للقصر السّلطاني. وفي البداية كان هناك عدد قليل من القوّاصين[2] *kavvâs* يُعدّون المرافقين الخاصين للپاشا؛ أما فيما بعد فقد أصبحوا مجرّد رسل بعد ازدياد عددهم. وأخيراً كان للپاشا، كما للصّدر الأعظم، مجموعات من السُّعاة والجنود المسلحين والخيالة، ولكل منهم ضابط يعملون بأمره[3].

كان بعض البكلربكية يتمتّعون بمزايا خاصّة، ونذكر على سبيل المثال أولئك المتواجدين في العواصم الملكية بغداد والقاهرة وبودا، الذين يسمح لهم باستخدام القوارب كالتي يستخدمها السّلطان[4]، وكذلك استخدام حرّاس الصّولاق والپيك، وتعيين عدد من الموظفين دون الرّجوع إلى الباب العالي. أما بكلربك الرّوملي فيحق له الجلوس على الكرسي السّلطاني في الدّيوان متقدّماً على قاضيي العسكر، ومخاطباً بشكل رسمي بلقب الپاشا وبعبارة «دامت معاليه» بعد لفظ اسمه.

كان السّنجق أصغر مقاطعة إدارية، وهو في الوقت نفسه أرض إقطاعية. وكما سبق وذكرنا هناك عدة إيالات لا توجد فيها إقطاعيات، وحتى في الإيالة العادية لم تكن الأراضي كلها مقسمة إلى إقطاعيات. وإذا توجب تقسيم السّنجق لأسباب إدارية فلا بدّ أن يحدث ذلك وفق أساس غير إقطاعي. كان هذا التّقسيم في الواقع قضائياً: أي يقسم السّنجق إلى عدد من المقاطعات يقيم في كل واحدة منها قاضٍ مسلم يطبق الشّريعة، ولهذا دُعيت كل مقاطعة باسم قضاء[5] *kadâ* وكان بعضها حضرياً، كما في

---

(1) يذكر هامر أنه كان للسّنجق بك شاطر واحد.

(2) من العربية قواس من كلمة قوس. وتعني الكلمة على الأرجح صانع الأقواس وليس الرّامي.

(3) انظر الملحق الثّالث. أحمد راسم ج 1 ص 456-457. ويذكر هامر ص 246-247 من بين أفراد إدارة الپاشا وجود ألاي بك يعمل كالچاوُش باشي.

(4) وتدعى *koçulu kayık*. وكلمة قوچى *Koçu* تعني «العربة المغلقة». ومن المحتمل أنها تعني هنا الزّورق ذا القمرة المغطاة.

(5) وتلفظ بالتركية *kaza* أما بالعربية فهي من فعل «قضى» أي أصدر حكماً. ويمكن للكلمة أن تعني القضاء أو مقر القاضي أي المنطقة التي يمارس القاضي مهامه فيها.

المدن الكبرى أما الأخرى فكانت ريفيّة تتمركز في القرى. وكانت الأقضية تقسم من جديد إلى مناطق أصغر فيها نائب عن القاضي وتدعى النّاحية[1] *nâḥiye*. كان القضاة بالطّبع من رجال الدّين ويتميّزون بالتالي بأنهم ليسوا أفراداً في المؤسّسة الحاكمة. ولكن بالرّغم من اعتماد الأقضية والنّواحي على رجال الدّين أكثر من اعتمادها على المؤسّسة الحاكمة، فقد كان في كل منها ضابط يدعى بالصُّوباشي *Şubaşı*. وقد سبق أن أشرنا إلى هؤلاء الضبّاط في معرض كلامنا عن النّظام الإقطاعي ويحتلون المكان التّالي للألاي بكية، لكن صوباشية هذه الفئة لا يتواجدون سوى في الأقاليم التي تحوي على إقطاعيات، ويدعون هنا بصوباشية التّيمار الأهلي *Ehli Timar Şubaşıları*، بينما يدعى الذين يتواجدون في الأقاليم الأخرى بصوباشية الميري (أو الخزينة) *Mîrî Şubaşıları*. وتدل هذه الأسماء أيضاً على أن صوباشية الإقطاع يعيشون على عائدات إقطاعياتهم وهم مجبرون على تجهيز الجنود تبعاً لوارداتهم[2]، أما الآخرون فيتقاضون رواتب من الخزينة، مع ذلك فالجميع مكلّفون بتحصيل المستحقات المفروضة على المخالفين. كان كل من الميري صُوباشي والصُّوباشي الإقطاعي من رجال الشّرطة ينفّذان أحكام القضاة الذين يعملون في مقاطعاتيهما، وهما مسؤولان بشكل أساسي عن حفظ النّظام والقوانين. وفي المناطق التي يوجد فيها جنود الإنكشاريّة كان هناك دوريات شرطة يعملون بإمرة الصُّوباشي المحلّي، تماماً كما في العاصمة حيث تقع هذه المهام على عاتق الصُّوباشي. لكننا لم نتبيّن إن كان الميري صُوباشي في هذه الأماكن هو من الإنكشاريّة أم لا.

كان المنصب عسكرياً في البداية، وكان ذا أهمية كبرى في الدّولة التُّركية الأولى.

---

(1) من العربية بمعنى «منطقة أو جوار».

(2) كان يُطلب من الصّوباشية تجهيز جندي عن كل 4,000 آقچه من الواردات، ودرع لكل 30,000 آقچه، وخيمتين إن كانوا يغلّون أكثر من هذا المبلغ. وتبعاً لأحمد رفيق يملك الصّوباشية الزّعامت الموجودة في أقضيتهم أي أنها لم تكن متوارثة بل تعامل معاملة الخاص كبقشيش على الوظيفة. ويمكن إسناد هذا الافتراض إلى كون التّيمارات تُمنح لأبناء الصُّوباشي المتوفى، كما تمنح لأبناء البكلربكية والسّنجق بكية. انظر تسِنكايزن ج 3 ص 157.

كانت الكلمة (التي تعني رئيس الجيش) تطلق في الدّولة الغزنوية على الجنرال. أما في دولة سلاچقة قونية فكانت تحمل معنى نصف مدني، أيّ أن الصّوباشية السّلاچقة كانوا حكاماً عسكريين للمدن. وكان هؤلاء الحكام العسكريون مجبرين بالطّبع، تبعاً للأعراف الإسلامية، بالعمل مع القضاة الشّرعيين، وسواءٌ قام السّلاچقة بتعيين صوباشية ريفيين أو إقطاعيين أو لا، فإن تقسيم الأراضي العثمانية إلى أقضية أدّى بشكل طبيعي إلى تعيين صُوباشى، حضرياً كان أم ريفياً، يعمل بأمر القاضي في المنطقة الخاضعة لسلطته[1]. كذلك كان من الطّبيعي أن تكون مرتبة هؤلاء الصّوباشية أعلى من مرتبة السّپاهية ويحصلون على الإقطاعيات مثلهم. لكن نقطة الاختلاف هي أن هؤلاء الضبّاط مجبرون على المشاركة في الحملات العسكرية مع أن غيابهم، إن لم يعيّن أحد في مكانهم، يعني بقاء القاضي المحلّي دون أحد ينفّذ أحكامه[2].

سنناقش الظّروف السّائدة في المناطق الرّيفية في فصل آخر، وفي فصول أخرى ستحدث عن الظّروف التي عمل في ظلها التّجّار والحرفيون في المدن؛ والتقييدات والعقوبات المفروضة على الفلّاحين وأبناء المدن غير المسلمين؛ ووضع القضاة أنفسهم في سلّم علماء الدّين. وهنا لن نحتاج إلا إلى ذكر الحقائق، ومنها أنه كان للقاضي في المدن والبلدات معاون آخر غير الصُّوباشى يدعى المحتسب *Muḥtesib* أو احتساب آغاسى *Iḥtisâb Ağası* (أي المراقب) يتولى الشّؤون المتعلقة بالتجارة والصّناعة، وأن المجتمعات غير الإسلامية كانت تمثل لدى تعاملها مع السّلطات المحلّية بموظفين يتم اختيارهم من بينهم ويدعون القوجه باشية *Ḳoca Başıs* أو كبار السّن Chief Elders.

(1) في الواقع كان الصّوباشية المدنيّون يعيّنون في كثير من الحالات كقادة للحاميات المتواجدة في المدن المفتوحة حديثاً وبهذا كان وضعهم مشابهاً جداً لوضع صوباشية السّلاچقة. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «الأتراك».

(2) أثناء حملة السّلطان الأول في سوريا بقي بعض صوباشية الرّوملي في منازلهم ويروي تيشندورف ص 43 أن السّلطان أمرهم بجباية العائدات المتأخرة نيابة عن السّپاهية الذين خرجوا إلى الحرب.

كان الحكام يبسطون نفوذهم بشكل عام بواسطة القوات الإقطاعية التّابعة لهم، ولكن في بعض المدن الكبرى، ومنها بعض عواصم الإيالات[1]، كان لديهم أيضاً عدة أورطات من الإنكشاريّة كما أصبح لهم فيما بعد فرق من الخيالة النّظاميين[2]. كان لتلك القوات قادتها الخاصّون[3] المسؤولون عنها والمستقلّون نوعاً ما عن الحكام المحلّيين، وقد يقومون بالتفتيش عليهم. مع ذلك كانوا جاهزين دائماً للعمل بأوامر الحكام كما كانوا حرساً للحصون[4] في الإيالات الحدودية التي كان فيها أيضاً فرق من أوجاقات الجيوش النّظامية. كان الحفاظ على الأمن والنّظام قائماً في أوقات السّلم مع أن كيفية تحقيق ذلك لم تكن واضحة، ففي المدن التي تضم أورطات الإنكشاريّة كانت هناك دوريات شرطة دائمة، كما في إسطنبول، وكان ذلك الأمر موجوداً أيضاً حتى في المدن التي لا تضم مثل تلك الأورطات. ربما كان هناك مراقبون يحلّون

(1) كانت المدن التي تُعدّ مقراً للإيالة هي (في قائمة سيّد مصطفى ج 1 ص 91) بغداد والقاهرة ودمشق وحلب وأرضروم وقونية (في كرمان) وكوتاهية (في الأناضول) وقبرص (والعاصمة هي نيقوسيا) وأدرنه (في الرّوملي) وبوسنة (سراييفو) وتمشوار وبودا. أما الأخرى فكانت عواصم سناجق وهي بورصة Brusa في إيالة الأناضول وإزمير في إيالة الأرخبيل وسالونيكا في إيالة الرّوملي، بالإضافة إلى العواصم الثّلاث في إمارات شمال أفريقيا. والغريب في الأمر أنه في القوائم الثّلاث التي تظهر توزيع أورطات الإنكشاريّة التي قدمها أحمد جواد ص 164، والتي تعود إلى تواريخ غير محدّدة في هد السّلطان محمّد الرّابع (1648–1687) وإلى عامي 1723 و1750، أكثر من عشرة أماكن من التي ذكرت قبل قليل لا تظهر فيها (كالقاهرة وعواصم الإمارات الأفريقية). أما الأماكن التي تظهر في القوائم الأربع فهي بغداد ودمشق وسراييڤو، بينما تظهر سالونيكا في قائمتي القرن الثّامن عشر وقائمة سيّد مصطفى. يبدو أن معظم الأورطات قد تمركزت في المناطق الحدودية في مختلف الأزمنة، وبهذا تظهر في قائمة القرن السّابع عشر تسعة أماكن في هنغاريا بما فيها بودا؛ بينما تظهر في قائمتي القرن الثّامن عشر أماكن عدة في القوقاز وما يجاور القرم، وكان معظم الأماكن الأخرى على طول نهر الدّانوب وقرب الحدود الرّوسية أو في اليونان والجزر.

(2) انظر دوسّون ج 7 ص 283. في البداية يبدو أن كل أفواج الخيالة النّظامية كانت تتمركز في أوقات السّلم في العاصمة أو بجوارها. انظر تيشندورف ص 41.

(3) يدعى قائد الجيوش الإنكشاريّة المحلّية (اليَرليّة): سردار *Serdâr*.

(4) كان هؤلاء الحرس يدعون الدّزدار *Dizdâr* (*dez* تعني الحصن بالفارسية).

محلّهم كأولئك الذين يعتاشون على النّقابات الحرفية التّجارية والصّناعية، أو غيرهم ممّن يعملون في خدمة الصّوباشية والمحتسبين. وكان لذلك أثره في الحفاظ على أمن تلك المدن لدى غياب القوات عنها أثناء الحروب. وعندما يخرج الحاكم نفسه إلى الحرب تخلو المناطق المجاورة مؤقتاً من السّپاهية وضبّاطهم. وفي وقت الحصاد، إن لم تكن الحرب قد انتهت بعد، يعود بعض السّپاهية لجمع الأعشار المستحقة لهم ولرفاقهم ممّا يدّل على أن وجود أفراد العائلات الإقطاعية الباقية هناك لم يكن كافياً لتحصيل ذلك. مع ذلك فإن كل سپاهي يعيّن قبل مغادرته من ينوب عنه، إن لم يكن في إقطاعيته بأكملها فعلى الأقل في الجزء الذي يقوم بإدارته بنفسه. ويمكننا أن نفترض هنا أنه كما يقوم الموظفون الرّئيسيون في الإدارة المركزية بتعيين من يحلّ محلهم لدى خروجهم مع السّلطان أو الصّدر الأعظم للحرب، فإن الأمر نفسه يتم بالنّسبة للحكام وضبّاط الدّيوان في الأقاليم.

كانت الحروب تتكرّر باستمرار، لذلك لم تكن هذه التّقلبات أمراً غير عادي. ومن الملاحظ أن تاريخ الإمبراطورية العثمانية لغاية القرن الثّامن عشر كان يتّسم بالقليل من الاضطرابات المدنية خاصّة وأن كل أقاليمها، باستثناء الأناضول، كانت مأهولة بسكان أغلبهم مختلفون عن الحكام العثمانيين بالدّين أو العرق، وكان رعايا السّلطان غير المسلمين بشكل خاص يُحكمون بشكل استبدادي فظيع. وفي الواقع لم تكن هذه القلاقل هي وحدها التي أخلّت بسلام الإمبراطورية خلال تلك القرون، بل ساهم سوء الإدارة في ذلك. في الأيام الأولى كان الدّافع المسيطر على انطلاق الثّورات المختلفة دافعاً دينياً: أي كان قادتها متمسكين بالأفكار ذاتها التي ألهبت حماسة الفاتحين العثمانيين الأوائل، لكن السّلاطين والحكومة تخلوا عنها فيما بعد ليتبنوا آراء أقل تطرفاً. وقامت آخر الانتفاضات بسبب هذه الاختلافات في أواخر القرن السّادس عشر[1]. وهناك أسباب رئيسية للاضطرابات هي مطامح الأمراء وأولياء

(1) انتفاضات قره يازجى Ḳara Yazıcı في أورفة (Edessa) عام 1599 وقلندر أوغلى Ḳalender Oğlu في ساروخان عام 1606. انظر الموسوعة الإسلامية مادتي «الأتراك» و«قره يازجى».

العرش في الأيام المبكرة، كالأمير جم *Cem* في عهد بايزيد الثّاني والأمير مصطفى في عهد سليمان الأول، وفيما بعد الحكام الإقليميين أنفسهم، ونزعة التُّركمان والبدو الآخرين للقيام بغزوات السّلب والنّهب. كانت آخر ثورة شبه دينية قد حفزتها قسوة أحد قادة الجنود، ممّا أدّى إلى انشقاق جنوده عنه وانضمامهم للثّوار[1]؛ وإن اضطهاد قائد آخر للدّروز في سوريا أدّى إلى قيام ثورة مماثلة[2]؛ لكن هذين المثالين لم يكونا نوعاً من سوء الحكم بالمعنى الشّائع. أما الرّعايا في أوروبا وجزء من آسيا الذين كان حكم المسلمين لهم حديثاً، فقد وجدوا في البداية أن حكم العثمانيين أقل إزعاجاً من أسلافهم[3] ولم يتلقوا لفترات طويلة أي تشجيع خارجي للقيام بالثّورة. ولقد تداعت الإمبراطورية ليس بسبب أن الشّعوب المسلمة وغير المسلمة قد ثارت ضدها، بل لأن مؤسّساتها قد بدأت بالانهيار من داخلها كما سنرى لاحقاً.

قد يكون الضعف كامناً في الحكومة العثمانية في الخط الفاصل بين الحكّام والمحكومين (الذي كان واضحاً جداً دينياً وعرقياً). نجد في قوانين الحكومة قواعد تحدّد من هم العساكر *'askerîs* أي حكام من جهة ورعايا (فلّاحون) أو شِهرليّة (أبناء المدن) من جهة أخرى[4] وهؤلاء كان عملهم الوحيد في نظر الدّولة هو دفع الضرائب وكان محظوراً عليهم تماماً أن يدّعوا لأنفسهم مزايا الفئة الأولى كأن يمتطوا حصاناً أو يتقلدوا سيفاً. يبدو أن الهدف الأول لهذه القاعدة هو الحفاظ على نقاء الطّبقة الإقطاعية كطبقة مقاتلة. ولم يكن يُخشى أن يقترن السّپاهية بزوجات من خارج طبقتهم، إذ بالرّغم من كون العديد منهم من أصول تركية، فإن الفلّاحين التّابعين لسيطرتهم هم أيضاً من

(1) چغالا سنان پاشا Çiğala Sinân Paşa في الحملة الهنغارية عام 1596. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «محمّد الثّالث».

(2) اضطهاد إبراهيم پاشا للدّروز عام 1585 وتلته ثورة فخر الدّين التي استمرت لعدة سنوات. انظر الموسوعة الإسلامية مادتي «مُراد الثّالث» و«فخر الدّين».

(3) انظر غيبونز «نشأة الإمبراطورية العثمانية».

(4) وبهذا يُعد السّپاهية وعبيد السّلطان المعتقون وأصحاب المناصب الدّينية في المحكمة وأبناء العسكر (إن لم يكونوا قد أصبحوا رعايا سابقاً) وكل النّساء المتزوجات من العسكر، يُعدون كلهم من فئة العسكر.

الأتراك. لم يكن ذلك ذا أهمية كبرى في تلك الأيام؛ وعلى كل حال فإن السّپاهية لم يكونوا مقيدين أبداً في اختيارهم لزوجاتهم أو جواريهم. أما ما كان يُخشى حقاً هو إن ركب الفلّاحون الخيول أو حملوا السّلاح فلن تكون السّيطرة عليهم سهلة، ومن جهة أخرى سوف يتغلغلون في طبقة السّپاهية فيتسبّبون في إضعاف روح القتال فيها. وفي عهد السّلطان سليمان العظيم كان الكثير من الإقطاعيات بيد السّپاهية ذوي الأصول الفلاحية؛ وأصدر السّلطان أمراً بعدم حرمانهم منها لأنهم في النّهاية من رعاياه[1]. لكن مع أن تلك النّظرة كانت جديدة وعارضة فهي لم تتوافق مع المبدأ الأساسي، بما أن السّپاهية المعنيين قد حصلوا على إقطاعياتهم بالتطوع في الحرب وتميزهم في القتال. وبمرور الوقت أخذ القاپی قُول لرى (ذوو الأصول العسكرية) يمتلكون الأراضي الإقطاعية المتميّزة بالأهمية إن لم يكن بكثرة العدد، وبذلك أصبح التّعارض بين الحكام والمحكومين أقل حدّة من ذي قبل. أما النّتيجة فكانت مزدوجة: أولاً، الاعتماد على نزاهة الحكام، وثانياً، مساعدة الرّعايا غير المؤهلين على تغيير وضعهم. وعندما فسدت نزاهة الحكام، لأسباب سيتم ذكرها، وبدأ احتلال المحكومين لمناصب سلطوية صارت النّتيجة مأساوية.

بالرّغم من أن انقسام الحكام والمحكومين إلى طبقتين اجتماعيتين منفصلتين كان مصطنعاً فقد أدّى إلى ممارسة المحكومين أعمالهم بأمان أكثر ممّا لو لم يوجد هذا التّقسيم. وكان هذا هو التّبرير المنطقي لطبقة الحكام في أوج مجدهم: إذ أبقوا أدوات القوة في أيديهم، وعززوا في نفوس المحكومين بحرمانهم من إغراء الحصول على حقوقهم بالقوة، تقاليد السّلوك المسالم الموجود أصلاً في تعاليم دينهم والمندخل في بنيتهم الاجتماعية. وبفضل سيطرة تلك التّقاليد كان الحكام ينسحبون من المنطقة دون تعريض أمنها الدّاخلي للخطر؛ وبفضل هذه التّقاليد أيضاً تماسكت الإمبراطورية قدر الإمكان حتى بعد انهيار مؤسّساتها الحاكمة، وبالرّغم من الحروب والمؤامرات

(1) انظر تيشندورف ص 44-45. صدر هذا الأمر ضمن قانون عام 1530.

التي شنّتها عليها الدّول المعادية[1]. من ناحية أخرى، فقد سار نمط الحياة العثماني بشكل طبيعي بين الرّعايا من السّكان، إذ كانت الطّبقة الحاكمة صغيرة العدد بالرّغم من قوة نفوذها، وبهذا عُزلت نوعاً ما عن الحياة العامة. وبحلول القرن السّادس عشر كان المسلمون والمسيحيون في الإمبراطورية العثمانية قد انعزلوا عن أبناء دينهم في الدّول المجاورة، ممّا أدّى إلى نشوء ثقافة جديدة شملت الطّائفتين معاً[2]. لكن الأعراق المختلفة التي تألفت منها المجموعة السّكانية لم تكن لتلتحم في أمة واحدة، ولعل السّبب الأساسي يكمن في إقرار الطّبقة الحاكمة للمبادئ السّياسية الإسلامية، مع أن معظم موظفيها من المسيحيين، وفي كونها معزولة بتكوينها عن الرّعايا مهما كانت عقيدتهم.

في الوقت نفسه، كانت الطّبقة الحاكمة إحدى الفئات التي قسم وفقها رعايا السّلطان. وكان المحكومون بدورهم منظمين في مجموعات كالنّقابات الحرفية (التي ينتمي إليها المسلمون والمسيحيون على حدّ سواء)؛ وكانوا يدينون بالولاء لهذه الجماعات، أكثر من ارتباطهم بالدّولة أو حتى بالسّلطان. كانت هذه النّقابات مدنيّة بالطّبع، مع أنه كانت هناك نقابات فلاحية في الأرياف ممثلة بمجلس القرية، أو بالقبائل لدى البدو، لكنها كانت جميعها تتمتّع بالاستقلالية مع أنها خاضعة لإشراف الحكام المحلّيين؛ وممّا عزّز هذه الاستقلالية الاكتفاء الاقتصادي في المدن والقرى، وقد أدّى ذلك إلى انقسام السّكان إلى وحدات شبه مستقلة تأثر استقرارها بعض الشّيء بالتقلّبات السّياسية للإمبراطورية ككل. وكان الولاء الذي يتمتّع به أفراد هذه الوحدات دينياً أكثر منه سياسياً؛ وإذا كان المسلمون المتعصّبون يرون في السّلطان إماماً لهم[3]، تبقى عاطفتهم تجاهه أضعف من مشاعرهم نحو الوحدة التي ينتمون إليها.

لهذه الأسباب كان الانهيار الذي لحق بالمؤسّسات الحاكمة والدّينية بطيء التّأثير

(1) انظر تِسِنكايزن ج 3 ص 135.
(2) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «الأتراك».
(3) حتى لدى طوائف الأرثوذوكس المسيحية كانوا يلقبون السّلطان بالبازيليوس *Basileus* (الملك). انظر الموسوعة الإسلامية مادة «الأتراك».

على الفئة المحكومة. ومن المسلّم به أن حالة اليأس التي نشأت في ظل النّظام الحديث قد منعتهم من التّمرّد على الحكومة السّيئة. ولولا الاستقلال الجزئي للجماعات التي ينتظمون فيها لتسبّب سلب الفئة الحاكمة لهم في زوالهم السّريع. وفي النّهاية فإن هذا الانهيار قد أدّى إلى تدمير نموّهم وازدهارهم وجعل العديد من المقاطعات، وخاصّة في أوروبا، في حالة من الفوضى العارمة. لكن عملية الانحلال كانت تدريجية، لذلك تلقاها العثمانيون بكافة طبقاتهم بشكل هادئ.



كانت سطحيّة الحكم العثماني، إن كان هذا الوصف صحيحاً، أكثر وضوحاً في الأقاليم الآسيوية المفتوحة بعد القرن الخامس عشر منها في باقي أجزاء الإمبراطورية، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن هذه الأقاليم كانت خاضعة لقرون عدّة للحكم الإسلامي. لقد بقيت المؤسّسات الموجودة سلفاً في هذه الأقاليم قائمة مع بعض التّعديلات التي اقتضاها توطيد الحكم العثماني فيها، وقد تطلعت الشّعوب المسلمة التي تشكّل أغلبية السّكان هناك إلى الحكومة من حيث الحفاظ على تقاليدها أقل ممّا فعلت شعوب الأناضول وأوروبا. كانت مؤسّسات الإمبراطورية ذات الأصول الإسلامية مستمدّة مباشرة من بلاد فارس أكثر من البلاد التي فتحها السّلطان سليم الأول. لكن الارتباط بفارس ما لبث أن انفصمت عُراه بسبب نشوء الأسرة الحاكمة الصّفوية هناك. ومن هنا إن كان لا بدّ للدّولة العثمانية من الاستلهام من المراكز الإسلامية القديمة، فيجب أن يتجهوا إلى العالم العربي الذي كان سكانه يتحدثون اللغة المقدّسة ومعظمهم يتبعون المذهب السُّنّي القويم، وبهذا نظرت إليه الفئة الحاكمة العثمانية باحترام كبير، على الأقل في البدايات، بينما لم تتمتّع باقي أملاك السّلطان بمثل هذا الاحترام.ولهذا السّبب سنفرد فصلاً خاصاً للكلام عن حكومة الأقاليم النّاطقة بالعربية. من جهة أخرى كانت غالبية أنحاء الإمبراطورية تُدار بالنّظام الذي وصفناه، ونكتفي بما ذكرناه عنها، مع ذلك سنتناول في فصول أخرى مظاهر خاصّة من الحياة الإقليمية وذلك لإظهار الصّورة العامة للإدارة. وبالتالي يبقى لنا فقط

الكلام الموجز عن تلك الأجزاء من الإمبراطورية التي يسكنها غير النّاطقين بالعربية ويحكمها النّظام الذي أشرنا إليه.

كانت هذه المناطق واقعة على حدود الإمبراطورية في فترة من الفترات، ولهذا السّبب أو ربما بسبب تكوينها الأساسي كان لها وضعها الخاص. كان بعضها يشكّل دولاً مستقلة نوعاً ما عن الباب العالي تبعاً للشّروط التي خضع حكامها أو سكانها وفقها للسّلطان، وللطريقة التي أداروا بها بلادهم فيما بعد. أمّا الأقاليم الأخرى فكانت في الواقع تُعدّ إيالات عادية.

وفي بعض الإيالات الواقعة إلى الشّرق من آسيا الصّغرى وعلى طول المنطقة التي أصبحت الحدود الفارسية، كانت هناك مناطق يحكمها زعماء من الأكراد. وكانت كل أجزاء هذه المنطقة، عدا الجنوبية منها، تشكّل يوماً ما مملكة أرمينيا، ولكن منذ تقويض أركان المملكة من قبل السّلاجقة في القرن الحادي عشر أصبحت تلك الأراضي تحت حكم الجيوش والقبائل التُّركية. وحتى قبل الفتح العثماني كان هناك عدد لا بأس به من السّكان الأتراك في المنطقة التي كانت تُعرف بأرمينيا. علاوة على ذلك فإن سيطرة الحكام المسلمين من مختلف السّلالات والأعراق عليها وظروف الفوضى التي سببتها الصّراعات المشتركة وهجرة الأتراك إليها، كل ذلك شجع قيام القبائل الكردية بالتحرك نحوها من الجنوب والشّرق، إلى أن حكمتها السّلالات الكردية العديد من مقاطعاتها في نهاية القرن الخامس عشر. وفي تلك الأثناء كان من الصّعب تحديد أين بدأت أرمينيا وأين انتهت كردستان.

حدث الفتح العثماني على عدة مراحل، فقد بدأ (إذا تجاهلنا السّيطرة المؤقتة لبايزيد الأول في المنطقة)[1] في عهد السّلطان محمّد الفاتح واستمرّ في عهد سليم الأول وانتهى (باستثناء التّوسّع اللاحق السّريع في عهد مُراد الثّالث) في عهد سليمان العظيم. ويستقي النّظام الذي حكمت تلك البلاد وفقه أصوله من الظّروف الرّاهنة في عهد السّلطان سليم، إذ أنه اكتسب تلك المناطق بعد هزيمته للشّاه إسماعيل الصّفوي

(1) والتي خسرها السّلطان بايزيد بعد هزيمته على يد تيمورلنك.

الذي كان يبسط سلطته على المنطقة آنذاك. ولقد وجد سليم أن الأكراد متعارضين مع إسماعيل في الأرضية الدّينية، إذ كانوا من السّنّة بينما كانت الحركة الصّفوية شيعية، وأيضاً بسبب إخضاع إسماعيل لهم لحكومة يديرها ضبّاط من الفرس. وبدلاً من أن يفرض السّلطان سليم حكاماً يعيّنهم الباب العالي كما في معظم السّناجق، وضع في العديد من تلك الأنحاء نظام حكم لا مباشر من خلال القادة الأكراد أنفسهم؛ واستمرّ هذا النّظام حتى في المناطق التي لم تعد واقعة على الحدود الفارسية بسبب الفتوحات العثمانية، كما أنه طبق في أنحاء أخرى من كردستان ضُمّت إلى الإمبراطورية في أزمنة لاحقة. وبحلول منتصف القرن السّادس عشر كان هناك ثلاثون حكومة كردية متوارثة متمركزة في مناطق مختلفة من أرمينيا وكردستان[1]. مع ذلك فقد تم تقسيم البلاد آنذاك إلى إيالات[2] عُيّن فيها باشوات بالطّريقة الاعتيادية؛ وأصبح من سياسة الباب العالي زيادة رقعة الأراضي التّابعة للعثمانيين على حساب الحكام نصف المستقلين. وقد أسهم في تدعيم تلك السّياسة دون شك الفتوحات التي تمّت في عهد السّلطان مُراد الثّالث لأراضي الصّفويين[3]، وكانت المناطق سهلة الفتح البعيدة عن الحدود تُحوّل إلى سناجق عادية. ومن جهة أخرى فقد أصبح الحكّام الأكراد أكثر تحرّراً من ربقة السّيطرة العثمانية من ذي قبل[4]. وبحلول منتصف القرن السّابع عشر، عندما رُسمت الحدود العثمانية – الفارسية بشكل دائم، ثبتت أمور تقسيم كردستان وأرمينيا

---

(1) انظر الموسوعة الإسلامية مادتي «ديار بكر» و«الأكراد»، وهذه المعلومات تعتمد بشكل كبير على بيانات شرفنامِه لشرف خان البدليسي Şeref Ḫan Bidlîsî. انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 125. وقد حصل الاتفاق مع الأكراد بمشورة ووساطة مولانا إدريس حاكم بدليس، وهو رجل كردي كان يعمل في خدمة أسرة آق قويونلى (ذو الحَمَل الأبيض) ثم في خدمة بايزيد الثّاني وسليم الأول. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «بدليسي».

(2) أو بالأحرى بكلربكيات *beylerbeyiliks* إذ لم تستخدم كلمة «إيالة» حتى وقت متأخر كما يقول دوسّون.

(3) جعلت هذه الفتوحات إيالة وان مثلاً بعيدة عن الحدود العثمانية.

(4) كما في حالة الزّعماء السّليمانيين الذين استقروا في قولب Ḳulp وميّافارقين Mayyâfariḳîn (ثم حُرّف الاسم ليصبح سلوان Silvân) في إيالة ديار بكر. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «Maiyafariḳin».

العثمانيتين إلى مقاطعات تُحكم إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وبهذا فقد قسمت الإيالات السّت الرّئيسية وهي أرضروم وقارْص وچيلدير Çildir وديار بكر ووان وشهرزور إلى سناجق، وكان هذا طبيعياً بالنّسبة إلى الإيالتين الأوليين أما الأربع المتبقية فقد ضمت مناطق تحكم طبيعياً أو بشكل غير نظامي. نذكر ديار بكر على سبيل المثال التي فيها بالإضافة إلى أحد عشر سنجقاً عادياً، ثمانية سناجق أخرى يحكمها أكراد يتوارثون المنصب فيما بينهم. كانت هذه السّناجق تحوي إقطاعيات يقود مالكيها الضبّاط الإقطاعيون المعتادون ويجبرون على الخدمة بالطّريقة المعتادة تحت حكم ولاتهم الذين قد يقيلهم الپاشا من مناصبهم إذا قصّروا في أداء مهامهم بشكل مُرضٍ، وفي هذه الحالة يقوم الپاشا بتنصيب أحد أفراد العائلة نفسها مكان الوالي المنزوع. لم يكن لهؤلاء السّنجق بكية الأكراد سوى استقلال بسيط، إلا إذا تمكنوا من الوقوف في وجه الپاشا. ولكن كان في الإيالة خمس حكومات حكامها الأكراد مستقلّون فعلياً باستثناء اضطرارهم إلى تجهيز القوات في الحرب. لم يكن هناك إقطاعيات في هذه المناطق وكانت كل حصيلة الضرائب تذهب للحاكم الذي يُخاطَب بلفظة «جناب»[1]. وهناك أربع حكومات مشابهة في إيالة وان، وأخرى في شهرزور؛ بينما كان هناك في المقاطعات الثّلاث معاً نحو من أربعمئة زعيم قبيلة يتوارثون إقطاعيات «الزّعامت» ويُجبرون على تجهيز القوات لحاكم سنجقهم[2]. لم يكن الوضع في چيلدير Çildir واضحاً تماماً وهناك رواية في القرن السّابع عشر تظهر أن هذه الإيالة لا تضم سوى أربعة سناجق متوارثة[3]، بينما تظهر رواية أخرى في القرن الثّامن عشر أن عدد السّنجق بكية فيها لا يقل عن التّسعة عشر[4]. ومع أن جورجيا تظهر

(1) تعني كلمة «جناب» العربية بالمعنى الحرفي «العتبة»، لكنها تستخدم هنا للتشريف والتعظيم، لذلك تعني «جنابك» «سعادتك» أو «حضرتك».

(2) أوليا چلبي Evliyâ ج 1 ص 94؛ سيّد مصطفى ج 1 ص 130؛ هامر ص 259-260، 263-264، 266؛ الموسوعة الإسلامية مادة «أكراد»؛ إسماعيل خسرو ص 165-166. يسمّي سيّد مصطفى هؤلاء الزّعماء الأكراد اليورتلوك *yurtluks* والأوجاقلك *ocaḳlıḳs*.

(3) أوليا چلبي Evliyâ ج 1 ص 95.

(4) دوسّون ج 7 ص 298.

في القرن السّابع عشر كإيالة مستقلة[1] وهناك في القرن الثّامن عشر حاميات متمركزة في كوتايس Kutais وبغدادجق Bağdâdcık،[2] فيبدو أنها كانت تابعة لچيلدير. وكان بكوات مينغريليا Mingrelia على سبيل المثال يقدّمون هداياهم السّنوية لپاشا جلدر والتي تعني خضوعهم لحكم السّلطان[3]. وبعد أن استعاد الشّاه عبّاس الأقاليم التي أُخذت من الصّفويين في عهد مُراد الثّالث أصبحت الأجزاء من جورجيا التّابعة فعلياً للإمبراطورية العثمانية هي تلك الواقعة على حدود البحر الأسود[4]، ولم تجرِ محولات جدّية لإعادة فتحها إلى أن تنبّه الباب العالي في القرن الثّامن عشر إلى خطر التّوسّع الرّوسي في تلك المناطق، وإلى ضرورة إعادة سيطرة السّلطان عليها. وستحدّث لاحقاً عن الجهود التي بُذلت لتلافي هذا الإهمال.

لنعد الآن إلى الأكراد. فبالإضافة إلى الأسباب التي ذكرناها من عداوتهم للصّفويين وصعوبة السّيطرة عليهم في بلادهم الجبلية التي يسكنونها (كالصعوبة تجاه سكان جورجيا)، فإن تنظيماتهم تعود في أصلها إلى كون أغلبهم من البدو الرّحل. ولهذا لا نستغرب إن وجدنا تلك التّنظيمات نفسها تطبق في مناطق جبلية أخرى يسكنها التُّركمان وبدو آخرون. في إيالة سيواس مثلاً كان هناك ستّ مقاطعات يحكمها آغا تركماني[5]، وفي إيالة أضنة التي نشأت في نهاية القرن السّادس عشر هناك سبع إيالات

(1) أوليا چلبي Evliyâ، المصدر السّابق.

(2) في عامي 1723 و1750. انظر قوائم أحمد جواد ص 167 وما يليها وص 170 وما يليها. ولا تظهر أي واحدة منهما في قائمته الأولى.

(3) أوليا چلبي Evliyâ، المصدر السّابق. ونلاحظ أنه كلّما أظهر أوليا Evliyâ شوشاد Şuşad كمقاطعة تابعة لجورجيا، يلحقها عيني علي (في كتاب سيّد مصطفى ج 1 ص 130) بإيالة جلدر.

(4) كان إهمال عيني علي لمقاطعتي جورجيا وشوشاد بسبب أنه كتب قائمته قبل أن يستعيد مُراد الرّابع بعض الأراضي التي سلبها الشّاه عبّاس، وكانت نتيجة ذلك أن استقرّت الحدود الفارسية العثمانية عام 1639 في خط ضمّ الدّولتين اللتين لم تكونا من أراضي السّلطان قبل فتوحات مُراد الثّالث.

(5) دوسّون ج 7 ص 298. لكنه لا يظهر الفترة التي دام فيها هذا النّظام.

يُعرف حكامها القبليون باسم بوي بكية[1] *Boy Beyis*. كان البلد الذي هو جزء من كيليكيا Cilicia القديمة، والبلد الذي يحدّه من جهة الشّمال الشّرقي حتى نهر الفرات، قد تُركا في بداية انضمامهما إلى الإمبراطورية العثمانية تحت حكم ملوك مسلمين محلّيين من أصول تركية، بحيث حكم الأول أسرة رمضان أوغول لرى Ramaḍân Oğulları خلال معظم القرن السّادس عشر، وحكم الآخر أسرة ذو القدر (دلغادر) أوغول لرى Ẕu'l-Ḳadr Oğulları منذ منتصف القرن الخامس عشر حتى عهد سليمان عندما تحول إلى إيالة تدعى ذو القدرية Ẕu'l-Ḳadriye نسبة إليهم، أو مرعش Mer'aş نسبة إلى عاصمتها. نشأت هاتان الأسرتان الحاكمتان بعد نشوء العثمانيين[2] وصارتا قوتين لا يستهان بهما يخشاهما الأتراك أكثر ممّا يخشون السّلالات التُّركية الأضعف التي قامت آنذاك. وتمّ ضم هاتين الدّولتين إلى الإمبراطورية وفق المبادئ نفسها التي طُبّقت مع الأكراد والتي تسمح لهم بسيطرة محدودة على الأراضي التي يسكنها أفراد قبائلهم، وكما سنرى فقد طُبّقت المبادئ ذاتها في خانات القرم. لغاية نهاية القرن السّادس عشر تقريباً كان الباب العالي أقلّ غيرة على سلطته في الأقاليم من الأوقات المتأخرة، وكما لاحظنا كان النّواب يبقون في مناصبهم لسنوات عديدة ويُمنح أبناء الأسرة الحاكمة حكومات إقليمية، وعلى هذا الأساس احتفظت عائلتا ذو القدر ورمضان أوغول لرى بحكمهما. ولكن لأسباب سنشرحها فيما بعد نشأ شعور من الكراهية تجاههما وأصبح أمراؤهما يحتجزون في العاصمة ويُعيّن الپاشوات

---

(1) أوليا Evliyâ ج 1 ص 94. بوي بالتركية لها عدة معانٍ منها «عشيرة». وقد استخدم لفظ بوي بكية لقادة القبائل في عهد سلاچقة الرّوم (انظر كوپريلى زاده Selcuḳliler Zamânında ص 206).

(2) لم يكن يُعرف سوى القليل عن أسرة رمضان أوغول لرى قبل النّصف الثّاني من القرن الخامس عشر. وقد قامت أسرة ذو القدر قبلها بحوالي مئة عام. وكانت أملاك الأسرة الأولى تضم مقاطعات أضنة وسيس وأياس وطرسوس وأراضي تُركمان الوَرْسَق Varsaḳ؛ أما أملاك الأسرة الثّانية فكانت سناجق مرعش وملاطية وعينتاب وقارص وسُميساط (ساموساتا). وبعد إقالة أفراد الأسرتين عُيّنوا كحكام إقليميين. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «ذو القدر» و«رمضان أوغول لرى».

مكانهم، وكان من الطّبيعي عندها أن يتناقص عدد الأسر الحاكمة المحلّية. ولقد تمت تنحية هؤلاء بالفعل، وكانت رغبة الباب العالي لو يتمكن من فرض حكم مركزي موحّد في كل بقعة من أرمينيا وكردستان وغيرها من الأقاليم التي تحوي قيادات زعامية متوارثة، لكن ما منع قيام ذلك كان الطّبع العنيد لرجال القبائل المعنيّة والتكوين الجبلي الوعر للبلاد التي يسكنونها. وبعد فترة ليست بطويلة أدّى تدهور المؤسّسة الحاكمة إلى إضعاف الحكومة المركزية أثناء محاولتها فرض سيطرتها على الأقاليم، وبذلك واجهت ثورات عديدة وفقدت نفوذها حتى في المناطق التي كانت تحكمها بشكل طبيعي. لا يمكننا تفسير الانحلال في المؤسّسة إلى الحاكمة بهذه الحركة تجاه السّيطرة المركزية الكبرى، لكن كان من نتيجتها اطمئنان المقاطعات للاعتماد أكثر من ذي قبل على حسن إدارة الأمور في إسطنبول، وإثقال كاهل الباب العالي بحمل أثبت أنه غير قادر على النّهوض به.

كان هناك استقلال فعلي لدى قبائل ألبانيا وسكان الجبل الأسود (مونتينيغرو) يشبه ذلك الذي تمتّعت به أجزاء من أرمينيا وكردستان. كانت ألبانيا تابعة لإيالة الرّوملي وعاصمتها أدرنه؛ ولم تكن سناجقها متوارثة بشكل رسمي كتلك التّابعة للأكراد، لكن لم يكن لها حكومات معترف بها. مع ذلك كان التّنظيم الاجتماعي قبلياً باستثناء سكان المدن، وكان رجال القبائل، خاصّة الغيك Ghegs في الشّمال، ذوي طبيعة محاربة بحيث عجزت الحكومة العثمانية عن إخضاعهم لإدارة نظامية. كانت كل قبيلة من الغيك، أو الجبل، تُقسم إلى عدد من العشائر تحت إمرة بَيْرَقدار يتوارث المنصب فيشبه بذلك السّنجق بك الكردي[1]. وكان في كل عشيرة كذلك عدد من كبار السّن الذين يتوارثون المنصب، وكانت مجالس القبيلة تُعقد بزعامتهم للفصل في الأمور القانونية. لم يكن الألبان يعترفون سوى بقانونهم العرفي بالرّغم من أنه كان متضمناً جزئياً في قانون غير مدوّن وُضع قديماً[2]. كانت العشائر مقسمة إلى فروع

(1) تعني كلمتا بيرق وسنجق «العَلم».

(2) يدعى قانون ليكه دوكاجيني Leke Dukagini الذي يُفترض أنه عاش في القرن الثّالث عشر أو الرّابع عشر.

ويقود كل فرع ضابط على عاتقه مهمّة تنفيذ القضاء ويكون على صلة مباشرة بممثل القبيلة الذي يدعى بولوك باشى ويقيم في إشقودرا Işķodra (سكوتاري). كانت الحكومة تحصل على العائدات من القبيلة فقط عندما تكون من القوة بحيث تستطيع إجبارها على الدّفع. وكانت صعوبة جمعها والسّيطرة على الجبال الشّمالية قد أدّت إلى تخلي الحكومة عن فعل ذلك في منتصف القرن السّادس عشر. وبمقابل إعفاء تلك المناطق من الضرائب وتدخّل الحكومة في شؤونها، كان رجال القبائل يشاركون في تزويد الجيوش العثمانية بفرق من المقاتلين الذين يجتمعون تحت رايات القادة من الپاشوات. وفي حالات أخرى كانوا ينضمّون إلى المتطوّعين للغزو الذين يدعون الأقنجي[1] *Akıncı*. كانت مونتينيغرو (قره داغ Ķaradağ) تابعة لسنجق إشقودرا ويحكمها أمراء (سنذكرهم لاحقاً) وكانت أقل ارتباطاً بالباب العالي من ألبانيا نفسها. كانت حياة قبائل التّوسك Tosks الجنوبية أقل تنظيماً وكان هناك عدد من كبار أصحاب الأراضي الذين يفرضون سيطرتهم بصفة إقطاعية. وفي هذا الجزء من البلاد كانت القبائل الجبلية كالسّوليوت Suliots مستقلّة تماماً عن الحكومة كالمناطق التي تُعدّ جزءاً من الرّوملي والمورة وسكان ماينا Maina الذين تمكنوا من انتزاع اعتراف الباب العالي باستقلالهم مقابل دفع الجزية[2].

لقد أُدرجت كل المناطق التي تحدّثنا عنها حتى الآن، على الأقل في النّهاية إن لم يكن منذ البداية، في إيالات نظامية، لكن قد يكون الحكم فيها غير نظامي فعلياً. أما التي نحن بصدد ذكرها الآن فكان لها وضع مختلف. على سبيل المثال كانت خانات القرم دولة شبه مستقلة، وكان ارتباطها بالباب العالي مشابهاً لارتباط الدّول التي تحكمها أسرتا ذو القدر ورمضان، لكنها تختلف عنها بأن السّلطان قد سمح لها، بسبب موقعها دون شك، بالاندماج في أراضي الدّول الأجنبية المعادية. بالرّغم من أن شمال ووسط شبه الجزيرة كانتا قد سقطتا بأيدي التّتار في بدايات القرن الثّالث عشر، فإن الخانات

---

(1) سيّد مصطفى ج 1 ص 63.

(2) انظر الموسوعة الإسلامية مادتي أرناؤوط «Arnautes» و«المورة»؛ والموسوعة البريطانية مادة ألبانيا «Albania».

لم تتأسّس إلا قبل خمسين عاماً من فتح القرم على يد محمّد الثّاني على حساب الجنويين[1]. لقد تكوّن جزء من البلاد في الفتح العثماني بشكل إيالة عادية تضم ثلاثة سناجق عاصمتها الميناء الرّئيسي Keffe «كفة» (ثيودوسيا). أما الباقي فقد تُرك تحت حكم خانات گيراي Girey Ḫans الذين استقرّوا في بغچه سراي[2] Bağçe Serâyı. ربما كان الهدف من هذا التّرتيب هو تأمين سيطرة معيّنة للباب على دولة التّتار مع تركها لتكون حاجزاً لصد الهجمات الآتية من جهة الشّمال. لكن الصّلات بين الخان وپاشا كفة Keffe كانت غير واضحة ولم يعترف الخانات رسمياً بسيادة السّلطان إلا في نهاية القرن السّادس عشر وذلك بذكر اسمه في الخطبة مع أنهم مُنحوا بعد الفتح مباشرة حق استخدام الرّايات والأطواغ والبراءات المكتوبة من إسطنبول. امتدت سيادة الخانات إلى ما وراء حدود شبه الجزيرة حتى وصلت إلى بيسّارابيا Bessarabia في الغرب حتى بلاد الچركس Circassia التي كانت تابعة فعلياً للخانات في الشّرق. علاوة على ذلك فقد نُصب أفراد من عائلة گيراي في مناسبات عدة كخانات لقازان Ḳazan على نهر الڤولغا بينما استمرّ خانات القرم بتلقي الجزية من قياصرة موسكو لغاية القرن السّابع عشر ويقومون بالتشديد على المطالبة بها بواسطة شن الغارات بين الحين والآخر. وقد لعبت فرق التّتار دوراً مهماً في حروب الباب مع النّمسا وپولندا إذ حلوا بالتدريج محل المتطوّعين من الأقنجى الذين كانوا يتقدّمون الجيش العثماني في الحملات الأولى ويقومون بالتخريب في الأرياف. من جهة أخرى كان تتار النّوگاي Nogay Tatars في بيسّارابيا يميلون إلى معاملة الرّومانيين في مولداڤيا كأهل دار الحرب بالرّغم من أن بلادهم كانت جزءاً من الإمبراطورية. لقد أصرّ السّلطان مُراد الثّالث في إحدى المناسبات على إعادة كل الأملاك والمواشي التي تم سلبها؛ ولكن عندما ضعفت

---

(1) تأسست على يد حاجي گيراي Ḥâccî Girey الذي كان جده أميراً في القبيلة الذّهبيّة Golden Horde وبمساعدة الدّوق الأكبر في ليتوانيا. وتم طرد الجنويين عام 1434، وحدث الفتح العثماني عام 1475. انظر الموسوعة الإسلامية مادتي «Ḥādjdjı-Girāi» و«كفة».

(2) أي «قصر الحدائق»، وكان قد بني أصلاً في ضاحية من المدينة ثم سمّي Ḳırḳ Yer (القصور الأربعون) ثم أصبحت الضاحية مركزاً للمدينة ولم يعد الاسم الأول مستخدماً. الموسوعة الإسلامية مادة «Baghče Sarāi».

سطوة الباب في الأزمنة اللاحقة عانت المقاطعات بشدة من ضراوة وقسوة التّتار. منذ عهد سليمان كان للخانات قوة لا بأس بها من الرّماة السّگمن *seğmens* ورجال المدفعية والمسلحين وأصناف أخرى من الجنود القادمين من العاصمة ويتلقون مبلغاً من المال سنوياً يسمى سگمن آقچه سى *seğmen akçesi* كنفقات يدفعونها لهم. أما الإعانة المالية للخانات، والتي كانت تبلغ ألف آقچه يومياً، فكانت تدعم بما يحصلونه من عائدات الكفة[1]. كانت الخانات على مدى تاريخها مثاراً للخصومات بين الأفراد المتنافسين من أسرة گيراي الذين نجحوا في الوصول إلى الحكم ليس بواسطة الوراثة ولكن بالأسبقية كالسّلاطين المتأخرين أنفسهم، وكانت الخلافات تحسم في هذه الحالات بتدخّل من الباب العالي. ومع ذلك كانت الخانات تُحكم بشكل مستقل على أساس قبلي عسكري. وكان اثنان من الأسرة الحاكمة بالإضافة إلى الخان يعقدون مجالس في أماكن أخرى غير العاصمة ويزودون بعائدات من أجل ذلك. كان هذان هما الوريثان الأول والثّاني للخان ويدعيان قلگاي Ḳalagay ونور الدّين[2] Nûru'd-Dîn. كان لزعماء القبائل المعروفين باسم الميرزا Mîrzâs قائدان يدعيان شيرين بك Şîrîn Beyi ومأسور بك Ma'sûr Beyi يعيّن كل واحد منهما من عائلة محدّدة[3]. أما احتياجات البلاد الدّينية والقانونية فكان يقوم بها علماء الدّين المعتادون والمنظمون بشكل مستقل عن أولئك المعيّنين في الأماكن الأخرى من الإمبراطورية ويرأسهم قاضي عسكر. وأخيراً هناك موظف مهم هو الخان آغاسى الذي تماثل وظيفته وظيفة المحتسب[4].

أما المقاطعات الأربع الباقية الخاضعة للإمبراطورية والتي سوف نذكرها فكانت تشبه خانات القرم من حيث أنها تُحكم ذاتياً، وتختلف عنها بأن حكوماتها مسيحية.

---

(1) سيّد مصطفى ج 1 ص 130.
(2) اتبع هذا النّظام في الرّبع الأخير من القرن السّادس عشر.
(3) انظر: أوليا چلبي Evliyâ Çelebi ج 1 ص 93.
(4) أحمد راسم ج 1 ص 289 وما يليها، الحواشي؛ جودت ج 1 ص 258 وما يليها؛ الموسوعة الإسلامية مادتي گيراي «Girāy» والقرم «Ḳırım».

كما سبق وشرحنا، فقد سمح قانون الشّريعة بانضمام الدّول التي يحكمها أهل الكتاب إلى الأراضي المسلمة شرط دفعها الجزية للإمام. وبالتالي كانت هذه الدّول الأربع تدفع الجزية للسّلاطين العثمانيين. وكانت إحداها تختلف عن الأخرى بالسّلطة التي يمارسها الباب العالي عليها.

ترتبط إمارتا ڤالاخيا (الافلاق) ومولداڤيا[1] ببعضهما البعض ليس لأنهما تضمّان سكاناً من نفس العرق فحسب، بل لأنهما تُحكمان بطريقة متشابهة ولهما صلات متشابهة مع الباب العالي. أما تاريخياً، فقد خضعت ڤالاخيا (الافلاق) للجزية قبل مولداڤيا بمئة عام؛ وبينما تقرّر مصير ڤالاخيا (الافلاق) بالبطلان النّهائي لاستقلال صربيا في القرن الخامس عشر، فإن العثمانيين لم يحكموا قبضتهم على مولداڤيا إلا بعد أن تمّ للسّلطان سليمان فتح القسم الأكبر من هنغاريا. وعلى ما يبدو فإن الشّروط الأساسية التي تمّ الاتفاق عليها بشأن دفع الجزية والاعتراف بسيادة السّلطان كانت متشابهة نوعاً ما. كان الأمراء المحلّيون المدعوون بالهوسپودار *Hospodar* أو الڤويڤودا *Voyvoda* يتمتّعون باستقلالية تامة، وكان البويار[2] *Boyars* أو مُلّاك الأراضي من النّبلاء في كل إمارة ينتخبونهم من بين أفراد العائلة الملكية، ولم يكن بالإمكان بناء أي مسجد أو حصن داخل أراضيهم، كما لم يكن بإمكان المسلمين الإقامة عندهم أو شراء شيء من أرضهم. وحتى قبل إرغام مولداڤيا على دفع الجزية كان السّلطان محمّد الثّاني متحمساً لغزو ڤالاخيا (الافلاق) والتدخل بشؤون وراثة الحكم فيها؛ وبعد اجتياح السّلطان سليمان لهنغاريا بدأ المسلمون بالاستقرار وبناء المساجد في الإمارتين معاً. وبالتالي توجب على الهوسپودار تجهيز فرق تقاتل مع الجيوش العثمانية، وبمرور الزّمان طالب السّلاطين بمبالغ أكبر للجزية. لقد أحكموا قبضتهم على الإمارتين ببناء الحصون على الدّانوب و، مخالفين لشروط الاتفاق، داخل أراضي

(1) وتدعيان بالتركية افلاق Iflak وبوغدان (أو بُغدان) Boğdan.

(2) من الملاحظ أن هوسپودار وڤويڤودا وبويار كلها كلمات سلاڤية. وكما سنرى لاحقاً كانت كلمة ڤويڤودا تستخدم بالتركية للدّلالة على نوع معيّن من العاملين لدى الحكومة.

مولداڤيا، في بيسّارابيا[1]، الجزء الجنوبي الذي استولى السّلطان سليمان عليه بعد غزوه للإمارة عام 1538، وفي النّهاية أقر أمير الهوسپودار بالإسلام واستقبل حرساً من الإنكشاريّة في عاصمته، وقبل انتهاء القرن السّادس عشرتم تزويد هوسپودار ڤالاخيا (الافلاق) بحرس مماثل. وقد حدثت مجزرة لهؤلاء الإنكشاريّة والمسلمين المقيمين في تيرغوڤيشتا[2] Tirgovişta عندما قام الهوسپودار ميخائيل الجسور Michael the Brave عام 1594 بثورة انتهت بتوحيده للإمارتين الدّانوبيتين وضمّ ترانسلڤانيا إليهما في مملكة مؤقتة مستقلة فعلياً عن السّلطان بعد هزيمة جيوشه في أكثر من مناسبة والاستيلاء على عدّة مدن جنوب الدّانوب في الرّوملي. اغتيل ميخائيل عام 1601 ورجعت الإمارتان إلى حالتهما السّابقة[3]. وأثناء القرن السّابع عشر كان عائلة بسارابا Bassaraba التي ينتخب منها معظم الهوسپودار قد انقرضت. ومنذ ذلك الحين صار المرشحون يقومون برشوة وزراء السّلطان ليتم اختيارهم؛ وكنتيجة لهذا الأمر أصبح الباب العالي مهتماً بإحداث تغيير في امتلاك الأراضي قدر المستطاع. كان العديد من الهوسپودارية المعيّنين من أصول غير رومانية[4]، لهذا لم يكن انقلاباً مفاجئاً أن تتبع في القرن الثّامن عشر سياسة اختيارهم حصراً من بين الأرستقراطيين اليونان في الفنار. أما السّبب المباشر لتبني هذه السّياسة فهو اكتشاف أن هوسپودارية الإمارتين كانوا على صلة سرّية بالقيصر بطرس الأكبر الذي كان في حالة حرب مع السّلطان آنذاك. وكان من الواضح في تلك الأيام التي شهدت انحدارا جليّاً للإمبراطورية، أن يُنصح السّلطان

---

(1) وتدعى بالتركية بوجاق Bucak.

(2) كانت عاصمة ڤالاخيا حتى عام 1698 عندما نقل الهوسپودار مقرّه إلى بوخارست Bucarest لأن تيرغوڤيشتا كانت واقعة بالقرب من الحدود مع ترانسلڤانيا التي ضُمت إلى النّمسا.

(3) بدأ ميشيل ثورته بالتنسيق مع آرون Aaron أمير مولداڤيا وسيغيسموند Sigismund أمير ترانسلڤانيا، وقد تسبب آرون Aaron في مجزرة ضد الإنكشاريّة ومسلمي ياسي Yassi. وعندها قرّر محمّد الثّالث تحويل مولداڤيا إلى إيالة لكن لم يتحقق له ذلك بسبب هزيمة جيوشه على يد الثّوار. وفي النّهاية أجبر على الاعتراف بانتصارات ميخائيل.

(4) عُين في مولداڤيا هوسپودارية من أعراق مختلفة أحدهم ساكسوني (1580) والثّاني كرواتي (1618) والثّالث پولوني (1626) والرّابع يوناني (1630).

بتعيين هوسپودارية يملك بعض السّلطة عليهم. ولقد شكلت عائلة الفنار نماذج جاهزة لذلك الأمر، وبفضل صلتها الوثيقة ببطركية إسطنبول التي بسطت نفوذها بتشجيع من الحكومة العثمانية على كل المجتمعات الأرثوذوكسية في الإمبراطورية والتي كانت مستقلّة قبل ذلك، وتعرضت لكراهية تلك المجتمعات بتنصيب أشخاص يونانيين يقومون على تلبية حاجاتهم الرّوحية، واستطاعوا نوعاً ما تحقيق ما يشبه الإدارة المركزية، والتي كانوا قد تسلموا بعض الوظائف فيها فعلاً. منذ عام 1716 ولغاية فترة بحثنا كانت الإمارتان تُحكمان من قبل أفراد عائلات الفنار الذين نالوا ثقة الباب العالي بفضل ولائهم له. كانت ڤالاخيا (الافلاق) أغنى الإمارتين وأكثرهما إغراء للحكام؛ وبهذا كان استبدال الهوسپودار فيها بهوسپودار مولداڤيا يُعد ترقية للأخير. ولغاية الآن لا تزال وظيفة مترجم الدّيوان من نصيب هذه العائلة، وكان من الطّبيعي في القرن الثّامن عشر أن تشغل مناصب الهوسپودارية من قبل أشخاص تمتّعوا سابقاً بمعرفة كيفية تدبير شؤون الإمارتين. كانوا يحصلون على هذه الوظائف بخليط من التّآمر والرّشوة ممّا جعل فترة الحكم مؤقتة وعابرة[1]. كان كل هوسپودار يبقى على اطلاع على مجريات الأحداث في العاصمة ويعيّن ممثلاً له يدير مصالحه يدعى قاپى كاخية سي[2] *Kapı Kâẖyası* الذي كان اهتمامه الأساسي منصباً على إحباط مكائد خصوم سيده. وكان هدفهم لفت انتباه بعض الوزراء، ويسعون للحصول على منصب الوزير أيضاً، وذلك بتقديم الأموال والعطايا. وبهذا كان الهوسپودارية ينفقون مبالغ طائلة أولاً للحصول على المنصب ثم المحافظة عليه وأخيراً للظّهور بحالة من التّرف والأبهة[3]. كان المصدر الأساسي والوحيد الذي يعتمدون عليه لتغطية هذه النّفقات هو ثروات الإمارتين. وبما أنهم من جهة لا يتطلعون للبقاء في وظيفتهم لفترة طويلة

---

(1) يقال إن المدة الوسطية لحكم الهوسپودار كانت سنتين ونصف.

(2) أي «ناظر الباب». وكان كل الحكام الإقليميون وأصحاب المزارع الضريبية (الملتزمين *mültezims*) واليونان الأرثوذوكس والأرمن يحتفظون بمثل هؤلاء القاپى كاخية سية ليعتنوا بمصالحهم لدى الباب العالي.

(3) كانوا متظاهرين بالفخامة والعظمة أكثر من الوزراء أنفسهم.

ممّا يدفعهم إلى عدم المجازفة باستنفاذ هذه الثّروات، ومن جهة ثانية كانوا يتمتّعون فعلاً بنفوذ لا محدود ضمن المناطق التّابعة لهم، فكانوا يستخلصون ما يقدرون عليه من رعاياهم المؤقتين الذين عانوا بشدة جراء طمعهم وظلمهم. وبما أن الهوسپودارية كانوا قد حصلوا على مناصبهم بموافقة الباب العالي فلم تكن لدى البويار حيلة في السّيطرة عليهم، بل أصبحوا أتباعاً لهم وانضموا إليهم في الضغط على الفلّاحين واضطهادهم. كان الدّستور المولداڤي القديم يقضي بتقسيم السّلطة بين الهوسپودارية والكنيسة والبويار، وكان أبرز أفرادهم يشكلون مجلساً لهم بحيث يجلس الثّلاثة في محكمة عدل عليا فيعلن المطران القوانين ويقرّر البويار المذنب من البريء، بينما يقوم الهوسپودار بإطلاق الحكم. ولكن عندما لم يعد الهوسپودارية قادرين على القيام بالمهمّة فقد المجلس أهميته. كان أصحاب المناصب العليا في الدّولة هو الوزير الذي يحمل اللّقب البيزنطي «لوغوثيت» Logothete، وأمين الخزنة، والقائد العام الذي يدعى هِتمان Hetman؛ أما في المحكمة فكان هناك الحاجب وحامل السّيف وحامل الكأس. وأثناء حكم عائلة الفنار كانت هناك وظائف مخصّصة للبويار، لكن كانت أفضلها تمنح لأتباع الهوسپودار من اليونان الذين وصلوا إلى مرتبة البويّر عن طريق المصاهرة، ممّا أدّى إلى إضفاء الصّبغة اليونانية على أفراد الطّبقة الرّومانية العليا، وابتعادها تماماً عن طبقة الفلّاحين[1].

وكانت ثالث المقاطعات المسيحية في الإمبراطورية هي مملكة ترانسلڤانيا[2] Transylvania. في الهجوم الأول للسّلطان سليمان العظيم على هنغاريا عام 1526 خضعت كل أجزائها التي فتحت لحكم يانوش التّرانسلڤاني Yanoş of Transylvania كتابع للسّلطان متخذاً من مدينة بودا مقراً له. ولكن عندما حاولت النّمسا استرداد ما فقدته اضطر السّلطان سليمان إلى شنّ حملة أخرى عام 1541 وجعل بودا مركزاً لإيالة

(1) انظر الموسوعة الإسلامية مادتي «افلاق» و«بوغدان»؛ والموسوعة البريطانية مادة «Ruma-nia»؛ وسيتون - واتسون «تاريخ رومانيا» ص 34، 50 وما يليها، 85، 126 وما يليها؛ وأحمد راسم ج 1 ص 290، الحاشية؛ ج 3 ص 1341 وما بعدها، الحواشي.

(2) وتدعى أردل Erdel باللغة التّركية.

تاركاً ترانسلڤانيا لابن يانوش ووريثه. ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية القرن السّابع عشر بقيت ترانسلڤانيا مملكة خاضعة للجزية، وبالرّغم من أن ميخائيل الجسور كان قد ضمّها إلى أراضيه لعدّة سنوات في نهاية القرن السّادس عشر، فقد عادت إلى حالتها الأولى إثر وفاته. وكان الحدث المهم الوحيد الذي شهدته أثناء انضوائها تحت جناح الإمبراطورية العثمانية هو اجتياح جيوش السّلطان محمّد الثّاني لها بقيادة كوپريلي محمّد پاشا عام 1657 وذلك بسبب عصيان ملكها، وكان من نتيجة ذلك زيادة قيمة الجزية المدفوعة سنوياً[1]. ولما ضُمّت ترانسلڤانيا إلى الأراضي العثمانية كان ملوكها يُعدون أعلى مرتبة من هوسپودارية الإمارتين بمنحهم التيجان بدلاً من القبّعات التي تدعى القوقا ķoķa، بالإضافة إلى أن الحصون في ترانسلڤانيا كانت مزوّدة برجال محلّيين بدلاً من القوات العثمانية[2]. لم تعد ترانسلڤانيا عثمانية بالطّبع أثناء الفترة المتعلقة ببحثنا بعد أن أعيدت إلى النّمسا بمعاهدة كارلوڤيتش عام 1699.

أما رابع المقاطعات المسيحية فهي جمهورية دوبروڤنيك Dubrovniķ أو راغوسا[3] Ragusa التي بقيت تدفع الجزية للسّلطان إلى أن انتهى وجودها على يد ناپوليون عام 1804. أما ما يتعلّق بصلاتها بالباب العالي فقد كانت ذات أهمية وشأن كبير أكثر من ترانسلڤانيا أو حتى من الإمارتين السّابقتين. تأسّست دوبروڤنيك كدولة حرّة بعد أن كانت تابعة للبندقية ثم لهنغاريا في القرن الرّابع عشر؛ وبعد ذلك بفترة قصيرة أدركت مزايا اتحاد شبه جزيرة البلقان تحت الحكم العثماني ستفيد التّجارة التي تعيش الجمهورية على وارداتها، فاتفق حكامها مع السّلاطين من أجل هذه الغاية إلى أن نالت عام 1399 من السّلطان بايزيد الأول حق متاجرة الرّعايا الرّاغوسيين في كل أنحاء الإمبراطورية دون أن يمنعهم أحد عن ذلك. ومن ثم أنشئت معامل راغوسية

(1) عندما يذكر أوليا چلبي Evliyâ Çelebi ج 1 ص 92 أن ترانسلڤانيا قد فتحت في عهد السّلطان محمّد الرّابع فهو يعني هذا الاجتياح. انظر سِتون واتسون ص 119؛ والموسوعة البريطانية مادة «Austria-Hungary».

(2) أحمد راسم ج 1 ص 290، 291، الحواشي.

(3) كان الاسم المستخدم رسمياً في ظل الحكم العثماني هو دوبروڤنيك.

في العديد من مدن شبه الجزيرة وتمتّع الرّاغوسيون بما يشبه الاحتكار للتجارة فيها. وعندما فتحت الجيوش العثمانية صربيا وتوغّلت داخل أراضيهم أسرعوا إلى دفع جزية سنوية للسّلطان، وبفعلهم لذلك أصبحوا يُعدون من الرّعايا غير المسلمين للإمبراطورية وحصلوا على حماية الجيوش العثمانية. وقد أثبت هذا النّظام ملاءمته للرّاغوسيين فتمسكوا به على الرّغم من معاتبة الباب العالي لهم في البداية على صداقتهم المشينة «للكفار»؛ وعندما أدّت حروب الباب إلى كارثة في نهاية القرن السّابع عشر وبداية القرن الثّامن عشر قام البنادقة باحتلال الأراضي البعيدة من دوبروڤنيك، وبذل الرّاغوسيون جهدهم بإعادة تلك الأراضي إلى أملاك العثمانيين، مع أنهم كانوا يميلون إلى التّوقف عن دفع الجزية عندما لم يعد الباب العالي يقوى على فرضها عليهم، وكان الوزراء من جانبهم يصرّون بين الحين والآخر على زيادة كمّيتها. ولكن لم يتعرّض الرّاغوسيون إلى دفع مبالغ غير اعتيادية إلا في مناسبتين اثنتين، فمنذ صلح كارلوڤيتش كانت الجزية تؤخذ إلى إسطنبول كل ثلاث سنوات بواسطة مبعوثين من الجمهورية. وكان هؤلاء المبعوثون ومبعوثو ترانسلڤانيا أيضاً يستقبلون، على الأقل حتى نهاية القرن السّابع عشر، كممثلين لدول أجنبية في مجالس الدّيوان التي تعقد إما لجلوس السّلطان للقضاء أو لتوزيع رواتب الجنود. وذات مرّة حدث أن مبعوث دوبروڤنيك لم يعامَل بالاحترام الذي تلقاه مبعوث ترانسلڤانيا، بل واستثني من الوجبة التي كانت تقدّم بعد انتهاء الإجراءات للسّفراء الآخرين الذين يدعون للجلوس وتناول الطّعام مع الصّدر الأعظم. مع ذلك بقيت صلات دوبروڤنيك بالباب العالي مرضية، ولا شك أن الموقع الجغرافي للجمهورية وصغر حجمها كانا سبباً جزئياً في ذلك، أولاً لأنها كانت محاطة بالأراضي العثمانية ولم تكن لتشكل عائقاً للفتوحات، وثانياً لأنها كانت مجبرة على الاعتماد على قوة عظمى، وبهذا لم تكن تتوق للاستقلال التّام. لقد كانت مثالاً يوضح أن المحن التي كانت الإمارتان مثلاً تعانيها إنما هي بسبب سعي حكامها للتملّص من السّيطرة العثمانية. أما الرّاغوسيون الذين لم يحاولوا أبداً القيام بذلك بل تمسكوا بموقعهم كتابعين للعثمانيين، فلم يكن لديهم سبب للشّكوى من المعاملة التي يتلقونها من الباب العالي؛ وليس هناك سبب

يجعلنا نفترض أنه لو بقي الهوسپودارية على وفائهم لما دقق العثمانيون كثيراً في أمورهم. لقد تدهور ازدهار دوبروڤنيك خلال فترة تبعيتها للباب العالي، لكن ذلك ترافق بتدهور كل منافساتها في التّجارة كالبندقية وجنوة لأسباب لا تتعلق بالحكم العثماني، وكان في النّهاية أن خرّبها زلزال مدمّر عام [1]1667.

7. تدهور المؤسّسة الحاكمة

لقد تحدثنا عن بعض التّغيرات التي لحقت بالمؤسّسة الحاكمة بين القرنين السّادس عشر والثّامن عشر؛ وستظهر الآن بعض الأسباب التي أدّت إلى تدهورها ككل. لا يبقى لنا هنا إلا أن نمحّص في تلك الأسباب بشكل دقيق ولنكمل مخططنا حول الظّروف التي أدّت إلى انحلال المؤسّسة الحاكمة، وبالأخصّ القوات المسلحة في الفترة المتعلقة ببحثنا.

هناك عوامل عدّة سنذكرها سريعاً اجتمعت في القرن السّادس عشر لتجعل الحالة التي اتخذتها السّلطنة في العهد المضطرب للسّلطان سليمان العظيم حالة لا يمكن احتمالها. قد يبدو للوهلة الأولى أنّ الإمبراطورية، كقوة في البحر المتوسط، قد أصابها الانهيار كما أصاب الدّول الإيطالية البحرية بشكل أساسي بسبب اكتشاف طريقي أميركا ورأس الرّجاء الصّالح وتحوّل التّجارة بين أوروبا والشّرق تدريجياً من البرّ إلى البحر. أولاً، لا تمرّ الطّرق البرّية الرّئيسية في المقاطعات الأصلية للإمبراطورية، بل تمرّ عبر سوريا ومصر اللتين انضمّتا إلى أملاك الإمبراطورية قبل نصف قرن تقريباً من بدء انهيارها. وبالرّغم من معاناة هذين البلدين من تحول طريق التّجارة وتدهور ازدهارهما، فلم يمنع ذلك من بقاء المقاطعات الأصليّة أكثر ازدهاراً ونمواً من الفترة التي سبقت فتوحات السّلطان سليم، باستثناء ما لحق باقتصادها المعتمد على التّجارة مع سوريا ومصر. وفي الواقع فإن هذه التّجارة الخارجية لم تكن ذات أهمية كبيرة

(1) فوربس وتوينبي ومتراني وهوغارث «بلاد البلقان» ص 103، 107؛ والموسوعة الإسلامية مادة «راغوسا».

للاقتصاد بشكل عام. ثانياً، لم يحدث الانهيار في البندقية وجنوة بسبب تحول طريق التّجارة الشّرقية عن الطّريق البري فحسب، بل إلى منافسة شركات الشّرق التي أقامتها القوى الغربية والتي بدأت منذ نهاية القرن السّادس عشر بتبادل صناعات بلادها مع منتجات الإمبراطورية والشّرق التي كانت لا تزال تنقل براً، وهو تطور أفاد الإمبراطورية كثيراً بغضّ النّظر عن أثره بالنّسبة إلى الدّول الإيطالية. وبمرور الوقت أدّى استيراد البضائع الغرب أوروبية إلى تقويض الصّناعة المحلّية وإلى تصدير الذّهب من أجل شراء تلك البضائع، لكن هذه العملية لم تشكّل كارثة للإمبراطورية إلا في عصر الثّورة الصّناعية، أي بعد قرنين على الأقل من بدء التّدهور والانهيار.

وبهذا لا يمكننا النّظر إلى اكتشافات كولومبوس ودا غاما على أنهما السّبب الوحيد للانهيار، إن كانت تشكّل سبباً مهماً فعلاً. على أية حال، فهي من وجهة نظر العثمانيين عامل قسري وكأنها قضاء من الله لا يمكنهم دفعه. وهم بذلك يتناقضون مع السّبب الرّئيسي، ألا وهو استجابة السّلاطين الدّائمة لمطامحهم المتنافرة.

كان أول هذه المطامح قيادة الحركة الشّعبية الدّينية للفتوحات التي وسّعت رقعة الإمبراطورية بشكل كبير في البداية. لكن نجاحهم الباهر في هذا المشروع وعظمة المركز الذي احتلوه آنذاك قد أغراهم بمطمح ثانٍ هو إحاطة أنفسهم بالأبّهة التّقليدية للملوك. وإن تحقيقهم لهذا الهدف قد أدّى إلى انقطاعهم عن أنصارهم السّابقين بطريقين. إن المشروع العثماني لم يصبح وراثياً فحسب بل إن السّلاطين اتّبعوا نهج الأسر الحاكمة التُّركية الأولى في التّمسّك بالتعصّب الدّيني ممّا تعارض مع بعض المعتقدات الدّينية التي كان لها أثرها الكبير في قيام إمبراطوريتهم، والتي ما يزال عدد كبير من رعاياهم المسلمين يتمسكون بها. واضطر العثمانيون نتيجة لذلك إلى قمع العديد من الثّورات الشّعبية الدّينية، وكان أثر هذه السّياسة هو ترسيخ الشّخصية العسكرية لقوة السّلاطين. وبامتلاكهم لهذه الأداة العسكرية القوية لم يستطيعوا التّورع عن استخدامها، إلى أن توسّعت رقعة أملاكهم وبلغت أبعد بكثير من الحدود الثّابتة للرّوملي والأناضول.

لم يكن دافعهم مجرّد الرّغبة في التّوسّع، فلم يفتح السّلطان سليم أرمينيا وكردستان فقط بل قام بفتح سوريا ومصر ليحول دون استيلاء الصّفويين عليها؛ وكذلك غزا السّلطان سليمان هنغاريا ليحمي أملاكه الأوروبية من الإمبراطور. لكن بلاد فارس والنّمسا تقاربتا من بعضهما بسبب اتساع رقعة الإمبراطورية العثمانية، وبحلول القرن السّادس عشر لم يعد العالمين الشّيعي والكاثوليكي متباعدين بل أصبح اجتماعهما معاً أمراً سهلاً[1]. صحيح أنه لو كفّ السّلاطين عن توسيع أراضيهم بهذه الطّريقة لبقي هذان الخصمان محصورين داخل الحدود الضيقة وأن وضعهما، وبالأخصّ فارس، كان سيبقى أضعف ممّا أصبح عليه. لكن الحدود بين فارس والنّمسا لم تكن لتنفصل كثيراً بامتداد كبير للأراضي التي يقطعها البحر وتتخلّلها الجبال ولا تتمكن القوات العثمانية من التّقدّم عبرها بسرعة. وبصغر الرّقعة التي يتوجب على السّلاطين الدّفاع عنها، كان من الممكن لهم أن يؤمنوا حياة أكثر استقراراً وأمناً ممّا يتلاءم مع الطّبيعة الملكية التّقليدية التي يطمحون إليها، لكنها للأسف تتنافر مع قيادة الجيوش، أي التّخلي عن الإدارة الفعلية للأمور إلى حياة الدّعة والعزلة. لقد تبنّوا هذه الحياة فعلاً في الوضع الخطر الذي فرضته التّوسّعات، وهو على ما يبدو السّبب الرّئيسي في انهيار قوتهم[2].

كان ممّا خفف نتائج هذا الانهيار هو بعض الحوادث التّاريخية، ففي الجزء

---

(1) على سبيل المثال أرسل الشّاه عبّاس عام 1599 بعثة إلى أوروبا وفوّضها بدخول بلاط الإمبراطورية النّمساوية والڤاتيكان والبندقية وغيرها؛ وفي عام 1613-1614 أرسل ملك إسپانيا سفراء بصحبة عدد من القسّيسين إلى أصفهان. انظر كتاب غي لسترانج *Guy le Strange* «*Don Juan of Persia*» (لندن 1926).

(2) يذكر قوچي بك Koçu Bey في «الرسالة» أسباب ومسار تدهور القوة العثمانية أثناء الرّبع الأخير من القرن السّادس عش والرّبع الأول من القرن السّابع عشر ويضع تخلف السّلاطين بعد سليمان عن تولي شؤون الحكم بأنفسهم في مقدمة الأسباب. انظر برناور Behrnauer ص 275، 320. ويقال إن سبب الانهيار هو الصّعوبة التي لاقاها السّلاطين في تحويل الدّولة من النّظام العسكري إلى النّظام المدني. لكن الإدارة العثمانية كانت مدنية أكثر منها عسكرية. والصّعوبة الحقيقية في نظرنا هي ما تحدثنا عنه هنا.

الأول من القرن السّابع عشر أنهكت حرب الثّلاثين عاماً معظم قوى أوروبا الوسطى وتدهورت قوة الصّفويين بسرعة تفوق سرعة تدهور العثمانيين أنفسهم. مع ذلك فإن النّتائج قد أظهرت بجلاء الآثار المدمّرة التي قد يجلبها اختيار حياة العزلة. وبالفعل فإنّ الانسحاب من الضغوط الخارجية مجتمعاً مع محاولات بعض السّلاطين وكبار الوزراء للرّجوع عنه (التي تشكل انقلاباً مؤقتاً لتلك السّياسة المميتة) هو الذي أنقذ الإمبراطورية من التّدهور السّريع المفاجئ.

وبسبب تلاحم بنية المجتمع العثماني، فإن معظم رعايا السّلاطين قد تأثروا بشكل بطيء بالتقلبات التي مرّت بها المؤسّسة الحاكمة، كما لم يؤثّر السّلوك الفردي للسّلاطين على مسار حياتهم. من جهة أخرى كانت المؤسّسة الحاكمة نفسها تعتمد على السّلطان بشكل كامل، وهو أساس ومحور التّلاحم الذي تكونه، ومن الطّبيعي إذن أن يؤدّي غيابه عن الإدارة المباشرة إلى خلل في التّنظيم، إلا إذا ناب عنه رئيس وزرائه. لقد تمّت هذه النّيابة بالفعل وغدت وظيفة السّلاطين في الدّولة محصورة في الموافقة على أفعال نوابهم أو الاعتراض عليها، وحضور المناسبات الرّسمية أمام العامة (وذلك باستثناء السّلطان الشّاب عثمان الثّاني وأخيه الرّهيب مُراد الرّابع اللذين برزا في استرجاع القيادة المتروكة)[1]. ولكن كما سبق أن شرحنا، وبسبب أن سلطة الوزارة لم تعد سوى سلطة انتداب وتفويض وأنهم قد يفقدونها في أي لحظة، فقد كان رؤساء الوزراء أضعف من أن يديروا المؤسّسة الحاكمة بكفاءة عالية. علاوة على ذلك فإن عزلة السّلاطين قد قادت إلى نتائج غير سارة، إذ طالما أنهم يحتلون دوراً فاعلاً في إدارة الشّؤون فإن النّفوذ المطبّق عليهم من أفراد قسم الحريم والخدمة الدّاخلية كان يخضع لخبرتهم بالعالم القائم خارج أسوار القصر. أما فيما

(1) عثمان الثّاني المعروف باسم عثمان الشّاب تمييزاً له عن مؤسّس الدّولة من جهة، ومن جهة ثانية لأنه تولى العرش في عمر مبكر جداً، وقد حكم منذ عام 1618 حتى عام 1622 عندما خلع وقتل أثناء ثورة الجيش الإنكشاري. خلفه أخوه مُراد الرّابع بعد إعادة أخيهما المعتوه مصطفى الأول للحكم ثم خلعه مرة أخرى، وكان في الحقيقة أصغر سناً إذ كان لا يزال في الثّالثة عشرة من العمر، لكنه تمكن من استرجاع معظم الثّروات الإمبراطورية واستعادة بغداد على سبيل المثال. ودامت فترة حكمه بين عامي 1623 و1640.

بعد فلم يعد ذلك ممكناً وأدى في المقام الأول إلى خضوعهم لمشورة أشخاص ليسوا مؤهّلين لتقديمها، كما أنهم قاموا بترقية أشخاص غير جديرين لوظائف عليا في الدّولة. وبهذا أصبح شاغل منصب الصّدر الأعظم، وهو الوحيد القادر على سدّ عجز السّلطان، لا يخشى العزل فقط بل غير مؤهّل لاحتلال المنصب أصلاً[1]. من جهة أخرى فقد أثبت العديد من كبار الوزراء في عصر الانحدار مقدرة كاملة على النّيابة عن سلاطينهم في إدارة شؤون البلاد، وإن نجاح جهودهم الإصلاحية، كالتي تمت في العهد المميّز للسّلطان مُراد الرّابع، لهو دليل على مدى اعتماد المؤسّسة الحاكمة على السّلطان أو الصّدر الأعظم في تقدّمها وازدهارها.

إن نتائج اعتماد المؤسّسة الحاكمة على شخص السّلطان قد ظهرت عند التّدهور النّهائي، وكان من الحظ الحسن للدّولة أن كان السّلاطين لغاية عهد سليمان مؤهلين لمناصبهم، وليس هناك من سبب كافٍ يجعلنا نفترض نجاح سليم الثّاني كحاكم كما نجح أسلافه، حتى ولو لم يتخذ سليمان ظاهرة التّراجع عن إدارة الأمور. بالإضافة إلى ذلك فقد كان من المحتمل أن يبدأ التّدهور في وقت متأخر عما هو عليه، بغض النّظر عن الاعتماد على شخص السّلطان، وذلك لأمرين نتجا عن فتوحات القرن السّادس عشر.

حدث الأمران كلاهما بسبب الاستفادة من الحروب، إذ أن حصول أفراد الفئة الحاكمة برئاسة السّلطان على الغنائم النّفيسة قد شجعهم على نهج أسلوب العظمة والأبهة التي لم يكن بالإمكان المحافظة عليها إلا باستمرار الحروب بشكل دائم[2].

---

(1) يعدّ قوجي بِك Koçu Bey (انظر Behrnauer ص 276، 320 وجودت ج 1 ص 95) تدخل الأشخاص المفضلين لدى السّلطان في الشّؤون العامة أحد الأسباب الرّئيسية للانحطاط، ويعود بتاريخ ذلك إلى عهد سليمان وترقية إبراهيم ثم رستم من الخدمة الدّاخلية إلى رئاسة الوزراء. وكان من عادة الحكام الفرس المسلمين أن يكون السّلطان على صلة وثيقة بحاشيته التي لا تملك نفوذاً كبيراً؛ انظر نظام المُلك «سياسة نامِه» (طبعة شيفر Schefer) ص 82.

(2) هذه نقطة أخرى من النّقاط التي أكد عليها قوجي بِك Koçu Bey، انظر برناور Behrnauer ص 278، 321.

لكن الحروب لم تستمر، وحتى في عهد سليمان لم تكن مستمرّة؛ وكانت حملات نهاية القرن تتمّ للحفاظ على الحدود التي وصلوا إليها أساساً ولم تعد هناك أسلاب من أراضي العدو، بل على العكس فبنموّ سوء التّنظيم في المؤسّسة الحاكمة اتجهت الحروب إلى الهزيمة بدلاً من النّصر. وكانت النّتيجة أن سعت الطّبقة الحاكمة إلى التّعويض عن طريق قبول الرّشاوى مقابل الامتيازات التي تخولهم مناصبهم بمنحها[1]، وبما أن الحكومة كانت تعتمد على غنائم الحرب لدفع رواتب القوات النّظامية فقد بدأت تبحث عن مصادر بديلة وواجهت مشكلة لا حل لها أجبرت على التّعامل معها تحت تهديد التّمرّد والعصيان.

بدأت عملية الانهيار من الأعلى. وكانت قد نشأت عادة ترتكز إلى حق السّلطان في نيل حصّة محدّدة من غنائم الحرب، فعندما كان القادة يعودون من حملاتهم كانوا يقدّمون لملكهم أفضل الغنائم التي حصلوا عليها، وترافق ذلك بعادة أخرى هي تقديم الباشوات الهدايا للسّلطان حتى ولو لم تكن هناك حرب تعود عليهم بالمغانم[2]. من هذه المرحلة بدأت خطوة تقود إلى أخرى، ونشأت عادة تقديم الهدايا لقاء خدمة مقابلة، وعندما استسلم السّلطان والصّدر الأعظم لإغراء قبول هدايا كهذه سرت العدوى بسرعة إلى تابعيهم بمختلف رتبهم. وأضحى قبول هذا النّوع من الهدايا منسقاً وفق نظام معيّن حتى في عهد سليمان، وصار كل مرشّح لوظيفة ما يدفع مبلغاً من المال لمنحه المنصب، وكانت هذه الدّفعات مماثلة لما يدفعه الفلّاحون عند الحصول على عقد استئجار أرض زراعية. لم يكن من شأن هذا النّظام أن يؤدّي إلى الفساد فحسب بل كان سبباً للفساد. وعلى الرّغم من أن الكفاءة هي التي كانت تميّز مرشحاً عن آخر لنيل الوظيفة أكثر قدرته على شرائها في عهد السّلطان سليمان، فقد فسدت الأمور فيما بعد ممّا أدّى إلى نتائج مأساوية، وأصبح موضوع الرّشوة هو القاعدة للقبول في

(1) إسماعيل خُسرو «*Türkiye köy Iktişâdiyâtı*»، 171، ويذكر هذا التّطور بارتباطه بمضاربة الأراضي.

(2) سيّد مصطفى ج 1 ص 115-116. ويذكر أمثلة عن تقديم بارباروسا الهدايا للسّلطان سليمان، وتقديم مليون ليرة من قبل إبراهيم پاشا والي مصر.

الخدمة الحكومية أو التّرقي في مناصبها. كان قبولها يعني فساد المؤسّسة الحاكمة من ناحيتين: أولاً، ستتغير شخصية الموظفين، وثانياً، ستُنسخ قاعدة التّرقية بحسب الجدارة[1].

أما ما يتعلق بمشاكل القوات العسكرية فقد كان من الممكن أن تكون أقل حدّة عما أصبحت عليه لو أن الجيش الإنكشاري، إن لم تكن باقي فئات الجيش النّظامي، قد أظهرت ميلاً شديداً للتّمرّد. كان الجيش النّظامي قد نشأ على يد السّلاطين ليخلّصهم من الاعتماد على دعم عامة النّاس. وبالرّغم من أن حالة العبيد وأفراد الجيش قد أثبتت أنهم أسهل انقياداً من المسلمين الأحرار الذين كانوا يشكلون الجيوش العثمانية الأولى، ففي نهاية القرن الخامس عشر كان الجيش الإنكشاري قد أدرك مدى قوّته كدعم رئيسي للسّلطان، واستغلّ ذلك في خلع السّلطان بايزيد الثّاني وتنصيب السّلطان سليم الأول بدلاً عنه. وبالمقابل فإن سليم الأول قد أّجبر على الانسحاب من حربه مع فارس بعد الانتصار في موقعة چالديران Çaldıran بسبب إصرار الجيش على ذلك. ومع هذا فقد تمكن من وضع أنظمة جديدة اعتمدت على سمعته بالقوة والشّدة واستطاع الحصول على طاعتهم التّامة حتى نهاية عهده ومعظم عهد سليمان الذي حاولوا في البداية التّمرّد عليه، واستخدموا بعد وفاته الأسلوب نفسه في إرغام خليفته سليم الثّاني على دفع مبلغ من المال أكبر ممّا يستطيع تحمله كهبة تقليدية عند تولي العرش. لكنهم لم يتسبّبوا في مشاكل أخرى بفضل كفاءة الصّدر الأعظم صوقولّي Sokollu[2]. أما في العهد التّالي حيث تحولت هذه الاضطرابات إلى أزمة حقيقية، فقد بدأوا يرهبون الحكومة بشكل جدي ممّا جعل بقية الجيوش النّظامية تحذو حذوهم.

بدأ انحدار الإمبراطورية العثمانية عند بلوغ عام ألف للهجرة، ولا ندري إن كان ذلك

---

(1) سيّد مصطفى ج 1 ص 117-118. ويروي طرفة اقتبسها من كتاب «كُنه الأخبار» للمؤرخ علي حول شمسي پاشا من عائلة إسفنديار أوغلي، الذي هنأ نفسه على قبول السّلطان مُراد الثّالث رشوة ضخمة إذ كان يقول إن انغماس السّلاطين في الفساد سيؤدّي إلى انهيار سطوتهم التي تغلبوا بها على أجداده.

(2) سيّد مصطفى ج 1 ص 143.

مجرّد مصادفة أم قدراً محتوماً، وهو تاريخ طالما انتظره المسلمون بخشية وترقّب، إذ هناك نبوءات معيّنة تقول إنه إشارة إلى انهيار الإسلام على يد المسيحيين. وكانت الإطاحة بإمارة غرناطة وما تلاها من هجرة المغاربة إلى إسطنبول، وهزيمة الجيوش العثمانية في مالطة وليپانتو، كل ذلك كان دلالة على اقتراب القدر المشؤوم. وانتشرت حالة الخوف من الانتفاضات المسيحية في كثير من المدن، لدرجة أن أغلقت البوابات أثناء صلوات أيام الجمعة خوفاً من إلحاق الأذى بالمسلمين[1].

ولّت سنة (1591–1592) دون كوارث تذكر، لكن عهد السّلطان مُراد الثّالث شهد ضربة قاصمة لحقت بالمؤسّسة الحاكمة. كان العاملان الرّئيسيان في هذه العملية هما فساد نظام الدّوشِرمه وتزايد امتلاك الإقطاعيات بشكل غير نظامي. أما الأول فقد حدث بسبب ضراوة ووحشية الجيش الإنكشاري، بينما جاء الأمر الثّاني كنتيجة للفساد.

صحيح أن نقاء نظام تجنيد الدّوشِرمه كان قد تلطخ بوسائل عدة، فقد كان يُسمح أحياناً للآباء المسيحيين بدفع مبالغ لإعفاء أبنائهم من الخدمة، وبالتالي كان يتم استبدالهم بالمسلمين أو اليهود أو الشّبان الغجر. لكن الحكومة كانت تعاقب بشدة أي عمل كهذا عندما يتم اكتشافه، ولم تكن تلك الانتهاكات لتؤثر في انضباط الجيش وقدرته القتالية[2].

وعلى ما يبدو فإن السّلطان مُراد الثّالث قد تنبّه إلى أن الإنكشاريّة قد أصبحوا الأسياد الأقوياء في الدّولة، فأراد أن يوجه إليهم ضربة تفسد تنظيماتهم[3]. ففي عام 1582، وبتأييد من رجال حاشيته ومقاومة آغا الإنكشاريّة، سمح بقبول عدد كبير من

---

(1) انظر هاسلَك Hasluck «المسيحية والإسلام تحت حكم السّلاطين» ص 721 وما يليها، 751، 753. يذكر دوسّون ج 1 ص 245 أن أول صلوات للتوبة كانت بأمر من السّلطان مُراد الثّالث في سبتمبر عام 1592 عندما أرهبه اجتماع الحروب والاضطرابات المدنية ووباء الطّاعون. وقد أقيمت في أوق ميدانى Ok Meydâni.

(2) انظر الموسوعة الإسلامية مادة «دوشِرمه». وكان المولودون مسلمين الوحيدون الذين يُسمح لهم قانونياً بدخول الأوجاق هم أبناء الإنكشاريّة المتقاعدين. جودت ج 1 ص 90.

(3) جوشيرو ج 1 ص 40.

المجنّدين غير المدرّبين في أورطات القوات العسكرية[1]، وفي الحملة على فارس التي حدثت في عهده، سمح أيضاً بالتحاق عدد أكبر منهم لدرجة أن تعداد أفراد الجيش الإنكشاري قد تضاعف في نهاية الحرب[2].

كان لهذه العملية أثران مزدوجان، فقد أضعف نظام الدّوشِرمه - وخصوصاً لو تكرّرت العملية نفسها - وألحق العجز بالخزينة كما لم يسبق له مثيل إذ أن المبالغ الموجودة فيها لم تكن لتكفي إعالة التّنظيمات الأساسية. علاوة على ذلك فقد أدّى الأثر الثّاني في النّهاية إلى اشتداد حدّة الأثر الأول، وسارت العملية على النّحو التّالي: أعادت الحكومة تخفيض قيمة العملة بغية الإنفاق على الجيش الضخم، ممّا أدّى إلى نشوء الثّورات من جهة الإنكشاريّة أولاً وبعد سنوات قليلة في صفوف تنسيقات الخيّالة في العاصمة[3]. أصبح الجنود يشعرون بقوتهم ونفوذهم أكثر من ذي قبل، وعمدوا إلى نيل كل ما يرغبون به بالقوة. صحيح أن الثّورة الثّانية للخيالة عام 1603 قد قُمعت بواسطة الإنكشاريّة[4]، لكن ذلك أدّى إلى صعوبة التّعامل مع الإنكشاريّة أنفسهم في المستقبل. لقد بذل السّلطان عثمان الثّاني جهوداً كبيرة ليقضي على الثّورات عام 1622 لكن الإنكشاريّة كانوا أقوى منه بكثير وانتهى الصّراع بعزله ثم قتله[5]، وتولى أخوه وخليفته مُراد الرّابع مهمّة كبح جماحهم لكن ذلك كان على حساب تقويض دعائم المؤسّسة الحاكمة التي قامت عليها في البداية. لقد عمد مُراد إلى تعطيل نظام الدّوشِرمه بهدف التّقليل من تجنيد المشاة[6]، وبمرور الوقت قلّ تطبيق النّظام إلى أن اضمحلّ تماماً بحلول منتصف القرن السّابع عشر[7].

(1) قوچي بِك Koçu Bey (Behrnauer ص 299-300)؛ جودت ج 1 ص 95؛ سيّد مصطفى ج 1 ص 140-141.
(2) سيّد مصطفى، المصدر السّابق؛ قوچي بِك (Behrnauer ص 298).
(3) الموسوعة الإسلامية مادة «مُراد الثّالث».
(4) الموسوعة الإسلامية مادة «محمّد الثّالث».
(5) انظر إيتون ص 152-158.
(6) الموسوعة الإسلامية مادة «مُراد الرّابع».
(7) الموسوعة الإسلامية مادة «دوشِرمه».

على العموم، لم يكن غياب نظام الدّوشِرمه بالأمر الذي يؤسف له، لكنه قوض أركان القوة العثمانية لأنه شمل انهيار النّظامين العسكري والإداري المنظمين. كان من الممكن تخفيف آثار ذلك لو أن تم إلغاء فرقة الجنود الأساسية واستبدالها بأخرى أكثر تدريباً ونظاماً. وبالرّغم من أن السّلطان مُراد الرّابع والصّدر الأعظم كوپريلى فاضل أحمد پاشا قد شكلا فرقاً عسكرية جديدة[1]، فإنها لم تكن تملك القوة الكافية للقضاء على فرق الإنكشاريّة التي استمرّ وجودها وشغبها ونفقاتها العالية وقلة تدريبها، وعدم كفاءتها الحربية وفسادها القاتل الذي يعجز منافسوها عن ترميم الخلل فيها.

بعد إبطال نظام الدّوشِرمه، أصبح التّجنيد في أوجاق الإنكشاريّة يتم بين صفوف المسلمين الأحرار الذين يُعدّون الوحيدين المؤهلين للخدمة في الجيش العقائدي، واعتمدت عملية استبدال الذِّمّيّين على دخولهم في الجندية[2]. لكن هؤلاء المسلمين

(1) قام السّلطان مُراد الرّابع بإنشاء تشكيلات جديدة من بين الجَبَه جية والبوستانجية وبالأخصّ السّگمن *Seğmens*، كما قام كوپريلى أحمد پاشا بتأسيس فرق جديدة تحت اسم بشلي *beşli* وگوكللى (تلفظ: گوكللى) *gönüllü*. انظر الموسوعة الإسلامية مادتي «مُراد الرّابع» و«محمّد الرّابع»؛ و*«Geschichte des Osmanischen Reichs»* Jorga ج 4 ص 161.
أما المقصود تماماً بالسّگمن هنا فهو غير واضح. يذكر Jorga ص 158 أن السّگمن كانوا منفصلين عن باقي الإنكشاريّة (وبذلك انخفض عدد أورطاتهم إلى 176). لكنهم اتحدوا فيما بعد. وفي مواضع أخرى جاءت كلمة سگمان للدّلالة بشكل غير واضح على المشاة النّظاميين. وقد ذكر هامر استخدامها في كتابه *Staatsverwaltung*» ص 192 مقارنة بكلمة الرّامي «*chas-seur*» الفرنسية.
أما جودت ج 1 ص 92، فيستشهد بمونتيكوكولي Montecucculi ويصف البشلي بأنهم حراس خيالة (محافظه لي لر *muḥâfaẓalılar*) مضيفاً أن هوصار hussars هنغاريا كانوا من النّوع نفسه. وتعني كلمة بشلي «خمسية» ربما لأن تلك الفرق كانت تتقاضى خمس أقجات في اليوم. تعني كلمة گوكللى (تلفظ: گوكللى) «المتطوّع» وهي ليست اسماً جديداً للفرق. يذكر Jorga ج 4 ص 161 أن وظيفة الگوكللى هي الرّكوب في مقدمة الجيش مع الأقنجية *Akıncıs*.

(2) انظر: يورغا Jorga ج 4 ص 158. ويؤكد دى توت Tott «مذكرات *Memoirs*» ج 2 ص 70-71 على حقيقة أن كل تلك التّطورات قد حدثت بسبب غيرة الأتراك (أي المسلمين) من المزايا التي تمتّع بها الإنكشاريّة ويقول إن تلك الامتيازات هي التي كانت تدفع الأتراك لإلحاق أبنائهم بالجيش.

كانوا أقلّ استجابة للانضباط من أسلافهم، وسرعان ما فرضوا التّخلي عن مبدأين أساسيين في تنظيم الإنكشاريّة، وهما منع الزّواج قبل بلوغ سن التّقاعد، ومنع أفراد الجيش من ممارسة الحرف أو التّجارة. كان المجنّدون الجدد يُجلبون من طبقات الحرفيين في المدن حيث تتمركز الأورطات التي تسود فيها قاعدة الزّواج المبكر، كما هو الحال بين المسلمين بشكل عام. وبالتالي فقد بدت إقامتهم في الثّكنات أمراً غير مألوف، وأصبح من الصّعب فرض النّظام والتدريب عليهم، كما صار من الشّائع بينهم ملء أوقات فراغهم وزيادة دخلهم عن طريق ممارسة الأعمال الصّناعية أو التّجارية[1]. علاوة على ذلك فقد لاحظ أصحاب النّفوذ الإهمال الذي وصلت إليه مستويات الفرق العسكرية، فاستغلوا الأمر لإلحاق خدمهم وأتباعهم بالجيش وإثقال كاهل الدّولة بإعالتهم. أخيراً، وبهدف إيجاد مكان لهؤلاء، كان الرّجال الأكفياء يوضعون على قائمة التّقاعد[2].

وهكذا دُفعت مبالغ طائلة على الجيش الإنكشاري دون فائدة تُرجى وقامت الحكومة بمحاولات متكرّرة لتخفيض عدد الرّجال الملتحقين بالخدمة. في الوقت نفسه، وأثناء النّصف الثّاني من القرن السّابع عشر والأربعين سنة الأولى من القرن الثّامن عشر، لم تنعم الإمبراطورية بالسّلام إلا نادراً. ومن هنا نشأت الحاجة إلى وجود

---

(1) ثورنتون ص 236؛ جوشيرو ج 1 ص 44-45؛ سيّد مصطفى ج 2 ص 95، ج 3 ص 85.
وقد أصبح اتساع التّجارة لاحقاً أمراً عاماً بين الإنكشاريّة ويظهر من خلال كتاب توت Tott ج 4 ص 148 ويذكر فيه: «كانت العائدة السّائدة لدى الأتراك هي إبقاء حاميات دائمة مما يمنح الفرق، إضافة إلى نقص النّظام بينها، حق تملك المكان الذي تتواجد فيه... ووفق هذا المبدأ احتكر القاليون جية تجارة بيع الأغنام في القسطنطينية وأجبروا النّاس على شرائها. وكان الجنود الأتراك في كل مدينة يتمتّعون بالمزايا نفسها...»
لقد زادت صعوبة المحافظة على انضباط الإنكشاريّة بانخفاض قيمة العملة، مما ألغى أيضاً رفع الأجور بعد أداء الخدمة الجيّدة. انظر جوشيرو ج 1 ص 49-50.

(2) سيّد مصطفى ج 2 ص 93؛ جودت ج 1 ص 96. كتب قوچي بك Koçu Bey (Behrnauer ص 301) عام 1630 يشكو أنه مع الإهمال في التّنظيمات كان هناك 10,000 جندي إنكشاري قادرين على الخدمة تماماً. انظر: يورغا Jorga ج 4 ص 158.

تعزيزات مناسبة، ويبدو أن الحكومة قد طوّرت عملية أخرى لتسهيل ذلك ممّا كان له عواقبه الوخيمة. كانت تلك العملية هي إلحاق أعداد كبيرة من الرّجال غير المأجورين بالأورطات في وقت السّلم، على أن يتم طلبهم رسمياً من قبل ضبّاط متجولين عندما تستدعي الضرورة[1]. كان هذا النّظام ممتعاً للإنكشاريّة وأيضاً للمجندين الجدد الذين صاروا يحملون مزايا عدّة، منها وشم شعار أورطتهم على أذرعهم وسيقانهم، بالإضافة إلى نيلهم لمراكز مهمّة، وأصبحوا محصّنين ضد العقوبات من السّلطات المدنية[2]، كما أصبح بإمكانهم استخدام نفوذ الأوجاق الذي ينتمون إليه لأهدافهم الشّخصية. ومن ناحية الإنكشاريّة فقد حصلوا على قوة احتياطية ضخمة مكّنتهم من فرض إرادتهم أكثر فأكثر على باقي فئات المجتمع[3].

بعد انحدار فرق مشاة السّلطان النّظامية إلى هذه الحالة الخطرة، وكما سنرى فإن الفرق الأخرى لم تكن أفضل حالاً، يلاحظ أن الإمبراطورية قد عانت من الويلات أكثر ممّا عانته من قبل، وذلك لغاية عام 1739 عندما انتهت الحروب مع أوروبا. يبدو التّفسير المنطقي أنه بالرّغم من سلسلة الحملات المدمّرة التي شنّتها، فقد نالوا مزيّة دعم الجيش بتدريب عالٍ وإن كان غير منهجي[4]. لكن شاءت الظّروف أن توصله إلى حالة من العجز التّام، وذلك بحدوث فترة طويلة نسبياً من الرّكود اضمحلت معها التّقاليد الفاعلة. وكان ذلك في الثّلاثين عاماً من السّلام التي تلت معاهدة بلغراد.

تفشّى سوء التّنظيم في النّظام العسكري للجيوش الإنكشاريّة على نحو لم يسبق له

---

(1) وكانت عملية إلحاقهم بالخدمة عند اندلاع الحرب تسمى تصحيح بدرگاه *taṣḥîḥ bi-der-gâh*. انظر سيّد مصطفى ج 2 ص 95.

(2) انظر جوشيرو ج 1 ص 11.

(3) سيّد مصطفى ج 2 ص 94-95، ج 3 ص 86؛ جوشيرو ج 1 ص 43. كانت الأورطات المهمّة تحوي عشرة آلاف مجنّد، بينما تحوي الأورطات الصّغيرة مئتين فقط.

(4) سيّد مصطفى ج 3 ص 85. Jorga ج 4 ص 160. كانت الطّبيعة المنظمة لفرق الجيش التي نسقها كوپريلي فاضل أحمد پاشا تعود إلى الخدمة الطّويلة التي شهدتها في هنغاريا وكريت وپولونيا.

مثيل، ولكن حتى نهاية فترة السّلم تلك حاولت الحكومة على الأقل الحصول على أكبر قدر ممكن من الفائدة لقاء المبالغ الطّائلة التي كانت تنفقها سنوياً على الجيش. لكنها ابتدعت أمراً جديداً بعد ذلك مباشرة أدّى إلى هدر معظم تلك المبالغ من وجهة النّظر العسكرية. كان ذلك عن طريق بيع الشّهادات لمن يرغب بشرائها والتي تظهر حق كل جندي يحصل عليها بقبض راتبه[1]. يبدو أن هذه الطّريقة السّيئة كانت قد أصبحت مستعصية على التّصحيح قبل أن تتنبه إليها الحكومة[2]، وقد تغاضى عنها ضبّاط الأوجاق والآغا نفسه لأنها كانت تصبّ في مصلحتهم الشّخصية، إذ كانوا لا يخبرون أمناء السّجل بالشواغر التي في صفوفهم، وكانوا بالتالي يصدرون شهادات جديدة يبيعونها أو يسحبون الرّواتب بأنفسهم من خلالها. على أي حال، لقد نتج عن كل هذه المناورات الانتقال التّدريجي للشّهادات إلى أشخاص مخصوصين، وغدا الفيلق الإنكشاري الرّئيسي مؤلفاً بأكمله من الضبّاط الذين كانوا، مع فرقة صغيرة من مراقبين يقومون بالمهام اليوليسية، بمثابة السّكان الوحيدين للثّكنات الكبيرة المتواجدة في إسطنبول. مع ذلك ظلوا يزوّدون بالملابس الموحدة الرّسمية التي كانت توزع عليهم في المناسبات المهمّة، وخصوصاً في المواكب التي تقام في باحة القصر أثناء دفع الأجور[3].

قد يُتوقع من السّلطان في هذه الظّروف إلغاء الأوجاق وإعادة تنظيم الجيش وفق قاعدة جديدة، وبالرّغم من بقاء القليل من الإنكشاريّة الأصليين فإن عدد المجندين الجدد في كل أورطة لم يتناقص على الإطلاق. وبالرّغم من كون هؤلاء المجنّدين

---

(1) كانت هذه الشّهادة تدعى «أسامي» *esâme* أي جمع «اسم» بالعربية وتعني بالتركية وثيقة عسكرية.

(2) قامت الحكومة بمحاولات عدة لقمع هذا الأسلوب وكانت ناجحة بعض الشّيء وبشكل مؤقت. وقد تكتشف كوپريلى فاضل مصطفى پاشا 20,000 وثيقة مزيفة للدّخول في صفوف الجيش. انظر بيلين Belin «التاريخ الاقتصادي»، وفي عام 1703 أيضاً اكتشفت 2,400 وثيقة أخرى وتم إبطالها.

(3) سيّد مصطفى ج 3 ص 86، 89؛ جودت ج 1 ص 96؛ جوشيرو ج 1 ص 44-45.

عديمي الفائدة عسكرياً، فقد كانوا منظّمين بشكل ممتاز ليقفوا في وجه أدنى محاولة لإنقاص عددهم أو إلغاء امتيازاتهم[1]. لقد كانوا كلهم من أصحاب الحرف وأعضاء في النّقابات التّجارية ولم تكن لدى الحكومة القوة الكافية لمجابهتهم وبثكناتهم التي صارت منطقة تجمع لهم، وبضبّاطهم الذين يقودونهم ويوجهونهم، أصبحوا سادة الموقف[2].

أصبح سوء التّنظيم بين صفوف الخيالة النّظاميين أشد ممّا هو عليه بين الإنكشاريّة. وكان قد بدأ في وقت مبكر بالدّرجة الأولى، وكان السّلطان سليمان العظيم معتاداً على اختيار ثلاثمئة رجل من فريق الخيالة ليعملوا كحرس له، وكان يكافئهم بالسّماح لهم بالقيام ببعض المهام المدنية مثل جمع الضرائب والجزية. كانت المزايا التي يكسبونها كبيرة، وكان رجال الخيّالة يسعون للحصول على المزيد منها في وقت كان الفساد والضعف قد دبّا في أوصال الحكومة[3]. لكن المهام التي كانوا يؤدّونها قد أجبرتهم على الإقامة في المقاطعات الموكلة إليهم[4] وكان بعضهم يذهب إلى إسطنبول فقط عندما يحين أجل دفع الرّواتب[5]، وفيما بعد مُنعوا حتى من فعل ذلك لما يسبّبونه من

---

(1) كانت صيحة تجمّعهم هي: *Yoldaş yokmu?* أما من رفاق؟ «Have we no fellows?». انظر جودت ج 1 ص 97. وفي أوقات السّلم كانوا يُمنعون من حمل الأسلحة النّارية بسبب ميلهم للشّغب. انظر جوشيرو ج 1 ص 45.

(2) جودت ج 1 ص 96-97. كتب جوشيرو بعد الإطاحة بالسّلطان سليم الثّالث (وذلك بعد الفترة المتعلقة ببحثنا)، ورأى كيف أدّت قوة الإنكشاريّة إلى نتائج مأساوية، وأكد في أكثر من موضع أن أوجاق الإنكشاريّة قد صار يضم فعلياً كل المسلمين الذكور في المدن أي أنه كان عظيم النّفوذ. (نصوص لكتّاب مختلفين) ص 184 حاشية 3.

(3) سيّد مصطفى ج 1 ص 145. ولقد بُذلت بعض الجهود عام 1654 لمنع مثل هذه التّوظيفات. انظر بيلين Belin ص 329.

(4) يشكو قوچى بِك Koçu Bey (Behrnauer ص 299) أن السّپاهية النّظاميين كانوا، بدلاً من العيش بالقرب من العاصمة، يذهبون إلى أماكن بعيدة كهنغاريا والبوسنة والمورة وجورجيا وفارس حيث يصبحون خارج سلطة البكوات المحلّيين والقضاة وجامعي الضرائب.

(5) سيّد مصطفى ج 2 ص 92.

اضطرابات في تلك المناسبات[1]، وعُهد إلى ضبّاطهم القيام بالمهمّة[2]. ومن الجهة الثّانية فقد تدنّت مستويات الانضباط بين صفوفهم بسبب التّخلي تدريجياً عن نظام الدّوشِرمه وقبول مجنّدين غير مدرّبين؛ وأصبحت شهاداتهم هم أيضاً تباع للعامّة[3]. كما أن العملية قد تطوّرت بسبب وجود رواتبهم بأيدي ضبّاطهم الذين كانوا لا يوفّرون حيلة للتلاعب بها. وفي هذه الحالة لم تكن الحكومة تبذل أيّ جهد للتحقيق في الأمر.

كان العمل الذي قامت به الحكومة أنها قمعت عام 1603 ثورة للخيالة بتوجيه الإنكشاريّة ضدّهم، تلتها عدة مناسبات خصوصاً في عهد السّلطان مُراد الرّابع والوزير كوپريلى محمّد پاشا[4]. عمد السّلطان إلى إعادة قوتهم إلى وضعها الأول، كما أعاد تنظيم الفرق السّت بوضع نصف العُلوفه جية والغُرَبا تحت قيادة السّپاهية والنّصف الآخر تحت قيادة السِّلَحْدارية[5]. أما الوزير فقد سعى إلى إضعاف قوتهم، إذ لم يكن لديهم مجنّدون كما للإنكشاريّة يهبّون للقتال عند أول تهديد لكيانهم. وبالفعل فإن أفراد فرقة الخيّالة المقيمين في إسطنبول - تمييزاً لهم عن المسجلين في السّجلات[6] - في الفترة المتعلقة ببحثنا كان صغيراً جداً، بحيث أن قوّادهم كانوا بالكاد يجدون

(1) يذكر جوشيرو ج 1 ص 87 أنهم كانوا يجبرون على التّفرق في أنحاء آسيا الصّغرى.
(2) جودت ج 1 ص 99.
(3) المصدر السّابق؛ سيّد مصطفى ج 3 ص 90. حدث تنظيم جزئي لشهادات الخيالة من قبل چورلولى أحمد پاشا Çorlulu Aḥmed Paşa. انظر Belin ص 371-372.
(4) سيّد مصطفى ج 2 ص 93؛ جوشيرو ج 1 ص 87؛ Belin ص 320.
(5) كان عُلوفه جية وغُرَبا اليمين يوضعون تحت إمرة السّپاهي لر آغاسى، وعُلوفه جية وغربا اليسار يضعون تحت إمرة السِّلَحْدار لر آغاسى. انظر دوسّون ج 7 ص 172، 366.
(6) كان تنظيم الخيالة يتقلب كثيراً في القرن السّابع عشر. يقول جودت ج 1 ص 100 إن عددهم قد ارتفع في عهد أحمد الأول (1603-1617) من 7,000 إلى 21,000، بينما يذكر سيّد مصطفى أنه انخفض في عهد مُراد الرّابع (1623-1640) من حوالي 30,000 إلى 5.000 أو 6,000 وفي خلافة سليمان الثّاني (1687) توقف عند 15,000. يقدر هامر عددهم في وقت مبكر بـ 15,178، بينما يذكر دوسّون ج 7 ص 367 أنه ارتفع في عهد محمّد الرّابع (1648-1687) من حوالي 26,000 إلى أكثر من 55,000، وأنه انخفض في عهد أحمد الثّالث (1703) إلى 26,000.

رجالاً يخرجون في الموكب لدى توزيع الرّواتب[1]. وبالتالي لم تكن الحكومة تخشاهم وكان بمقدورها التّخلص منهم لو أرادت فعل ذلك، لكنها لم تفعل لسبب آخر هو أن جزءاً من شهادات الخيّالة والإنكشاريّة معاً كان بأيدي موظفي الحكومة أنفسهم[2] والجزء الآخر بيد العامة، ولم يكن أي من الفريقين يخضع دون احتجاج لحرمانه من الدّخل الذي يؤمّنه لهم شراء هذه الشّهادات[3].

كان تاريخ فرق المدفعية العثمانية وفرق نقل العتاد والسّلاح أشد كآبة. لقد أصابها الفساد الشّامل في القرن الثّامن عشر وكانت المدفعية السّلطانية لغاية معاهدة كارلوڤيتش (1699) تعدّ متفوقة نوعاً ما على مدفعية الخصوم، وكانت التّرسانات لا تزال قادرة على تزويد القوات الضخمة بالسّلاح[4]. ومن بعد ذلك، وخصوصاً في فترة السّلام الطّويلة، فسدت الفرق الثّلاث بأساليب مشابهة لتلك التي أصابت فرق الإنكشاريّة والخيالة، وأصبحت شهاداتهم تباع وتشترى علناً كما انخفضت أعدادهم بشكل كبير. لم يكن بينهم الكثير من الحرفيين، وكان المجنّدون الجدد بينهم عديمي الفائدة ربما أكثر من الفرق غير الفنية[5].

(1) يذكر سيّد مصطفى أنه في بعض الأحيان كان الرّجال نفسهم يظهرون مرتين، إلا إذا كان الرّقباء المسؤولون قادرين على تقديم أعذار مقنعة عن المتغيبين. انظر Jorga ج 4 ص 158. وربما يكون دوسّون ج 7 ص 368 الذي قدر عدد السّپاهية المتمركزين في العاصمة بـ 1,500، قد خُدع إلى حدّ ما بهذه الحيل.

(2) يذكر جودت ج 1 ص 96 أن معظم تلك «الأسامي» قد وقعت بأيدي كبار رجال الخدمة الدّاخلية والخارجية والعلماء وخدم القصر. وفي هذه الحالة كانت تدعى بشهادات البلاط *Kapılı esâmeler*.

(3) تمت مناقشة فكرة إبطال هذه الشّهادات كثيراً في خضم إصلاحات الجيش المقترحة في عهد سليم الثّالث، لكنها كانت تجابه دائماً بالرّفض كونها خطة غير عملية.

(4) انظر: يورغا Jorga ج 4 ص 160-161.

(5) انظر جودت ج 1 ص 98 الذي يذكر أن الضباط عند اندلاع الحرب كانوا يجمعون حشداً من المتشردين ويستأجرون عربات النّقل الضرورية من أصحاب الدّكاكين وغيرهم، والنّتيجة هي عدم وصول أكثر من نصف الذخائر إلى وجهتها، بينما تترك البقية على قارعة الطّريق، ولدى سماع أول طلقة مدفع كان أولئك المشردون يقطعون سروج حيوانات النّقل ويركبونها تاركين

أما فرق اللغّامين وقاذفي القنابل فلا تزال تحتفظ بالأمثلة الأولى لتدريب الفرق العثمانية على أيدي الأجانب، وكان اللّغّامون مدرّبين بشكل جيّد في الحملة على كريت (1644 - 1669) بأيدي مدرّبين بريطانيين وهولنديين، وقد أبلوا بلاء حسناً تحت توجيهاتهم[1]. أما «تغريب» فرق قاذفي القنابل فقد كانت له أهميته الفائقة في ذلك الوقت، وكان على يد الكونت دى بونڤال Compte de Bonneval وهو ضابط فرنسي خدم سابقاً في جيش لويس الرّابع عشر ثم في جيش الإمبراطور، وكان ذا رتبة عالية وخبرة متميّزة، وقد خرج من صفوف الأمير أوجين Prince Eugène وبحث عن وظيفة لدى السّلطان أملاً في الانتقام من الإهانات التي واجهها في ڤيينا، وذلك عن طريق إعادة تنظيم الجيش العثماني بأكمله. وعندما تم الاتفاق أبرز دى بونڤال أنه بالإضافة إلى معرفته الواسعة بالفنون العسكرية فهو يملك مهارة عالية في صبّ المدافع والقنابل وتنظيم المدفعيات فضلاً عن حفر الملاجئ وزرع الألغام. كان من الممكن له أن ينجح في تحقيق أهدافه لو لا التّغيرات المتكرّرة في رئاسة الوزراء (وبنيله لثقة أحد الوزراء كان الآخر يشك به بشكل تلقائي)، وكذلك معارضة الضبّاط الذين بدأوا يعانون من أعماله التي حُصرت فقط في إعادة تنظيم فرقة قاذفي القنابل. كان

المدافع والعربات والذخائر للعدو. انظر جوشيرو ج 1 ص 62-63 وثورنتون ص 270. ويذكر توت Tott ج 3 ص 9 أيضاً أنه باندلاع الحرب عام 1768 غادر الجيش العاصمة مع قطار ضخم من المدفعيّة، لكنها كانت تتألف من قطع مركبة بشكل سيئ ومخدمة أيضاً بشكل سيئ. كما يذكر ص 132-133 أنه كان لدى الأتراك قوات معيّنة لخدمة المدفعية يبلغ عدد رجالها أكثر من أربعين ألفاً كلهم يتقاضون رواتبهم باسم الطّوپجيّة، وهم مجموعة ضخمة لكن تكاليفهم أكبر بكثير من فائدتهم. ويصف قلة الانضباط وبيع الشّهادات. أما سيّد مصطفى فقد رسم صورة أكثر إشراقاً بقوله إن هؤلاء مقارنة مع الإنكشاريّة كانوا أكثر نظاماً وإن شهاداتهم لم تكن تباع، مما يعكس الحال في أواخر القرن السّابع عشر وبداية القرن الثّامن عشر.

ويمكن ملاحظة أن الجَبَه جية، كمعظم الفرق الأخرى، كانوا يعانون التّأخر في دفع رواتبهم، وفي عام 1703 ظلوا دون رواتب مدة ثلاثة فصول فنزلوا في جورجيا حيث قاموا بثورة أدّت إلى خلع السّلطان مصطفى الثّاني. انظر بيلين Belin «التاريخ الاقتصادي» مجموعة 6 مجلد 4 ص 363. وبعد فترة قصيرة ثار البوستانجية للسّبب نفسه.

(1) انظر: يورغا Jorga ج 4 ص 163.

دى بونڤال قد أجبر على اعتناق الإسلام قبل أن يقبل السّلطان محمود الأول خدماته، وأصبح يُعرف باسم أحمد پاشا بما أنه قد رقي إلى رتبة بكلربك. كانت إصلاحاته في فريق قاذفي القنابل تشمل تجنيد وتدريب ثلاثمئة بوسني مضافين إلى التّشكيلة الأساسية. لقد نال هو نفسه رتبة الخُمبَرَجى باشى *Ḥumbaracı Başı* واحتفظ بها إلى حين وفاته عام [1]1747، باستثناء فترة قصيرة كان قد نفي فيها إلى قسطمونى Ḳastamonu، انتكس بعدها فريق قاذفي القنابل إلى درجة من قلّة الكفاءة تعادل ما وصلت إليه بقية القوات المسلحة[2].

بما أننا قد شرحنا أثر أحد العاملين الأساسيين في عملية الانهيار التي حدثت في عهد السّلطان مُراد الثّالث، وهو تهديد نظام الدّوشِرمه ثم إبطاله نهائياً والنّتائج المدمرة على الجيش النّظامي للقاپى قُول لرى، يمكننا الآن الانتقال إلى العامل الآخر وهو تزايد الفوضى في امتلاك الإقطاعيات.

كما هو الحال في الجيوش النّظامية، فقد بدأ ظهور هذه الفوضى في عهد السّلطان سليمان العظيم حيث أخذ أحد البكلربكية[3] بقبول الرّشاوى مقابل تملّك الإقطاعيات الشّاغرة، لكنه لم يمنحها إلا للأشخاص المناسبين لها، ولوحظت هذه الممارسات أيضاً في بعض الحالات التي عُدّت غير نظامية في عهد السّلطان مُراد الثّالث[4]. أما الهبات الأخرى في ذلك الوقت فقد كانت ذات طبيعة أكثر تخريباً وفتحت باب الفساد في النّظام بأكمله، ونذكر على وجه الخصوص تحويل الإقطاعيات العسكرية

(1) جوشيروج 1 ص 71؛ O.T.E.M. 1913 أرقام 18، 19، 20؛ محمّد عارف بك «Ḥumbaracı Başı Aḥmed Paşa»؛ أمير Ligne «مذكرات عن الكونت دى بونڤال»؛ ڤاندال «الپاشا بونڤال». دُفن بونڤال بجانب تكية الدّراويش المولوية في غَلَطة والتي بقيت لفترة طويلة مكاناً يؤمه السّياح الأوروپيون. انظر هامر ص 407.

(2) جوشيروج 1 ص 472.

(3) هو خسرو پاشا الذي يعده المؤرخون مثالاً سيئاً على ترقية أحد العاملين في خدمة القصر مباشرة إلى حاكم إقليمي. انظر سيّد مصطفى ج 1 ص 123؛ جودت ج 1 ص 94.

(4) وبالذات الإقطاعيات التي منحها أُزدمير عثمان پاشا لأتباعه بسبب خدمتهم الجيّدة في الحرب مع الفرس. انظر قوچى بِك Koçu Bey (Behrnauer ص 294).

إلى إقطاعيات مدنية[1] أو أملاك خاصّة[2] (وعلى أي حال فقد أسهمت فئة من هذه الإقطاعيات في إعالة موظفين مدنيين). طبقت هذه التّحويلات من قبل رجال الحاشية ذوي النّفوذ الذين كان مُراد خاضعاً لهم، وسرعان ما اعتمدها بكثرة الوزراء وكبار الموظفين بمن فيهم الحكام الإقليميون الذين استغلوا سلطتهم بشكل سيئ. وقد تم نقل الكثير من هذه الإقطاعيات، اسمياً على الأقل، إلى أتباع هؤلاء الموظفين حتى يكتموا مدى اتساع أملاكهم. بينما عمد آخرون، حتى لا تُصادَر أملاكهم، إلى تحويلها بشكل غير قانوني إلى أوقاف دينية[3].

كانت تلك إحدى الطّرق التي تحوّلت وفقها العائدات المخصّصة للقيام بنفقات الجيش الإقطاعي، أمّا الطّريقة الثّانية فكانت الخزينة العامة التي لاحظنا أنها واجهت منذ نهاية القرن السّادس عشر انهياراً في العائدات وزيادة في النّفقات بسبب تضخم حجم الجيش النّظامي. كان من بين الحلول التي اقتُرحت لهذه المشكلة هو تخفيض قيمة العملة، وبالرّغم من أن النّتيجة كانت أعمال شغب من قبل الجنود، وأن مكاسبها انعدمت بسبب الاضطرار إلى رفع معدّل رواتبهم، فقد كان يُلجأ إليها مراراً وتكراراً. وفي هذه الظّروف كان إداريو الأقسام المالية يواجهون إغراءات تحويل جزء من العائدات الكبيرة المخصّصة لإعالة الفرق الإقطاعية لحسابهم الخاص. كان الجنود الذين يقبضون رواتبهم نقداً في مركز قوي بحيث يفرضون إرادتهم على الحكومة، أما الفرق الإقطاعية فلم تكن تملك تلك القوة، وبذلك كانت الحكومة تعمد إلى ترك

---

(1) أي من إقطاعيات القليج *Kılıç* إلى إقطاعيات الآرپَه لق *arpalıks* والبشمقلك *başmaklıks*؛ تعني كلمتا آرپَه *Arpa* «الشعير» وبَشْمَق *başmak* «الخُف» باللغة التّركية. وكانت هذه الإقطاعيات تدعى كذلك، لأنه من المفترض أن تدفع إيراداتها ثمناً للشّعير المستهلك في إصطبلات الضباط والموظفين، ولشراء نعال لسيدات قسم الحريم.

(2) تمليك *temlîk* أو مُلك *mulk*.

(3) سيّد مصطفى ج 2 ص 96، ج 3 ص 76، 94–95؛ قوچي بك (Behrnauer ص 295)؛ جوشيرو ج 1 ص 125–126؛ ويذكر إسماعيل خسرو ص 161 أن السّپاهية أنفسهم اعتادوا في الأيام الأخيرة على تحويل إقطاعياتهم، التي كانت أملاكاً للدّولة، إلى أملاك خاصّة. انظر الفصل الثّاني عشر من الكتاب.

نظام تملّك الإقطاعيات يموت موتاً طبيعياً. وكانت الإقطاعيات المتوارثة تبقى على حالها إلى أن يموت الورثة، وعندها تصبح شاغرة فتُضمّ إلى أملاك الإمبراطورية فتقوم الخزينة بتحويلها إلى مزارع ضريبية[1].

تم هذا التّطور بسهولة عندما أبطل السّلطان سليمان عادة منح الإقطاعيات الشّاغرة كهدايا للبكلربكية. وقد تولّت الحكومة المركزية هذه المهمّة لأن البكلربكية كانوا ميّالين إلى إهداء هذه الإقطاعيات بدورهم مقابل الرّشوة. ولكن بتزايد الفساد في الحكومة المركزية نفسها، وجد الأشخاص الجديرون بالهبات أنفسهم يُخدعون من جديد، وغدت محنتهم أسوأ من ذي قبل إذ كانوا يستطيعون سابقاً الاستغاثة بإسطنبول ضد البكلربكية[2].

من جهة أخرى لقد أعيق هذا التّطور إلى حدّ ما بسبب انتشار الفساد، وكان منح الإقطاعيات هو المجال الواضح لممارسته بحيث تُمنح سندات ملكية الإقطاعية عند وفاة صاحبها لأشخاص غير جديرين بها. علاوة على ذلك فقد تمسّكت عائلات السّپاهية بالاحتفاظ بعدد ضخم من الإقطاعيات، وفي القرن الثّامن عشر كانوا لا يزالون يمتلكون جزءاً واسعاً من الأراضي الزّراعية في الإمبراطورية. أما قيمتهم العسكرية فقد كانت أقل من أن تُذكر.

كان ذلك يعود إلى عوامل عدّة، أولها منح الإقطاعيات لأناس غير مؤهّلين كسكان المدن والمزارعين من الطّبقات المتدنية، حتى ولو لم يؤدوا الخدمة الإقطاعيات أو أتباعهم يفكرون أصلاً في أدائها. أما ثاني العوامل فكان تراجع مستوى الضبّاط المترقّين إلى رتبة الألاي بكية، وبما أن البكلربكية أصبحوا يقبضون الرّشاوى لتعيين الألاي بكية، فكان من الطّبيعي لهؤلاء أن يقبضوا الرّشاوى بدورهم من السّپاهية،

---

(1) سيّد مصطفى ج 2 ص 94.

(2) يذكر دوسّون ج 7 ص 376 أن نظام إعادة منح الحكومة المركزية للإقطاعيات الشّاغرة قد تجدّد في عهد السّلطان مصطفى الثّاني (1695-1703)، لكن سوء استخدامه كان قد بدأ قبل ذلك أي في عهد مُراد الرّابع (1622-1640). ويكتب سيّد مصطفى أن الحكام الإقليميين كانت لديهم فرص كثيرة لقبض الرّشاوى مقابل الهبات.

وكان الهدف الشّائع لهذا الفساد هو التّهرب من أداء الخدمة العسكرية. أدّى هذا الأسلوب إلى ظهور أصحاب الإقطاعيات الأقل شأناً فقط في الحرب الذين لن يكونوا يملكون النّفقات الكافية للمشاركة فيها، إذ كان يتوجب عليهم على الأغلب تجهيز مقاتل مسلح[1]. كان العامل الثّالث أيضاً نتيجة للفساد، إذ لم يتردّد موظفو العاصمة المسؤولون عن منح الإقطاعيات في خداع المتقدّمين لنيلها بتخصيصها لشخصين في آن معاً، وأحياناً لعدّة أشخاص. وكثيراً ما كانت المنازعات تحدث حول ملكية هذه الإقطاعيات[2] ممّا أدّى إلى تخلي السّپاهية عن الخروج إلى الحرب بسبب خوفهم من ترك إقطاعياتهم دون حراسة ومن ثم وقوعها بيد منافس مسلّح ذي رتبة عالية يغلّ محصولها وضرائبها لفائدته الشّخصية[3].

من الصّعب تحديد عدد أفراد الفرق الرّاكبة التي ينتجها نظام الإقطاع العثماني. في عهد السّلطان سليمان كان العدد يفوق المئتي ألف، إذا أخذنا بعين الاعتبار الأتباع المسلحين للسّپاهية، ولكن بحلول القرن الثّامن عشر لم يبقَ منها إذا جُمعت معاً أكثر من خمسة وعشرين ألفاً، بل ربما أقل[4]. ولقلة تدريبهم وعدم اعتيادهم على الانضمام لبعضهم، كانوا عديمي الفائدة في الحرب[5]. ولهذا السّبب بالإضافة إلى سبب آخر هو عدم وجود فرق أخرى تقوم بذلك، فقد عُهد إليهم بمهام غير لائقة كحفر الخنادق وجرّ المدافع، وهي مهام كانت توكل في السّابق لليوروك والمسلّم[6].

---

(1) سيّد مصطفى ج 2 ص 96، ج 3 ص 95؛ جودت ج 1 ص 103؛ إسماعيل خسرو ص 168.

(2) يذكر إسماعيل خسرو ص 169 نقلاً عن ساكازوف Sakazov هبة الإقطاعية نفسها لثمانية عشر أو عشرين شخصاً.

(3) جودت ص 103؛ دوسّون ج 7 ص 375-376.

(4) لتقدير عددهم في أزمنة مختلفة انظر ليبيير ص 104؛ سيّد مصطفى ج 3 ص 94؛ قوچي بك Behrnauer) ص 296)؛ جودت ج 1 ص 103؛ جوشيرو ج 1 ص 90؛ Jorga ج 4 ص 159؛ إسماعيل خسرو نقلاً عن ساكازوف.

(5) جودت، المصدر السّابق؛ سيّد مصطفى ج 3 ص 95.

(6) انظر أحمد رفيق «*Anadoluda Türk Aşiretleri*» ج 6، ج 8؛ وهامر «*Staatsverwaltung*» ص 235.

كان بعض هؤلاء قد انضمّوا إلى الأسطول البحري[1] وأثناء القرن السّابع عشر كانوا قد فقدوا بطريقة أو بأخرى وظائفهم الأساسية التي عُيّنوا فيها كعسكريين. عمل المسلّم واليايا في الأناضول في الأراضي المعفية من الضرائب وامتزجوا إما بطبقة الفلّاحين العاديين أو بطبقة السّپاهية؛ أما اليوروك الذين استقرّوا في المقاطعات فقد أعيد تنظيمهم كالمسلّم الأصليين (وتحولوا بالتالي إلى رعايا *re'âyâ*)[2]، بينما تحوّل أولئك الذين احتفظوا بحياتهم البدوية إلى قطاع طرق ولم تفلح الحكومة في قمعهم[3]. وهناك فرقة أخرى (إن كان اسم فرقة مناسباً لها) اختفت خلال القرن السّابع

---

(1) المصدر السّابق ج 8؛ انظر دوسّون ج 7 ص 308-309. كان اسم مسلّم لا يزال يطلق على بعض الفرق في وقت متأخر، بينما يذكر جوشيرو المسلّم مع السّكمن كفرق أولية مهمتها صيانة الطّرقات والأعمال الحربية، وربما تكون تسمية هؤلاء ناتجة عن تشابه مهامهم مع مهام المسلّم الأصليين.

(2) أصبح هؤلاء اليوروك يدعون أولادى فاتحان *Evlâdı Fâtiḥân* (أي أبناء الفاتحين) ووضعوا تحت إمرة وزير يدعى أولادى فاتحان ضابطي *Evlâdı Fâtiḥân Ḍâbiṭi*، ونُظموا في ستة أوجاقات كما كانوا مطالبين بتجهيز رجال يدعون الإشكنجية *Eşkincis* وكانوا معفين من كل الاستحقاقات. ولكن في حالة السّلم كانت المساهمات التي تُدفع لتجهيز الإشكنجية تذهب لنفقات الحصون الحدودية، وكان يقودهم الچري باشية الخاصون بهم. انظر أحمد رفيق ج 8، ج 9.

(3) لقد جرت محاولة لإسكان بعض يوروك الأناضول في سنجق الإيچ إيلي *İç İli* لكنهم لم يستطيعوا منعهم من غزو سكان المنطقة، وفي عام 1712 تقرّر طردهم بالقوة إلى قبرص. لكن معظمهم فرّوا في الطّريق وتفرقوا في أقاليم مختلفة في غرب الأناضول حيث، بعد معاناتهم الطّويلة، صدر العفو عنهم عام 1714 بشرط امتهان أعمال شريفة. وفي الواقع انتهى المطاف بمعظمهم في الاستقرار إما كفلّاحين عاديين أو مربّي أغنام أو حطابين. وفي أوقات لاحقة أصبحت كلمة يوروك لا تدلّ بالضرورة على البدو الرّحل بل على رجال قبيلة ذوي معتقدات غريبة، إذ أنهم بالرّغم من اعتمادهم الأسلوب المتمدّن نسبياً، وبسبب مقاومتهم المستمرّة للدّخول في الإسلام، فقد ظلوا متمسكين بمذهب غير قويم يختلف عن مذهب باقي الرّعايا. انظر هاسلَك «المسيحية والإسلام تحت حكم السّلاطين». كان هناك مصير مشابه من نصيب القبائل التّركمانية (جماعات *cemâ'ats*) في جنوب وغرب الأناضول الذين يختلفون عن اليوروك بأن مخيماتهم كانت واقعة خارج حدود الإمبراطورية عندما كان لليوروك تنظيم قبلي محدّد. وفي القرن السّابع عشر، لما أرادت الحكومة الحدّ من أعمال السّلب والنّهب، اختارت

عشر هي الأقنجية أو الخيالة غير النّظاميين والتي كانت تسير في الأيام الأولى في مقدّمة الجيوش العثمانية داخل أرض العدو لنيل الأسلاب، أما الآن فقد حلّ محلهم خيّالة التّتار من بيسّارابيا والقرم[1].

ولم يكد منتصف القرن الثّامن عشر يحلّ حتى كان الانهيار قد أصاب جميع الجيوش السّلطانية النّظامية وغير النّظامية والإقطاعية وأدى ذلك إلى زوالها باستثناء فرقة من السّپاهية الإقطاعيين. وكان على السّلطان إذا أراد خوض حرب جديدة أن يعتمد على تأسيس جيوش جديدة من مصادر أخرى. كانت هناك في الحقيقة، باستثناء تتار القرم، أربعة مصادر متاحة هي: جنود حاميات الحصون الحدودية، وجيوش باشوات الأقاليم، وجيوش ذوي النّفوذ من المحلّيين والذين يدعون دَرَه بكية *Dere-beyis* أي أمراء السَّهل، والمجنّدون الذين يتمكن ضبّاط الإنكشاريّة من جمعهم لدى تجولهم في القرى والأرياف عند بدء قيام الحروب.

كان جنود حاميات الحصون الحدودية يدعون سَرْحَد قُول لرى أي عبيد الحدود تمييزاً لهم عن القاپى قُول لرى أو عبيد الباب. وكما سبق أن ذكرنا، فقد كانت هذه الحاميات مؤلفة أساساً من جنود الإنكشاريّة ذوي الرّواتب، وكان الضبّاط والرّجال يُرسلون من العاصمة ليتواجدوا في هذه الحصون يساعدهم في مهامهم حرفيو المدينة الذين يدعون يَماق أي المعاون، أو بعض السَّرْحَد قُول لرى الذين يُجمعون من السّكان المحلّيين ويتقاضون رواتبهم من العائدات المحلّية التي تدعى يُورتلك أو أوجالك. يقول بعض المؤرخين إنهم مكونون من ثلاث فئات من المشاة هي العُزبان والسّكمن

الرّقة على نهر الفرات كمركز ملائم لهم، لكن بالرّغم من إظهارهم ميلاً للاستقرار، فقد استغرق إخضاعهم للنّظام فترة طويلة والكثير من القوة. وفرّ العديد منهم نحو الشّمال مجدّداً وانضموا إلى القبائل التّركمانية الأخرى في الأناضول، واضطرت الحكومة إلى أخذ كفالة مالية لقاء حسن سلوكهم. واستمرّ العديد من هذه القبائل في ممارسة الحياة الرّعوية والتنازع حول أرض التّخييم فيما بينهم وسلب الفلّاحين المقيمين في الجوار، عندما تكون السّلطات أضعف من أن تمنعهم من ذلك. أحمد رفيق ج 9، ج 10.

(1) قوچى بك (Behrnauer ص 297)؛ جوشيرو ج 1 ص 99؛ دوسّون، المصدر السّابق.

والمسلَّم، وثلاث فئات من الخيالة هي المتطوّعون والبِشلي والدّلي. وكان السّكمن والمسلَّم يقومون بمهام فئة المسلَّم القديمة أي صيانة الطّرقات والحصون، أما الفئة المتميّزة وهم العُزبان فقد كانوا مشاة بالمعنى الحرفي للكلمة. وفي نهاية القرن الثّامن عشر كانت الفئة الوحيدة المرضي عنها من السَّرْحَد قُول لرى مؤلفة من القادمين من البوسنة وألبانيا ومقدونيا، وهي المناطق التي قدّمت عشرة آلاف من الخيالة وأربعين ألفاً من المشاة للدّفاع عن الدّانوب. أما السَّرْحَد قُول لرى الأناضوليون فهم من أسوأ فئات الجنود في الجيش العثماني.

كانت جيوش پاشوات الأقاليم مؤلفة أساساً من السّپاهية الإقطاعيين القاطنين في المنطقة التّابعة لحكم الپاشا، بالإضافة إلى جنود الإنكشاريّة المحلّيين (اليَرلية) والطوپجيّة وسواهم، فضلاً عن فرق الخيالة النّظامية ومعاونيهم. وعندما استشرى الفساد في الجيش الإمبراطوري، أصدرت الحكومة المركزية أمراً للپاشوات بتأسيس جيوش محلية من الخيالة والمشاة، وكان جزء من رواتبهم يُدفع من المستحقات التي ازدادت كثيراً في الآونة الأخيرة، بينما يُدفع الجزء الآخر عن طريق إرغام الأثرياء على المشاركة في تأمينها، وقد تؤخذ من الأموال المخصّصة للمساجد. وفي القرن الثّامن عشر أصبح جنود الخيالة الذين يجمعهم الپاشا يعرفون باسم الدّلي أي الكشّاف أو المتطوّع، بينما يدعى المشاة باسم التُّفَنكجية[1] أي حملة البنادق، وكانوا يُجمعون إما

---

(1) كان من عادة الحاكم الإقليمي أن يحتفظ بعدد من الدّلي يتاوح بين 100 و150 يرأسهم الدّلي پاشا، والعدد نفسه من حملة البنادق بقيادة التُّفَنكجي پاشا، كما قد يحتفظ الپاشوات في الإيالات الشّرقية بأربعة أو خمسة أضعاف العدد من كل فئة تحت إمرة قائد يدعى سَرْچشمه *Serçeşme*. قلت: وقد يُسمّى أيضاً: ألاي بك *Alaybeyi*. (أحمد)

بدأ هذا النّظام في القرن الثّامن عشر، وقبل ذلك كان الپاشوات يستخدمون فئات أخرى كاللاوند والسّكمن والصّاريجّه (تعني كلمة صارى «أصفر» وربما سمّوا كذلك بسبب لون رايتهم، وتعني كلمة لاوند البحارة في الأسطول العثماني) ولكن بعد دخول فئات أخرى من العسكر في الأسطول ترك اللاوند العمل فيه وتحولوا إلى الخدمة العسكرية في البرّ إن سُمح لهم بذلك، وإلا شكلوا عصابات للسّلب والنّهب في الأرياف. صدر عام 1695 قرار بإلغاء وجودهم، لصعوبة إخضاعهم للنّظام، والسّماح لهم بالتطوع في الجيش، لكن لم تكن هناك

للمشاركة في الحروب أو لقمع حركات تمرّد الپاشوات الآخرين.

كان من نتيجة كل تلك الطّرق أن عمّت الفوضى في الأقاليم، فبمجرّد تجميع الپاشا لمثل هذه القوة يصبح غير راغب في التّخلي عنها، وقد يستخدمها في تمرّده وثورته. وفي الواقع فإن الدّره بكية كانوا من الپاشوات الذين حاولوا مجابهة الحكومة وخصومهم لفترة طويلة وأسّسوا أسرهم الحاكمة الخاصّة، وهم بذلك لم يظهروا علناً قبل القرن الثّامن عشر وإنما بعد أن ضعفت الحكومة بشكل كافٍ لينهضوا للوجود. وفي الفترة المتعلقة ببحثنا كان هناك على الأقل أربع عائلات كبرى من الدَّرَه بكية في آسيا (الأناضول)[1] حتى لو استثنينا الجميع عدا الحكام الذّاتيين في العراق وسوريا الذين لا يندرجون تحت التّسمية (التركية) نفسها، وسنتكلم عنهم بشكل مستقل أثناء حديثنا عن الأقاليم العربية. وفيما بعد ذلك ظهر الدَّرَه بكية في الرّوملي ليحظوا بأهمية سياسية ويتفوقوا على نظرائهم الأناضوليين. وكان من ضعف السّلطان أن اضطر للاعتماد على القوات المؤلفة من هذه الأسر المتمرّدة في الحربين اللتين قامتا في أواخر القرن الثّامن عشر. كانت هذه القوات شبيهة بتلك التي استخدمها الپاشوات تحت رعاية الباب العالي، وكانت تعيش على العائدات التي تجبى في المنطقة الواقعة تحت سطوة كل دَرَه بك وفقاً لمصالحه الشّخصية.

ولغرض ما، أعيد تجنيد المتطوّعين للحرب في مناسبات عدّة في الجزء الأخير من القرن السّابع عشر، وذلك من أجل زيادة التّعزيزات للجيش النّظامي[2]، لكن هذه الطّريقة

نتيجة فعلية للأمر وبقي اللاوند يعيثون الفوضى، لا سيما في المناطق الآسيوية (الأناضول)، بالإضافة إلى الفوضى التي عمّت أرجاء الإمبراطورية.

(1) هي: 1. the Ķaraman Oğulları of Aydın, Manise, and Bergama، 2. the Çapar Oğulları of Bozuķ، 3. عائلة جانقلى Canıķlı علي پاشا في طرابزون، 4. the Elyas Oğulları of Ķuş Adası. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «دَرَه بك».

(2) كما في عام 1689–1690 عندما جند الكوپريلى الثّالث فاضل مصطفى پاشا المتطوّعين في الرّوملي والأناضول. انظر بيلين Belin «التاريخ الاقتصادي» مجموعة 6 مجلد 4 ص 346، ومرة ثانية عام 1695 عند استيلاء البنادقة على جزيرة خيوس Chios. انظر المصدر السّابق ص 350.

لم تصبح أساسية في القوات العثمانية إلا لغاية فترة السّلام الطّويلة في بحثنا[1]. كان الضبّاط المجندون يدعون سوريجي *sürücüs* أي الرّعاة (drovers)، وكان المتطوّعون الذين يجنّدونهم طوال فترة الحروب يُدفع لهم أجرهم يوماً، بالإضافة إلى إعانة عند الالتحاق بالخدمة[2]، وكان علماء الدّين يذكون حماستهم ويذكرونهم بأن كل حرب يخوضها السّلطان هي حرب جهاد بطبيعة الحال. ولكن بما أنهم كانوا قليلي التّدريب ومجهزين بشكل سيئ فقد صعبت السّيطرة عليهم، وكان الكثير منهم يندمون على حماسهم السّريع فيفرون من الجيش إما قبل الوصول إلى جبهة القتال أو بعده، وفي طريق عودتهم كانوا يرتكبون في القرى كل أصناف الأعمال الشّائنة، خصوصاً عندما يمرّون بتلك التي يسكنها المسيحيون[3]. لم يكونوا يتورّعون عن التّمرّد أو الفرار في ساحة الوغى، وبالرّغم من تهوّرهم في القتال فقد كانوا يُهزمون بسهولة عندما يؤخذون على حين غرّة[4]. كان هؤلاء المتطوّعون غير المدرّبين بالإضافة إلى الأتباع غير المدرّبين للإنكشاريّة الذين تم إلحاقهم بالجيش في ظروف مشابهة، يشكلون أغلب قوات السّلاطين وهم الذين أكسبوا الجيوش العثمانية تلك السّمعة السّيئة في أواخر القرن الثّامن عشر وبداية القرن التّاسع عشر[5]، وقد

(1) تم تجنيد المتطوّعين بنداء عام للقتال (نفيري عام *nefîri ʿâmm*) عند إعلان الحرب ضد روسيا عام 1769 من قبل السّلطان مصطفى الثّالث، وذلك بسبب عدم رغبته في الاعتماد على جيش الإنكشاريّة الذين، بالإضافة إلى عدم كفاءتهم التّدريبية، سيطالبون بزيادة أجورهم باستمرار. انظر دى توت de Tott ج 3 ص 4-5.

(2) في المثال السّابق دُفع لكل مجند 7 أقجات يومياً، بالإضافة إلى 10 قروش كبخشيش. اثناء حرب عام 1769، عندما تأسّس سبعة وتسعون فوجاً من قوات الخزينة *Mîrî ʿAskerîs*، كان كل جندي من المشاة يتقاضى قرشين ونصف، وكل خيّال خمسة قروش شهرياً بالإضافة إلى 25 قرشاً بخشيش لدى التّطوع، ومؤن وعلف وحصّة في الخيمة. وكان شرط الالتحاق آنذاك هو حيازة بندقية أو سيف أو رمح أو مسدسات، لإضافتها إلى الأسلحة التي تقدمها الحكومة. كان كل فوج تحت إمرة البيكباشى (تلفظ بينباشى) *Bin-başı* «رئيس الألف» وكان راتبه 1,000 قرش شهرياً و10 بالمئة من رواتب الفرق. انظر دوسّون ج 7 ص 381-382.

(3) إيتون ص 25.

(4) المصدر السّابق ص 67-68.

(5) انظر ثورنتون ص 254، 260 حيث يقارن عدم انضباط القوات التّركية في أيامه مع انضباطهم الشّديد في السّابق الذي أشار إليه كل من Busbecq وRycaut.

قيل إن مرورهم في الأقاليم كان يخيف رعايا البلد أكثر ممّا يخيف العدو، ولكن لا بدّ من القول إن أعمال السّلب التي يمارسونها إنما كانت بسبب إهمال السّلطات لتزويدهم بالنّفقات الكافية. أما معاملتهم للفلّاحين المسيحيين، والتي هي أسوأ في الواقع من معاملتهم لأبناء دينهم، فيمكن تفسيرها، إن لم يمكن تبريرها، بأمرين اثنين: الأول الرّوح الصّليبية التي استخدمها الرّوس في شن الحروب التي شارك فيها هؤلاء المتطوّعون، والثّاني هو الرّوح المقابلة للتعصّب الإسلامي الذي غرسته السّلطات الدّينية للإمبراطورية في نفوسهم[1].

مقارنة مع هؤلاء المتطوّعين، كان عبيد الحدود وقوات الدَّرَه بكية وحتى قوات الپاشا، مع قلة أعدادهم، أكثر انضباطاً وأفضل تجهيزاً، لكنها لم تكن بحال قادرة على مواجهة الجيوش المدرّبة التي قاتلوها، مع أنها كانت أقل كفاءة من مستوى الجيوش الأوروپية الغربية المعاصرة. بعد فترة قصيرة من اندلاع الحرب التي تنتهي عندها فترة بحثنا، كان المسؤولون في إسطنبول يدركون أن ما تحتاجه الإمبراطورية للمحافظة على بقائها هو إعادة تنظيم القوات السّلطانية المسلحة. ولكن لسوء الحظ، فإن الجيش النّظامي القديم، وإن لم يعد له وجود في الحقيقة، كان موجوداً نظرياً ليعيق جهود من أدركوا تماماً ضرورة تلك الحاجة.

يكفي ما عرضناه عن الجيش، وعن تطور السّلاح البحري العثماني، وعن وصفنا للعاملين في القصر السّلطاني في القرن الثّامن عشر. ولكي نكمل صورة الفساد الذي أصاب المؤسّسة الحاكمة، يبقى لنا الكلام عن بعض التّغييرات اللاحقة في تنظيم وإدارة الحكومتين المركزية والإقليمية.

تأثرت الحكومتان كلتاهما بإبطال نظام الدّوشِرمه، واستمرّ تجنيد الإيچ أوغلان *İç*

(1) انظر دى توت de Tott ج 3 ص 8، حواشي يذكر فيها أن المتطوّعين لم يكونوا يجنّدون كلهم دفعة واحدة، ولكن كانت قوات الجيش تدعم دائماً بوصول المسلمين المتعصّبين الجدد. لم يكن المجندون الآسيويون (الأناضوليّون) من التّعصب بحيث يهملون اهتماماتهم الشّخصية، ولدى مرورهم بالعاصمة في طريقهم إلى الجبهة كانوا يتراجعون عن القتال قبل الاتفاق مع الحكومة. انظر المصدر السّابق ص 12.

Oğlans لملء الوظائف الشّاغرة أولاً في القصر السّلطاني، ولاحقاً في صفوف الجيش والإدارة؛ لكن تم سحب هؤلاء المجنّدين فيما بعد نظرياً من المجتمع المسلم (مع أنهم لا يزالون يعدّون من عبيد السّلطان)، وعملياً من بين أقاربهم وأصدقائهم وأتباعهم لتأمين وظائف لهم. كانت النّتيجة الأساسية السّيئة لهذا الأسلوب الجديد تضاعف عدد المرشحين بشكل كبير وبهدف إرضائهم، ولو جزئياً، تأسس نظام تعيين دوري قصير المدّة في الوظائف الشّاغرة، أي أن التّعيينات كانت لمدة عام واحد فقط يترك الموظف بعدها منصبه وينتظر دوره القادم في التّعيين. وفي القرن الثّامن عشر أصبحت كل الوظائف الرّئيسية، ليس فقط في الإدارتين المركزية والإقليمية بل في الجيش وخدم القصر السّلطاني، تشغل لمدة عام واحد[1] وكما سنرى لاحقاً فقد طبّق هذا النّظام على الوظائف الدّينية أيضاً. أضف إلى ذلك أن هذه الوظائف نفسها أصبحت تُمنح مقابل الرّشاوى، وغدا الهدف الأساسي لنجاح المرشحين استرجاع ما دفعوه لنيل الوظيفة، ثم كسب ما يكفيهم للسّنوات العجاف التي تنتظرهم، ويمكن تخيّل فوضى الدّسائس للوصول إلى الوظيفة من جهة، ثم عدم كفاءة شاغلي الوظائف والرّشاوى التي يتقاضونها من جهة ثانية. ولحسن الحظ، يبدو أن هذا النّظام قد طُبّق في المناصب العليا فقط، أما الموظفون والسّكرتاريون الأدنى رتبة فلم يتأثروا بتلك الوظائف السّنوية وحافظوا على ترقيهم بالطّريق المنطقي، وفقاً لخدمتهم الجيّدة وأسبقيتهم[2].

كما سبق وأشرنا، لقد تغيّرت أهمية العديد من الوظائف الأساسية في الإدارة المركزية بين القرنين السّادس عشر والثّامن عشر. في القرن السّادس عشر كان الصّدر الأعظم هو الذي يدير شؤون الدّولة، إذ يجلس في الدّيوان السّلطاني مع وزراء القبّة

---

(1) انظر دوسّون ج 7 ص 191 وما يليها.
كان هناك خمسة وثمانون من هذه المناصب الدّورية (*menâşibi devrîye*) في إسطنبول، وتقسم إلى ست فئات لا تشمل الوزراء الثّلاثة والسّكرتاريين السّتة والدّفتردارية الثّلاثة والنّشانجى والدّفتر أميني ورؤساء الأقسام المالية فحسب، بل تضم رجال شرطة القصر السّلطاني وقادة فرق المشاة وفيلق الخيالة.

(2) هامر ص 163.

وقضاة العسكر والقپطان پاشا والنِّشانجي والدّفتردارية. وفي القرن الثّامن عشر كان منصب وزراء القبّة قد ألغي وأصبح النِّشانجي لا يؤدّي أي عمل، أما الكاخية بك والرّئيس أفندي اللذان كانا مجرّد موظفين أساسيين في منزل الصّدر الأعظم، فقد أصبحا وزيرين مهمّين يضاهيان الدّفتردار، وبالمقابل ظل الدّيوان السّلطاني قائماً، لكن انعقاده بدأ يقلّ شيئاً فشيئاً، وأصبح مظهراً فقط وأصبحت شؤون الدّولة تدار من خلال الاجتماعات اليومية للباب العالي.

ترافق هذا التّطور بتزايد نفوذ الصّدر الأعظم، على الأقل في بداية الفترة التي حدث خلالها، لكنه ترافق أيضاً بتزايد ما يمكن أن نسمّيه التّقلبات الحكومية. في ظل النّظام القديم كانت المبادرة الحكومية تمارس وفق إطار شديد من القوانين التي ترتكز على أساس نصف ديني. وبتخلّي السّلاطين عن دورهم الفاعل وزيادة استقلالية الصّدر الأعظم، أصبح من الشّائع سنّ مراسيم جديدة تحت اسم المراسيم السّلطانية (خطّى هُمايون *Ḥaṭṭı Hümâyûn* أو خطّى شريف *Ḥaṭṭı Şerîf*)[1]، وهي تتضمّن حق السّلطان في العمل بالعرف السّائد. لم يكن هناك تصريح بالتقليل من شأن القانون بل كانت الإصلاحات تظهر بشكل إحياء الأوضاع التي صورتها قوانين الماضي المجيد. لكن هذه المراسيم كانت تُعدّ أمراً مهيباً بما أنها تعكس إرادة السّلطان الموقرة. وبهذا بدأت هيبة الفرمانات العادية القديمة تتناقص، وهي الأوامر التي تعتمد على الرّجوع إلى النّصوص العامة للقانون. كان من المفترض للمراسيم الجديدة، شأنها شأن القوانين القديمة، أن توافق الشّريعة، لكنها ما لبثت أن أصبحت أداة للتعسّف (بما في هذه الكلمة من معنى)، ويمكننا ملاحظة أن الحكومة العثمانية قد غدت خلال فترة التّغيير أقل اعتماداً على الدّستور من ذي قبل[2].

كان لإبطال نظام الدّوشِرمه، بغض النّظر عن آثاره في تنظيم الجيش، أثره على حكومة الأقاليم كما كان له أثره على الإدارة المركزية، وبشكل رئيسي عن طريق

---

(1) من كلمة «خط» العربية وتعني هنا «التوقيع الشّخصي».
(2) هامر ص 73-74. وقد اعتمدت الخطوط السّلطانية في عهد مُراد الثّالث (1574-1595).

تضاعف عدد المرشحين للمناصب العليا وتولّي هذه المناصب من قبل أشخاص لم يسبق لهم الحصول على التّدريب الصّارم للفترة الأولى، وإنما شقوا طريقهم في سلم التّوظيف الحكومي عن طريق التّملق والفساد. ومن هنا نشأت نتيجتان لاحقتان، أولاهما أن الحكام الإقليميين كانوا يعيشون في حالة توجّس دائم حيال دسائس خصومهم، وكانوا كلّما سنحت لهم الفرصة لتجميع قوات خاصّة بهم، كان ذلك يغريهم بالتمسك بوظائفهم متحدِّين أوامر الباب العالي بطردهم من الخدمة لدى انتهاء مدتهم لصالح طامحين آخرين على القائمة[1]، وعلى هذا الأساس قام الدَّرَه بكية بتعزيز نفوذهم. والنّتيجة الثّانية هي أن لقب الوزير قد صار بسبب تضاعف عدد الموظفين يُمنح بسخاء كبير، ولعدم وجود إيالات كافية لضمهم فقد كان بعضهم يكتفي بحكم الألوية *livâs* بل حتى الأقضية *kaḍâs* خاضعين لسلطة الپاشوات الذين يحكمون مناطق قد تكون بعيدة عنهم ولا تكفي إيراداتها لحاجاتهم الشّخصية. وبهذا أصبح من عادة الپاشوات تعيين عملاء لهم لإدارة تلك المناطق البعيدة تحت اسم متسلّم *mütesellim* في السّناجق، وڤويڤودا *voyvoda* في الأقضية ومقاسمتهم عائدات المزارع الضريبية التي أصبح الپاشوات يمتلكونها مدى الحياة[2]. كان الهم الوحيد لهؤلاء العملاء هو جمع ما يقدرون عليه من الأموال طالما أن الفرصة متاحة لهم.

هناك تطوّر آخر في القرنين السّابع عشر والثّامن عشر، هو بروز سلطة طبقة من وجهاء الأقاليم يدعون الأعيان[3] *A'yâns*. لسنا متأكدين تماماً من تاريخ ظهورها (لم تكن نشاطاتها موجودة في مخطط المؤسّسة الحاكمة إبّان أوجها) وكان هؤلاء الأعيان يُنتخبون من قبل سكّان كل منطقة[4] ليمثلوهم غالباً لدى السّلطات الحكومية، وربما

(1) جوشيروج 1 ص 178، 180-181.
(2) أي مالكانه *mâlikâne*. وكانت تباع في المزادات في العاصمة. انظر جوشيروج 1 ص 178.
(3) أعيان باللغة العربية جمع عين أي الشّخصية البارزة، وباللغة التّركية تستخدم كلمة أعيان بصيغة الجمع والمفرد معاً.
(4) إسماعيل خسرو ص 170.

على مثال القوجَه باشية الذين يرأسون المجتمعات المسيحيّة. حالما يتم انتخاب الأعيان كانوا يعيّنون بواسطة فرمان ويدعون «وجهاء الولاية وأولي الأمر فيها»[1]. على أيّ حال كان الأعيان في الفترات الأخيرة من ملّاك الأراضي وهو ما أكسبهم الكثير من النّفوذ. وكان الأعيان في القرن الثّامن عشر هم الذين يتولّون الإدارة المدنية والمالية للمدن بينما يتخصّص القاضي بتطبيق شؤون الشّريعة. يقول جوشيرو[2] إن الأعيان كانوا يملكون أيضاً سلطة على القوات العسكرية، لكن يبدو أنه لم ينتبه للفرق بين الأعيان والدَّرَه بكية الذين كان عددهم في زمانهم أكبر بكثير من الفترة التي نجري بحثنا حولها.

أكملنا بذلك مخططنا عن حالة الفساد والتّدهور، وكانت المؤسّسة الحاكمة بحلول القرن الثّامن عشر قد مرّت بانقلاب كامل مع محافظتها على معظم أشكالها الأصلية، وأصبح معظم أفرادها من المسلمين الأحرار بدلاً من العبيد المعتنقين للإسلام، وبدلاً من استثارة همم أفرادها لكسب الجدارة عن طريق الموهبة والفضيلة، علّمتهم كيف يتّجهون إلى الفساد بغية تحقيق تقدّمهم مع إهمال الواجبات التي يفرضها عليهم اكتساب تلك المزايا. وأخيراً، بدلاً من حصول السّلاطين على أداة فاعلة للمحافظة على نفوذهم، أصبحوا الآن لا يملكون من القوة سوى ما يمكّنهم من الحفاظ على سلطتهم في قصورهم، بل وأصبحوا آلة للتعسّف مسلطة على رعاياهم غير القادرين على الاتحاد لمواجهتها.



(1) بالتّركية: *'Ayâni vilâyet ve iş erleri*.
(2) ج 1 ص 180.

الفصل الرّابع
الحكومة والإدارة في الأقاليم العربية

1. النّظام العثماني

كان هدف السّلطانين سليم الأول وسليمان في تنظيم الأقاليم العربية إبقاء الحالة التي كانت عليها عند فتحها، والمحافظة على سيادة السّلطنة العثمانية فيها. وقد بقي هذان الهدفان المتواضعان للسّلطان الفاتح والسّلطان القانوني يشكلان مثلاً عليا لخلفائهما الأضعف شأناً. كان أهم ما يميّز الإدارة العثمانية المحافظة، وكانت كل مؤسّسات الحكومة موجهة للحفاظ على الوضع الرّاهن. وبما أن قوانين السّلطانين كانت تُعدّ تجسيداً للحصافة السّياسة في أعلى درجاتها، فلم يكن هناك داعٍ للتحسين، باستثناء القضاء على بعض المفاسد اللاحقة. وبهذا لم يكن تطبيق المصلحة العامة وروح المبادرة لدى الحكام أو الموظفين الأصغر شأناً أمراً منهياً عنه، ممّا أدّى إلى نشوء شبكة واسعة من المصالح العامة نتيجة الفتوحات، لكنها شكلت عقبة لا يمكن لمن أراد الإصلاح تجاوزها.

وإذا لم نسلّط الضوء على تعاليم القرن الثّامن عشر للالتزام الاجتماعي وحقوق الإنسان أو تعاليم الخلفاء اللاحقين، بل على الاعتبارات التي وجّهت السّلاطين العثمانيين، فإننا سنجد أن نظامهم كان عملياً بشكل بارز، ولم يكن قاسياً ولا متعسّفاً. لقد اتخذوا منهج التّقسيم التّقليدي المعروف للسّكان وفق ترتيب اجتماعيٍ محدّد، فهناك «رجال السّيف» و»رجال القلم» والتجّار والحرفيّون والمزارعون والذّمّيّون والعبيد.

وكان لكل طبقة وظائفها الخاصّة، كما وُضعت القوانين لضمان التّنفيذ الصّحيح لهذه الوظائف ولئلا يتدخّل أحد في حقوق الآخرين أو ينتهك حرماتهم. وكان من البديهي أن تدفع كل طبقة وكل مقاطعة ما تستطيعه لصيانة إدارتها، وتساهم كذلك بمبلغ معقول للخزينة السّلطانية. وكي لا يثقل السّلاطين على رعاياهم، فقد فرضوا ضرائب خفيفة وأشكالاً بسيطة من الإدارة المباشرة ممّا يخدم مصلحة الخزينة والسّكان معاً. قبل الفتح العثماني كانت الأراضي الواقعة غرب آسيا مقسّمة إلى عدّة دول مستقلة، وكانت المستحقات التي تؤخذ من الفلّاحين مرتفعة جداً، كما كان التّجّار مثقلين بدفع المبالغ الكبيرة لصالح الجيوش الضخمة والإنفاق على القصور المهيبة. وبما أن مقاطعات الإمبراطورية الواسعة كانت منتشرة على الحدود البعيدة ويعمّ السّلام فيما بينها، فقد اقتصرت منشآتها العسكرية على حاميات صغيرة تكفي للحفاظ على النّظام الدّاخلي، وتؤمّن بعض الأفواج التي قد يحتاجها الجيش الإمبراطوري. وأخيراً إن الدّولة العثمانية قد سعت إلى توفير الحياة الدّينية لكل رعاياها وتأمين مستوى عالٍ من العدل في مبادئ حكمها، وذلك من خلال تمسّكها بتطبيق قوانين ومبادئ الشّريعة ورعايتها للمذاهب السُّنّيّة والتعاليم الصُّوفيّة وتنظيمها لمؤسّساتها القضائية.

بينما تعكس هذه الوسائل المظاهر الإيجابية الواعدة للنّظام العثماني، فإنّ وسائل أخرى تعكس الفلسفة السّياسية القديمة الفارسية - التركية وما يعزّزها من خبرات الإمبراطورية بحدّ ذاتها. كانت الفكرة السّائدة في الحكم هي عدم الثّقة - خوفاً من الخيانة أو الطّموحات الجموحة لبعض موظفي الإمبراطورية - كما كانت طرقها تتجه نحو مركزة وتوازن القوى. لقد سبق وذكرنا تقسيم الأقاليم إلى إيالات تتساوى نظرياً في حكمها الذاتي تحت إمرة الپاشا أو الوالي الذي بالرّغم من أنه كان يجمع بين السّلطتين العسكرية والمدنية ومسؤولاً عن النّظام والأمن العام وجمع الضرائب[1] وإيصال الجزية أو التّبرعات المحدّدة سنوياً إلى إسطنبول، وموكلاً بالإدارة العامة

---

(1) كان هناك في حلب ضابط خاص يدعى المحصِّل *muḥaṣṣil* وهو معيّن من إسطنبول مباشرة للقيام بهذه المهمّة (انظر ڤولني Volney ج 2 ص 41). وفي بعض الأحيان كان التّحصيل والپاشوية يجتمعان معاً، ولكن ليس قبل عام 1766؛ انظر الغزّي Ġazzî ج 3 ص 305.

ككل، فإن منصبه في القرن الثّامن عشر كان مؤقتاً يُجدّد عاماً بعد عام. وحتى داخل مقاطعته فقد ضعفت سلطته بعدة وسائل يبدو أنها تهدف إلى حرمانه من ممارسة أي شكل من الإدارة المباشرة. كانت حسابات الپاشوية تحفظ لدى الدّفتردار الذي يحتلّ وظيفته بشكل مستقل عن طريق فرمان يأتي من إسطنبول[1]، أما الفروع الإدارية الأخرى فكانت بيد كتخُدا الپاشا *Paşa's kethudâ* (أي وكيل أعماله الذي يعرف بين العامة بالكاخية *kâhyâ* أو الكيخيا *kihyâ*)، وهو يعيّن سنوياً أيضاً. ومع أن الپاشا يملك، وفقاً للنّظام الإسلامي التّقليدي، سلطات قضائية واسعة فقد كان القاضي ورجال الدّين الآخرون يملكون حق إرسال الاحتجاجات والمذكرات مباشرة إلى إسطنبول، وكانت فعّالة بشكل عام.

لكن هذه القيود كانت صغيرة مقارنة بصلات الپاشا بالقوات المسلحة في كل إيالة، وبين الأقسام التي تؤلف القوات المسلحة نفسها. كانت هناك مجموعة من الإنكشاريّة والفرق الأخرى تقيم بشكل دائم في كل مقر، وكان أبناؤهم يتوارثون وظائفهم. كانت تلك الفرق موزّعة عادة في أوجاقين أو ثلاثة، غالباً من المشاة ونادراً من الخيالة، يقود كل واحد منها آغا وكاخية ودفتردار وضبّاط آخرون، لا يعيّنهم الپاشا في مناصبهم لكنه يدعمهم فيها. وكانت سلطته عليهم محدودة بطرق عدة، بالقوانين التي تلزم ضبّاطاً معيّنين بمهام وحقوق خاصّة[2]، وبتقييد استخدامهم في عملياتهم المحلّية[3]، وأيضاً بوجوب تشكيل قوات إمبراطورية في حاميات حصون معيّنة (كتلك التي في

(1) نذكر على سبيل المثال سيد علي بن حسن الذي شغل منصب الدّفتردار في دمشق لمدة ثماني عشرة سنة (1717-1735، المُرادي ج 3 ص 211)، ومحمّد بن فرّوخ الذي شغل المنصب ذاته لمدة ثلاثين سنة منذ عام 1746 دون انقطاع (المصدر السّابق ج 4 ص 38).

(2) في مصر على سبيل المثال كان لأوجاق الجاوُشية مهمّة جمع الضرائب، بينما كان أوجاق الإنكشاريّة موكلاً بالحفاظ على أمن المدن. وبالإضافة إلى امتياز آغا الإنكشارية بقيادة القوات الحربية المرسلة من مصر للالتحاق بجيش السّلطان عند الحاجة، فقد أصبح يتمتّع بنفس امتيازات رئيس الشّرطة.

(3) انظر حيدر أحمد الشّهابي ج 1 ص 45.

حلب ودمشق) يقودها ضبّاط يعيّنهم الباب العالي[1]. أما مصر، على عكس الأقاليم الآسيوية، فهي تشكل إيالة واحدة فُرض عليها تأسيس ديوان أو مجلس يتألف من ضبّاط الپاشا والضبّاط العسكريين الرّئيسيين وكبار رجال الدّين يجتمعون أربع مرات أو أكثر أسبوعياً ويتخذون القرارات المتعلقة بكل شؤون الإدارة. وبالرّغم من أن السّلطة التّنفيذية الأخيرة هي بيد الپاشا، فلم يكن يُسمح له بحضور المجلس شخصياً بل كان يرأسه الكاخية التّابع له[2].

لم تكن الفرق الإنكشاريّة والأوجاقات الأخرى تشكّل القوات العسكرية بأكملها في كل مقاطعة. وكما رأينا سابقاً، فإن المظهر المميّز للنّظام العثماني هو تخصيص القسم الأكبر من الأراضي الزّراعية للسّپاهية الإقطاعيين، وامتدّ هذا النّظام ليشمل الأقاليم العربية باستثناء جزيرة العرب تحديداً. لكن كانت هناك ثلاث إيالات لا تحوي على الزّعامات ولا التّيمارات المعروفة، وهي مصر وبغداد والبصرة. كان في بغداد عدد من السّپاهية يعملون كمزارعين في أراضي السّلطان ضمن أقسام أو سناجق متعدّدة؛ أما في مقاطعة البصرة الصّغيرة فكان الإقليم كله بيد الپاشا على شكل التزام *iltizâm* أو مزرعة. وسنتحدث بالتفصيل عن تنظيم مصر في هذا المجلد.

كان لنظام التّيمار مزايا منها تأمين وصيانة عدد كافٍ من القوات الشّعبية، وضمان بقاء عنصر قوي في كل إيالة، وهو حصراً من أصل تركي، تتوافق مصالحه مع مصالح الإمبراطورية ويمكن أن يخدم في حالات الطّوارئ كسلطة معادلة للإنكشاريّة

(1) انظر ڤولني ج 2 ص 49. وبشكل مشابه كان قپطان السّويس قائداً لأسطول البحر الأحمر، ولكن لم يكن قپطانا الإسكندرية ودمياط كذلك (كومب Combe ص 65). وقد منع قانون نامِه السّلطان سليمان الپاشا والبكوات من منح قيادة الموانئ البحرية أو إدارة الأموال إلى أشخاص ممّن يعملون في خدمتهم الخاصّة (Digeon ج 2 ص 253).

(2) للاطلاع على تفاصيل أوسع تتعلق بالدّيوان الكبير والدّيوان الصّغير انظر مارسيل Marcel «تاريخ مصر» ص 194، وكومب ص 58-59. على عكس باقي الحكام لم يكن پاشا مصر يستطيع مغادرة القاهرة بل كان محجوزاً في القلعة بنصّ من القانون نامِه (Digeon ج 2 ص 253).

المحلّيين. كان لكل مجموعة إقليمية من السّپاهية تنظيمها الإداري الخاص ودفتردار مستقل مع بِك أو أمير معترف به[3]. ومع أن أغلبية السّپاهية الإقطاعيين لم يكونوا مسلحين بشكل دائم فقد كانت مجموعة منهم تقوم بتنفيذ مهمات معيّنة في دمشق[4].

وهناك قوة ثالثة في معظم الأقاليم يشكّلها الأتباع الخاصون للپاشا والبكوات والدّفتردار. كان كل پاشا أو بِك يستولي بشكل تلقائي لدى تعيينه في وظيفته على أرض «الخاص» المخصّصة لمنصبه مع التزامه بتأمين عدد كافٍ من الرّجال للخدمة العسكرية. كان «الخاص» المتوسط للبكلربك كافياً لتأمين 150 إلى 200 خيّال، بينما يؤمن «خاص» السّنجق بك من 30 إلى 80 خيّالاً، أما «خاص» الدّفتردار فيؤمن من 20 إلى 25 خيّالاً. ولم يكن لدى پاشا مصر «خاص» ولا أتباع.

لقد واجه السّلاطين العثمانيون صعوبة خاصّة بوجود القبائل البدوية ونصف البدوية في الأراضي الواقعة داخل أو على حدود الأقاليم، وبالأخصّ الأقاليم العربية. في شمال سوريا هناك التُّركمان، والأكراد في العراق وديار بكر، والبدو الأعراب في مصر وسوريا والعراق بشكل عام، وكلّهم يشكلون عناصر متمرّدة معادية علناً لسلطة الپاشوات والبكوات الأتراك. جرت محاولة ضعيفة في الأقاليم الشّمالية لضمّهم إلى الإمبراطورية عن طريق إنشاء سناجق متوارثة وحكومات شبه مستقلة لا تدفع أيّة عائدات للحكومة المركزية ومعفية من الخدمة العسكرية. وفي مصر يبدو أن السّلاطين قد اعتمدوا على السّيطرة المملوكية القديمة القائمة[5]. أما في العراق فلم يواجهوا المشكلة بشكل صريح بل عهدوا إلى الپاشوات باستخدام الأساليب المناسبة للسّيطرة على الأمور، واستعمال المقاومة والعنف إذا دعت الضرورة. وقد يكون خطر في ذهن السّلاطين أنّ وجود البدو من شأنه أن يعرقل مخططات الپاشوات الطّموحين

---

(3) انظر المُرادي ج 1 ص 275.

(4) المُرادي ج 4 ص 16، ومن جهة أخرى فقد كان السّپاهية في بغداد قوات نظامية (Longrigg ص 87).

(5) انظر Digeon ج 2 ص 204–208 من أجل الاطلاع على قوانين قيادة الشّيوخ العرب في قانون نامِه.

أو المتمرّدين. لكن غياب السّياسة المحدّدة نحو الأكراد والبدو الأعراب، أو استبدال سياسة القمع بعدم التّدخل في شؤونهم[1] لهو أحد نقاط الضعف الأساسية للحكم العثماني في آسيا العربية.

كان هذا النّظام المتوازن معتمداً في بقائه على نوعية الرّقابة الإمبراطورية وعلى شخصية الپاشوات والدّفتردارية. كان من المتوقع حدوث بعض الخلافات والتّعديلات، وإن تاريخ الأقاليم العثمانية في آسيا في القرنين السّادس عشر والسّابع عشر لهو مليء بالتجاوزات وانتهاك الجماعات المختلفة لحقوق الآخرين أو الحكومة المركزية، بالإضافة إلى بعض الجهود النّاجحة مؤقتاً للإصلاح وإعادة التّوازن. وإن الأحداث الرّتيبة لهذه الفترة تمتلئ بمشاهد العنف، والتّعصّب بين الفرق المحلّية، والتمرّد ضد الحكام المحلّيين ممّا لم يفسح مجالاً واسعاً لتحقيق تغيير فعلي سريع. وكان كل فريق يبذل جهده بما لديه من أسلحة ليبسط سيطرته عبر صراعات متواصلة من أجل الحصول على امتياز هنا أو اغتصاب حق هناك، وأصبحت هذه الأحداث السّطحية أكثر أهمية من الحروب المثيرة. صحيح أن الفساد كان قد استشرى في مركز الإمبراطورية في نهاية القرن السّادس عشر، لكن الأشخاص الجيّدين كانوا لا يزالون متواجدين، أما الحكام الضعاف الفاسدون فكانوا كثيرين لكن سجلات الأقاليم تحمل بشكل عام شهادات جيّدة لصالح نصف عدد الپاشوات[2] وتظهر، باستثناء بعض الحوادث الصّغيرة المتوقعة، أن الإدارة العامة والمالية كانت شريفة إلى حدّ مقبول، وأن اضطهاد الفلّاحين كان أقل ممّا هو عليه في النّظامين السّابق واللاحق. لم تكن الحكومة المركزية قد غفلت بعد عن التزاماتها نحو الرّعيّة، وكانت الشّكاوى ضد الحكام المخالفين تؤدّي إلى إيقافهم عن العمل فوراً[3] كما كان كل من يمارس تخريباً

---

(1) انظر الغزّي Ğazzî ج 3 ص 288-290.

(2) انظر كومب ص 21-39 (مصر)؛ Longrigg ص 31-50 و81-95 (العراق)؛ الغزّي Ğazzî ج 3 ص 251-292 (حلب).

(3) انظر الغزّي Ğazzî ج 3 ص 281؛ Longrigg ص 49.

يخلّ باقتصاد الأقاليم يعاقب بصرامة بالغة[1]. لكن الظّروف الرّاهنة للإمبراطورية حالت دون تحقيق سيطرة مباشرة شديدة على موظفيها، وحتى الپاشوات لم يتمكنوا في المقاطعات الخاصّة بهم (ناهيك عن پاشا القاهرة المقيّد) من مراقبة كل ما يقوم به مرؤوسوهم.

لا بدّ لنا هنا من الانتباه إلى عدم تضمين المعايير الأوروپية الغربيّة للقرن التّاسع عشر في حكمنا، ومن الممكن التّأكيد على نقطة لها أثر كبير في تطور المؤسّسات الإدارية في آسيا العربية لجزء كبير من الفترة المتعلقة ببحثنا. إن مفهوم السّلطة يوحي في أذهان الرّعايا أنفسهم فكرة ارتباط القوة بالعنف والقسوة. (يقول المؤرخ المسيحي ميخائيل الدّمشقي)[2] إن عبد الرّؤوف پاشا كان رجلاً معتدلاً محبّاً للسّلام، لكن عدله الزّائد قد جرّأ أهالي دمشق على القيام ضدّه. وكان المؤرخ المصري الجَبَرتي أشد تأكيداً للأمر، إذ قال متحدثاً عن الفلّاحين[3]:

«وإذا التزم بهم ذو رحمة ازدروه في أعينهم، واستهانوا به وبخَدَمه وماطلوه في الخَراج، وسمّوه بأسماء النّساء وتمنّوا زوال التزامه بهم وولاية غيره من الجبّارين الذين لا يخافون ربَهم ولا يرحمونهم، لينالوا بذلك أغراضهم بوصول الأذى لبعضهم، وكذلك أشياخهم إذا لم يكن الملتزم ظالماً يتمكّنون هم أيضاً من ظلم فلاحيهم، لأنهم لا يحصل لهم رواج إلا بطلب الملتزم الزّيادة والمغارم، فيأخذون لأنفسهم في ضمنها ما أحبّوا».

قد يُعزى سبب سيادة مفهوم السّلطة هذا للوهلة الأولى إلى القرون الطّويلة من سوء الحكم والاضطهاد، مضافاً إليها التّقاليد الدّينية التي تدعو إلى الاستسلام

(1) تم إعدام الپاشوات الذين اتهموا بتزييف العملة، انظر الغزّي Ğazzî ج 3 ص 287 (أعدم پاشا في حلب عام 1660)؛ كومب ص 32 (أعدم پاشا في مصر عام 1635).

(2) «تاريخ حوادث الشّام ولبنان»، نشرة المعلوف (بيروت 1912) ص 49.

(3) ج 4 ص 208، ج 9 ص 10-15. وقد وردت الملاحظة نفسها في كتاب إستيف «وصف مصر، الدّولة الحديثة» ج 1 القسم الأول (پاريس 1809) ص 321.

والرّزانة والإيمان بالقضاء والقدر. لكن هذا التّفسير لا يغطّي الحقائق بأكملها، إذ يبدو أنه تطوّر للفكرة الأساسية بأن السّلطة تمنح الامتيازات[4] وهناك ثلاثة عناصر يمكن أن تبيّن المفهوم العام لهذه الفكرة. العنصر الأول هو الطّموح الماديّ الشّائع بين رجال الطّبقات المختلفة في المجتمع، والذي يصوّره الجَبَرتي لدى ذكره لأشياخ القرية، وما من أحد لا يطمح عندما تسنح له الفرصة باكتساب مركز سلطوي والحصول على نصيبه من المنافع. والعامل الثّاني مشتقّ من الطّبيعة المؤقتة غير المستقرّة لمعظم أشكال السّلطة، وإن من يبتسم له الحظ فيحصل على سلطة قد تكون قصيرة الأمد لا بدّ وأن يسعى لاكتساب أقصى ما يستطيع منها، وإن ضحايا ظلمه هم أول من يسخرون من حماقته إن أهمل فعل ذلك، ثم تعلو صيحات المطالبة بالعدالة عندما يستدعى الظّالم المعزول للمحاسبة وحرمانه من ثروته، بل أحياناً يحرمه خلفاؤه أو أسياده حياته نفسها. مع ذلك فإن الرّأي العام يقر بحدود معيّنة للظّلم والاستغلال، وقد يتحدّث أحدهم عن «السّلب المسموح به» أو «الإساءات المعترف بها» وكأنها أصبحت ممارسات تقليدية. بل إن الرّأي العام طالب التّعسف السّلطوي بأن ينطلق من صفات أخرى كالسّخاء والشّجاعة والصّراحة وشيء من الشّهامة ورحابة الصّدر، وعندما تختفي تلك الصّفات أو عندما يُنتهك الاستبداد القانون غير المدوّن الذي يحكم تطبيق السّلطة، فإن حدود الاستسلام تصل إلى أقصاها وتبدأ المطالبة بالانتقام[5].

ومن الملاحظ أن المقطع الذي أوردناه للمؤرخ الجَبَرتي يرتكز على سبب ثالث لتحمّل إساءات السّلطة، وهو عنف روح التّعصب. من الصّعب حقاً المبالغة في تقدير الدّور الذي لعبته في كل مظاهر الحياة الاجتماعية الأقاليم العربية على مستوى الأسرة والجماعة والخلافات القبيلة، ممّا حرّك أعمق المشاعر الرّوحية، ولم يعد للطّموحات الشّخصية ولا المُثل الأخلاقية والدّينية مكان بينها، ولم تتمكّن كل تعاليم الدّين

(4) حتى في القبائل البدوية العربية كان الشّيخ يتمتّع بامتيازات خاصّة بما فيها حق أخذ ربع غنائم الغزوات أو الحروب.

(5) هناك مثلاً حالات عديدة اغتيل فيها أحد الأسياد بيد عبيده أو أتباعه، وثورات القرى ضد جامعي الضرائب وتحدي الحكومة، وكذلك طرد الباشوات من المدن بطريقة مخزية.

والإنسانية ولا حتى التّفكر بالنّتائج الاقتصادية والسّياسية من كبح النّزاع المستمرّ السّخيف بين الفئات المتعصّبة مع ما يرافقه من العنف تجاه الأشخاص والأملاك. ومن خلال بحثنا ستتكرّر المناسبات التي تظهر تلك الخاصّة المتأصلة في التّنظيم الاجتماعي في الأقاليم العربية. ومع أن هذا العنصر هو الأقوى في الحياة الاجتماعية في الفترة المتعلقة ببحثنا، فهو بطبيعته من أصعب العناصر فهماً وأكثرها استعصاء على التّحليل ودقة التّحديد. وإنّ مصادرنا الموثقة لا تزوّدنا، بالرّغم من تفصيلاتها الموسعة، إلا بقدر يسير من فهم الفئات التي كانت تقسم القوات المحلّية وتحدث أعمال شغب عنيفة بين الإنكشاريّة وسادة حلب، وبين الإنكشاريّة والقابي قُولى في دمشق، وبين أوجاق وآخر (ثم بين فرق المماليك المختلفة) في مصر. وليس لدينا سوى بعض المصادر المتفرّقة وملاحظات الرّحالين عن العداء بين قبائل قيس *keys* واليمن *Yemen* الذي مزّق المناطق الرّيفية في سوريا. أما الباقي فنضطر إلى تجميعه بواسطة القياس والافتراض.

بعد أن اتضح لنا مفهوم السّلطة وما تقدّمه من امتيازات لصاحبها، يمكننا القول إنّ حكم الپاشا والبِك التُّركيين المتشدّدين كان بشكل عام أكثر قبولاً لدى الرّعايا وأقرب إلى مزاجهم ممّا هو متوقع، بالرّغم من ما يتّصف به من الرّجعية والافتقار إلى المثاليات، وإجبار النّاس على الرّضوخ لمختلف أشكال الإساءات. لقد كانا يملكان من الصّفات الشّخصية ما يكتسبان بواسطتها احترام الرّعية، وكانا يحرصان على بناء أو ترميم المشاريع العامة كالقنوات والسّدود والموانئ والخانات والصّروح الدّينية ومنح الأوقاف؛ وكذلك اتخاذ الموقف الحيادي من الإقطاعيين المحلّيين الصّارمين والخصومات الشّخصية، ممّا أرسى قواعد الأمان في المقاطعات والأملاك الخاصّة، بينما لم يعرف الآخرون كيف ينهون منازعات الأحزاب لمصلحتهم الخاصّة.

ومن جهة أخرى، فقد كانت نقطة الضعف الأساسية في الإدارة العثمانية تكمن في الصّفات ذاتها، إذ لم يعد الإداريون يأخذون مصالح الرّعايا بعين الاعتبار، وبدأوا يفقدون مثلهم الأخلاقية شيئاً فشيئاً ممّا أدّى إلى إهمالهم لواجباتهم ومسؤولياتهم،

وانقسم عالمهم إلى فئتي «الحكّام» و«الرّعايا» الذين لم يكن وجودهم إلا لتلبية حاجات الفئة الأولى. وكانت النّتيجة العملية لهذه النّزعة هي وضع المقاييس المادّية مكان المقاييس القديمة للكفاءة. وأصبح الپاشا الجيّد هو من يرسل المبالغ المطلوبة منه إلى الخزينة السّلطانية من غير إبطاء. من هنا بدأ الفساد الذي وصفناه في الفصل السّابق، وغدا من المألوف في بداية القرن الثّامن عشر تقديم التّرقيات بالرّشوة والمحاباة وعرض الوظائف بالمزاد العلني (ليس الإدارية منها فقط بل القضائية والدّينية أيضاً)، بالإضافة إلى الأراضي والامتيازات بكافة أنواعها. لقد تأصّلت جذور الإهمال، حتى لم يعد أمراً لا أخلاقياً بل أصبح من الطّبيعة البشرية، ومن ثم غدا الحفاظ على الانضباط بين صفوف الجنود الأتراك مهمّة مستحيلة بعد فقدان أسسه الطّبيعية تجاه ذوي الرّتب العليا. وقد أدّى عجز الپاشوات عن منع الإساءات وإمكانية رشوتهم بالمال إلى تشجيع الخارجين عن القانون والمتمرّدين الذين أصبحوا أكثر عنفاً وانتشاراً. مع ذلك كانت مواهب الطّبقات الحاكمة التُّركية هي التي غرست في النّفوس فكرة تفوقهم ليس فيما بينهم فحسب بل لدى الرّعايا أيضاً، لدرجة أن تهديد النّظام بأكمله لم يظهر بشكل جدّي وبأعراض الانهيار الخطيرة (باستثناء الاضطرابات التي لحقت بصفوف الجيش الانكشاري) إلا في منتصف القرن. وقبل استمرارنا في الحديث عن ذلك، نجد أنه من الأفضل التّفصيل في العلاقات التّقليدية بين الحكومة والتنظيم الاجتماعي، بسبب الأهمية الكبرى التي تفرضها على دراستنا.

2. الحكومة والبنية الاجتماعية

لن يجد المراقب الغربي نظاماً يشبه نظام الإمبراطورية العثمانية بعد ما اعتاد عليه من المراتب الاجتماعية المنظّمة والاستقرار داخل نظام يعتني بالحقوق المتبادلة بين الطّبقات المختلفة والفئات الاجتماعية، وما يحيط به من إجراءات الحماية والضوابط القانونية، وقبول مشاركته في المؤسّسات القضائية والإدارية. وبهذا يصل إلى نتيجة مُفادها أن الحكم العثماني ما هو إلا نظام مستغلّ مؤذٍ لمصالح الرّعايا الاجتماعية والاقتصادية ولا يفتقد إلى ضمان الأرواح والأملاك ضد العنف والجشع ونزوات

الجنود فحسب، بل تقع ضحيته أيضاً كل أنظمة الزّراعة والصّناعة والتجارة. ولم يكن اللجوء إلى المحاكم القانونية ممكناً، إذ كان موظفوها مثلاً للرّشوة والفساد كما كانت الأحكام الصّادرة بحقهم مخادعة، بما أنها تعتمد على الدّعم من إرادة الإدارة والجيش أمام من تُوجه ضدهم. كان هذا هو الانطباع الذي تصوّره معظم الرّحالين والكتّاب في القرن الثّامن عشر[1] الذين كانوا يتعجبون لتحمّل النّاس لحكم مجموعة كالمماليك، الذين تجمعت لديهم كل مساوئ الإدارة العثمانية بوضاعة أصلهم وعنف شخصيات حكّامهم وعدم استقرار سلطتهم[2].

وإن قراءة الوثائق الشّرقية المعاصرة والأوصاف والتّحليلات الدّقيقة التي وضعها الموظفون الفرنسيّون خلال فترة إدارتهم في مصر[3] لتوضح تماماً أن الإدارة التُّركية المملوكية لم تكن تلك الإدارة المتقلّبة المستبدّة كما كانت تُصوّر في كثير من الأحيان. من الصّحيح نظرياً أنه ما من نظام حكم يمكن أن يكون أسوأ منه ويؤدّي بهذه السّرعة إلى الاضطراب الاقتصادي والفوضى السّياسية من ذلك النّظام الذي تمثله الفئة العسكرية من العبيد الأغراب الطّغاة المستبدين الذين لا تربطهم أي صلة بالبلاد والنّاس الخاضعين لاستغلالهم، والذين لا يملكون من الطّموح سوى الوصول إلى النّفوذ والثّراء. لكن في الواقع، وبحلول منتصف القرن الثّامن عشر كانت مصر قد

(1) لكن يجب أن نتذكر أن أحكامهم ترتبط بشكل كامل تقريباً بالنّصف الثّاني من القرن الثّامن عشر، عندما كانت البنية القديمة آخذة بالانهيار لأسباب ذكرناها آنفاً.

(2) من بين الأوصاف اللطيفة العديدة للبكوات المصريين نذكر كمثال وصف جورج بولدوين George Baldwin إذ قال: «إن المماليك قطيع من الخنازير المتشرّدين الذين اختطفوا من جبال منغوليا Mingrelia والچركس وجورجيا، وأحضروا في عمر الشّباب إلى مصر، حيث تم بيعهم وختانهم وتدريبهم ليشقوا طريقهم إلى المجد والشّرف عن طريق الارتداد؛ وليحصلوا على القوة عن طريق الاغتيال والاستخفاف بالموت؛ ولم يكن يسود بينهم استقرار ولا نظام ولا أخلاق بل التّعطش الدّائم للنّزاع والغيرة من القيادة» (*Political Recollections relative to Egypt*، لندن 1801، المقدمة ص 50-51. انظر ڤولني ج 1 ص 157-158؛ ولوكروي Lockroy «أحمد الجزّار» ص 4-6 الذي تعدّ روايته خاطئة بكل تفاصيلها.

(3) بالرّغم من أنهم يشتركون أيضاً بالرّأي العام عن الإدارة التّركية - المملوكية.

عاشت أكثر من خمسمئة عام تحت الحكم المملوكي دون أن يصيبها الانحطاط والفوضى[1]. لقد تدهور مستواها الاقتصادي دون شك خلال تلك الفترة (بدرجة كبيرة لأسباب خارجة عن مصر نفسها)[2]، وبقيت مساحات واسعة من الأراضي دون زراعة، ومن المحتمل أن عدد السّكان قد تضاءل أيضاً بشكل ملحوظ[3]. ولولا الفتح العثماني لربما كان الانهيار قد حدث قبل أوانه، لكن من المنطقي أن نعتقد أنه بتخفيض الضرائب الثّقيلة وترسيخ نظام إداري منتظم بشكل مقبول، فإنّ السّلطة العثمانية قد هيّأت (على الأقل إلى بداية القرن الثّامن عشر) لسكان الأقاليم العربية فترة من الهدوء النّسبي، بعد الكوارث التي لحقت بالحكومات المملوكية والتّيمورية والتُّركمانية.

مع ذلك يبقى التّناقض قائماً بين حكومة لا مبالية رجعية لا تهتم بمصالح رعاياها، بل إنها مستبدة وعنيفة في التّعامل معهم، وبين مجتمع ليس لتلك الحكومة أثر كبير في مؤسّساته ونشاطاته. ويكمن تفسير ذلك في الافتقار إلى التّنظيم السّياسي المعقد والشّامل. وكما سبق لنا القول يمكننا تصور المجتمع المسلم أنه مؤلف من مجموعتين متعايشتين معاً تربط بينهم صلات رسمية سطحية غالباً. إحدى المجموعتين تمثل الطّبقة الحاكمة من الجنود والموظفين، أما الأخرى فهي طبقة التّجّار والحرفيين والفلّاحين[4]. كان التّنظيم الدّاخلي لكل مجموعة مستقلاً، ولم تكن إحداها تتدخل

(1) أدخل نظام الإقطاعيات إلى مصر عن طريق صلاح الدّين (1171-1193) مع تعديلات لاحقة (عام 1315 ومرة ثانية بعد الفتح العثماني في عامي 1517 و1526) ثم بقي دون تغيير لغاية عهد محمّد علي. انظر بيكر «*Steuerpacht und Lehnswesen*» في *Islamstudien* ج 1 ص 234 وما يليها، وفي دراسات پولياك Poliak.

(2) كانت أكبر مصيبة هي افتتاح طريق رأس الرّجاء الصّالح إلى الهند عام 1497 وما تلاه من تراجع التّجارة الهندية مروراً بالبحر الأحمر.

(3) من غير الممكن الحصول على فكرة دقيقة عن عدد سكان مصر في العصور الوسطى، لكن من غير المحتمل أن يكون قد بلغ في القرن الرّابع عشر أكثر من أربعة ملايين. وفي عام 1800 قُدّر العدد بعد إحصاء دقيق بما يزيد قليلاً على 2,400,000 (Chabrol، ص 8)، لكن هناك أسباب ستقدّم لاحقاً تدعو إلى اعتبار هذا الرّقم أقل من الحقيقة.

(4) أما المكان الذي يحتله «رجال الدّين» فسنناقشه في الفصل الثّامن من الكتاب.

في شؤون الأخرى في الظّروف الطّبيعية. منذ وقت طويل والطّبقة الحاكمة تعيش على نسبة مئوية من نتاج الأرض، بالإضافة إلى ضرائب مختلفة على البضائع، وتكيّفت البنية الاجتماعية للطّبقة الأخرى مع هذه الحالة. وبالرّغم من الثّورات السّياسية والمتعلقة بالأسر الحاكمة، فإن الاستقرار كان حاصلاً بسبب بقاء البيروقراطية مع كل تغيرات السّلطة العليا، وبقيت الأعمال تجري كما هي دون تغيير يذكر. لقد حلّ أسياد جدد مكان خلفائهم، وأعيد توزيع الأراضي لمالكين جدد لكن العلاقات بين المالك والفلاح، الضابط والحرفي، بقيت كما هي عليه بشكل عام[1]. يمكن ملاحظة الحفاظ التّام على البيروقراطية بأوضح صوره في مصر، إذ نجد أن وظائف المحاسبين المسلمين وبائعي الذهب والصّيارفة اليهود ومخمّني وجامعي الضرائب القبطيين في القرن الثّامن عشر، لا تزال على حالها منذ القرن العاشر. يبدو ظاهرياً أن الپاشا أو البِك يفعل ما يحلو له، لكن الحقيقة هي أنه ممنوع من إساءة استخدام سلطته بسبب احترامه وخضوعه للتقاليد من جهة[2]، والضغط الدّائم للبيروقراطية من جهة أخرى، خصوصاً أنه قد علم بالتّجربة أن المستوى المتقدّم في الزّراعة والصّناعة إنما يصبّ في مصلحته الشّخصية. وحتى التّغييرات في الأسر الحاكمة كان له بعض الفائدة، ففي أثناء الفترة الطّويلة من حكم أسرة مالكة كان الظّلم يتأصّل فيها ويتكاثر حتى يصل في بعض الأحيان إلى حدّ يهدّد استقرار المجتمع. وإن قدوم أسرة جديدة من شأنه أن يزيل هذه المساوئ ويحيي النّظام القديم، كما أن نشاط وبُعد نظر الحاكم الجديد يقودان إلى إحداث بعض الإصلاحات الصّغيرة. تلكم هي حالة الفتح العثماني، وإن الخلل الحقيقي ليكمن في الفترة الطّويلة جداً للحكم العثماني.

---

(1) لقد لاحظ معظم الرّحالين اللامبالاة التي أظهرها سكان مصر نحو التّغيرات السّياسية والنّزاعات بين البكوات، نذكر على سبيل المثال سونّيني Sonnini الذي قال: «لم يكن التّاجر يترك دكانه أو يغلقه، وكان الميكانيكي يعمل ببرود عند باب محله دون أن يبدي أدنى اهتمام بالأطراف المتنازعة (ترجمة إنكليزية ص 428). لكن الأحقاد الطّائفية بين فرق الإنكشاريّة في دمشق وغيرها كانت مسألة مختلفة.

(2) قد يُظن أن هذا الأمر لا ينطبق على المماليك، لكنهم كانوا على العكس شديدي التّمسك بالتقاليد كما تُظهر عدة مقاطع في تاريخ الجَبَرتي.

أما الأثر الآخر لهذه الأوضاع، فهي أن الفتح العثماني لم يتمكن من «عثمنة» الأراضي العربية. لم تكن الأرستقراطية العسكرية التُّركية ظاهرة جديدة في مصر أو آسيا العربية، وحتى البيروقراطية نفسها لم «تُترّك» تماماً، بل على العكس فإننا نجد أن أفراد الحاميات التُّركية (أو البوسنيّة بالأحرى) قد تزاوجوا جيلاً بعد جيل مع السّكان العرب وذابوا في الشّعوب المحلّية، لدرجة أنهم كانوا في كثير من الأحيان ينسون لغتهم التُّركية الأم. واستمرّ الهيكل الإداري بالحفاظ على الوظائف القديمة واصطلاحاتها العربية، وإن من يتمعّن في تاريخ الجَبَرتي سيدهش لبقاء المصطلحات الإدارية الاختصاصية منذ عهد السّلطنة المملوكية، ونشك كثيراً في كون اللغة التُّركية قد تجاوزت نطاق الموظفين الكبار. وممّا وقف في وجه أي ميل نحو «العثمنة» تزايد هيمنة قوات المماليك[1] الذين سعوا عمداً إلى ترسيخ تقاليد الفترات التي سبقت حكم العثمانيين[2]. أما في سوريا فقد كان التّأثير العثماني أكبر، لكنه لم يتسرّب خارج حدود الطّبقة الحاكمة، باستثناء حلب والمناطق الشّمالية[3]. حتى العائلات الأرستقراطية لعلماء الدّين في دمشق، بالرّغم من صلاتهم الوثيقة بالعلماء الأتراك وزواجهم من العائلات التُّركية، فقد كانوا يبدون استياءهم ضد دخول العادات التُّركية في مجتمعاتهم[4]، ولم يكن على علم باللغة التُّركية إلا أولئك الذين درسوا في القسطنطينية[5].

---

(1) ومن الجدير بالذكر أنهم كانوا لا يزالون يُعرفون في سوريا حتى القرن الثّامن عشر بالاسم الذي كان يُطلق عليهم في القرون الوسطى أي «الغُز» *Ğuzz*. انظر حيدر ج 1 ص 93؛ الجَبَرتي، مواضع متفرّقة؛ لاين Lane «مصر الحديثة» الفصل الرّابع العبارة الأولى.

(2) وأبرز صورة لذلك هي الكتابات الموجودة على قبر علي بِك في مدفن الإمام الشّافعي في القاهرة، وكان يلقب بألقاب كثيرة منها عزيز مصر ... المتوكل على الله ... الحاكم بأمر الله. (انظر G. Wiet مجلة الجمعية المصرية ج 15 ص 182-183).

(3) كان المؤرخ التّركي الشّهير نعيما (المتوفى عام 1716) من أهل حلب، كما يذكر المُرادي عدة شعراء أتراك في حلب ونواحيها. ولغاية العصور الوسطى كان هناك عنصر تركي بارز ضمن سكان سوريا الشّمالية.

(4) المُرادي ج 2 ص 98.

(5) المُرادي ج 2 ص 187.

وبهذا حمى توسّط البيروقراطية عامة الشّعب - أي الفلّاحون والحرفيون والتجّار - من التّدخل الفعّال للقوة العسكرية في تنظيماتهم ونشاطاتهم، وخلال فترة طويلة امتدّت لقرون تمكنوا من إنشاء نظام مستقلّ صلب ومرن في آن معاً بحيث لم يكن ثباته مهدّداً بالخطر. لقد تم تشكيل بنية المجتمع الإسلامي وفق تلك الأسس الاجتماعية والاقتصادية، بينما شكّل العبيد الأغراب والحكام والإداريون والتجار الأجانب البنية الفوقية التي كانت مؤمّنة ضد الانهيار طالما إن الأساسات سليمة لم يصبها أذى.

لكن وصف بنية هذا المجتمع بالتفصيل ستكون غير ناضجة، فمن الواضح عبر الدّراسة الدّقيقة أننا لن نتعامل هنا مع بنية متلاحمة، حتى داخل مقاطعة محدّدة، بل مع عدد كبير من فئات اجتماعية أصغر يمكن القول إنها تتمتّع بالحكم الذاتي. لقد عرف أحد الباحثين الجدد هذا المجتمع بأنه «يتألف بشكل رئيسي من مجموعات إقليمية عائلية تستقرّ جذورها في آلاف المناطق المتباعدة، معظمها قرى تشكّل وحدات فيها حكم ذاتي واكتفاء ديني وحياة اجتماعية وسياسية واقتصادية»[1]. وسيكون من مهمّتنا القيام بتحليل كامل في الفصول القادمة للصّلات الثّلاثية المتضمّنة في هذا النّظام - تلك التي تربط بين الفرد والجماعة وبين الجماعات نفسها وبين الجماعات المختلفة والإدارة، مع الإشارة إلى بعض السّمات المشتركة هنا.

أولاً، لا تحمل الجماعات أياً من الخصوصيات الاجتماعية أو الدّينية للطّوائف الهندية ولا يمكن أن ينظر إليها بأنها مشابهة لها أبداً. هناك ميل أكيد لاعتبار القوات العسكرية طائفة عليا لكن صلاتهم الاجتماعية الطّبيعية تلغي هذا الاعتقاد تماماً؛ وتبدو الاعتقادات المشابهة بين الفئات الاجتماعية نفسها غريباً للفكر الآسيوي الغربي.

---

(1) انظر: A. D. A. de Kat Angelino «السياسة الاستعمارية» (ترجمة G. J. Renier, The Hague, 1931)، ج 1 ص 67-68. وتتمة المقطع المقتبس هي التّالية (باختصار): «لقد صبغت الأديان العظيمة كالإسلام حياة النّاس بصبغة من الحضارة الدّينية دون أن تجعلهم يفقدون الظّلال السّحرية لحياتهم الخاصّة. إن التّقاليد والحالة الاجتماعية ومصالح الجماعة تحدّد مكان ووظيفة الفرد وتنتقل إليهم وراثة. أما الكفاءة والميول فلم تكن تؤخذ بعين الاعتبار مما أدّى إلى ندرة الكشف عن المواهب.

ينعكس هذا الأمر مجدّداً من خلال مفهوم المساواة الدّينية التي يعتمدها الإسلام والتي أسهمت بدورها في دعم مقاومة الأفكار الطّائفية إن ام تكن قد حدّت تماماً من تقسيم المجتمع إلى طبقات. لقد كان لغياب الطّائفية المتشددة دورٌ في إضفاء صفة المرونة الكافية على النّظام ليفسح المجال أمام المواهب والشّخصيات الفذّة لتشقّ طريقها نحو الأعلى؛ وهناك أمثلة كثيرة في مادّة بحثنا عن أشخاص ولدوا في مجموعة معيّنة، ثم نالوا منصباً في مجموعة أخرى ممّا يمنحنا التّأكيد بأن هناك حركة دائبة بين المجموعات وداخل كل مجموعة.

لكن الحقيقة هي أن مكان الولادة هو الذي يحدّد لمعظم النّاس موقعهم في الحياة ووظيفتهم ومركزهم الاقتصادي، ومن الطّبيعي للابن أن يتبع والده والفتاة تتزوّج عادة في القرية نفسها أو ضمن الجماعة المهنية ذاتها. وبالتالي عندما تعيش هذه الجماعات فترة طويلة (وهناك بعض منها ليس كذلك) فإنّ رابطة المهنة المشتركة تقوى برابطة الدّم، ونجد أن المجتمع المهني أو القروي - إن لم يكن كبيراً - يتألف من أفراد عائلة واحدة متفرّعة بشكل واسع. وقد ساعد مثل هذا التّكوين نظام الإرث القانوني الإسلامي على تجزئة الأملاك إلى أقسام صغيرة، ثم إعادة تجميعها ممّا يؤدّي إلى تلاحم المجتمع وتجانسه. ومن جهة أخرى فإن السّيطرة القوية للتقاليد على سلوك الفرد في جماعته كان يُدعم أكثر فأكثر بالصّلات العائلية التي تربطه بباقي الأفراد، وبنظام العقوبات الذي كانت العائلة تمارسه. تخبو المبادرة الفردية في ظل تلك الظّروف، بما أن كل الاعتبارات قد اجتمعت لتقنع كل فرد بأن مصلحته تكمن في الحفاظ على النّظام داخل مجتمعه، وأنه ما من شيء يمكن أن يغريه باعتقاد وجود نظام أفضل.

أما الصّلات التي تفصل الجماعات بعضها عن بعض فهي أقل انتظاماً، فالمجتمعات ذات الوظائف الاقتصادية المختلفة - كالفلّاحين والحرفيين، أو الحرفيين والتجّار - كانت ترتبط بالاقتصاد الطّبيعي أو التّقليدي لمقاطعاتها التي تكون عادة من النّوع البسيط المباشر. كان التّبادل الطّبيعي للخدمات يقوم في المدن على أساس النّقد، أما في المقاطعات الرّيفية فكان يقوم على أساس تبادل السّلع. وباستثناء هذه الحالات

ومشاركة الجماعات في المناسبات المحلّية والدّينية أو ارتباط بعض الجماعات ببعضها على أساس الأخوة الدّينية، يبدو الاتصال بين الجماعات المختلفة ضئيلاً نوعاً ما، وكانت كل واحدة تسكن حيّها الخاص في المدينة أو القرية أو ناحية من القرية في الرّيف، وفي بعض المقاطعات كان وجود الضغائن الطّائفية يُعدّ حاجزاً مؤكداً في وجه العلاقات الاجتماعية.

كان لكل مجموعة من النّاحية الإدارية رئيس هو «الشيخ» المنتخب أو المعيّن، ويتم من خلاله التّواصل مع السّلطات الحاكمة. وكان مالكو الأراضي يتعاملون مع شيخ أو شيوخ القرية الذين يتولّون مهمّة حفظ النّظام وجمع الضرائب. وبالقابل فإن لكل جماعة صناعية أو تجارية شيخها الخاص بها، ويملك نفس المهمات من إدارة الأمور وجمع الضرائب، ويتعامل مع الضبّاط الحكوميين إما مباشرة أو عن طريق شيخ أكبر تمتدّ سلطته إلى عدد من الجماعات. وفي كل الحالات كانت هذه الصّلات مرتبطة بالتقاليد ارتباطاً وثيقاً، وكانت مرونة هذا التّنظيم إحدى وسائل الأمان الرّئيسية في البنية الاجتماعية. وكان العنف الذي يبديه ضابط عسكري أو موظف حكومي أو عصابة من قطاع الطّرق يؤثر بطبيعته على الجماعات الفردية، وعندما يزول تسترجع الجماعات عافيتها بسرعة. وفي الحالات الجدّية عندما تتلاشى المجموعة الأصلية، تنشأ مجموعة جديدة تعمل على إعادة بناء النّسيج الاقتصادي المهلهل – هذا إذا لم يتجدّد العدوان عليها. وعندما تحدث تلك الأمور (كما في الفترة الوسطى الأخيرة)، فهي تسبّب تقلصاً في القوة العددية والقدرة الاقتصادية للبنية الاجتماعية ككل لكنها لا تدمّرها. وبشكل عام فإن سلوك الحكومة لا يمسّ إلا النّاحية السّطحية من حياتها، وقد يحدث اضطراب مؤقت هنا وهناك ويمكن للسّياسة الجشعة قصيرة النّظر إحداث تدهور اقتصادي محلّي بإبقائها الأراضي دون زراعة أو فرض توقف أو تحويل فرع من فروع الصّناعة. ولكن طالما أن الجماعات نفسها، بأعضائها الإداريين القدماء بقيت سالمة، وطالما أن تدخل وظلم الحكام العسكريين محدود بالأرباح مع تجنب المساس برأس المال وأسلوب الحياة، فقد أظهر النّظام الاجتماعي قدرة رائعة على استعادة عافيته.

لقد تحدّثنا بشكل كافٍ عن الدّور المهيمن الذي لعبته العادات والتقاليد في كل تلك العلاقات الدّاخلية والخارجية التي تتغيّر شخصيتها من مجموعة لأخرى ومن مكان لآخر حتى داخل المقاطعة نفسها. ومن الممكن أحياناً أن تعود هذه التّقاليد في جذورها إلى ما قبل العهد الإسلامي؛ ففي مصر العليا تتّصل أصولها بالحضارة الفرعونية. وبين الجماعات الصّناعية من جهة أخرى نجد أن التّقاليد بأكملها مستقاة من العصور الوسطى، مع أن بعض العادات قد تعود إلى فترة مبكرة. وفي الواقع لم يكن قدم هذه التّقاليد هو ما يجعلها عُرفاً مطلقاً؛ وإنما يكفي ترسيخ العادة، وإن كانت حديثة، لتتخذ الطّبيعة نفسها. وهنا تكمن قوتها في ارتباطها بالأفكار الدّينية للحكام والمحكومين، ولا يعني هذا أن السّلطة الدّينية للإسلام تفرض التزاماً دينياً أو شبه ديني بكل عادة على حدة[1]، لكن احترام التّقاليد هو دستور تؤكد عليه التّعاليم الإسلامية بقوة. سنقوم باستطلاع العلاقة الوثيقة بين البنيتين الدّينية والاجتماعية لاحقاً، ويكفينا هنا القول إنه بالرّغم من الضعف الظّاهري للتقاليد، فلا يمكن لحاكم تركي أو مملوكي التّفكير بالمساس بها.

ليس من المستغرب إذن أن تفوت الرّحالة الأوروبيين ملاحظة الارتباط الوثيق المقيد بقوانين غير مدونة، وخصوصاً أن احتكاكهم بالمجتمع الإسلامي كان سطحياً في أغلبه[2]. أما بالنّسبة لنا فمن المهمّ جداً إعطاؤه حقه بما أنه نموذج لمؤسّسات المجتمع الإسلامي والحكومة الإسلامية على العموم. ليست هناك قوانين مكتوبة، سواءٌ أكانت جزائية أم متعلقة بأمور أخرى، وإنما يوجد بدلاً عنها شبكة من الرّوابط التّقليدية تحافظ عليها الإرادة المشتركة، وقد دامت مدة ثمانية قرون من تقلبات الحكم

(1) وقد نتساءل إن كانوا أقرّوا أصلاً كماً كبيراً من العادات والتقاليد في القرية والمدينة، لكننا نستطيع القول بالتأكيد إن رجال الدّين، العلماء منهم أو المتصوفون أو كلاهما، قد وقفوا إلى جانب التّقاليد وتغاضوا عنها رسمياً، حتى ولو كانت تعود إلى فترة ما قبل الإسلام أو روحية في أصلها.

(2) من ذلك تعميم ڤولني عندما قال: «لا توجد قوانين ثابتة، وهذه الحالة الشّائعة في آسيا بأكملها هي السّبب الجوهري لكل الاضطرابات في حكوماتها» (ج 1 ص 455). لا تخلو العبارة من الصّحة لكنها تسلط الضوء على النّاحية السّلبية فقط دون ذكر النّواحي الإيجابية لتلك الصّلة.

وجيوش الفتح، ولا تزال توجّه المجتمع والحكومة معاً. وبشكل مشابه في الميادين الأخرى حيث يبدو للوهلة الأولى وجود مقدار كبير من الفوضى والاضطراب، وللعين الأوروبية، تجاهل تام للقانون والعدل، لكننا سنجد تقاليد تضع حدوداً للسّلطات المتضاربة وتملي ما يمكن فعله وما لا يجب فعله، حتى ولو كان من النّاحية العملية يخالف القانون المدوّن. وأخيراً لا يحدث سوء الفهم إلا بتعارض التّقاليد مع مفهوم القانون ووظيفة القانون الإداري بشكل خاص[1].

ومن جهة أخرى، فإن نظاماً كهذا يملك عقبات خطيرة لا يمكن تفاديها، بالإضافة إلى المعاناة الشّخصية والخسارة الاقتصادية النّاجمة عن الانتهاكات المتكرّرة للقانون من قبل أفراد الطّبقات الحاكمة والعسكرية. لقد وسّع الفجوة التي تفصل النّاس عن الحكومة[2] وخلق لديهم رضوخاً فاتراً تجاهها كشرٍّ لا بُدّ منه، وهو يوطّد أيضاً عناصر التّعارض الاجتماعي. كانت علاقاتهم المتبادلة مع الحكومة محدودة بنطاق جمع الضرائب المقترن غالباً بالعنف والقسوة[3]. لقد رأينا نتائجها من جهة الحكومة بشكل مشابه من اللامبالاة نحو مصالح الرّعية وغياب محفزات التّقدم أو الإصلاح. لكن بما أنه لا يمكن بقاء الحالة ثابتة، فقد ظل التّوازن يبتعد عن مصلحة الشّعب بواسطة التّجاوزات الصّغيرة المستمرّة. لم يبقَ هناك سوى مؤسّسة واحدة ذات صلات إيجابية بالنّاس سعت إلى إعادة التّوازن، ألا وهي المؤسّسة الدّينية، وسنذكر في الوقت المناسب مدى نجاحها في تنفيذ تلك المهام[4].

أما الانتقاد الثّاني الموجه إلى النّظام، فهو بُغضه للتغيير وبعده بالتالي عن التّجديد

---

(1) انظر الفصل العاشر من الكتاب.

(2) لكنه لم يتسبّب بهذه الفجوة التي تُعد إرثاً للحضارة الإسلامية المستقاة من أسلافها في غرب آسيا والتي تعمقت بوجود السّيطرة التّركية العسكرية منذ القرن الحادي عشر.

(3) لقد أصبحت تلك الطّريقة تقليدية جداً لدرجة أن المراقبين يؤكدون بأن الفلّاح المصري كان يرفض دفع الضرائب إلى أن تُنتزع منه بالقوة، وكان أصحابه ينظرون إليه بازدراء إن لم يفعل ذلك.

(4) انظر الفصلين الثّامن والتاسع من الكتاب.

والإبداع. إن كان لنا أن نحكم على ذلك من خلال الحياة الفكرية، نجد أن التّجديد موجود لكنه مقموع بزعم أنه يتعارض مع مصالح الجماعة، وفي حال عدم التّمكن من قمعه يتمّ تجاهله تماماً وتختفي كل منجزاته[1]. لن نعرف أبداً إن كان هناك «جاكار» عربي صمّم نولاً متطوراً أو «واط» تركي اكتشف طاقة البخار، لكننا نؤكّد أنه في حال وجود مثل هذه الاختراعات فلن يكون لها نتائج فاعلة. في الواقع كانت البنية الاجتماعية ككل تتصف بحضارة ثابتة أو رجعية، وهنا تكمن نقطة ضعفها. ولا نبالغ إذا قلنا إن عمليات الزّراعة والصّناعة والتجارة والتعليم قد أصبحت بعد قرون عديدة من الجمود عمليات آلية نتج عنها أنواع من الضمور، جعلت القائمين عليها غير قادرين على تغيير طرقهم أو التّطلع إلى المستقبل ولو بأقل درجة.

لقد اتّسم المجتمع الإسلامي الآسيوي في القرنين السّابع عشر والثّامن عشر بعدم القدرة على التّعلم، وليس عدم الرّغبة فيه[2]. ولم تعد العقول المجدبة قادرة على تصوّر أيّة فكرة تخرج عن الأفق الضيّق لخبرتها وتقاليدها، كما لم تعد قادرة على مواجهة أيّ وضع يتجاوز الطّريقة الرّوتينية المألوفة. وطالما أن الأقاليم العثمانية تعيش ضمن نظام فكري واقتصادي واجتماعي مغلق، بقي هذا النّظام يخدم أهدافه بالرّغم من تضاؤل المردود بشكل مستمرّ. ولكن أثناء القرن الثّامن عشر اجتمعت عوامل عدة لتخلّ بالتوازن القائم، وبالأخصّ في المجالين الاقتصادي والعسكري، وخلقت مشاكل جديدة لم يتمكن التّنظيم القديم من التّعامل معها. وكانت النّتيجة أن تحول النّظام الاجتماعي إلى ضحية يائسة للحلول العنيفة التي مزّقت الغطاء الواقي

(1) يمكننا ذكر مثال نموذجي على ذلك هو الطّبيب ابن النّفيس (المتوفى عام 1288 م) الذي اكتشف مبدأ الدّورة الرّئوية لكن تم تجاهل الأمر من قبل أطباء الأجيال اللاحقة ونسي اسمه كما نسي عمله. انظر ملحق الموسوعة الإسلامية.

(2) لكن ذلك شجع على عدم الرّغبة بالتعلم، ويقدم لنا المؤرخ الجَبَرتي مثالاً مذهلاً إذ يؤكد (كتفسير للتقدم الميكانيكي في أوروبا) أنه في عام 1746 جاء عدد من الفرنجة ليدرسوا الرّياضيات على يد والده، ولدى عودتهم إلى أوروبا قاموا بتعليم ما تعلموه وترجموه من النّظرية إلى التّطبيق، مخترعين بواسطته أجهزة رائعة كطواحين الهواء وآلات جرّ الأجسام الثّقيلة، وآلات لرفع المياه من الآبار... إلخ. (ج 1 ص 397، ج 3 ص 191).

من التّقاليد وعرّضت مؤسّساته للانهيار[1]. سنقوم بتفصيل طبيعة وآثار هذه العملية في الفصول القادمة بعد أن تحدثنا عن أسبابها بشكل مختصر من خلال التّطور السّياسي والعسكري والاقتصادي أثناء القرن الثّامن عشر.

3. الأقاليم العربية في القرن الثّامن عشر

إن من أهم أسباب الاضطرابات التي ابتُليت بها الرّعية والإدارة معاً في كل أنحاء الإمبراطورية تقريباً، الصّراع بين السّلطة المركزية المتمثلة بالپاشا، وطموحات القوات المحلّية والأحقاد التي بينها، مضافاً إليها فوضوية القبائل البدوية في كل الأقاليم العربية، وعناد الأكراد في شمال العراق. ولقد فشلت القوانين التي أمل السّلطان سليمان في إرساء قواعدها، وهو أمر بالغ الصّعوبة، بسبب فشل الپاشوات في مواجهة تجاوزات أفراد الجيش الانكشاري[2] الذين كرهوا السّيطرة الانضباطية الصّارمة والسّلطة المالية اللتين خضعوا لهما وسعوا إلى زيادة نفوذهم ونصيبهم في الإدارة المحلّية. في السّنين الأولى من القرن الثّامن عشر أصبح الصّراع أكثر حدّة، وقاد في كثير من الأحيان إلى اشتباكات مسلحة بين الأحزاب المختلفة. لقد تنبّه الباب العالي إلى العنف والفوضى المتزايدين، لكنه تردّد بين المحافظة على سياسته التّقليدية بإحداث تغييرات مستمرّة، وبين إبقاء القيادة بيد پاشا أظهر قدرته على قمع روح الثّورة والتمرّد بالقوة والعنف. لقد أثبت حسن پاشا في العراق مقدرة عالية (وكان قد عُيّن في بغداد عام 1704) في إخضاع ومعاقبة القبائل العربية ممّا جعل استبداله أمراً بعيداً، بالإضافة إلى أنه كان يرسل الجزية المحصّلة من مقاطعاته بانتظام إلى العاصمة[3].

---

(1) قارن في تاريخ الجَبَرتي بين شكواه ضد علي بِك ج 1 ص 258/ ج 2 ص 235) ثم تأسفه على زمانه (ج 1 ص 383/ ج 3 ص 162-163).

(2) تستخدم كلمة الإنكشاريّة من قبل الكتّاب الأوروپيين والآسيويين على حد سواء في القرن الثّامن عشر للدّلالة على الفرق المحلّية أو مجموع الأوجاقات، بالرّغم من أنّ الإنكشاريّة لا تشكل سوى أوجاق واحد بين الأوجاقات الأخرى.

(3) كان ومعظم خلفائه يملكون حكومات البصرة وماردين. من أجل هذه الفترة من التّاريخ العراقي انظر لونغريغ Longrigg ص 123 وما يليها.

وإن انتقال القيادة إلى ابنه أحمد في أزمة الحرب مع فارس (1724) كان بداية لتأسيس أسرة حاكمة. قام الأب وابنه بتنظيم قوة مملوكية خاصّة على نمط السَّراي العثماني، وقد قام أحد المماليك، سليمان آغا، وهو كاخية أحمد باشا وصهره، بأعمال بطولية في الحروب العربية ونال ترقية إلى رتبة باشا. وبعد وفاة أحمد عام 1747 حاول الباب العالي فرض سلطته على بغداد، لكن الجيش الإنكشاري هناك قاوموا الأشخاص المعيّنين من قبل الباب العالي، وفي عام 1749 دخل سليمان المدينة، وكان حينها باشا البصرة، وأصبح أول باشا مملوكي تلته سلسلة من بعده دام حكمها المستقل حتى عام 1831[1]. أما الموصل التي كانت تنجذب إلى مدار جارتها الكبرى، فقد استمرّت باستقبال الباشوات بشكل رسمي سنوياً من إسطنبول لكنها بقيت مدة قرن من الزّمان في قبضة عائلة الجليلي[2] Calîlî.

كانت حكومة العراق أقل تنويراً من الحكومة العثمانية لكنها كانت، حتى نهاية القرن على الأقل، أكثر ثباتاً وشدّة وأقل تأثراً بالأحداث الخارجية بسبب بعدها عنها، أما سوريا فقد اختبرت كل تأثيرات الحكم الضعيف المرتشي في إسطنبول[3]. ومن جهة أخرى فقد انتفعت سوريا مادّياً أكثر من أيّة مقاطعة آسيوية بانضمامها إلى الإمبراطورية العثمانية، وذلك نتيجةً للصّلات التّجارية التي نشأت بينها وتمتّعت بحياة اجتماعية واقتصادية مزدهرة. وبالرّغم من أحداث الشّغب العسكرية وطمع الباشوات وجامعي الضرائب والأعراب والأوبئة والمجاعات التي ملأت الزّمان في حلب ودمشق، فما من شيء يدعو

(1) مع أن المماليك كانوا خاضعين شكلياً لدفع المعونات المنتظمة من واردات مقاطعاتهم، فقد كانوا في أغلبهم من الأتباع الذين لا يدفعون الجزية (انظر Longrigg ص 199). وكان انتقال السّلطة في النّظام المملوكي متوارثاً لكن ذلك لا يعني انتقالها من الأب إلى الابن بل من السّيد إلى العبد المعتق (الذي كان صهراً لسيده في أغلب الأحيان).

(2) انظر أوليڤيه Olivier ج 2 ص 361-363، وإعجابه الواضح بمحمّد باشا الجليلي (1789-1807).

(3) أو كما تدعى في الكتابات الشّامية المعاصرة باسم إسلامبول أي «مدينة الإسلام» أو بالتركية «ذخر الإسلام». وقد ظهر التّعبير أول مرة على النّقود في عهد السّلطان أحمد الثّالث (1703-1730). انظر لاين پول «العملات المعدنية ص *xv*».

للقول بأن البنية الدّاخلية للبلاد قد واجهت كوارث خطيرة لغاية عام 1750. لقد قسمت القوات النّظامية في المدينتين إلى مخيّمين، ففي حلب كانت فرق الإنكشاريّة في حالة عداء مع الفرق المحلّية التي تفخر بأنها من سلالة النّبي، وكان أفرادها يُعرفون بالسّادة أو الأشراف. وفي دمشق كانت الطّوائف المتعارضة هي فرق الإنكشاريّة الإمبراطورية أو القاپي قُول[1] *Kapıkul* والإنكشاريّة المحلّية أو اليَرليّة *Yerlîya*. ومن أجل الحفاظ على النّظام كان الپاشوات مجبرين على الاحتفاظ بجيش خاص يُجنّد خيّالوه (الذين يدعون دِلي *Delîs* أو لاوند *Levends*) من بين التُّركمان أو أكراد الشّمال، بينما يجنّد مشاته من المهاجرين الجزائريين والتونسيين الذين يعرفون باسم البربر *Barbaresques* أو المغاربة[2] *Mağâriba*. لم تكن هذه الوسيلة ناجحة تماماً إذ أنها أضافت، تحت ظل الحكام الواهنين، طائفة ثالثة إلى الطّائفتين المتواجدتين وغدت أرضاً خصبة للاضطراب والفوضى[3]. وعلى الرّغم من القمع المستمرّ، فإن عنف الأشراف والإنكشاريّة ازداد سنة بعد سنة وخصوصاً في حلب، ممّا سبب فشل التّنظيم الإداري، وأدّى بترافقه مع غارات الأعراب (التي سنذكرها في نهاية هذا الفصل) إلى خلوّ الأرياف من سكانها. يؤكد ڤولني عام 1785 (ربما بشيء من المبالغة) أنه من بين 3,200 قرية في مقاطعة حلب المدرجة في قائمة الضرائب لم يبقَ سوى أربعمئة، وأن الجزء الأكبر من هجرة السّكان قد حدث في العشرين سنة السّابقة[4].

---

(1) يعرّف المُرادي (ج 2 ص 61) القاپي قُول بأنهم القوات والمستخدمون الحكوميون في الوظائف الحكومية في دمشق. وكانوا في الغالب ينضمّون إلى أفراد حاميات القلعة، لكننا لا نعلم إن كان هؤلاء يُعدّون من القاپي قُول أم لا.

(2) انظر ڤولني ج 2 ص 46؛ حيدر ج 1 ص 40-45؛ المُرادي ج 1 ص 107؛ لوكروي ص 38. يذكر حيدر ج 1 ص 104 مثالاً عندما استأجر أحد زعماء الدّروز قوات من المغاربة من الحكومة في دمشق.

(3) انظر الغزّي Ğazzî ص 306-307. لقد مُنع باشوات حلب من الدّخول عدة مرات مما اضطرهم إلى محاصرة المدينة، المصدر السّابق. وهناك إعدام لعدد كبير من الإنكشاريّة في حلب، المصدر السّابق ص 299. ومذبحة الأشراف: أوليڤيه ج 2 ص 309-312.

(4) ڤولني ج 2 ص 46-47؛ رسل ص 15-16، أوليڤيه ج 2 ص 312. حول سلب ونهب العرب انظر الغزّي Ğazzî ص 295-298 وأوليڤيه ج 2 ص 301؛ وحول ثورة الأشراف عام 1770 انظر

صحيحٌ أن دمشق شاركت حلب في معظم محنها، لكنها تجنبت أسوأ آثارها بظهور عائلة مرموقة انفرد أفرادها وتابعوها بالپاشوية في جنوب سوريا لستين عاماً. لقد وطدت دعائم حكمها، كما عائلة حسن پاشا، بفضل الخدمات التي قدّمها مؤسّسها في أوقات الشّدة، فأثناء حكومة عثمان پاشا، المعروف بأبي طوق (1724-1721) Abû Ṭawķ، وصلت الاضطرابات بين القاپي قُول والإنكشاريّة اليَرلِيّة حدّاً لم يسبق له مثيل، لكن الباب العالي لم يتمكّن من النّظر إلى الأمور في دمشق بنفس اللامبالاة التي كان ينظر بها إلى غيرها. لقد كانت هيبة السّلطان كزعيم للإسلام السُّنّة مرتبطة بالحج إلى مكة، وكانت دمشق مكان التقاء وانطلاق قوافل الحجّاج الضخمة من كل الأقاليم الشّمالية، وكان پاشا دمشق يتمتّع بلقب أمير الحج ويوكل إليه القيام بالترتيبات اللازمة لمرافقة القوافل وتزويدها بالمؤن[1]، وقيادتها بنفسه مع فرقة من القوات تكفي لحمايتها من غارات بدو جزيرة العرب.

وبهذا كان اندلاع اضطرابات مستمرّة في دمشق من شأنه أن يهدّد أمن الحج، وفي عام 1724 استُبدل عثمان پاشا بشخص يدعى إسماعيل يعرف باسم العظم[2]، وهو ابن جندي سابق في الحامية وپاشا صيدا آنذاك. قام إسماعيل پاشا بقمع القلاقل وأعدم المذنبين الرّئيسيين وأرسى قواعد النّظام في المدينة بمساعدة مجموعته من مماليك البوسنة والمغاربة إلى حين عزله عام 1730[3]. وبعد فترة قصيرة عُيّن أخوه سليمان في الپاشوية، وبسط سلطته بنفي عدد كبير من الإنكشاريّة الذين لجؤوا إلى لبنان واعتاشوا على السّلب والنّهب، حتى سُمح لهم بالعودة فقط ليلقى القبض عليهم ويُقتلوا.

شارل رو *«Échelles»* Charles Roux ص 213-215.

(1) كان الجزء الأكبر من عائدات الإيالة مخصصاً لهذا الغرض. انظر الفصل السّابع من الكتاب.

(2) إن اللفظة السّورية المحلّية للكلمة هي «العضم»؛ وأيضاً ظاهر تلفظ «ضاهر».

(3) انظر المُرادي ج 2 ص 84؛ كرد علي ج 2 ص 289. لا يُعرف تماماً أصل عائلة العظم، لكن يُعتقد أنهم من التّركمان الذين سكنوا المعرّة حيث وُلد إسماعيل عام 1660. يقول پوكوك ج 2 ص 124 إن القوات البوسنية للپاشا كانت تتغير بشكل مستمرّ لمنعهم من تشكيل صلات مع المدينة.

تصادف أن كانت حكومة سليمان متزامنة مع ظهور الشّيخ ضاهر العُمَر في شمال فلسطين وتوفي عام 1742 أثناء حصاره لضاهر في طبريا[1]. خلفه ابن أخيه أسعد پاشا العظم، پاشا صيدا سابقاً، الذي تضاعفت صعوبة مهمته مع اليَرليّة بظهور العداء ضد الدّروز في لبنان[2]. كان اليَرليّة تحت حماية الدّفتردار سيّد فتح الله[3] وهو زعيم عائلة ثرية ذات جذور متأصلة في الخدمة الرّسمية في دمشق. اضطر أسعد پاشا أخيراً إلى طلب الدّعم من إسطنبول والسّماح له باستخدام أقسى الأساليب، وفي عام 1746 أُعدم فتح الله وذُبح عدد كبير من اليَرليّة الإنكشاريّة ممّا أثلج صدر سكان المنطقة[4]. تم إرسال دفتردار جديد من إسطنبول، وخلال فترة توليه الپاشوية لعشر سنين استتبّ الأمن والنّظام وسارت شؤون الحكومة بهدوء واستقرار. يمتدح ڤولني أسعد پاشا فيقول: «لقد قام بعدد لا محدود من الأمور الجيّدة، وأرسى قواعد النّظام والانضباط بين قواته لحماية الفلّاحين ممّن عاثوا الفساد والدّمار»[5]. لكن الخدمات التي قدّمها پاشوات عائلة العظم لمقاطعة دمشق وللباب العالي لم تنجُ من الشّكوك التي ألقاها الدّيوان بشأن ميولهم وأهدافهم. أثناء الحكم الطّويل لأسعد پاشا في دمشق مُنحت پاشوية صيدا وطرابلس إلى أشخاص من أقربائه وأتباعه بحجّة كبح طموحات ضاهر العُمَر، وفي عام 1755 حصل أيضاً على پاشوية حلب. في الوقت نفسه تمّت ترقية حسين آغا، نائبه في القدس والمعروف باسم ابن مكّي، إلى رتبة پاشا واستقل عن

(1) حيدر ج 1 ص 34؛ ڤولني ج 2 ص 3. يروي المُرادي ج 3 ص 184 أنه تم تسميمه من قبل أحد رجال حاشيته بتحريض من ضاهر العُمَر (تظهر في النّص كلمة عكا خطأ بدلاً من طبريا).

(2) حيدر ج 1 ص 34.

(3) أي فتح الله الفلاقنسي الدّفتري. (أحمد)

(4) يذكر المُرادي ج 3 ص 286-287؛ ج 4 ص 38 أن أسعد پاشا قد دفع ألف كيس من النّقود للباب العالي من أجل الفرمان الذي يسمح بالمذبحة ومصادرة أملاك فتح الله.

(5) ڤولني ج 2 ص 137. انظر أيضاً ملاحظة المُرادي بشأن درويش، آغا اليَرليّة بعد عام 1746، مادحاً سيطرته الحازمة على قواته. المُرادي ج 2 ص 108. (وكان درويش خال المُرادي).

دمشق، وفي عام 1756 استقرّ حسين في دمشق[1] بينما فرّ أسعد إلى الصّحراء[2]. لكن هذه المحاولة للقضاء على عائلة العظم أتت بويلات كبيرة، فقد دخل ابن مكّي إلى دمشق قبل زمن قصير من اندلاع الاضطرابات والعداوات العسكرية وتجدّد أعمال العنف؛ وما زاد الطّين بلة أن قوافل الحج العائدة من مكّة في أواخر صيف عام 1757 قد هاجمها الأعراب وحاصروها في تبوك ثم قاموا بنهبها[3]. فرّ الپاشا إلى غزة[4] تاركاً دمشق للاضطراب والفوضى، وشارك الدّروز بمساعدة اليَرليّة ضد القاپي قُول. وفي نهاية عام 1758[5] أو بداية عام 1759 أرسل الباب العالي عبد الله پاشا الچَتَه جى Abdallâh Paşa Çatacî' من حلب إلى دمشق مصطحباً قوة كبيرة قامت بمساندة القاپي قُول، وبعد قتال مرير (لم تكن له الغلبة فيه دائماً) نجح في استعادة النّظام[6]. وبعد وفاته عام 1761[7] استعادت عائلة العظم مركزها، ولمدة عشر سنوات استلم الحكم عثمان پاشا الملقب بالصّادق، وهو مملوك جورجي سابق من مماليك أسعد

---

(1) كان جد حسين تاجراً ثرياً من تجّار غزة، وقد التحق ابنه محمّد بخدمة پاشا دمشق ونال رتبة كاخية أسعد پاشا، وحصل على ملكية غزة. بدأ عمل حسين مع حكومة هذه المنطقة ومن ثم عُين في القدس وكان في عام 1756 پاشا صيدا (المُرادي ج 2 ص 60-61). ويذكر ڤولني رواية عن الدّسائس التي سبقت تعيينه في دمشق.

(2) واتّهم فيما بعد بالتحالف مع الأعراب وقُتل في أنقرة، وصادر الباب العالي ثروته المقدرة بثلاثة ملايين قرش. المُرادي ج 4 ص 210؛ حيدر ج 1 ص 55؛ ڤولني ج 2 ص 242. وقد صودرت أيضاً ثروة خليفته سليمان بعد وفاته. المُرادي ج 3 ص 285.

(3) المُرادي ج 2 ص 61-62؛ ڤولني ج 2 ص 140.

(4) ثم أعيد إلى السّلطة وتولى پاشوية مرعش، لكنه رجع في النّهاية إلى غزة حيث احتفظ بجيش خاص ثم قُتل في اشتباك مع قوة من بني صخر عام 1783، وصودرت أملاكه كالعادة (المُرادي ج 2 ص 62).

(5) هناك وصف معاصر لسنة الفوضى تلك لكرد علي «خطط الشّام» ج 2 ص 296-297 (لكنها أرخت عام 1161 خطأ).

(6) المُرادي ج 1 ص 98، ج 3 ص 207؛ الغزّي Ğazzî ج 3 ص 301؛ حيدر ج 1 ص 45. يمتدح ڤولني في كتابه ج 2 ص 146-147 عبد الله پاشا، لكن القصة الرّومانسية التي رواها (ص 143-145) عن أصله وبداياته تبدو خاطئة.

(7) يقول ڤولني (ج 2 ص 147) إنه قد سُمّم من قبل ابن أخيه.

باشا. لقد أرغم تزايد نفوذ ضاهر العُمَر الباب العالي على الإقرار بتعيين أفراد آخرين من عائلة العظم وأتباعها (بمن فيهم أبناء عثمان نفسه) لتسلم باشوية صيدا وطرابلس، وربما حلب أيضاً؛ تم دعم طريق الحج من جديد واستقرّ النّظام[1]، باستثناء الغزو والقتال المستمرّ في وادي البقاع بين قوات الپاشا وأمراء الدّروز[2]. ولقد فوجئ كل من عثمان والحكومة العثمانية باجتياح سوريا من قبل مماليك علي بِك في مصر، يقودهم محمود بِك أبو الذّهب بالاتفاق مع ضاهر العمر، واستسلمت دمشق بعد مقاومة قصيرة جداً عام 1771. لكن أبا الذّهب استقال من منصبه بشكل غير متوقع وتمّ تعيين عثمان آخر يعرف باسم المصري في دمشق، وأوكلت إليه مهمّة تسوية الأمور مع ضاهر العُمَر[3]، لكنه فشل في ذلك وعُيّن بدلاً منه محمّد پاشا، وهو من سلالة العظم من جهة الأم، عام 1773 الذي تمكن من المحافظة على النّظام الدّاخلي والخارجي مدة عشر سنين، إلى أن توفي عام 1783 مخلفاً سمعة طيبة بأنه كان أفضل حكام دمشق خلال القرن[4].

لقد كانت وفاة محمّد پاشا العظم نهاية المناعة النّسبية لدمشق، إذ تجددت الاضطرابات المعتادة، وبعد صراع طويل مع المواطنين طُرد إبراهيم دلي پاشا (1786-1790) من دمشق ولم يتمكن من استعادة السّيطرة عليها إلا بالاستعانة بقوات من حمص وحماة[5]. وخلفه أحمد الجزّار Aḥmad Cezzâr پاشا صيدا الذي فُتحت

(1) مع أن حكومتهم في الأقاليم لم تخلُ من المفاسد. انظر كرد علي ج 2 ص 291.

(2) المُرادي ج 3 ص 161؛ حيدر ج 1 ص 35، 66-67، 90، 92؛ ڤولني ج 2 ص 13.

(3) حيدر ج 1 ص 92-104. انظر لوكروي ص 52-65 الذي لم يميز الپاشتين صاحبي الاسم ذاته.

(4) المُرادي ج 4 ص 97-102.

(5) ميخائيل الدّمشقي ص 5-6؛ وحول إدارة نابه الجيّدة في بعلبك انظر حيدر ج 1 ص 149. منذ عام 1730 ارتبطت حماة وحمص بدمشق كإقطاعيات ملكية للپاشوات وحازتا على مزيّة حمايتهم لهما. لكن المدينتين كلتيهما، وبالأخصّ حماة - التي وجدها پوكوك (ج 2 ص 144) عام 1730 في حالة جيّدة من الازدهار - قد عانتا من سلب الأعراب لهما. انظر المُرادي ج 3 ص 161، وج 3 ص 12ان 15؛ ڤولني ج 2 ص 173.

بتسلّمه الپاشوية لمدّة خمس سنوات صفحةٌ جديدة من المآسي والأحزان.

اقتصر التّنظيم العثماني الأول لسوريا على ثلاث إيالات هي: حلب والشّام (دمشق) وطرابلس. وفي عام 1660 بعد التّصفية النّهائية لأمراء المعنيين الدّروز في لبنان[1]، تشكّلت إيالة رابعة في المناطق السّاحلية لإيالة الشّام ومقرّها صيدا. كانت مهمّة الإيالة الجديدة إبقاء الدّروز والموارنة في جبل لبنان تحت المراقبة، ومنع، بالتعاون مع مقاطعة طرابلس، قيام اضطرابات جديدة. ولكي يكون الأمر أكثر فاعلية تم التّعاون مع دمشق في الأوقات العصيبة حيث أصبحت پاشوية المنطقة السّاحلية تابعة عملياً لپاشوات الشّام. وفي النّصف الثّاني من القرن الثّامن عشر تضافرت المشاكل المتجدّدة للدّروز وزعماء المرتفعات الجبلية الأخرى مع الصّلات الوثيقة مع مصر والانفتاح على التّعامل مع التّجّار الأوروپيين[2]، لتضفي على پاشوية صيدا أهمية غير متوقعة كمركز للأهداف الجديدة التي بدأت تتكشف منذ ذلك الحين في المقاطعات الآسيوية، وكان أول من استغلّها الشّيخ ضاهر العُمَر.

كانت بداية مسيرة الشّيخ ضاهر مرتبطة بعداوات قيس واليمن، التي أقضّت مضجع لبنان وسوريا الجنوبية. وفي عام 1698 ظهر الشّيعة المتاولة بقيادة شيخ يمني وكانوا يقطنون المنطقة الجبلية الواقعة بين بحر الجليل وصيدا. قام الأمير الدّرزي بشير الأول وبالتحالف مع پاشوات صيدا وطرابلس بقمع هذه الثّورة وتنصيب ضاهر كشيخ على صفد، وهو ينحدر من عائلة قيسيّة سنّيّة ذات نفوذ في المنطقة[3]. وفي عام 1705 عُيّن حاكماً على صفد وعكا[4]، وعمل طوال ثلاثين عاماً على تقوية مركزه عن طريق

---

(1) من أجل ثورة فخر الدّين الثّاني بن معن (1585-1635) انظر H. Lammens «سوريا» (بيروت 1921)، ج 2 ص 66-90؛ F. *Wüstenfeld* «*Drusenfürst der Din-ed Fachr*» (*Göttingen*، 1886).

(2) بالرّغم من وجود قنصليات ومنشآت أوروپية في حلب، فقد كان من المستحيل وجود مثلها في دمشق. انظر ڤولني ج 2 ص 152.

(3) كانت العائلة تُعرف ببني زيدان. انظر المُرادي ج 3 ص 184؛ حيدر ج 1 ص 6.

(4) حيدر ج 1 ص 8. (لا يمكن الوثوق دائماً بتواريخ وحقائق حيدر).

إخماد العداوات المحلّية قدر المستطاع ودفع الجزية بانتظام والانتصار على المتاولة. وبحلول عام 1742 كانت قوّته قد بلغت قدراً كافياً ليحتل طبريا ويقاوم سليمان باشا والي دمشق، وفي عام 1750 قام بتحصين عكا ضد هجمات أسياده السّابقين من أمراء الدّروز[1]. وهنا عمل على اجتذاب التّجّار الأوروبيين بتوجيه من خادمه المسيحي السّوري إبراهيم الصّباغ[2] وبدأ بممارسة احتكار البضائع الرّئيسية في منطقته لإعالة جيشه الكبير[3]. وبهذا تصعّدت شكوك وعداوة الباب العالي، ونتيجة لصراعه مع عثمان باشا الصّادق تحالف ضاهر مع علي بِك في مصر وساهم في نجاح الاجتياح المملوكي عام 1770-1771. ولقد اعتُرف به رسمياً عند احتلاله لصيدا عام 1772 كحاكم للپاشوية[4]، وفي العام التّالي تحالف مع أمير الدّروز يوسف وسدّد ضربة موجعة لجيوش دمشق، وتعاون مع الخيّالة الرّوس على طرد جزار پاشا من بيروت[5]. وفي عام 1774 تلقى فرماناً رسمياً بالعفو[6]، وفي عام 1775 قام اجتياح مملوكي آخر بالقضاء على قوته وجاءته الضربة القاصمة على يد القپطان پاشا العثماني حسن الذي

(1) حيدر ج 1 ص 43. انظر لوكروي «أحمد الجزار» ص 33 وما يليها.

(2) كان ملكياً يونانياً بابوياً. انظر حيدر ج 1 ص 113؛ لامان ج 2 ص 105. وهناك صورة له في كتاب ڤولني ج 2 ص 36: «لم يكن يرتدي سوى الملابس القذرة الممزقة. لدى النّظر إلى هذا الرّجل النّحيل الأعور نظنه شحاذاً وليس وزيراً ذا مكانة مرموقة». بينما يدعوه لوكروي ص 43 خطأً باليهودي.

(3) ڤولني ج 2 ص 29؛ شارل رو «*Les Échelles de Syrie*» ص 68. يقدر ڤولني عدد قواته عام 1770 بـ 1,500 خيّال من صفد، و1,200 خيّال من المتاولة، و1,000 من المشاة المغاربة (ج 1 ص 110)، ولكن في عام 1772 قدّر العدد بـ 5,000 إلى 6,000 خيّال و1,000 من المغاربة (ج 2 ص 22). وكان محاربوه المنتقون من المتاولة يدعون الفداوية *fidâwis* – وهو مصطلح غريب يعود إلى السّفاحين الإسماعيليين أيام الحروب الصّليبية. انظر المُرادي ج 1 ص 57؛ حيدر ج 1 ص 79.

(4) وفقاً لرواية حيدر ج 1 ص 100، ويضيف أنه تعهد بدفع مبلغ قدره 450 كيس سنوياً بالإضافة إلى 1,000 كيس عن المستحقات المتأخرة.

(5) حيدر ج 1 ص 98-99، 103-104؛ لوكروي ص 86-97.

(6) ورد كاملاً في كتاب حيدر ج 1 ص 107-108.

حاصر عكا واستولى عليها في العام نفسه[1]. اغتيل ضاهر من قبل متمرّدين من فريق المغاربة الخاص به واعتُقل إبراهيم الصّباغ وتمت مصادرة كل أملاكه[2].

قام أحمد الجزار بلملمة الإرث المادي والإداري لضاهر العُمَر وحصل بعد مسيرة محفوفة بالمخاطر على باشوية صيدا لدى استردادها[3]، وعمل دون إبطاء على استئناف وتطوير منهج الشّيخ ضاهر، فأعاد بناء حصون عكا بأقوى ممّا كانت عليه، وأسّس جيشاً خاصاً قومه أربعة آلاف من البُشناق (البوسنيين) والأرناؤوط والمغاربة والبدو[4]، واحتكر المنتجات بأكملها[5] وأقام صلات تجارية مع التّجار الأوروپيين كما شرع ببناء أسطول، وقام بتضمين المقاطعات وجمركة إيالة بأسعار مدمرة[6]. ولم يكتفِ بالأرباح الضخمة المحصّلة بل امتلك باشوية دمشق عام 1790 (مع الاحتفاظ بصيدا وطرابلس)، وأعاد هناك ممارسة أعماله الابتزازية.

يقول المؤرخ الدّمشقي: «في الحقيقة، لم ينعم الشّعب بشهر واحد من الرّاحة أثناء

(1) حيدر ج 1 ص 112-113، ويرجع ذلك لعام 1775؛ المُرادي ج 3 ص 184، ويرجعه لعام 1776. انظر لوكروي ص 120.

(2) وتقدر بـ 20 مليون فرنك فرنسي (=8,000,000 قرش). انظر ڤولني ج 2 ص 36.

(3) وهو من أصل بوسني، التّحق أولاً بخدمة علي بِك في مصر حيث حصل على لقب الجزار بسبب تعامله مع بدو الدّلتا. وبالتالي التّحق بالأمير الدّرزي يوسف الذي عيّنه قائداً لبيروت (حيدر ج 1 ص 97؛ أوليڤيه ج 2 ص 257) لكنه حاول الاستقلال بنفسه هناك، فطرده ضاهر العُمَر بمساعدة روسية. وبعد أن مكث فترة قصيرة مع ضاهر في عكا فرّ إلى دمشق واستعاد الحظوة لدى الباب، وقبل الاستيلاء على عكا بقليل رُقّي إلى رتبة بكلربك. انظر حيدر ج 1 ص 97-99؛ لامان ج 2 ص 112 وما يليها. لوكروي «أحمد الجزار» (باريس 1888) الذي كتب رواية دقيقة عن الجزار استقاها بشكل رئيسي من مصادر فرنسية.

(4) شارل رو ص 136. يقدر ڤولني عدد جيشه عام 1784 بحوالي 900 من الخيّالة البوسنيين والأرناؤوط و1,000 من المشاة المغاربة (ج 2 ص 76). يذكر حيدر (ج 1 ص 118) أنه ألحق بخدمته حوالي 600 من خيالة اللاوند الذين كانوا قد سُرّحوا من الجيش العثماني، بينما ألحق محمّد باشا العظم 300 منهم بخدمته. انظر حيدر ج 1 ص 162؛ لوكروي ص 146 وما يليها.

(5) شارل رو ص 134، 140.

(6) انظر الفصل السّابع من الكتاب.

حكم الجزّار في دمشق الذي دام حوالي خمس سنوات - أولاً بسبب المطالبة غير العادلة بجمع المال، وثانياً بالتخفيض المتكرّر للعملة الذي نجم عنه خسارة باهظة، ثم بفرض البيع الإلزامي لكل أنواع البضائع المسلوبة من أماكن مختلفة والملقاة في الأسواق بأثمان بخسة، بالإضافة إلى الكم الكبير من المصائب والمحن بكافة أنواعها»[1].

كان أصحاب المصارف اليهود الذين يحتفظون بالحسابات الحكومية هم موضع الابتزاز لديه، وعندما كان أحدهم يفرّ من قبضته كان الحيّ اليهودي يتعرض للنّهب والسّرقة[2]. أضف إلى كل ذلك قسوته الجائرة واستخفافه بالحياة، حتى حياة مماليكه الخاصين[3]. ولا عجب إن كانت شوارع دمشق قد زُيّنت ومحلاتها قد أضيئت عند إقصائه عام 1795[4]. لكن جزّار باشا عُين مرتين ثانيتين والياً على دمشق، مرة عام 1799، ومرة في السّنة التي سبقت وفاته (1803-1804)، وقد دفع ابتزازه وقسوته معظم أولئك الذين ليس لديهم ما يخسرونه إلى اللجوء إلى حلب أو لبنان[5].

تطوّرت الأمور في مصر بخطوط متوازية وإن كانت مختلفة[6]، وكما نذكر فإن السّلطان سليم كان قد أنشأ في مصر ست مجموعات أو أوجاقات من القوات التُّركية (أو بالأحرى البوسنيّة) بعد الفتح، لكنه هو وخلفه السّلطان سليمان قد عملا في الوقت نفسه على ترسيخ النّظام المملوكي، حيث قام الأمراء المماليك (وفيما بعد ضبّاط الأوجاقات)

(1) ميخائيل الدّمشقي ص 6-7.
(2) المصدر السّابق ص 8.
(3) انظر التّصوير والوصف الذي قدمه (وفقاً لما سمعه) أوليفيه (ج 2 ص 264-270) الذي يؤكد أن كل سكان سوريا كانوا ينظرون إلى الجزار على أنه ساحر أو مشعوذ؛ انظر ميخائيل مشاقة ص 47 وما يليها.
(4) ميخائيل الدّمشقي ص 9.
(5) المصدر السّابق ص 13-14.
(6) حول التّاريخ الخارجي لمصر في عهد الپاشوات العثمانيين انظر J.J. Marcel «مصر الحديثة» (پاريس 1848)، وكذلك الرّواية الأحدث والأكثر قبولاً لكومب «مصر العثمانية» (القاهرة 1933).

بشراء العبيد الچراكسة وغيرهم من العبيد البيض الذين شكلوا قوة الخيّالة النّظامية، وعملوا كعنصر موازن في وجه الپاشوات والجيش وفرق الإنكشاريّة. لكن التّمييز بين أفراد الأوجاقات النّظامية وبين المماليك أصبح أكثر وضوحاً عندما قامت أعداد كبيرة من الفرق الأولى بالتزاوج مع الشّعب المصري والانضمام إلى النّقابات الحرفية والاندماج بالسّكان المحلّيين وفقدان شخصيتهم العسكرية (مع محافظتهم على امتيازات الفرق التي يتبعون لها). وبالرّغم من أن القوات العسكرية لم تكن مؤلفة من المصريين المحلّيين، فقد كان أفرادها مختلفين تماماً عن أفراد الفرق التُّركية في الأناضول والرّوملي، كما ساهم انقضاء قرنين من الزّمان بجعلهم أكثر وعياً لاستقلاليتهم[1]. تكيّفت البنية الاجتماعية في مصر مع تلك الحالة بشيء من الصّعوبة، وإنّ بُعد القسطنطينية وقلة الظّلم التُّركي نسبياً قد جعلا السّكان يميلون إلى قبول الطّائفة التُّركية دون اعتراض أو ندم وتقديم ولائهم الفاتر للسّلطان كممثل للسّلطة الدّنيوية[2].

كان المهاجرون الأتراك، الذين أصبحوا مواطنين، يشكلون عنصراً ثابتاً نسبياً، بينما يمكن النّظر إلى المماليك بثقة أقل وهم أقلّ انصياعاً لتأثير تعاليم التّقاليد والدّين[3]. وعلى الرّغم من أن النّظام المملوكي يعود إلى أكثر من ثلاثة قرون قبل الفتح العثماني، فإن طبيعته تتصف بأن المماليك لم تكن لديهم القدرة على الاستقرار في الأرض، وكان كل جيل يستورد من الخارج ثم يُطلب منه اعتناق الإسلام[4]. وإن قوة النّظام

(1) كانوا يدعون بالمجمل «مصرلية» أي المصريون، ويظهر الجَبَرتي في عدة مقاطع أنهم كانوا متميزين جداً عن العثمانيين والأتراك والغرباء من سوريا وحلب (ج 3 ص 260، ج 7 ص 212).

(2) لكن ذلك لم يمنع الجَبَرتي من ذكر أوامر الباب العالي بشيء من التّهكم. ج 2 ص 156، ج 5 ص 18.

(3) لماذا لم يفلح المماليك أبداً بإبقاء أصولهم أكثر من الجيل الثّاني، أو الثّالث كحد أقصى، بينما كان للأوجاقات التّركية ستة أو سبعة أجيال في منتصف القرن الثّامن عشر؟ يكمن السّبب بالتأكيد في ظروف ونمط حياتهم، ولعل من بين العوامل أنهم لم يتخذوا زوجات مصريات وشيوع النّقائص الشّاذة فيما بينهم (انظر ڤولني ج 1 ص 158؛ أوليڤيه ج 2 ص 145-146)، وكذلك طريقة حياة النّساء الچركسيات.

(4) لكن ذلك لم يسلبهم بالضرورة حماسهم الدّيني (وهو أمر معروف تماماً)، لكنه أبعدهم

تكمن في التّدريب الصّارم الذي كان المماليك الشّبّان يخضعون له قبل الالتحاق بالخدمة العسكرية. ليس لدينا معلومات مباشرة عن ذلك، لكن هناك مقطعين للجَبَرتي يلقيان ضوءاً كافياً يمكننا من إعادة تشكيل سماته الأساسية. «وكان من السُّنن السّابقة في آداب المماليك أن لا يركبوا من بيوت أسيادهم منفردين أبداً، فتُرك ذلك في جملة المتروكات (أي في عام 1787)، وتزوّج المماليك وصار لهم بيوت وخدم ويركبون ويغدون ويروحون ويشربون الدّخان وهم راكبون في الشّارع الأعظم وفي أيديهم شُبُكات الدُّخان من غير إنكار، وهم في الرّقّ»[1]. يمكننا من خلال هذا المقطع تصوّر الانضباط المفروض عليهم لغاية القرن الثّامن عشر (بما أن الجَبَرتي يلمح إلى أن التّغيير قد حدث في سن الشّباب ثم الكهولة)؛ ويمكننا من المقطع الآخر أخذ فكرة عن تربيتهم الأدبية والدّينية. عندما جلب إسماعيل بِك القوات من البلقان وجدهم المصريون عديمي الدّين والمبادئ، وفوجئوا بأنه «استعملهم من أوّل وَهلة في الفروسيّة، ولم يدرّبهم في آداب ولا معرفة دين ولا كتاب»[2]. ولهذا فليس من العدل النّظر إلى المماليك على أنهم جماعة جاهلة همجية[3]، ويدعم هذه النّتيجة عدّة حقائق وآراء سجلتها صفحات المؤرّخ المهمّة[4]، مع أنه كان هناك دون شك تدهور

بالتأكيد عن الاستيعاب العميق لتعاليم الإسلام.

(1) الجَبَرتي ج 2 ص 145، ج 4 ص 284.

(2) المصدر السّابق ج 2 ص 180، ج 5 ص 72. انظر أيضاً ج 2 ص 214، ج 5 ص 136؛ ج 4 ص 25–26، 27، ج 8 ص 55–56، 58.

(3) انظر على سبيل المثال رواية ڤولني عن تدريباتهم المنتظمة ج 1 ص 151.

(4) منهاج 1 ص 179، ج 2 ص 87–88: «عثمان بِك ذو الفقار، شيخ البلد من عام 1729 إلى عام 1743، كان عدلاً مستقيماً؛ لم يكن يأخذ الرّشوة ولا يسمح لأتباعه بقبولها، وهو لم يغتصب مالاً أبداً؛ ج 2 ص 5–8، ج 3 ص 239–244: «عبد الرّحمن كاخية (متوفي 1776) كان أحد البناة المرموقين في تاريخ القاهرة، ويقال إنه بنى ورمّم ثمانية عشر مسجداً كبيراً وعدداً كبيراً من المساجد الصّغيرة والمدارس؛ وحتى مُراد بِك الشّهير فقد أعاد بناء جامع عمرو بالقاهرة القديمة – يبرز مارسيل (مصر الحديثة ص 248) الأمر وكأنه قنص للثّروة لكنه روايته يدحضها قول الجَبَرتي (ج 3 ص 170، ج 6 ص 318) بأنه أعاد بناء الجامع بأبهة كبيرة وأن الفرنسيين دمّروه في العام الذي تلا بناءه. هناك أمثلة أخرى عن الأعمال العامة التي قام بها المماليك: ج 3 ص

في المستوى في منتصف القرن الثّامن عشر[1].

كانت حكومة عدد معيّن من الأقاليم وبعض الوظائف الأخرى تُمنح للمماليك وفقاً للمبدأ السّنوي، وبهذا ضمنوا ثبات نفوذهم في إدارة البلاد. وعندما تراجعت سلطة الپاشوات وقادة الأوجاقات ازدادت قوة المماليك. تقلّد رئيس البكوات منصب حاكم القاهرة ونال لقب «شيخ البلد»، وفي بداية القرن الثّامن عشر كانت سلطته قد نافست سلطة الپاشا. ولقد شكّل المماليك المدرجون في الأوجاقات المنافسة فرقتين متعارضتين كان من الشّائع حدوث نزاعات مسلحة بينهما[2]، وكان قائد الفئة المنتصرة يصبح تلقائياً شيخ البلد للوقت الرّاهن، وسواءٌ أحكم بشكل جيّد أم سيئ، وسواءٌ بقي

173، 176، 219، ج 6 ص 322، 327؛ ج 7 ص 103-104. أما عن تفوقهم في الأدب فلا يمكن ذكر إلا القليل، ومن الواضح أن الأتراك كانوا أكثر اهتماماً بالتعلّم من المماليك والمصريين. ولكن حتى هنا توجد بعض الاستثناءات، ولعل ما يذكرنا بعظمة وأبهة بغداد هو حادثة شراء محمّد بك أبي الذهب للنّسخة الأصلية من الشّرح الشّهير للشّيخ مرتضى لكتاب «القاموس» من الكاتب نفسه بمبلغ 100,000 درهم فضي (الجَبَرتي ج 2 ص 199، ج 5 ص 108). ويذكر الجَبَرتي آخر المماليك إبراهيم بك، رفيق مُراد، بأنه كان «موصوفاً بالشّجاعة والفروسيّة وباشر عدّة حروب، وكان ساكن الجأش صبوراً ذا تؤدة وحلم، قريباً للانقياد للحق، متجنّباً للهزل إلا نادراً مع الكمال والحشمة، لا يحب سفك الدّماء» (ج 4 ص 263، ج 9 ص 210). وأخيراً قارن لهجة روايته لمجزرة المماليك عام 1811 وتكراره لعبارة «العائلات الرّاسخة» والمطابقة التّامة تقريباً بين المماليك والعائلات التّركية القديمة وبين الشّعب المصري (ج 4 ص 127-132، ج 8 ص 286-298).

(1) هناك عدة عوامل أسهمت دون شك في هذا التّدهور لكن من أبرزها ظهور «السّادة» غير العسكريين آنذاك. نذكر مصريين ذوي أصل وضيع هما الفلّاح صالح والحمّال أحمد الجلفي اللذين أصبحا من الرّأسماليين الأثرياء ويعملان في إقراض المال، وقد ابتاعا مماليك وأدخلاهم في الأوجاقات وأسّسا مجموعات من المماليك تملك قوة ونفوذاً. ويحمّل الجَبَرتي الأول ذنب تدمير عدة عائلات كبيرة عن طريق الرّبا (الجَبَرتي ج 1 ص 203، ج 2 ص 141؛ مارسيل ص 225).

(2) كانت معاركهم المصغرة تحدث خارج أسوار المدينة وبهذا لم تكن تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين. وبين تلك العمليات الفوضوية كان لديهم أدب خُلقي يدعى فيما بينهم «أديغا خابزه» *adigua kabza*.

في الحكم فترة طويلة أو قُتل أو نُفي من قبل الفئة الأخرى، فإن الپاشوات، ما عدا بعض الاستثناءات، كانوا ينظرون إلى ما يجري حولهم بعجز تام. وكانت أوامر الباب العالي بإعدام بعض البكوات لا تقود إلا إلى الإقالة العاجلة للحاكم المقدام الذي يحاول تنفيذها[1]. مع ذلك بقيت الإدارة بشكل عام منهجيّة وعادلة في تعاملها مع الرّعية، وباستثناء بعض الزّيادة في الضرائب وتنامي قوة البدو، فلم تكن هناك تغييرات تذكر في البنية التّقليدية للحكومة والمجتمع لغاية نهاية السّنوات السّبع لحكم إبراهيم بِك ورضوان بِك (1747–1754). لكن تركز السّلطة بأيدي شيخ البلد لم تؤدِّ إلا إلى المزيد من الخطط الطّموحة التي بدأت تتحقق عندما تسلم علي بِك، خليفة إبراهيم والآخذ بثأره، المنصب للمرة الثّانية عام 1767.

لم يكن المماليك سكّان مصر الوحيدين الذين استفادوا من انهيار السّلطة العثمانية. كانت القبائل العربية للبدو شبه الرّحّل قد شكّلت منذ زمن بعيد عنصراً مقلقاً للاقتصاد الزّراعي في الدّلتا ومصر العليا، وبسبب أعدادهم وتنقلهم وطبيعتهم القتالية لطالما تحدّوا جهود الحكام للسّيطرة على أعمال السّلب التي كانوا يمارسونها. حتى في أيام إمبراطورية المماليك السّابقة شكّلت ثورات البدو، الفعلية والتهديدية، إحدى الأمور التي شغلت بال السّلاطين[2]، وفي القرون الحديثة تزايد عددهم بسبب هجرة جماعات جديدة قادمة من الغرب. في مناطق عدة استغلّ شيوخ البدو ضعف السّلطة المركزية وعداوات المماليك ليبسطوا نفوذهم على الأقاليم كلها. وبحلول منتصف القرن وجد البكوات أن طموحاتهم مهدّدة من جبهتين. في مصر العليا كانت المناطق الواقعة جنوبي أسيوط بأكملها بيد هَمّام Humâm شيخ قبيلة الهوّارة[3] Hawwâra، وفي

(1) كان من غرائب الحكومة المصرية أن كان البكوات يملكون الحق القانوني بإقالة الپاشوات دون الرّجوع إلى الباب العالي، لكن الپاشوات كانوا يعاملون بأدب حتى بعد خلعهم، ولا توجد سوى أمثلة قليلة عن استخدام العنف تجاههم.

(2) انظر أ. ن. پولياك «مجلة الدّراسات الإسلامية»، 1934، ص 257–165.

(3) تتفق المصادر بأن حكمه كان عادلاً؛ لقد بعث ازدهاراً مفاجئاً في مقاطعاته وكوّن لنفسه شهرة واسعة بسياسته مع الأعراب وسيطرته عليهم، وصيانته لقنوات المياه وحكومته المعتدلة

الدّلتا كانت أقاليم البحيرة Buḥayra والشّرقية Şarḳîya وحتى القليوبية Ḳalyûbîya إلى شمال القاهرة تُحكم بواسطة قبائل مستقلة تماماً ما عدا اسمياً.

من المحتمل جداً أن يكون ظهور دولة المماليك المفاجئ مرتبطاً بتجدّد الخطر البدوي، وعلى العموم كانت أول أعمال علي بِك موجّهة نحو قمع القبائل البدوية. وفي عام 1769 تمكّنت بعثة يقودها محمّد بِك أبو الذهب من كسر شوكة هَمّام وتفتيت وحدة الهوّارة، وفي الوقت نفسه قام أحد مماليك علي بِك، وهو من عُرف لاحقاً بأحمد باشا الجزّار، بقمع بدو البحيرة. تطلّبت هذه العمليات زيادة كبيرة في القوات العسكرية، وزيادة أكبر للقيام بالحملات التي تلت ذلك في الحجاز واليمن عام 1770 وفي سوريا عام 1771. ولا بدّ من تذكر أن الأفواج العثمانية في مصر قد تأسّست أولاً من أجل الدّفاع، وبالرّغم من إمكانية استدعاء بعض فرقها للخدمة في الجيش الإمبراطوري، فهي لم تكن بحدّ ذاتها قوة هجومية أبداً[1]. وكانوا يعيشون، بالاتفاق مع النّظام العثماني، على الأراضي المخصّصة لهم، إذ لم تكن العائدات التي ترسلها الخزينة الإقليمية المركزية تكفي لإعالة وصيانة جيش نظامي. ولكي ينفّذ علي بِك مشاريعه الطّموحة في التّوسّع والاستقلال، اضطر إلى مواجهة مشكلة مضاعفة. كان عليه قبل كل شيء تأسيس جيش قادر على القيام بالهجوم، ومن جهة أخرى إيجاد المصادر المالية الكافية للإنفاق عليه.

لقد كان حلّ هاتين المشكلتين يتجاوز طاقة الإدارة الرّوتينية في مصر، وبخاصّة في ظل الصّعوبات الاقتصادية التي سنتحدّث عنها بعد قليل. لذلك ما كان من علي بِك إلا أن لجأ إلى الحلول الفظّة العنيفة التي غدت مثالاً لكل خلفائه من بعده، وقاد البلاد إلى انهيار اقتصادي وتفسّخ اجتماعي سريعين، كانا من سمات العقد الأخير للقرن الثّامن عشر. لم يخطر أبداً في بال أيّ تركي أو مملوكي استخدام المصريين

المتسامحة. انظر جيرار ص 510–512، 560؛ لانكريه ص 246؛ إستيف ص 323.

(1) يقال إن قسماً كبيراً من الأوجاقات لم يعد بتلك القوة العسكرية الفعالة. انظر استياء القبطان– باشا حسن بسبب عدم جدواهم، الجَبَرتي ج 2 ص 135، ج 4 ص 260.

كجنود، لكن علي بِك، بالإضافة إلى شرائه لأعداد كبيرة من المماليك، بدأ بإلحاق مجموعات من المرتزقة في جيشه وأضاف إليهم النّوبيين وعرب شبه الجزيرة[1]، كما قام أيضاً بتنظيم فيلق من الرّماة (على الأغلب من اليونانيين) أسهم بشكل كبير في نجاح حملته في سوريا[2]. ضمّ أبو الذهب إلى القوات جنوداً وبحارة من الأتراك واليونان[3] ووضع فرقة الرّماة تحت قيادة ضابط إنكليزي، لكن ذلك لم يجلب نجاحاً كبيراً[4]. وقد تسرّعت هذه التّطورات بإعادة استيلاء الأتراك على مصر بقيادة القپطان-

(1) يتحدث الجَبَرتي في عام 1769 عن الدّلي والدّروز والمتاولة والشّوام (ج 1 ص 335؛ وفي التّرجمة (ج 3 ص 55) يُذكر الرّوس والألبان والمتاولة والمسيحيون السّوريون!). وكان الجيش المُرسل إلى جزيرة العرب عام 1770 مؤلفاً من الأتراك والمغاربة والسّوريين والمتاولة والدّروز والحضرميين واليمنيين والسّودان والأحباش والدّلي (المصدر السّابق ج 1 ص 350، ج 3 ص 91)، بينما يتألف الجيش المُرسل إلى سوريا عام 1771 من المغاربة والأتراك والهمود واليمنيين والمتاولة (ج 1 ص 364، ج 3 ص 115). (ويُذكر أن أحد البكوات الأوائل واسمه قطامش كان قد كوّن فيلقاً من المماليك السّود، ج 1 ص 174، ج 2 ص 77).
يقدر ڤولني (ج 1 ص 109) عدد أفراد الجيش المرسل إلى سوريا بحوالي 40,000 رجل (ويعطي المُرادي الرّقم نفسه ج 1 ص 54)، من بينهم حوالي 20,000 رجل مقاتل (يتضمنون 5,000 خيّال مملوكي وحوالي 1,500 من المشاة المغاربة). كان أغلب الدّلي في مصر من سكان الجبال السّوريين. انظر الجَبَرتي ج 4 ص 226، ج 9 ص 132. انظر أيضاً حيدر ج 1 ص 76 حول النّظام العسكري والاقتصادي لعلي بِك.

(2) المُرادي ج 1 ص 54-56؛ حيدر ج 1 ص 85؛ لقد استسلمت حامية دمشق على الفور، لكن على عكس الاعتقاد السّائد كانت المدفعية معروفة في مصر وسوريا حتى قبل ذلك الوقت. كانت قلاع حلب وغيرها من المدن مجهزة بمدافع (الغزّي ج 3 ص 267 (عام 1600) وص 299)؛ ويشير ڤولني إلى أنها كانت عديمة الجدوى وتستعمل بشكل سيئ (ج 1 ص 147؛ ج 2 ص 48؛ عن الإسكندرية ج 1 ص 7). يستشهد ڤولني بشاهد عيان لاستخدام سليمان پاشا المدافع في طبريا عام 1742 (ج 2 ص 2)، وكثيراً ما كانت المدفعية تُذكر في الحصار والاشتباكات القتالية بعد عام 1771 (حيدر ج 1 ص 92، 93، 98). وفي عام 1783 يذكر ڤولني مصنعاً للبارود في مصر (ج 1 ص 174)، وأنه وجد السّويس بحراسة ستة مدافع برونزية يديرها رجلان من الرّماة اليونانيين (ج 1 ص 185).

(3) الجَبَرتي ج 2 ص 107، ج 4 ص 186. يقدّر حيدر عدد أفراد الجيش عام 1775 بأكثر من 60,000 رجل.

(4) ڤولني ج 1 ص 126، 128؛ المُرادي ج 1 ص 57.

باشا حسن عام 1786 و1787. وإن خطوطه المحصّنة جنوبي مصر وأساطيله الصّغيرة في النّيل ووسائله في جمع المال قد زوّدت منافسيه إسماعيل بِك ومُراد بِك بأفكار جديدة عملا على تنفيذها باستمرار بعد إقالته. قام إسماعيل بجلب المجنّدين من البلقان وألبانيا (من البوسنيين والأرناؤوط) لكن سلوكهم اللاديني والمتعجرف جعل سكان المنطقة يبغضونهم[1]؛ أما مُراد فقد جلب رجالاً من اليونان وكريت[2] استطاع بمساعدتهم إنشاء مسابك لصبّ المعادن ومصانع للبارود وأسّس أسطولاً جديداً[3] وضع على رأسه أحد أتباع القپطان- باشا السّابق نيكولا دى چيسمِه[4] Nicolas of Chesmé الذي لم يكن ضابطاً طيّعاً[5] لكنه جعل من قواته مجموعة رائعة لم يتمكن حتى الفرنسيون من القضاء عليها أثناء العمليات الأخيرة في مصر العليا[6]. ومن الجليّ أيضاً أن عدد المماليك قد أخذ بالتزايد تدريجياً[7].

---

(1) الجَبَرتي ج 2 ص 180، ج 5 ص 72؛ الفرحة في القاهرة عندما أمروا بمغادرة البلد بعد وفاة إسماعيل. المصدر السّابق ج 2 ص 195، ج 5 ص 100.

(2) الجَبَرتي ج 3 ص 41، ج 6 ص 87.

(3) الجَبَرتي ج 3 ص 168، ج 6 ص 315؛ براون «رحلات» ص 81؛ أوليڤيه ج 2 ص 69؛ أوريان «أحمد آغا le Zantiote» في *Aventuriers et originaux*؛ پوليتي «هيلينية مصر الحديثة» ج 1 ص 89-95. استورد التّاجر الإيطالي روسّيتي Rossetti الأسلحة من إيطاليا لصالح مُراد، الذي يقال إنه قد وظف ميكانيكيين ومدفعيين إيطاليين في ترسانته الجديدة في الجيزة وبعض الضباط والصّيادلة الإيطاليين في جيشه (بالبوني ج 1 ص 206، 215). وقبل ذلك كان الأسطول المصري مؤلفاً من ثمانية وعشرين زورقاً صغيراً تم بناؤها في السّويس وزُوّد كل واحد منها بأربعة مدافع دوارة صدئة (ڤولني ج 1 ص 222).

(4) أ. بوپ «الكولونيل نيكولا پاشا أوغلى وكتيبة مطاردي الشّرق» باريس 1900.

(5) الجَبَرتي ج 3 ص 168، ج 6 ص 316.

(6) دونون «رحلات» (ترجمة إنكليزية) ج 3 ص 102 (مع أن نيكولا كان قد انضم إلى حينها إلى القوات الفرنسية (پوليتي، المصدر السّابق)).

(7) في عام 1783 قدر ڤولني العدد الكلي للقوات المملوكية، بمن فيهم الشّبان، بـ 8,500 وكانوا مسلحين ببنادق قصيرة إنكليزية ذات فوهة واسعة، ومسدسين وكانوا يتدربون دائماً على استخدامها، بالإضافة إلى فأس حربية وسيف (ج 1 ص 143، 149-151). وكانت نفقات كل مملوك تتراوح بين ألف إلى ألفي قرش سنوياً (ج 1 ص 156). وفي عام 1798 قُدّر عدد

ومن أجل إيجاد وسيلة لإعالة هذه القوات المأجورة والقوات العسكرية، لجأ البكوات بشكل رئيسي إلى أسلوب الابتزاز وفرض ضرائب جديدة. بدأ علي بِك بتقويض نظام الأراضي القديم وذلك بالاستيلاء على عقارات خصومه[1]، كما فرض رسوماً باهظة على القرويين، وابتزّ المال من التجّار ومن غير المسلمين[2]، واحتكر البضائع لصالح التجّار الأثرياء[3]. ومن العدل إذن أن يتهم المؤرّخ المصري (الذي يشيد بأمجاد الماضي *laudatory temporis acti simper*) علي بِك بأنه «انتهك التّقاليد الرّاسخة وخرق القوانين وهدم المنازل العتيقة وأبطل الأساليب القديمة النّاجعة»[4]، بالرّغم من أنه يتحسّر على أيامه لدى مقارنتها بالأحداث اللاحقة[5]. لقد تابع خلفاؤه أعمال الابتزاز بدرجة أكبر[6]، لكن محافظة المماليك والبيروقراطية في مصر صانت الأشكال القديمة من التّغيير حتى نهاية القرن، على عكس التّغييرات الجذرية التي أحدثها الجزار باشا في جنوب سوريا. ومن المحتمل أن تكون الأسباب الاقتصادية، وليس مجرّد الطّموح، هي التي دفعت علي بِك لمحاولة بسط نفوذه على السّاحل العربي للبحر الأحمر، وعلى الرّغم من أن البكوات اللاحقين لم يغامروا بتكرار التّحدي الصّريح لحكم السّلطان، فمن الجدير بالذكر أن مُراداً كان يهيّئ الأمر لإرسال بعثة إلى بلاد الذهب في الجنوب عندما فوجئ بوصول الفرنسيين[7].

المماليك وأفراد الأوجاقات في القاهرة بحوالي 10,400 (جومار «وصف مدينة القاهرة» ج 2 ص 2، 694).

(1) حيدر ج 1 ص 76. كان علي بِك نفسه ملتحقاً بأوجاق الإنكشاريّة.

(2) الجَبَرتي ج 1 ص 309، 351، ج 3 ص 15-16، 93؛ ومن أجل نفقات الحملة السّورية تم فرض 103 دولارات (حوالي 220 قرشاً) على كل قرية، و100,000 دولار من القبط و40,000 من اليهود. يقول ڤولني (ج 1 ص 122) إن تكاليف حملة مكة وصلت إلى أحد عشر مليون قرش.

(3) ڤولني ج 1 ص 122.

(4) ج 1 ص 258، ج 2 ص 235.

(5) ج 1 ص 383، ج 3 ص 162-163.

(6) انظر الفصل السّابع من الكتاب.

(7) أوريان «أحمد آغا le Zantiote» في *Aventuriers et originaux*.

من خلال هذا البحث الموجز تبرز نقطتان أساسيتان، الأولى هي أن النّظام القديم لم يتدهور من داخله أو بدافع ذاتي، وبغض النّظر عن السّيطرة الضعيفة للباب العالي، لم يكن هناك ما يشير إلى حدوث أزمة وشيكة لغاية عام 1760. وإن من أهم أسباب الكارثة التي حصلت في مصر وسوريا معاً كان الاستبدال التّدريجي للأوجاقات القديمة بجيش جديد من المرتزقة، وكانت نفقات هذه التّشكيلات العسكرية الجديدة - وليس طمع أو رفاهية المماليك والباشوات أنفسهم - من وراء كل تلك المظالم التي ملأت صفحات التّاريخ في تلك الفترة والتي جمعناها مع العوامل الاقتصادية لنناقشها في فصل آخر، وهي التي قوّضت أسس الاستقرار في النّظام الاجتماعي. أما النّقطة الثّانية فهي الأهداف والعوامل التي لعبت دوراً كبيراً في إدارة محمّد علي في مصر - أي الاستغلال الاقتصادي وإعادة تنظيم الجيش وظهور الخبراء التّقنيين الأوروبيين ومحاولة التّخلص من الحكم العثماني وبسط النّفوذ المصري على الأقاليم المجاورة - وكانت كلها واضحة في مصر وسوريا خلال العقود الأخيرة من القرن الثّامن عشر.

قبل أن نختم هذا الفصل، يبقى أن نذكر باختصار علاقات مصر وسوريا بالباب العالي خلال هذه الفترة. بالرّغم من التّسيّب في تطبيق السّلطة العثمانية وبالرّغم ممّا يبدو من انفصال الأقاليم العربية عن القسطنطينية، فإن المصادر المعاصرة لا تقدّم ما يدعونا للتفكير بأن السّلطات العثمانية أو الرّعية كانوا يتجهون نحو حلّ هذه الصّلة، ولم يكن من عادة السّلاطين العثمانيين أن يتشدّدوا في فرض الطّاعة على حكّامهم ما داموا يؤدّون المراسم اللازمة وبالأخصّ إرسال العائدات إلى العاصمة في الوقت المحدّد، وكانوا إذن ينتظرون الفرصة المواتية التي تتطلب تدخلاً من جانبهم. لقد لخّص ڤولني بدقته المعهودة الوضع في بضع عبارات إذ قال:

«لم تكن سياسة الأتراك هي قيادة أتباعهم إلى الطّاعة المتشدّدة؛ بل إنهم أدركوا منذ وقت طويل أنهم لو أرادوا قمع كل الثّورات فسيكون عملاً دون طائل وهدراً للأرواح والأموال، هذا بغضّ النّظر عن احتمال الفشل أحياناً وبالتالي ازدياد الجرأة على التّمرّد. ولهذا اتخذوا جانب الصّبر والتّسويف وتحريض الجيران والآباء والأبناء؛

وآجلاً أم عاجلاً سيرضخ الثّائرون لسير الأمور وسيلاقون المصير نفسه، وهو زيادة ثروة السّلطان على أكتافهم»[1].

لم تغيّر تجربة القرن الثّامن عشر من إيمان السّلطات العثمانية بقدرتها على فرض سيطرتها حتى النّهاية، وباستثناء الحالة الخاصّة لمماليك العراق، فقد كان ڤولني على حق في كل ما قاله. كان الحاكمان الوحيدان اللذان أعلنا الثّورة هما علي بِك وضاهر العُمَر؛ وقد أقدم كلاهما على هذه الخطوة الجريئة لأن أيدي الباب العالي كانت مكبّلة بالحرب في أوروبا؛ وفي الحالتين كلتيهما فرض الباب سيطرته دون تأخير وبتكاليف بسيطة، كما أن غطرسة المماليك المصريين قد كبحت باحتلال القپطان-پاشا للقاهرة عام 1785 و1786[2]، ومع أن مُراد وإبراهيم لم يرسلا مبالغ كبيرة لخزينة إسطنبول، فقد كانا دائماً حريصين على تبرير الخسارة[3] وتقديم الخدمات الخاصّة عندما يُطلب منهما ذلك[4]. علاوة على ذلك فقد أحكم الباب قبضته على المماليك وأخضعهم لسلطته من أجل إيقاف عملية تصدير العبيد البيض إلى مصر. كان پاشوات عائلة العظم مثالاً عن الأتباع الذين يؤدّون واجباتهم بدقة، وقد عالج الباب موضوع طموحهم لإنشاء أسرة حاكمة بمصادرة ثرواتهم. والأمر نفسه هو الذي دعاه إلى غضّ النّظر عن التّفاوت الكبير بين عائدات الجزّار والجزية السّنوية التي كان يرسلها إلى إسطنبول، وصمّ الأذنين عن الاستماع إلى شكاوى رعاياه. وإن كان ذلك يدل على الإفلاس الخُلقي فيمكن الرّدّ بأن الباب العالي يبقى أفضل من پاشواته ومماليكه. وفي الحقيقة فإن من أبرز الدّلائل على انهيار الأخلاق السّياسية ونبوغ الحكم في الطّبقة الحاكمة العثمانية هو أن كل حكام القرن قد بسطوا نفوذهم بالقوّة، ولم يتعامل واحد منهم مع رعيّته بإخلاص ومحبّة بحيث يأسفون لرحيله. نتيجة لذلك لم يستطع أحد

---

(1) ڤولني ج 2 ص 5.

(2) من الجدير بالذكر أن حسن پاشا وصل الإسكندرية بزورق واحد فقط وبضع مئات من جنود البحرية.

(3) انظر الفصل السّابع من الكتاب.

(4) الجَبَرتي ج 2 ص 351، ج 5 ص 198-199.

الوقوف في وجه السّلطة المطلقة للدّولة، وبالنسبة للپاشوات والرّعية معاً كانت الملاذ الأخير للجزاء وإصلاح المفاسد. أخيراً، كان للمؤسّسة الدّينية، على الأقل في أوج قوتها، نفوذ على السّيادة العثمانية، فبالرّغم من أن المذهب التّقليدي للخلافة ما زال معلقاً[1] فإن القاعدة النّفسية للوحدة الإسلامية كانت حاضرة من خلال الاحترام التّام للسّلطان كممثل ومدافع عن مذهب السُّنّة ضد الكفار في أوروپا والمارقين في فارس.

مع ذلك، هناك مظهران للحياة السّياسية في القرن لا يشكلان حجماً كبيراً في بحثنا، لكنهما زلزلا ثقة الباب العالي وأثارا بعض الشّكوك حول المستقبل. كان الأول هو المفاوضات التي جرت بين علي بِك والقيادة الرّوسية وتلاها التّحالف بين ضاهر العُمَر والأسطول الرّوسي[2]. الواقع هو أن ذلك لم يؤدِّ إلى شيء وأن السّلطات العثمانية، من خلال إيمانها العميق بقوتها، لم تكن قد أدركت بعد المدى الذي تفوقت فيه القوى الأوروپية عليها من حيث المصادر والعلوم الحربية. لكن الحقيقة هي أن الإمبراطورية العثمانية لم تعد منغلقة على نفسها ومعزولة عن العالم الخارجي، وعاجلاً أو آجلاً ستتعقد مشكلة الوحدة الإمبراطورية بدخول عناصر غريبة عنها من خارج حدودها.

أما المظهر الثّاني فكان الضغط والتنظيم المتزايدين للقبائل البدوية العربية، التي كانت دائماً معادية للسّيادة العثمانية ومحتقرة لحججها وذرائعها. وبالتزامن مع الصّحوة المحلّية لبدو مصر، وإن لم يكن ذلك مرتبطاً تماماً بها، نشأت فترة من الاهتياج بين قبائل الصّحراء السّورية. في القرنين السّادس عشر والسّابع عشر كان الأمن مستتباً في المناطق الشّمالية من الصّحراء على يد الموالي Mawâlî، وكان زعيمهم الذي يحمل اللقب المتوارث «أبو ريشة»، يحكم المنطقة بأسرها من عاصمته في عانة على نهر الفرات وينعم بدخل ثابت من الرّسوم التي فرضها على القوافل ومن الأجور

(1) انظر الفصل الثّاني من الكتاب.

(2) انظر مقالة أوريان «كاترين الثّانية والشّرق» 1770-1774 في الأكروپوليس، ج 5 ص 188-220 (باريس 1930)؛ لوكروي ص 73 وما يليها.

العثمانية السّنوية. حتى ذلك الوقت كانت صلاتهم بالسّلطات التُّركية طيبة وقد لعبوا دوراً بارزاً، إلى جانب الأتراك، في تاريخ العراق[1]. لكن فقدان أهمية طريق الصّحراء ووحشية الپاشوات قادا إلى عملهم كقطاع طرق، عندما اختل النّظام القبلي السّوري بأكمله بسبب الهجرة البطيئة المستمرّة لقبائل عَنزَة نحو الشّمال. وفي بداية القرن الثّامن عشر كانت تلك القبيلة الكبيرة من قبائل الجزيرة الشّمالية قد غادرت مرابعها لسلسلة من الأسباب الغامضة، وبحلول منتصف القرن كانت قد عزلت الموالي عن الفرات وأجبرتهم على الاتجاه غرباً نحو حلب وحماة[2] ممّا أدّى إلى سلب وتدمير المناطق المحتلّة. وجدت الحكومة العثمانية أنه من الحكمة الاعتراف بالوضع الرّاهن والاستفادة منه، فمنحت زعيم تلك القبائل لقب البِك وأوكلت إليه مهمّة حراسة حدود الصّحراء بين حلب ودمشق. وبالمقابل كان يُسمح لهم بأخذ الرّسوم من القوافل وفرض المعونات على حماة والمدن الأخرى[3]. أما في المناطق الجنوبية فكانت القبيلة الرّئيسية هي قبيلة بني صخر Ṣaḫr التي تمتد فوق أراضي فلسطين والأردن. أثناء الحروب مع ضاهر العُمَر تحالفت قبيلة بني صخر معه وجهزها بالسّلاح[4]. وفي الوقت ذاته، في صحراء الجزيرة العربية وخارج نطاق السّلطة العثمانية المباشرة، كان الوهابيون يؤسّسون إمبراطوريتهم الأولى بزعامة آل سعود. ولغاية نهاية القرن كانوا مجرّد أسماء في سوريا ومصر[5] ولم تكن السّلطات العثمانية تنظر إليهم سوى أنهم

---

(1) لونغريغ ص 39، 67-71؛ أوپنهايم «البدو» ج 1 (لايپتسيغ 1939)، ص 305 وما يليها، ص 312 وما يليها.

(2) أوپنهايم، المصدر السّابق ص 68 وما يليها.

(3) أ. دى بوشمان في «مجلة الدّراسات الإسلامية» 1934، ص 23-24؛ ڤولني ج 2 ص 173، ويقال إنه كان لدى الشّيخ محمّد الخرفان 30,000 خيّالاً. انظر روسّو ص 94 حول إعفائهم من الضريبة في بلاد الرّافدين شريطة تزويد القوافل بفرق الحراسة.

(4) ڤولني ج 2 ص 8.

(5) لم يذكرهم الجَبَرتي حتى عام 1802 بأنهم أصحاب حركة جديدة نشأت في نجد منذ حوالي ثلاث سنوات؛ ولم يذكرهم المُرادي إلا بشكل غير مباشر (ج 4 ص 31-32).

يثيرون بعض المشاكل الحدودية التي يمكن لپاشا بغداد معالجتها[1]. ولم يكن أحد يتنبأ، مهما بلغ بَعُد نظره، أن الحركة الوهابية[2] ستؤثر في العشرين سنة التّالية، ربما بسقوطها أكثر من ظهورها، على بنية وتلاحم الإمبراطورية.



(1) لونغريغ ص 212-216.

(2) يستخدم الكتّاب الغربيون هذه التّسمية المغلوطة، وصوابها: حركة الإصلاح السّلفي.

الفصل الخامس

الفلّاحون وتملّك الأراضي والزّراعة

من خلال وصفنا للفلّاحين في الإمبراطورية العثمانية – ومختلف سكان الأرياف الذين لا يشملهم هذا التّعبير بدقة – قمنا بتقسيم حديثنا إلى قسمين، يتناولان على التّرتيب الشّعوب غير النّاطقة باللغة العربية وتلك النّاطقة بالعربية بشكل رئيسي. إن الفرق الشّاسع الذي يجعل تلك المناطق مختلفة عن بعضها لا يكمن فقط في الأحوال المادية التي عاشها الفلّاحون ومورست الزّراعة في المناطق المعنية من خلالها، بل لأن تلك الأماكن لم تتحد في تاريخ الإمبراطورية إلا في وقت متأخر، وبذلك لم يعد من الممكن تطبيق المبادئ التي حدّدتها تلك الأحوال بدقة على الأقاليم الملحقة في القرن السّادس عشر، وبالذّات لأن معظم سكانها كانوا من المسلمين الذين ضمّتهم ديار الإسلام منذ قرون عديدة.

علاوة على ذلك فإن المعلومات المتعلقة بالمنطقتين ليست متوازية، فلدينا على سبيل المثال روايات مفصّلة عن حالة الفلّاحين في مصر وبعض الأقاليم العربية الأخرى في القرن الثّامن عشر أكثر ممّا لدينا حول أقاليم البلد الأم. ومن جهة أخرى فإن القوانين الصّادرة في القرن السّادس عشر والتي تنظّم امتلاك الأراضي تعكس الأحوال التي كانت سائدة آنذاك في أقاليم البلد الأم، ويمكن من خلال الرّوايات التي تتضمّنها، مع إضافة روايات أخرى عن حياة الفلّاحين اليومية، تكوين فكرة عن حالة الرّيف في منتصف القرن الثّامن عشر. أخيراً، بما أن بعض القوانين قد وُضعت أصلاً لأقاليم البلد الأم – وبالأخصّ قوانين تملك الأراضي – ثم طبقت إلى حدّ ما على

الأقاليم العربية، فإننا سنخصّص القسم الأول من الفصل للأقاليم الأولى، والقسم الآخر للأقاليم الثّانية.

1. الرّوملي والأناضول

كانت الأحوال التي مورست فيها الزّراعة في هذه الأقاليم مرتبطة بجغرافية المنطقة ومناخها. وقد كانت مساحات واسعة من الإقليمين جبليّة، وبهذا كانت الاتصالات غير متطوّرة بشكل كافٍ باستثناء المنطقة السّاحلية. وبما أن نقل المحاصيل إلى البلدة الأقرب كان صعباً، فكانت تُزرع للاستهلاك المحلّي فقط. وبما أن الكمية المخصّصة للبيع قليلة جداً فإن قدرة الفلّاحين على ابتياع الملابس والأدوات والطّعام كانت محدودة، وكانوا يضطرون إلى صنع كل ما يحتاجونه تقريباً بأنفسهم. وبهذا أصبح الاعتناء بتربية المواشي من أجل جلودها وأصوافها والاستفادة منها في فلاحة الأرض يلعب دوراً أكبر في الاقتصاد الزّراعي للبلاد من مجرّد زراعة المحاصيل[1].

يبدو أنّ هذا الأمر ينطبق على المنطقة كلها، لكن أهمّية توليد الماشية والزّراعة بحدّ ذاتها تختلف من جهة إلى أخرى. ففي المناطق ذات الطّبيعة الجبلية الوعرة كانت تربية المواشي تستجلب اهتمام السّكان كله ولم يكونوا يزرعون سوى المحاصيل الضرورية؛ أما في المناطق الأخرى الأكثر خصوبة والأقرب إلى طرق المواصلات - إما القريبة من الموانئ أو الواقعة على الطّرق المهمّة التي تسلكها القوافل - فإن الزّراعة تسير جنباً إلى جنب مع تربية المواشي. وفي المناطق الأخرى كان الاهتمام متنوعاً بين الأمرين.

وبالنظر إلى المقاطعتين ككل، فإن السّلطات العثمانية تعدّهما منقسمتين إلى مجموعات مختلفة من الأراضي، ثلاثة منها لا تتعلق بوصفنا الحالي وهي: أولاً، الأرض القاحلة أو المستنقعات التي لا يمكن أن تقوم فيها أية أعمال زراعية، أو الأجزاء النّائية من السّلاسل الجبلية. ثانياً، الحقول المحتوية على المعادن. ثالثاً،

(1) إسماعيل خسرو *Türkiye Köy Iktişâdiyâtı* ص 20 وما يليها، 32، 45 وما يليها.

المناطق المأهولة بالسّكان. تبقى الغابات، والمراعي، والأراضي الصّالحة للزّراعة، وكروم العنب والبساتين المشجرة، وأراضي التّبن، ومواقع القرى بما فيها مزارع الخضار. هذه الأنواع السّتة هي التي تهمنا حالياً.

أشرنا سابقاً إلى أن كل الأراضي الزّراعية للإقليمين في القرن السّادس عشر كانت بيد الدّولة إلا إذا كانت مخصّصة للوقف الدّيني[1]. وكانت تلك الأراضي تسمى، بالمصطلح العثماني، «ميري» *mîrî* أو «وقف» *wakf* لكن ما كان يقصد به بعبارة الأراضي الزّراعية هو النّوعان الثّاني والثّالث من الأصناف السّتة، أي المراعي والأراضي الصّالحة للزّراعة، ومن بين الأربعة المتبقية تُعد الغابات أراضي ميري أو وقف أما البقية فلم تكن كذلك. وكانت مواقع السّكن في القرى أملاكاً خاصّة - «مُلك» *mulk*، وكان لكل منزل نصف دُنم من الأرض وهو مُلك أيضاً. وكان لكل قرية حقل يُجمع منه التّبن وكان ملكاً مشتركاً لأهالي القرية. أما حالة الصّنف المتبقي، أي الكروم والبساتين المشجرة، ففيها بعض الشّك. كانت، كما قلنا، في الأساس وقفاً، بمعنى أن الأشجار كانت مُلكاً خاصاً، وما لم تكن مشمولة بموقع القرية فكانت تُعرف باسم «تتمّي سُكنى»[2] *Tetimmei Suknâ*، أما الأرض التي زُرعت فيها فهي ميري أو وقف[3]. في حالات عدة بالطّبع لم يكن هذا التّمييز مهماً جداً، فإن كان محصول الكرم هو العنب فقط وكان مُلكاً، فإن الكرم نفسه يُعد مُلكاً نظرياً، ولكن إذا قرّر الفلّاح زراعة الأرض تصبح ميري بطبيعة الحال (ما لم تكن وقفاً) مهما كان وضعها سابقاً. وكانت المباني التي تنشأ على أرض الميري تُعدّ مُلكاً أيضاً في معظم الحالات، وكما سيتضح لاحقاً فإن هذه الفروقات يعمّها الاضطراب.

ننتقل الآن للكلام عن الفلّاحين أنفسهم. كان المصطلح الذي يُطلق عادة على الفلّاح هو «رعيّة» وجمعه «رعايا»، وهي كلمة عربية تعني بالأصل «القطيع في

---

(1) انظر: *M.T.M*. ج 1 ص 51، 56-57.

(2) انظر *M.T.M*. ج 1 ص 105.

(3) المصدر السّابق ج 1 ص 84.

المرعى». وعندما تطلق على الإنسان فإنها تشمل كل رعيّة الحاكم، أي أنه الرّاعي وهم الرّعيّة. وبالتعبير العثماني كانت تعني فقط المزارعين الأحرار المقيمين وعائلاتهم، سواءٌ أكانوا مسلمين أم ذمّيين. وبهذا يختلف الرّعايا عن كل رجال القلم ورجال السّيف (بمن فيهم بدو اليوروك الذين كانوا يؤدّون الخدمة للدّولة ويُعدّون من الجنود)، وعن الحرفيين والتجّار في المدن.

كان وضع الرّعايا مرتبطاً بالأراضي التي يقيمون فيها، والتي سبق أن ذكرناها. وبما أنها كانت مُلكاً من جهة وميري أو وقفاً من جهة أخرى، فقد كان الفلّاحون مالكين للفئة الأولى ومستأجرين للفئة الثّانية، وهو الأغلب. وبغض النّظر عن هذا التّصنيف، كانت الأرض مقسمة بطريقة أخرى. سبق أن أشرنا إلى أن الجزء الكبير من الميري كان مقسماً إلى إقطاعيات تخصّص للسّلطان وأفراد عائلته وخدمه والموظفين المدنيين والقائمين على الحصون الحدودية، أو للسّپاهية الإقطاعية وضبّاطهم ذوي الرّتب العليا (الذين كان أغلبهم حكاماً إقليميين في الوقت نفسه)[1]. وبنفس الطّريقة كانت أراضي الوقف مقسمة إلى ملكيات تخصّص عائداتها لبناء مسجد أو مدرسة. وكان أصحاب الإقطاعيات كلهم يجمعون الضرائب إما بأنفسهم أو بتفويض من ينوب عنهم، أي كانوا يقبضون الضرائب بدلاً من الرّواتب، وكانوا إذن متولّي *mütevellîs* الأوقاف. أما عائدات الأراضي الأخرى، التي لا تشكل إقطاعيات بالإضافة إلى أراضي السّلطان، فكانت تُجمع وتُرسل إلى الخزينة العامة والخزينة الخاصّة بالسّلطان على التّرتيب. وإن الوظيفة الأساسية، وربما الوحيدة، للرّعايا من وجهة نظر الحكومة هي تزويد هؤلاء الجامعين بمستحقاتهم. ومن هنا كان كل فلّاح مكلفاً كراعٍ إما لإقطاعية أو لوقف أو لميري. أما إيجار الأرض التي لا تُعد مُلكاً فكان يُطلق عيه اسم تصرُّف[2] *taṣarruf*. لم يكن تملّك صاحب الإقطاعية أو المتولّي هو فقط ما يخولّهم تقاضي الضرائب من الرّعايا، إذ كانت الأملاك الخاصّة خاضعة أيضاً للضرائب، وكان يحق

(1) إسماعيل خسرو ص 158.

(2) انظر *M.T.M.* ج 1 ص 51-52.

لهم أخذ نسبة من محاصيلها من الرّعايا تماماً كأراضي التّصرّف. ويرجع سبب ذلك إلى أن الحكومة بتشكيلها للإقطاعيات والأوقاف تخلّت عن حقوقها بجمع ضرائب أية أملاك خاصّة داخل حدودها.

وبالرّغم من أن أصحاب الإقطاعيات لم يكونوا سوى مستأجرين للأراضي، فقد كانوا يُعرفون بمُلّاك لها[1]، وكان المتولّون يقومون بجمع الضرائب نيابة عن الأوقاف والملتزمين، وفي منتصف القرن السّادس عشر أخذوا يجمعونها لصالح الخزينة أيضاً، وهم بذلك يملكون حقوقاً على الفلّاحين تماماً كتلك التي يتمتّع بها مالكو الأراضي أنفسهم. وهنا يكفي أن نلاحظ بعض الفروق بين سلطة المتولّين والملتزمين وسلطة أصحاب الإقطاعيات، ولن نحتاج لتفصيل الفئات المختلفة لدى وصفنا للعلاقة التي تربط الفلّاحين بأسيادهم (وكما سيتضح لاحقاً فإن جامعي الضرائب هؤلاء كانت لهم حقوق أخرى على الفلّاحين غير الحقوق المالية). الفرق الأول هو أن امتلاك السّپاهية للإقطاعيات العسكرية كالتّيمار والزّعامت كان وراثياً، أي ينتقل إلى أبنائهم القادرين على أداء الخدمة العسكرية. وهذا الأمر لا ينطبق على الإقطاعيات الأخرى - حتى إقطاعيات «الخاص» العسكرية - بل كانت دخلاً إضافياً على وظيفتهم. والفرق الثّاني هو أنه في كل إقطاعية مزرعة خاصّة تدعى «خاصّه چفتلك» *Ḫâṣṣa Çiftlik* يستثمرها الملتزم أو بواسطة وكيله لحسابه الخاص. أخيراً، كانت الإقطاعيات بكافة أنواعها تتميز عن الأملاك التي يديرها المتولون أو الأراضي التي يزرعها الملتزمون تسمى «المعيشة» *Dirlik* وهي تسمية تؤكد على أن عائدات كل منها كانت مخصّصة ليكسب صاحبها العيش منها، بينما يذهب الجزء الأكبر الذي يجمعه المتولون إلى منشآت الوقف والتي يجمعها الملتزمون إلى الخزينة مقابل تخمين الأرض والتزامها[2].

وكما أن امتلاك السّپاهية لأراضي المعيشة كان وراثياً نوعاً ما، فقد كان الفلّاحون يتمتّعون بوراثة أراضي التّصرف والمراعي. وبالفعل لعل السّبب الرّئيسي لإعلان

---

(1) «صاحب الأرض» بالعربية. انظر إسماعيل خسرو ص 159.
(2) المصدر السّابق ص 158-159، 161.

السّلطات بعدم تملك الأراضي الزّراعية كمُلك خاص كانت رغبة منها بالسّماح للفلّاحين بوراثة الإقطاعيات، شريطة عدم مخالفة الشّريعة التي تقضي قوانينها بأن يُقسم ثلثا الأملاك الخاصّة، على الأقل بنسب ثابتة بين ورثة صاحبها بعد وفاته لتصبح قطعاً صغيرة تصعب إدارتها. لا يوجد في قوانين الشّريعة ما ينصّ على وراثة أراضي التّصرف، لذلك كان السّلاطين يتصرفون بها كما يشاءون[1].

أما بالنّسبة لفلاحي التّصرف فكانوا يتبعون النّظم التّالية: إذا استمرّ الفلّاح بالقيام بواجباته بشكل منتظم (وسنذكرها بعد قليل)، تنتقل أرضه بعد وفاته إلى أبنائه دون دفع مستحقات خاصّة. وإذا لم يكن لديه أولاد فإن الوضع يختلف، إذ يستطيع فرد آخر من العائلة وراثة الأرض شريطة أن يدفع سلفة[2] (طاپو *tapu*) يقدرها مسلمون ثقات في بعض الحالات، وتعادل مستحقات سنة واحدة في الحالات الأخرى، وتعتمد أولوية المطالبة على درجة قرابة وريث الشّخص المتوفى وفق التّرتيب التّالي: ابنته، أخوه، أخته، أبوه، أمه. وإذا ما دفع الوريث الطّاپو الجديد لا يتم إقصاؤه. ولا يملك الأقرباء الأبعد حق المطالبة بالأرض، باستثناء الأحفاد في حالات خاصّة، ولا يمكنهم منع خروج التّصرف إلى غير أفراد العائلة. أما وراثة أراضي التّصرف من النّساء فكان مقيداً بالأبناء، وكانوا يجبرون في هذه الحالة على دفع الطّاپو. ويمكن أيضاً أن يمتلك أرض التّصرف فلّاح واحد أو اثنان على أساس الشّراكة، وفي هذه الحالات تنتقل حصّة كل واحد منهما إلى ورثته حسب العادة، ولكن بإهمال الورثة لدفع المستحقات يملك الشّريك الآخر الحق بوضع يده على الجزء الشّاغر من الأرض بدفع الطّاپو[3]. أخيراً، يمكن للمالك التّنازل عن التّصرف لشخص من قرية أخرى بعد وهبها لفلاحي القرية التي ترتبط الأرض بها[4].

بهذه القوانين كانت السّلطات راغبة بمنع تقسيم أراضي التّصرف والتأكيد على

---

(1) انظر: *M.T.M.* 1 ص 57-58.
(2) المصدر السّابق ج 1 ص 54.
(3) المصدر السّابق ج 1 ص 76-77.
(4) المصدر السّابق ج 1 ص 78-79.

استمرار عائلات الفلّاحين باستخدامها. كان أساس النّظام هو المسكن والعائلة، فإذا كان لرجل عدة أبناء ورثوا التّصرف بعد وفاته وأراد أحدهم التّنازل عن حصته لشخص يسكن قرية أخرى، فمن حق إخوته منعه من ذلك. وإذا لم يترك الرّجل أبناء وانتقل التّصرف إلى ابنته كان زوجها هو الذي يتولى إدارته، وفي حالة الأخوات والأحفاد لا بدّ لهم من أجل المطالبة بالأرض من أن يكونوا من سكان المنزل نفسه[1].

وبهذا كان الفلّاحون يأمنون على أنفسهم من طرد صاحب الأرض لهم، ولكن في حال قيامهم بواجباتهم طبعاً وهي الزّراعة الجيّدة للأرض الصّالحة لذلك ودفع ضرائب ومستحقات عدة[2]، بالإضافة إلى أنهم مجبرون على إعلام صاحب الأرض بأي إجراءات يرغبون بالقيام بها في الأرض وأخذ موافقته على ذلك، كبيع أراضي التّصرف مثلاً. وكانت الإجراءات التي تتم دون موافقة صاحب الأرض تُعدّ باطلة[3].

يمكننا تصنيف المستحقات والضرائب المدفوعة إلى فئتين، تُفرض الأولى على الأرض أو محصولها، وتُفرض الثّانية على الفلّاحين بشكل شخصي. يمكن تقسيم الفئة الأولى إلى نوعين من الضرائب، تلك التي تدفع لتربية المواشي، والأخرى لزراعة الأرض. كانت المستحقات الرّئيسية المفروضة على تربية المواشي هي رسوم الأغنام *'âdeti ağnâm* ورسم زريبة الأغنام *ağil resmi* وبعض رسوم المراعي. كانت رسوم الأغنام في الإقطاعيات تفرض أثناء موسم التّكاثر (عادة بمعدّل آقجَه لكل رأسين من الغنم)؛ أما ضريبة الزّريبة فكانت تدفع عندما توضع الأغنام في الحظائر لتوليدها، لكنها لم تكن شائعة في كل الإقطاعيات وكانت أقل من رسوم الأغنام، إذ تؤخذ خمس أقجات فقط عن كل 300 خروف[4]. أما المراعي، فكان يُسمح لصاحب الأرض بفرض مستحقات على الفلّاحين الذين يستفيدون من مناطق الإقطاعية المعدّة للرّعي الصّيفي والشّتوي، وكانوا يدفعونها حسب عدد الأغنام التي يرعونها لكن لم يتضح لنا

---

(1) المصدر السّابق ج 1 ص 58، 59، 63، 71.

(2) المصدر السّابق ج 1 ص 55.

(3) المصدر السّابق ج 1 ص 52. *Sipâhîden izinsiz olan mu'âmelât külliyen bâțildir*.

(4) المصدر السّابق ج 1 ص 107-108، 542.

إن كانوا يسدّدونها نقداً أو عيناً[1].

كانت الضريبة الأساسية على الزّراعة هي العُشر، التي كانت تسمى مقاسمة الخَراج *Ḫarâcı muḳâsama*. وكان هذا العشر يُجمع عيناً من قبل الجُباة في فترة الحصاد قبل جني المحصول. لكن الفلّاحين كانوا مجبرين على إحضار محاصيلهم كلها إلى صاحب الأرض لدرسها، ونقل الجزء المخصّص للعشر إلى أقرب سوق أسبوعي أو إلى مخزن الحبوب في القرية. كانت نسبة الضريبة على المحصول تتراوح من مقاطعة إلى أخرى، من العُشر إلى النّصف. وبتطوّر الإمبراطورية أنشئت سجلات للمستحقات والضرائب المفروضة على كل مقاطعة وهي تعتمد دون شك على أحوال كل منطقة. كانت تلك السّجلات تراجَع وتحدَّث بشكل دوري، ولم تجرِ أية محاولة لتغيير أسس الضرائب الإقليمية بهدف توحيدها[2].

كان صاحب الأرض موكلاً أيضاً بجباية العشر على القمح والشّعير والتبن (وتُعرف باسم سلارية *salâriye*)[3]؛ وكذلك الفواكه والخضار التي يزرعها الفلّاحون على تربة الميري (أي في أي مكان عدا المنطقة الصّغيرة المسموح بها لكل أسرة كأملاك خاصّة) وحتى على المحاصيل المزروعة على الأملاك الخاصّة التي قد يعرضها الفلّاحون للبيع، شريطة ألا تكون الكروم وحقول الفاكهة وبساتين الخضروات مسجلة لدفع مستحقات ثابتة[4]. وتخضع المناحل لرسوم سنوية ثابتة إذا كانت في أرض الميري، أو تخضع للعشر بالنّسبة للعسل المنتج؛ وبهذا إذا كان السّجل المحلّي يحتوي على شروط من هذا النّوع فإن منتجات العنب تُعرف باسمي[5] الدّبس (پكمز) *pekmez* وعصير الرّقاق (كوفتر) *kufter*.

---

(1) المصدر السّابق ج 1 ص 97. تذكر هذه الرّسوم في القانون بأسماء *yaylaḳ*، *kışlaḳ*، *otlaḳ* *resmi* أو *ḥaḳḳı* أي المرعى الصّيفي والمرعى الشّتوي ورسوم المرعى.

(2) المصدر السّابق ج 1 ص 51، 103، 104.

(3) المصدر السّابق ج 1 ص 102.

(4) المصدر السّابق ج 1 ص 104.

(5) المصدر السّابق ج 1 ص 101، 106-107. انظر إسماعيل خسرو ص 163.

يكفينا الكلام عن الأعشار، ولنتحدث عن المستحقات الثّابتة (أو الرّسم، وجمعها رسوم). كما ذكرنا قبل قليل، كانت كروم العنب وحقول الفاكهة وبساتين الخضروات (على الميري أو الوقف) تسجَّل لدفعات سنوية ثابتة؛ وهناك رسوم غيرها تُفرض على الطّواحين (بحسب عدد أشهر الاستخدام)، وعلى أسطح المنازل (إذ بالرّغم من أن بيوت وأكواخ الفلّاحين كانت أملاكاً خاصّة، فقد كانت خاضعة لضريبة يدفعونها لصاحب الأرض)[1]. ولا يستطيع الفلّاحون الحصول على موافقة صاحب الأرض بالعمل في أراضي التّصرف إلا إذا دفعوا رسماً (يدعى معرفة آقچه سى *ma'rifet akçesi*)[2]، ونأتي هنا إلى الضرائب الشّخصية.

وهنا نصادف التّمييز الدّيني، فكما أشرنا سابقاً كان الذِّمّيّون خاضعين للجزية، ولم يكن لأصحاب الأراضي دخل بها، بل كانت تُجبى لصالح الحكومة. لكن التّمييز الدّيني فيما يتعلق بالضرائب لم يقف عند هذا الحد، ولنبدأ بمال المزرعة «چفت آقچه سى» *çift akçesi*. كانت تلك إحدى المسمّيات الشّائعة التي تطلق على الخَراجى موظف *arâcı muwaẓẓafḫ*، وهي رسوم ثابتة تؤخذ سنوياً من الفلّاحين الذين يملكون أراضي التّصرف، وذلك بحسب المساحة ونوعية الأرض الممنوحة لهم[3]. مع ذلك، لم يكن جميع الفلّاحين يحصلون على الأراضي، بل كان العديد منهم يعملون في أراضي أقربائهم. وكان الفلّاحون الذين لم يحصلوا على أرض التّصرف خاضعين لضرائب ثابتة أيضاً لكنها أصغر، وكانت لدى المسلمين منهم على نوعين بحسب الوضع العائلي (متزوج أو أعزب). كانت الضريبة المفروضة على المسلمين المتزوجين تدعى بناك *benâk* وتلك المفروضة على العُزبان تدعى مُجرّد *mucerred*. وفي القرن السّادس عشر كانت المبالغ التي تؤخذ من كل رجل هي 12 آقچه للمتزوجين و6 أقجات للعزبان. والآن تُفرض رسوم چفت آقچه سى وبناك ومُجرّد على المسلمين فقط، أما الذِّمّيّون فيخضعون لرسوم مشابهة بمقادير

(1) انظر: *M.T.M*. ج 1 ص 83، 104، 108.

(2) المصدر السّابق ج 1 ص 84.

(3) المصدر السّابق ج 1 ص 51.

أكبر وتحمل الاسم نفسه وهو إسپنجِه *ispence*، وكان يُفرض بالطّبع في حالة الذِّمّيّين الحاصلين على أراضي التّصرف وفقاً لاتساع ونوعية أرضهم. أما لذكور الذِّمّيّين الذين لا يملكون الأراضي فكانت الرّسوم موحدة (في الفترة نفسها) وهي 25 آقچَه سنوياً سواءٌ أكانوا متزوجين أم لا. ومن جهة أخرى كان الذِّمّيّون يعامَلون في حالة واحد بشكل أخف ممّا يعامل به المسلمون، وهي حالة رسوم الزّواج (*'urûs resmi*). وعندما كان الفلّاح يتزوّج كان يتوجّب عليه دفع رسم لصاحب الأرض؛ وهنا يدفع المسلمون ضعفي ما يدفعه الذِّمّيّون[1].

بعد أن اطلعنا على التزامات الفلّاح تجاه صاحب الأرض المخوّل بجمع الضريبة منه، يمكننا مناقشة مسألتين هما ما الذي يكوّن العمل في أرض التّصرف، وماذا يحدث إذا قصّر الفلّاح في أداء واجباته.

تتكون الزّراعة الجيّدة بشكل رئيسي ببَذر ما لا يقل عن كمية معيّنة من البذور، وعدم ترك فلاحة أي جزء من الأرض لأكثر من سنتين. وضع الشّرط الثّاني لتأكيد عادة ترك الإقطاعيات لترتاح سنتين من كل ثلاث، وإذا تجاوز الفلّاح هذه المدة يفقد حقوقه بأرض التّصرف إلا إذا سدّد رسوم الإهمال (چفت بُوظان *çift bozan* أو بُوظ حقّى *boz ḥakkı*). وإذا فقد الفلّاح حقه في الأرض يحق للمالك إعطاء الطّاپو لشخص آخر. ولكن في الوقت نفسه يمكن للفلّاح الأول المطالبة بالاستئجار الجديد، شريطة أن يدفع رسم الإهمال ورسم الطّاپو. وإذا لم يفعل ذلك يمكن للفلّاحين من نفس القرية المطالبة باستئجار الأرض قبل غيرهم من خارج القرية، إذ تأتي القرية بعد الأسرة مباشرة في سلّم ترتيب الحياة الزّراعية[2].

وهكذا تتوازن حقوق الفلّاحين وواجباتهم، لكننا سنناقش الآن فقدان الحقوق عند الإخفاق في أداء الواجبات. قد ترغب بعض الأسر الفلاحية بترك أراضيها والهجرة إلى إقطاعيات أو أملاك أخرى ترحّب بهم، لأنهم سيدفعون الطّاپو قبل الحصول على

---

(1) المصدر السّابق ج 1 ص 109-111.

(2) المصدر السّابق ج 1 ص 55، 111-112.

أرض التّصرّف أو اعتماد طرق أخرى للعيش. لم تكن تلك التّنقلات تروق للحكومة، فقد كان هدفها إبقاء الخيّالة الإقطاعيين وغيرهم من المستفيدين من النّظام الإقطاعي مزوّدين دائماً بالعائدات، وبهذا نصّت القوانين على ارتباط الفلّاح بالأرض إلا إذا أقرّ مُلّاك الأرض بالهجرة. يمكن للمالك إرغام الفلّاحين المهاجرين على العودة إلى الأراضي الأصلية التي تركوها خلال عشر سنوات من تاريخ مغادرتهم، وبهذا يُجبر الفلّاحون على العمل وتأمين الواردات لأصحاب الأراضي إلا إذا أرادوا الموت جوعاً، وفي الحقيقة لقد كانوا عبيداً للأرض. وبالرّغم من أنهم قد يُخضعون النّزاعات التي تنشب بينهم وبين أصحاب الأراضي (الذين لا يملكون في الواقع سلطة قضائية عليهم) إلى قرار القاضي المحلّي، فإن صاحب الأرض قد قيّد حريتهم بالتصرّف إلى حدّ كبير. وإن الدّافع الوحيد لصاحب الأرض ليسمح بالتغييرات هو الرّسوم التي سيتلقاها مقابل إقرار التّغيير وإعادة منحهم أراضي التّصرف. وبشكل متناقض يُعدّ هذا الأمر في مصلحة الفلّاح، ولا يمكن لأصحاب الأراضي إجبار الفلّاحين على الحصول على الأراضي الشّاغرة، لكن ثبات النّظام الزّراعي كان مؤمّناً بواسطة القوانين[1].

وبالفعل هناك مظهر بارز في تلك القوانين، هو أنها تؤكد على ضرورة اتّباع العادات الرّاسخة – أي أن ما تمّ فعله يجب أن يتم فعله الآن ودائماً. ولعل أقوى مثال على ذلك هو القانون الذي يمنع تحويل المرعى إلى أرض زراعية والعكس بالعكس[2]. لا يوجد سوى استثناء وحيد يُسمح به في هذه الحالة هو إن كانت الأرض الزّراعية، بالرّغم من تركها لفترة استراحة تجاوزت العامين، مروية بشكل جيّد بحيث أنها تصلح لتصبح مرجاً للرّعي، فيطلب من مستأجرها تركها كذلك، مع دفع الرّسوم المناسبة. من جهة أخرى عندما تكون الأرض الزّراعية في قرية ما واقعة في الوادي، كان الفلّاحون يندفعون لتوسيع المنطقة المزروعة بإعادة استخدام الحقول المهجورة على سفح الجبل.

---

(1) المصدر السّابق ج 1 ص 305-306. انظر إسماعيل خسرو ص 160-161.
(2) انظر: *M.T.M*. ج 1 ص 55-56.

من المحتمل أن تكون هذه القواعد قد صيغت بهدف منع ميل الفلّاحين في الأجزاء الأقل تطوراً من الأناضول إلى إهمال خصوبة أراضيهم وتحفيزهم على زيادة الانتباه إليها والمحافظة عليها بدل العمل في أراضٍ جديدة. وهنا يبرز السّؤال عن مدى إمكانية الحكم على الماضي من الحاضر. لسوء الحظ ليس لدينا، باستثناء القانون نامه، سوى وثائق قليلة تتعلق بالأحوال الزّراعية في الإمبراطورية العثمانية لغاية القرن التّاسع عشر. وهناك رأي لكاتب معاصر يقول إنه بسبب عدم تساوي تطور وسائل الاتصال في الأناضول، فإن المناطق التي لا تزال غير مخدّمة تقدّم لنا صورة عن حياة الفلّاحين كما كانت قبل إنشاء السّكة الحديدية، ثم النّمو التّالي للزّراعة المعتمد على بيع المحاصيل بدلاً من استهلاكها من قبل المنتج[1]. هذا صحيح إلى حدّ معيّن، لكن يجب ألا ننسى التّدهور الذي أصاب النّظام الإقطاعي، ومن جهة أخرى لغاية نهاية القرن الثّامن عشر وما بعده حلّت طرق القوافل مكان السّكك الحديدية، ثم وقعت قيد الإهمال بغض النّظر عن إنشاء السّكك الحديدية، وذلك بسبب انهيار الصّناعات العثمانية ومنافسة الصّناعة الأوروبية لها[2]. وفي تلك المناطق كان من الممكن نقل المنتجات الزّراعية إلى السّوق لأن الزّراعة كانت قد تطورت إلى ما هو أبعد من مجرّد كونها مصدراً للرّزق، لكن تلك الحالات كانت قليلة جداً.

فلننظر إلى أحوال الحاضر لنبرز أحوال الماضي وفقاً لهذه التّحفظات، ومن ثم يمكننا أن نفترض بأن الرّعايا لم يكونوا مندفعين نحو الرّبح، وبأنهم عملوا في الأرض دون بذل جهود كبيرة وبدراية قليلة. وبهذا يبدو أنهم لم يقوموا بما يمكن أن يجلب الخصب لحقولهم كاستعمال الأسمدة، بل اكتفوا باتباع أسلوب إراحة الأرض. وكان الفلّاحون في المناطق التي لم تعد فيها الأرض مُنتجة بما فيه الكفاية، يلجأ أولئك ببساطة إلى فلاحة أراضٍ جديدة وقد تكون داخل الغابات إن لم يتوفر غيرها، أو يتبعون خطة أخرى بزراعة الحقل لعام واحد ثم تركه لمدة عامين – وقد يكون هذا هو

(1) إسماعيل خسرو ص 41.

(2) المصدر السّابق ص 32، 114.

النّظام المتبع في النّظام الإقطاعي لكي يتلاءم مع شرط الإراحة لمدة عامين. أما في المناطق التي يتوفر فيها بيع المنتجات بشكل أفضل، فقد كان هناك نظام أكثر تطوراً يدعى «نَداس» *nadas* وفيه تزرع الحقول بشكل متناوب وتُحرث الأراضي التي تُركت لترتاح مرتين متتاليتين للحفاظ على الرّطوبة ومنع تكاثر الأعشاب الضارة. وأخيراً، في المناطق الأكثر تطوّراً تزرع المحاصيل بشكل منتظم نوعاً ما بالرّغم من عدم اتباع الأسس العلمية[1].

كانت المبادرة الفرديّة للأسر الفلّاحية محدودة جداً بسبب تجاور أراضيهم؛ ومن هنا كان من الضروري قيامهم بالحراثة والبذار في الوقت نفسه، كما يتوجب عليهم أن يزرعوا المحاصيل نفسها أو على الأقل المحاصيل التي يمكن حصدها في الوقت ذاته، وذلك لتجنّب المرور فوق محصول أرضٍ معيّنة للوصول إلى الأرض المجاورة[2]. لم يتضح لنا مدى تمكّن صاحب الأرض من ممارسة صلاحياته في ظل النّظام القديم، وبما أنه كان يجمع جزءاً كبيراً من عائداته عيناً فقد ازداد اهتمامه بها. وفي بعض القرى اليوم تجد كبار القوم (*Köy Büyükleri*) يحدّدون المنتج الواجب زراعته وكما يبدو، فالقرويون كانوا قديماً يميلون للتعامل أجمعهم مع السّپاهي الموكل بهم كأن يناقشوه في أمور دفع الأعشار، وقد يملك زعماؤهم السّلطة بواسطته.

في المناطق المكتفية ذاتياً كانت المحاصيل تزرع بالطّبع بما يتوافق مع النّظام الغذائي وعادات الفلّاحين، ويتألف هذا النّظام اليوم بشكل رئيسي من المنتجات النّشوية كخبز الذرة أو الشّعير وحساء الحبوب والقمح المجروش پيلاف *pilâv* الذي يدعى بُلغور[3] *bulğur* (بُرغُل) ونوع من سائل اللبن يدعونه آيران[4] *ayran*، أما اللحم فيؤكل فقط في أيام الأعياد. كانت الحلوى تمزج إما بالعسل أو، كما في

(1) المصدر السّابق ص 40 وما يليها.

(2) المصدر السّابق ص 29.

(3) كذا بالتركيّة، وليس بُرغُل كما نلفظه بالعربيّة مصحفاً، والاسم ليس عربياً ولا وجود له في لسان العرب. (أحمد)

(4) كذا بالتركيّة بألف ممدودة، وليس بعين (عيران) كما نلفظه مغلوطاً في بلاد الشام. (أحمد)

إحدى المناطق اليوم، بالسّكر المستخلص من الشّمندر. كان معظم ملابس الفلّاحين منسوجاً بالصّوف أو الشّعر أو الجلد لكنهم يزرعون القطن الآن في بعض الأماكن للغزل والحياكة منزلياً؛ وهو ليس بالأمر الجديد.

وكذلك فإن كل معدات الزّراعة كالمحراث والمذراة والمسحاة تصنع يدوياً وغالباً من الخشب، وإن المحراث الخشبي كان لا يزال مستعملاً في كل المناطق التي لم تدخل إليها الآلات الزّراعية الحديثة. كان المحراث يُجر بواسطة الثّيران، ولم تكن الخيول تستخدم إلا للرّكوب وكحيوانات للتحميل. ولم تكن العربات مستخدمة بسبب وعورة الطّرقات، بل كانت الحمولات تنقل بواسطة الجمال والحمير والبغال. أخيراً، كانت الدّور التي تملكها كل أسرة فلاحية مؤلفة من بيت للسّكن وإصطبل ومخزن للحبوب تبنى من الطّين والخشب.

كان الفلّاح العادي في مناطق الاكتفاء الذاتي أكثر اعتماداً، كما رأينا، على الحيوانات التي يربّيها من المحاصيل التي يزرعها، وكان راعياً للغنم أو الماعز أكثر من كونه مزارعاً. في أشهر الشّتاء كانت القطعان ترعى قرب القرى في المراعي المنخفضة، وكان الأمر ملائماً لأنه موسم العمل الجاد في الأرض. وفي الصّيف كان من الضروري أخذها إلى أمكنة أبعد حيث يضطر الرّعاة للعيش في الخيام، وهي مساكن تصنع يدوياً أيضاً. كان الفلّاحون يعتمدون على قطعانهم، بالإضافة إلى حليبها ومشتقاته، في صنع الثّياب، وكانت تمدّهم بالجلود والصّوف أو الشّعر، فتقوم النّساء بغزله وحياكته وصبغه في المنزل (وقد كان كل منزل تقريباً يحتوي على نول)، ثم تصنع منه الملابس أو أقمشة الخيام أو السّجاد والبُسط. وبهذا كان اقتصادهم معتمداً على الذات بحيث أنهم يستطيعون الاستغناء عن النّقود لو لم تكن مستحقاتهم، باستثناء ضريبة العُشر، تدفع نقداً. وللحصول على المال الكافي كانوا يبيعون جزءاً من منتجاتهم في أقرب سوق أسبوعي، وبما أن سكان المدن يعتمدون على الفلّاحين في إمدادهم بالطّعام والمواد الخام الضرورية للصّناعات المحلّية، فقد اطمأنّ الفلّاحون إلى إمكانية الحصول على ما يلزمهم من المال. أما في المناطق القريبة فقد كان

الفلّاحون يميلون لشراء منتجات المدن بدلاً من صنع كل شيء بأيديهم، وكانت هذه التّبادلات تجري بواسطة المقايضة، وأحياناً وفق قاعدة التّسليف أو الدّين. ويتوجب على الفلّاح الذي يرغب بشراء شيء من السّوق التّعهّد بتزويد التّجّار بكم كبير من منتجاته الزّراعية في موسم الحصاد[1].

يبدو من بعض شروط قانون نامِه أن الفلّاحين يلاقون بعض الصّعوبات أحياناً بالحصول على المال الكافي لدفع مستحقاتهم، وفي هذه الحالة صدر مرسوم بدفع العُشر بدلاً من ذلك - مع أن هذا التّبادل كان ممكناً فقط عندما كانت المستحقات تُدفع نقداً وليس بالعُشر. من جهة ثانية، كانوا في بعض الحالات يتفقون على دفع مبلغ ثابت يُحدّد سنوياً بدلاً من العُشر، لكن هذه الطّريقة كانت مقتصرة على المناطق المعتمدة على السّوق في اقتصادها؛ وبالفعل كان أمراً معتاداً بالنّسبة لكروم العنب التي لعبت دوراً صغيراً في اقتصاد المناطق المكتفية ذاتياً. وهنا يمكن أن نلاحظ أنّ أراضي الميري، التي يتوجّب فيها على مالكي التّصرف دفع مستحقات تتبع لنوعيتها ومساحتها، كانت تُمسح لتقدير قيمة الرّسوم المستحقة، وهو أمر لم يكن متبعاً في أراضي المُلك إلا عندما يتفق الفلّاحون على دفع مبالغ ثابتة بدلاً من العُشر، عندها كانت أراضي المُلك تُمسح لتحديد قيمة المبلغ المتوجب دفعه. وكما أشرنا سابقاً، فإن أراضي كروم العنب وبساتين الزّيتون وحقول الفاكهة كان نتاجها يعدّ مُلكاً. ويبدو من الذّكر المتكرّر لكروم العنب وغيرها في قانون نامِه - والتي تشير قليلاً إلى أراضي المُلك، وهي مقتصرة على كونها تتمات للسّكن - أن حالتها كانت مثاراً للاضطراب يظهر أنها تخضع للعُشر، بينما تخضع الأراضي المختلطة، كأراضي الميري، إلى رسوم أخرى. ومن جهة أخرى فإن العُشر المفروض على الكروم وغيرها كان العُشر الحقيقي الذي فرضته الشّريعة، أي واحد من عشرة، وليس نسبة متغيرة مثل «خَراجى مقسمة» التي تحمل نفس الاسم[2].

---

(1) المصدر السّابق ص 22 وما يليها.

(2) انظر: *M.T.M.* ج 1 ص 101.

كانت السّلطات مصمّمة على تجنّب بعض قوانين الشّريعة بما يتعلق بالمواريث، ويظهر ذلك بطرق أخرى غير جعل كل الأراضي الزّراعية أملاكاً للدّولة، وبالرّغم من أنها أقرّت تملّك الفلّاحين للأنواع المختلفة من الأملاك الخاصّة التي سبق الكلام عنها، فقد أصرّت على عدم تقسيمها كإرث. يذكر في عدة نصوص من القانون أن البيوت والأشجار مُلك للفلّاحين وينبغي أن تنتقل إلى ورثته بعد وفاته حسب قانون الشّريعة، لكن لا بدّ من تجاوز هذا المبدأ وذلك لمنع تقليص حجم الأرض التي يملكها الوريث حول مسكنه[1]، أي الوريث الذي يرث أرض التّصرف. علاوة على ذلك، إن كان ورثة الفلّاح الوحيدون ذوي قرابة أبعد ممّا يمنحهم حق وراثة التّصرف، كان من الممكن لصاحب الأرض استبعادهم من وراثة المُلك المنصوص عليه في الشّريعة، إلا إذا كانوا يسكنون مسكن العائلة نفسه. أما ما يتعلّق بمحصول العنب وغيره فكان كل وريث يحصل على نصيبه بعد جمع ضريبة العُشر من الورثة جميعاً كمجموعة واحدة. وهكذا يمكن للسّلطات الاستخفاف بالشريعة عندما تهدّد قوانينها أمر المحافظة على المسكن وما حوله من الأراضي سليمة دون تقسيم. لكن ظروف عمل العائلة بأكملها في أرض التّصرف قد جعلت من حالات استخدام القوانين غير الشّرعية أمراً أندر ممّا لو كان الوضع غير ذلك[2].

كان امتلاك الفلّاحين لبعض الممتلكات الخاصّة قد يمنحهم شيئاً من الاستقلالية عن صاحب الأرض، لو أن الرّسوم والضرائب كانت تجبى لأجل الخزينة، لكن الواقع كان أن صاحب الأرض يجمع الضرائب بالإضافة إلى المساهمات من أراضي التّصرف. وإذا قصّر الفلّاحون في القيام بواجباتهم المتعلقة بأراضي التّصرف يحقّ لصاحب الأرض التّدخل بأملاكهم الخاصّة – مع أن هذه العبارة بمعناها السّيئ لم يتضح تماماً[3]. وكقاعدة عامة، كان الفلّاحون دون شك خاضعين لرحمة أصحاب

(1) بالتّركية: *Yurt yerinde olan vârisin yerine nakş gelmemek için* المصدر السّابق ص 74.

(2) المصدر السّابق ج 1 ص 74.

(3) المصدر السّابق ج 1 ص 85: *şâḥibi arḍa ḥaḳḳ vâṣil olmadığı daḫle ḥaḳḳ dır*.

الأراضي بالرّغم من القوانين المختلفة التي تهدف إلى الحدّ من سلطتهم[1]. ويبدو أن أشد الفلّاحين سروراً هم أولئك الذين تُجبى مساهماتهم عن طريق التّعاقد مع الخزينة، إذ كان معظم هذه العقود قصير الأمد وبهذا كان جامعو الضرائب يميلون للتخفيف من حدّة تعاملهم ناظرين إلى المستقبل. أما أقسى المالكين فيبدو أنهم من يخضعون لسلطات الأوقاف. كان المتولّون على سبيل المثال مجبرين على التّأكد من أن كل الأراضي خاضعة لرسوم الطّابو الزّائدة عما كانت عليه في السّابق وإلغاء الرّسوم القديمة. أما السّپاهية فكانوا يُمنعون من تحصيل أجور أخرى من الفلّاحين بعد تحرير عقد الطّابو وتسجيله لدى القاضي[2].

من بين كل فئات المالكين كان السّپاهية أوثقهم صلة بالفلّاحين، من جهة لأنهم أنفسهم لم يكونوا سوى فلّاحين أعلى درجة - وهناك قوانين عديدة مسجلة تظهر أن بعض السّپاهية قد أصبحوا فلّاحين فعلاً - وأن بعض الفلّاحين قد أصبحوا سپاهية - وذلك بإقطاعهم بعض الأراضي[3]. ومن جهة ثانية فإن وراثة عائلات السّپاهية للإقطاعيات، بالرّغم من اقتصارها على الأبناء المؤهلين وفي حالات خاصّة على الأحفاد، ووراثة الفلّاحين لأراضي التّصرف قد خلقت روابط قوية بين الطّبقتين، وبالرّغم من أن هذه الرّوابط هي خضوع الرّعايا للسّپاهية، فقد أدّت إلى وحدة الفئتين وتماسكهما. وفي المقام الثّالث كان السّپاهية يشتركون مع الفلّاحين في امتلاك الأرض فيزوّدونهم بالماشية والحبوب، وفي هذه الحالة يحصلون على نصف المحصول[4].

أما القيود التي تحدّ من حرية السّپاهية فلا بدّ من ذكر الالتزامات المفروضة عليهم بعدم استغلال أراضي التّصرف الشّاغرة بأنفسهم[5]. كانت أعمالهم الزّراعية مقتصرة

(1) إسماعيل خسرو ص 159-160.
(2) انظر: *M.T.M*. ج 1 ص 95.
(3) المصدر السّابق ج 1 ص 310، 311.
(4) المصدر السّابق ج 1 ص 103.
(5) المصدر السّابق ج 1 ص 59، 78-79.

على مزارعهم الخاصّة، وكانوا دون شك يشغلون فيها أيام الدّوشِرمه[1] العجمي أوغلان المرسلين إليهم للتّدريبات الأولية. وكان السّپاهية بالطّبع مقيّدين بكل النُّظم التي سبق ذكرها؛ فلا يمكنهم طرد الفلّاحين من أراضيهم دون سبب، ولا استبعاد الورثة الشّرعيين، ولا جمع أكثر ممّا كانوا مخوّلين بجمعه من العُشر والمستحقّات الأخرى. كما كانوا مقيّدين بالقوانين حتى في التّفاصيل الأدق؛ إذ لا يحق لهم رعي مواشيهم في أراضي الفلّاحين المُراحة، أو تأجير أي جزء من مراعي القرية الخاضعة للطّابو[2].

تقضي القاعدة في الإقطاعيات العسكرية بأن يسجَّل كل فلّاح باسم واحد من السّپاهية مع وجود بعض الاستثناءات إذ كان على بعض الإقطاعيات شريكان أو أكثر من السّپاهية يطبّقان في هذه الحالة سلطة مشتركة على الفلّاحين، ويكون قرار أحدهم مُلزماً لبقية الشّركاء. ومن جهة أخرى كان بعض الفلّاحين مسجّلين كرعايا لسپاهيين مستقلّين يتقاسمان المستحقات فيما بينهما[3]. وأخيراً لم يكن بعض الفلّاحين مرتبطين بأي سپاهية كونهم دون أراضٍ؛ وفي هذه الحالة تُجمع رسوم البناك المفروضة عليهم من قبل الموقوفجي، موظف الميري[4].

وهكذا سعت السّلطات إلى منح السّپاهية وأصحاب الإقطاعيات الآخرين نفوذاً كافياً لتأمين استمتاعهم بالعائدات التي يزوّدهم بها الرّعايا ليس إلا. كان النّظام الذي اتّبعوه متوازناً حقاً فيما يتعلق بالحقوق الممنوحة والواجبات المفروضة على أصحاب الإقطاعيات والفلّاحين معاً. لكن لا يمكن تحقيق هذا التّوازن والمحافظة عليه إلا إذا أحكمت الحكومة المركزية سيطرتها على أصحاب الإقطاعيات. في الحقيقة، وكما رأينا سابقاً، فمنذ نهاية القرن السّادس عشر بدأت هذه السّيطرة تلين شيئاً فشيئاً إلى أن تلاشت في العديد من المناطق بحلول القرن الثّامن عشر، بل إن نظام الإقطاع بأكمله

(1) تلفظ بالتركيّة: دِڤشِرمه. (أحمد)

(2) المصدر السّابق ج 1 ص 85.

(3) المصدر السّابق ج 1 ص 93.

(4) المصدر السّابق ج 1 ص 310. انظر Bélin «من نظام الإقطاعيات العسكرية»، ص 235.

أصيب بالفساد بسبب التّغييرات التي قامت الحكومة بها أثناء الاضطراب المالي الذي لحق بها. وقبل النّظر إلى آثار تلك التّطورات على حياة الفلّاحين، لا بدّ من النّظر إلى مركز بعض العسكريين في الأرياف الذين سبق وذكرناهم كجزء من القوات المسلحة للإمبراطورية.

إن العسكريين الذين نتكلم عنهم هم المسلَّم واليايا والفوينوق والطّوغانجية واليوروك، وكما أشرنا لدى ذكرهم سابقاً، فإن وضعهم كان شبيهاً بوضع السّپاهية من عدّة أوجه، وبالأخصّ أنهم يعَدون من الفرق العسكرية، إذ كان التّقسيم الرّئيسي بين سكان الأرياف هو العسكر والرّعايا. تبدو الأنظمة التي تحكم حقوق وواجبات المسلَّم واليايا كمزارعين متشابهة، إذ طالما أنهم لا يعملون إلا في المزارع المخصّصة لهم يُعفون من الرّسوم والأعشار، ما عدا اليايا المقيمون في بعض السّناجق الذين يتوجب عليهم تجهيز السّنجق بكية[1]، بينما يجهز المقيمون في مناطق أخرى اليايا باشية بأربعين آقچه سنوياً للأوجاق بشكل «قمح وشعير»، كما يخضع الأوّلون لرسوم الزّواج وبعض المساهمات العينية الأخرى[2]. ويبدو أن المسلَّم واليايا يعملون أحياناً على زراعة أراضي تصرّف الرّعايا المجاورة لأراضيهم، وهنا يعتني القانون بالتمييز بين الاثنين من أجل الضرائب، إذ أنهم بتولّيهم أمور أراضٍ إضافية يتحمّلون مسؤولية الرّعايا عنها[3]. وفي بعض الحالات كان المسلَّم يسمحون لأشخاص آخرين بزراعة أرضهم ويدفعون لهم الأعشار والرّسوم، فيحلّون بهذه الطّريقة مكان السّپاهية. وبالفعل فإن الحكومة تشجع على هذا التّقريب بمنع المسلَّم من طرد أولئك المزارعين، ما لم يرتكبوا مخالفات بعد الوفاء بالتزاماتهم لعُشر سنوات متتالية[4]. ومن جهة أخرى لا

(1) كان هناك على الأرجح سناجق كان الفلّاحون في معظمها، إن لم يكن فيها كلها، من اليايا. ومن جهة ثانية لم يكن اليايا جميعهم يقيمون فيها إذ قرأنا عن اليايا المعتمدين على اليايا باشية مقارنة لهم باليايا المعتمدين على السّنجق بكية.

(2) كان بكوات سناجق اليايا ينعمون بجلود حيوانات الوشق والفهود التي يتبرع بها اليايا.

(3) انظر *M.T.M*. ج 1 ص 311.

(4) انظر: *M.T.M*. ج 1 ص 311. والغريب في هذه الحالة هو من اليوروك.

يحق للبايا تأجير أراضي الطّابو أو *fortiori* أو بيعها، ويطبق هذا المنع على المسلّم غالباً[1]. قد يجبر السّنجق بكية البايا الذين تركوا أراضيهم على العودة إليها، وتسلّم أراضي البايا الشّاغرة إلى فرد آخر من الأوجاق الذي ينتمي إليه صاحبها الأول[2].

مُنح الڤوينوق حقولاً في بلغاريا تناسب مهمتهم في تربية واستيلاد الخيول[3]. كانت هذه الأراضي معفيّة من الرّسوم[4] ولا تُمنح إلا لهذه الفئة، لذلك كان أي نقل لملكيتها إما بالبيع أو الوراثة أمراً غير قانوني. قد يسمح الڤوينوق للغرباء بالعمل المؤقت في أراضيهم، لكن لا يمكن للغرباء المطالبة بها مهما طالت فترة عملهم فيها. كان رجال الڤوينوق الاحتياطيون - ويعرفون بالڤوينوق الزّائدين - خاضعين للجزية إن كانوا مسيحيين، وكان أقرباء الڤوينوق العاملون في أراضي الڤوينوق يخضعون للجزية بالإضافة إلى رسوم الإسپنجِه التي يؤدونها للسّنجق بك كونهم غير مسجلين كرعايا لأحد من السّپاهية. كان السّپاهية يُمنعون بشدة من التّدخل بشؤون الڤوينوق واحتياطهم وأقربائهم، إلا إذا تولى هؤلاء أراضي التّصرف في الإقطاعيات المزروعة، وفي هذه الحالة كانوا يخضعون لكل الرّسوم المعتادة[5]. وإذا عملوا في زراعة أرض جديدة فتطبق عليهم شروط مشابهة لشروط الرّعايا[6]. أما الطّوغانجية فيبدو أن وضعهم مشابه ويمكن أن تنتقل امتيازاتهم إلى ورثتهم شريطة الاستمرار بالواجبات التي انتقلت إليهم. كان الرّعايا العاديّون يسعون أحياناً للانضمام إلى فيلق الطّوغانجية (إذا صحّت تسميته كذلك)، وذلك غالباً للتهرّب من التزاماتهم، إذ ينص القانون أنهم بفعلهم هذا لا يفقدون وضعهم كرعايا[7].

---

(1) بالفعل يذكر أحمد رفيق أنهم كانوا ممنوعين من تأجيرها أو بيعها.

(2) انظر *O.T.E.M.* 1912، العدد 17 ص 46 وما يليها.

(3) ينصّ القانون على أن السّهول فقط وليس السّبخات تمنح للڤوينوق.

(4) وإن أرضهم - كأرض الملك - لم تكن حتى خاضعة للمسح.

(5) يذكر أحمد رفيق أنهم كانوا يدفعون نصف العشر بينما يذكر القانون نسبة العشر.

(6) انظر: *M.T.M*. ج 1 ص 101، 108، 308.

(7) انظر: *M.T.M*. ج 1 ص 312.

لم يكن اليوروك مستقرّين في مكان معيّن، وهم بذلك غير خاضعين للسّنجق بك، بل يتولى أمورهم صُوباشى المنطقة التي يمرّون بها أو يختارونها لإقامتهم الصّيفية أو الشّتوية. وبهذا كان من واجب الصُّوباشى منعهم من البقاء في مكان واحد أكثر من ثلاثة أيام وارتكاب أعمال السّلب في أراضي الوقف. وفي حال ارتكابهم للجرائم أو عصيانهم للأوامر تقع مهمّة عقابهم على الصُّوباشى أيضاً بعد حصوله على كتاب خطي (حجّة) من القاضي المحلّي[1].

كان رجال اليوروك القبليون يعيشون على تربية المواشي، وبذلك يتوجب عليهم دفع ضريبة المرعى (*otlak*) ورسوم الأغنام (*'âdeti ağnâm* و*ağil resmi*) للسّنجق بك في المقاطعة التي اختاروها لإقامة مخيمهم الصّيفي، يؤدونها في شهر سبتمبر. علاوة على ذلك، هناك شرط ينصّ على التّحاق خمسة رجال من كل أوجاق يضم ثلاثين بالخدمة وقت الحرب، وذلك بدفع الخمسة والعشرين الآخرين 50 آقچه وتؤخذ أيضاً مساهمة أصغر – 600 آقچه – نقداً من الثّلاثين رجلاً في سنوات السّلم. وكان الذين يذهبون للحرب يُعفون حينها من دفع رسم الأغنام. بشكل عام كان اليوروك معفيين من كل المساهمات الزّراعية التي تؤخذ من الفلّاحين، بما فيها رسوم الزّواج حتى في حال زواج امرأة من اليوروك برجل من الرّعايا[2].

كان هناك ميل مؤكد في بدايات القرن السّادس عشر لهؤلاء البدو بالاستقرار، وإننا لنجد في القوانين أنظمة مختلفة تحكم هذا الاستقرار. إذا تولّى اليوروك أراضي الفلّاحين، يصبحون تلقائياً من رعايا السّپاهية (أو مالكين آخرين)، ويُفرض عليهم بعد عشر سنوات من الاستقرار تسجيل أنفسهم كذلك. وإذا زرعوا أرضاً إقطاعية لم تكن مزروعة من قبل يتوجّب عليهم دفع نصف المبلغ الذي يدفعه الفلّاحون في مثل تلك الحالة. ومن جهة أخرى، عندما يتخلّى اليوروك عن صفتهم العسكرية، يُعفون فوراً من

---

(1) انظر: *M.T.M*. ج 1 ص 306، 307، 308.

(2) أحمد رفيق ج 7-8.

دفع رسوم المرعى التي لا تُفرض على الرّعايا[1]. يبدو من هذه الشّروط أن السّلطات راغبة في التّشجيع على استقرار البدو، لكنها غير مستعدّة للتضحية بأية عائدات.

لقد أشار الفارس دوسّون Chevalier D'Ohsson إلى تلك الفئات المختلفة من العسكر بأنها وجدت في عهد السّلاطين العثمانيين الأوائل، ويحدّد أعداد بعض منها، فيقدر عدد المسلَّم بثلاثة آلاف واليايا بعشرين ألفاً، أما اليوروك فيخطئ في وصفهم كمشاة في الرّوملي لكنه لا يقدّم عدداً محدّداً لهم، بينما يقدر عدد القوينوق بستة آلاف[2]. من جهة ثانية، علمنا من مصادر تركية أن عدد اليوروك والمسلَّم معاً في الرّوملي بلغ أربعة آلاف، بينما بلغ عدد اليايا والمسلَّم في الأناضول ستة وعشرين ألفاً، مع حساب اليَماق *Yamaks* التّابعين لهم في الحالتين. وبالنسبة إلى وضعهم بشكل عام فقد كانوا يكافأون على قيامهم بواجباتهم تماماً كما كان السّپاهية يكافأون، وكان المسلَّم واليايا والقوينوق والطّوغانجية ينفقون أموالاً أقل ممّا ينفقه السّپاهية عند خروجهم للحرب من أجل السّلطان. ومن أجل ذلك كانوا يتمتّعون كالسّپاهية بالحصول على الأراضي الزّراعية التي لا يتوجّب عليهم دفع ضريبتها، لكنهم لا يتلقون مثلهم نصيباً من دافعي الضرائب الآخرين - باستثناء لدى خروجهم إلى الحرب. وفي الحقيقة إنهم يبذلون جهدهم لكسب العيش، بينما يكتفي اليوروك بمجرّد العناية بقطعانهم وحراستها. وبالتالي يتوجب على اليوروك مقابل الرّاحة التي ينالونها[3] دفع الرّسوم المذكورة سابقاً وفق النّظام المتّبع. ولا يبقى لنا الآن إلا أن ننظر في أحوال أهل الرّيف، من رعايا وعسكر، أيام الانحطاط.

سنبدأ بالحديث عن العسكر أولاً، بما أن معظمهم قد اختفوا من السّاحة في وقت مبكر. في القرن السّادس عشر، عندما ألحّت الضرورة على توظيف البحّارة بأعداد كبيرة، استدعي المسلَّم أولاً للالتحاق بالخدمة وفق الشّروط التي أدّوا خدمتهم سابقاً

(1) انظر: *M.T.M*. ج 1 ص 306-307.

(2) دوسّون 7 ص 308-309، 378-379.

(3) إسماعيل خسرو ص 58.

على أساسها[1]. ولكن بعد أن اكتُشف أنهم غير مناسبين للمهمّة سُمح لهم بدفع رسم مقابل الإعفاء من الخدمة، وصار وضعهم يُعدّ أقرب إلى وضع الرّعايا العاديين، حيث امتزجوا بهم بمرور الزّمان وصارت أراضيهم «ميري مشاع» مع بقاء عائداتها لصالح الأدميرالية. أما اليايا فيبدو أنهم اختفوا - ولا ندري إن كان قد سُمح لهم بالبقاء في أراضيهم كرعايا، لكن أراضيهم تلك حُوّلت إلى إقطاعيات عادية وجُمعت في أربعة عشر قسماً وأصبحت، باسم «البيلِك»، مخصّصة لرواتب ضبّاط الإنكشاريّة المتقاعدين[2]. ويبدو أن الطّوغانجية قد اضمحلّوا واضمحلّت معهم رياضة الصّيد بالصّقور التي لم تعد متّبعة بين السّلاطين اللاحقين[3]. ومن جهة أخرى، فقد ظل القوينوق متواجدين على الأقل لغاية القرن الثّامن عشر[4]، لكنهم خلال الثّلاثين سنة من السّلام توقفوا لسبب ما عن تربية الخيول لصالح الجيش كما كانوا يفعلون في السّابق. وعندما اندلعت الحرب مجدداً عام 1767 أصبح الحصول على هذه الخيول يتم عن طريق مصادرتها[5].

أمّا بالنّسبة لليوروك، فقد كفّوا أيضاً عن القيام بمهامهم الإضافية بحلول نهاية القرن السّادس عشر، وبمرور الزّمان استقر عدد كبير منهم تدريجياً ثم امتزجوا بسكان الأرياف. وكما سبق أن ذكرنا، شجعت الحكومة منذ البداية على استقرار البدو كونهم أصعب مراساً ومستعدين دائماً لإحداث المشاكل والاضطرابات. وفي القرون اللاحقة تابعت سياستها نفسها مع محاولات لم تفلح جميعها، لمنع هجرة القبائل إلى أماكن

---

(1) سيّد مصطفى ج 3 ص 92.
(2) دوسّون ج 7 ص 308-309.
(3) دوسّون.
(4) أحمد رفيق «*Türk Idâresinde Bulğaristân*»؛ دوسّون ج 7 ص 378-379.
من الصّعب التّأكد إن كان دوسّون يتحدث عن أمر موجود في زمانه أم لا، لكن يدلّ هذا النّص على أن السّتمئة من القوينوق الذين قدموا إلى القسطنطينية لرعي خيول السّلطان كانوا موجودين في زمانه.
(5) سيّد مصطفى ج 3 ص 111.

محدّدة[1]. وقد ظل السّلاطين يمقتون اليوروك بسبب شغبهم والبدع التي يتبعونها، إذ كانوا متمسكين بمعتقدات أجدادهم الفاتحين أكثر من أقربائهم المستقرّين، لدرجة أن كلمة يوروك أصبحت مرادفة لكلمة الضال أو قزل باش *Kızıl-baş*[2]. وبالرّغم من عدم قيامهم بالثّورات بعد ثورة أسرة الجلالي في نهاية القرن السّادس عشر، فقد ظلوا في نظر السّلطات مصدر قلق لها بين الحين والآخر. وقد بقيت المجموعة التي تدعى بالتُّركمان تجهّز القوات في زمن الحرب، ويقدّر دوسّون عددهم بعشرة آلاف[3].

وبحلول القرن الثّامن عشر، كانت الأراضي الزّراعية التي كان العسكر فيما مضى يقومون على زراعتها (تمييزاً لها عن التّيمارات التي كان يملكها السّپاهية فقط) قد تحوّلت بطريقة أو بأخرى إلى أراضٍ تخص الفلّاحين العاديين. وكلّ ما تبقى من العسكر في في الأرياف (باستثناء السّپاهية أيضاً) هم بعض القوينوق المهملين لواجباتهم – وربما كان سبب اختفائهم بعد فترة قصيرة يعود لهذا السّبب – وعدد كبير من اليوروك المشاغبين غير الخاضعين لأي سلطة، وقد كانوا إما من البدو أو يعيشون مراحل مختلفة من الاستقرار.

إن العامل الرّئيسي في اضطراب النّظام فيما يتعلق بالزّراعة والفلّاحين إذن هو توسّع نظام الضرائب على مختلف أصناف الأراضي. في القرون الأولى للإمبراطورية لم تكن هناك ضرائب، حتى ضرائب ورسوم أراضي الخاص والأراضي الحكومية كان يجمعها موظفون رسميّون يدعون الأمناء *Emîns*. ولكن خلال عهد السّلطان سليمان العظيم كانت أراضي الخاص الإمبراطورية تؤجر لمزارعي الضرائب، ثم توسّع النّظام ليشمل الأراضي الحكومية والإقطاعيات وحتى أراضي الوقف. في هذه الظّروف لم يكن يعني الفلّاحين من هو صاحب الأرض التي يسكنونها ؛ ففي كل الحالات كان عليهم التّعامل مع مزارعي الضرائب، أي الملتزمين، الذين كان جلّ

(1) انظر أحمد رفيق «*Anadoluda Türk Aşireteleri*».

(2) انظر هاسلَك «المسيحية والإسلام في عهد السّلاطين».

(3) دوسّون ج 7 ص 379.

اهتمامهم هو انتزاع أكبر قدر ممكن منهم من أجل تحقيق أرباح وفيرة للصّفقات التي تعهّدوها.

وفي الوقت ذاته فقد تغير النّظام الأصلي لامتلاك الأراضي بشكل كبير، ممّا أثر بدوره على الفلّاحين. نبدأ القول بأن عدداً كبيراً من الأراضي قد تحوّل - إما قانونياً - إلى هبات ملكية - أو بشكل غير قانوني (أي بالاستيلاء) إلى أملاك خاصّة؛ التي غير أصحابها الجدد بعضها إلى أملاك وقف[4]. علاوة على ذلك فقد استمرّ السّلاطين بتحويل أملاك الدّولة إلى أوقاف[5] بينما لم يحوّل أي وقف لأغراض أخرى[6]. ومن هنا أصبحت نسبة أراضي الوقف أكبر ممّا كانت عليه في السّابق.

لكن هذه التّحويلات، وبخاصّة التي أجريت على أراضي الدّولة، قد قلّصت العائدات المحصّلة للخزينتين اللتين أصابهما التّدهور منذ نهاية القرن السّادس عشر بسبب توقف الفتوحات، وبالتالي توقف الحصول على الغنائم، من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ازدياد نفقات الإدارة والجيش. ومن هنا لجأ الميري إلى إلغاء الإقطاعيات، وعندما كان السّپاهي يتوفى دون أن يكون له وريث مناسب تصبح إقطاعيته شاغرة (*maḥlûl*) بدلاً من منحها لشخص آخر كما ينصّ القانون، فتستولي الخزينة عليها وتبقيها للاستثمار. ولذا فقد ضعفت قوة خيّالة السّپاهية حتى وصلت في القرن الثّامن عشر إلى ربع ما كانت عليه من قبل[7]. لكن الخزينة لم تبالِ بالأمر بعد أن استولت على العائدات التي كان الإقطاعيون السّابقون يقومون بجمعها. لم تكن إقطاعيات السّپاهية هي التي اضمحلّت فقط، بل تحوّلت كذلك معظم الأراضي

---

(4) إسماعيل خسرو «*Türkiye Köy Iktisadiyati*» ص 169، 173؛ انظر جودت ج 1 ص 102.

(5) جودت، المصدر السّابق.

(6) يذكر سيّد مصطفى ج 3 ص 176 أنه في بداية القرن الثّامن عشر كانت إدارة الأوقاف المتعلقة بالماد الإمبراطورية للسّلطان الفاتح والسّلطان سليم والسّليمانية قد مُنحت للصّدر الأعظم منأجل زيادة عائداته، لكنه كان مخولاً باستخدام الفائض فقط بعد دفع النّفقات الضرورية.

(7) سيّد مصطفى ج 3 ص 94. حدث نقص في أعداد السّپاهية منذ حملة عام 1593؛ المصدر السّابق ج 1 ص 123؛ جودت ج 1 ص 103.

التي كانت مخصّصة لإعالة موظفي الحكومتين المركزية والإقليمية[1]، إلى أراض حكومية. وفي القرن الثّامن عشر أيضاً لم يعد هناك أراضي «خاص» من هذا النّوع بل أصبحت ملكاً للصّدر الأعظم والقبطان باشا والنِّشانجى[2]. تمّت هذه العملية بسهولة بعد تعديل القانون الذي كان ينصّ على أن منح إقطاعيات السّپاهية كان من شأن البكلربكية[3] الذين أصبحوا منذ نهاية القرن السّادس عشر يكافئون أتباعهم بمنحهم الإقطاعيات الشّاغرة وحتى قبض الرّشاوى منهم، فتذهب الإقطاعية إلى من يدفع مبلغاً أكبر سواء أكان قادراً على القيام بمهام السّپاهية أم لا[4]. ولهذا صدر فرمان بنزع حقوق المنح من الحكام الإقليميين وتركه لسلطات الباب العالي. لكن هذا العمل الإصلاحي أدّى إلى نتائج سيئة؛ أولاً، لقد مكّن موظفي الباب من تحويل الإقطاعيات إلى أراضي الميري التي أشرنا إليها. ثانياً، حرم النّاس الذين يستحقون الإقطاعيات - وبالتحديد الجَبَه لية *Cebelis* الذين يعدّ رئيسهم مخولاً ليترقى ويصبح من السّپاهية عندما تصبح الإقطاعية شاغرة - من استرجاع الهبة الخاطئة كانت قد منحت لهم سابقاً بمطالبة من البكلربكية للباب العالي[5]. وبالتالي فالنّتيجة أنّ هذه التّغييرات لم تقتصر على تخفيض عدد الإقطاعيات فقط، بل وقوع عدد كبير منها في أيدي أشخاص غير مؤهلين لا للخدمة العسكرية ولا للتصرف الصّحيح في الأمور الزّراعية.

لكن سبق وقلنا إن تملك الرّعايا للأراضي أصبح أمراً قليل الأهمية بين الفلّاحين بسبب توسّع نظام الضرائب، وقد عمّ الأمر كل أراضي الدّولة وأراضي الإقطاعيات التي يملكها أشخاص ليسوا من السّپاهية الأصليين والأراضي التي حُولت، بطريقة قانونية

---

(1) كانت أراضي الخاص والزّعامت تمنح للأعلى رتبة، والخدمة تيمار للأدنى رتبة.

(2) سيّد مصطفى ج 3 ص 76.

(3) المصدر السّابق ج 1 ص 121.

(4) المصدر السّابق ج 1 ص 123، ج 2 ص 96. بدأ تقاضي الرّشاوى منذ عهد السّلطان سليمان نفسه. بل زاد الأمر سوءاً بتحويل الصّدر الأعظم سوكولو في عهد السّلطان مُراد الثّالث لسبعة عشر تيمار عالية الإنتاج إلى أراضي خاص سلطانية، كما خالف السّلطان القانون بمنح التّيمارات لبعض الضباط المتقاعدين. انظر جودت ج 1 ص 101.

(5) جودت ج 1 ص 101؛ إسماعيل خسرو ص 168.

أو غير قانونية، إلى أملاك خاصّة، كما أنه أصبح شائعاً في أراضي الوقف والتّيمارات العادية[1]. وبمجيء الوقت المتعلّق ببحثنا، كان النّظام الإقطاعي القديم قد اضمحلّ باستثناء إقطاعيات السّپاهية الذين كانوا لا يزالون يجمعون إيراداتها بأنفسهم.

وفي كل المناطق الأخرى صار على الرّعايا التّعامل مع جامعي ضرائب المدعوين بالمحصّلين *Muḥassils* في أراضي الخاص الإمبراطورية[2]، وبالملتزمين في الأراضي الأخرى والذين كان همهم الوحيد هو انتزاع ما يقدرون عليه من الفلّاحين. كان سلوك الملتزمين يعتمد إلى حدّ ما على مصادر عقودهم، فإن كانوا متعاقدين مع صاحب إقطاعية أو مالك للأرض يتوجّب عليهم الحرص على مصالحهم وازدهار أراضيهم، فمع أنّ الملتزمين مخوّلون نظرياً بجمع الرّسوم القانونية فقط من الفلّاحين، فقد منحوا أنفسهم الحق في تطبيق جزء من السّلطة التي كان أصحاب الإقطاعيات يتمتّعون بها[3]، وصاروا يستخدمونها بحيث تعود عليهم صفقاتهم بالرّبح الوفير. وبما أن ازدياد نفوذهم قد ترافق مع سقوط الإدارة القضائية، المتمثلة بالعلماء والحكّام العسكريين الإقليميين، بأيدي أشخاص غير قادرين على القيام بها كالنّواب من جهة والملتزمين والڤوينوق من جهة ثانية، فلم يعد لدى الرّعايا الثّقة بإمكانية اللجوء للقانون ليقف في وجه الأعمال غير القانونية.

ولقد أصبحت الأمور المتعلقة بالملتزمين أسوأ في نهاية القرن السّابع عشر منها في القرن الثّامن عشر، فقد أدخلت الخزينة بعد صلح كارلوڤيتش نظاماً جديداً في منحها لعقود ضرائب الأراضي مدى الحياة (مالكانة) *mâlikâne* ويبدو أن هذا الإجراء قد حقق الهدف منه بتحسين حالة الفلّاحين، إذ كان جامعو ضرائب الأراضي ذوو العقود الدّائمة يتطلعون للمستقبل، وبدلاً من انتزاع المال من الفلّاحين حتى آخر آقچه كما كان يفعل أسلافهم ذوو العقود المؤقتة لسنة أو سنتين، أخذوا يحرصون في قضية

(1) سيّد مصطفى ج 2 ص 96.
(2) إسماعيل خسرو ص 170.
(3) إسماعيل خسرو ص 170. وأصبحوا يعدون أصحاباً للأرض كالسّپاهية.

جمع الضرائب، ويعتقدون أن مصلحتهم الخاصّة وازدهارهم مرتبطان بمصلحة وازدهار الفلّاحين[1]. صحيح أن معظم تلك الأراضي هي من نصيب ضبّاط وموظفي القصر والباب والممثلين لهم في الإدارة، فإنّ نصيبهم من عائدات الأراضي قد دفعهم إلى الحدّ نوعاً ما من جشع ممثليهم هؤلاء، لكن نظام المالكانة لم يكن بديلاً مُرضياً لنظام تملك السّپاهية للأرض الذي وإن كان يبقي الفلّاحين في حالة من العبودية، فإن سلوك أسيادهم كان أبوياً، وكانوا يبادلونهم وجهات النّظر حتى صار منصبهم مقدّساً في أعينهم بعد مضي فترة طويلة عليه.

كان لانتشار ملتزمي الضرائب دورٌ كبير في اختلال النّظام الذي كان سائداً في الأقاليم من قبل. لكن الأمر الذي جعل مزاولة الزّراعة أمراً صعباً بل مستحيلاً في بعض الحالات هو الفوضى التي لحقت بتلك الأقاليم، بسبب ضعف الحكومة المركزية وما تبع ذلك من ظهور الحكام الواهنين، وقد سبق لنا ذكر نشوء الدِّرَه بكية، وبهذا تكفي ملاحظة أنهم في المناطق التي مارسوا فيها سلطتهم المتردّدة كانوا يميلون، لاعتمادهم على التّأييد الشّعبي، إلى الاهتمام بمصالح الفلّاحين ككلّ بشكل أشد تعاطفاً ممّا كان عليه الحكام المحلّيون الذين يمثلون السّلطان. ومن الواضح أن أحداً منهم لم يحاول إحداث ابتكارات إدارية، بل قنعوا بجمع عائدات المنطقة لصالحهم الخاص. لكن تداعي النّظام في الأقاليم أدّى إلى نشوء طبقة أخرى من الأثرياء يدعون بالأعيان *A'yâns* الذين أسهموا بمرور الوقت بزيادة مصائب الفلّاحين.

كان الأعيان أشخاصاً مهمّين في مقاطعاتهم، أي وجهاء الرّيف، ولم يكونوا موظفين حكوميين، لكن الطّريقة التي اكتسبوا منزلتهم بها أول مرة لا تزال غير واضحة. ربما يعود ذلك للتحوّل القانوني وغير القانوني للإقطاعيات والأراضي الأخرى إلى أملاك خاصّة، إذ لم يكن في المخطط الأساسي لامتلاك الأراضي هناك مكان لأشخاص مثل هؤلاء. ظهر الأعيان أول مرة كممثلين للسّكان المحلّيين في تعاملهم مع الحكومة، لكن لم يكن وجودهم ضرورياً أيضاً في المخطط الأساسي. وكما سبق ولاحظنا،

---

(1) جودت ج 4 ص 286.

فإن البكلربكية والسّنجق بكية - الذين يُدعون الآن بالولاة والمتصرّفين على التّرتيب - كانوا مضطرين، بسبب سلطتهم في جمع عائدات مقاطعتين مستقلتين أو أكثر، إلى توظيف نائبين عن الحكومة في المقاطعات التي لم يكونوا مقيمين فيها. وربما يكون هذا التّطور وأن هؤلاء النّواب - المتسلمين في السّناجق والڤويڤودا في الأقضية - لم تكن لهم سوى سلطة الضبّاط الذين قاموا بتعيينهم، سبب في نشوء طبقة الأعيان كمالكين للأراضي الخاصّة وممثلين عن السّكان أمام الحكومة، وبالمقابل ممثلين عن الحكومة أمام السّكان. صحيح أن السّكان هم الذين كانوا ينتخبون الأعيان، بطريقة غير واضحة، فقد كانوا يتمتّعون بمنصبهم هذا بصرف النّظر عن الانتخاب - ربما لأن أحفاد الأعيان كانوا يُعدّون من الأعيان أيضاً ولو لم يتم انتخابهم. وفي منتصف القرن الثّامن عشر حاول بعض الحكام التّحكم بتعيينهم وفرض مبالغ يدفعونها لقاء ذلك[1]. وفي الوقت نفسه لجأ أعيان مقاطعات معيّنة، بفضل مركزهم وتراخي سيطرة الحكومة، إلى وسائل يضمنون بها إدارة الشّؤون المحلّية وبالأخصّ مسألة الضرائب، وانضمّوا بذلك إلى فئة الضبّاط القانونيين في نهب الفلّاحين الذي باتوا غير قادرين على الدّفاع عن أنفسهم[2]. علاوة على ذلك، فإن التّدهور العام لحالة القانون والنّظام قد أدّى إلى ظهر عملاء جدد كالمبايعجية *Mubâya'cıs* وهم من يشترون الحبوب ويملكون سلطة في بعض المناطق بشراء المؤن بسعر ثابت لتزويد العاصمة بالطّعام. ولدى الفلّاحين غير المسلمين، هناك الجزية دارية وهم من يجمعون الضريبة عن كل فرد ولهم أن يطبقوا الضغوطات على الفلّاحين التّعساء[3] ممّا أدّى إلى ازدياد حالات التّخلي عن الأراضي.

---

(1) جودت ج 4 ص 286.

(2) إسماعيل خسرو ص 170؛ جودت ج 4 ص 285-286، ج 6 ص 65. يشير سيّد مصطفى إلى الأعيان كوجهاء المدن والبلدات. ويذكر جودت أنهم كانوا يتعاونون مع القضاة والنّواب المرتشين في جمع رسوم الحرب من الفلّاحين مما جعل الكثير منهم يتخلون عن أراضيهم.

(3) جودت ج 4 ص 287، 290-291.

في منتصف القرن السّابع عشر دوّن كاتبان شهيران[1] ملاحظات عن عدد من القرى المهجورة التي صادفوها في أسفارهم في المقاطعات، وبالرّغم من أن عملية إخلاء السّكان قد توقفت مؤقتاً، أو أجّلت على الأقل، بتأسيس نظام أراضي المالكانة (التي تُملك مدى الحياة) فإنّ سرعتها ازدادت خلال القرن الثّامن عشر وبالأخصّ أثناء نصفه الثّاني[2]. لم يشهد على إخلاء أرضي الرّوملي والأناضول الباحثون الأوروپيون في ذاك العصر فقط[3] بل الفرمانات التي صدرت لمنع تدفق الفلّاحين إلى إسطنبول؛ وكانت أسر الفلّاحين تهاجر دون شك إلى مناطق أفضل حالاً بعد تركها لأراضيها. وإذا لم ينضمّوا إلى عصابات قطاع الطّرق الذين ظهروا في الإقليمين، فإن العديد منهم كانوا يتخلّون عن الحياة الرّيفية برمّتها ويسعون وراء رزقهم في البلدات والمدن[4]. لا توجد إحصائيات سكانية بالطّبع تعود لتلك الفترة، ويبدو جلياً من تلك الدّلائل أن الطّبقات التي عاشت في القرنين السّابع عشر والثّامن عشر على جمع الضرائب والرّسوم قد شاركت لفترات طويلة من الزّمان في خنق الإوزات المسكينة التي كانت تبيض بيضاً من ذهب.

2. الأقاليم العربية

يمكن للوصف الذي قُدّم في القسم السّابق أن ينطبق في خطوطه العامة على الأقاليم الآسيوية. وفي الأقاليم كلها يعتمد الاقتصاد الزّراعي على القرية بأراضيها الزّراعية والرّعوية. كانت الأراضي أيضاً بأيدي ثلاثة أصناف من المالكين الذين عرفناهم من قبل وهم المزارعون أنفسهم (وهنا يدعون بالفلّاحين وليس بالرّعايا)، والمستأجرون

(1) هما حاجي خليفة وقوچي بك *Koçu Bey*.
(2) إسماعيل خسرو ص 171–172. يذكر حاجي خليفة الفرق بين الرّيف المزدهر الذي شاهده على الجهة الفارسية من الحدود، وبين الرّيف في الجهة العثمانية.
(3) على سبيل المثال إيتون ص 259 وما يليها. وهنا مصادر تشير إلى قرى مضمحلة كانت موجودة في النّصف الأول من القرن الثّامن عشر على طول الطّريق من إسطنبول إلى أنقرة ومن إسطنبول إلى بلغراد.
(4) إيتون ص 248، 259.

الأساسيون الممثلون إما بأصحاب التّيمار أو الملتزمين، والمستفيدين من أراضي الوقف. وسنستثني في الوقت الحاضر الفئة الثّالثة التي تدخل في اقتصاد القرية بدرجات متفاوتة، ونوجّه اهتمامنا إلى الفئتين الأولى والثّانية والعلاقات التي تربط بينهما.

إن مركز الفلّاحين بالنّسبة للمستأجرين الأساسيين مشابه لمركز الرّعايا في الأقاليم التُّركية، وكانت الأغلبية في كل قرية من المالكين الذين يملكون حرية منح الأراضي للفلّاحين ونقلها لغيرهم، لكن كانت كل قطعة أرض ممنوحة للفلّاح خاضعة لضريبة تُدفع للمستأجر الذي حصل على الأرض كهبة من الدّولة[5]. من جهة أخرى، لا يمكن للمستأجر انتزاع الأرض من الفلّاح إلا في حال عدم تسديده للضريبة.

وكما في الأقاليم التُّركية، فإن الملتزمين (أو الضبّاط كما يُدعون في العراق) في الأراضي العامة والمالكانات قد اكتسبوا بسبب حقهم في جمع ضرائب الأراضي الزّراعية، مركزاً يشابه مركز أصحاب التّيمارات إن لم يكن أعلى منه. كان الالتزام يتم في البداية على أساس سنوي، لكن يبدو أن هذا النّظام قد تغيّر تدريجياً في معظم المقاطعات، وفي عام 1692 صدر مرسوم بالنّظر إلى المالكانات على أنها ملك لصاحبها مدى الحياة وهو حرّ ببيعها بعد موافقة الدّولة، وبعد وفاته تباع العقارات بالمزاد العلني ولأبنائه الأولوية في الحصول عليها[6]. وبحلول القرن الثّامن عشر يمكننا افتراض أن معظم التزامات أراضي الدّولة في الأقاليم التُّركية (تمييزاً لها عن العقارات الخاصّة) كانت تُمنح مدى الحياة.

(5) يفترض رجال القانون أن الحقوق القديمة لتملّك الأرض كانت قد سقطت في هذا الوقت لعدم وجود الورثة أو لأسباب أخرى، وأن الأرض التي استرجعتها الخزينة يمكن أن يمنحها السّلطان بأي طريقة يفضلها. انظر ابن نسيم «البحر الرّائق» ج 5 ص 118، وابن عابدين «منحة الخالق» ج 5 ص 114.

(6) الغزّي ج 3 ص 292، ويضيف أن التّغيير كان نعمة كبيرة للفلّاحين (بالرغم من أنه فشل في التّخفيف من مساوئ نظام الضرائب). وفي الوقت نفسه كان يفرض على كل قرية مبلغ ثابت سنوياً يجمعه أصحاب الأراضي على ثلاثة أقساط. انظر المُرادي ج 4 ص 130؛ وبولياك «نظام الإقطاع في مصر» ص 62.

وعندما ننتقل من التّعميمات إلى التّفاصيل تواجهنا مشكلة مربكة، فالحقوق والعادات في القرى مختلفة بشكل كبير، ليس من إقليم لآخر فحسب بل داخل المقاطعة نفسها، لدرجة أن التّفاصيل بحاجة إلى تعديل كبير في كل منطقة. على سبيل المثال في أجزاء معيّنة من سوريا وفلسطين وفي مصر العليا كان من الشّائع تملّك الأراضي الرّيفية ودفع الضرائب عيناً[1]، أما في العراق الأدنى فكان الفلّاحون يزرعون أجزاء صغيرة من الأرض بينما تقوم باقي أعمال الزّراعة على الرّعاة شبه البدويين[2]. لكن أهمية التّقاليد والأعراف كانت شائعة، ويمكن تمثيلها بشكل واضح في العادات الغريبة المتّبعة بالقوة في الجزء الأكبر من مصر العليا والوسطى[3]. ومن المهم لبحثنا في الوقت نفسه أن نلخّص بعضها بالتفصيل على ضوء التّغييرات التي أدخلها محمّد علي.

بعد الفتح العثماني لمصر، قسّمت الأراضي الصّالحة للزّراعة (باستثناء أراضي الوقف) إلى قطع ووزّعت بين أفراد الأوجاقات والأشخاص الآخرين كالملتزمين[4]. وأثناء القرن السّابع عشر[5] اكتسب هؤلاء الملتزمون حق توريث الأرض لمن بعدهم، وبحلول القرن الثّامن عشر أصبح الملتزم مالكاً فعلياً وله السّلطة في زيادة أو تخفيض الضرائب المفروضة، وكذلك بيع أو إعطاء الأرض لملتزمين آخرين، أو منحها لابنه أو

(1) من أجل فلسطين وسوريا انظر «*Revue des Etudes Islamiques*» ج 9 (1935) ص 240؛ ومن أجل مصر العليا انظر لانكريه ص 245-247.

(2) روسّو ص 62-63.

(3) يمكن العثور على تفاصيل كاملة في مقالات رئيسية ثلاثة في كتاب وصف مصر «*Description*»: لانكريه «ضريبة الأرض»؛ وكونت إستيف «الموارد المالية في مصر»؛ وجيرار «الزراعة والصّناعة والتجارة في مصر»

(4) كانت التّوجيهات الأساسية الصّادرة عن السّلطان سليمان تنص على أن يقدر الدّفتردار عائدات كل قرية وينظم الالتزام وفقها، ثم يخصصها للأغنياء وعلية القوم الذين يمكن لهم التزام أكثر من قرية في آن معاً (ديجون «قانون نامه» ص 210-211؛ دى ساكي ج 1 ص 105).

(5) يظهر ذلك في نص أورده دى ساكي ج 1 ص 139-140.

ابنته أو حتى جعلها وقفاً بعد الحصول على موافقة الدّولة[1] في الحالات الثّلاث. إذن كان منصبه مشابهاً لمنصب أصحاب التّيمار، لكنه يشبه أيضاً منصب الملتزم العادي في أوروبا أو آسيا بأنّ مهمّته الأساسية كانت جمع عائدات القرية أو القرى وإرسالها إلى الخزينة الإقليمية والمركزية. أما حقوق وواجبات الفلّاحين المصريين فهي نفس حقوق وواجبات الرّعايا.

وهكذا يبدو أنه بالرّغم من أن الفلّاح المصري لم يكن قادراً على التّحكّم بأرضه، فقد كان بإمكانه منحها مؤقتاً[2] كما كان له حرية اختيار المحاصيل التي يزرعها دون أيّ تدخّل من الملتزم[3] حتى وإن كان تناوب زراعة المحاصيل خاضعاً للأعراف المحلّية. ومن جهة أخرى، لقد كان دون شك مرتبطاً بالأرض، بالرّغم من أن أي نظام يجعل الفلّاح نصف حرّ كان بغيضاً إلى السّرايا طالما أن المزارعين المسلمين هم المعنيّون. إن قانون نامِه السّلطان سليمان واضح وصريح فيما يتعلق بهذه النّقطة، إذ ينصّ على أنه إذا ما بقي الحقل دون زراعة بخطأ من المزارع، فإن الكاشفين[4] سيبذلون ما بوسعهم لإيجاده وإعادته إلى قريته ومعاقبته، كما سيجبرونه على زراعة حقله[5]. وقد قال المؤرخ الجَبَرتي: «وإن لم يفعل ذلك تكفل باستخلاص ذلك كاشف النّاحية وعيّن على النّاحية الأعوان بالطّلب الحثيث»[6]. وبما أن الشّواهد التّاريخية تدلّ على أن مشكلة الهروب كانت إحدى الصّعوبات التي وقفت في وجه الحكومة المصرية

(1) أي الباشا والقسم المالي في القاهرة، ويدفع مبلغ سلفاً ويدعى هنا «الحلوان».

(2) يؤكد إستيف ذلك (ص 304) وشابرول (ص 246) بينما ينكران معاً قول لانكريه (ص 235) بأنه كان حراً في بيع أرضه.

(3) لانكريه ص 236؛ انظر الجَبَرتي ج 4 ص 254، ج 9 ص 190.

(4) الكاشف هو حاكم المقاطعة وهو أدنى رتبة من البِك.

(5) ديجون ص 243-244، 246. ويذكر أن الفلّاحين الذين غادروا قراهم بعد الفتح العثماني سيجبرون على العودة إليها مهما كانت ذرائعهم.

(6) الجَبَرتي ج 4 ص 109، ج 8 ص 244، ج 4 ص 207، ج 9 ص 88، وانظر الفصل السّابع من الكتاب.

منذ القرن الأول للحكم الإسلامي[1]، فيبدو أن نظام خضوع الفلّاحين للإقطاع كان مرتكزاً إلى الأعراف القديمة واستمرّ العثمانيون عليه كما هو[2]. ولا يمكننا تحديد إن كان انتشاره إلى أجزاء من سوريا وفلسطين عائداً إلى عهد المماليك أم العثمانيين، لكن يعود الفضل إلى السّلطات الدّينية في الاحتجاج بقوة على الاستبداد والظّلم[3]. وبالرّغم من تحريم مغادرة القرى، فقد حدث ذلك مراراً وتكراراً في فترات سوء الإدارة الزّراعية كما سنلاحظ من خلال بحثنا.

في كل القرى تقريباً، كان جزء من الأراضي التي يملكها الفلّاحون (ويقدر بالعُشر) يُترك جانباً ويسمى أرض الوصيّة *arḍ al-waṣîya* حيث يقوم الملتزم أو الملتزمون بزراعته. وإن الخطر الكامن بابتلاع أرض الوصيّة مع الزّمن لأراضي الفلّاحين تمكن تجنّبه بطريقة بارعة، فقد كانت أراضي الفلّاحين وأرض الوصيّة في كل قرية تقسم إلى أربعة وعشرين قيراطاً تعود بأكملها لملتزم واحد أو تقسم بين عدة ملتزمين. كان كل ملتزم يملك نفس العدد من القراريط (وأجزاء من القيراط) من أرض الوصيّة ومن أراضي الفلّاحين ولم يكن يستطيع بيع أي حصّة من أرض الفلّاح دون بيع حصّة مماثلة لها من أرض الوصيّة[4]. وبهذا تم الحفاظ على توازن المصالح، إذ بينما كانت

---

(1) انظر: H. I. Bell «إدارة مصر في عهد الخلفاء الأمويين».

(2) تزوّدنا بمعلومات من مصدر مصري موثوق تفيد بأن منح الأراضي قديماً كان متسماً بوجود عدد كبير من الفدادين ومن الأقباط المستفيدين من المنح، مما يدل على أن الفلّاحين الأقباط كانوا الوحيدين المرتبطين بالأرض، وأن النّظام قد امتد ليشمل الفلّاحين المسلمين بأعراف غير قانونية ومستبدّة.

(3) يورد ابن نسيم ج 5 ص 118 أن أرض مصر لم تعد خاضعة للضريبة بل للإيجار، وبذلك لم يعد هناك حجة ضد الفلّاح إن ترك أرضه دون زراعة إلا إذا كان مستأجراً، وأيضاً لا يمكن إكراهه على البقاء في الأرض، فإذا غادرها ذاهباً للتكن في القاهرة لم يعد بمقدور أحد إخضاعه بالقوة، وأي إجراء كهذا هو غير قانوني وبالأخصّ إن كان يرغب بدراسة القرآن أو الالتحاق بجامع الأزهر. (كان ابن نسيم، المتوفى عام 1563، من أشهر الفقهاء الحنفية في مصر في العهد العثماني). لكن لم يكن هناك ما يدلّ على أن فلاحي الأرض التي يملكها الشّيخ كانوا أكثر حرية من باقي الفلّاحين.

(4) من جهة أخرى قد يعيّن جزءاً من أرض الوصيّة، أو كلها، كوقف، لكنه نادراً ما يخصّص

أراضي الوصية تعود بربح أوفر للملتزم فقد كانت أشد إرهاقاً للفلّاحين الذين كانوا يزرعون أجزاء عديدة منها بنظام السُّخرة[1]. ولم يكن ذلك ليبقي هذا النّظام لولا الفائدة المتحصّلة من إنهاء تعارض المصالح بين البائع والمشتري.

ليس من السّهل في بضعة أسطر وصف النّظام بأكمله الذي يُقسم وفقه المبلغ الإجمالي للضرائب بين سكان كل قرية[2]، وهي مهمّة جماعة مكونة من صرّاف قبطي يمثل الملتزم، وشيخ البلد الذي يختاره الملتزم من بين الأسر الغنية للفلّاحين التّابعين له لكن المنصب متوارث في الحقيقة[3]، بالإضافة إلى الشّاهد أو محامي القرية الذي يتولى شؤون الفلّاحين. لدى تقسيم الضرائب القديمة[4] كانت أراضي الوصيّة مشمولة تماماً كأراضي الفلّاحين[5]، أما الضرائب الإضافية فلم تشمل إلا أراضي الفلّاحين.

أراضي الفلّاحين للهدف ذاته. (لانكريه ص 239).

(1) لم يكن ذلك في كل المناطق بل يختلف الأمر من مقاطعة لأخرى (وبالتالي لا يمكن تعميم الصّورة القاتمة التي رسمها الجَبَرتي ج 4 ص 207، ج 9 ص 88). في بعض المناطق كان الملتزم يعهد بأرضه إلى شيخ البلد أو يجعل الفلّاحين يزرعونها مقابل أجرة نقدية وعينية. كان يُطلب من الفلّاحين أيضاً تنظيف القنوات الخاصّة لكنهم يتقاضون أورهم بنسب ثابتة (لانكريه ص 243)، كما أن قانون السّلطان سليمان يخوّل الكاشفين بفرض ضريبة على القرى لصيانة وإصلاح الخنادق (ديجون ص 200-201).

(2) يمكن الحصول على رواية مفصّلة مع نماذج عن الضرائب في كتاب إستيف ص 312 وما يليها.

(3) كان كل ملتزم يعيّن شيخ بلد لجمع الضرائب، وإذا كان الملتزم يملك أراضي واسعة كان يعيّن أكثر من شيخ بلد في أجزاء عدة، وبالتالي كان هناك عدة شيوخ بلد في كل قرية. انظر لانكريه ص 241.

(4) كما سيتضح في الفصل السّابع من الكتاب، كان مجموع الضرائب المفروضة على القرى المصرية في نهاية القرن الثّامن عشر يشمل:

أ. ضرائب وضعها النّظام العثماني عام 1526 وتسمى «المال الحر» وتتضمن الميري أو الضريبة التي تؤدّى للسّلطان، وبعض المبالغ الثّابتة التي تؤدّى للسّلطات المحلّية.

ب. ضرائب إضافية تجبى منذ بداية القرن الثّامن عشر وتعرف باسم «البرّاني».

(5) يوضح الجدول الذي وضعه إستيف (ص 314-317) أن أراضي الوصية كانت تقدر بقيمة أقل بينما تقدر أراضي الفلّاحين بقيمة أعلى لأجل الضرائب وكان الفدان يقدر بـ 5,353 متراً

كان المزارعون يدفعون الضرائب فردياً ونقداً وبالتقسيط. نظرياً كانت الأرض المرويّة فقط هي التي تستوجب الضريبة، ولكن عند انخفاض مياه النّيل أو ارتفاعها كانت المنطقة غير المزروعة تقاس ثم يستقطع جزء من حصّة الرّسوم الكاملة للقرية (مع بقاء الميري دون تغيير)[1]. وفعلياً، كان الملتزمون يفرحون بانخفاض الواردات المؤقت في السّنة المجدبة، لكن النّقص كان يضاف غالباً إلى المبلغ المحصل في السّنة التي تليها[2]. ومن أشدّ الدّلائل على استحكام العادات هو أنه بالرّغم من الزّراعة الواسعة لأشجار النّخيل فلم تُفرض ضريبة على محاصيلها[3].

وبهذا، كانت كل قرية وحدة مستقلّة بذاتها يحكم حياتها اليومية مجموعة من الأعراف التّقليدية، ولا تتأثر كثيراً بالأحداث الخارجية. أما صلاتها بالحكومة فمقتصرة تقريباً على دفع الضرائب المفروضة، وبصرف النّظر عن تدخل الملتزمين والضبّاط العسكريين الآخرين فقد كانت ذاتية الحكم. كان أهم شخص في المجتمع القروي هو شيخ البلد، وكان كل شيخ يترأس الفلّاحين الذين يزرعون الأراضي تحت إمرته، وكان الشّيخ الرّئيسي يتصرف كقاضٍ وحكم، وله سلطة ليس على الفلّاحين فحسب بل على سكان القرية جميعهم[4]. وبالرّغم من كونه على الأغلب فظاً مستبداً،

مربعاً بدلاً من 5, 929 متراً مربعاً (جيرار ص 505-506). ويذكر جيرار الحالات الجائرة في تقدير الفدان بأقل من أربعة وعشرين قيراط في الدّلتا.

(1) لانكريه ص 242. ويذكر الجَبَرتي مثالاً واحداً فقط عن تقليص أراضي الميري بسبب الجفاف في عام 1694-1695 (ج 1 ص 25، ج 1 ص 60). هناك أنظمة موسعة في قانون نامِه السّلطان سليمان عن قياس الأراضي المرويّة (ديجون ص 234- 241).

(2) إستيف ص 331؛ لانكريه ص 250.

(3) جيرار ص 551 وهو حاسم بشأن هذه النّقطة، أما لانكريه ص 243 فيذكر أن زراعة النّخيل كانت تستوجب خدمة تؤدّى للملتزمين.

(4) لانكريه ص 241، 244. وكان يتمتّع أيضاً بمزايا مالية معيّنة بما فيها إعفاؤه من الضريبة على حصصه في الأرض كتعويض له على استضافة الموظفين، وهي إحدى مهامه الرّئيسية (انظر الجَبَرتي ج 4 ص 61، ج 8 ص 132). لكنه كان يمنع من أن يصبح غنياً وذا نفوذ بسبب أملاكه الشّخصية وفي بعض القرى كانت سلطته خاضعة لرقابة فريق منافس يرأسه أحد الفلّاحين الأغنياء (لانكريه ص 244).

فقد كان يعمل على توحيد القرية، وكان أهل القرى والملتزمون أيضاً يحترمون مركزه. كان استقرار القرية مضموناً بالميل لجعل وظيفة الشّيخ والشّاهد والوظائف الأخرى[1] محدودة بأسر معيّنة، وباتحاد وتناسق سكان القرية. داخل القرى كان أصحاب الأراضي يتغيّرون باستمرار، وقد يتحوّل المالكون إلى عمال مأجورين، وقد يصبح العمال مالكين لكن كان من النّادر منح الأرض للغرباء[2]. كانت الحاجات الضرورية للقرية مؤمّنة بواسطة واحد أو اثنين من أصحاب الدّكاكين، وصانعي الفخار، والحرفيين الآخرين[3]، كما كان لكل قرية مواردها الخاصّة وإمام يتولى أمور المسجد المحلّي (ومدرسة القرآن إن وجدت)، وحلّاق، ونجار، ودوريات الحراسة (خفراء) لحماية المحاصيل ومخازن الحبوب والتحذير من اقتراب البدو للسّلب والنّهب، وحراسة الخنادق ومنع الفوضى والاضطراب بشكل عام[4].

وعلى الرّغم من أن الضرائب المفروضة في مصر من قبل المشرّعين العثمانيين لم تكن باهظة، كما سيتضح لاحقاً، فإن الفلّاحين المصريين كانوا يعانون باستمرار، كإخوانهم في مقاطعات الإمبراطورية، من المتطلبات الثّقيلة المستبدّة التي فرضها عليهم جشع وفساد القائمين على إدارتهم. كانت تلك الحال أشدّ انتشاراً في القرن الثّامن عشر، وبالأخصّ العقود الأخيرة منه عندما أشرفت بنية الحكومة والحياة الاقتصادية على الانهيار. لكن، وعلى الرّغم من عدم إمكانية التّقليل من أهمية هذه العوامل الخارجية، فليس من العدل إلقاء اللوم في تدهور الزّراعة على ابتزاز الأتراك والمماليك للفلّاحين دون شروط. قبل دخول الأتراك العثمانيين والمماليك مصر

---

(1) كوظيفة الخولي الذي كان يشرف على قياس أراضي القرية وزراعة أراضي الملتزمين (لانكريه ص 242).

(2) إذا كان الفلّاح غير قادر على زراعة أرضه، بإمكانه رهن جزء منها مقابل مبلغ من المال يكفي لزراعة الجزء الباقي، ويسترجع أرضه بعد تسديد هذا المبلغ (لانكريه ص 236). وإذا لم يتمكن من سداد الدّين قد تحجز أرضه (بما فيها من ماشية ومعدات زراعية) وتعرض للبيع.

(3) لانكريه ص 244. يبدو أنه ليس هناك معلومات إن كان أصحاب الدّكاكين في القرية في تلك الفترة من المسلمين أم اليهود أم القبط، وما هي صلاتهم بالمجتمع القروي ككل.

(4) إستيف ص 311-312.

بقرون عدة، كان الفلّاح قد ناضل للتخلص من مستغلّيه لكن دون جدوى[1]، وقد قاد هذا الفشل إلى مشاعر الدّونية ومرارة السّعي وراء الانتقام، وذلك بخفض الإنتاج إلى حدوده الدّنيا في معارضة صلبة لكل أنواع التّغيير وتعمّد التّقشف في كل ظروف الحياة. لم تخدم خصوبة التّربة سوى في ظهور المستغلّين هنا وهناك، وبما أن تجربة الفلّاح قد علّمته أن لا سبيل إلى الحصول على أي شيء إلا بالقوة، فقد تحوّل بردّة فعل طبيعية إلى مستبدّ على طريقته الخاصّة. إن الصّفة البدائية لمعدّاته وأساليبه الزّراعية[2] لهي دون شك دليل على فقره، مع ذلك نسمع كثيراً عن مزارعين أغنياء وثروات قام شيوخ البلد بجمعها. أما الأسباب الحقيقية الكامنة وراء نقص الدّافع للتحديث فهي الرّفض القاطع للتخلي عن الأعراف التّقليدية طالما أن المعدات البدائية تؤدّي دورها بشكل جيّد[3]. وإن التّجارب التي قام بها محمّد علي تظهر أنه لما أحضر الآلات والوسائل الحديثة وجعلها في متناول الفلّاحين لم يعيروها أدنى اهتمام، بل نظروا إليها بشك كوسيلة لاستدرار المزيد منهم واستغلالهم. وأخيراً فإن ضعف البنية الجسدية وسوء التّغذية كانتا من أهم العوامل التي أدّت إلى جمود الحضارة الإسلامية وأودت بطاقة

---

(1) إن النّظر إلى فلاحي الدّلتا وجزء كبير من مصر الوسطى بأنهم من أحفاد المصريين القدماء وأنهم معتادون على الاستبداد لهو خطأ تاريخي. لقد كان سكان تلك المقاطعات قد أعيد تركيبهم بالاستيطان المستمرّ للعرب في المنطقة منذ منتصف القرن السّابع، ومنذ ذلك الوقت حتى الفتح العثماني كانت هناك ثورات زراعية عديدة. انظر پولياك في *R.E.I.* 1934، ص 251-273.

(2) جيرار ص 501-502؛ ڤولني ج 2 ص 266-267.

(3) إن استخدام المحراث العميق مثلاً كان يضر بالزّراعة في حوض النّيل والهضاب السّورية. كما أن انخفاض أجور العمل قد أسهم في عدم أدخال الآلات الحديثة بالإضافة إلى أن المواد المحلّية ووسائل البناء كانت محدودة جداً، خصوصاً في مصر، مع وجود القليل من عمّال استخراج الأملاح والمعادن. وإن السّاقية البدائية التي ترفع حوالي سبعمئة كيلوغرام من الماء في الدّقيقة كانت سيئة بالنّسبة لنظام الرّي الذي تعوزه التّرتيبات اللازمة للتصريف. ومن هنا يتضح لنا أن سبب تدهور الزّراعة في حوضي دجلة والفرات لم يكن بسبب سوء الإدارة أو التّخريب المغولي (مع أنهما سببان مهمّان)، ولكن بسبب زيادة المخلفات المعدنية في التّربة العائدة لنظام الرّي غير الاقتصادي الذي لم يعتن بالتصريف أو التّسميد.

الفلّاح إلى درجة عالية من الإجهاد والتعب[1]. يمكن استيعاب مستوى معيشة الفلّاح المصري من عبارات وإحصائيات جيرار[2] Girard. كان العامل في مصر العليا يتلقى يومياً 5-8 پارات *paras* (أي خمس إلى ربع فرنك تقريباً)، وفي الفيوم والدّلتا 8-19 پارة (أي ربع إلى ثلثي الفرنك). وكانت قيمة الطّعام اليومي للعامل الواحد في مصر العليا تبلغ 3 پارات. أما رداؤه الوحيد فكان الجبة *ciba* التي تكلف 300-350 پارة (حوالي 11-12 فرنكاً) وتدوم معه سنة أو أكثر بالإضافة إلى شال صوفي ثمنه حوالي 180 پارة وغطاء للرّأس بثمن 100 پارة. وبهذا كانت نفقاته السّنوية تصل وسطياً إلى 540 پارة للثّياب و1,095 پارة للطّعام، ويضيف جيرار إليها حوالي 360 پارة للنّفقات المتفرّقة (كالقهوة واللحم وغيرهما)، فيبلغ الإجمالي ما يقرب من 2,000 پارة أو ما يزيد بقليل عن 70 فرنكاً سنوياً. وفي الدّلتا يكلف الطّعام والنّفقات الأخرى أكثر من ذلك لكن القرويين كانوا نادراً ما يتناولون اللحوم إلا في المناسبات والأعياد.

ومن بين المؤسّسات المختلفة التي أسهمت في استغلال الفلّاح، اختلفت الآراء حول مسؤولية الصّرافين الأقباط. بينما يقرّ الكونت إستيف The Comte d'Estève بأن الصّراف يجني ربحاً جيّداً من صفقاته[3]، فقد أعلن أنّ إدارته كانت أرقى من إدارة شيوخ البلد المحلّيين، لأنهم كانوا منصفين بالرّغم من تعصبهم وولائهم لدينهم، أمّا الشّيوخ

(1) انظر إحصائيات جيرار ص 501 ويذكر فيها: أن الفلّاح الذي يعمل في حمل دلاء الماء (الشادوف *ṣadûf*) كان يرفع 143 كيلوغراماً في المتر بالدّقيقة؛ وعند استخدام الشّادوف في فرنسا كان متوسط الكمية التي يحملها العامل هي 220 كيلوغراماً في المتر بالدّقيقة. وكان الرّجل الذي يعمل بمحراث يجرّه ثوران يحرث الفدان في يومين أو يومين ونصف (المصدر السّابق ص 508).

(2) جيرار ص 507-508. لكن لا بدّ من أن نضع في أذهاننا أن هذه الأرقام مرتبطة بفترة كان لخفض قيمة الپارة أثره في غلاء المعيشة إلى حد ما.

(3) إستيف ص 319-320: هناك رسوم مفروضة على كل فلّاح على وصل المطالبة وعلى كل قسط وعلى الوصل الأخير؛ وهناك العمولة التي يتحملها الفلّاحون لدى التّحويل للدّولار (أو *pataque* = أبو طاقة) بسعر أعلى مما يحولون للملتزمين، وتحدّد فيه كل الرّسوم التي ينبغي دفعها مع الفوائد العالية. انظر الجَبَرتي ج 4 ص 109، ج 8 ص 244.

فكانوا يميلون لتأييد النّزاعات المحلّية[1]. ومن جهة أخرى يعلن جيرار بصراحة أن تراجع الزّراعة وهجرة النّاس من الأرياف يعودان بشكل رئيسي إلى «الأعمال المخادعة لتلك الطّبقة من الرّأسماليين»[2]. ومن المفاجئ ألا نجد مصادر تذكر الدّيون التي أثقلت كاهل الفلّاح المصري إلا بإشارة عابرة، بينما يشهد ڤولني[3] من تجربة المجتمعات المشابهة بأن «الرِّبا كان يصل إلى حدود فظيعة» وهو يُعدّ «من أعظم الكوارث التي ألمّت بالرّيف السّوري» ويدعونا ذلك لافتراض حالة مشابهة في الرّيف المصري. يمكننا افتراض أنه بينما كان الصّرّاف القبطي قادراً على كسب ربح جيّد من القروض، فإن إثقال الأرض بالدّيون لم يكن بالأمر المربح له لمحدودية الدّخل المرتبط بها والدّائرة الضيقة التي يمكن التّخلي عن أراضي الرّيف ضمنها. وكان آخر ما يرغب به مُقرض المال هو الاستيلاء على الأملاك أو زراعتها بنفسه، وكذلك لم يكن من مصلحة الملتزم إعاقة الاقتصاد في القرية بالتغيّرات المتكرّرة في امتلاك الأراضي.

أما العامل الأوضح، لتأثيره التّراكمي، والكارثة المهلكة في كل الأقاليم العربية

---

(1) إستيڤ ص 313.

(2) جيرار ص 589، ويقول: «لقد سبق أن أشرنا إلى وجود واحد من هؤلاء في كل قرية، وقد يصل عددهم في بعض المناطق إلى ثلاثة أو أربعة وجميعهم لديهم عائلة يقومون على شؤونها وخدم يساعدونهم في أعمالهم. ولست أبتعد عن الحقيقة إن قلت بوجود ثلاثين ألفاً من الأفراد الذين يعيشون في مصر على تلك المعاملات المالية، وإن تأثير اضطهاد البكوات لهو أقل من تأثير تلك الفئة المخادعة على تدهور الزّراعة وهجرة سكان الأرياف». يتهم الجَبَرتي أيضاً بلهجة ساخطة (ج 4 ص 207، ج 9 ص 88) الشّيوخ والشّاهدين والصّرافين باضطهاد واستغلال الفلّاحين.

(3) ڤولني ج 2 ص 265: «عندما يحتاج الفلّاحون إلى سلفة لشراء البذور أو المواشي وغيرها فإنهم لا يجدون مالاً سوى ببيع محصولهم المستقبلي، أو جزء منه، بثمن بخس... والفائدة بأدنى حدودها هي اثنا عشر بالمئة؛ والعادية عشرون بالمئة وقد تصل إلى الثّلاثين بالمئة». لكن هذا القول يشير بشكل أساسي إلى لبنان وشمال فلسطين (أي مناطق الموارنة والدّروز والمتاولة الذين لا يخضعون للنّظام الإسلامي)؛ أما أوليڤييه (ج 2 ص 306) فيذكر أن يهود حلب كانوا يقرضون المال بالرّبا للفلّاحين القاطنين في الجوار، وكانوا يسترجعون ديونهم عيناً. وفي مصر كان الفلّاحون يقترضون المال من الملتزمين لشراء البذور والحبوب. انظر بولياك «النظام الإقطاعي» ص 68-69.

فهو نهب البدو وتخريبهم الأراضي الزّراعية واستغلالهم الجائر للفلّاحين. كانت أكثر المناطق خصوبة في سوريا مع السّهول السّاحلية لفلسطين وحوران معرّضة لغزوات الصّحراء المجاورة. وكانت سهول حوران تنعم ببعض الحماية لقربها من دمشق، إذ كانت المصدر الرّئيسي للحبوب ليس للمدينة فحسب بل لقوافل الحجيج السّنوية أيضاً. وبما أن القبائل البدوية في المناطق الجنوبية كان لها مصالح اقتصادية في الحج (إذ كانوا يزوّدون القوافل بالجمال والمرافقين مقابل المعونات المالية)، فقد كان مركز الپاشوات يخوّلهم الضغط عليهم برفق مع الاستنجاد بالقوات العسكرية إن لزم الأمر بالرّغم من أنه ما من وسيلة تستطيع منع غاراتهم بين الفينة والأخرى. أما فلسطين فكانت أبعد وأفقر من أن تتلقى حماية مشابهة، وهي بالتالي توصف «كواحدة من أكثر المناطق المخرَّبة في سوريا»[1]. ومع انهيار السّلطة المركزية كثرت غزوات البدو وغدت أشدّ جرأة، وأصبح هناك مدن كثيرة غير حماة وحلب مجبرة على دفع مبالغ حماية للقبائل المجاورة لها كضمان لمحاصيلهم ومواشيهم[2]. يرسم ڤولني صورة حيّة للفلّاحين في المناطق المهدّدة بقوله إنهم «كانوا مُجبرين على بذر البذار والبندقية في أيديهم»، ثم كانوا يحصدون المحصول المصفرّ بعجلة ليخبئوه في مخازن تحت الأرض[3]. وقد عانت القرى المصرية، وبالأخصّ قرى الدّلتا، بالطّريقة ذاتها من القبائل البدوية في الصّحاري المحيطة بها واتفق كل الباحثين بأن أعمال السّلب والتخريب التي كانت مجموعات الأعراب ترتكبها في كل مكان كانت واسعة مستمرّة[4]. ولكن من المحتمل أن يكون الفلّاحون المصريون المستقرّون قد عانوا بشكل أكبر وأشد من البدو شبه المستقرّين، ويصف جيرار استبداد الأعراب

---

(1) ڤولني ج 2 ص 199؛ المُرادي 2 ص 62. لكن موندرل Maundrell وجد عام 1697 السّهل الواقع شرقي عكا غاية في الخصوبة. قلت: راجع كتابه «رحلة من حلب إلى القدس في عام 1697»، سلسلة روّاد المشرق العربي، أبوظبي 2012. (أحمد)

(2) ڤولني ج 2 ص 173؛ أوليڤييه ج 2 ص 301.

(3) ڤولني ج 2 ص 267.

(4) لانكريه ص 250–251؛ جيرار ص 512–513 (وكان عدد البدو على حدود مصر يقدر بأربعين ألفاً).

المستقرّين في المناطق الواقعة جنوبي القاهرة بقوله إنهم كانوا يستولون بالقوة على أفضل الأراضي ويحوّلون مجاري المياه أثناء الفيضانات، ويخرّبون السّدود ويرفضون دفع الضرائب التي يتوجب عندها على جيرانهم من الفلّاحين التّعساء تحمّلها، وحتى إنهم يستولون على حصاد القرى الأخرى إن لم تكفهم محاصيلهم[1].

ومن جهة أخرى، يجب ألا نهمل الدّور الأساسي الذي لعبه البدو في الحياة الاقتصادية للأقاليم العربية، فقد أمّنوا بتربيتهم للجمال الوسيلة الوحيدة لنقل قوافل المسافرين والبضائع[2]؛ وقد قاموا بحراسة طرق التّجارة بالإضافة إلى قيامهم بنهبها، كما زوّدوا المدن بالعديد من مواد التّجارة والصّناعة (كالقصب والقِلي alkali والصّوف ووبر الجمال) بالإضافة إلى المواد الغذائية (كلحم الضأن والزّبدة والجبن)[3]، حتى إن زراعتهم أسهمت بجزء لا بأس به من الإنتاج الكلي. في العراق الأدنى بشكل خاص كان رجال القبائل البدوية هم المزارعون الرّئيسيون – على سبيل المثال كانت قبيلة الخزاعل في منطقة الأهوار (السّبخات) تزوّد إقليم بغداد بالأرز[4] – كما أن العديد من القبائل العربية والتُّركمانية كانت تعمل في تربية الأغنام[5]. أما مصر بالذّات فمن المحتمل جداً أنه خلال القسم الأكبر من العهد العثماني كان البدو – ما عدا القبائل البدوية الخالصة على الحدود – قد أصبحوا جزءاً مستقرّاً منتجاً من سكان المنطقة، وأن الاضطهاد الكبير الذي مارسه المماليك هو المسؤول عن الأحوال التي وصفها الكتّاب الفرنسيون في نهاية القرن[6].

---

(1) جيرار ص 512-513. لكن سبق أن ذكرنا الإدارة الجيّدة للشّيخ هَمّام زعيم قبيلة الهوارة.

(2) كانت الجمال تباع في السّوق المصرية بسعر 30-60 دولاراً (جيرار ص 555). وكان البدو يربون معظم الخيول في مصر (حيث يبيعون الواحد بأربعين إلى ستين دولاراً) وفي الأقاليم العربية.

(3) رَسل ص 18، 53.

(4) روسّو ص 59، كما يذكر ص 80 بني لام على ضفاف دجلة.

(5) ڤولني ج 1 ص 360. يذكر جيرار (ص 556) أن أعراب مصر كانوا يزوّدون السّوق أيضاً بالماشية التي ربوها بأنفسهم أو نهبوها من القرى الأخرى.

(6) ڤولني ج 1 ص 67-68. انظر أيضاً التّنظيمات المطبقة على شيوخ العرب في قانون نامِه

بغضّ النّظر عن البكوات والمماليك والملتزمين والصّرافين والبدو، فقد أسهم القرويون أنفسهم إلى حدّ ليس بالقليل في حظهم العاثر، كما أن خصوماتهم هي التي أوقعتهم في أيدي مستغلّيهم. كانت الصّفة البارزة في القرية وفي الحياة المدنية إلى حدّ ما في جنوب سوريا ومصر الدّنيا هي انقسام السّكان إلى طائفتين تشبهان الطّوائف الموجودة بين البدو[1]. في سوريا هناك حزبا «قيس» و«اليمن»[2]، وتعرفان بين الدّروز باسمي «الأحمر» و«الأبيض». كانت المدن المتجاورة التي تنتمي إلى طوائف متخاصمة مشغولة بنزاعات مستمرّة مع بعضها ومع القرى المحيطة بها[3]، وكانت الحملات العسكرية للپاشوات والحكام تصاب بالفشل في كثير من الأحيان، لأن الجنود المحلّيين لا يقاتلون ضد المتمرّدين المنتمين إلى نفس طائفتهم[4]، وكانت النّتيجة، حسب قول ڤولني، قيام «حرب أهلية لا تنتهي»[5]. لقد أصبح تدمير

(ديجون ص 204-208)؛ دى ساكي ج 1 ص 96-103.

(1) لقد وضعت نظريات عديدة في محاولة لتفسير وجود هذه الطّوائف التي ظهرت في أنحاء الشّرق الأدنى وأفريقيا الشّمالية بين البربر والعرب، وهي على الأغلب إرث من الحياة البدوية استمرّت عبر الحياة نصف البدوية ومنها إلى السّكان المستقرّين. من أجل المزيد من المعلومات عن *leffs* و*şoffs* البربرية في Kabylia والمغرب انظر E. Masqueray «تشكل المدن لدى القبائل المقيمة في الجزائر» (پاريس 1886)، وR. Montagne «البربر والمخزن *le Makhzen* (پاريس 1930)؛ ومن أجل طوائف الهناوي Hinâwî والغفاري Ğifâri في جزيرة العرب انظر ب. توماس «بلاد العرب السّعيدة» (لندن 1932) ص 111؛ وانظر الدّراسة الحديثة المتعلقة بشمال سوريا أ. دى بوشمان «ملاحظة حول تنافس قبيلتين رعويتين في سوريا» في مجلة الدّراسات الإسلامية 1934، ص 11-58.

(2) من أجل عداوات القيس واليمن التي كانت قائمة بين الأعراب في القرن السّابع وأدّت إلى سقوط الخلافة الأموية في دمشق، انظر ج. ڤلهاوسن «*Das arabische Reich und sein Sturz*» (برلين 1902).

(3) على سبيل المثال بيت لحم (يمنيّة) والخليل (قيسيّة)؛ انظر ڤولني ج 2 ص 194-195، 197.

(4) مثلاً هجوم عثمان پاشا الصّادق على نابلس عام 1764؛ ڤولني ج 2 ص 177.

(5) ڤولني ج 2 ص 197: «كان التّنافر الذي ساد البلاد منذ أول أيام العرب قد سبّب حرباً أهلية مستمرّة. وفي كل لحظة كان البدو يشنّون غارات على أراضي بعضهم ويخربون محاصيل القمح والذرة وأشجار الزّيتون، ويستولون على الأغنام والماعز والجمال. ولم يستطع الأتراك قمع

محاصيل القرية المعادية والإضرار بأشجار الفاكهة عملاً مشرّفاً، بالإضافة إلى توجيه ودعم وأحياناً حماية غزوات الفرق البدوية المنتمية إلى الطّائفة ذاتها انتقاماً من الطّائفة الأخرى. وقد شهد جيرار حالة مشابهة في الدّلتا المصرية، حيث كانت القبائل العربية المتخاصمة تعرف باسمي «سَعد» و»حرام«[1]، وكان شيوخ القرى المتنازعة يسلحون فلاحيهم ضد بعضهم البعض لأتفه الأسباب بالإضافة إلى مساندة القبائل العربية الحليفة في غارات السّلب والنّهب في القرى الأخرى[2]. وقد زاد الصّراع على مياه الرّي في موسم الفيضان من مرارة الخصام وأعطى الفرصة لبروز الطّوائف داخل القرى، ممّا أدّى إلى حدوث نزاعات دموية دون وجود رجال شرطة يتدخلون في حلّها[3].

بالرّغم من أنه من المستحيل رسم صورة مشرقة للحياة في القرية في أي من الأقاليم العثمانية، وبالرّغم من أن الرّحالين الأوروپيين والكتّاب الشّرقيين يُجمعون على

هذه الاضطرابات إذ كانت سلطتهم محدودة في المنطقة؛ وكان البدو الذين تحتل مخيّماتهم الأراضي السّهلية يشكلون أحزاب معارضة ضدهم ويدعمون بعضهم لمقاومتهم، بما يمليه عليهم تعصّبهم الأعمى ومصالحهم الشّخصية. ومن هنا ظهر استبداد وظلم ساد في كل مكان». انظر أيضاً ج 2 ص 203 حول تخريب أشجار الزّيتون في الرّملة من قبل الفلاّحين المنتمين إلى طوائف متنازعة.

(1) لا يذكر الجَبَرتي هذه الطّوائف في الدّلتا، لكنه يشير في أحد المقاطع (ج 1 ص 31، ج 2 ص 157) إلى أن جماعات الحرفيين في القاهرة كانت مقسمة إلى طائفتين هما «سعد» و»حرام» في عهد الفتح العثماني، وفي مقطع آخر (ج 1 ص 209، ج 2 ص 157) يقول إنه أثناء خصومات المماليك المتأخرين حتى العلماء انقسموا إلى فرق مع أو ضد هاتين الطّائفتين. لكن الاسمين اختفيا تدريجياً من الذاكرة ولم يذكرهما الكتّاب اللاحقون إلا نادراً، مثال رفاعة بِك الرّافعي وأنور توفيق الجليل ج 1 ص 482 (بولاق 1285).

(2) جيرار ص 514، 556: كانت الخيول أثمن من أن تستخدم في الزّراعة لكنها كانت ذات قيمة كبيرة لأن الفوز في النّزاعات القروية كان عادة من نصيب القرية التي تملك عدداً أكبر من الخيول. انظر أيضاً ڤولني ج 1 ص 172. ويروي شابرول أن النّزاعات قد أخمدها علي بِك وأصبحت أقل عنفاً من بعده.

(3) جيرار ص 498.

إظهار القرويين كطبقة بائسة مضطهدة[1]، فمن الواضح أيضاً أنّ حالتهم لم تكن بهذا السّوء ومجرّدة من ضمانات الحياة وحق التّملك كما يؤكد البعض[2]. لم يكن هناك ما يخفّف التّأثيرات السّيئة لنظام الضرائب والالتزام[3]، لكن عندما كان أصحاب التّيمار أو الملتزمون يتولّون ملكية الأراضي مع انتقالها وراثياً بشكل مقبول، فإن العلاقة بين الفلّاح والمستأجر الرّئيسي كانت تلطّف بفعل مصالحهم المشتركة. إن تملّك الأرض يستلزم واجبات اجتماعية يقرّها العُرف والتّعاليم الدّينية، وهناك دليل كافٍ على أن سوء حظ الفلّاحين كان يخفّف نوعاً ما بفضل بمراعاة ملّاك الأراضي لأحوالهم ضمن حدود نفوذهم ومعتقداتهم. كان حظهم، على عكس حظوظ الپاشوات والمماليك والبكوات، مرتبطاً بالقدرة الإنتاجية لقطعة الأرض الممنوحة لهم والمتوارثة من الآباء إلى الأبناء والتي لم يكن لديهم أدنى رغبة في تضاؤلها بأي حال من الأحوال[4]. كان

---

(1) مثال الجَبَرتي ج 4 ص 208، ج 9 ص 88-89 حيث يتحدث عن اضطهاد الملتزمين وشيوخ القرى وغيرهم قائلاً: «وغير ذلك من أحكام وأمور غير معقولة المعنى قد رُبّوا عليها واعتادوها لا يرون فيها بأساً ولا عيباً، وقد سلط الله على هؤلاء الفلّاحين بسوء أفعالهم وعدم ديانتهم وخيانتهم وإضرارهم لبعضهم البعض مَن لا يرحمهم ولا يعفو عنهم».

(2) إن قول شابرول الغاضب لا يعد وصفاً بل هو بيان بلاغي إذ يقول: «في تلك المنطقة البائسة لم يكن الفلّاح مالكاً للأرض وليس بإمكانه أن يصبح كذلك أبداً؛ إنه ليس بمزارع بل ولد عبداً للفئة التي تضطهد بلده: إنه عبد للإسپرطيين Spartiates القدماء؛ عبد تعيس الحظ لأميركا».

(3) انظر على سبيل المثال اتهام روسّو للنّظام في العراق بأنه قد ألحق الأذى بالفلّاح والملتزم والزّراعة.

(4) هناك مقطع طريف للجَبَرتي عن هذا الموضوع (ج 4 ص 109، ج 8 ص 243-244) يقول فيه: «فإنّ الملتزم إذا بلغه تقرير فرصة تدارك أمره وذهب إلى ديوان الكتبة وأخذ علم القدر المقرّر على حصّته وتكفل بها، وأخذ منهم مهلة بأجل معلوم، وكتب على نفسه وثيقة وأبقاها عندهم، ثم يجتهد في تحصيل المبلغ من فلاحيه، وإن لم يسعفوه في الدّفع وحوّلوا عليه الطّلب دفعه من عنده، إن كان ذا مقدره أو استدانه ولو بالرّبا، ثم يستوفيه بعد ذلك من الفلّاحين شيئاً فشيئاً. كل ذلك حرصاً على راحة فلّاحي حصّته وتأمين استقرارهم في وطنهم، ليحصّل منهم المطلوب من المال الميري وبعض ما يقتاتون به هم وعيالهم. وإن لم يفعل ذلك تكفل باستخلاص ذلك كاشف النّاحية وعيّن على النّاحية الأعوان بالطّلب الحثيث وما يضاف إلى ذلك من حق طرق المعيّنين وكلفهم، وإن تأخر الدّفع تكرّر الإرسال والطّلب على النّسق

الملتزم ضحيّة لعملية النّهب خلال العقود الأخيرة من حكم المماليك وكذلك كان الفلّاحون، وإذا لم يكن قادراً على تلبية الحاجات المطلوبة منه - على حساب فلّاحيه بالطّبع - كان يُطرد هو الآخر من أرضه[1].

ومن هنا، يبدو أن التّهم الرّئيسية الموجهة ضد الإدارة الزّراعية للأتراك سلبيّة أكثر منها إيجابيّة، فكون الحكومة أرادت خيراً بشكل عام أمرٌ واضح من خلال التّوصيات التي نجدها باطّراد في الأعمال المتعلقة بالإدارة العامة، لكن النّوايا الحسنة تلاشت أمام الضعف والانحطاط والفشل في منع اختلاس الأموال والاضطهاد الذي مارسه موظفوها، كما فشلت في الحفاظ على النّظام والأمن (وخصوصاً تجاه البدو الأعراب)، بالإضافة إلى إهمال المرافق والأشغال العامّة الضّرورية لمصلحة الزّراعة. ولكن بفضل النّفوذ الثّابت للأعراف المتأصّلة بقي النّظام متماسكاً دون مشقّة كبيرة للفلّاحين، طالما أن الحكومة المركزية تحافظ على نفوذ أصحاب الإقطاعيات، وطالما أن الباشوات والسّلطات المحلّية يمسكون بزمام الأمور. وبحلول منتصف القرن الثّامن عشر كانت قدرتها على فعل ذلك قد تلاشت تماماً في مصر والعراق وضعفت بشكل كبير في سوريا، وكانت الاضطرابات النّاجمة عن ذلك إنما هي بسبب أعمال الباشوات والبكوات الذين سعوا لاستغلال ضعف الباب العالي وتأسيس قوة عسكرية تفوق الإمكانيات والموارد الاقتصادية في مقاطعاتهم. وكما هو الحال في النّظام الإقطاعي في الأقاليم التي تدار بشكل مباشر، فقد عانت البنية العامة للزّراعة في مناطق حكم الباشوات شبه المستقلة من فوضى كبيرة بسبب تغيير ملكيات الأراضي

المشروح فيتضاعف الهمّ، وربما ضاع في ذلك قدر الأصل المطلوب وزيادة عنه مرة ومرتين، والذي يقبضونه يحسبونه... فينكشف حال الفلّاح ويبيع ما عنده من الغلّة والبهيمة، ثم يفرّ من بلدته إلى غيرها، فيطلبه الملتزم ويبعث إليه المعيّنين من كاشف النّاحية بحق طريق أيضاً، فربما أدّاه الحال أن كان خفيف العيال والحركة إلى الفرار والخروج من الإقليم بالكلية. وقد وقع ذلك حتى امتلأت البلاد الشّامية والرّومية من فلّاحي قرى مصر الذين جلوا عنها وخرجوا منها وتغرّبوا عن أوطانهم من عظيم هول الجور». انظر أيضاً الجَبَرتي ج 1 ص 305، ج 2 ص 308.

(1) على سبيل المثال الجَبَرتي ج 2 ص 74، 152-153، ج 4 ص 107، 109، ج 5 ص 8، ج 8 ص 244-245.

من أجل الحصول على عائدات متزايدة. وفي السّنوات الأخيرة من القرن الثّامن عشر أصبح نظام الابتزاز والظّلم نظاماً شاملاً تقريباً[1]، ولعلّ تزايد عدد الفلّاحين الذين يهجرون أراضيهم لدليل واضح على الحدّ الذي انحدر إليه الاقتصاد المتهالك[2].

إن المحاصيل الأساسية التي كانت تُزرع في مصر وسوريا هي كالتالي: للاستهلاك الدّاخلي هناك الدُّخن والعدس والفول والذُّرة والبصل والخضروات الجذرية الأخرى؛ وللاستهلاك والتصدير هناك القمح والأرز؛ وللعلف (بشكل خاص في مصر) هناك الشّعير والبرسيم والحلبة والبيقة؛ ومن أجل الاستنبات الاقتصادي هناك اللفت والخسّ والسّمسم (من أجل الزّيوت) والكتّان والقطن والزّعفران والنّيلة وقصب السّكر والتبغ والورد[3]. لا يوجد لدينا أرقام معيّنة عن المساحات المخصّصة لكل نوع، لكن نذكر أن الجزء الأكبر من الأرض المروية في مصر كان يُزرع فيه محصولان سنوياً، وقسم صغير (من 15 إلى 25 بالمئة) يُزرع فيه ثلاثة محاصيل[4]. كانت معظم المستنبتات الاقتصادية متميّزة في مناطق ومراكز محدّدة، فالنّيلة كانت تزرع على سبيل المثال في مصر العليا ومقاطعة بيسان في فلسطين، ولم تُعرف في العراق الأدنى إلا في أواخر القرن[5]، أما زراعة الورود من أجل صناعة العطور فكانت

---

(1) مع ذلك كان هناك حدود لإهمال الأعمال العامة، بما أن الملتزمين والبكوات كانوا يعانون في النّهاية كما يعاني الفلّاحون. حتى مُراد وإبراهيم، بعد أن تنبّها للتدهور الزّراعي المتزايد شرقي الدّلتا وبالتالي انخفاض العائدات، فقد قاما بإصلاح بعض القنوات وإعادتها للخدمة (أوليڤييه ج 2 ص 63).

(2) يقول الجَبَرتي (ج 4 ص 109، ج 8 ص 244) إن أراضي سوريا والرّوملي قد ملئت بفلّاحين من قرى مصر، ويؤيده ڤولني ج 1 ص 164 بشأن عام المجاعة 1784-1785)؛ انظر لانكريه ص 247 (هجر القرى في الفيوم)، ص 250.

(3) جيرار ص 515-550؛ ڤولني ج 1 ص 315-317؛ رَسل ص 16-17. في بلاد الرّافدين والعراق تزرع المحاصيل ذاتها (القمح والأرز والشّعير والدُّخن والذّرة) (روسّو ص 8، 56، 61) بالإضافة إلى القطن والتبغ والسّمسم والفوّة (المصدر السّابق؛ أوليڤييه ج 2 ص 444). وفي خارج مصر كانت هناك المراعي الطّبيعية بدلاً عن محاصيل العلف.

(4) جيرار ص 499 وما يليها، ص 558-565.

(5) أوليڤييه ج 2 ص 444. كانت نبتات النّيلة في مصر العليا تدوم من سنتين إلى خمس سنوات.

مقتصرة على منطقة الفيوم[1]. ومن جهة أخرى كان القطن يزرع في كل مكان تقريباً، فتجده في مصر العليا على شكل شجرة القطن (*gossypium arborescens*)، بينما يزرع كنبات حولي في المناطق الأخرى (*gossypium herbaceum*)[2]، أما الكتّان فكان يزرع في معظم مناطق مصر لكنه قليلاً ما يزرع خارجها.

كانت العادات الصّارمة هي التي تنظّم اختيار ودورة المحاصيل، لكن ذلك لا يستبعد احتمال إحداث بعض التّغييرات في السّوق. كانت زراعة الكتّان على سبيل المثال تزداد أو تنقص تبعاً لفتح أو إغلاق سوق التّصدير إذ كان الأمر مربحاً بشكل أكبر عندما يصدّر قسم من الإنتاج[3]. لعل أبرز مثال على التّغيير في الزّراعة في العهد العثماني هو إدخال زراعة التّبغ إلى سوريا في القرن السّابع عشر. وعلى الرّغم من أن المؤسّسات الدّينية والإدارية عارضت زراعته[4]، فقد نما بسرعة كمحصول رئيسي في منطقة اللاذقية وكمحصول ثانوي (بإنتاج ضئيل) في معظم أنحاء آسيا العربية ومصر. وبشكل عام، كان فقر الفلّاحين يحدّد اختيارهم لتلك المحاصيل التي تتطلّب أقل التّكاليف للبذار والعمل الزّراعي[5] بينما تدرّ أكبر نسبة من الأرباح. قام جيرار بوضع

---

(1) جيرار ص 549-550. كانت الشّجيرات تجدّد كل خمس سنوات، وتنتج حوالي ثمانية قناطير من أوراق الورد في الفدان الواحد.

(2) كانت الأولى تجدّد كل ثماني أو عشر سنوات، ومعدّل إنتاجها الكامل (في السّنة الثّالثة) هو 300 باوند للفدان، بينما كان محصول القطن السّنوي يصل إلى 240 باونداً للفدان (انظر أوليڤييه ج 2 ص 283 من أجل زراعة القطن في اللاذقية). هناك كميات قليلة من القطن الخام تصدّر من مصر وكميات كبيرة من سوريا؛ لكن انظر بلومناو ص 134 حيث يتحدث عن القطن المصري كمادة رابحة للتجارة.

(3) جيرار ص 563.

(4) أصدر فرمان سلطاني عام 1630 يمنع تدخين التّبغ بشكل رسمي وقد أعدم السّلطان مُراد الرّابع عام 1638 عشرين شخصاً في حلب يشتبه بأنهم يدخنون في الخفاء، الغزّي ج 3 ص 280-281. من أجل زراعة التّبغ في اللاذقية انظر أوليڤييه ج 2 ص 281-283؛ رَسل ص 17.

(5) يتم دفع أجور العمل في الحصاد ودراسة القمح عيناً في العادة، وكان بذلك أقل إجهاداً للفلّاح.

حسابات دقيقة لتكاليف الزّراعة وأرباح كل محصول يزرع في مصر[1] موضحاً هذه الفكرة تماماً، وتدل أرقامه على أن المحاصيل التّالية هي التي كانت تدرّ أكبر نسبة من الأرباح مقارنة مع تكاليفها: البرسيم 612 بالمئة[2]، اللفت 500 بالمئة، الفول 353 بالمئة، العدس 350 بالمئة، التّبغ 318 بالمئة، الحِلبة 304 بالمئة، القمح 285 بالمئة، البصل 247 بالمئة، الخسّ 208 بالمئة، الشّعير 203 بالمئة، التّرمس والبيقة 193 بالمئة. ومن جهة أخرى لم يكن أحد هذه المحاصيل، باستثناء التّبغ والبصل[3]، يدرّ ربحاً صافياً أكثر من خمسة عشر دولاراً للفدان، ويدرّ الشّعير والعدس والتّرمس من خمسة إلى ستة دولارات فقط. يمكننا هنا رؤية مدى ضآلة الدّخل الفردي للفلّاح حتى في ظل أفضل الظّروف في مصر، ومدى ضيق العيش الذي كان الملتزمون والصّرافون والمماليك يعتمدون عليه.

مع ذلك، من المهم ملاحظة أن الزّراعات الاقتصادية الثّلاث الأوفر ربحاً التي تتطلب نظاماً معيّناً من رأس المال، وهي السّكر والنّيلة والأرز، كانت في الوقت نفسه موجودة في مقاطعات عدّة وزراعتها مزدهرة في مصر[4]. وهناك كميات قليلة من

(1) جيرار ص 566-584، 701-711.

(2) يغلّ محصولين أو ثلاثة، وكان يستهلك كعلف بشكل واسع (جيرار ص 532-533) ومن هنا تأتي الأرباح الوفيرة. وإن النّسبة المعطاة في النّص للبرسيم والفول والعدس والقمح والشّعير تنطبق على المحاصيل المرويّة بشكل طبيعي فقط في فصل الشّتاء (بياضي *bayâdi*)؛ وكان العمل بالسّقاية الاصطناعية يتطلب في أحوال أخرى أكثر من ضعفي نفقات الزّراعة.

(3) البصل والتبغ من أقل المحاصيل زراعة بسبب تكلفتهما العالية، مما جعلهما بعيدين عن متناول الفلّاح العادي.

(4) تبعاً للأرقام التي قدمها جيرار نورد في الجدول التّالي نفقات وإنتاج وأرباح هذه الزّراعات في مساحة عشرة فدانات:

السكر:	839 دولاراً؛ 2,010 دولاراً؛ الرّبح 1.171 دولاراً.
النيلة (المتوسط السّنوي):	961 دولاراً؛ 1,504 دولاراً؛ الرّبح 543 دولاراً.
الرز (مع البرسيم):	1,054 دولاراً؛ 1,417 دولاراً؛ الرّبح 363 دولاراً.
الرز (مع القمح):	1,043 دولاراً؛ 1,393 دولاراً؛ الرّبح 319 دولاراً.

قصب السّكر تزرع في كل مكان، لكن للبيع كحلوى فقط[1]. وكانت زراعته للاستثمار الاقتصادي مقتصرة على منطقة صغيرة من مصر العليا، حيث كانت بإدارة مشتركة لمجموعة من المماليك والمصنّعين[2]. أما النّيلة، التي كانت كلفتها الأولية أكبر، فكان الملّاك الأغنياء يزرعونها بالتعاون مع جماعات من الفلّاحين[3]. ولكن لسوء الحظ لم نستطع الحصول على معلومات أوفر حول هذا المثال المثير وغير المتوقع للتّعاون الزّراعي. كانت زراعة الأرز تتم على نطاق أوسع من زراعة المحصولين السّابقين، وتحتلّ مساحة كبيرة من منطقتي رشيد ودمياط، وفي العراق الأدنى مع كميات أقل في سوريا (الحولة). في دلتا النّيل كانت عمليات الرّي والزّراعة ودراسة القمح والقصارة تتطلب نفقات كبيرة على الثّيران والآلات والعمال، كما أنها تقوم على أساس الأجور السّنوية للعمال وليس اليومية. وكانت زراعة الأرز أقرب إلى الأساليب الأوروبية من الزّراعات الأخرى، وازداد التّشابه بأن نفقات صيانة الآلات وتوفير اليد العاملة والحيوانات اعتمدت على القروض ذات الفائدة بنسبة 10 بالمئة[4]. وفي العراق كانت القبائل المقيمة في مناطق الأهوار (السّبخات) على ضفاف النّهرين وبحيرة كارون هي التي تتولّى الزّراعة بنفقات قليلة، ولم يكن هناك ما يدلّ على وجود آلات قشر الحبوب.

(1) جيرار ص 547؛ ويضيف أوليفييه ج 2 ص 172 صناعة عصير الفاكهة. بدأ بعض الفلّاحين زراعة قصب السّكر لاستخراج العصير منه في سبخة قرب يبنى Yabnâ (جنوبي فلسطين) حوالي عام 1780، وتوقفت في السّنة التّالية بسبب الضرائب الباهظة (ڤولني ج 2 ص 206).

(2) جيرار ص 586.

(3) جيرار ص 545. وفي ملخص التّقرير عن الإجراءات في الجمعية المصرية هناك إشارة إلى رجل فرنسي يدعى پورت Porte اشترك في زراعة وتصنيع النّيلة قبل البعثة الفرنسية (*Memoirs relative to Egypt*، لندن 1800 ص 15). كانت النّيلة المصرية ذات نوعية ممتازة لكنها تعاني من الطّرق الصّعبة المتبعة في صناعتها (انظر جيرار وأوليفييه ج 2 ص 170-171).

(4) جيرار ص 521-525، 577 وما يليها. كانت الأجرة الوسطية للعمال عام 1798 خمسة إلى ستة پاتاك *pataques* سنوياً بالإضافة إلى الطّعام. من أجل وصف آلات القشر والتبييض انظر المصدر السّابق؛ و M. Jollois «*Notice sur la Ville de Rosette*» في كتاب وصف مصر *Description* ج 2 ص 342؛ وأطلس «الفنون والحرف» اللوحة 9؛ ومعظم أعمال الرّحالين.

كانت زراعة الأشجار المثمرة والفاكهة بشكل عام ذات أهمية ثانوية في مصر، باستثناء التّمر وبعض الفواكه كالبطيخ، ولم تكن هناك زراعات واسعة إلا في الفيوم[1]. أما في سوريا، فكانت زراعة أشجار الفاكهة إحدى الزّراعات الأساسية، مثل الزّيتون في المناطق السّاحلية وحول نابلس[2]، والليمون والبرتقال حول يافا وطرابلس[3]، والعنب (والتوت الأبيض لتربية دود الحرير) في منطقة الدّروز، والفستق في حلب، والفاكهة بكل أنواعها في دمشق[4] وخصوصاً المشمش الذي يصنع بشكل عجينة مجفّفة ويفضّله المسافرون، كما تستهلك كميات كبيرة منه في الحجّ وللتصدير[5]. ولطالما اشتهرت أشجار النّخيل بتمورها الجيّدة في العراق الأدنى، وكانت تحتلّ الصّدارة بين المنتجات الطّبيعية للبلد وتصدّر بكميات كبيرة، بالإضافة إلى أن مقاطعة بغداد كانت تحوي زراعات واسعة لأشجار الحمضيات[6].

بصرف النّظر عن تربية الجمال والخيول؛ والأغنام من قبل البدو، فإن تربية المواشي لم تلعب ذلك الدّور المهم في دعم الزّراعة مقارنة مع أوروپا، وكان السّكان يستهلكون كميات قليلة من اللحوم، وخصوصاً في المدن[7]. ومن ناحية أخرى فإن

(1) جيرار ص 552–553؛ ساڤاري 1 ص 424–425. وكانت كروم العنب أهم تلك الزّراعات وكان العنب يصدّر إلى القاهرة.
(2) يظهر أوليڤييه (الذي كان ملماً شخصياً بشمال سوريا فقط) زراعة الزّيتون في سوريا كعمل مُضنٍ، ج 2 ص 284–285.
(3) انظُر رَسل ص 29. لقد تم تخريب بساتين الفاكهة في يافا بأكملها من قبل مماليك مصر وبالأخصّ في اجتياحهم الثّاني عام 1775 عندما قاموا بقطع أشجار البساتين كلها، ڤولني 2 ص 201؛ لكن بحلول عام 1799 كانت «غابات البرتقال» (أي البيّارات) في يافا قد اتسعت من جديد لتغطي حاجة القوات الفرنسية، *Agenda de Malus* (پاريس 1892) ص 131.
(4) ڤولني ج 1 ص 316–317. يتحدث ڤولني أيضاً بإعجاب خاص عن بساتين الأشجار في وادي نهر العاصي حيث كان الشّجر يزرع كل خمس سنوات (ج 2 ص 54)، لكن أشجار الزّيتون في تلك المنطقة كانت عرضة للدّمار بسبب الصّقيع القاسي (أوليڤييه ج 2 ص 295).
(5) يدعى قمر الدّين أو جلد الفرس، انظر بُرتون ج 1 ص 191.
(6) أوليڤييه ج 2 ص 443.
(7) كان المصدر الرّئيسي للحوم في القاهرة هو قطعان الجواميس نصف البرّية التي تعيش

فقر الفلّاحين قد ساهم في الحد من عدد الحيوانات المستخدمة في الزّراعة[1]، حيث كانت العمليات الزّراعية تجرى بشكل رئيسي بواسطة الثّيران (وبواسطة الجواميس في الجزء الأدنى من مصر والعراق[2])؛ أما لنقل المحاصيل فقد كان المزارعون يستأجرون الجمال من البدو بمعدّل (في مصر) خمس وعشرين إلى ثلاثين پارة يومياً[3]. ومن أجل نقل الأشخاص والأحمال الخفيفة كان لدى كل فلّاح حمار أو حماران، يتفاوت سعر الواحد بين عشرة إلى اثني عشر دولاراً[4]. لكن هذا النّقص في المواشي تسبّب في عجز بالتزويد بالسّماد، وخصوصاً في المناطق التي يّستعمل روث الحيوانات فيها كالوقود، ممّا أدّى إلى تضاؤل خصوبة التّربة. لم ينجُ من هذه العواقب سوى مصر بفضل الطّبيعة الخصبة لطمي نهر النّيل، وبفضل استخدام النّترات المستخرجة من الأنقاض وركام النّفايات[5]. كان الماعز يُربّى في مصر العليا من أجل حليبه ولصنع قِرَب الماء، كما كانت أعداد كبيرة من الأغنام تربّى في الفيوم وكان هناك بمعدّل 800 نعجة في القرية التي تبلغ مساحتها ألفي فدان. وفي هذه المقاطعة كانت الأغنام تجزّ مرتين سنوياً من أجل صناعات حياكة الصّوف في القرية، وكان صوف النّعجة الجيّدة يزن حوالي أربعة أو خمسة پاوندات. وفي المناطق الأخرى من مصر كانت الأغنام تجزّ مرة واحدة ويزن صوف النّعجة الواحدة من پاوندين إلى أربعة، ويباع الپاوند في

في السّبخة الواسعة إلى الشّرق والجنوب الشّرقي من بحيرة البرلُس (جيرار ص 554). وفي المناطق الأخرى كان المصدر الرّئيسي للحوم هو القطعان التي تملكها البدو.

(1) جيرار ص 556.

(2) كانت أسعار الجواميس ترتفع لتصل من ستين دولاراً في أقصى جنوب مصر إلى حوالي ضعفي المبلغ في الدّلتا، وكان متوسط كلفة العلف (من البرسيم والبرسيم الجاف والقش المقطع والفول) لكل حيوان حوالي عشر پارات يومياً: جيرار ص 553-554.

(3) جيرار ص 555. لم تكن العربات ذات العجلات معروفة في مصر والعراق، ونادراً ما تشاهد في سوريا (انظر رَسل ص 56).

(4) جيرار، المصدر السّابق.

(5) من أجل تسميد المحاصيل الاعتيادية (الصيفية) في مصر انظر ساڤاري ج 1 ص 74؛ أوليڤييه ج 2 ص 164.

السّوق العام بسعر أربعين إلى خمسين پارة[1]. وفي كل المقاطعات كان الحمام يلعب دوراً مهماً في اقتصاد القرية كغذاء، ومن أجل السّماد أيضاً الذي يباع بسعر يتراوح بين تسعين ومئة پارة للأردبّ الواحد[2]، ويستعمل بشكل رئيسي لأشجار النّخيل والبطيخ والعنب[3]. أما النّحل فيُربّى من أجل العسل والشّمع[4]، ويربّى الدّجاج بشكل رئيسي في مصر من أجل مزارع الحضانة[5].



(1) جيرار ص 555-556.

(2) يختلف الأردب قليلاً بين مقاطعة وأخرى والأردب النّظامي في القاهرة يزن 184 لتراً أو حوالي نصف بوشل bushel (جيرار ص 506).

(3) جيرار ص 552.

(4) تبعاً لأوليڤييه (ج 2 ص 178-179) يملك القبط وحدهم النّحل في مصر، وقد بدأت تربيته في الصّعيد في فصل الخريف ثم انتقلت تدريجياً إلى الدّلتا، لكن هذه الصّناعة تراجعت إلى حد كبير بسبب الضرائب الثّقيلة التي فرضها المماليك مؤخراً.

(5) جيرار ص 556-557؛ وكان الدّجاج في المناطق الأخرى يربى كطعام فقط. وكان قاضي حلب، وفقاً لعادة قديمة، يأخذ من قرويي جبل سمعان طيور الدّجاج كل ثلاثة أشهر إلى أن ألغيت هذه الضريبة بمبادرة من القاضي عام 1699: الغزّي 3 ص 293.

الفصل السّادس
المدينة: الصّناعة والتّجارة

1. بنية المدينة

لم يكن التّباين بين المجتمعين الرّيفي والمدني أكثر بروزاً منه في العالم الإسلامي في القرون الوسطى. لم يكن مجرّد تباين بين العزلة والتجمع، بين الاقتصاد المتشت~ت في القرية والاقتصاد المكثف في المدينة، بين الفقر المدقع والحرية والثّراء النّسبيين، بين المنتج والمستهلك، بل كان تبايناً بين حضارات. لقد كانت الحضارة الإسلامية في القرون الوسطى حضارة مدنيّة، إذ بينما لم يهتم الإسلام كثيراً بالنّواحي الدّنيوية من الحياة في الأرياف، فقد أعاد بناء وتصميم المدن من أساسها وصبغها بصبغة خاصّة استمرّت إلى اليوم الحالي. لم يكن هناك رابط بين المدينة المصرية أو السّورية والرّيف المحيط بها سوى الرّابط الاقتصادي[1] – وبالفعل فإن احتمال وجود روابط أقوى كان مقيّداً بنظرة الازدراء التي كان سكان المدن ينظرون بها إلى الفلّاحين – أما مدن البلدان النّائية فقد اشتركت بحضارة واحدة ونظام حياة واحد وطريقة تفكير واحدة وإحساس بالوحدة عزّزته الملكيات والتقاليد المشتركة، حتى وإن كانت الصّلات المادية بينها محدودة نسبياً. هناك تغيّر ملحوظ في الجو الرّوحي للمدن؛ وبالرّغم من أنها عانت

(1) ينعكس هذا الانفصال شبه الكامل بوضوح في الأدب الإسلامي الذي هو أدب مديني من أوله إلى آخره. وحتى في القرنين الثّامن عشر والتاسع عشر لم يكن بالإمكان الحصول على فكرة عن حياة المجتمعات الزّراعية إلا من خلال الكتّاب الأوروبيين.

من نفس الانهيار العام في القرن الثّامن عشر، فقد كان هناك نوع من الاستقلالية في سلوك أبناء المدن وثقة واعتزاز بأنهم مواطنون مسلمون واستعداد لفرض حقوقهم، حتى ولو كان ذلك مجرّد أعمال شغب ومظاهرات حاشدة. لقد أدهش التّغير في المزاج والسّلوك الرّحالين الأوروپيين في القرن الثّامن عشر مع أنهم لا يستطيعون تفسير مصدره[1].

بالرّغم من وجود الإحساس بالوحدة، لم تكن المدينة الإسلامية بأيّ حال وحدة عضوية. وإن البنية الاجتماعية، التي تشكّلت تحت الضغوط السّياسية والاقتصادية ثم بثّت فيها المؤثرات الدّينية روح النّشاط، كانت مؤلفة من جماعات متخلخلة مستقلّة تتمتّع بحكم ذاتي ولا تخضع إلا للسّلطة المؤقتة للقوى الدّنيوية والرّوحية المتمثلة بالحكام ورجال الشّرطة والقضاة. أما ملامحها المميّزة فهي الطّائفية ذات الأهمية الاجتماعية الكبيرة. إن كان الدّين هو إسمنت البنية الإسلامية، فإن الطّوائف هي اللبنات التي بُنيت منها. لم يكن الحرفيون والتجّار فقط هم من ينتمون إلى طائفة معيّنة، بل كان كل أصحاب المهن أفراداً في طوائف ذات قوانين نظامية ورؤساء وتخمين للضريبة المفروضة[2]. لقد كان هناك على سبيل المثال طوائف للطّلاب والمدرسين والخدم

(1) انظر روسّو Rousseau إذ يقول: «إن سكان بغداد بشكل عام، وهم بعيدون تماماً عن كونهم عبيداً، معتزون بأنفسهم وطموحون ونشيطون ولديهم ميل للتّمرّد. مع ذلك نجد في الحياة اليومية متمدنين وعقلانيين وكرماء ولطيفين مع الغرباء» (بغداد ص 9). أما ڤولني فيعزو ذلك إلى سوء الإدارة إذ يقول: «إن الحرفيين والتجار، المتشابهين في المدينة، يتهرّبون بسهولة من جشع من يقودونهم. وهذا واحد من الأسباب الرّئيسية لكيفية توزع السّكان في سوريا وحتى في تركية: فبينما يقصد سكان المدينة الأرياف في البلدان الأخرى نجد الرّيف مهجوراً هنا، إذ يلجأ القرويون المطرودون من قراهم إلى المدن حيث يجدون الطّمأنينة وسهولة العيش» (ج 2 ص 268). لكنه لا يفسّر كيفية حدوث هذه المعجزة الاقتصادية، بل يثبت في ملاحظاته اللاحقة اعتناء الپاشوات والإدارة بوفرة المؤن في المدن ورخص الأسعار.

(2) تختلف طرق فرض الضرائب على الطّوائف بشكل كبير، وسوف نبحث هذا الأمر فيما بعد. كان القليل منها يخمّن مباشرة للميري (مثلاً شيخ السّماسرة في رشيد، إستيف، ص 361)؛ وعلى الأغلب كانوا يدفعون تبرعات سنوية ثابتة لضباط الإدارة المسؤولين عنهم. وبهذا قام البائعون المتجولون وبائعو الأدوات الحديدية في مصر، بالمشاركة مع العازفين المتجولين

والسّقاة – وحتى للشّحاذين[1] واللصوص والبغايا.

كانت الطّائفة تخدم أهدافاً عدّة، فقد مُنحت الوسيلة التي يستطيع أضعف المواطنين من خلالها التّعبير عن مواهبه الاجتماعية وتأمين مكانه في النّظام الاجتماعي. كان ذلك هو حقل ممارسته للمواطنة، وإن طُلب إليه القيام بدور في الحياة السّياسية الخارجية فإنّ حكامه السّياسيين لم يكونوا ليتدخلوا بشؤونه بسبب احترامهم العام لاستقلاليته والأعراف التّقليدية لطائفته. كانت الوظيفة الاجتماعية للطّوائف (ليست جميعها بل معظمها وبالأخصّ الطّوائف الحرفية) تتعزّز بالانتماء الدّيني إلى إحدى الطّرق الدّينية المهمّة[2]. وإن الأثر الأخلاقي لهذه الشّخصية الدّينية كبير جداً، فقد شجّع على صفات الصّدق والرّصانة التي أجمع المراقبون كلهم على وجودها لدى الحرفي المسلم، وربما إليها يعود الفضل في التّماسك المذهل للطّوائف عبر قرون عديدة. لقد دعمت الأساس الأخلاقي والدّيني بالانضباط الذي كانت المنظمات الحرفية تفرضه على أفرادها؛ وبالرّغم من الاختلافات في الثّروة وأحياناً في الأحوال المعيشية بين الأفراد، فقد دعمت الوحدة الاجتماعية وأكّدت على الواجبات الاجتماعية.

من وجهة نظر الأفراد، حافظت الطّوائف على المستوى المهني ومنعت المنافسة الملتوية وخدمت أهداف المجتمع الآمن الودّي. ومن جهة أخرى لا يمكن إنكار ميلها إلى قولبة العمليات الصّناعية وحجز العمال في أفق ضيّق من الرّتابة والرّوتين. لكن ذلك يعدّ سلبية ثانوية في الحضارة الثّابتة، كما أنها حققت التّوازن بالحماية التي

(*muḥabbezîn*) وحواة الأفاعي (*uwâḥ*) والقرداتية (*ḳirdâtîya*) والمغاني (*mağânî*) والمشعوذين (*melâ'îb*) والبهلوانات (*pahâlewîn*) والرّاقصين (*raḳḳâsîn*) والممثلين (*cink*)، طائفة الخردة *Ḫurda* التي تدفع ضريبة تحمل الاسم ذاته إلى المشرف على أوجاق العزب *azeb-ocaḳ'* (إستيف ص 360؛ الجَبَرتي ج 3 ص 229، ج 7 ص 132).

(1) في عام 1718 قدمت طائفة الشّحاذين في القاهرة لإبراهيم بك حصاناً وسرجاً بقيمة 22,000 بارة (الجَبَرتي ج 1 ص 105، ج 1 ص 243).

(2) انظر القسم التّالي. ويشملهم الجَبَرتي تحت مصطلح عام هو «العشيرة» أي محفل الدّراويش، لكن آلية هذا الارتباط لم تتضح؛ وقد يشغل الشّيخ مكاناً محدّداً في سلّم ترتيب الطّريقة.

منحتها للسّكان بشكل عام[1] ضد الظّلم والاضطهاد والقمع الحكومي والعسكري.

من وجهة نظر الحكّام، حافظت الطّوائف على النّظام والانضباط بين الحرفيين والأفراد الآخرين في المجتمع السّكاني، وأمّنت وسائل ملائمة لإدارتهم وتطبيق بعض الضغوط عليهم من خلال الشّيوخ الذين كانوا (أو الكواخي التّابعون لهم) يمثلون الطّوائف في صلاتها مع الحكومة، ولم يكونوا مكلّفين بتوزيع نسب الضريبة على الأفراد فحسب، بل هم مسؤولون شخصياً عن جبايتها[2]. كان شيخ كل طائفة مديراً وحكماً لشؤونها الدّاخلية وحلّ النّزاعات بين الأفراد والحفاظ على النّظام ومعاقبة المخالفين[3]. كانت الشّكاوى الموجّهة إلى أفراد الطّائفة تُعرض على الشّيخ الذي كان نادراً ما يفشل في الحصول على رضا المدّعى عليه، حتى في الطّوائف الإجرامية[4]. لكنه كان بعيداً عن السّلطة المستبدّة، وإذا تجاوزت أحكامه الحدود المعقولة أو إن كان أفراد طائفته غير راضين عن إدارته لسبب من الأسباب، كان يُعزل من وظيفته ويُستبدل بشيخ آخر يختارونه بأنفسهم[5]. كانت الطّوائف حرّة ومستقلة نسبياً ضمن الحدود التي فرضها الدّين والتقاليد والأعراف، وهي حقيقة تفسّر الاستقرار والتكيّف مع الظّروف السّياسية التي تبرزها الصّناعة في كل البلاد الإسلامية، بالرّغم من تأثرها الأكيد بالأحوال الاقتصادية والأنظمة المحلّية.

إن التّقسيم المادي للمدينة يعكس هذه البنية الاجتماعية[6]، ففي داخل تحصينات

---

(1) أما العامل المنفرد فلم يكن آمناً أبداً تجاه ظلم رجال الشّرطة والوقوع ضحية لهم، ولم يكن ليعتمد على حدوث تغييرات وإصلاحات.

(2) إن كان الأفراد غير مسلمين كان الشّيخ يجمع الجزية أيضاً (خَراج *ḫarâc*) من كل واحد منهم.

(3) شابرول ص 322؛ الجَبَرتي ج 3 ص 119، ج 7 ص 64.

(4) لاين Lane (مصر الحديثة، الفصل الرّابع) حول طائفة اللصوص، وباورينغ Bowring ص 117.

(5) شابرول ص 323. وبشكل عام كان منصب الشّيخ وراثياً في عائلة محدّدة.

(6) من أجل وصف حديث شامل للقاهرة في العهد العثماني انظر م. كليرجيه M. Clerget «القاهرة» 1 ص 178-187.

الوحدة الخارجية المتمثلة بأسوار المدينة، ووحدة العمل المتمثلة بالأسواق، كانت المدينة مقسّمة إلى عدد كبير من الأحياء المنفصلة وتدعى الحارات، وهي مستقلة ذاتياً لها أبنيتها المتميّزة (المسجد والحمام والسّوق) وبواباتها الخاصّة التي تؤمّن لها وجودها المستقل[1]. كانت كل حارة تشكّل وحدة إدارية يرأسها شيخ وتسكنها عائلات، تقوم بينها روابط طبيعية إما بحسب الأصل أو المهنة أو الدّين وتشكل بذلك مجموعة متناغمة فيما بينها[2]. وبما أن عدد الحارات كان أقلّ من عدد الطّوائف المستقلة، فيبدو أن نظام الحارات كان قد بُني على أساس النّظام الطّوائف لكنه لم يتعارض معه، وكان لشيخ الحارة وظائف پوليسية (وعسكرية لدى الضرورة). في القاهرة كان هناك شيخ عام للحارات يحتلّ مركز الزّعيم أو المتحدّث باسم سكان المدينة[3]. وفي دمشق حلّ محله الرّئيس الذي كان أحد الشّخصيات الدّينية المحترمة ويفرض سلطته على الطّوائف كلها[4]. وكانت المسؤولية العامة للحفاظ على النّظام من نصيب مشرف السّوق (المحتسب *muḥtasib* أو أمين احتساب *emîn iḥtisâb*،

(1) كان للقاهرة ثلاث وخمسون حارة في القرن الثّامن عشر، جومار Jomard «وصف القاهرة» ص 661 حيث يقدّم وصفاً موجزاً. أما عن حارات دمشق فانظر جان سوڤاجيه J. Sauvaget في لمحة عن الدّراسات الإسلامية 1934 ص 450 وما يليها، مع صورة لها. ويستخدم آنجلينو De Kat Angelino في «السياسة الاستعمارية» ج 1 ص 78 عبارات «تكتل القرى والأحياء والشّوارع» مما يبرز التّرتيب العكسي لمدن آسيا الغربية.

(2) «يسكن هذه الأماكن المحصورة إما عمال المهنة الواحدة أو الغرباء من بلد واحد أو من دين واحد، لكنهم جميعاً يشتركون في الظّروف نفسها ولهم الحقوق والامتيازات نفسها ومصالحهم واحدة»: جومار Jomard، المصدر السّابق؛ سوڤاجيه ص 453.

(3) هو شيخ مشايخ الحارات؛ انظر الجَبَرتي ج 3 ص 53، 240؛ ج 4 ص 174، ج 6 ص 106؛ ج 7 ص 162؛ ج 9 ص 16؛ باورينغ ص 121. يتضح من تعابير الجَبَرتي أن كل سوق له شيخ (على الأرجح شيخ الطّائفة المعنية). وكانت الجماعات غير المسلمة منظمة في خطوط *ḫuṭṭs* بزعامة كبير أو رئيس لكن يبدو أن كلمة خَط *ḫuṭṭ* مرادفة لكلمة حارة (انظر لاين «مصر الحديثة» الفصل 25). لا توجد إشارة إلى شيخ الطّوائف في مصر قبل عهد محمّد علي.

(4) المُرادي ج 1 ص 62؛ ج 2 ص 71 (المفتي الحنفي). وفي أوائل القرن الثّامن عشر كان منصب شيخ المشايخ أو الرّئيس وراثياً في عائلة نقيب الأشراف (قدسي ص 10). من أجل الرّئيس في القدس انظر المُرادي ج 3 ص 132؛ وفي نابلس ج 1 ص 11.

وهي وظيفة دينية أصلاً لكن يبدو أن من يقوم بها الآن هو موظف مدني أو عسكري) وآغا أو كاخية الإنكشاريّة المحلّيين (اليَرليّة)، ويعرف بالصُّوباشي أو الوالي[1].

على الرّغم من انقسام سكان المدينة إلى مجتمعات متقاربة مهنياً وسكنياً، ووجود الطّوائف المتنافسة بينها[2]، فإنه من الخطأ أن نفترض عدم وجود تنظيم للعمل المشترك. كانت مؤسّسات البلدية بمعناها الدّقيق مفقودة وأيّ ارتباط بين سكان المدينة تنظر إليه السّلطات بعين الشّك، إن لم يكن أكثر من ذلك. في الأعياد الدّينية والمناسبات العامة كتولّي سلطان ما العرش[3] كانت الطّوائف تسير في الموكب، وكان المواطنون عُرضة للاستدعاء في جماعات للدّفاع عن المدينة في حالات الطّوارئ[4]. وبما أنهم كانوا مسلّحين[5]، كان الحكام يخشون دائماً قيام انتفاضة شعبية، وكانت مهمّة رجال الشّرطة السّيطرة عليهم حفاظاً على النّظام العام[6]. مع ذلك كان السّلوك المستبدّ المضطهد للحكام أو تابعيهم يحرّض على أعمال ثأرية إلى أن تأخذ العدالة مجراها[7]. يقدّم تاريخ سوريا بشكل خاص أمثلة على هذه الأعمال المدبّرة من قبل

(1) الجَبَرتي ج 1 ص 102؛ ج 2 ص 107، ج 1 ص 237؛ ج 4 ص 186؛ قانون نامِه (ديجون) ص 249، 260؛ دُني Deny ص 39-40.

(2) في نابلس على سبيل المثال، انظر: جوليف Joliffe 1 ص 48.

(3) مثال ميخائيل الدّمشقي ص 21، وعيد المحمل في القاهرة.

(4) استدعى إسماعيل بك كل سكان القاهرة - «القاضي والشّيوخ والتّجّار والحرفيين والمغاربة وناس الحارات والعصابات» - للدّفاع عن المدينة ضد مُراد وإبراهيم، لكنه لم يحتفظ سوى بالمغاربة وأفراد الأوجاقات. الجَبَرتي ج 2 ص 13، ج 3 ص 258)؛ وكان هناك استدعاء آخر لدى اقتراب الفرنسيين (ج 3 ص 6-7، ج 6 ص 13-14).

(5) الجَبَرتي ج 3 ص 240، ج 4 ص 223، ج 7 ص 162، ج 9 ص 126. ولا بدّ من تذكر أن عدداً كبيراً من الحرفيين ينتمون إلى الأوجاقات. وكانت الطّبقات الدّنيا لا تملك سلاحاً سوى الهراوات.

(6) من هنا برز العنف الذي يظهره رجال الشّرطة وعلق عليه الرّحالون والمقيمون في البلاد؛ انظر جومار Jomard ص 725.

(7) في الإسكندرية على سبيل المثال (الجَبَرتي ج 2 ص 93، ج 4 ص 150)؛ وفي القاهرة ج 2 ص 189، ج 5 ص 85-86؛ وفي حلب (الغزّي ج 3 ص 293)؛ وحركات تمرّد كثيرة ضدّ الحكام في سوريا، المُرادي ج 2 ص 32؛ حيدر ج 1 ص 204، 205؛ ڤولني ج 2 ص 16، 68؛

المواطنين، وبالرّغم من كونها أندر في مصر، فقد قُدّر لها أن تلعب دوراً حاسماً في اللحظات الحرجة في الفترة المستقبلية من التّاريخ المصري. بالإضافة إلى تلك الطّريقة العنيفة، كان هناك شكل شائع للاعتراض هو المقاومة السّلبية البسيطة. كان الپاشوات والحكام يصدرون أمراً، لكنهم إن رغبوا بالحصول على الطّاعة لا بدّ لهم من القيام بأعمال قوية وعقوبات رادعة[1]. وإن معظم السّلبية والجمود الواضحين لدى السّكان كان مردّه في الواقع إلى الفطرة الطّبيعية في الحفاظ على النّفس ضد أي حكم مستبدّ.

أما ما يتعلق بتعداد سكان المدن، فيمكن قبول التّقديرات كلها بحذر لأنها متناقضة فعلاً. في عام 1798 قُدّر عدد سكان القاهرة بـ 263,000 نسمة[2]، لكنها عانت كثيراً من آثار المجاعات والأوبئة في السّنوات الخمس عشرة الفائتة. خمّن أوليڤيه عدد سكان حلب بـ 150,000[3] ودمشق وبغداد بـ 100,000[4] لكل منهما، والمدن السّاحلية في سوريا بـ 5,000 إلى 15,000[5]. أما أورفة التي تحوي 30,000 إلى 40,000 نسمة،

أوليڤييه ج 2 ص 335 (أورفه). وكان من الشّائع اللوء إلى القادة الدّينيين للتدخل من أجلهم لدى السّلطات.

(1) الجَبَرتي ج 1 ص 102-104؛ ج 2 ص 178، ج 1 ص 238-240؛ ج 5 ص 67، والفصل العاشر من الكتاب.

(2) جومار Jomard ص 694 (انظر شابرول ص 8-10) أكثر من 24,000 في بولاق (Jomard ص 748).

(3) أوليڤييه 2 ص 301؛ ڤولني ج 2 ص 50، يقدر العدد بـ 100,000 لكنه أرقامه تأتي بشكل عام أخفض من أرقام الآخرين. ومن جهة أخرى يذكر الغزّي ج 1 ص 331 رقماً مستحيلاً هو 400,000 ويؤكد (ج 3 ص 301-302) أن 87,000 قضوا نحبهم في مجاعة عام 1759. ويقدّر رَسل عام 1753 عدد السّكان بحوالي 235,000.

(4) ڤولني ج 2 ص 151: 80,000 في دمشق؛ روسّو ص 9؛ أوليڤييه ج 2 ص 388.

(5) الإسكندرية، 20,000: أوليڤييه ج 2 ص 7؛ رَشيد، سابقاً 25,000: أوليڤييه ج 2 ص 51. أما البصرة فيقدر روسّو العدد فيها (ص 32) بـ 45,000 إلى 50,000، وطرابلس عام 1715 بـ 80,000.

والموصل ذات 65,000 نسمة[1]، فكانتا المدينتين الكبيرتين الوحيدتين من مدن الدّاخل بينما لم تعدُ الأخرى كونها قرى كبيرة[2].

2. الصّناعة

من بين كل المؤسّسات الاجتماعية في الشّرق الإسلامي، بقيت الصّناعة لغاية القرن التّاسع عشر الأوفى لنظامها وأعرافها التّقليدية. بالرّغم من الفقر والانحطاط الذي لحق بأسلوب معيشة الحرفيين ومنتجاتهم، فإن حرفيي القرن الثّامن عشر، بالمقارنة مع النّهضة الصّناعية الكبرى في الشّرق بين القرنين العاشر والثّالث عشر، قد حافظوا دون تغيير يذكر على جماعاتهم الحرفية[3] وأعمالهم الصّناعية كما كانت في العصور الوسطى. قد لا نذكر هنا الصّناعات القروية البسيطة، حيث كان حرفي أو اثنان يلبّيان الحاجات المحلّية من الأواني الفخارية والأدوات الخشبية والآجرّ المشوي أو غير المشوي والمنسوجات الخشنة[4]، وذلك لأنها جزء من بنية الحياة في القرية ويعتمد نظامها على نظام القرية وليس على نظام الحرفة. وبالمقابل فإن صناعات الحياكة التي تقوم بها النّسوة في القبائل هي على الرّغم من أهميتها كمنتجات تجارية[5] تنتمي إلى التّنظيم القبلي.

---

(1) أوليڤييه ج 2 ص 328، 357.

(2) ڤولني 2 ص 172، 173، يقدر العدد بما لا يزيد عن 2,000 في حمص و4,000 في حماة – ومن المحتمل أن يكون الرّقمان أقل من الحقيقة – و12,000 إلى 14,000 في القدس (ج 2 ص 179).

(3) الاسم العربي هو «صنف» أو «حرفة» وفي المصادر المعاصرة «طائفة» أو «كار». وإن كلمة «guild» غير مناسبة تماماً لترجمة هذه المصطلحات بما أن قوة طوائف العصور الوسطى في أوروبا في السّيطرة على الصّناعة كانت أوسع من قوة الطّوائف المسلمة. لم تتطور دراسة الطّوائف الحرفية أكثر من مراحلها الأولية؛ انظر مقالة «صنف» في الموسوعة الإسلامية (ماسينيون)؛ جيرار ص 598 وما يليها؛ باورينغ ص 117؛ كلوت بك ج 2 ص 300–302.

(4) انظر جيرار «مذكرة حول الزّراعة» ص 591، 593، 594–595؛ وأسفار دُنون (ترجمة إنكليزية ج 1 ص 210) حيث يوصف حرفيو القرية بأنهم «أكثر الطّبقات شقاء وبؤساً».

(5) خصوصاً السّجاد الذي تحيكه النّساء التّركمانيات في شمال سوريا – ڤولني ج 1 ص 360.

كانت أصناف حرف المواطنين تختلف من مكان إلى آخر، لكنها تتبع كلها النّظام العام نفسه، فهي تتألف من رؤساء وصُنّاع ومتدرّبين عاديين يدعون على التّرتيب باللغة التُّركية أسطة *usta* وقالفَه *kalfa* وچِراق *çirak*، وينتظمون ضمن ترتيب متين برئاسة الشّيخ أو الرّئيس. كان كل متدرّب مجبراً منذ البداية على ملازمة رئيسه الذي يعلمه أسرار الحرفة وتقاليد الطّائفة، والذي يكفله عندما يصل إلى المهارة المطلوبة ويصبح أهلاً للترقية. كان الرّؤساء فقط هم المسموح لهم بفتح الدّكاكين، وكان عدد الدّكاكين المخصّص لكل حرفة محدوداً بشدّة.

إن مزيّة امتلاك الدّكان أو السّماح بممارسة أيّة حرفة صناعية أو تجارية تدعى بالتركية گديك *gedik*[1]، ولم تكن ملكية الدّكان لصاحب الدّكان بل كان يستأجرها بعقد إيجار سنوي. وكان الگديك *gedik* نفسه نوعاً من الملكية يمكن رهنها أو بيعها (لمشترٍ مناسب)، وتنتقل بعد وفاة الرّئيس إلى ورثته. يمكن للابن أن يحلّ محل أبيه إن كان مؤهلاً لذلك – أي إن كان وصل إلى رتبة صانع في الحرفة ذاتها، وإلا فإن الگديك *gedik* يباع من قبل الورثة لفرد مؤهّل آخر. لا يمكن الحصول على گديكات *gediks* جديدة إلا بعد دفع سلفة للخزينة، وعلى المتقدّم بالطّلب أن يثبت حيازته على الأدوات اللازمة للحرفة. وكانت الگديكات *gediks* على نوعين، الأول يسمح لصاحبها ممارسة الحرفة حيث يشاء، بينما يلزمه الآخر بممارسة الحرفة في مكان محدّد[2]. كان النّوع القابل للانتقال نادراً، وزادت ندرته بمرور الزّمان، وذلك دون شك تبعاً لرغبة الحكومة في إحكام السّيطرة على عدد الحرفيين الذين يعملون في أي حي من الأحياء[3].

---

(1) وتعني حرفياً «ثغرة أو فجوة» ويقال إنها المقابل التّركي لكلمة «فرج» العربية. ظهر استخدام هذه الكلمة أول مرة حوالي عام 1140هـ (1727-1728) عندما حلّت محل «أسطة لك *ustalik*» (أي الرّئيس). وأصبحت كلمة *gedik* تطلق على عادة تسليم أدوات المهنة دون ثمن للمشترين أو ورثة حقوق الأسطة لك. بلدية ج 1 ص 652–653، 658–659. انظر Belin «الملكية الأساسية» ص 264 الذي أخبره المؤرخ جودت پاشا (حوالي عام 1850) أن كلمة *gedik* بمعناها الجديد وجدت منذ 150 إلى 200 سنة.

(2) تسمّيان على التّرتيب: «هوائي *Havaî*» و«مستقرّ *Mustakarr*».

(3) بلدية 1 ص 659؛ Belin ص 266، 269. بقي نوع هوائي موجوداً في القرن التّاسع عشر.

كانت الحقوق الممنوحة لأفراد الطّوائف صغيرة للغاية، لأن تعاملاتهم التّجارية محدودة بطرق أخرى. بالدّرجة الأولى لم يكن هناك سلع قابلة للبيع بأعلى من السّعر الثّابت الذي تحدّده الحكومة سنوياً. ثانياً، لم يكن بمقدور حرفي أو تاجر صنع أو بيع أي شيء آخر عدا الأشياء المسموح بها لطائفته[1]. ثالثاً، لم يكن يُسمح بأي تغيير في الأزياء - وكانت الأوامر الصّارمة قد صدرت بعد بداية فترة بحثنا بقليل لصانعي وبائعي الأحذية في إسطنبول بعدم صنع أو بيع أحذية وخفاف ذات رأس مستدق[2]، مخالفة للزّي القديم[3].

وفيما يخصّ مسألة تثبيت الأسعار - *nerh*[4]، أو تسعير *tes'îr* في الأقاليم العربية - فقد كان هدف الحكومة حماية المستهلك إذ لم يكن يُسمح ببيع السّلع بأعلى من التّسعيرة المحدّدة بينما يملك البائعون حرية بيعها بأقل من ذلك إن أرادوا؛ لكن ذلك لم يكن بالأمر الشّائع. لم يكن هناك الكثير من التّنافس بين أفراد الطّائفة الواحدة الذين كانت دكاكينهم متجاورة في نفس الشّارع أو الحي. وكان فرض التّسعيرة موجهاً بشكل خاص ضد الإساءة في حقوق الاحتكار للطّائفة ككل أكثر من كونه موجهاً ضد رفع الأسعار بشكل فردي.

وُجدت الطّوائف الحرفية في الإسلام قبل تأسيس الإمبراطورية العثمانية بمدة طويلة[5] لكن الطّوائف تطوّرت بشكل أساسي من مجتمع الفتوّة أو الفضيلة[6] التي تمثّلها الأخيّة في الأناضول، والتي سبق وأشرنا إليها لدى حديثنا عن الجيش. كان

---

(1) بلدية 1 ص 646. مع الاستشهاد بوثائق 1039 (1629-1630) و1074 (1663-1664).

(2) «*Sivri burunlu*».

(3) المصدر السّابق ص 650. *Irade to the Istanbul Kazisi* تعود إلى عام 1222 (1807).

(4) كلمة ذات أصل فارسي، وهي على الأصح *nerḫ*. لا يوافق *nerh* الشّريعة ويقال إن النّبي قد أدانه، لكنه مع ذلك يعود إلى الأيام الأولى من الخلافة؛ انظر بولياك في *R.E.I*. عام 1936 ص 261. بلدية ج 1 ص 394. انظر أيضاً *M.T.M*. ج 1 ص 505.

(5) انظر الموسوعة الإسلامية ج 4 مادة «صنف» لماسينيون. ويعتقد أنها تعود إلى القرن 3/ 9. انظر أيضاً فون كريمر von Kremer «*Kulturgeschichte*» ج 2 ص 186، وب. لويس في مجلة التّاريخ الاقتصادي نوفمبر 1937، ص 20-37.

(6) «*fütüvvet*» (بالعربية «فتوّة»).

للطّوائف العثمانية، كالدّراويش، طريقة كانت في الواقع طريقة مجتمع الأخيّة[1]، وبالرّغم من أن معظمها قد أصبح دنيوياً بحلول القرن الثّامن عشر، فما زالت هناك آثار واضحة من تنظيمها السّابق. وبهذا بقي في كل طائفة رئيس أو «ولي» (پير *pîr*)، وأحياناً اثنان هما شخصان ذوا صفة دينية الأعلى عادة هو شيخ يهودي والأدنى من المسلمين، وكان من ينتمون إلى الفئة الأولى هم من يبتدعون الحرفة أو التّجارة التي تقوم بها الطّائفة المعنيّة. وحتى نهاية القرن التّاسع عشر كان كل صاحب دكان مسلم يعرض في محله قصيدة ذُكر فيها اسم وليّه[2].

كانت ترقية المتدرّبين تتسم بإقامة مراسم خاصّة لبدئهم العمل[3] تجرى بحضور كل مقدّمي ونُقباء الطّائفة، ويشبه ذلك عندما يصبح المبتدئ في الطّرق الصُّوفيّة ناضجاً ليترقى إلى رتبة الدّرويش[4]. كانت المراسم الأصلية غاية في التّعقيد[5]، ولكنها غدت أكثر بساطة بالعلمنة النّسبية للطّوائف[6]. إن مصطلح «پشتمالك» ***peştemallik*** الذي يطلق على المال المدفوع لشراء دكان، هو أثر باقٍ من المراسم الأولى، وكان «الپشتمال» أو المحزم هو ما يُربط به المرشح[7]. وهناك بعض الطّوائف كالدّبّاغين والإسكافيين والسّرّاجين - وهي الأكبر والأكثر نفوذاً - لا تزال حتى وقت قريب تطلق لفظة «أخي» على الزّعماء، وتستخدم الپشتمال لدى ترقية المتدرّبين[8].

---

(1) بلدية ج 1 ص 518، 537. ومن هنا كان الرّؤساء يدعون بأهل الطّريق. انظر Thorning, *Beiträge* ص 115-116.

(2) بلدية 1 ص 518، 522-524؛ ثورنينغ ص 83، 84.

(3) تدعى بالتركية شدّ باغلامق «*şed bağlamak*». بلدية ص 8، 524.

(4) ثورنينغ ص 71، 123 وما يليها.

(5) كان المرشح يخضع لاختبار دقيق. ثورنينغ ص 107، 110.

(6) يكفي كدليل على ذلك غياب الضباط المهمين.

(7) بلدية ج 1 ص 518. في الأيام المبكرة كانوا يستخدمون المريلة والحزام أيضاً. انظر ثورنينغ ص 140 وما يليها.

(8) بلدية ج 1 ص 537.

في القرن الثّامن عشر كانت شؤون كل طائفة تدار من قبل موظفين هما الكاخية[1] *Kâhyâ* أو المدير، واليكيت باشي *Yiğit Başı* أو رئيس الرّفقاء، بالإضافة إلى مجلس من كبار السّن (الإختيارية *ihtiyârîye*)[2] مكوّن من بعض الرّؤساء أو كلّهم. أما قبل ذلك فكان في رئاسة الطّائفة عدد آخر من المسؤولين بمن فيهم الشّيخ والدُّعاجي *Duacı* أو القارئ في الصّلوات[3]، وفي بعض الطّوائف كطائفة الحلاقين لا يزال هؤلاء موجودين في الرّبع الأخير من القرن الثّامن عشر ويتصدّر الرّئاسة الكاخية واليكيت باشي[4]. كان هؤلاء الموظفون يُختارون من قبل كبار الطّائفة ومن بينهم؛ وكان ذلك الإجراء متبعاً في حالة اليكيت باشي، وفي كثير من الأحيان في حالة الكاخية. لكن هذا المنصب صار يمنح مؤخراً للموظفين المتقاعدين بهدف تزويدهم بسبل العيش - وهناك سبب آخر لهذا التّغيير هو كون الكاخية ممثلاً للطّائفة لدى الحكومة بالإضافة إلى كونه المدير العام لشؤون الطّائفة الدّاخلية[5]. وبسبب هذا المنصب نصف الرّسمي كان الكاخية يعدّ نوعاً ما خارجاً عن جماعة الطّائفة، وبالتالي كان الأفراد أنفسهم يتعاملون مع الكاخية عن طريق اليكيت باشي[6]. إن كلمة يكيت هي أثر آخر من «مجتمع الفتوّة» الذي كان أفراده يدعون بالفتى، وهي كلمة تعني بالعربية الرّجل الشّريف الكريم. ويكيت هي الكلمة المقابلة بالتركية، فأفراد الطّائفة كلهم *yiğits* ورئيسهم هو *yiğit-başı*.

---

(1) تحريف تركي للتعبير الفارسي كتخدا *kat khudâ* أي «سيد المنزل». وتكتب الكلمة في الوثائق التّركية بهذا الشّكل *kethüda*.

(2) تطلق كلمة اختيارية في التّركية على كبار السّن، ويبدو أنها اشتقت من كلمة اختيار العربية، أي «choice» لأنهم مجموعة مختارة. بلدية ج 1 ص 578؛ ثورنينغ ص 13 وما يليها.

(3) بلدية ج 1 ص 560. والضباط الآخرون هم: النّقيب *nakîb* الذي يدير شؤون الطّائفة نيابة عن الشّيخ والذي انتقلت مهامه فيما بعد إلى الكاخية؛ والجاوُش والذي تحولت مهامه كدليل وحاجب إلى اليكيت باشي. بلدية 1 ص 561، 563، 565. انظر ثورنينغ ص 99 وما يليها؛ دوسّون «الجدول العام *Tableau Général*» ج 4 ص 228 ولا يورد فيه سوى الكاخية واليكيت باشي كضباط للطّائفة.

(4) بلدية ج 1 ص 563.

(5) المصدر السّابق ص 564-569 - مع الاستشهاد بوثائق القرن الثّامن عشر، ص 574.

(6) المصدر السّابق ص 574.

تظهر العلمنة النّسبية للطّوائف في القرن الثّامن عشر من خلال استعمال كلمة لونجا *lonca* المشتقة في الأغلب من الكلمة الإيطالية *loggia*[1] وتعني مكان اجتماع الرّؤساء. في القديم كانت هناك كلمات أخرى استخدمت لقرون قبل تأسيس الإمبراطورية العثمانية للدّلالة على مسكن الصّوفيين[2]، ويبدو أن التّغيير قد حدث في نهاية القرن السّابع عشر[3]، لكن سبب إدخال هذه الكلمة الأجنبية غير واضح تماماً وكذلك لم تفسر قضية علمنة الطّوائف بشكل كافٍ. يقترح صاحب «مجلّة أمور بلديّة» *Mecellei Umuru Belediye* سببين لذلك: الأول هو أن المراسم القديمة تتطلب مستوى أعلى من الثّقافة لأدائها بشكل جيّد ممّا هو عليه الحال بين الحرفيين الجدد، والثّاني هو أن العضوية المشتركة بين المسلمين وغير المسلمين في طائفة واحدة تدعو إلى تخلّي هذه الجماعات عن المراسم الإسلامية البحتة[4]. لكن سوء تنظيم المدارس التّعليمية في القرن السّابع عشر، وهي المدارس المخصّصة للعلوم الدّينية، لم يكن ليؤثر إلا قليلاً بطبقة الحرفيين؛ وليس هناك ما يدلّ على أن غير المسلمين قد شكّلوا بمرور الزّمان عنصراً أكبر داخل الطّوائف عما كانوا عليه من قبل. وفي الواقع لقد شهدت العلاقات بين المسلمين والذّمّيّين تراجعاً ملحوظاً منذ القرن السّابع عشر وما بعده، كما سنرى لاحقاً. أما العلاج الذي اتّخذته الحكومة فكان فصل الأحزاب داخل طوائفها ممّا أدّى إلى سهولة أداء الشّعائر الدّينية للمسلمين. ومن جهة أخرى قد يكون هناك سبب آخر مردّه إلى العادة التي نشأت في الفترة ذاتها وهي التحاق الحرفيين بفرق الجيش الإنكشاري. وفي الحقيقة فإن معظم الحرفيين على اختلاف طوائفهم

---

(1) انظر كرستجيان Kerestedjian «قاموس ألفاظ اللغة التّركية»، ص 26، 317. لكنها على الأرجح الكلمة الإسپانية lonja «تبديل» التي أتى بها اللاجئون اليهود.

(2) أي الزّاوية (من العربية) وخانقاه *ankâhh* (الفارسية). وصارت فيما بعد ميدان، ميدان علي، ميدان أوضه سى. انظر ثورنينغ ص 121، 220.

(3) بما أن أوليا چلبي Evliya Çelebi (المتوفى عام 1679) لا يذكرها، وهو الذي تناول شؤون الطّوائف بالبحث المستفيض. قلت: الصحيح أن وفاة أوليا چلبي كانت عام 1682، وأرجو أن يتاح لنا نشر رحلاته المطوّلة في هذه السّلسلة. (أحمد)

(4) بلدية ج 1 ص 575.

قد التحقوا بالجيش الانكشاري[1] حتى صاروا في القرن الثّامن عشر يؤلفون الجزء الأساسي والأكبر من قواته[2]. وكان لهذا الارتباط أثره في اتباع الطّريقة البكتاشية، وبعد ذلك لم تعد الطّوائف تشعر بالحاجة لأن يكون لها تنظيم ديني دقيق خاص بها.

كانت الممارسات الدّينية داخل الطّوائف تحمل صبغة تعصّبية - كانت شعائرهم الافتتاحية على سبيل المثال تقدّس الأئمة الثّلاثة الأوائل للشّيعة[3]، وكان الولي أخي اوران *Aḫi Evren* الذي ترتبط به أقوى الطّوائف من الدّبّاغين والسّرّاجين، محور التّعاليم الدّينية للطّريقة ذاتها المرتبطة بالحاج بكتاش[4].

بغضّ النّظر عن اتباع الطّريقة البكتاشية، فإن العلاقة بين الدّراويش والطّوائف، بما أنهم من المسلمين، قد بقيت قوية. أولاً كانت الطّرق تأتي بأفرادها بشكل رئيسي من طبقة الحرفيين[5]، وثانياً كان عدد من أفراد الطّوائف ينتمون للملامتيّة *Melâmism*، وهي مدرسة سرّية لها مركز في إسطنبول[6]. وبالرّغم من فقدان الطّوائف نوعاً ما لطبيعتها كمراكز للحياة الدّينية، فذلك لا يوحي بأكثر من تحويل اتجاه ولاء أفرادها.

كان أفراد مجتمع الفتوّة يعيشون بطريقة مشتركة تقريباً يجمعون أرباحهم من أجل فائدتهم المشتركة، وقد استمرّ هذا المبدأ بين الطّوائف اللاحقة عن طريق إنشاء صندوق تعاوني مشترك[7] كان كل الأفراد يساهمون فيه أسبوعياً أو شهرياً. وكان المال الذي يتولى إدارته الكاخية واليكيت باشى والرّؤساء يستخدم جزء منه للأغراض

---

(1) المصدر السّابق ص 619.

(2) سيّد مصطفى، «نتائج الوقوعات»، ج 3 ص 85-86؛ جودت پاشا «التاريخ» ج 1 ص 96.

(3) ثورنينغ ص 6061، 81، 85-86؛ بلدية ج 1 ص 523؛ عبد الباقي «*Melâmilik ve Melâmi-ler*»، ص 167-168.

(4) بلدية ج 1 ص 548. انظر هاسلَك «المسيحية والإسلام في ظل السّلاطين»، ص 505.

(5) ثورنينغ ص 74.

(6) بلدية ج 1 ص 552 وما يليها، انظر أيضاً الفصل الثّالث عشر من الكتاب.

(7) بالتّركية: *Ta'âvun Sandığı*. انظر الجَبَرتي ج 3 ص 6؛ ج 4 ص 198، ج 4 ص 14 (خاطىء)؛ ج 9 ص 67.

الدّينية – كالاجتماع لقراءة القرآن سنوياً في مسجد أيوب في رمضان، وتوزيع الپيلاف *pilâv* على العامة – وجزء منه يصرف على مساعدة أفراد الطّائفة في حال مرضهم أو إصابتهم بمحن أخرى، وإذا توفي أحد الأفراد وهو فقير تسدّد نفقات جنازته من هذا الصّندوق. أخيراً عندما كان الأفراد يحتاجون بعض المال بشكل مؤقت، وخصوصاً إن كانوا يرغبون في توسيع أعمالهم، بإمكانهم الاقتراض من الصّندوق المشترك بفائدة تبلغ 1 بالمئة.

كان المبلغ الذي في الصّندوق يزداد بالمعونات الخاصّة، وكان الرّؤساء الذين يرغبون في ترقية أحد المتدرّبين أو الصُّنّاع إلى رتبة أعلى يتبرّعون بمبالغ ثابتة من أجل نفقات المراسم التي ترافق التّرقية[1]. وكل بضع سنين، أحياناً عشر وأحياناً عشرين، كانت الطّائفة تقيم احتفالات تدوم أكثر من أسبوع في مكان مبهج كالكاغد خانه[2] *Kâğidḥane*. ولم تكن تلك الاحتفالات من أجل المتعة فقط بل كانت مصدر ربح للأفراد، إذ يقومون بإنشاء معارض حديثة وحملات دعائية. وينطبق الأمر أيضاً على مشاركة الطّوائف في الأعياد الرّسمية التي يأمر السّلطان بإقامتها بين الحين والآخر، وتكون غالباً بمناسبة ولادة أو ختان الأمراء. عندها تسير الطّوائف في الموكب رافعة شعاراتها[3]، وإذا كانت صناعاتهم مقبولة كانوا يقدّمون نماذج منها كهدايا للسّلطان ورؤساء الوزراء. كانت نفقات الاحتفالات والمواكب تحصل من ضرائب تفرض على الأفراد. وكان للطّوائف ملكية مشتركة أيضاً كالصّحون وأدوات الطّبخ وهي إما أن تشترى وإما أن تقدّم كمقابل لهدية من السّلطان، وكانت تستخدم في أيام الاحتفال[4].

---

(1) 50 قرشاً للمتدرّب العادي، و300 قرش للمتدرّب المؤهل ليصبح رئيساً (دون تحديد الزّمان).

(2) «المياه العذبة الأوروبية».

(3) انظر دوسّون «*Tableau*» ج 4 ص 410، حيث يقول: «يرتدي الجميع الملابس الفخمة وتتقدم كل فرقة بشكل مستقل مع شارات النّصر المزينة بالرّموز والأدوات، والمنتجات من كل فن ومن كل حرفة».

(4) بلدية ج 1 ص 579–583.

كان تنظيم الحكومة لشؤون الطّائفة يتم من خلال القاضي، وتوجّه الأوامر المتعلقة بطوائف العاصمة الصّادرة من السّلطان أو الباب العالي إلى قاضي إسطنبول الذي تمتد سلطته ضمن العاصمة فقط، أما «البلدات الثّلاث»[1] أيّوب وغَلَطة وأُسكُدار فلها قاضٍ خاص بها. لكن وُجد فيما بعد أن تولي شؤون الطّوائف في المنطقة كلها والتعامل مع الحرفيين والتّجّار كان أكثر سهولة لقاضي إسطنبول، وذلك بسبب العدد الكبير المتواجد منهم في إسطنبول نفسها. لكن الأمر برمّته لم يكن منظّماً بشكل كافٍ، وعندما لم تكن الأوامر الخاصّة تصدر من قاضي إسطنبول كان القضاة الثّلاثة الآخرون يحتفظون بسلطاتهم[2]. كان لقاضي إسطنبول وكلاء متعدّدون موجودون في أحياء مختلفة من المدينة، بالإضافة إلى وكلاء آخرين متجولين للإشراف بالنّيابة عنه على سلوك الطّوائف من حيث الأسعار والأوزان والقياسات. كانت مسؤولية هذه الرّقابة تقع على عاتق القاضي بشكل رئيسي، مع وجود أكثر من ثلاثة موظفين آخرين يساعدونه في القيام بالمهمّة. وكان الصّدر الأعظم وآغا الإنكشاريّة يقومان كالقاضي بجولات دورية في الأسواق يرافقهما رجال يحملون موازين للتأكد من عدم غشّ أصحاب الدّكاكين بالوزن، كما كانت هناك رقابة لصيقة مستمرّة من قبل ضابط يدعى المحتسب (أو المفتش) ورجاله[3].

يتم تعيين واحد من هؤلاء المفتشين[4] في مدن وبلدات الإمبراطورية التي تفخر بوجود قاضٍ فيها. وعلى عكس القاضي كان المحتسب مكلفاً بشؤون الطّوائف وجباية

---

(1) بالتّركية: *Bilâdi selâsa*.
(2) بلدية ج 1 ص 302-303؛ دوسّون «صورة عامة» ج 4 ص 228.
(3) نشأ هذا التّعدد عن كون الصّدر الأعظم مسؤولاً عن الشّؤون الحكومية كلها، سواءٌ تولاها معاونوه أم لا، وكون آغا الإنكشاريّة مسؤولاً عن الأمن العام في إسطنبول باستثناء بعض الأحياء المحيطة بالقصر. بلدية ج 1 ص 885. وبالرغم من أن كلمة «محتسب» الموروثة عن الأيام الأولى للإسلام كانت مستعملة أيضاً في اللغة الرّسمية للعثمانيين، فقد كان هناك لفظ أخر يميز هذا الموظف هو «احتساب آغاسى». انظر *M.T.M*. ج 2 ص 504-506.
(4) بلدية ج 1 ص 327.

الرّسوم المختلفة على البضائع والمعاملات التّجارية[1]. هناك رسوم مفروضة على كل أصحاب الدّكاكين من أجل دفع راتبه هو ورجاله؛ وبما أن إحدى مهام المفتش هي جباية تلك العوائد، فقد أصبحت وظيفته، ككل الوظائف التي تتضمن جباية العوائد، تمنح على أساس سنوي[2]. وفي إسطنبول كان للمفتش قوة تحت إمرته قوامها واحد وثلاثون رجلاً يعرفون باسم كول أوغلان[3] *Kol Oğlans*.

للمفتش سلطة في معاقبة أصحاب الدّكاكين المخالفين فوراً، مختلفاً بهذا من حيث المبدأ عن وظيفة القاضي الذي يفترض به إصدار العقوبات بعد سماع الشّهود في المحكمة[4]. ولكن يبدو أنه عندما يقوم القاضي بجولاته كان يتخلّى عن الشّكليات كما يفعل الموظفون الآخرون – إذ تبدو الإجراءات التي يأخذها الصّدر الأعظم وآغا الإنكشاريّة مشابهة لإجراءات المفتش.

إن عقاب أفراد الطّائفة المخالفين أمر معقد جداً بسبب التحاق أعداد كبيرة منهم بفيلق الإنكشاريّة، إذ تقضي القوانين القديمة بألا يُعاقَب الجندي الإنكشاري إلا من قبل الضابط المسؤول عنه؛ وطُبّق هذا القانون على الحرفيين مع أنهم لم يكونوا جنوداً إلا بالاسم. وإذا أحضر أحدهم إلى محكمة القاضي مُتّهماً بجنحة ما، يجد القاضي نفسه مضطراً لإحالته إلى ضبّاط الإنكشاريّة. لقد أدّى هذا الالتحاق بالجيش إلى إضعاف سلطة الكاخية ورؤساء الطّوائف إلى حدّ ما، إذ كانوا مخوّلين في السّابق، ودون رجوعهم إلى سلطة أعلى، بإيقاف الأفراد المسيئين عن ممارسة حرفتهم[5]. كان الضبّاط الآخرون يتعاملون

---

(1) هذه بدعة عثمانية. ففي الخلافة كان المحتسب مسؤولاً عن الأخلاق والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر. انظر الماوردي «الأحكام السّلطانية».

(2) بلدية ج 1 ص 327-329.

(3) كان خمسة عشر من هؤلاء يدعون گديكلي «*Gedikli*» لأنهم يستلمون وظائفهم بفضل گديك *gedik* الوراثي. وعندما يتوفى گديكلي *Gedikli* دون أبناء كان المكان يشغل بأقدم الرّجال السّتة عشر المدعوين «ملازم». وقد وصل عدد الكول أوغلان خلال القرن الثّامن عشر إلى ستة وخمسين.

(4) بلدية ج 1 ص 309.

(5) وكان الرّجل الموقوف عن العمل يدعى «يولسز *Yolsuz*» – أي بلا طريق. وللمخالفات

مع أصغر المخالفات بالضرب، وكان المجرم يُضرب بالعصا أمام باب دكانه، أما الجنحة الخطيرة، وخصوصاً عندما ترتكب أكثر من مرّة، فكانت عقوبتها السّجن مع الأشغال الشّاقة أو بدونها، لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر أو لأجل غير مسمى. يفترض أن يكون جنود الإنكشاريّة وأفراد الطّائفة العاديون على قدم المساواة في هذا الأمر بالرّغم من حجزهم في سجون مختلفة[1]. وإذا عُثر على أن الحرفيين يبيعون البضائع بشكل سيئ أو يصنعونها بشكل رديء، كانت تلك البضائع تُحجز ثم يتم إتلافها[2].

كانت معظم الأعمال المهنيّة واليدوية تُنفّذ من قبل المسلمين والذِّمّيين على حدّ سواء، لكن هناك بعض المهن التي كانت مقتصرة على المسلمين كالعطارة ودهان المنازل، بالإضافة إلى تسعة أعشار تجارة المواد الغذائية[3]. أما في الأعمال المهنية الأخرى فكان المسلمون والذِّمّيون ينتمون إلى الطّوائف دون تمييز بينهم، وبالرّغم من أن السّلطان محمّد الفاتح كان قد قام بتشكيل فئات مختلفة من الذِّمّيين تحكم نفسها بنفسها في الأمور الدّينية، فإن الطّوائف الموجودة في القسطنطينية قد انضمّت إلى تلك التّابعة للفاتحين. يبدو أنّ هناك شبهاً قوياً، كما في الكثير من المؤسّسات البيزنطية والإسلامية، بين أنظمة طوائف المجتمعين. يكمن أحد أوجه التّشابه في الصّفة الدّينية للمجتمعين كليهما[4] ولا بدّ إذن من اكتشاف الطّريقة التي تم بها التّغلب على عوائق اتحادهما معاً. قد تكون الطّبيعة المتسامحة لطائفة الأخيّة هي التي سهّلت الأمور، وعلى كل حال لقد أصبحا متّحدين. منذ حوالي منتصف القرن السّابع عشر

الأكبر، كالسّرقة، قد يطرد الآثم من حرفته – انظر قدسي ص 32.

(1) بلدية 1 ص 637–640. كان جنود الإنكشاريّة يسجنون في روملي حصار للمخالفات البسيطة، وفي *Kilidülbahir* في الدّردنيل للمخالفات الخطيرة والاعتداءات. أما الحرفيون العاديون فكانوا يسجنون في سجن آغا قاپى سى.

(2) انظر بلدية ج 1 ص 639، القصة تعود إلى عام 1131 (1718–1719) عن قاضي إسطنبول الذي رمى في البحر بعض الأواني النّحاسية المعروضة للبيع بالرّغم من عدم صلاحيتها. وكان يتم التّخلص من بعضها أحياناً خارج دكان المذنب – قدسي ص 32.

(3) المصدر السّابق ص 645.

(4) ثورنينغ ص 79.

حدث جفاء في العلاقات بين الفريقين، وبالرّغم من أن ذلك لم يعمّ الطّوائف كلها، فقد بدأت الطّبقتان تلتقيان في أماكن منفصلة، ثم حصل الذِّمّيّون على حق انتخاب يكيت باشي خاص بهم. وحتى وقت متأخر بقي منصب الكاخية في أيدي المسلمين، لكنه في النّهاية مُنح في مناسبات عدّة لغير المسلمين[5]. وأثناء القرن الثّامن عشر تقدّم ذِمّيو بعض الطّوائف بطلب إلى الدّيوان يلتمسون السّماح لهم بإقامة احتفالات دورية مستقلّة، واشتكوا من رفاقهم المسلمين الذين كانوا يستخدمون لقبهم الإنكشاري لإرهاب ضحاياهم وجعلهم يدفعون التّكاليف كاملة[6].

إن الانقسام الرّئيسي للطّوائف بعد الانقسام الدّيني إنما هو بين التّجّار والحرفيين[7]، وبهذا فقدت كلمة گديك *gedik* صلتها بتأسيس الحرفة، وأصبحت تستعمل في طوائف التّجّار فقط الذين كان التّدريب بالنّسبة لهم يلعب دوراً أقلّ أهمية، خصوصاً وأن فرص التّجارة الماهرة قد قيّدت كثيراً بهيمنة الحكومة. مع ذلك كانت هناك طوائف لأشخاص لا ينتمون لأيّ من الفئتين، وهم من جهة «العمال المثقفون» كموظفي السّكرتارية والأطباء والمدّاح والطّلاب الذين كانت لكل منهم طائفة ورئيس وضبّاط ومراسم... إلخ، ومن جهة أخرى هناك الفلّاحون - على الأقل أولئك المتواجدون في المقاطعات المحيطة بإسطنبول[8]. وفي الواقع حتى ممارسة الأعمال الإجرامية وسيئة السّمعة كانت منظمة بالطّريقة ذاتها؛ وكانت هناك طوائف للشّحاذين والبغايا والنّشالين واللصوص وغيرهم من المجرمين. بالطّبع لم يكن لطوائف المجرمين كاخية معترف به من قبل السّلطات، مع أنهم كانوا يدفعون الضرائب لرجال الشّرطة

(5) بلدية ج 1 ص 570، 574، 577.

(6) المصدر السّابق ص 584 وما يليها. مع الاستشهاد بوثائق القرن الثّامن عشر.

(7) كان عدد كبير من الحرفيين يبيعون منتجاتهم بأنفسهم؛ ولم يكن أصحاب الدّكاكين الذين ينتجون بضائعهم بأنفسهم مشمولين بلفظة «تاجر *tâcir*» وإنما كانت خاصّة بفئة من السّماسرة الكبار وبالأخصّ تجّار الجلود والزّيت في المغرب. بلدية ج 1 ص 668.

(8) بلدية ج 1 ص 500.

كما كان بعضهم يفخر باعترافه بالولي[1].

يتوقّع المرء من المجرمين العداء ضد السّيطرة الحكومية، لكن الأمر في الحقيقة تقليدي إلى حدّ ما في الطّوائف كلها، إذ لم تكن الحركات الثّورية هي التي أوجدت الطّوائف في الإسلام فحسب[2] بل كان لتنظيم الأخيّة الذي تنتمي إليه الطّوائف العثمانية نصيب كبير من الفوضى التي تلت الاجتياح المغولي لآسيا الصّغرى في القرن الثّالث عشر. لقد كان من أحد أهدافها آنذاك تنظيم معارضة ضدّ كل عملاء الحكومة[3]؛ وفي المناطق المجاورة لأنقرة وسيواس كانت بعض جماعات الأخيّة قد أنشأت إدارة خاصّة بها[4]. ولهذا السّبب دون شك سعت السّلطات العثمانية إلى إحكام سيطرتها على كل نشاطات الطّوائف، مع ذلك فقد احتفظ بعضها ببقايا من استقلالها السّابق الذي يمنحها بعض المزايا. لقد تمكن الدّبّاغون والسّرّاجون من انتزاع أمر من السّلطان محمّد الفاتح بمنع رجال الشّرطة من دخول أسواقهم، واستمرّ الأمر على حاله في عهد خلفائه. تمتّعت أحياء أخرى في إسطنبول، هي السّوق

(1) المصدر السّابق ص 501. انظر «*Revue du Monde Musulman*» ج 9 ص 148. كانت طوائف المجرمين موجودة قبل العهد العثماني – انظر ثورنينغ ص 211 وفون كريمر «*Kultur-geschichte*» ج 2 ص 187. إن العديد من الاحتفالات المخصصة لأولياء الدّراويش في مصر، وبالأخصّ احتفالات سيدي البدوي في طنطا، كانت (لغاية منتصف القرن التّاسع عشر) تستغل كمناسبات لعروض طوائف البهلوانات والبغايا وغيرهم على الملأ. (انظر دُنون «أسفار» ج 3 ص 93–94؛ كوڤيدو «مصر المعاصرة» (1870)، ص 236–237؛ الجَبَرتي ج 1 ص 230–231؛ ج 3 ص 39–40، ج 2 ص 178؛ ج 4 ص 84–85). كانت البغايا يدفعن إيجاراً سنوياً للمسؤول عن الضريح في طنطا، لكن علي بك أبطل هذه العادة (مؤقتاً فقط). انظر الجَبَرتي ج 1 ص 306،ج 3 ص 7–8. وعندما ألغى باشا مصر عام 1730 دكاكين الخمر وبيوت البغايا في القاهرة، وجد أنه من الضروري تعويض مفتش الشّرطة ورجاله عن هذه الخسارة (المصدر السّابق ج 1 ص 144، ج 2 ص 1).

(2) كحركة القرامطة Carmathians. انظر الموسوعة الإسلامية مادة «صنف».

(3) انظر ابن بطوطة ج 2 ص 261.

(4) بلدية ج 1 ص 550.

المصري والبزستان[1] *Bezistân* وشارع حائكي الكتّان، بمزية مشابهة. ولقد احتفظ الدّبّاغون في إسطنبول وأدرنه بعادة مميّزة من عادات مجتمع الفتوّة، وهي أنه إذا وقع قاتل أو لص في قبضتهم فبدلاً من إرساله إلى السّلطات، كانوا يأخذونه ويدرّبونه حتى يحتلّ مكاناً بينهم كحرفي شريف.

إن قوة الطّوائف الخاصّة في حفاظها على مثل هذه الحقوق تعتمد بالطّبع على حجمها؛ فقد كانت طوائف الدّبّاغين والسّرّاجين ذات أفراد كثر، بينما كانت الطّوائف الأخرى صغيرة مقارنة معها. هناك طوائف أخرى تعمل في حرف وتجارات متشابهة، فاكتسبت أهمية من خلال انتظامها في جماعات. وبهذا عمل الإسكافيون في إسطنبول، المسلمون منهم والذّمّيّون، في صنع أنواع مختلفة من الأحذية والخفاف بالمشاركة مع بائعي تلك السّلع، وكانوا مرتبطين معاً، فكان كاخية صانعي الأحذية في السّوق الكبير هو رئيس الطّوائف الفرعية بالإضافة إلى طائفته ويملك حق الدّخول إلى دكاكينهم ليتفحص البضائع المعدة للبيع. وكثيراً ما كانت هذه الطّوائف المجتمعة تتخذ ولياً عاماً لها، بينما لكل واحدة وليّ فرعي خاص بها يكون غالباً من صحابة النّبي. ويمكن معرفة مدى اعتماد الطّوائف الأصغر على دعم الحكومة من خلال حالة بائعي التّبغ. لقد عُرف تدخين التّبغ في الإمبراطورية في وقت مبكر في القرن السّابع عشر، وكان ممنوعاً من قبل الحكومة لفترة طويلة. كان العالم الإسلامي آنذاك قد أحجم عن قبول المُستجدّات بعد أن أُغلق باب الاجتهاد، ولم يكن هناك تخمين بإمكانية وجود التّبغ. عارض حكماء الأمة، لكن العامة رحّبوا بالمتعة الجديدة بحماسة كبرى، وأُجبر الدّيوان على إلغاء المنع وبدأت التّجارة تتطوّر. ومع أن لبائعي التّبغ تنظيمهم الخاص، فلم يتمكنوا من إيقاف التّجّار الآخرين عن بيع بضاعتهم في الخفاء، ولم يتمكنوا كذلك من الحصول على تعيين كاخية لهم والاعتراف بهم رسمياً كطائفة إلا في عام 1725.

---

(1) أو *Bezâzistân* أو *Bedisten* وتعني حرفياً صالة القماش، أي مستودع البضائع الثّمينة كالمجوهرات الأشياء التّفيسة. وكان كل واحد مسؤولاً عن اثنين من الكاخية تعيّنهما الحكومة – دوسّون ج 4 ص 209.

لم تكن الهيمنة الحكومية الشّديدة على شؤون الطّوائف موجهة بالكامل لقمع نزعتهم للعصيان، بل كان لها هدف آخر هو حماية العاملين أنفسهم. وكانت توافق على إنشاء گديكات *gediks* جديدة لافتتاح دكاكين وورشات، فقط عندما يكون الطّلب على البضائع التي بصدد البيع أو الإنتاج يبرّر هذا الإجراء، وبالتّالي تقي من البطالة في مكان ما عن طريق منع استيراد السّلع المنافسة من أماكن أخرى. كانت أيضاً تحمي مصالح العاملين بتنظيم الإيجارات المدفوعة لمنشآت الگديكات *gediks* وهي إما أملاك وقفية أو خاصّة. علاوة على ذلك، بالرّغم من أن الحكومة تتعامل مع طوائفها في الحالات الاعتيادية عن طريق الكاخية وتعيينها للمحتسب ورجاله لمراقبة عملياتهم التّجارية، فقد كان رؤساء الطّوائف يملكون الحرية الكاملة للّجوء إلى القاضي في المحكمة لإصلاح الأخطاء التي يرتكبها هذان الموظفان.

في الأيام التي ينضمّ فيها المتدرّبون إلى الطّائفة في مجتمع الأخيّة، كانوا يُسلّمون إلى اثنين من «آباء الطّريق» واثنين من «إخوة الطّريق» للإشراف على تدريبهم وسلوكهم. إن العلاقة بين الرّئيس والمتدرّب تشبه كثيراً العلاقة التي تربط الدّرويش بالمُريد، وكان هناك شعور قوي بالوحدة بين أفراد الطّائفة الواحدة، الذي لم يعد رابطة دينية بل أصبح نوعاً من الولاء، ممّا شجع على عملية العلمنة. لا بدّ أن التّحاق عدد كبير من الحرفيين بالجيش الإنكشاري قد قسّم ولاءهم نوعاً ما، لكن وحدتهم تعزّزت بفضل تجاور دكاكينهم، علاوة على أن التّقييدات الشّديدة المفروضة من قبل الحكومة على العمليات جعلت التّنافس بينهم شبه مستحيل وقلّلت رغبتهم في الرّبح إلى أدنى حد، ولعلنا نستطيع تصوّر موقفهم من خلال العادة التي ظلت سائدة حتى انهيار الطّوائف. كان أصحاب الدّكاكين الذين باعوا شيئاً من بضاعتهم يحوّلون الزّبون التّالي إلى واحد من رفاقهم لم يقم بالبيع بعد وهكذا. وبشكل عام كان مستوى الأمانة بين أفراد الطّائفة عالياً بشكل ملحوظ، ويتميّز هنا المسلمون عن الذّمّيّين برأي المراقبين الأوروبيين.

كان التّنظيم الصّناعي في الأقاليم العربية، حسبما تشير به معلوماتنا الضئيلة، أكثر

حرية من التّنظيم في إسطنبول[1] إذ أن قاعدتها قبل مجيء العثمانيين لم تتأثر إلا قليلاً بالأعراف التُّركية الغريبة المشتقة من الأخيّة، وكان الحكّام هنا وفي المناطق الأخرى راضين بترك العادات القديمة دون تغيير، وبقيت الحرف تدار من قبل الشّيخ أو الكبير (الذي كان منصبه انتخابياً اسمياً لكنه في الحقيقة كان وراثياً داخل عائلة محدّدة)، يساعده شاويش[2] *şâwîş*. وبشكل عام كان التّنظيم برمّته وراثياً، لدرجة أن بعض الحرف اقتصرت على بضع عائلات وأحياناً على عائلة واحدة[3]. كانت مهمّات الشّيخ تتلخّص بترؤس اجتماعات أفراد الحرفة، والمحافظة على وحدة الطّائفة، ومعاقبة المذنبين، وإيجاد العمل للحرفيين وتعيين رؤساء لهم، ومناقشة كل شؤون الطّائفة مع السّلطات. إن أهم هذه الشّؤون هي الضرائب السّنوية المفروضة على أفراد الطّائفة بحسب مواردهم[4].

لغاية القرن الثّامن عشر بقيت الرّوابط الدّينية للحرف سليمة لم يمسّها سوء، وكانت تظهر علناً في الاحتفالات الدّينية العامة عندما كانت كل طائفة تسير في الموكب

(1) لقد ذكرت الطّوائف في معظم الأعمال التي تناولت مصر وغيرها، لكن دون كثير من التّفاصيل. انظر على سبيل المثال لاين، الفصل 4؛ كلوت بك ج 1 ص 336؛ باورينغ ص 117؛ شابرول ص 321-323 (و168)؛ جومار ص 698-699. أما المصدر الوحيد المحتوي على التّفاصيل فهو بحث الياس قدسي «نبذة تاريخيّة في الحرف الدّمشقيّة» المنشور من قبل كارلو لاندبرغ (باللغة العربية) في «أعمال المؤتمر السّادس للمستشرقين»، الجزء الثّاني (لايدن 1885). وحول الطّوائف الحرفية في القاهرة انظر أيضاً *M. Clerget* «القاهرة» ج 2 ص 130-137.

(2) كان الشّيخ يُنتخب بالاتفاق، لا بالنّسبة الأعلى من الأصوات. وإذا فشل الرّؤساء في الاتفاق يقوم شيخ المشايخ بتعيين أحد المرشحين، ويتبع الانتخاب مراسم التّثبيت التي يؤدّي الشّيخ القسم فيها (قدسي ص 13-14). وكان الشّاويش يُنتخب أيضاً من قبل الحرفيين ويعمل كمعاون وساعٍ للشّيخ، لكنه لا يملك أية سلطة (المصدر السّابق ص 15). وعلى الأرجح فإن المنادي *munâdi* في القاهرة هو الموظف نفسه (الجَبَرتي ج 4 ص 99، ج 8 ص 221).

(3) على سبيل المثال تقتصر مهنة تذهيب الجدران في دمشق على عائلة واحدة (ومن هنا أتى اسم الذّهبي)، وفقدت في حوالي بداية القرن التّاسع عشر (المعلوف ص 24).

(4) كانت الضريبة المفروضة على حياكة الكتّان في الفيوم مثلاً مقدرة بـ 20,000 بارة سنوياً (جيرار ص 598)؛ انظر جومار ص 698.

تحت رايتها[1]، لكنها كانت أشد تقارباً في اللقاءات والمناسبات الخاصّة. وبالرّغم من أصولهم المختلفة، يبدو أن أماكن تجمع الحرفيين في الأراضي العربية (كالأزهر) قد أصبحت على المذهب السُّنّي، أو الصّوفي كما يوحي اللفظ. وكما في تركية كانت المراسم الرّئيسية هي شَدّ (*şedd*) المتدرب لدى قبوله للانضمام إلى الطّائفة[2]. وبالرّغم من اختلاف التّفاصيل، فإن المراسم التي ذكرها القُدسي هي النّمط السّائد في دمشق. في اجتماع الحرفيين كان المرشح للقبول يُكسى من قبل النّقيب (وهو ممثل رئيس الشّيوخ للطّوائف كلها) بشال أو حزام مربوط فيه ثلاث عقد ترمز إلى قسم الأخوة بالأخذ والعطاء. يقوم شيخ الحرفة والشّاويش ورئيس المرشّح بحلّ العقد وفق صيغة معيّنة، ثم يُعيّن أحد الرّؤساء كأب له في الحرفة، ويقسم الفرد الجديد قسم الولاء لحرفته ويقدّم هدايا رمزية للمُشرفين. تنتهي المراسم بأناشيد وأدعية دينية وبحفلة متواضعة يقيمها للأفراد جميعهم[3]. يمكن قبول عدّة مرشحين في آن معاً، ويحقّ لأي فرد الاعتراض على قبول مرشّح ما بعرض نموذج من عمل رديء قام بصنعه. هناك مراسم «شَدّ» أخرى تُعقد عندما يرقى الحرفي إلى مرتبة رئيس، لكنها كانت مختصرة إذ يعطي المرشّح وعداً بالمحافظة على تقاليد الحرفة[4].

وهنا أيضاً كان الأفراد والطّوائف من غير المسلمين[5] يُمنحون مركزاً أدنى

---

(1) انظر الوصف في كتاب لاين «المصريون العصريون» الفصل 25.

(2) بالرّغم من أن جيرار يقول (ص 603) إنه لم يكن هناك تدريب بالمعنى الحرفي للكلمة، فإن السّيطرة المطبّقة على المتعلمين كانت شديدة للغاية. انظر قدسي ص 16.

(3) انظر وصف لاين لمراسم القبول في بعض الطّوائف الحرفية في القاهرة (الفصل 27)، وعرض الجَبَرتي لشهادة القبول في طائفة صنع الأقواس (ج 2 ص 214-216، ج 5 ص 136-139) التي توضح الصّبغة الأخلاقية للطّقوس المتبعة. يقدر قدسي نفقات المرشح إجمالاً بأربعين إلى مئة فرنك.

(4) قدسي ص 28.

(5) كما في الطّوائف المسيحية لأعمال البناء والنّقش في دمشق، والجزارين اليهود في حلب. كانت طائفة البنّائين في حلب مؤلّفة من مسلمين ومسيحيين. وكان الإسكافيون منقسمين إلى عدة فئات حرفية؛ فهناك أنواع معيّنة من الأحذية يصنعها المسلمون فقط، بينما يصنع المسيحيون أنواعاً أخرى، وهناك بعض الأنواع التي يصنعها الفريقان معاً واليهود، وهم جميعاً ينتمون إلى

كنتيجة لهذه الصّلات الدّينية[1]، لكنهم لم يكونوا يُستبعدون من المشاركة في مراسم وتنظيمات الحرفة، وكان الأفراد غير المسلمين المنتمون إلى طائفة مختلطة يعيّنون كآباء حرفة للأفراد المسلمين. ومن جهة أخرى كانت تقاليدهم الدّينية محترمة، وكان القَسَم الإسلامي على سبيل المثال يستبدل بالصّلاة الرّبّانيّة لدى قبول المرشح المسيحي[2].

إن عدد[3] وتنظيم الطّوائف الحرفية قد منحها نفوذاً كبيراً في الحياة السّياسية؛ ولمّا كان لشيوخ الطّوائف حق الدّخول على الپاشا في زمن محمّد علي[4] فمن الممكن افتراض أنهم كانوا يملكون الحق نفسه في القرن الثّامن عشر ويمارسونه من حين لآخر.

لقد تعزّز نفوذ الطّوائف في إدارة وتصرفات الحكام (بالإضافة إلى طبيعة التّمرّد الشّائعة لدى أفرادها) في العهد العثماني باندماج الإنكشاريّة والأوجاقات المحلّية في الطّوائف الحرفية. وبشكل مشابه للتطوّر الذي لاحظناه في إسطنبول، تغلغلت أوجاقات القاهرة ودمشق وحلب وبغداد والمدن الأصغر تدريجياً في الحرف المحلّية، وفي حالات عدة تمكنت من السّيطرة على الطّوائف أو احتكارها. في بداية

طائفة واحدة. ومن بين الطّوائف المشتركة الأخرى طائفة الخطاطين والجواهرية والنّحاسين والنّجارين (انظر الغزّي ج 1 ص 101 وما يليها؛ المعلوف «صناعات دمشق» في «مجلة غرفة التّجارة في دمشق» (باللغة العربية)، 1922). هناك طائفة مشتركة غريبة يظهر وجودها التّسامح الاجتماعي في المدن الإسلامية، ألا وهي طائفة «المهرّجين والطّفيليين» في دمشق، وفيها شيخ مسلم وآخر مسيحي، ومراسم قبول هزلية (قدسي ص 30).

(1) من المحتمل أن يكون أحد الأهداف من وراء إنشاء هذه الصّلات بالدّرجة الأولى (في العصور الوسطى) هو التّحول السّلمي لطبقة الحرفيين إلى اعتناق الإسلام.

(2) قدسي ص 29.

(3) لا يمكن الوصول إلى عدد دقيق؛ يذكر الجَبَرتي عادة 70 أو 72 طائفة في القاهرة لكنه في أحد المقاطع (الذي يعود إلى عام 1814) يلمح إلى وجود حوالي 106 طائفة (ج 4 ص 198-200، ج 9 ص 67-72). يقدر باورينغ (في عام 1838) عددها في القاهرة بـ 164 (ص 117) لكن يبدو أنه مبالغ فيه بل إن عدة طوائف كانت تجارية أو غير حرفية.

(4) باورينغ ص 117.

القرن الثّامن عشر من الممكن أن نجزم أن الطّوائف في القاهرة كانت مكونة بشكل رئيسي من الجنود وأبناء الجنود[1]، وبالرّغم من إعفاء هؤلاء الحرفيين (المدعوّين بالاسم التُّركي يولداش *yoldaş* المعرب إلى إلضاش[2] *ildâş*) من الخدمة العسكرية، فقد بقيت أسماؤهم مدوّنة في سجلات الأوجاق، وظلوا يتمتّعون بحصّة من الأموال الموزعة على الفرق العسكرية، كما احتفظوا بحقهم في المطالبة بحماية أفواجهم[3]. وفي بغداد يقال إن السّكان مؤلفون بشكل كامل تقريباً من الإنكشاريّة العاملين في التّجارة والصّناعة[4]. ينطبق الحال نفسه على سوريا[5]، ويلاحظ بشكل خاص في طرابلس[6].

مقارنة بنماذج المنتجات الصّناعية في القرون الوسطى، تبدو تلك التي في مصر وغرب آسيا في نهاية القرن الثّامن عشر بدائية ورديئة، ولهذا التّراجع أسباب عدة. إن التّدهور الاقتصادي العام في الشّرق الأدنى الذي سبّبته الحروب والكوارث الطّبيعية في القرنين الرّابع عشر والخامس عشر، قد زاد من حدّته تحوّل معظم التّجارة الهندية

(1) الجَبَرتي ج 1 ص 37، ج 1 ص 88؛ يقول ڤولني 1 ص 143: «اليوم لا تعدو فرقتا الإنكشاريّة والعُزبان والفرق الخمس الأخرى كونها جماعات من الحرفيين، وهم متشرّدون أوغاد يقومون بحراسة الأبواب ويقبضون أجورهم» (وهي مبالغة واضحة بما أن الفرق الخمس الأخرى تضم المماليك أنفسهم). وبشكل مشابه الإنكشاريّة في القاهرة، ڤولني ج 1 ص 7.

(2) الجَبَرتي ج 2 ص 131، 135؛ ج 3 ص 92.

(3) انظر محاولة القبطان باشا حسن لتعديل هذا الوضع: الجَبَرتي ج 2 ص 135، ج 4 ص 260. لقد كان نظاماً سائداً في الفرق العثمانية لدى دخولها مدينة ما أن يرافق كل جندي فرد من أفراد طائفته يقوم بحمايته مقابل نصف حصته، مما يثير سخط الحرفيين والتّجّار المحلّيين (الجَبَرتي ج 2 ص 116؛ ج 3 ص 89، ج 4 ص 209؛ ج 6 ص 169).

(4) روسّو «بغداد» ص 9.

(5) «ليس هؤلاء الجنود المزعومون سوى حرفيين وقرويين جاهلين كغيرهم، لكنهم أسهل انقياداً. وعندما يسيء أحد الباشوات استخدام سلطته يكونون أول من يرفع راية التّمرّد» (ڤولني ج 2 ص 43). ولكن من الصّعب التّصديق أن فرق الإنكشاريّة قد عملت في الزّراعة بالإضافة إلى الصّناعة.

(6) ڤولني ج 2 ص 68.

إلى الطّريق البحري الأفريقي في القرن السّادس للصّناعة من السّهل انتقال حرف بأكملها عشر. جعلت الطّبيعة الوراثية وبالأخصّ الحرف الدّقيقة والأكثر تخصصاً، واحتفظت العائلات القليلة بأسرار الحرفة بتعصّب زائد[1]. بصرف النّظر عن هذا التّدخل الإداري، فلم يكن من النّادر اندثار حرفة مقتصرة على عائلة واحدة، وقد تدمّر الحرفة الأوسع والأكثر تخصصاً بسبب كارثة طبيعية[2]. وهناك عامل خفي آخر هو التّنافس المتنامي للبضائع الأوروبية - وخاصّة الأقمشة النّسيجية - مع المنتجات المحلّيّة بسبب الثّراء والنّفوذ الذي أظهرته العائلات الأوروبية[3]. يعتقد أن الأسباب الرّئيسية سياسية وإدارية - أي غياب التّشجيع الإيجابي للصّناعة، باستثناء من قبل بعض الحكام القلائل، والحالة الاقتصادية الواهنة في الشّرق الأدنى ككل تحت الحكم العثماني، والمحافظة لدى الطّوائف والحرفيين[4] وما يضاف إليها من ابتزاز واختلاس المال من قبل الحكام والضبّاط الأتراك والمماليك. من جهة أخرى إن اندماج كل الأراضي العربية في البنية الإمبراطورية الواحدة، بالإضافة إلى الأراضي الواقعة على السّواحل الشّمالية للبحر المتوسط، قد فتح آفاقاً جديدة للعلاقات الاقتصادية التي حفزت الصّناعة؛ ولم يكن من المفاجئ أن نجد (في حال توفر المعطيات الموثوقة) أن ما فُقد من حيث النّوعية قد تم تعويضه بزيادة ملحوظة في كم تلك الصّناعات. وإن حركات الصّناعة لم تكن متجهة في منحى واحد؛ ففي سوريا على الأقل نشأت

(1) على سبيل المثال قام تيمور بنقل عدد كبير من الحرفيين من دمشق إلى عاصمته سمرقند؛ وإن في تحويل العاصمة من القاهرة إلى إسطنبول نقلاً للصّناعة، حتى ولو لم نؤمن بصحة القصة التي تقول إن السّلطان سليم قام بعد الاستيلاء على القاهرة بنقل عدد كبير من الحرفيين إلى إسطنبول.

(2) كالزّلزال الشّديد الذي حدث عام 1759 في سوريا، والذي يفترض أنه قد دمّر ورشات صناعة القاشاني في دمشق (المعلوف ص 16-17) والذي هدم مدينة بعلبك (ڤولني ج 2 ص 183).

(3) انظر جيرار ص 590.

(4) لقد علّق كل المراقبين على الطّبيعة الرّوتينية للصّناعة، وكان العمال يملكون مهارات تقنية لكنها غير إبداعية تطورت إلى «نوع من الغريزة» (دُنون «أسفار» ج 1 ص 277)، وكانوا على جهل تام بمبادئ فنهم (ثورنتون «تركية» ج 1 ص 101)؛ انظر ڤولني ج 1 ص 174، ج 2 ص 285؛ باورينغ ص 57.

حرف أو أجزاء من حرف جديدة خلال العهد العثماني إما من المراكز الأخرى أو تلبية للحاجات المستجدّة[1].

بشكل عام، ارتكزت الصّناعات في الأراضي العثمانية على أساس اقتصادي راسخ، وكانت كل منطقة تستخدم بشكل رئيسي المواد الخام المنتجة فيها، وتستورد عند الضرورة ما تحتاجه من المناطق المجاورة عن طريق المبادلة بمنتجاتها. كانت المدن الإقليمية منهمكة بشكل أساسي في إنتاج البضائع المحلّية للاستهلاك داخل مقاطعاتها الخاصّة، أما في المدن الرّئيسية وبعض المراكز القليلة الأخرى فقد كانت الصّناعات مجهّزة للتصدير على نطاق واسع. وفي معظم الحالات يجب علينا أن نقنع بالطّوائف ذات العدد القليل من الحرفيين الذين يقومون بالتّجارة بصناعاتهم المنزلية، بالرّغم من أن العديد منهم قد أسّس منشآت كبيرة نسبياً يعمل فيها عدد من العاملين والمتدرّبين[2]. وإن ذكر «مصانع» الحياكة في دمياط ورَشيد[3] يدل على تركز وجود الأنوال في مكان واحد منظم وفق خطط رأسمالية[4].

إن الصّناعة الرّئيسية في معظم المراكز هي صناعة الأقمشة القطنية والصُّوفيّة والحريرية، وكانت النّساء يقمن بالغزل كجزء من الأعمال المنزلية. كانت المنتجات القطنية تحاك في كل المراكز المهمّة في العراق وسوريا ومصر، كما كانت الصّناعة الرّئيسية في صيدا وغزة[5] وهناك صناعات قطنية واسعة في المحلّة الكبرى وبني سويف ومصر العليا. وعندما كانت المواد المحلّية تنقص كان التّجار المصريون يستوردونها من سوريا[6]. كانت حياكة الكتّان

(1) على سبيل المثال، جلبُ الباشوات العثمانيين لحرف خياطة جديدة إلى دمشق، المعلوف ص 33 (قد تكون إحداها الصّناعة المهمّة – التي يمكن الحكم من اسمها التّركي «ألاجا alâ-ca» – للملابس القطنية والحريرية المخططة)؛ وكمثال على الصّناعة الجديدة نذكر صناعة قطع النّرجيلة التي توضع في الفم في حلب.

(2) انظر المُرادي 1 ص 167 (سيد محمود الفلاقنسي Seyyid Maḥmûd al-Falâḳasnî).

(3) جيرار ص 601-602.

(4) كان الأجر اليومي للحائك يتراوح بين ثماني پارات وما فوق، جيرار ص 595، 597، 605.

(5) ڤولني ج 2 ص 99، 208؛ ويقدر عدد الأنوال في غزة بحوالي خمسمئة.

(6) جيرار ص 594-597، 601؛ ويقدر عدد حائكي القطن بحوالي ألفين في المحلّة الكبرى

صناعة أساسية في مصر منذ زمن بعيد، وبالأخصّ في منطقة الدّلتا حيث كان في كل بلدة المئات من الأنوال، وكان لمنتجاتهم، بالإضافة إلى أقمشة التّغليف الكتّانية الخشنة في الفيّوم، رواج واسع في سوريا وتركية[1]. تشتهر الفيّوم والدّلتا بحياكة الصّوف، وتختصّ الأولى بالشالات البيضاء (وكان التّصدير الأسبوعي لها إلى القاهرة يبلغ أحياناً ألفي شال)، بينما تختصّ الثّانية بالأثواب الصُّوفيّة[2]؛ وهي تصنع أيضاً في سوريا والعراق[3]. لم تكن حياكة الحرير موجودة في سوريا فقط، بل كان الحرير الخام يصدّر أيضاً إلى مصر ويحاك بأشكال متنوعة في القاهرة وبلدات الدّلتا، ثم يصدّر جزء من الإنتاج ثانية إلى سوريا[4]. نشأ عن نسج الحرير عدد من التّجارات الإضافية كالصّباغة (والصّباغ الوردي مشهور في القاهرة) والتطريز وصنع الشّرّابات[5]، وصنع خيوط الذهب والفضة (في القاهرة وحلب). وقد فسحت صناعات القطن والصّوف المجال لعمل كثير من الطّوائف المختصّة بالنّدف. وبالإضافة إلى الأقمشة شملت صناعات النّسيج صنع البسط، وهي على العموم صناعة محليّة لكنها تركزت في بضعة أماكن تصنع فيها بسط عالية الجودة[6].

وخمسمئة إلى ستمئة في بني سويف. ومن المهم ملاحظة أن صناعة القطن في مصر كانت مزدهرة قبل عهد محمّد علي بزمن طويل. يذكر ثورنتون («تركية» ج 1 ص 67) أن منسوجات الحرير والكتّان والقطن في القاهرة هي من بين أجود الصّناعات في الأراضي العثمانية. من أجل نوعية المنسوجات القطنية في دمشق انظر ڤولني ج 2 ص 155.

(1) جيرار ص 597-600. كانت النّساء يشترين الكتّان من الأسواق ثم يبعن الخيوط المغزولة بسعر أربع بارات للشّلة.

(2) جيرار ص 598-600. كانت الضريبة في الفيّوم بارتين على كل نول أسبوعياً.

(3) أخذت المعلومات عن حلب بشكل رئيسي عن الغزّي ج 1 ص 101 وما يليها؛ وتلك المتعلقة بالعراق من روسّو «وصف باشوية بغداد *Description du Pachalik de Bagdad*».

(4) جيرار ص 601-602؛ أوليڤييه ج 2 ص 9؛ بلومناو Blumenau ص 306. وفقاً لمصادر يهودية، كان معظم حيّاك الحرير في القاهرة من اليهود.

(5) تصنع في حلب بواسطة النّساء تبعاً لرواية الغزّي، أما في القاهرة فهناك طائفة لصانعي حبال الحرير والشّرّابات (عقادين *'akkâdîn*: الجَبَرتي ج 1 ص 350، ج 3 ص 89).

(6) على سبيل المثال في الفيّوم ومنوف في الدّلتا، وكان في الأخيرة حوالي ستمئة أو سبعمئة عامل. وكان القصب يجلب بواسطة عرب الجوابيص *Gawâbît* من وادي النَّطرون وتصدّر الحصر إلى القاهرة وسوريا وتركية – جيرار ص 604-605.

تضمّن صنع الزّيت والمنتجات الزّيتية صناعات عدة، ففي مصر كان الزّيت يُنتج في معظم البلدات من أجل الاستهلاك المحلّي وذلك من بذور الخسّ والزّعفران واللفت والكتّان والسّمسم، وكان زيت الخسّ يصدّر من مصر العليا إلى جزيرة العرب. كانت هذه الصّناعة متميّزة لأنها تتطلب استخدام أغلى الآلات ثمناً في مصر، وقد يبلغ ثمن معصرة الزّيت أربعمئة دولار[1]. وفي سوريا ساعدت الزّراعة الواسعة لأشجار الزّيتون على توفير المواد الخام لقيام صناعة الصّابون وخصوصاً في فلسطين وحلب[2] حيث توجد أيضاً صناعة الشّموع ولكن على نطاق أضيق. من بين الصّناعات الأصغر يمكن ذكر تقطير ماء الورد في الفيّوم[3]، وصناعة السّكر المكرّر ودبس السّكر في مصر العليا[4]؛ وصناعة أملاح النّشادر بشكل رئيسي من مقلب النّفايات في القاهرة والدّلتا[5]؛ وإنتاج الملح بالتبخير

(1) جيرار ص 605-607. بشكل عام كان استخدام الآلات ممنوعاً ليس فقط بسبب كلفة التّركيب والتشغيل، بل لأن كلفة عمل الإنسان والدّواب كانت أقل وذلك بسبب رخص المعيشة والرّواتب الضئيلة.

(2) كان البدو يجلبون الصّودا ويحصلون عليها بإحراق نباتات الصّحراء القلوية (ڤولني ج 2 ص 196؛ رَسل ص 18). وكانت القلويات تصدر أيضاً من الإسكندرية إلى سوريا لهذا الغرض (ساڤاري Savary ج 1 ص 44) لكن كان في الإسكندرية نفسها عدد من مصانع الصّابون التي تستخدم الزّيت المستورد من كريت (أوليڤييه ج 2 ص 9).

(3) جيرار ص 609.

(4) في فرشوط Farşût وأخميم Aḫmîm؛ وهي حالة مهمّة إذ كانت مشروعاً مشتركاً بين مجموعة المماليك والمصنعين، بحيث يقدم الأولون الأرض والأبنية والمواد ويقدم الآخرون العمال الذين يتلقون أجراً يومياً هو ست پارات، جيرار ص 610-611. وكان متوسط بيع السّكر المكرر هو عشرة دولارات للقنطار البالغ 150 رطلاً؛ وفقاً لرواية جومار (ص 716) كان أفضل نوع من السّكر المكرر «الذي يشبه سكر هامبورغ» يباع بستين پارة للرّطل. من أجل تزايد الطّلب على السّكر المصري في التّسعينيات انظر أوليڤييه ج 2 ص 172.

(5) جيرار ص 611-613. كان في معمل المنصورة ثلاثون عاملاً يتقاضى كل واحد منهم دولارين ونصف الدّولار شهرياً بالإضافة إلى الطّعام. وكان ملح النّشادر أحد الصّادرات الرّئيسية في مصر، وقد زوّد في زمن من الأزمنة أوروبا بأكملها؛ لكن بلومناو (ص 308) يعلق أنه كان بسبب عدم نقائه يحتاج إلى تكرير ثانٍ في مرسيليا.

والملح الصّخري[1]؛ وصهر الحديد في لبنان[2]. وهناك صناعة مهمّة في مصر هي المداجن التي يحتكرها الحكام الإقليميون بشكل واسع حيث يؤجرون المحاضن لمشرفين، ويبلغ إيجار محاضن الأقصُر على سبيل المثال ثلاثين دولاراً شهرياً[3].

كانت الفنون والحرف الثّانوية والأكثر تخصصاً مقتصرة على المدن الرّئيسية، فتجد في القاهرة حرف الأشغال الخشبية والمعدنية، حيث لا بدّ من استيراد كل المواد الخام كما هو الحال في المدن السّورية، لكن كان الطّلب قليلاً على الأثاث الفني الفخم وباتت هذه الصّناعات في طريقها إلى الزّوال في كل مكان[4]. احتكر المسيحيون والأرمن السّوريون مهنة صياغة المجوهرات في كل البلاد، بينما شغل اليهود في مصر مهنة خاصّة كسماسرة للمعادن الثّمينة[5]. أما صناعة الزّجاج فكانت تقليدية في مدينة الخليل وانتقلت منها إلى دمشق في بداية العهد العثماني[6]. كانت كل صناعة متمركزة في حي من أحياء المدينة، أو في سوق منفصل بما يتوافق مع التّنظيم الحرفي التّقليدي[7].

كان صيد الأسماك منتشراً في كل مكان، لكن المسامك المنظمة لم توجد إلا في بحيرتي البرلُّس والمنزلة في الدّلتا. كانت حقوق الصّيد في الأولى مضمّنة لأحد

(1) جيرار ص 616–617.

(2) المعلوف ص 13–14. ويتفرع عنه صناعة الأسلحة النّارية. يصف ڤولني الوسائل البدائية المستخدمة في صهر الحديد ويقارنها بصناعة الصّب الكتالونية في منطقة البيرينيه. (ج 2 ص 287).

(3) جيرار ص 613–615. كان البيض يشترى بثماني إلى عشر بارات للمئة، بالإضافة إلى ربع بارة عن كل بيضة تفقس لتخرج صوصاً؛ وكان العمال يتقاضون أجورهم دجاجاً.

(4) لم يذكر جيرار حرفة متطورة سوى النّحاسة (ص 617–619) وفي حلب كان النّحاسون من المسيحيين في معظمهم؛ أما في دمشق فكانوا من اليهود.

(5) صموئيل برنارد «*Monnoies*» ص 399؛ انظر قانون نامِه من ديجون ص 276 والجَبَرتي ج 4 ص 205، ج 9 ص 82.

(6) ڤولني ج 2 ص 196؛ المعلوف ص 34.

(7) رَسل ص 6. لقد أهمل عدد كبير من الصّناعات مثل صناعة العباءات وأغطية الرّأس والأحذية؛ والبناء والتّجارة؛ وصناعة الحبال.

البكوات بمبلغ 3,300 دولار سنوياً ويعمل فيها حوالي أربعمئة صياد، وهناك صيادون إضافيون يعملون في منتصف فصل الرّبيع لاصطياد وإعداد البطارخ[1]. أمّا صيد السّمك في بحيرة المنزلة فكان يقوم به جماعة من الصّيادين يتمركزون في بلدة المطريّة ويدفعون ضريبة المركب للپاشا. كان السّمك الذي لا يباع طازجاً يرسل إلى دمياط لتجفيفه ثم تصديره إلى القاهرة ومناطق أخرى من الشّرق، وبالأخصّ لاستعماله من قبل المسيحيين الشّرقيين[2]. أخيراً، لقد لعب العدد الكبير من القوارب المخصّصة للنّقل في نهر النّيل دوراً مهماً لا يمكن الاستغناء عنه، ومصدر رزق لتلك الأعداد الكبيرة من القرويين الذين لم يكونوا يعملون بالزّراعة سوى في الشّتاء، وحيث تبتلع الضرائب المرتفعة أرباحهم من المحاصيل[3]. وهناك قسم من سكان المدن السّاحلية يعملون كبحارة في المراكب السّاحلية[4].

3. التّجارة

إن لمهنة التّجارة تركيباً معقداً متعدّد الأشكال[5] مقارنة بمهنتي الزّراعة والصّناعة. كانت التّجارة الدّاخلية لكل منطقة تدار بشكل رئيسي من خلال أسواق أسبوعية في كل البلدات والمراكز الزّراعية[6] حيث يتم تبادل الفائض من الإنتاج ببضائع من

---

(1) ويحضر من بيض سمك البوري الرّمادي الذي يبيض في هذه المياه.

(2) جيرار ص 615-616؛ ساڤاري (ترجمة إنكليزية ج 1 ص 318، 334). كانت طوائف بيع السّمك المملّح (الفسيخ) والبطارخ ذات مرتبة دنيا بين طوائف القاهرة (الجَبَرتي ج 2 ص 152). مع ذلك كان فيها أفراد أثرياء، ويحكى أن أحدهم قد تعرض لسرقة أربعة آلاف دولار منه أثناء أعمال الشّغب في عام 1815 (الجَبَرتي ج 4 ص 227، ج 9 ص 134).

(3) جيرار ص 621.

(4) أوليڤييه ج 2 ص 8.

(5) يمكن إيجاد رواية كاملة عن التّجارة المصرية في الدّراسة التي أجراها جيرار في كتابه «*Description*» ج 2 ص 621-687. ولا يوجد بحث كهذا يخص سوريا أو العراق. ومن أجل التّجارة الأوروپية انظر بحث ماسّون «تاريخ التّجارة الفرنسية في المشرق في القرن السّابع عشر» (پاريس 1896)؛ «وفي القرن الثّامن عشر» (پاريس 1911).

(6) تدعمها المعارض السّنوية أو نصف السّنوية، وأشهرها معرضان لسيدي أحمد البدوي في

العاصمة. كانت بعض الأسواق الأسبوعية المشابهة تعقد لتصريف المستوردات الإقليمية[1]، بينما كانت الأسواق الرّئيسية تُدعم بواسطة الإنتاج المنتظم للصّناعات المحلّية. كانت تجارة الجملة والعمليات الكبيرة للتصدير والاستيراد تتم في الخانات الفسيحة (وتدعى في مصر بالوكالات، ويدعوها الفرنجة *okels*) التي كانت المدن الرّئيسية تعجّ بها[2].

على الرّغم من ازدهار التّجارة الدّاخلية والإقليمية، فقد أعيقت بسبب عوامل عدة. لقد جعل الفقر العام للسّكان وتدهور مستوى المعيشة من أيّ أمل في التّوسّع أمراً بعيد المنال، كما أسهم في قولبة المعدّل الكمّي للمبادلات التّجارية. وإن ضعف طرق الاتصال والنّقل[3] مع الفقدان الدّائم للأمان لدى المسافرين ضدّ قطاع الطّرق واللصوص[4]، لم ينتج عنه خسارة كبيرة في الأرواح فحسب بل تباطؤ عام في وتيرة التّجارة. كان التّجّار يفضلون الانتظار إلى أن تتهيّأ قافلة كبيرة للانطلاق فيسافرون معها

طنطا في يوم تساوي الليل والنّهار في الرّبيع وانقلاب الشّمس في الصّيف. ويتم تبادل المنتجات بين البدو والسّكان في الأسواق المحلّية، جيرار ص 622-623؛ بوكوك ج 2 ص 144.

(1) جيرار ص 626. ولم يتضح الحد الذي وصل إليه التّجّار كوسطاء بين المنتج والحرفي أو المنتجون الكبار الذين يسوّقون منتجاتهم بشكل مباشر.

(2) يؤكد جومار (في وصف القاهرة ص 727) أن عدد الوكالات في القاهرة، بما فيها المؤسّسات الصّغيرة، قد بلغ 1,200 إلى 1,300. ويقدر لاين (الفصل 14) العدد بمئتين في القاهرة. من أجل الخانات في صيدا انظر أوليڤييه ج 2 ص 226.

(3) لم يكن هناك في مصر والعراق طرقات لنتحدث عنها، وكان النّقل يتم عبر الماء، ويتضمّن ذلك المبادلات عبر السّفن. ومن جهة أخرى تؤمن هذه الطّريقة شحن كميات كبيرة بينما كان النّقل بالجمال الوسيلة الوحيدة المتاحة، ولم تكن العربات معروفة (انظر ڤولني ج 2 ص 271).

(4) من أجل القرصنة التي تقوم بها «بعض القرى» الواقعة على النّيل، انظر جيرار ص 628؛ ساڤاري (ترجمة إنكليزية ج 1 ص 74)؛ ومن أجل قطع الطّريق على دجلة والفرات انظر روسّو ص 52. وحول فقد الأمان على الطّرقات في فلسطين: ڤولني ج 2 ص 199؛ المُرادي ج 4 ص 228؛ وبين حلب والسّاحل: ڤولني ج 2 ص 56؛ أوليڤييه ج 2 ص 296-297؛ 301-302؛ وفي العراق: روسّو ص 90، 94. انظر أيضاً ماسّون ج 2 ص 284-286. وكان الحرس مقيمين على الطّرقات الرّئيسية، لكن نشاطهم كان محصوراً بأخذ مبالغ من المال من المسافرين؛ انظر أوليڤييه ج 2 ص 294.

من أجل الحصول على الأمان الذي يتوافر مع وجود عدد كبير من المسافرين[1]. وإن إهمال الحكام لتنظيف القنوات والموانئ، وتشكّل مناطق ضحلة خطيرة عند مصبّات نهر النّيل[2]، قد ألحق الضرر بالتجارة أكثر من ضرائب الوكالات[3] ورسوم السّوق. وعندما تقع مهام التّصدير والاستيراد في أيدي عملاء عديمي الضمير وفي أوقات اضطراب سياسي، فإنها تصبح بلاءً ساحقاً[4]، كما لا يمكن تخمين مدى الإعاقة التي لاقتها نشاطات التّجّار المسلمين بسبب فقدان التّسهيلات المصرفية المنظّمة. بالرّغم من أن القانون الإسلامي، كما هو معروف، يحرّم الرّبا بكل أشكاله ويعارض بالتالي أخذ الفائدة على القروض، فإن هذا التّحريم لم يكن ملاحظاً بشكل عام. هناك عدة وسائل يمكن من خلالها التّملّص من القانون[5]، ومن لم يكن ضميره يسمح له بفعل ذلك يلجأ إلى اليهود والأقباط. يذكر جيرار، في معرض حديثه عن زراعة الأرز، أن أخذ ربح يزيد عن 10 بالمئة يُعدّ عملاً ربوياً، وفي المناطق الأخرى كانت الصّلات التّجارية بين مصر ودول البربر تسمح للتجار بالتعامل إما نقداً أو بالدّين لعام واحد وتتراوح عندها الفائدة بين 7 و12 بالمئة[6]. من المحتمل أن المبدأ نفسه كان منطبقاً على الصّلات التّجارية في سوريا وتركية. وهناك دلائل كافية في المصادر العربية تؤكّد أن استثمار الأموال بالفائدة كان أمراً شائعاً بين المسلمين[7]. لكن حتى قوانين

(1) ومن هنا تأتي أهمية عمل الحكام الإقليميين في المصادر العربية بشأن توفير الأمن في الطّرقات والمحافظة على النّظام؛ مثال علي بك، انظر حيدر ج 1 ص 76، 77؛ ومحمّد باشا العظم – انظر المُرادي ج 4 ص 101.

(2) ساڤاري ج 1 ص 35، 53-55، 310؛ موانئ اللاذقية وبيروت – ڤولني ج 2 ص 69، 78؛ أوليڤييه ج 2 ص 276.

(3) إستيڤ ص 361.

(4) انظر الفصل السّابع من الكتاب.

(5) شابرول ص 261 وما يليها.

(6) جيرار 577، 647.

(7) على سبيل المثال الجَبَرتي ج 1 191، ج 2 ص 121؛ والثّروة البالغة ألفي كيس من النّقود (أي خمسين مليون پارة) التي خلّفها محمّد چوربجي «المرابي» (المتوفى عام 1138/ 1725، المصدر السّابق ج 1 ص 137، ج 1 ص 315-316).

الاستدانة لم تعوّض التّاجر المسلم عن المزايا التي يجنيها منافسه الأوروبي من نظامه المصرفي الأكثر مرونة، وبسبب المزايا الخاصّة التي (كما سنرى لاحقاً) تمتّع بها الأخيرون ومن يعملون معهم، بدأوا يحلّون محل التّجّار المسلمين إلى حدّ كبير في القرن الثّامن عشر.

من جهة أخرى، فإن احترام الشّعائر والأعراف الإسلامية التي كانت الحكومة العثمانية حريصة دائماً على إظهارها، قد عمل على تحفيز العمليات التّجارية وتوسّعها وتميزها في المجتمع الإسلامي. ولما كانت أصغر الأسواق السّنوية التي تُعقد بإشراف ولي مشهور معفاة من الرّسوم[1]، فلم يجرؤ سوى قلّة من الحكام العثمانيين على وضع العراقيل في طريق الحجّ إلى الدّيار المكرّمة. إن العلاقة بين الحجّ إلى مكة والتّجارة البسيطة وطيدة في الإسلام، إذ كان الحجّاج يتبادلون البضائع على طول الطّريق إلى الحجاز بدءاً بمنتجات بلادهم فيبيعون معظمها أثناء الرّحلة، وبالمبالغ التي حصلوا عليها يشترون من مكة التّوابل واللؤلؤ والقهوة العربية وأقمشة الموسلين والشّالات والفلفل المستورد من الهند ليقوموا ببيعها في طريق العودة إلى ديارهم[2]. استفادت كل من مصر وسوريا كثيراً من هذه التّجارة، ولم تكن بضائع الحجّاج تدخل مصر دون رسوم فقط بل دون تفتيش أيضاً من قبل السّلطات الجُمركيّة[3] سواء جاءت بالقوافل البرية أو بحراً كما في حالة معظم حجّاج دول البربر[4]. تظهر أهمية تجارة البربر إلى مصر من خلال العمل الذي قام به سلطان المغرب، إذ وجّه رسالة عام

(1) جيرار ص 627.

(2) انظر ڤولني ج 2 ص 154. لكن قانون نامه السّلطان سليمان يعترض بشدة على تلك الإساءات، ويأمر بأخذ رسوم الجمرك على كل البضائع والعبيد المستوردين من قبل الحجّاج مهما بلغت رتبتهم.- ديجون ص 227.

(3) جيرار ص 642؛ إستيف ص 348.

(4) عبر ليڤورنو عادة (جيرار ص 643). ومن الملاحظ أن الرّسوم في العصور الوسطى كانت تجبى على بضائع الحجّاج المارين عبر مصر حتى في ظل حاكم مستقيم كصلاح الدّين، انظر ابن جبير ص 239-240 (مع إعادة الصّياغة لدى كارّا دى ڤو Carra de Vaux «مفكرو الإسلام» ج 2 ص 89-91).

1746 إلى علماء مصر يعاتبهم فيها على السّماح بحدوث أمور مخالفة للتقوى، رافضاً انضمام القافلة المغربية لقافلة الحجّ في ذلك العام بعد مضايقات أمير الحجّ المصري للحجّاج؛ وقد أدّى ذلك إلى معاقبة الأمير المسيء بالقتل[1]. لقد كانت الفائدة في سوريا، وبالأخصّ دمشق، أكبر إذ كانت القافلة الشّامية هي الأولى من حيث الحجم والأهمية؛ وإن تجهيز هذا العدد الكبير من الحجّاج بكميات المؤن التي يحتاجونها خلال ثلاثة أشهر ذهاباً وإياباً وتزويد الآلاف منهم بوسائل النّقل وأدوات التّخييم كان بالفعل سبباً أساسياً في ازدهار الاقتصاد في دمشق في العهد العثماني[2]. شاركت العراق أيضاً في هذه التّجارة[3]، وإن كان بشكل محدود، لكنها عوّضت عن ذلك بمجيء عدد كبير من الحجّاج الفرس الأحياء والأموات لزيارة أضرحة الشّيعة في النّجف وكربلاء والكاظمية، وعدد أقل لكنه دائم من الحجّاج السّنّة، وخصوصاً من الهند، لزيارة ضريحي أبي حنيفة وعبد القادر الجيلاني في بغداد.

لقد كان نظام المجتمعات التّجارية في القرن الثّامن عشر غامضاً نوعاً ما، وقد أظهرت المعلومات الضئيلة المتوفرة أنه لم يكن أبداً بصلابة نظام الحرفيين في مصر وسوريا. لكن من الصّعب تحديد إن كان ذلك ينطبق على القرون الأولى أم أن النّظام التّجاري، وهو الجزء الأكثر حساسية في بنية المجتمع المسلم، كان يترقّب العاصفة القادمة. لقد ذكرت عدة طوائف لتجار التّجزئة في المصادر[4]، وكما أن تجّار البضاعة نفسها كانوا يتجمّعون على أنفسهم في الأسواق، فقد كان تنظيمهم مع شيخ معيّن[5] أمراً متطابقاً مع نظام الطّوائف. مع ذلك ليس لدينا معلومات إن كانت مراسم

(1) الجَبَرتي ج 1 ص 174، ج 2 ص 77-79.

(2) انظر سوڤاجيه في مجلة الدّراسات الإسلامية 1934 ص 469-470.

(3) انظر روسّو ص 119 (إعادة التّصدير من جزيرة العرب).

(4) على سبيل المثال بائعو التّبغ والصّابون (الجَبَرتي ج 3 ص 107-108، ج 4 ص 207)، وبائعو القماش (ج 2 ص 224، ج 5 ص 153) وتجار البنّ والتوابل وتجار الحبوب (ج 2 ص 151-152، ج 5 ص 5-7).

(5) الجَبَرتي ج 4 ص 250، ج 9 ص 182. هناك إشارة أيضاً إلى طوائف تجّار في أسواق معيّنة – ج 4 ص 199، ج 9 ص 69: تجّار الغورية، تجّار خان الخليلي، تجّار الحمزاوي (ويظن أن

القبول في تلك الطّوائف تماثل مراسم طوائف الحرفيين، وقد يكون نمط نظامهم مجرّد تجمعات إدارية. كان رئيس المجتمع التّجاري، وهو في العادة أكثر التّجار ثراء، يدعى في مصر بالشهبندر[1] *Şâhbandar* ومهامه هي ممارسة السّلطة على كل التّجّار والحرفيين وبائعي المفرّق في نزاعاتهم وتنظيماتهم الدّاخلية[2]. وهناك منصب مشابه في دمشق ويقال إنه خلال ثورة في عام 1793 أمر الحاكم الشّهبندر بإيقافها فقام بالفصل بين المتقاتلين[3].

وبالرّغم من أن التّجّار لم ينجوا من الابتزاز والعَوانيّة *avanias*، فقد شكّلوا جزءاً غنياً محترماً من المجتمع الإسلامي[4]، وكانوا مع السّكرتاريين وفئة من العلماء يؤلفون الطّبقة المتوسطة القادرة على الضغط على الإدارة. ومعظم التّجّار الرّئيسيين هم من الأعيان أو وجهاء المدينة ومن عائلات عديدة استطاعوا، حتى في القرن الثّامن عشر، تحصيل ثروات ضخمة وتزوّجوا من نساء عائلات البكوات والعسكر الأرستقراطيين والمشايخ[5]. إن مؤسّس عائلة الشّرايبي Şarâ'ibî في القاهرة هو محمّد الدّادا (المتوفى عام 1724) الذي ترك 1,480 كيساً من الذهب وأملاك واسعة منقولة وغير منقولة، من ضمنها أسطول مؤلف من ثلاثة مراكب في البحر الأحمر[6].

الأخيرين من يونانيي الأصل).

(1) لا يظهر هذا اللقب في كتاب الجَبَرتي قبل تعيين سيد محمّد المحروقي عام 1813 – ج 4 ص 176، ج 9 ص 90؛ لكننا نجده في قصص ألف ليلة وليلة (التي يعود نصها إلى القرن الثّامن عشر)، انظر ترجمة لاين ج 2 ص 361 وقد أكد جومار (ص 724) على مهام هذا المنصب بقوله إن الأب، سيد أحمد المحروقي، كان رئيساً لمجلس التّجارة.

(2) الجَبَرتي، المصدر السّابق. وقد كان توسع سلطته على الحرفيين من ابتداع محمّد علي.

(3) ميخائيل الدّمشقي ص 7؛ ويدعى هنا «مقدّم التّجار» (أي التّاجر الأول).

(4) هناك أسباب عديدة لهذا منها غياب النّظام الإقطاعي الحقيقي والصّلات المتشكلة بين التّجّار والشّيوخ والعلماء والنّفوذ الذي حصّلوه بفضل ثرائهم، وصلة التّجارة بالحجّ، وهناك سبب مهم كون محمّد نفسه يعمل بالتجارة، إذ أنها لطالما نظر إليها الإسلام كمهنة محترمة.

(5) مثل الجَبَرتي 2 ص 221، ج 5 ص 148.

(6) الجَبَرتي ج 1 ص 87، ج 1 ص 203؛ انظر أيضاً ج 1 ص 176، 204، ج 2 ص 218–219، ج 3 ص 141؛ ج 5 ص 142.

ولقد بنت عائلة السّفرجلاني في دمشق عدّة مساجد[1]. كان لهؤلاء التّجار فروع ووكالات في المدن الأخرى[2]، وكانوا يضطرون أحياناً لاصطحاب خدم مسلحين نظراً للخطورة التي قد يلاقونها في الطّريق[3]. ولم يكن من غير الشّائع أن تشتغل عائلات المشايخ بالتجارة وتحصيل أرباح جيّدة[4]، وفي بعض الحالات يفضّل أتباع المذاهب المتشدّدة كالمذهب الحنبلي التّجارة الشّريفة على المناصب التي يُشكّ في شرعية عائداتها في نظر الشّريعة[5].

كانت مصر تستورد من سوريا كميات كبيرة من خيوط الحرير[6] والمواد الخام الأخرى بحسب حاجة معامل المنسوجات فيها (كالقطن وأحجار القصارة والأصبغة) بالإضافة إلى النّيلة وبذور السّمسم وتشكيلة واسعة من المنسوجات السّورية والصّابون وزيت الزّيتون والمشمش والتين المجففين والتبغ. تنقل تلك البضائع بشكل رئيسي بحراً من الموانئ السّورية إلى دمياط إما على مراكب يونانية أو تركية أو على مراكب ساحلية أوروبية، وكانت القوافل الصّغيرة ترافق أحياناً بأعراب من سيناء قادمة من فلسطين[7] وتعود بالمواد الغذائية كالأرز والفول والعدس والقمح بحسب الحاجة، وكذلك بعض الكتّان المنسوج وأقمشة الحرير والنّيلة وأملاح النّشادر والسّكر والجلود والأصداف[8]، بالإضافة إلى كميات قليلة من المنتوجات السّودانية. كانت

---

(1) المُرادي ج 1 ص 15-16. ولقد خلّف عمر السّفرجلاني (المتوفى عام 1700) 65,000 قرش نقداً وبضائع وأبنية وعقارات (المصدر السّابق ج 3 ص 187).

(2) مثل عائلة الجوخي في حلب - المُرادي ج 4 ص 131.

(3) انظر رواية روسّو عن ابن رزق في البصرة (ص 45).

(4) المُرادي ج 1 ص 175، 250.

(5) المُرادي ج 1 ص 68.

(6) حوالي ثلاثة آلاف بالة تزن واحدتها 135 ليبرة وبشكل رئيسي من طرابلس وبيروت. من أجل النّوعية الرّديئة للحرير في طرابلس انظر ڤولني ج 2 ص 67.

(7) جيرار ص 644-647؛ ڤولني ج 1 ص 177. وكانت هناك أيضاً حركة تهريب منتظمة عبر بحيرة المنزلة - جيرار ص 649.

(8) 100,000 إلى 200,000 مع 200,000 من جوز النّخيل *dôm-palm nuts* و25 طناً من الحبوب المسماة *bezrebât* تستخدم كلها لصنع المسابح وغيرها للحجّاج المسيحيين. تبعاً

الأرباح الوسطية في كل رحلة تتراوح بين 10 و30 بالمئة[1]. أما البضائع الرّئيسية المستوردة من الأقاليم الأوروبية في تركية ومن إزمير، فهي الأقمشة والفواكه المجففة والفراء والقطران والخشب والأسلحة مقابل الأرز والقمح والتّمر والسّكّر والزّعفران والجلود والمنسوجات وخيوط القطن والحرير والسّنا والبن، والمنتجات الهندية والسّودانية بما فيها العبيد[2].

ليست لدينا أرقام تفصيلية عن التّجارة المحلّية بين سوريا وتركية والعراق، والصّادرات المحلّية الأساسية هي نفسها من أقمشة وحرير وأحجار قصارة وتبغ ونيلة وفواكه مجففة. أما حلب فكانت مركزاً لتجارة الفستق الواسعة[3]، وسوقاً رئيسية للعبيد البيض القادمين من بلاد القوقاز[4]. كانت العراق تصدّر القليل من منتجاتها المحلّية ما عدا تمور البصرة، وتأتي حمولة قوافلها بأكملها تقريباً من الهند وفارس وجزيرة العرب (محمّلة باللؤلؤ والبن والتوابل)[5].

لكن التّجارة الدّاخلية لم تشكل سوى جزء صغير نسبياً من الصّلات التّجارية في الإمبراطورية العثمانيّة. وبالرّغم من مصر والأراضي العربية الأخرى قد عانت بشدة من تحول تجارة الهند الرّئيسية إلى طريق رأس الرّجاء الصّالح، فإن موقعها الجغرافي لا يزال يمنحها مزايا طبيعية هائلة كمراكز للتجارة البحرية بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. إن أهم نقاط التقاء الطّرق التّجارية هي القاهرة وحلب وتليهما بغداد. أما القاهرة فقد احتكرت تجارة القوافل مع السّودان الشّرقي (باستثناء البضائع التي تصدّرها قوافل

لڤولني (ج 2 ص 181-182) كانت تلك التّجارة الرّئيسية للمسلمين والمسيحيين في القدس. وكانت هناك كميات كبيرة تصدر من القدس إلى تركية وبلاد البحر الأبيض المتوسط ويشتهر دير الأرض المقدّسة *Terra Santa* بأنه يربح سنوياً 50,000 قرش من هذه التّجارة.

(1) جيرار ص 647-649.

(2) شابرول، المصدر السّابق؛ ڤولني ج 1 ص 177.

(3) ڤولني ج 2 ص 49-50، 155؛ أوليڤييه 2 ص 308.ومن الواضح أن دمشق وجنوب سوريا كانت تتاجر بشكل رئيسي مع مصر، وحلب مع تركية والعراق.

(4) الغزّي ج 1 ص 148.

(5) روسّو ص 10، 44.

الحجّاج عبر دمشق والعراق) ومع الأقاليم العربية الواقعة على البحر الأحمر. وكانت حلب[1] بوّابة الطّريق التّجاري الذاهب إلى بغداد ممّا جعلها قناة رئيسية للصّلات التّجارية مع فارس والخليج العربي، لكن تلك الصّلات لم تكن لها أهمية كبرى لولا أنها تنتهي خارجياً في أوروبا وفارس والهند. دخلت منتجات مصر وسوريا ضمن تلك المبادلات التّجارية بنسب غير متساوية – وهي حقيقة ستؤدّي فيما بعد إلى عواقب خطيرة، وفي النّهاية مدمرة لبنية التّجارة الدّاخلية. وفي نهاية القرن الثّامن عشر، كانت النّسبة العظمى من المنتجات المحلّية في مصر تجري مبادلتها مع البضائع الأوروبية كحديد الخردة الرّخيص والزّجاج، وبشكل أقل مع البضائع الهندية[2]. وإن الموقع المهيمن والمهم الذي احتلته في التّجارة البحرية سيظهر بوضوح من خلال استعراض موجز لأهم المبادلات التّجارية.

كانت القوافل السّنوية القادمة من دارفور وسنار تحمل معها العاج والتّمر الهندي والجلود، كجلد النّمر، واللبان والقرفة وريش النّعام وبودرة الذهب والنّطرون والعبيد السّود[3]، ثم ترجع بالقليل من الصّناعات المصرية ما عدا البضائع القطنية والأقمشة الأخرى. كانت أغلبية مشترياتهم من المنتجات الهندية أو الأوروبية كالحرير والموسلين والشّالات والأواني الزّجاجية والمرايا وأمواس الحلاقة والأدوات المعدنية[4] والبنادق والبارود ومواد متنوعة لأدوات الزّينة والتجميل. ومقابل

---

(1) من الجدير بالذكر أن كل الخانات الكبيرة التي لا تزال موجودة في حلب تعود إلى العهد العثماني. انظر سوفاجيه «حلب» (باريس 1941)، ص 186، ومن أجل الصّلات بين حلب والدّاخل انظر شارل رو *Les Échelles de Syrie* (باريس 1928)، الملحق 7. وتوجد روايات مفصّلة عن الطّرقات في «الصحراء السّورية» لكريستينا فلپس Christina Phelps (لندن 1937).

(2) جيرار ص 626، 628. انظر أيضاً قوائم الواردات والصّادرات المصرية في شابرول ص 286–297 و300–303.

(3) لتفاصيل أوسع عن معدّل الواردات والصّادرات لهذه القوافل انظر جيرار ص 629–640. كانت قوافل دارفور تجلب سنوياً حوالي خمسة أو ستة آلاف من العبيد (وأكثر من أربع أخماسهم من الإناث)، بينما تجلب قوافل سنار بضعة مئات منهم سنوياً.

(4) كانت قوافل دارفور مثلاً تأخذ 25 طناً من الزّجاج الڤينيسي (البندقي) و4,000 رزمة من

الزّيت والعسل والزّبد والطّرابيش والخفاف المغربية والشّالات والعباءات الصُّوفيّة المستوردة من دول البربر، كانت مصر تصدّر كماً كبيراً من البضائع تشكل أغلبها المنسوجات الكتّانية والقطنية[1]. أما الباقي، ما عدا أملاح النّشادر وأوراق الورد المجفّفة، فكان مؤلفاً من البنّ والتوابل المجلوبة من الهند وجزيرة العرب. وكانت القوافل المغربية البرية تأخذ كميات متساوية تقريباً من الأقمشة السّورية والمصرية[2].

كانت التّجارة البحرية بين موانئ البحر الأحمر في السّويس والقُصير وموانئ جزيرة العرب في ينبع وجدّة لا تزال قائمة على قدم وساق، وتقتصر تجارة الاستيراد في القُصير على البنّ القادم من اليمن عبر جدّة، حيث يصل حوالي عشرة أو عشرين مركباً شهرياً[3]. أما تجارة السّويس فتتألف بالإضافة إلى البنّ واللّبان والبخور ومنتجات جنوب الجزيرة الأخرى، من الموسلين والمنتجات الهندية الأخرى التي أحضرها الحجّاج من جزيرة العرب في الشّرق وبواسطة التّجارة البسيطة للمراكب العربية والماليزية مع جدة[4]. كانت البضائع التي تصل إلى القصير تنقل على جمال مستأجرة

الشّفرات و1,000 رزمة من المبارد، بينما تأخذ قوافل سنار خمسة أطنان من الأواني الزّجاجية و18,000 من المرايا.

(1) كانت هناك عشر إلى اثنتي عشرة حمولة تذهب سنوياً إلى تونس، وثلاث إلى أربع حمولات إلى الجزائر واثنتان إلى ثلاث إلى طرابلس، تحمل كل واحدة منها من 150 إلى 400 بالة من المنسوجات، كمية قليلة منها فقط صناعة سورية. تحتوي بالة المنسوجات الكتّانية والقطنية ثلاثمئة إلى أربعمئة قطعة قيمتها بين 60 و200 بارة للقطعة الواحدة (جيرار ص 642).

(2) جيرار ص 641–644. يقدر ڤولني عدد جمال قافلة البربر بـ 3,000 إلى 4,000 جمل.

(3) كانت هذه القوارب مراكب شراعية (تسمى الدّاو) يصنع معظمها في الهند وتتسع لحمولة 70 إلى 80 طناً، بينما تبلغ حمولة الأكبر حجماً 90 طناً. وفي نهاية القرن كان هناك حوض لبناء السّفن في جدّة حيث يأتي الإنكليز بالمواد من الهند. كان (الدّاو) الواحد يكلف 4,000 إلى 5,000 قرش (جيرار ص 655). كان الميناء في القُصير مرسى ضحلاً للسّفن وكان الحمّالون يفرغون حمولات المراكب في البحر.

(4) جيرار ص 650–657. كان قسم كبير من البضائع الهندية يأتي مع قوفل الحجيج بما أنها كانت معفيّة من الرّسوم، أما في القُصير فكانوا يدفعون رسم استيراد بقيمة 10 بالمئة. وفي عام 1798 استمرّت قيمة الواردات الهندية القادمة عن طريق القوافل بالازدياد لتصل إلى 250,000 و300,000 دولار، وقبل خمسة وعشرين عاماً كانت القيمة أعلى.

إلى قنا ومنها بواسطة النّهر إلى القاهرة، أما البضائع التي تصل إلى السّويس فكانت تحملها إلى القاهرة أربع قبائل بأجر يبلغ تسعين پارة للجمل الواحد[1]. وبالمقابل كانت مصر تصدّر لجزيرة العرب أربعين أو خمسين ألف أردب من القمح والفول والعدس، بالإضافة إلى الزّيت والسّكر والزّعفران والمنسوجات الكتّانية عبر القُصير، ومن السّويس تصدّر كميات كبيرة من البضائع الأوروبية كالسّلع الزّجاجية والمرجانية الڤينيسية، والقرمز والزّعفران والحديد والرّصاص والنّحاس والورق وخيوط الذهب والفضة، بقيمة إجمالية تتجاوز ربع مليون دولار[2].

من جهة أخرى، كانت البصرة وبغداد تستوردان منتجات متنوعة من الهند وفارس وجزيرة العرب، تنقل معظمها إلى حلب ودمشق لتُستبدل بالبضائع الأوروبية أو تباع نقداً، باستثناء الإنتاج المحلّي من التّمر والتبغ[3].

كانت للتّجارة الأوروبية ميول مشابهة، فقد كانت السّلع الأساسية المستوردة إلى مصر هي الأقمشة الثّقيلة والسّاتان والورق والأواني الزّجاجية والمعادن وحديد الخُردة والأسلحة والتوابل والخشب[4]؛ وإلى سوريا الأصواف والأصبغة والسّكر

---

(1) كان مبلغ ثلاثة وعشرين قرشاً يدفع عن كل جمل كرسوم حماية لعرب العبابدة الذين يمرّ طريق القُصير بأراضيهم، كما كان هناك رسم إضافي يؤخذ في قنا بقيمة ثلاثة قروش ونصف لكل مئة رطل.

(2) جيرار ص 658-661.

(3) روسّو ص 44-45، 119-120. كانت أهم الواردات: من الهند والأرخبيل: النّيلة والشّالات والمنسوجات الحريرية والقطنية والتوابل والسّكّر؛ ومن فارس: الحرير والمنسوجات الصُّوفيّة وجلود الأغنام وقصب النّرجيلة والشّالات والزّعفران والتبغ والكبريت والتّترات والأقمشة والفواكه المجففة والسّجاد والمعادن والعقاقير المختلفة؛ ومن جزيرة العرب: البنّ واللؤلؤ والبخور ونبات المرّ والعقاقير. أما البضائع الأوروبية المصدرة بالمقابل، فهي الأصواف والحرائر والشّرائط والمجوهرات والمرجان والمنسوجات الذهبية والفضية والأدوات المعدنية وغيرها.

(4) للتفاصيل انظر جيرار ص 662-678. وكانت تجلب إلى مصر على مراكب قادمة من البندقية وتريِيستِه Trieste وليفورنو ومرسيليا، أما المنتجات غير الفرنسية والإيطالية فكانت تستخدم الخدمات الأكثر ملاءمة (على سبيل المثال المعادن والأدوات الحديدية من الإمبراطورية عبر

والبنّ الهندي والورق والمعادن وحديد الخُردة وسلع الرّفاهية[1]. وبالمقابل كانت مصر تصدّر جزءاً صغيراً من منتجاتها المحلّيّة (وبالأخصّ الزّعفران وأملاح النّشادر والسّنا والنّطرون والجلود وبعض المنسوجات الكتّانية والقطنية)[2]، أما الباقي فيتألف من إعادة تصدير بعض السّلع من جزيرة العرب (كالبنّ والبخور واللُّبان والأدوية) ومن السّودان (كالعاج واللّبان والتّمر الهندي وريش النّعام). ومن حلب كانت الصّادرات تتضمّن إعادة تصدير لمنتجات فارس وجزيرة العرب بالإضافة إلى أحجار القصارة والنّحاس، لكن جنوب سوريا لم يقدّم سوى المواد الخام وبالأخصّ القطن والحرير[3].

يتّضح من هذا الاستعراض أن التّجارة الخارجية للبلاد العربية كانت ذات فائدة قليلة لهم، وبما أن السّلع المستوردة تتألف من المنتجات المصنعة وبضائع الرّفاهية للأثرياء بينما تتألف السّلع المصدرة من المواد الأولية الخام، فقد كان الأمر مضرّاً بصالح صناعاتهم واقتصادهم بشكل عام[4]. بالإضافة إلى هذا، فقد سبّب الضرر

البندقية، والأسلحة الإنكليزية والبضائع العامة عبر ليڤورنو والمعادن الإنكليزية والسّويدية والتوابل الهولندية عبر مرسيليا). في التّسعينيات كانت هناك حوالي أربعون رحلة تجري سنوياً من هذه الموانئ إلى الإسكندرية (6-7 من البندقية، 12-15 من ليڤورنو، وحوالي 20 من مرسيليا، وكانت السّفن بحمولة 200-400 طن.

(1) بالمراكب الفرنسية بشكل رئيسي (انظر شارل رو وتقرير غرفة التّجارة في مرسيليا الملحق في كتاب ڤولني ج 2 ص 340-360)، لكن البضائع الإنكليزية وغيرها كانت تصل إلى الإسكندرية من ليڤورنو. وهناك عدد كبير من المراكب الفرنسية العاملة في الملاحة السّاحلية في المشرق (المصدر السّابق؛ جيرار ص 675)، وبعض المراكب الإنكليزية (شارل رو ص 82).

(2) وكانت ليڤورنو تأخذ كميات كبيرة من خيوط الكتّان والقطن. وكان تصدير القمح من قبل التّجّار الأوروبيين خاضعاً لأنظمة متشددة إلى درجة المنع (انظر ديجون ص 221).

(3) تقرير غرفة التّجارة في مرسيليا (المصدر السّابق)؛ انظر ڤولني ج 2 ص 279؛ شارل رو ص 7-8.

(4) «إذا اعتبرنا أن قسماً كبيراً من البضائع الهندية والبنّ يذهب إلى الغرب؛ وأن الدّيون تدفع على البضائع الأوروبية والتركية؛ وأن استهلاك البلاد يتألف تقريباً من كل سلع الرّفاهية التي وصلتها؛ وأخيراً أن المنتجات المقدمة بالمقابل هي في معظمها مواد بدائية، نستطيع أن نحكم بأن كل هذه التّجارة كانت تنفّذ دون الكثير من المزايا التي تؤدّي إلى ثراء مصر وخير الأمة»:

إخلالاً بالتوازن المالي، ولعله العامل الرّئيسي في انخفاض قيمة العملة الفضية خلال القرن[1]. من جهة أولى كانت العملة تسكّ بكميات لا تكفي لتلبية حاجات التّجارة، وكانت كميات هائلة من النّقد تصدّر كل عام إلى المشرق من فرنسا وإيطاليا[2]. ومن جهة ثانية سبّبت التّجارة الهندية والعربية نفاداً مدمراً للذهب والفضة من مصر وسوريا والعراق، إذ لم يكن سوى جزء قليل من المبادلات التّجارية يتم بالمقايضة، وما لا يمكن مقايضته بالسّلع الأوروبية يحصّل نقداً[3]. وما زاد الطّين بلة هو أن الهنود والعرب على حدّ سواء لم يكونوا مستعدين لقبول نقود فضية سوى الطّالر *thaler* الإمبراطوري (أو الهنغاري) المعروف باسم «أبو طاقة» أو باتاك[4] *pataque*.

قد يمكن التّعويض إلى حدّ ما عن المساوئ الاقتصادية التي جلبتها التّجارة الأوروبية والشّرقية على مصر وسوريا، ماديّاً لأن تجّار مصر وتجّار سوريا المسلمين لهم نصيب كبير منها، ومعنوياً لأن التّعامل مع التّجّار الأوروبيين قد وسّع آفاق ولو جزء صغير من المجتمع الإسلامي، وأبعد عنه بعضاً من الجهل الذي كان عالمهم متسماً به بشكل واضح آنذاك. لكن الحالتين كلتيهما لم تتحققا، ومن هنا نرى أن هذا العجز المضاعف هو السّبب الرّئيسي للاضطراب العنيف الذي ألمّ بالمجتمع الإسلامي في القرن التّالي.

ڤولني ج 1 ص 178؛ من أجل سوريا انظر ج 2 ص 281. وقد عبّر عن الشّعور ذاته السّفير الفرنسي في القسطنطينية، شوازول غوفييه Choiseul-Goffier، في رسالة إلى مونمورَن Montmorin (في 25 يناير 1788): «إذا كان الأتراك الحلفاء الأكثر إزعاجاً ... فيمكن اعتبارهم إحدى المستعمرات المربحة لفرنسا» (نقلاً عن ماسّون ج 2 ص 279).

(1) انظر الفصل السّابع من الكتاب.

(2) يبدو أنه من المستحيل الحصول على حساب دقيق للكمية المعنية. وحتى أرقام التّقارير الفرنسية الرّسمية تتباين بشكل واسع، انظر ماسّون ج 2 ص 506-508. ولعل أفضل معدّل هو الرّقم المقدم في تقرير غرفة التّجارة في مرسيليا (ڤولني ج 2 ص 347-349)، وهو مليون فرنك سنوياً لسوريا ومصر وحدهما. لكن العملة الهنغارية والإسپانية كانت تستورد بشكل رئيسي من الموانئ الإيطالية، وبهذا يمكن أن يكون المجموع العام أكبر بثلاث أو أربع مرات من هذه الكمية. انظر أيضاً جيرار ص 662 وما يليها؛ شابرول ص 285.

(3) شابرول ص 287؛ دُنون «أسفار» ج 2 ص 227؛ روسّو ص 45؛ أوليڤييه ج 2 ص 452.

(4) ماسّون ج 2 ص 507.

كانت التّجارة الأوروبية بأكملها بأيدي المسيحيين (الأوروبيين والمشرقيين) واليهود. وقد تعاملت شركة الشّرق الفرنسية حصراً مع دور العمل الفرنسية ورعاياها في مصر وسوريا. أما حمولات تجارة البندقية فكانت توجّه (في نهاية القرن) إلى أربع شركات ڤينيسية وأربع أخرى يهودية في الإسكندرية والقاهرة. ولم تكن التّجارة التّوسكانية من نصيب التّجار الإيطاليين القلائل (عدا عن النّمساويين) في مصر وسوريا، بل أيضاً التّجار اليهود في ليڤورنو Leghorn الذين عملوا كوسطاء للمصدّرين الأوروبيين من كل الجنسيّات بالتنسيق مع التّجار المسيحيين في دمشق وحلب[1]. وإن الجزء الأكبر من تجارة دول البربر كان يتم عبر ليڤورنو أو بالملاحة السّاحلية بواسطة المراكب الفرنسية. وكانت التّجارة السّودانية والعربيّة (بغض النّظر عن قوافل الحجج) بأيدي التّجار العرب من تلك البلاد[2]. أما التّجارة بين حلب وبغداد فكانت تدار بشكل رئيسي من قبل الأرمن[3]، بينما يدير التّجارة بين إيران والعراق تجّار فرس يسكنون بغداد[4]؛ وقد احتكر العرب والإنكليز تجارة الخليج العربي[5]. لم تكن التّجارة الدّاخلية والإقليمية حتى بأيدي التّجار المسلمين، وبالرّغم من أن القسم الأعظم من الحمولة ينقل في مراكب ساحلية أوروبية يملكها تجّار أتراك[6]، فقد كان جزء - يصعب تقديره في بداية القرن، لكنه كان يزداد باستمرار - بأيدي المسيحيين السّوريين واليونان واليهود والأرمن[7]. وطالما أنهم ينضوون جميعاً تحت

---

(1) انظر ماسّون وجيرار وورد وشارل رو ص 48-49، 284.
(2) جيرار ص 651-652.
(3) أوليڤييه ج 2 ص 306؛ شارل رو ص 202.
(4) روسّو ص 10: «من أكثر الأشخاص المثقفين والباحثين والمخلصين والموهوبين بكل الصّفات الأساسية للتجّار الأجانب».
(5) روسّو ص 37.
(6) ڤولني ج 2 ص 258؛ أوليڤييه ج 2 ص 6. في عام 1798 قدر جيرار (ص 675) عدد المراكب الفرنسية العاملة في الملاحة السّاحلية في بلاد المشرق بحوالي 100 مركب.
(7) ومن جهة أخرى فمن الخطأ إظهارهم كمحتكرين للتجارة الدّاخلية كما يفعل ڤولني (ج 2 ص 277)، انظر أوليڤييه ج 2 ص 307.

راية الإمبراطورية العثمانية مع منافسيهم المسلمين لم يكن هناك الكثير من الضرر، ولكن قبل انتهاء القرن بدأت هذه الاختلافات العقيدية تثبت بأنها ذات أهمية خطيرة.

لا يمكن البحث عن السّبب الرّئيسي لتلك التّطورات في المخططات الخفيّة للتجّار الأجانب أو الحكومات، بل نبحث عنه في خصوصية المجتمع الإسلامي. كان للشّرقيين غير المسلمين، كما سنرى لاحقاً، مناصب اجتماعية ووضع اجتماعي يتناسب معها، أما الفِرنجة فكانوا منبوذين تماماً. وبالرّغم من تمتّعهم بمزايا عديدة فقد كانوا عرضة لكثير من التّقييدات القانونية[1]، ولعلها كانت أخفّ في التّعامل مع المسلمين في التّحفظ الذي يبديه الأخيرون تجاه لباقتهم الظّاهرية. لم يكن الأمر ذاته في المدن جميعها؛ فقد تميّزت حلب على سبيل المثال بتسامح سكانها[2]، بينما اتصفت دمشق بعدم التّسامح[3]، واتخذت القاهرة موقفاً وسطاً بين الاثنين. نتج عن هذه الحالة الأمران الخطيران اللذان سبق ذكرهما، وبما أن الفرنجة كانوا بحاجة إلى عملاء محلّيين ومترجمين ومزوّدين، فلم يجدوا سوى أن يستغلوا تلك الفئات المستعدة للعمل معهم، وكانوا في مصر من اليهود بشكل رئيسي لغاية منتصف القرن[4]؛ وفي سوريا مسيحيين من المناطق السّاحلية وخصوصاً الملكيين Melkites، وأرمن حلب. وبالرّغم من جهود التّجّار الأوروبيين، وبالأخصّ في الشّركات الفرنسية، لحصر دور هؤلاء كوكلاء، فقد لجأ الكثير منهم، بعد أن وطّدوا أقدامهم في التّجارة الأوروبية، على تطويرها لحسابهم الخاص[5]، وساعدهم في ذلك اندماجهم في جنسيات مَن

---

(1) يسمّيها ڤولني ج 1 ص 196 «العراقيل المعتادة»، وبالرغم من أن هذه العبارة تشير إلى وضع التّجار بعد عام 1777 فقد كانت الأمور أفضل قليلاً في فترة سابقة؛ انظر ماسّون وشارل رو ص 33.

(2) انظر ڤولني ج 2 ص 51: «يعدّ السّكان المسلمون والمسيحيون الأكثر تحضراً في تركية كلها»؛ ماسّون ج 2 ص 286؛ أوليڤييه ج 2 ص 313. وهذا الأخير يفرد سكان بغداد بأنهم أكثر تهذيباً وثقافة ونشاطاً وتسامحاً من سكان المدن الأخرى، ج 2 ص 388.

(3) ڤولني ج 2 ص 151.

(4) كان القبط يعملون في استثمار عائدات الأراضي ولم يعملوا سوى قليلاً بالتجارة.

(5) انظر ماسّون ج 2 ص 167–168 حول السّياسة المتناقضة للسّلطات الفرنسية نحو «المحميين

قبلوهم تحت حمايتهم، وذلك بسبب الأعراف السّائدة بموجب الاتفاقيات والتي تخوّل السّفراء في القسطنطينية منح براءات أو وثائق حماية صادرة عن الباب العالي لعدد من الأشخاص يختارونهم للالتحاق بخدمتهم.

في النّصف الثّاني من القرن، زادت كثافة واتساع النّشاطات التّجارية في التّجارتين الخارجية والدّاخلية للمسيحيين السّوريين والأرمن بشكل خاص. ولقد أسهم عاملان اثنان في هذا التّطور الأول هو سوء استعمال السّفراء لمزية منح البراءات، يكتب ڤولني عام 1785: «منذ ما يقرب من عشرين عاماً أدركوا أن بيع البراءات يعود عليهم بربح وفير، وأصبح الثّمن الحالي من خمسة إلى ستة آلاف ليرة»[1]. وبما أنه كان تحت تصرف كل سفير خمسون براءة تجدّد عند إعادة تعيينه، فمن غير المفاجئ أن تجد عدد الرّعايا المتمثلين بالجنسيات الفرنسية والنّمساوية والسّويدية والبريطانية وغيرها قد تزايد بسرعة كبيرة. يمكن فهم مدى الإساءة من خلال تقرير يقول إن پاشا حلب اشتكى عام 1793 للباب العالي بأن عدد مترجمي القنصلية في حلب قد أصبح حوالي ألف وخمسمئة، كلهم معفون من الضرائب ويعملون بالتجارة. تم إرسال مفتش من إسطنبول للقيام بالتحقيقات وعاد بنتيجة حرمان الجميع ما عدا ستة منهم من براءاتهم (الحقيقية أو الزّائفة)، وإرسالهم إلى إسطنبول لنيل العقاب بالرّغم من عروض الرّشاوى التي قدّموها[2].

لقد كسب الرّعايا العثمانيون المنتمون إلى جنسية أوروپية فائدة مضاعفة، فهم أولاً حصلوا على حماية قناصل الدّول الأوروپية، ووسيلة للوقوف في وجه الظّلم الذي سبّبه طمع ونزوات موظفي الجمارك والحكّام في كل فروع التّجارة[3]، والذي أصبح أمراً شائعاً وكأنه واجب اعتيادي. لا يعني هذا أنهم هربوا بالكامل، كحُماتهم الأوروپيين،

الأجانب» – «إن اليهود والأرمن وغيرهم تجّار بارعون، لكنهم غير أخلاقيين ومتطفلون».

(1) ڤولني ج 2 ص 278؛ وود «*Levant Company*». ص 135.

(2) الغزّي ج 3 ص 311.

(3) حول «الممارسات المزعجة لتجارة المشرق» انظر شارل رو ص 53–54، 183–184، وحول الهدايا الاعتيادية للضباط انظر المصدر السّابق ص 51–52.

من هذه الابتزازات لكنهم على الأقل نجحوا أكثر من الرّعايا العثمانيين الذين لم يكن لهم حامٍ ولا ملجأ سوى محاكم القانون التي بالرّغم من احتمال تعاملها بشكل مرضٍ نسبياً مع الدّعاوى المدنية والتجارية، فهي عاجزة تماماً أمام الاستبداد الغاشم للبكوات المماليك والپاشوات من نمط أحمد الجزار وعملائهم[1]. الفائدة الثّانية هي أنهم حصلوا على المزايا الممنوحة للتجار الأوروپيين بحسب الاتفاقيات وبالأخصّ المستوى المخفّض من الضرائب على السّلع التي يستوردونها ويصدّرونها[2]. وبهذه الوسيلة تمكنوا من المضاربة على منافسيهم ذوي الجنسية العثمانية، والحصول في نهاية القرن على شبه احتكار لتجارة الجملة داخل الإمبراطورية[3].

أما العامل الثّاني الذي أسهم في تركيز التّجارة المصرية والسّورية بأيدي مسيحيين سوريين، فهو الطّرد المفاجئ (وغير المبرّر أيضاً) لليهود من مناصبهم في الإدارة المالية التي كانوا يشغلونها في مصر وجنوب سوريا في حوالي السّتينيات من القرن[4]. وكان لوضع المسيحيين السّوريين أيديهم على الجمارك المصرية[5] أثر كبير في منحهم السّيطرة على أحد المناصب المهمّة في التّجارة، وبالميل المعروف لأيّة أقلية غير مسلمة بمحاباة أبناء دينهم، فقد بدأ عدد التّجّار المسيحيين في مصر يزداد بسرعة منذ تلك الفترة[6]. هناك نتيجة أخرى غير متوقعة لنجاحهم هي أنهم (أو بعضهم)

---

(1) جيرار ص 649؛ انظر أيضاً ص 662.

(2) انظر الفصل السّابع من الكتاب.

(3) انظر ملاحظة ڤولني بأن كل التّجارة السّورية تقريباً كانت بأيدي الفرنجة واليونان والأرمن وسابقاً اليهود، لكنه لا يجد تفسيراً لذلك سوى أن الحكومة تجد أن الأربح لها هو بيع حقوق صناعة المسلمين للأجانب. (ج 2 ص 277).

(4) انظر الفصل السّابع من الكتاب.

(5) لقد أعطى علي بِك حقوق الجمارك في مصر لسوري هو حنّا فخر، ونعيد إلى الأذهان أنه في الوقت نفسه كان الوزير القوي لضاهر العُمَر في جنوب سوريا من طائفة السّريان الملكيّين Syrian Melkite.

(6) ڤولني ج 1 ص 190-191؛ قرالي Carali ج 1 ص 1، 85. بحلول نهاية القرن كانت التّجارة المصرية مع ليڤورنو بقيادة خمسة عشر إلى عشرين سورياً واثنين أو ثلاثة من اليهود - جيرار ص 672.

استخدموا وظائفهم ونفوذهم لوضع العراقيل أمام التّجار الأوروپيين، ومن المؤكد أن التّجار المسيحيين هم الذين حرّضوا على حوادث الابتزاز التي تعرّضت لها الجالية الفرنسية[1].

من جهة أخرى، بدأ التّجار الأوروپيون يسعون في العقود الأخيرة من القرن إلى الحصول على حصّة أكبر من المراحل المربحة الشّرقية والمتوسطة للتّجارة البحريّة. ومنذ عام 1780 كانت شركة الشّرق الهندية قد حصلت على مركز متفوق في الخليج العربي، وكان يمثلها أحد الرّعايا في بغداد[2]. وحتى قبل ذلك كانت قد تغلغلت في البحر الأحمر وصولاً إلى جدّة حيث تفرغ ثلاثة أو أربعة مراكب حمولتها السّنوية من السّلع الهندية ومواد بناء السّفن، وكانت على الأرجح تستخدم الأموال التي تتلقاها لشراء البنّ في المُخا[3]. كانت الحكومة العثمانية تمنعهم من الإبحار إلى شمالي جدّة، لكن أثناء الفترة القصيرة لحكم علي بِك جرت محاولة لإعادة فتح طريق السّويس أمام التّجارة الإنكليزية بناء على نصيحة تاجر إيطالي جريء هو كارلو روسّيتي Carlo Rossetti، قنصل البندقية والنّمسا في القاهرة[4]. وبعد بداية واعدة (إذ بالرّغم من اعتراض الباب العالي، تابع محمّد بِك أبو الذهب سياسة علي بِك بهذا الخصوص) توقف المشروع بسبب مجموعة من المصالح، دعمها المصير المشؤوم الذي لاقته إحدى القوافل بين السّويس والقاهرة عام [5]1779. كان روسّيتي في تلك

---

(1) إستيڤ ص 350؛ ماسّون ج 2 ص 304.

(2) لونغريغ ص 188، 253-254.

(3) جيرار ص 652-653، 655.

(4) حول دور روسّيتي كمستشار لعلي بِك ومنظّم صلاته مع روسيا وتجارته مع الهند، انظر ڤولني ج 1 ص 100، حاشية (والمعلومات مستقاة من روسّيتي نفسه).

(5) حول هذه الأحداث انظر جيرار ص 657-658؛ بولدوين «مذكرات سياسية»؛ شارل رو «حوالي طريق *Autour d'une route*» ص 26 وما يليها؛ هـ. هـ. دودويل «مؤسّس مصر الحديثة» ص 4-5؛ وود «شركة المشرق» ص 167-172. بالرّغم من أن الخطة كانت تجري اسمياً تحت الحماية الإنكليزية، فإن السّفير البريطاني في القسطنطينية (الذي كان ضد المخطط) أعلن أن المنظمين الحقيقيين هم مجموعة من المغامرين اليونان والأرمن ورعايا معظم البلاد الأوروبية

الأثناء يدرس أحوال التّجارة الدّاخلية عن كثب، وذلك بفضل النّفوذ الذي تمتّع به بين بكوات المماليك؛ وقبل نهاية العهد المملوكي كان قد بدأ بالتدخل فيها لمصلحته الشّخصية بحصوله على احتكار استيراد السّنا[1].

كانت كمّية كبيرة من البضائع المستوردة موجّهة للاستهلاك الشّخصي للطّبقات الحاكمة، إما مباشرة أو بالمقايضة على منتجات سودانية وهنديّة وفارسية[2]، وبهذا تمكنت التّجارة الأوروبية من تفادي الآثار السّيئة للفوضى التي حلّت في العقود الأخيرة، لكنها لم تنجُ من الابتزازات والتحديثات التي كانت على وشك القضاء على البُنية الاقتصادية التّقليدية للمجتمع المسلم[3].



وبعض الرّعايا البريطانيين. (شارل رو ص 101). وكان بولدوين في الواقع التّاجر الإنكليزي الوحيد في القاهرة آنذاك (المصدر السّابق ص 110).

(1) حول دور روسّيتي في تشجيع مُراد بِك لشنّ حملة على دارفور من أجل استثمار مناجم الذهب انظر أوريان «مغامرون ومُبدعون *Aventuriers et Originaux*» ص 14-21.

(2) جيرار ص 590: «كانت العائلات الثّرية ذات النّفوذ تضمن وضعها المُترف عبر التّجارة مع الخارج»؛ انظر ڤولني ج 1 ص 156-157، والجَبَرتي ج 2 ص 224، 227، ج 5 ص 153، 159.

(3) انظر الفصل القادم من الكتاب.

الملحق الأول

الجيش

(أ) الإنكشاريّة

كانت أورطات التّقسيمات الثّلاثة التي يتألف منها الجيش الإنكشاري منظمة بشكل متشابه. وإن وجود هذه التّقسيمات في العهود اللاحقة يظهر أنها كانت ذات أصل مستقل، وكان السّكمن قوّة مستقلة فعلاً. ومن الممكن أن يكون البولوك اللاحقون هم القوة التي مثّلت الحراس الخصوصيين للسّلطان في مقرّه، والجماعَت هي التي أوكل إليها حراسة الحاميات في الأقاليم. فبالدرجة الأولى كان عدد الجماعت ضعفي عدد البولوك تقريباً[1]. وثانياً، لا يكتفي دوسّون[2] بذكر أنه في زمانه كان أكثر من نصف أورطات البولوك (أي إحدى وثلاثون من إحدى وستين أورطة) متمركزاً في إسطنبول، مقابل إحدى عشرة من أصل مئة أورطة للجماعت، وتسع منها يقودها ضبّاط ذوو مناصب رفيعة في الأوجاق[3]،

(1) تشتمل على مئة وأورطة (قبل إلغاء الأورطة الخامسة والسّتين في عهد مُراد الرّابع)، مقابل واحدة وستين من البولوك.

(2) 7 ص 312-313.

(3) كانت الأورطات المعنية هي السّتون والواحدة والسّتون والثّانية والسّتون والثّالثة والسّتون، أي مجموعات الصّولاق الأربع، والرّابعة والسّتون، أي الزَّغارجية *Zagarcis*، والواحدة والسّبعون، أي الصّامسونجية *Samsuncus*، والثّالثة والسّبعون، أي الطّورنَه جية *Turnacıs*، والرّابعة والتسعون، أي أورطة الأوجاق إمامى *Ocak Imâmı*، وأخيراً الواحدة بعد المئة، أي بيت المال جى *Beytü'l Mâlci*.

بل يعطينا انطباعاً[1] بأنه في حين تتركز بعض الأورطات بشكل دائم في العاصمة، فإن أورطات أخرى تتركز في الأقاليم بشكل دائم أيضاً، ويعلق أيضاً[2] أن إحدى أورطات الجماعت لم تنتقل أبداً من ودين Vidin مذ تم فتحها في القرن الرّابع عشر، وأن أورطات الأقاليم «بقيت دائماً في مكانها الحصين الذي عُيّن لها»[3]. ثالثاً، تبدو تسمية البولوك مهمّة، وكانت تُطلق أيضاً على تقسيمات الخيّالة المتمركزة في مقرّ القيادة. ولسوء الحظ فإن الجداول التي وضعها جواد[4] مظهراً عدد الرّجال المتواجدين في أماكن مختلفة من الأقاليم في تاريخ معيّن من عهد السّلطان مُراد الرّابع ثم في عامي 1723 و1750، لم تذكر الأورطات المعنية. وحتى تنظيم الإنكشاريّة، فقد اضمحل قبل هذه التّواريخ. مع ذلك تستطيع أن نرى فيها زيادة في بعض الحاميات ونقصاً في الأخرى خلال هذه الفترة. علاوة على ذلك، فإن أورطات الإنكشاريّة كانت قد أُرسلت إلى حاميات بعض الأماكن مثل كريت ولم يتم فتحها إلا بعد أن بدأت الإمبراطورية بالانهيار. بهذا يبدو وكأن القاعدة هي ترك الأورطات في مواقع دائمة، لكنها كانت تُنقل إذا دعت الضرورة. رابعاً، كان البولوك تحت قيادة قُول كاخية سى *Ḳul Kâḥyası* وهو اسم مختصر لقاپى قُولى كاخية سى *Ḳapı Ḳulu Kâḥyası* (المشرف على القاپى قُول)؛ وكان حرّاس الإنكشاريّة من أفضل القاپى قُول. لم يكن القُول كاخية سى قائداً للقسم بأكمله فحسب، بل لأورطته الأولى أيضاً التي شرّفها السّلطان نفسه بانتسابه إليها[5]، وعلى الرّغم من أن رتبته أدنى من رتبة الآغا، فقد كان يتمتّع بهيبة كبيرة في الأوجاق الذي لا بدّ من الحصول على موافقة جميع أفراده قبل أن تقرّر إقالته من منصبه. أخيراً، وتبعاً لأحمد جواد[6]، كان رجال الجماعَت يُدعون يايا بكلرى *Yaya Beyleri*، وقد يدل هذا على أنهم قد حلوا محل اليايا الأوائل الذين كانوا

(1) المصدر السّابق.
(2) ج 7 ص 316.
(3) ج 7 ص 321.
(4) أحمد جواد ص 164-171.
(5) دوسّون ج 7 ص 315.
(6) أحمد جواد ص 28.

أساساً من الأقاليم بسبب وضعهم الإقطاعي.

أما السّكمن فيلاحظ أنها لا تعني اللفظة الفارسية سَكبان *Sâgbân* التي يعدّ اسمهم تحريفاً عنها «مربّي الكلاب» فحسب، بل هناك ثلاث فرق، عرفت فيما بعد بالجماعَت، تحمل أسماء «مربّو الكلاب الزّغاريّة، أي السّلوقية» *greyhound-keepers* و«مربّو كلاب الصّامسون، أي الدّرواس» *mastiff-keepers* و«مربّو طير الكركي»[1] *crane-keepers* ويقال إنها أنشئت في الوقت نفسه من قبل السّلطان بايزيد الأول[2]. لذلك يبدو وكأن الفرق الإنكشاريّة قد ضمّت في شكلها النّهائي جزءاً على الأقل[3] ممّا كان في السّابق خدمة الصّيد للسّلطان.

فيما بعد، دمج السّلطان محمّد الثّاني السّكمن مع الإنكشاريّة على أمل حثهم في الأوجاق على أن يكونوا روحاً واحدة أسهل انقياداً ممّا كانت عليه في السّابق. وإلى أن بدأ السّلطان سليم الأول بتعيين ضبّاط من العاملين في القصر في منصب الآغوية لهدف مشابه، كان السّكمن باشية هم أصحاب هذه الوظيفة[4]. لكن فرقة السّكمن كانت تضمّ عدداً من الأورطات أقل ممّا تحويه فرق البولوك، ومن بينها كانت واحدة فقط هي المتمركزة في العاصمة (في الأيام الأخيرة على الأقل)[5]. علاوة على ذلك، كان للقُول كاخية سى، قائد البولوك، اعتبار أكبر من السّكمن باشى في الفيلق نفسه – وله نفوذ أعظم من نفوذ الآغا نفسه. بل وأكثر من ذلك، كان مسؤولاً عن كل التّعيينات في الأورطات ما عدا تعيين القادة؛ وكان مسؤولاً عن اقتصاد الأورطات بشكل عام؛ وكانت القضايا المتعلقة بالإنكشاريّة تحلّ من قبله ومن قبل الآغا؛ وبواسطته تدار العمليات العسكرية في الحرب. ويقال[6] إنه لا يمكن عزله من منصبه دون موافقة

(1) وهم الزّغارجية والصّامسونجية والطّورنَه جية.
(2) الموسوعة الإسلامية مادة «سكبان *Segbân*».
(3) جزء واحد فقط إذ بقيت مجموعات الصّقارين الأربع مرتبطة بالعاملين في القصر السّلطاني.
(4) أحمد جواد ص 51؛ دوسّون ج 7 ص 314.
(5) دوسّون ج 7 ص 313.
(6) هامر، ويستشهد بذلك أحمد جواد.

الأوجاق. وبهذا، فليس من المفاجئ أن نجده في النّهاية قد ارتقى إلى المرتبة الثّانية في سلّم الإنكشاريّة. وفي نهاية القرن السّادس عشر، عندما اضطر السّلطان مُراد الثّالث إلى العودة للنّظام القديم بتعيين الآغوات من داخل الفيلق، اشترك القُول كاخية سى مع السّكمن باشى بمزيّة التّأهل للحصول على هذه التّرقية، وفيما بعد حلّ محل السّكمن باشى كمعاون أول لرئيس الأغوات[1].

كان الضبّاط الثّلاثة الآخرون الذين يشكّلون ديوان الأوجاق هم قادة أورطات «الصّيد» المذكورة أعلاه، ويدعون على التّرتيب زغارجى باشى *Zagarcı Başı* وصامسونجى باشى *Şamsuncu Başı* وطورنَه جى باشى *Ṭurnacı Başı*. وإلى جانب آغوات الأوجاق هؤلاء هناك ضبّاط آخرون أدنى منهم يتولّون بعض شؤون الفيلق، وهم بيت المال جى[2] *Beytü'l-Mâlcı*، أو الخازن، وكاخية يَري *Kâhyâ Yeri*، أو نائب الكاخية، وينيچري كاتبى *Yeniçeri Kâtibi*، أو السّكرتير. يقود الأولان الأورطة[3] الموجودة في العاصمة ويساعد الخازن موظف يدعى القسّام *Ḳassâm*، أو مقسّم الميراث، وهو من رجال الدّين[4]. وكان الكاخية يَري ممثلاً للآغا في الأوجاق ويحلّ محله، عندما يكون غائباً، في مجالس الدّولة؛ وكانت الأوامر الموجهة من الحكومة إلى الجيش الإنكشاري تصدر باسمه؛ وهو الذي ينقل أوامر الآغا إلى حراس

---

(1) أحمد جواد ص 40، 51؛ دوسّون ج 7 ص 314–315، 334. يصنف دوسّون السّكمن باشى أولاً والقُول كاخية سى ثانياً بعد الآغا في قائمة ضباط الإنكشاريّة (ص 314–315) لكنه يقول إن القُول كاخية سى هو الملازم الأول للآغا (ص 334)، أو قائم مقام بالعربية. ويذكر صارى محمّد باشا، مؤلف كتاب «نصائح الوزراء» في أواخر القرن السّابع عشر، الآغا والقُول كاخية سى كمديرين مشتركين للفرقة متجاهلاً السّكمن باشى تماماً. انظر رايت «القدرة السّياسية العثمانية *Ottoman Statecraft*» النّص 64 وما يليه، التّرجمة ص 110 وما يليها.

(2) من العربية «بيت المال» وهو اسم تقليدي للخزينة العامة.

(3) يقود بيت المال جى الأورطة الواحدة بعد المئة من الجماعت (دوسّون ج 7 ص 318)، ويقود الكاخية يَري الأورطة الثّانية والثّلاثين من البولوك، (وفقاً لدوسّون ج 7 ص 319، والثّالثة والثّلاثين وفقاً لجدول رواتب عام 1634 الذي قدمه أحمد جواد ص 144).

(4) معيّن من قبل قاضي عسكر الرّوملي.

الحصون والجنرالات الأدنى أثناء الحرب[1]. أما السّكرتير فلم يكن من الإنكشاريّة أبداً بل هو «خادم مدني»، وكان يحتفظ بالسّجلات بمساعدة طاقم كبير من الموظفين. وكان التّعيين، على الأقل في الأزمنة المتأخرة، سنوياً[2].

يأتي بعد هؤلاء الضبّاط آخرون تمتدّ سلطتهم إلى خارج الأورطات الخاصّة بهم، لكنها تنحصر بتلك المستقرّة في منطقة إسطنبول. أولهم هو الباش چاوُش *Baş Çavuş* الذي يقود الأورطة الخامسة لفرق البولوك، وهو أيضاً رئيس الأوجاق ويأتمر بأمره ثلاثمئة رقيب يُدعون قُول چاوُش[3] *Kul Çavuş*. ينقل الباش چاوُش الشّكاوى من أفراد الإنكشاريّة إلى مجلس الآغا، ويجمع الأورطات في القصر ثلاث مرات سنوياً لقبض الأجور[4]. يعادله في الرّتبة المُحضر آغا[5] *Muhḍir Ağa*، أو المستدعي *Summoner* الذي، بالإضافة إلى كونه رئيساً لحرس الآغا الذي تجهزه تحت إمرته الأورطة الثّامنة والعشرون للبولوك، وكونه آمر السّجن الموجود في مقرّ الآغا، كان يمثّل الأوجاق في معاملاته مع الحكومة[6]. هناك ضابط ثالث في هذه الفئة، وإن يكن أقل شأناً، هو قائد الأورطة الرّابعة والعشرين للبولوك ويدعى تعليم خانِه جي *Ta'lîm-ḫâneci*، أو مدير التّعليم، وهو الذي يشرف على التّدريب العسكري لفرق الإنكشاريّة المحلّية (اليَرليّة)[7]. أخيراً، هناك قائد أورطة آخر هو إمام الصّلاة، وإن كان تسليم هذه

(1) أحمد جواد ص 42-43؛ دوسّون ج 7 ص 319.

(2) دوسّون ج 7 ص 322-333. لغاية عهد السّلطان الفاتح كان السّكرتير يعيّن من بين قادة الأورطة. يذكر أحمد جواد ص 43 وجود ثلاثة موظفين أساسيين (يازجية) واحد لكل قسم. وكان السّكرتير يدعى أيضاً ينيچري أفندي سي *Yeniçeri Efendisi* (*O.T.E.M*. العدد 14 الملحق ص 26 الحاشية الأولى، وأحمد جواد ص 35).

(3) يدعون قُول چاوُش تمييزاً لهم عن چاوُشية القصر السّلطاني.

(4) دوسّون ج 7 ص 318؛ أحمد جواد ص 29-42.

(5) محضر بالعربية اسم فاعل من «أحضر»، وتلفظ بالتركية «مُحظِر».

(6) دوسّون ج 7 ص 318؛ أحمد جواد ص 32، 41.

(7) أورطته هي الرّابعة والخمسون من البولوك (دوسّون ج 7 ص 319) وليست الخامسة والخمسين من الجماعَت كما يقول أحمد جواد ص 32. ولم تكن الأخيرة متمركزة في إسطنبول (انظر دوسّون ج 7 ص 312، حاشية 3).

المهمّة لغير رجل الدّين أمراً غير مألوف[1].

هناك رجل أعظم شأناً من هؤلاء، وإن يكن أقل سلطة، هو آغا إسطنبول الذي يشرف على الأورطات الأربع والثّلاثين[2] الملحقة بالأوجاق حيث يتلقى العجمي أوغلان تعليمهم وتدريبهم الأوّلي. كان لديه ضابطان يساعدانه يتولّى أحدهما شؤون مجنّدي الأقاليم الأوروبية بواسطة الدّوشِرمه ويدعى آغا الرّوملي (روملي آغاسى) *Rumeli Ağası*، بينما يتولى الآخر شؤون مجندي آسيا ويدعى آغا الأناضول (أناطولى آغاسى) *Anadolu Ağası*، ويسيطر كل منهما على سبع عشرة أورطة مجتمعة في ميدانين[3]. كان المجنّدون الجدد يتعلمون مبادئ الإسلام ويتلقون أساسيات العلوم

---

(1) أورطته هي الرّابعة والتسعون من الجماعَت، وليست الرّابعة الثّمانين كما قال أحمد جواد ص 32. والأورطة الرّابعة والثّمانون لم تكن متمركزة في العاصمة (انظر دوسّون ج 7 ص 312، حاشية 3). وكان الإمام يلبس عمامة تميّز رجال الدّين، لكنه كان يتخلى عن لبسها وعن مهامه الدّينية عندما يترقى في سلم الأوجاق. دوسّون ج 7 ص 317-318.

(2) وفقاً لدوسّون ج 7 ص 312-313. وبإعطائه رقم 229 كعدد للأورطات، فإنه يضع في حسبانه إلغاء الأورطة الخامسة والسّتين من الجماعَت. ووفقاً لأحمد جواد ص 257 كان هناك في أحد الأوقات 59 أورطة من العجمي أوغلان و30 من البولوك و29 من الجماعَت، ويصل إلى ذلك من خلال قوائم الرّواتب التي اطلع عليها، ولكن إن كان الجدول الذي وضعه في الصّفحة 259 المتعلق بتوزيع الرّواتب عام 1623 يظهر إحدى قوائم دفع الرّواتب، فهو لا يدعم قوله، إذ يظهر 31 بنداً تحت البولوك (وهذا الرّقم يتوافق مع عدد أورطات البولوك وحدها، تبعاً لدوسّون ج 7 ص 313) و38 تحت الجماعَت. ويبدو حسابه ككل مضطرباً، لذلك اتبعنا حسابات دوسّون.

(3) الميدان بالعربية هو مكان مكشوف أو حلبة أو مكان الاستعراض. وكان الأخيّة يستخدمون هذه الكلمة للإشارة على مكان اجتماعهم. وربما نرى بذلك ارتباطاً آخر بين تنظيمهم وتنظيم الإنكشاريّة. وقد يهمنا في هذه الصّلة أن أورطات العجمي أوغلان هي الأقدم على الإطلاق (انظر دوسّون ج 7 ص 313).

وفي جدول نقله أحمد جواد عن المال الذي قدمه السّلطان مُراد الثّالث للإنكشاريّة (عام 1574) يظهر آغا الرّوملي وآغا الأناضول وآغا أعلى منهما رتبة، لكنه دون رتبة آغا إسطنبول، هو آغا ڠاليپولي. كان بعض العجمي أوغلان يرسلون إلى ڠاليپولي للتدريب (انظر سيّد مصطفى)؛ وهذا هو قائدهم على الأرجح. ويذكر في صفحة 257 أيضاً ميدان كاخية سى كضابط لكل أورطة عجمي أوغلان، ويعادل الأوضه باشى. ولكن يبدو من المحتمل أن يكون هذا اسماً آخر لآغا الرّوملي وآغا الأناضول أو أن يكون لكل كنهما مساعد يدعى كذلك وبالأخصّ أن

العامة، يشرف على ذلك خوجات *Ḥocas* خاصّون. لم يكونوا مجبرين على مفارقة دينهم لكنهم لا يأملون بالترقية ما لم يفعلوا ذلك. وبعد إنهاء التّدريب كانوا يُرَقّون إلى الخدمة في أي فيلق من فيالق الأوجاق، وكانت تلك التّرقيات تتم كل سبع سنوات[1].

أما بقية الضبّاط ذوي السّلطة القيادية البسيطة، فكانوا يقيمون في نقاط محصنة على الحدود لذلك يدعون سَرْحَد آغا سي[2] *Ser-ḥadd Ağası*. وكانت كل حامية تضم عدداً من أورطات الإنكشاريّة التي أشرنا إليها عند حديثنا عن الحاميات الإقليمية عموماً، والتي تبقى في مراكزها بشكل دائم. وفي الحرب قد تدعى أورطات الحاميات بالطّبع للقتال في مكان آخر بعيد عن مراكزها؛ وقد تتطلب الضرورة الإستراتيجية زيادة أفراد إحدى الحاميات على حساب الأخرى. وقد تؤدّي النّزاعات بين أورطتين أحياناً إلى تغيير موقع إحداهما أو كليهما، وما عدا ذلك لا تجري أيّة تعديلات في تنظيمها. كان هناك اثنان وعشرون سرحد آغا متساوون في الرّتبة، باستثناء قائد ودين Vidin على نهر الدّانوب الذي كان يتمتّع بسطوة ولقب طورنَه جى باشى *Ṭurnacı Başı* مثل عضو ديوان الإنكشاريّة المذكور سابقاً[3]، وهو مسؤول عنه إذ كان على كل الضبّاط الحصول على رتبة طورنَه جى باشى الدّيوان للتأهّل لمنصب «قائد الحاميات»[4].

القاپيجى، الذي يقول إنه ضابط أورطة آخر، له علاقة بتقسيم العجمي أوغلان بأكمله، يقارن أحمد جواد بينه وبين المحضر آغا.

ثم يقول أحمد جواد أيضاً (ص 187) إن العجمي أوغلان المجنّدين من بين أسرى الحرب كان لهم مشرف آخر يدعى قُول أوغلى باش چاوُش، لكن هذا الاسم - ويعني حرفياً رئيس چاوُشية أبناء العبيد - يبدو أكثر ملاءمة لضابط يشرف على أبناء المتقاعدين (الذين يدعون قُول أوغلى) المقبولين في الأوجاق بالأفضلية.

(1) دوسّون ج 7 ص 316-317، 327-328. أحمد جواد (نقلاً عن نعيما بشأن فترة السّبع سنين) ص 247، 256-257.

(2) سَرْحَد تعبير مركب من *sär* بالفارسية وتعني الرّأس، وحدّ بالعربية.

(3) الطّورنَه جى باشى هو الأدنى رتبة بين القواد الثّلاثة لأورطات الصّيد.

(4) كان تجنيد الدّوشِرمه يجري بإشراف الطورنَه جى باشى والضباط المساوين له في الرّتبة، وفقاً لأحمد جواد ص 250، 251. لا يتضح أي طورنَه جى باشى هو المقصود ولا الضباط المساوين له في الرّتبة. ربما يكون السَّرْحَد آغاسى.

بالرّغم من أن فرق الإنكشاريّة كانت في الأصل مؤلفة من ثلاث تقسيمات متميّزة، فإن الأورطات التي نشأت عنها، باستثناء بعضها المخصّص لمهام خاصّة، تترأسها نفس المجموعة من القادة. وإن التّرتيب في كل أورطة أمر غير اعتيادي، فهي تتألف من سبعة أو ثمانية ضبّاط فقط لا يتساوون في رتبهم لكنهم يختلفون عن كل التّنظيمات العسكرية التي يكون لدى القائد الأعلى فيها ضابطان أو أكثر تحت إمرته، لكل واحد منهم سلطة على عدد من الضبّاط ذوي الرّتب الأدنى، وهكذا. أما ضبّاط الإنكشاريّة فهم على عكس ذلك، إذ يبدو أن لكل منهم وظيفته الخاصّة المتعلقة بالأورطة بأكملها. لا شك أن هذه الغرابة تعود إلى الظّروف التي تكوّن فيها أوجاق الإنكشاريّة لأول مرة، إذ كان عبارة عن مجموعات صغيرة لا يتجاوز عدد أفراد الواحدة منها خمسين رجلاً، ويدلّ هذا على أن ضبّاطها لم يكونوا متدرّجين بشكل هرمي، ولم يكن القائد يحتاج سوى نصف العدد من الضبّاط المساعدين ليسيطر على هذا العدد القليل من الرّجال، حتى ولو كانوا مرتبين هرمياً. ولكن، كما سبق ولاحظنا، فإن فرق الإنكشاريّة، باستثناء بعض تقسيمات الخيّالة، كانت الوحدات الأولى التي دفعت لها الحكومة العثمانية الفتية الرّواتب وزودتها بالمؤن. ولهذا كان من الطّبيعي الاهتمام بمشكلة إطعامهم، بما أن الوحدات الإقطاعية لم تكن تتلقى الأجور أو المؤن من الدّولة. وألقاب بعض الرّتب في سلك الضبّاط يبدو أنه يدل على أن الوظيفة حامليها كانت التّعامل مع تلك المشكلة، إذ كان قادة الأورطة يدعون بالچُورْبَه جية *Çorbacıs* (وتعني حرفياً المزوِّدون بالحساء)؛ وهناك اثنان من الضبّاط الأدنى رتبة في كل أورطة يدعيان على التّرتيب بالآشجى *Aşçı* (الطبّاخ) والباش قره قُوللقجى *Baş Ḳara Ḳulluḳcu* (رئيس خدم المطبخ)[1]. ومن چاوُشية الأورطة من يدعون قره قُوللقجى (أي خدم المطبخ) وكان أعزّ ممتلكاتهم الذي يوقّرونه أكثر من رايتهم هو القدر النّحاسي الكبير (قزغان

---

(1) هكذا ترجمها دوسّون ج 7 ص 320 «*premier marmiton*». ولدى رِدهاوس هو ضابط ثانوي لفرق الإنكشاريّة القديمة الذي كان يقود فرقة حرس الحاميات، لكن هذا ليس هو معنى الكلمة، إذ هي مشتقة من قُول (أي عبد) وتعني حرفياً «رجل العبيد السّود»، وبهذا فهي تلائم رئيس خدم المطبخ. وكلمة قُوللقجى التي سنصادفها لاحقاً ستعني مجرد «خادم».

(*kazğan*) الذي يطهون فيه البيلاف *pilâv*[1]. ليس هناك ما يوضح في الأيام المتأخرة إن كان هؤلاء الطّباخون ورؤساء خدم المطبخ لا يزالون يحتفظون بوظائفهم، أم أنها اقتصرت على العمل كمساعدين للقادة[2]. كان الضابط الوحيد الذي يحمل لقباً يدل على مهمّته العسكرية هو البَيرَقدار[3] أو حامل الرّاية. أما بقية الضبّاط فكانت ألقابهم تدلّ على مهمّاتهم المادّية أو الرّوحية في الأورطة، ويُدعون على التّرتيب: الأوضه باشى *Oda Başı* أو قائد الثّكنة، ووكيل خَرج *Vekil Ḫarc*[4] أو أمين المخزن، والسّقا *Saḳḳâ* أو حامل الماء[5]، والإمام *Imâm* أو القائد في الصّلاة. وكان لكل أورطة أيضاً موظف يحتفظ بسجلاتها[6]، وفي كل من الأورطتين اللتين يقودهما القُول كاخية سى والباش چاوُش هناك ضابط إضافي يدعى الزّنبيلجي *Zenbilci*[7].

لم يتضح لنا التّرتيب الذي كانت عليه هذه الوظائف المختلفة[8] لكننا متأكدون

---

(1) أرز مسلوق، يحضر مع الزّبد.

(2) لرؤساء خدم المطبخ مهمات عسكرية بالتأكيد.

(3) تعني كلمة بيرق بالتركية «العَلم»، ودار بالفارسية «صاحب». مير عَلَم (بالعربية أمير الأعلام)، وبهذا كان البيرقدار يدعى أيضاً عَلمدار *'Alemdâr*. وستتعرف على علمدار پاشا شهير في الجزء الثّاني من الكتاب. أما كلمة دار فتظهر أيضاً في بعض الكلمات مثل خزينة دار ودفتردار مركبة كذلك مع أسماء عربية.

(4) أي وكيل الخَرج (بالعربية وتعني الموظف المالي المسؤول عن النّفقات). قد تدل كلمة خَرج على العائدات أو النّفقات، لكنها تستخدم بالمعنى الثّاني في التّركية.

(5) من يوزّع الماء للشّرب.

(6) وفقاً لأحمد جواد ص 43. يقول دوسّون ج 7 ص 323 إن عدد الأوضه يازجية هو ستون يرأسهم باش يازجى.

(7) تعني كلمة زنبيل *Zenbîl* «السلّة».

(8) لا توافق السّلطات على هذه الأسماء، وبهذا يظهر دوسّون الأسطة كاسم آخر للآشجى بينما لا يظهر أحمد جواد وجود أي أسطة، ولا يظهر سيّد مصطفى وجود الآشجى؛ ومن جهة أخرى يعرف أحمد جواد الباش قره قُوللقجى بأنه الباش اسكي (رئيس الأقدمين) بالرّغم من فصل دوسّون بين الاثنين، وتجاهل سيّد مصطفى له. ويبدو أن التّرتيب الأرجح هو التّالي: (1) الچُوربَه جى، (2) الأوضه باشى، (3) وكيل الخَرج (ويدعوه سيّد مصطفى بالمتولي)، (4) البَيرَقدار، (5) الآشجى أسطة (ويضعه سيّد مصطفى في مرتبة أعلى من الأوضه باشى ويضعه

أن التّرقية من واحدة لأخرى كانت حسب الأسبقية في الخدمة. كان الجُورْبَه جية هم الوحيدون الذين يعيّنون من خارج الأورطة ودون تمييز بين التّقسيمات الثّلاثة للأوجاق، كما كانوا يتغيرون كثيراً في الأقاليم. ويملك أولئك الذين يقودون أورطات الجماعت في العاصمة مزيّة البقاء في هذا القسم[1]. كان الجُورْبَه جية يقودون أورطات العجمي أوغلان أيضاً[2] لكن لم يتضح إن كانت رتب الضبّاط المساعدين مشابهة لرتب ضبّاط الإنكشاريّة أم لا[3].

كان رجال كل أورطة، باستثناء العجمي أوغلان، ينقسمون منذ عهد السّلطان سليمان العظيم إلى ثلاث درجات أعلاها درجة المتقاعدين[4] (أوطوراق *Oturak*) الذين أقعدتهم إصاباتهم أو كبر سنهم عن الاشتراك في الحرب؛ وأوسطها درجة الجنود (عمل ماندى *'Amel mânde*)[5]؛ أما أدناها فدرجة المحاربين (إشكينجي

أحمد جواد في مرتبة أدنى من الباش قره قُوللقجى)، (6) الباش قره قُوللقجى أو الباش اسكي، (7) السّقا. ولا يذكر الإمام سوى سيّد مصطفى ويضعه بعد البيرقدار. دوسّون ج 7 ص 320؛ سيّد مصطفى ج 1 ص 142؛ أحمد جواد ص 46. أما القوجَه سگمن باشى في الرّسالة الموجهة إلى السّلطان مصطفى الرّابع عام 1804 فيشير إلى ضباط الأورطة كما يلي: الأوضه باشى آغا، السّقا بابا، الآشجى أسطة، الباش قره قُوللقجى... (جودت ج 7 ص 293).

(1) دوسّون ج 7 ص 321-322.

(2) أحمد جواد ص 257.

(3) كما سبق وقلنا، يبدو أن الضباط الذين ذكرهم أحمد جواد ينتمون إلى أوجاق العجمي الفرعي أكثر من كونهم ضباطاً للأورطة.

(4) تعني كلمة *Muteḳâ'id* «المتقاعد» وهي مشتقة من الكلمة التّركية أوطورمَق *oturmaḳ* وفعل قَعَد بالعربية. وهناك ضبّاط متقاعدون بالإضافة إلى الرّجال.

(5) هو تعبير مختلط من «عمل» بالعربية و«ماندي» بالفارسية وتعني محفوظ أو باق، ويبدو أن العمل ماندية مختلفون عن الأوطوراق كونهم يملكون الحق بالتقاعد من الخدمة بأكملها. وإذا ترك الأوطوراق المتزوجون أيتاماً، يعيشون على نفقة الحكومة. يدعى هؤلاء الأطفال فضوله خُوران *Fodule Ḥorân* «أكلة الخبز» (من فضلة أي فائض بالعربية وخوردان أي يأكل بالفارسية).وكانت كلمة فضوله تطلق بالأساس على الخبز الفائض الذي توزعه المؤسّسات الدّينية على الفقراء، ثم أصبحت تطلق على نوع معيّن من الخبز الأبيض الطّري (انظر عطا ص 336). ولفضوله خُوران الإنكشاريّة سكرتير خاص يتولى شؤونهم، أحمد جواد ص 34، 142، 185.

Eşkinci)[1]، وكانوا كلهم تحت القيادة المباشرة للرّقباء الذين سبق ذكرهم. وكانت التّرقية إلى رتبة چاوُش أو قره قُوللقجى عن طريق اجتماع الأسبقية والخدمة الجيّدة. كان ضابط الدّرجة الأدنى لكل أورطة يُختار غالباً من بين الچاوُشية، ويُعرف رجال الدّرجة الوسطى المقيمون في إسطنبول بالقوروجى *Korucus* وعلى الرّغم من وجودهم في ثكنات الإنكشاريّة[2]، فقد كانوا يعملون تحت إمرة ضابط القصر السّلطاني كمفتشين على القنوات التي تزوّد العاصمة بالماء[3]. وكان أفراد آخرون في كل أورطة يعملون كمساعدين للآشجي[4] *Aşçı* ويختص بعضهم بفروع مختلفة من أعمال المطبخ[5].

عندما كانت العمليات الحربيّة تتطلب جسارة خاصّة وحاضرة، كان المتطوّعون يجنّدون من بين فرق الإنكشاريّة ويدعون بالمجازفين بالرّؤوس (سَردَن غچتي *Serden-geçti*)[6] أو السّيوف المجرّدة (دال قليچ *Dal Kılıç*)، وكانوا يوعدون بزيادة أجورهم، كما كان يسمح للنّاجين منهم بارتداء قبّعة خاصّة توحي للنّاظر بما تحمله

(1) باللغة التّركية يعني فعل إشمك *eşmek* السّير بالحصان على مهله (رهونة)، وخصوصاً إلى الحرب. وكان مصطلح الإشكنجي يطلق أيضاً على السّپاهية الإقطاعيين، لكنه اكتسب معنى أعمّ من مجرد الخروج للحرب سواء على ظهر الحصان أم لا.

(2) دوسّون ج 7 ص 321.

(3) سيّد مصطفى ج 1 ص 142.

(4) أحمد جواد ص 46. كان جنود الإنكشاريّة الصّغار الذين يساعدون في المطبخ يدعون جويليق *Cevelik* – المصدر السّابق ص 191.

(5) أحمد جواد ص 48 ينقل عن جودت قوله بوجود رجال أدنى رتبة من الآشجي باشي يدعون الچورَكجية *Çörekçis* (وتعني چورَك *çörek* «الكعكة»). ويذكر من بين أولئك الرّجال شخصاً يدعى أوطوراقجى *Oturakcı* (أي واحد من فئة المتقاعدين أو لعله رئيس المتقاعدين)، وآخر يدعى قولتوقجى *Koltukçu* (أو الصّقار)، وثالثاً يدعى تلال (من العربية دلال أي المنادي) ويصنفهم كقالفَه جية، ولذلك لا يعرفون من بين يَماق الآشجي. قد يكونون من الضباط المساعدين للمتقاعدين بفرض أن الأخيرين لا يتدربون للحرب، بل يسمح لهم بكسب عيشهم عن طريق حرف بسيطة؛ وقد يكون هؤلاء الرّجال ظهروا لاحقاً بشكل غير رسمي عندما تحول الأوجاق إلى مجرد مركز للتجار الملتحقين بالأورطات المختلفة.

(6) وتعني بالتركية «تخلّى عن رأسه».

من معنى[1]. وباستثناء الأورطات التي ذكرناها بشكل مستقلّ والتي يقودها ضبّاط الأوجاق، هناك عدد من الأورطات التي تحمل أسماء خاصّة يوجد أولاً ست منها في العاصمة، وهي الأورطتان الأولى والرّابعة من الجماعت ومن الأورطة السّتين إلى الثّالثة والستين التي تحمل اسم صولاق *Solak* وتشكل جزءاً من الحرس الخاص للسّلطان. يقود كل أورطة صولاق باشى مع اثنين من الملازمين، وكنا قد ذكرنا هؤلاء الحراس من قبل لدى حديثنا عن العاملين في القصر السّلطاني. ثانياً كان رجال الأورطة التّاسعة عشرة من البولوك يعرفون باسم البكجية *Bekçis* أو الخُفراء لأنهم يعملون كحراس للجيش في المخيمات أثناء الحرب[2]. وثالثاً كان رجال الأورطة الثّالثة والثّلاثين من فرقة السّگمن يدعون الآوجى *Avcus* (أو القنّاصون)، ويقودهم الآوجى باشى *Avcu Başı* أو السّر شكاري *Ser Şîkârî* ويمضون الصّيف في إسترانجه *Istranca* قرب ساحل البحر الأسود[3]. ومن بين الأورطات الإقليمية دعيت اثنتان من فرق السّگمن واحدة باسم سكرتيرها (وهي الثّامنة عشرة) والأخرى باسم الكاخية (وهي العشرون)[4]، وليس لدينا معلومات عن ضبّاطهما ويبدو أنهم مجرّد چُوزْبَه جية بعد أن اندمج السّگمن بباقي فرق الإنكشاريّة. وبقيت الأورطات ذات الأسماء الخاصّة من الجماعت، وهي الأربعة الأولى (من الخاصكية *Ḫâşşekis*)[5]، والسّابعة

(1) سيّد مصطفى ج 1 ص 142، يشير عطا ج 1 ص 23 إلى أن السّردن غچتي والدّال قيليج رجال متطوّعون ألحقهم قادة الإنكشاريّة بالجند بعد انهيار النّظام في الأوجاق (انظر جودت ج 1 ص 97). ويضيف عطا أنها كانت عادة في القرن الحادي عشر للهجرة أبطلت بعد 1100/ 1689.

(2) دوسّون ج 7 ص 343.

(3) المصدر السّابق ص 313، 319-320، 343.

(4) كاتبي سگمن أورطة سى وكاخية سگمن أورطة سى - انظر الموسوعة الإسلامية مادة «سگمن».

(5) يدعوهم دوسّون كذلك (ج 7 ص 343) لأن خاصكية القصر، الذين يعدّون من البوستانجية، كانوا يُجندون من هذه الأورطة. يقول أحمد جواد ص 29 أن الأورطات الثّلاث للجماعَت تدعى أيضاً بالخاصكي، وهي التّاسعة والأربعون والخامسة والسّتون والسّابعة والسّتون، ويذكر (ص 41) ضابطين في الأوجاق يدعيان بُيوك خاصكي وكچوك خاصكي ويضعهم (ص 35) في رتبة أعلى من الباش چاوُش. يقول إن كل ضابط يقود أورطة وهما مسؤولان عن حملات الحدود،

عشرة (من الجرغجية *Çergecis* أو ناصبي خيمة الاحتفالات)[1]، والثّامنة والعشرون (من الأوقجية *Okcus* أو الرُّماة)[2]، والخامسة والثّلاثون وتدعى مجموعة السّكمن آوجي سي *Seğmen Avcısıs* (وهو اسم محيّر)[3]. ويقال إن جُورْبَه جية أورطات الدّوه جية الأربع أعلى رتبة من كل زملائهم[4].

أما الطّوائف، وتدعى أوردى أصناف *Ordu Eşnâf*، فكانت مرتبطة بفيلق الإنكشاريّة، ويذكر في وثيقة تعود إلى نهاية القرن السّابع عشر[5] أن مرافقة الطّوائف للجيش من إسطنبول وأدرنِه وبورصة هي عادة قديمة وتظهر فيها قائمة لاثنتين وعشرين طائفة تمثل أصحاب الحرف التّالية: ندّافي الصّوف وصانعي السّيوف وصانعي الأقواس والسّرّاجين وتجار الكتّان والإسكافيين والحلاقين والحدّادين وصانعي الشّموع وبائعي رؤوس الغنم المطهوّة وصانعي الشّرائط الحديدية لنعال الأحذية والعطارين وصانعي أقمشة شعر الماعز وصانعي الخفاف وصانعي القفاطين

ويرسلون خارج العاصمة لمعالجة المشاكل التي تنشأ بين فرق الإنكشاريّة في الأقاليم. لم يذكرهما دوسّون أو سيّد مصطفى لذلك قمنا بحذفهما من حسابنا. ومن الملاحظ أن الأورطة الخامسة والسّتين التي يقول جودت إنها من الخاصكي هي نفسها التي ألغاها السّلطان مُراد الرّابع.

(1) أحمد جواد ص 31. كانت خيمة الاحتفالات تنصب مقابل خيمة السّلطان في الحرب، وبهذا كان مضطراً للمرور عبرها.

(2) دوسّون ج 7 ص 343. وتعني أوقجى بشكل عام النبّال، أي صانع أو بائع السّهام (أوق تعني «سهم»).

(3) تعني سگمن آوجى سى مربي الكلاب – الصّياد، وهي محيرة لأن هذه الأورطة لم تكن من تقسيمات السّكمن ولكن من الجماعت – مثل أورطة الزّغرجية.

(4) أحمد جواد ص 29. وفي جدول رواتب عام 1634 يُظهر أيضاً عدداً من الأورطات الأخرى للجماعت تدعى دوه جية أو شُتُربان *Şütürbân* (وهي كلمة فارسية تعني سائق الجمال). ويقدّم الجدول أيضاً أسماء خاصّة لأورطات أخرى لكن الصّعوبة التي لاقاها في فك أحرف الخط الذي دونت به جعلت كتابه غير دقيق تماماً، مما جعلنا نتردّد بقبول نتائجه، خصوصاً في هذه القضية.

(5) «إرادة» لقاضي إسطنبول تعود إلى عام 1697، نشرها عثمان نوري ج 1 ص 631–632.

وتجّار الحرير وصانعي السّراويل والنّحّاسين والسّمكرية والخبازين[1]. لسوء الحظ، إن المعلومات المتوفرة لدينا تعود إلى زمن كان فيه نظام الأوجاقات قد انهار[2]، لكن يبدو أن طوائف الأوجاقات تلك قد وُضعت على أساس دائم بحلول القرن الثّامن عشر، وكان عددها حينذاك أربعاً وثلاثين لكل منها ورشتها الخاصّة (كرخانه *Kâr-ḫâne*) المؤلفة من حوالي ثلاثين حرفياً يرأسهم أسطة[3]. لكن وضعهم كان قد أصبح غير سويّ في ذلك الوقت، إذ صار معظم أفراد الإنكشاريّة من الحرفيين أنفسهم.

(ب) الإنكشاريّة وفرق الشّرطة الأخرى

كما سبق أن شرحنا كانت إدارة الأقاليم، أي كل تلك الأجزاء من الإمبراطورية التي يحكمها موظفون معيّنون من إسطنبول، مقسّمة إلى إيالات. لكن هناك منطقة كبيرة تحيط بإسطنبول من جهتي البوسفور مستثناة من الإيالتين المجاورتين وتتبع العاصمة بشكل مباشر. وكانت تلك المنطقة نفسها مقسّمة أيضاً إلى أربعة مراكز قضائية - إسطنبول وما يدعى بالمدن الثّلاث: أيوب وغَلَطة وأُسكُدار. وفي الوقت نفسه كان يقوم على حمايتها جنود بقيادة ما لا يقلّ عن خمسة ضبّاط، لكن حدود سلطاتهم لم تكن متطابقة مع حدود هذه المراكز. ولقد تحدّثنا في موضع آخر عن اثنين من هؤلاء الضبّاط، هما رئيس البوستانجية (بوستانجى باشى) والأدميرال (قپطان پاشا). كان الجزء الأكبر من المنطقة محمياً من قبل قوة تعمل تحت إمرة رئيس البوستانجية، أما الأجزاء الخاضعة لسلطة الضبّاط الثّلاثة الباقين، وهم آغا الإنكشاريّة والطُّوپجى باشى والجَبَه جى باشى، فقد خضعت لإسطنبول وجزء من قضاء غَلَطة. كانت أساليب الضبّاط الخمسة متشابهة، وبكلامنا عن الطّرق التي اتبعها آغا الإنكشاريّة نكون قد أظهرنا إلى حدّ ما كيفية ممارسة الضبّاط الآخرين لسلطاتهم.

كانت الإساءات التي تسعى السّلطات وقوات الشّرطة إلى منعها واضحة ومحدّدة

(1) حُذفت طائفتان. للطّوائف بشكل عام انظر الفصل السّادس من الكتاب.

(2) انظر عثمان نوري ج 1 ص 627.

(3) دوسّون ج 7.

في الشّريعة والقوانين والعادات؛ وكذلك العقوبات المطبّقة على الأشخاص الذين يرتكبونها. وبشكل عام كانت الأمور بيد رجال الدّين الذين يحكمون بقوانين الشّريعة، أي القضاة ونوابهم، فيوقعون القصاص بمن تثبت إدانته. وكما سبق وشرحنا لدى حديثنا عن الحكام الإقليميين، هناك ضبّاط وموظفون ذوو مناصب عليا يملكون سلطة معاقبة الآثمين دون الرّجوع إلى رجال الدّين على ألا تكون أحكامهم، نظرياً على الأقل، مخالفة لقوانين الشّريعة. كان القابي قُول لرى بشكل خاص خاضعين تماماً لسلطة ضبّاطهم الكبار الذين يحاكمون ويعاقبون المسيئين بينهم دون الرّجوع إلى رجال الدّين[1]. علاوة على ذلك، كان غير المسلمين يُحكمون من قبل كبار رجال مِلّتهم. إذن لم يكن هناك أكثر من دستور واحد للقانون فحسب (أي الشّريعة، والقوانين والعادات، ورجال الطّوائف الأخرى)، بل كان هناك ثلاثة أصناف من الموظفين على الأقل هم رجال الدّين الذين يطبقون الشّريعة، والضبّاط الذين أشرنا إليهم للتوّ، وكبار الملل الأخرى، وهم جميعاً مشتركون في تنفيذ هذه الأنظمة. وبهذا كان على الفرق التي تقوم بمهام الحماية أن تعمل بتناغم مع هذه السّلطات المختلفة. ولذلك نجد في بعض أنحاء إسطنبول، وهي ما تعنينا حالياً، أن بعض هؤلاء الأشخاص يأتمرون بأوامر القاضي ونوّابه بالرّغم من كونهم من الإنكشاريّة فعلاً أو يُعدّون من الإنكشاريّة. ويمكن تقديم مثال على السّلطة المزدوجة لرجال الدّين والضبّاط المعنيين بجولات التّفتيش التي كان يقوم بها الصّدر الأعظم كل أربعاء برفقة القاضي والآغا وعدد كبير من رجال الحاشية[2]. وكان الآغا يُجبر أيضاً على القيام بجولات مستقلة مرتين أسبوعياً على الأقل[3] بينما يقوم الضبّاط الأدنى رتبة بالسّيطرة على مرؤوسيهم بالطّريقة ذاتها.

كان ستة من ضبّاط الأوجاق، باستثناء الآغا، يتولّون أعمال الشّرطة بشكل مستقلّ عن مهامهم العسكرية، وأولئك هم السّكمن باشى وآغا إسطنبول والمُحضِر آغا

(1) من أجل هذه المزية انظر دوسّون ج 7 ص 353.

(2) من أجل قانون ديوان الأربعاء انظر *M.T.M*. ج 1 ص 503 وما يليها.

(3) أحمد جواد ص 37؛ عثمان نوري ج 1 ص 888؛ *M.T.M*. ج 1 ص 524 - قانون آغا الإنكشاريّة.

والتعليم خانه جى واثنان لم نذكرهم من قبل هما الچارْداق چُورْبَه جى[1] Çardaķ Çorbacı والعسّاس باشى[2] ʻAssâs Başı. كان السّكمن باشى مسؤولاً أمام الآغا في أوقات السّلم عن سلوك كل الضبّاط التّابعين له والمسؤولين عن حفظ النّظام، وينوب مكان الآغا لدى ذهابه إلى الحرب، فيتولّى عندها شؤون المنطقة التّابعة لسلطة الآغا[3]. كان آغا إسطنبول مسؤولاً عن أورطات العجمي أوغلان وهي تؤدّي المهام الپوليسية، وهي كما ذكرنا تحلّ محل الأورطات العادية الذاهبة إلى الجبهة؛ ولكن لم يتضح إن كانت هناك مقاطعات أخرى يتولون حراستها[4]. أما التّعليم خانه جى والچارْداق چُورْبَه جى فقد كان كل منهما مسؤولاً عن مقاطعة معيّنة، حيث يتولّى الأول أمر المنطقة المحيطة بأوق ميداني[5] Oķ Meydanı حيث توجد مدرسته التّعليمية، بينما يشرف الثّاني على منطقة تسمى باسمه (چارْداق) على القرن الذهبي حيث تتمركز أورطته، السّادسة والخمسون من البولوك، بشكل دائم[6]. ومن بين أفراد

(1) أو چارطاق Çarṭaķ – من الكلمة الفارسية چهار طاق Çähär Ṭâķ أي «الأقواس الأربعة». انظر حاشية عثمان نوري ج 1 ص 799. قلت: ومعنى چارْداق عموماً بالتركيّة المحكية اليوم: العريشة، العرزال. (أحمد)

(2) بالعربية من يخرج ليلاً في جولات تفتيشية، وتكتب «عَسَس ʻasses» بالتركية القديمة.

(3) عثمان نوري ج 1 ص 888–889.

(4) يظهر آغا إسطنبول في القائمة الطّويلة للضباط المسؤولين عن حفظ القوانين والنّظام في العاصمة الواردة في كتاب عثمان نوري ج 1 ص 884، وأيضاً في كتاب عطا ج 1 ص 290 عن الأشخاص المرتبطين بالشِّهر أميني.

(5) عثمان نوري ج 1 ص 885. يقول المؤلف إن التّعليم خانه جى يساعده في مهمته قوروجو الأوجاق، ويضيف أنهما كان ينفذان حكم الإعدام بالمجرمين المدنيين بربطهم إلى شجرة ثم جلدهم بحبل القوس ورميهم بالسّهام، أما المجرمون العسكريون فيتم شنقهم، وهي مزيّة ممنوحة من قبل السّلطان محمّد الفاتح. وهكذا تعني أوق ميداني «أرض استعراض رمي السّهام».

(6) دوسّون ج 7 ص 319. يقول عثمان نوري ج 1 ص 799، حاشية، إنه كان هناك رصيفان يدعيان چارْداق، أحدهما چارْداق يميش Yemiş (أي رصيف الفاكهة) والآخر چارْداق أون قپانى Un Ķapanı (أي رصيف وزن الطّحين). وكانت كلمة چارْداق تستخدم كمرادف لكلمة Ķapan المشتقة من الفارسية Käpân وتعني «الميزان»، وأصبحت تطلق أيضاً على البناء المقبّب حيث يجري وزن البضائع.

أورطة الچارْداق يؤخذ حرس مقر الآغا، وهو قصر قريب من جامع السّليمانية، ومن بينهم أيضاً الرّجال الذين يسيرون مركبه[1].

إن المُحضِر آغا هو ممثّل الإنكشاريّة لدى الصّدر الأعظم الذي يأتي جزء من حرس مقرّه من أورطته، ولديه تحت إمرته أيضاً فرقة من حملة الحراب ويدعون الحَرْبَه جية[2] *Ḥarbacıs* يأتون من أورطة الچارداق چُورْبَه جى[3]، ومجموعتان من الضبّاط الأدنى رتبة يدعون قاپى كاخية سى *Ḳapı Kâḥyasıs* (أو حُرّاس الباب)، وكذلك عدد من حملة البنادق ويدعون المومجية[4] *Mumcus*. وكان المُحضِر واحداً من ثلاثة ضبّاط مهمتهم التّأكد إن كانت الأحكام الصّادرة عن رجال الدّين والصّدر الأعظم قد تم تنفيذها[5] من قبل القاپى كاخية سى، وعددهم ستون، وحملة البنادق. كان خمسة من أولئك القاپى كاخية سى مسلّحين بعصي تسمى الفلقة *falaḳa* لهذا أصبحوا يعرفون بالفلقجية *Falaḳacıs*، وكان واحد أو اثنان منهم يرافقان الصّدر الأعظم والآغا في جولاتهما، ليقوما بضرب الآثمين الذين يحكمان عليهم آنياً. وكان المُحضِر آغا أيضاً مفتش السّجن الملحق بمكان إقامة الصّدر الأعظم الذي، كما سبق أن رأينا، يضمّ عدداً من المكاتب الحكومية[6].

---

(1) أحمد جواد ص 32، نقلاً عن هامر. وقد صار هذا المكان مقرّاً لشيخ الإسلام بعد قمع الإنكشاريّة، ولغاية إلغاء هذا المنصب بإعلان الجمهورية.

(2) من كلمة «حربة» العربية وهي الرّمح القصير.

(3) يقدر أحمد جواد عدد الحَربَه جية بـ100، ويقول إنهم يأتون من الأورطة السّادسة والخمسين. لا يذكر دوسّون (ج 7 ص 325) من أي أورطة يأتون ويقدر عددهم بـ60.

(4) من موم *Mum* أي «الشمعة» وتعني هنا «الفتيل».

(5) دوسّون ج 7 ص 167.

(6) المصدر السّابق ص 318، 325. كان عدد المومجية 84 يرأسهم المهتر باشى (أو رئيس حرس الباب - كلمة مهتر *Mehter* من الفارسية مهتار *Mehtär* وتعني «الأعلى» ومن هنا هم الخدم الأعلى). لم يكونوا جميعاً مرتبطين بأورطة المُحضر آغا، بل كان بعضهم مرتبطاً بأورطة العسّاس باشى والكاخية يَري. وهناك ضابطان في أورطة المحضر آغا يدعيان تُفَنكجى باشى (رئيس حملة السّلاح) ومَطره جى باشى (رئيس حملة قراب الماء) يسيران إلى جانبي الصّدر الأعظم عندما يخرج في جولاته (دوسّون ج 7 ص 172؛ عثمان نوري ج 1 ص 83). ومن أجل خدمة الفلقجية للصّدر الأعظم انظر دوسّون ج 7 ص 325. ومن أجل خدمتهم للآغا انظر

العسّاس باشى هو ثاني ضابط تنفذ الأحكام تحت إشرافه، أما الثّالث فهو صُوباشى إسطنبول[1]، وبالرّغم من كونه من الإنكشاريّة[2] فلم يكن أحد الضبّاط الأساسيين في الأوجاق[3]. كان العسّاس باشى والصُّوباشى يعملان معاً، ويعتمدان بشكل كبير على القوانين الشّرعية أكثر ممّا يفعل المُحضر آغا[4] بالرّغم من أنه كان يأتمر جزئياً بأوامر الآغا والسّكمن باشى[5]. كانا يخرجان في جولات تفتيشية ويوقفان الأشخاص الذين يُشتبه بقيامهم بالمخالفة، وبعد إخضاعهم لحكم الشّريعة يقومان بإيقاع العقاب بهم. كان السّجن الرّئيسي الذي يسمى بابا جعفر *Baba Ca'fer* والواقع قرب رصيف الفاكهة (*Yemiş Iskelesi*)[6]، تحت سيطرتهما المشتركة فيديره الصُّوباشى ويحرسه العسّاس باشى[7] الذي تقع على عاتقه مهمّة أخرى هي إبعاد حشود النّاس من الشّوارع

عثمان نوري ج 1 ص 888؛ أحمد جواد ص 37.

(1) دوسّون ج 7 ص 167. لقد سبق وأشرنا إلى الضباط الآخرين المدعوين صُوباشى كمشرفين على السّپاهية الإقطاعيين وكقائمين بمهام رجال الشّرطة في المقاطعات الرّيفية. وفي الواقع نشأ النّوعان من فئة واحدة: ففي الأيام المبكرة أطلق اللقب على قادة الجيش التّركي (وكلمة سو *su* لا تعني مياه – فكلمة صُو *Şu* تعني مياه – بل تعني الجيش). واستعملت بهذا المعنى في عهد الغزنويين (انظر على سبيل المثال تاريخ البيهقي في القرن الحادي عشر). وفي عهد الحكم السّلچوقي في آسيا الصّغرى كلف الصّوباشية بالحفاظ على النّظام في المدن. وفي الفترة الأولى من الحكم العثماني كان الاسم لا يزال يحمل معنى الأبّهة ثم بدأ يضمحلّ، وخصوصاً بعد فتح القسطنطينية، كما هو حال الألقاب دائماً (انظر عثمان نوري ج 1 ص 903-904). الموسوعة الإسلامية مادة «صُوباشى».

(2) انظر عثمان نوري ج 1 ص 900، 902.

(3) انظر قائمة دوسّون 7 ص 313-320.

(4) عثمان نوري ج 1 ص 884، 902.

(5) المصدر السّابق ص 900.

(6) كان بابا جعفر ولي المساجين، وكان هناك زاوية للعبادة يشرف المتولّي منها على توزيع الطّعام المقدم كصدقة للمساجين (انظر عثمان نوري ج 1 ص 911 من أجل وثيقة 1766-1767 المتعلقة بسوء الإدارة في السّجن). وكانت بوابة المدينة عند رصيف الفاكهة تدعى زندان قاپى سى *Zindân Kapısı* (بوابة السّجن) بسبب قربها من هذا المبنى. الموسوعة الإسلامية مادة «القسطنطينية».

(7) يقول دوسّون ج 7 ص 319 إن السّجن تحت إمرة العسّاس باشى كان في مركز المدينة لكنها معلومة خاطئة.

في المناسبات الرّسمية[1] أو عند إيقاع العقوبة بأحد المجرمين على الملأ[2].

إن الرّقابة الدّائمة التي تطبقها الأورطات المستقرّة في القُوللق *Ḳulluḳs* من قبل العسّاس باشي والصُّوباشي ورجالهما، والرّقابة العرضية التي يقوم بها الصّدر الأعظم وآغا الإنكشاريّة والسّكمن باشي وغيرهم، تُخضع الرّغبات الإجرامية لدى السّكان إلى فحص دقيق. لكن ذلك لم يكن ليضمن قمع هذه الميول، ولهذا كان النّاس يخضعون لرقابة أفراد آخرين من أوجاق الإنكشاريّة، وهم جواسيس متخفّون يدعون الصّالمَه تبديل چُوقَدارية[3] *Ṣalma Tebdîl Çoḳadarıs* والبوجِك باشية[4] *Böcek Başıs*. كان الأولون يقدّمون تقارير يومية للآغا ويهتمون بمنع المراهنات التي قد تحدث اضطرابات عامة، ومنع إهمال الحرفيين لواجباتهم الدّينية[5]، كما كانوا يراقبون إن كان رجال الأوجاق يتصرّفون بشكل لائق بين الملأ، ويحرصون على ألا يحدث الأطفال ضجيجاً في الجوامع أثناء شهر رمضان. أما البوجِك باشية فكانوا يتولون مهمّة منع السّرقات ومعاقبة اللصوص. ومن الملاحظ أنهم كانوا يستخدمون النّساء في أعمالهم السّرية، ويقال إنهم قد نجحوا نجاحاً باهراً في استعادة الأملاك المسروقة[6].

---

(1) عثمان نوري ج 1 ص 902، 954.

(2) دوسّون، المصدر السّابق.

(3) تعني حرفياً «الخدم المتخفّون للخروج في جولات تفتيشية»، وكلمة جوقة (أو جوخة) *çoḳa* تعني بالتركية القماش الفاخر ودار *dâr* تعني بالفارسية (مالك) وتبديل بالعربية من فعل بدَّل، وأصبح المعنى بذلك تغيير الملابس أو المظهر، أي التّخفي؛ وتستخدم كلمة صالمَه *Ṣalma* بمعنى جاسوس. وكان هؤلاء الرّجال يدعون أيضاً صالمَه باش چُوقَدارية *Ṣalma Baş Çoḳadârıs* وصالمَه تبديل عسكرية *Ṣalma Tebdil ʿAskerıs*، ويبلغ عددهم بين العشرين والأربعين.

(4) بوجِك تعني بالتركية الحشرة، لأنهم يتسللون كالدّيدان داخل الأسرار الإجرامية، ومن هنا صارت بوجِك باشي تعني التحرّي.

(5) كانوا يضربون الرّجال الذين يتجاهلون الأذان ويجبرونهم على الذهاب إلى المسجد.

(6) عثمان نوري ج 1 ص 901.

(ج) الخيّالة

كان كل من تقسيمات الخيّالة السّتة، كما سبق وأشرنا، يقوده آغا يُعيَّن من بين العاملين في القصر السّلطاني. وكان فيها أيضاً ضبّاط عامّون كالكاخية والكاخية يَري - اللذين يمثلانها لدى الصّدر الأعظم[1] كما يمثل المُحضِر آغا الإنكشاريّة - وباش چاوُش وباش بولوك باشي وسكرتير أو أكثر[2]، وبما أن لكل منها رايته الخاصّة فهناك على الأغلب عدد من العَلَمدارية[3] *'Alemdârs* . وبالرّغم من أن كل قسم كان يدعى بالبولوك، فقد كانت هذه الكلمة تطلق أيضاً على فروع تلك التّقسيمات التي تتألف كل واحدة منها، في فرق السّپاهية والسِّلَحْدارية إن لم يكن في البقيّة، من عشرين رجلاً يقودهم بولوك باشي[4]. ويدلّ وجود الچاوُش باشي بين الضبّاط الآخرين على أنّ لكلّ فرقة چاوُش أو أكثر. ويمكن ملاحظة أنّ أحد المؤرّخين العثمانيين في القرن السّابع عشر[5] ينتقد تنظيم الخيّالة النّظاميين بأنه مزوّد بعدد قليل من الضبّاط للحفاظ على النّظام بشكل جيّد.

لا شكّ أن امتلاك كل رجل من التّقسيمات العليا لعدة أتباع مسلّحين قد جعل السّيطرة عليهم أمراً صعباً، ويبدو أن عدد هؤلاء العبيد لدى كلّ رجل كان يتناسب مع الرّواتب التي تُدفع له[6]. وبهذا نجد أن السّپاهية أوغلان أصحاب الرّواتب الأعلى

(1) دوسّون ج 7 ص 172. في زمن دوسّون كانت البولوكات الأربع قد دُمجت مع السّپاهية والسِّلَحْدارية، وبهذا لم يبق في الخدمة سوى كاخية الكتيبتين الأخيرتين. يذكر عثمان نوري ج 1 ص 883 كاخية يَري السّپاهية من بين الضباط المرتبطين بالصّدر الأعظم.

(2) يذكر رامبرتي الكاخية واليازجية أو السّكرتيرية؛ بينما يضيف سيّد مصطفى ج 1 ص 144 الچاوُشية؛ ويذكر دوسّون ج 7 ص 364 الكاخية يَرية والباش بولوك باشية.

(3) كان للسّپاهية والسِّلَحْدارية والعُلوفه جية والغُرَبا على التّرتيب رايات حمراء، وصفراء، وحمراء وخضراء، وبيضاء وخضراء. تسِنكايزن ج 3 ص 176؛ انظر دوسّون ج 7 ص 368 وسيّد مصطفى ج 1 ص 144.

(4) ليبيير (رامبرتي) ص 251؛ دوسّون ج 7 ص 364، 365.

(5) حاجي خليفة «كاتب چلبي» (سيّد مصطفى، المصدر السّابق).

(6) وفقاً لليبيير ص 98 نقلاً عن روايات أجنبية في القرن السّادس عشر، أما سيّد مصطفى ودوسّون

يحتفظون بخمسة أو ستة منهم، ويحتفظ السِّلَحْدارية بأربعة أو خمسة، بينما يحتفظ العُلوفَه جية باثنين أو ثلاثة فقط. أما الغُرَبا، الذين كانوا يتقاضون أقلّ الرّواتب، فلم يكن يُسمح لهم أبداً بالاحتفاظ بأحد من هؤلاء[1].

بالرّغم من التّفوق العددي والاجتماعي للسّپاهية على الإنكشاريّة، فإن قوّادهم الذين يُنتقون من أعلى فئة من وصفاء السّلطان كانوا يوضعون في مرتبة دون مرتبة آغا الإنكشاريّة بحسب الأسبقية. وبالفعل كان عدد من موظفي وضبّاط القصر السّلطاني يندرجون في مرتبة بينه وبينهم وفق هذا التّرتيب[2]، إذ كان الإنكشاريّة يتمتّعون بتقدير

فلم يشيرا إلى وجود هؤلاء العبيد المسلحين.

(1) المصدر السّابق ص 100. لم يتّضح تماماً إن كان السّپاهية أنفسهم أو الخزينة هي من يدفع أجور الجنود، وإن كان السّپاهية هم الذين يدفعون الأجور كما نظن فلا بدّ أنهم يعتمدون على سكوت السّلطات التّركية عن هؤلاء العبيد. لكن ليبيير Lybyer يذكر نقلاً عن كاتب ڤينيسي (غارزوني، 1573) أن 40,000 من الخيّالة كانوا يتقاضون رواتبهم من الخزينة. يقول سيّد مصطفى ج 1 ص 144 إنه لما ازداد عدد أفراد البولوك في عهد مُراد الثّالث إلى 20,000 بلغت رواتبهم السّنوية أكثر من 130,000,000 آقجَه، وهذا يعادل حوالي 20 آقجَه يومياً للشّخص الواحد، وهذا يكفي السّپاهية وحدهم دون أتباعهم. صحيح أن سيّد مصطفى يذكر ج 1 ص 145 أن الرّاتب اليومي للسّپاهية هو 13 آقجَه وللعُلوفه جية 11 آقجَه وللغُرَبا 9 أقجات، لكنه يضيف قائلاً إن هذا المبلغ هو للجدد فقط أما البقية فيتلقون مبالغ إضافية لقاء خدمتهم في الحرب؛ ويقول تسِنكايزن 3 ص 176 إنه في عهد سليم الأول كان السّپاهية والسِّلَحْدارية يتلقون من 20 إلى 40 آقجَه يومياً والعُلوفه جية والغُرَبا من 15 إلى 20، بينما يشير رامبرتي (ليبيير، ص 250-251) إلى تلقي السّپاهية 40 آقجَه والسِّلَحْدارية 25 آقجَه والعُلوفه جية 8 إلى 16 آقجَه والغربا 7 إلى 14 آقجَه.

(2) إن ترتيب الأسبقية الموضح في قانون نامِه علي عثمان هو كالتالي:
آغا الإنكشاريّة (بعد السّنجق بكية).
مير عَلَم، قاپيجى باشى، مير آخور، چاقرجى باشى، چاشنيگير باشى - وكلّهم من الخدمة الخارجية للقصر السّلطاني.
أغوات البولوك.
چاوُش باشى.
قاپيجى لر كاخية سى.
جَبَه جى باشى.

متميّز كفرقة، فعلى سبيل المثال عندما كانت الرّواتب توزّع على القوات النّظامية ثلاث مرات في العام، كان ضبّاطهم هم الوحيدون الذين تُصرف لهم رواتبهم بشكل مفصّل، بينما كان آغوات بولوكات الخيّالة يتلقون مبلغاً من المال يوزّعونه فيما بعد في قصر الصّدر الأعظم[1]. مع ذلك فهم يشتركون مع أوجاقات المشاة بمزيّة أن السّپاهية المذنبين تتم معاقبتهم من قبل ضبّاطهم الخاصّين[2] بالرّغم من عدم كون هؤلاء يتولّون مهام الپوليس كآغا الإنكشاريّة والطُّوپجى باشى والجَبَه جى باشى.

بما أن معظم رجال البولوكات الأربعة الأولى، وليس فقط الأغوات السّتة، يجنّدون من بين العاملين في القصر السّلطاني، فكان من الطّبيعي أن تكون صلاتهم بالسّلطان قريبة. وكما رأينا سابقاً كان للسّلطان حرّاس خاصون من الخيّالة يرافقونه في الحرب، والغريب أنهم يُعدّون من «النبلاء»[3]. لكن السّلطان سليمان العظيم اختار تشكيل فيلق آخر من خيرة رجال البولوكات وعيّنهم، تحت اسم الملازم[4]، كمعاونين شخصيين له. كان عددهم ثلاثمئة رجل وكان يُسمح لهم كمكافأة في نهاية كل حرب يشاركون فيها القيام بمهمات «مدنيّة» تعويضية كإدارة عقارات الأميرات أو أراضي الالتزام أو جمع الجزية من غير المسلمين. كان هؤلاء الخيّالة النّظاميون يُرقّون ليصبحوا ولاة على أقاليم صغيرة، ممّا يستلزم منهم العناية بالشؤون

طوپجى باشى (*O.T.E.M*. العدد 13، ص 83).

وفي نص آخر (ص 22) للدّفتر أميني والشّهر أميني أسبقية على أغوات البولوك؛ وفي قانون نامِه عبد الرّحمن توقيعي وضع أغوات البولوكات الأربع بعد الچاوُش باشى والقاپيجى لر كاخية سى – لكن ذلك لم يرد سوى في بحث يتناول الملابس الرّسمية في الدّيوان (*M.T.M*. ج 1 ص 526).

(1) انظر أحمد جواد ص 116 وما يليها. دوسّون ج 7 ص 222 وما يليها.

(2) انظر *M.T.M*. ج 1 ص 510 (قانون نامِه عبد الرّحمن توقيعي).

(3) هم حرس المتفرّقة المذكورون سابقاً.

(4) أطلقت الكلمة أيضاً في المناصب الدّينية (انظر الفصل الثّامن من الكتاب). وبإعادة تنظيم الجيش خلال القرن التّاسع عشر أصبحت تطلق على أدنى مرتبتين من الضباط.

المدنيـة والعسكـرية معـاً. وربما كان هدف السّلطان سليمان من مكافأة الملازمين هو إعدادهم لتلك التّرقية. بينما ننظر إلى هذا المنصب كهبة، ينظر إليه السّپاهية كحقّ وقد أسهم إصرارهم على الحصول عليه في الاضطرابات التي لحقت بتنظيماتهم والتنظيمات الحكومية فيما بعد[1].



(1) سيّد مصطفى ج 1 ص 145؛ أحمد راسم ج 1 ص 381. وكانت هذه الوظائف المدنية تدعى خدمت (خدمة) *Hidmet*.

الملحق الثّاني
العاملون في القصر الإمبراطوري

(أ) الخصيان السّود

كان المخصي الأسود الذي ينضم أخيراً إلى قسم الحريم يُعرف باسم إين آشاغى آغا *En Aşağı Ağa* أي الآغا الأدنى. وبعد تقديمه للقيزلر آغاسى *Ķızlar Ağası* يأخذه الأوضه لالاسى *Oda Lalası*، وهو مشرف قسم الأغوات، إلى الضابط الرّئيسي لحرس الخصيان الذي يدعى قاپى غُلامى *Ķapı Ğulâmı* ويدوّن اسمه في السّجلات بحضوره، ومن ثم يُطلب منه تقبيل يد الضابط المساعد ذي رتبة الحاصللى *Ḥâşilli* أو الأورطَنجَه *Ortanca* الذي يُعيَّن لالا له، أي مشرفاً عليه. وتصبح وظيفته خدمة خصيان المرتبة الأعلى منه مباشرة الذين يدعون أغوات العجمي (أي الأجنبي)[1]، وضبّاطهم المساعدين، والنّوبَت قالفَه سية[2] *Nevbet Ķalfasıs* (أيِ الحرس البُدلاء)، ويتولّى بدوره قيادة الخصيان المسؤولين عند أبواب قسم الحريم. أما الآغا الأدنى فكان يشرف بنفسه على الحراسة في أوقات الوضوء والصّلاة[3]، ويمضي بقية وقته في تعلم مبادئ وقوانين الأوجاق.

---

(1) ربما يعود سبب تسمية جنود الإنكشاريّة الجدد بالعجمي أوغلان لأن أغوات العجمي كانوا، مثلهم، من غير المسلمين.

(2) نوبَت من العربية (نوبة) أي «دور» وتدل على العمل المتكرّر. قالفَه كلمة تركية محرفة من العربية «خليفة». قلت: وهذا غلط، فالعبارة لا علاقة لها بالعربيّة، وتعني: وكيل، أستاذ، معلّم الصّنعة. (أحمد)

(3) ربما لأن الأقدم منه مجبرون على حضور الصّلوات المسبوقة بالوضوء، في مسجدهم.

وما إن ينضم مخصي آخر للخدمة حتى يصبح الآغا الأدنى بشكل تلقائي آغا عجمي تاركاً لقبه السّابق للقادم الجديد. لم يُذكر عدد أغوات العجمي المعيّنين آنذاك، لكنهم كانوا يُرقّون في النّهاية حسب الأسبقية عندما تكون هناك شواغر، ليصبحوا نوبَت قالفَه سية. كانت تلك التّرقيات تُمنح للقيزلر آغا *Kızlar Ağa* والباش قاپي غُلامى من قبل الضابط المسؤول عن نظام ونظافة الفيلق، ويدعى مساندرجى باشي *Müsândereci Başı*.

هناك خمسة نوبَت قالفَه سية أربعة منهم، مرتبون حسب الأسبقية، يتناوبون تولي المهام بينما يشرف الخامس، وهو الأهم مرتبة، على البقية في مهاجعهم ويقوم أحياناً بمهمّة الحراسة عندما يخرج السّلطان والقوادن إلى أحد سرادقات الحديقة[1]. يتولى النّوبت قالفَه سية مهمّة الاحتفاظ بمفاتيح أبواب الحريم وهي أربعة، اثنان من الحديد واثنان من البرونز يتوضع أحدها وراء الآخر في الممرّ الوحيد الذي يمكن الدّخول منه إلى قسم الحريم[2]. ويتسلّم النّوبَت قالفَه سى مفاتيح هذه الأبواب من القيزلر آغاسى في الصّباح الباكر ويعيدها إليه في الليل.

فوق رتبة النّوبَت قالفَه سية، هناك أربعة ضبّاط مساعدين يُدعون الأورطَنجة[3] *Ortanca*، وفوقهم مباشرة اثنا عشر آخرون يدعون حاصللى[4] *Ḥâşilli* ويشرفون على النّوبت قالفَه سية. تكون التّرقية بالأسبقية أيضاً، لكن يحقّ للأورطَنجَه والحاصللى رفض استقبال النّوبت قالفَه سى أو الأورطَنجى الأقدم المؤهّل للانضمام إلى صفوفهم. ولدى ترقية المخصي إلى هاتين الدّرجتين يستقبله القيزلر آغاسى، فيقوم بتقبيل طرف ثوبه ثم يذهب إلى مسجد الخصيان لتوزيع الأعطيات.

---

(1) كانت هذه النّزهات ذات المراسم المعقدة تسمى خلوتي هُمايون *Ḥalveti Ḥümâyûn* (أي الخلوة السّلطانية). انظر دوسّون ج 7 ص 82.

(2) انظر دوسّون ج 7 ص 70.

(3) أي «الوسط» ويعني ذلك بين النّوبَت قالفَه سية والحاصللى.

(4) أي «كامل التّدريب». «حاصل» بالعربية يعني النّتاج، ومنه «الربح» أي «ما يتبقى بعد عملية التّنقية».

يؤهَّل الحاصللى الأقدم، لدى وجود الشّاغر، ليصبح الضابط الثّاني للحراس ويسمى يايلا (يايلاق) باش قاپى غُلامى Yayla(ḳ) Baş Ḳapı Ğulâmı، بينما يترقى الضابط الثّاني ليصبح ضابطاً أول ويسمى يَني سَراي باش قاپى غُلامى Yeni Serây Baş Ḳapı Ğulâmı. يعني اللقبان على التّرتيب رئيس عبيد الباب الصّيفي Summer Head Slave of the Door ورئيس عبيد الباب في القصر الجديد[1] Head Slave of the Door of the New Palace. يدعى الأول بهذا اللقب لأنه يتسلم القيادة عندما يذهب السّلطان في الصّيف إلى بشيكطاش Beşiktaş أو قصر آخر غير طوپ قاپى سَراي. وكانت وظيفتا المدعوَّين باش قاپى غُلامى هي الأعلى في الأوجاق التي يمكن للخصيان أن يترقّوا ليصلوا إليها بالأسبقية، أما الوظائف الأخرى فتُمنح بالأفضلية، حتى التي تكون أدنى رتبة من هاتين الوظيفتين. وبهذا كانت كل شقة (دائرة Dâ'ira) مستقلة من قسم الحريم - كتلك التي تخصّ الوالدة أو القوادن - مزوّدة بباش آغا[2] يُختار عادة من بين الأورطَنجَه أو الحاصللى، بالإضافة إلى عدد من الخصيان يعملون بأمره ويُختارون من بين العجمي والنّوبت قالفَه سية ويدعون أغوات الحريم Harem Ağasıs لتمييزهم عن المختصّين بالحراسة. يستمرّ كل هؤلاء الخصيان بالترقّي حسب الأسبقية بغض النّظر عن عملهم الخاص، وتبقى المناصب الأخرى خارج التّرتيب الذي ذكرناه لكنها لا تنتظم، كما يبدو، ضمن ترتيب مستقل. وهي على ثلاثة أنواع: المُساندرجية[3] Müsânderecis ويرأسهم المُساندرجى باشى،

(1) غُلام بالعربية، وتطلق هنا على العبد، وهي معادلة لكلمة أوغلان التّركية. يستخدم دوسّون كلمة أوغلان بدلاً من غُلام بهذا الخصوص.

(2) يعمل باش آغا الوالدة كمساعد لرئيس حرس الخصيان الباش قاپى غُلامى.

(3) معنى هذه الكلمة غير واضح، ويقول رِدهاوس إن المُسانده Müsendere تحريف للكلمة العربية المَصدَرة Maşdara وهي اللوح المثبت في نهاية الأريكة التركية، لكن ذلك لا يوضع صلتها بالكلمة التي نود معرفة معناها. وإن كلمة مصدرة ليست فصيحة ولم تظهر في قاموس دوزي، أما «المصادرة» فتعني الانتزاع بالقوة - وقد تعني هنا «فرض غرامة» وبمقارنة فكرتي فرض الغرامة وفرض العقوبات تبدو الصّلة معقولة وقد يكون المُساندرجى هو تمويه للمُصادرة جى.

والمصاحبين *Muşâḥibs* ويرأسهم المصاحب باشى، والخزينه دار آغا *Ḫazînedâr Ağa*، ووكيله خزينه وكيلي *Ḫazîne Vekîli*. تنحصر مهمّة المُساندرجية، كما سبق وأشرنا، في مراقبة نظافة الخصيان والتزامهم بالأنظمة وأداء واجباتهم الدّينية. كان كل الخصيان لغاية رتبة الحاصللى يعاقبون بالضرب، أما ذوو الرّتب الأعلى فيعاقبون بتوجيه الإنذار إليهم، وفي حال الذّنب الكبير يُنفون إلى مصر. وكانت مهمّة المصاحب باشى[1] البقاء في انتظار السّلطان لدى دخوله إلى قسم الحريم لينقل أوامره إلى القيزلر آغاسى. ويبلغ عدد المصاحبين العاديين ثمانية أو عشرة، ويرافق السّلطان ورئيسهم اثنان منهم في كل مرة ويقومون بنقل الأوامر إلى رئيسة الوصيفات. وسبق أن ذكرنا أن مهمّة الخازن ووكيله هي الإشراف على الشّؤون الاقتصادية في الأوجاق، ويحتل الخازن مرتبة رقيب للآغا، ويأتي قبل المصاحب باشى مباشرة[2].

يبدو أنه في القصور الأخرى، وبالأخصّ السّراي القديم، حرّاس مشابهون من الخصيان يرأسهم باش قاپى غُلامى، لكن لم يتّضح لنا إن كان الخصيان ينتقلون من خدمة إلى أخرى. لقد أصبحوا هم وكل الخصيان العاملين في قصور الأمراء والأميرات تحت سلطة القيزلر آغاسى. لم يكن لكل أميرة باش آغا فقط، كالوالدة والقوادن، بل لديها باش قاپى غلامى ومابين جى[3] الذي يرأس عشرة أو اثني عشر من خصيان الحريم. وأخيراً، كان لكل أمير في «قفصه» مخصي أسود كأحد معلّميه أو المشرفين عليه (ويُدعى لالا *Lala*).

أما العاملون في قصر الآغا فيتألفون من عدد من النّوبت قالفَه سية، يبقى أحدهم في الخدمة أثناء الليل في حال تم طلب الآغا لأمر طارئ، وعدد من الجواري[4]، وحاشية

---

(1) المصاحب كلمة عربية تعني المرافق، وتعني هنا «المنتظر في الخدمة».
(2) انظر دوسّون ج 7 ص 55، ويدعوه باش مصاحب.
(3) إن مهمّة المابين جية هي حمل فانوس أو مصباح أمام الدّاماد، أي زوج الأميرة، عندما يزور قسم الحريم ليلاً، وحمل الرّسائل منه إلى الأميرة عندما يكون في السّلاملك أو غرفة الاستقبال.
(4) يذكر دوسّون ذلك كمزية غريبة لمخصي، ج 7 ص 54.

كاملة من الخدم والحرّاس بمختلف أنواعهم، وهم ليسوا جميعهم من الخصيان[1]. كانوا خاضعين لتوجيهات مشرف غرفته[2] الذي بالرّغم من عدم علو مرتبته، يتولى شؤون القصر في غياب الآغا. وعندما يُعزل الآغا يُنفى هو أيضاً إلى مصر ويُستبدل إما بباش قاپي غلامی السّراي القديم أو بحاكم المدينة، وهو منصب سبق وذكرنا أنه صار يُمنح في الأيام الأخيرة للخصيان السّود العاملين في خدمة الحريم[3].

(ب) الخدمة الدّاخلية

1. الخصيان البيض

لغاية قرب انتهاء القرن السّادس عشر كان الخصيان البيض مسيطرين على خدمة الدّاخل وخدمة الحريم. وكان لرئيسهم، آغا باب السّعادة أو القاپي آغاسی، خمسة ملازمين من الخصيان البيض الرّئيسيين، واحد لكل غرفة من الغرف الثّلاث العليا، ويدعون:

(1) للخاص أوضه *Ḫâṣṣ Oda*، خاص أوضه باشی[4] *Ḫâṣṣ Oda Başı*

(2) للخزينة *Ḫazîne*، الخزينه دار باشی *Ḫazînedâr Başı*،

---

(1) يذكر عطا ما يلي:
كوركجو باشی *Kürükçü Başı* (المسؤول عن معاطف الفراء)؛
قوشجي باشی *Ḳuşçu Başı* (رئيس الطّباخين)؛ كك
قهوجي باشی *Ḳahveci Başı* (رئيس صانعي القهوة)؛
باش چُوقَدار *Baş Çoḳadâr* (رئيس الخدم)؛
حقبجی *Ḥeğbeci* وزُلفلي بالطَه جی *Zülüflü Balṭacı* وقزبكجي *Ḳıbekci*.
والأصناف الثّلاثة الأخيرة ليست من الخصيان بالتأكيد.

(2) أوضه لالاسی *Oda Lalası*.

(3) عطا ج 1 ص 257 وما يليها.

(4) في الأيام الأولى كان الخاص أوضه باشی وصيفاً وليس من الخصيان ح انظر ليبيير ص 127، وقانون نامِه الفاتح (*O.T.E.M*. العدد 13، الملحق 14). ولكن يمكن ملاحظة أن الخاص أوضه باشی مصنّف في رتبة بين المخصيين من أغوات الباب والخزينه دار باشی وكأنه واحد منهم.

(3) للكيلار *Kilâr*، كيلارجي باشي[1] *Kilârcı Başı*؛

وواحد لكل من الغرفتين (اللتين تسمّيان الغرفة الكبرى *Büyük Oda* والغرفة الصّغرى *Küçük Oda*)[2]، حيث يتابع الوصفاء تعليمهم الذي بدأوه في غَلَطة سراي أو في مكان آخر قبل أن يتم قبولهم للعمل في الخدمة المناسبة، وهم:

(4) آغا السّراي *Serây Ağasi* (آغا القصر) المسؤول عن أمن المبنى ويقود حرساً من أربعين تابعاً من الخصيان؛

(5) كاخية سى السّراي *Serây Kâḫyası* (مشرف القصر)[3]، الذي لم تذكر مهماته.

وأدنى من هذه الرّتب هناك

(6) خمسة من الكوشِه باشية *Köşe Başıs* (وتعني حرفياً رؤساء الزّاوية) وتتلخّص مهمتهم بمراقبة سلوك مرؤوسيهم وتحمّلهم لواجباتهم[4]

(7) عدد غير محدّد من الباش إسكية *Baş Eskis* (أي رؤساء الأقدم رتبة)، وتدعى أعلى رتبة بينهم أوضه كاخية سى (أي مشرف الغرفة)؛ و(8) اثنان من أوزنگى آغاسى *Üzengi Ağasıs* (أغوات الرّكاب - مع عدم الخلط بينهم وبين ضبّاط الخدمة الخارجية الذين يحملون اللقب ذاته)، يدعى أحدهما «اليمين» والآخر «اليسار» - ربما لأنهما يسيران إلى جانبي السّلطان حين يخرج في موكبه[5].

كان الخصيان البيض المساعدون الذين يرأسون مجموعة أغوات الإيچ يدعون

(1) الكيلارجي هو من يعتني بالكيلار - أي غرفة حفظ المؤن.

(2) أشار عطا إلى الغرفة الصّغرى فقط، أما دوسّون (ج 7 ص 47) ومحرّر قانون نامِه محمّد الثّاني (*O.T.E.M*. ج 13 ملحق 15، حاشية) فقد أشارا كلاهما إلى الغرفتين الكبرى والصّغرى.

(3) وفقاً لعطا ج 1 ص 164. ولم يذكر دوسّون ج 7 ص 56 وما يليها السّراي كاخية سى.

(4) لم يذكر أن تلك هي مهمّة الكوشِه باشية بل الخاص أوضه لية الذين يحملون اللقب ذاته.

(5) عطا، المصدر السّابق.

الصّفرة إسكي سية *Şofra Eskisis* (أي الأقدم على المائدة)»[1].

حدث أول فقدان للسّلطة من الخصيان البيض إلى الخصيان السّود في عهد السّلطان مُراد الثّالث عندما، في عام 1582، مُنح منصب آغا دار السّعادة لمخصي أسود، وهو في العادة من نصيب الخزينه دار باشى أو آغا السّراي، ثم أعيد بعد عشر سنوات إلى آغا السّراي، لكنه مُنح للسّود أخيراً في عهد السّلطان محمّد الثّالث عام 1595 عندما انتُزعت سلطة الحريم وتفتيش بعض الأوقاف الإمبراطورية من يد القاپى آغاسى للأبد. لا شك أن هذا التّغيير نتج أيضاً عن ضعف سلطة الخصيان البيض على الوصفاء، لكن إدارة الخدمة الدّاخلية لم تؤخذ من بين أيديهم وتُسلّم للوصفاء أنفسهم إلا بعد قرن من الزّمان[2]. ومنذ ذلك الحين أصبحت مهام الخاص أوضه باشى محصورة في إلباس الشّخصيات المهمّة كالصّدر الأعظم وشيخ الإسلام وبعض موظفي القصر أثواب الشّرف: ويقال إنه أصبح رئيس مراسم الخدمة الدّاخلية (إندرون تشريفاتجى *Enderûn Teşrîfâtcı*)؛ بينما انحصرت مهام الخزينِه دار باشى والكيلار باشى في الإشراف على تزويد أمكنة السّكن بالمؤن. واستمرّت مهمّة آغا السّراي كقائد للقصر في غياب السّلطان والضبّاط المرافقين له[3]؛ وبقيت العناية بغَلَطة سَراي من نصيب أحد الخصيان البيض. لكن الخصيان البيض كانوا حينها قد فقدوا كل مراكزهم البارزة السّابقة، ويذكر دوسّون أنه في ذلك الزّمان لم يعد هناك سوى ثمانين منهم، مقابل مئتين من الخصيان السّود[4].

2. الغرف السّفلية

يعود أغلب معلوماتنا المتعلقة بتنظيم الخدمة الدّاخلية إلى القرن الثّامن عشر حين لم تعد بأيدي الخصيان البيض. وإن نزع السّلطة منهم قد ترافق دون شكّ ببعض

(1) عطا ج 1 ص 160.
(2) بتخطيط من چورلولى علي پاشا.
(3) وفقاً لدوسّون ج 7 ص 57.
(4) المصدر السّابق؛ عطا ج 1 ص 164-165.

الإصلاحات، ولكن يبدو أن معظم المناصب في الغرف الثّلاث العليا قد أُحدثت أثناء عهد السّلاطين محمّد الثّاني وبايزيد الثّاني وسليم الأول[1]، وبالرّغم من أن غرفة السَّفَرلي *Seferli Oda* لم تنشأ إلا لاحقاً في عهد السّلطان أحمد الأول لتحلّ محل «الغرفة الصّغرى»[2] (*Küçük Oda*) التي كانت مدرسة عامة لتدريب الوصفاء أكثر من كونها قسماً نظامياً للخدمة، فكانت قد بُنيت قديماً قبل زمن إعادة التّنظيم.

كانت الغرف السّفلى الثّلاث، الخزينه والكيلار والسَّفَرلي[3]، منظمة بطريقة متشابهة في شكلها النّهائي، وبهذا كان رجال معيّنون في كل قوغوش *Koğuş* يدعون بِچاقلى *Bıçaklı* لأنهم يتمنطقون بخناجر (*Bıçak*) مطلية بالذهب أو الفضة؛ بينما يُعرف من هم أقل منهم رتبة بالصُّويناق[4] *Şoyunaks*، لأنه كان يُسمح لهم بارتداء ملابس النّوم عند انتهاء واجباتهم. يبدو أنّ هناك حوالي أحد عشر بِچاقلى وتسعة صويناق لكننا لم نعرف عددهم الكلي[5]. هناك أيضاً في كل قوغوش اثنا عشر قالفَه *Kalfas* (خليفة *Halîfes*) يتلقون أعطيات سنوية تتجاوز الرّاتب المعتاد للوصفاء، وكانت مهمّتهم مساعدة الخوجات *Hocas* (المدرّسين)[6] في تعليم المبتدئين. أخيراً، باستثناء الكاخية، كان لكل قسم عدد كبير من الموظفين ومعاونيهم ينقسمون إلى فئتين تبعاً لنوع ترقيتهم.

أما الكاخية أنفسهم فكانوا أفراداً سابقين في الخاص أوضه في مرتبة أدنى مباشرة من الوصيف الأول، السِّلَحْدار آغا، الذي كانوا يعملون تحت إمرته، وكان كل واحد

---

(1) انظر عطا ج 1 ص 30، 72، 73، 94، 98.

(2) سبق أن ذكرنا أن عطا يتجاهل وجود الغرفة الكبرى. ويذكر دوسّون ج 7 ص 48 أن الغرفتين ألغيتا في عهد محمّد الرّابع، بينما يذكر عطا ج 1 ص 154 تحويل الغرفة الصّغرى إلى غرفة السّفرلي في عهد أحمد الأول (1606) أو (1607).

(3) هكذا يسمّيها عطا في مواضع مختلفة من كتابه. ولدى دوسّون 7 ص 44 هي (سفر أوضه سي) وتترجم إلى العربية بغرفة السّفر أو الحرب.

(4) من التّركية صوينمق *soyunmak* أي «يخلع ثيابه».

(5) وفقاً لعطا ج 1 ص 138.

(6) عطا ج 1 ص 75. وكان هؤلاء على الأرجح من اللالا الكبار.

منهم يُعيّن في الغرفة التي بدأ خدمته فيها. وبهذا لم يكن لدى كاخية الكيلار والسَّفَرلي أمل كبير في التّرقي إلى خدمة السّراي، أما كاخية الخزينه فكان يترقى عادة لينال منصب السِّلَحْدار[1].

كان الموظفون الأدنى رتبة في كل غرفة، والذين يُرَقّون لأسبقيتهم، يدعون بِچاقلى إسكي *Bıçaḳlı Eski* ويُعيّنون من بين البِچاقلى المذكورين أعلاه. كانوا اثني عشر في كل غرفة[2]، وكان أعلى اثنين في الخزينة والسَّفَرلي وأعلى خمسة أو ستة في الكيلار ينالون ألقاباً خاصّة[3]، بينما يعمل البِچاقلى إسكي الذين لا يحملون ألقاباً في كل غرفة كموظفين معاونين[4]. يعيّن الموظفون الباقون حسب الكفاءة والمهارة – وكان عددهم يختلف بحسب القسم الذي يعملون فيه. وفي الوقت ذاته كان في كل قسم عشرة موظفين ذوي ألقاب مطابقة، أولهم بِچاقلى إسكي بينما يعيّن البقية حسب الأفضلية.

هؤلاء العشرة الأوائل هم:

(1) گوچ إسكي سى[5] *Göç Eskisi* (أي الأقدم للانتقال أو السّفر) – ويدعى كذلك لأنه كان يحلّ محل كاخية غرفته عندما ينتقل السّلطان إلى مكان سكن آخر؛

(2) الباش قُوللقجى *Baş Ḳulluḳçu* (رئيس الخدم)؛

(3) النّوبَتجى باشى *Nevbetçi Başı* (رئيس الحراس)؛

(4) و(5) قُوللقجى *Ḳulluḳçus* أو خُدام (2) و(3)؛

---

(1) دوسّون ج 7 ص 44.

(2) عطا ج 1 ص 96؛دوسّون ج 7 ص 45.

(3) انظر عطا ج 1 ص 165–166. يقول إنه كان هناك ستة يحملون لقب بِچاقلى إسكي في الكيلار، لكنه لا يُبيّن سوى خمسة منهم. ولا ندري في أي موضع أخطأ.

(4) وفقاً لدوسّون، المصدر السّابق.

(5) گوچ تعني الانتقال أو الهجرة – من الفارسية كوچ *Koç*. والگوچ إسكي سى في كل قسم هم من البِچاقلى إسكي سى.

(6) پارِس كاخية سى *Pâris Kâḫyası* (المشرف على غرفة المرضى)[1]؛

(7) إمام الكاخية *Kâḫya's Imâm* (الإمام للصّلاة)؛

(8) قُوللقجى الكاخية *Kâḫya's Ḳulluḳçu*؛

(9) كيلارجى الكاخية *Kâḫya's Kilarcı* (السّاقي)؛

(10) قفتانجى الكاخية *Kâḫya's Ḫoftâncı* (رئيس غرفة الملابس)[2].

أما الموظفون الخاصون في كل غرفة فهم:

(أ) في غرفة الخزينة

(1) الگييم باشى *Giyim Başı* (رئيس اللباس)[3] – وهو نائب الكاخية؛

(2) الباش يازجى *Baş Yazıcı* (رئيس الكاتبين)، ويدعى أيضاً الباش أفندي؛

(3) ثلاثة كاتبين أدنى رتبة يدعون اليازجى الأول، الثّاني، والثّالث؛

(4) ثلاثة يازجية مساعدون.

إن مهمّة هؤلاء الكاتبين السّبعة هي الاحتفاظ بسجلات الأشياء الموجودة في الخزينة، وتدوين ما أخذ منها وما أضيف إليها.

(5) حافظ الكتب *Kütüb Ḥâfiẓi*، وهو مسؤول أمام الكاخية عن الحفاظ على النّظام في مكتبات القصر.

(6) الچانطَه جي[4] *Çanṭacı*، وهو مسؤول مع قفتانجى الكاخية عن تفتيش

---

(1) ربما تكون كلمة پارِس (التي لا توجد عند رِدهاوس) تحريفاً عن كلمة «مريض» العربية.

(2) كلمة قفتان *Ḫoftân* (خفتان) هي على الأصح قفطان *Ḳaftân* أي «المعطف».

(3) أو الگوگوم باشى *Güğüm Başı*، مع أن اللفظ غريب، (انظر دوسّون ج 7 ص 41)، عطا ج 1 ص 165 ويفضل كلمة گييم لأنها تعني اللباس بينما تعني كلمة گوگوم «إناء». وكان الگييم باشى من البِچاقلى إسكي.

(4) چانطة كلمة تركية بمعنى حقيبة أو كيس نقود.

خزانة الأموال الخاصّة (خَرجي خاصّه دولابي *Ḫarcı Ḫâṣṣe Dolâbı*) والاحتفاظ بالسّجلات المتعلقة بها. وكانوا، مع الكاتبين وباش قُوللقجي الخزينة، مسؤولين أمام الكاخية عن الخزينة نفسها تفريقاً لهم عن موظف الغرفة. وللباش قُوللقجي مهمّة أخرى هي تسجيل وتدقيق السّتائر والسّجاد والأشياء الأخرى التي تزود بها الأقسام المختلفة للخدمة الدّاخلية من قبل ورشة الخياطين (التي تنتمي للخدمة الخارجية).

كانت الخزينة قد أنشئت أساساً لحفظ الأشياء الثّمينة التي يحصل عليها السّلاطين بعد فتح القسطنطينية أولاً ثم سوريا ومصر. لكنها تضمّ أيضاً مجوهرات وفراء السّلطان وصورة لكل سلطان بدءاً بمحمّد الثّاني ومن تلاه[1]، بل وإنها تحوي الأشياء التي يستعملها أغوات الخدمة ونزلاء قسم الحريم يومياً[2]. ويتم تدقيق محتوياتها بأكملها كلّما تغير الكاخية بعملية تستغرق عدة أشهر. كان الكاخية، خلال فترة خدمته، مجبراً على تزويد السّلطان بكشوف شهرية عن الواردات والصّادرات التي يحصيها الكاتبان الأولان، مع اتخاذ احتياطات دقيقة ضد السّرقة. وبينما كان الكاخية يحتفظ بختم السّلطان سليم الأول الذي تُختم به الأبواب، فقد كان رئيس الكتاب يحتفظ بالمفاتيح بحيث لا يمكن فتح الخزينة إلا بوجودهما معاً. وعندما تُفتح لإدخال شيء جديد أو أخذ شيء قديم أو للتنظيف الدّوري لمحتوياتها، كانت كل تلك العمليات تتم تحت إشراف موظفي القسم الرّئيسيين[3].

وبالإضافة إلى موظفي الخزينة المذكورين أعلاه، يورد دوسّون ستة آخرين لم يأتِ عطا على ذكرهم، وهم:

---

(1) دوسّون ج 7 ص 39؛ عطا ج 1 ص 57.

(2) كانت الأشياء التي يحتاجها قسم الحريم تطلب بواسطة القيزلر آغاسي، وتطلب مواد الكتابة من قبل السّرّ كاتبي، أما الأسلحة فيطلبها التُّفَنكجي باشي – عطا ج 1 ص 199–200. ويمكن رؤية كل تلك الأشياء الآن في متحف السّراي.

(3) عطا ج 1 ص 172–173؛ دوسّون 7 ص 39–41.

(1) آغا الآنَختار *Anaḫtar Ağası* (أي آغا المفتاح)[1] – وهو رجل الشّرطة الخاص بالغرفة؛

(2) السَّرغوتچجى *Serğuççu* (المسؤول عن حلي رأس السّلطان)؛

(3) القپانيچه جى *Ḳapanıçacı* (المسؤول عن أثواب السّلطان المبطنة بالفرو والمخصّصة للاحتفالات)؛

(4) الطّبق إسكي سى *Ṭabaḳ Eskisi* (المسؤول عن الأطباق) – أي أدوات الطّعام الخزفية؛

(5) اثنان من التُّفَنكجية *Tüfengcis* (المسؤولان عن البنادق) – ويحملان بنادق السّلطان عندما يخرج للصّيد[2].

(ب) في الكيلار (مكان حفظ المؤن)

(1) الپشكير باشى *Peşkir Başı*. الپشكير كلمة فارسية (پيش - گير *Pîş-gîr*) وتعني «المنديل» وبهذا يكون الپشكير باشى هو رئيس (أو المشرف على) المائدة، ومهمّته مراقبة الطّعام والشّراب المحضّرَين للسّلطان والاحتفاظ بالأواني التي تستخدم لذلك، وهو مسؤول أيضاً عن تعليم وانضباط أغوات القسم الذي يعمل فيه. أما نائبه الذي يحلّ محله في النّزهات الصّيفية فهو گوچ إسكي سى الكيلار الذي يدعى أيضاً موم باشى *Mum Başı* أو رئيس الشّموع.

(2) التّپسيجى إسكي سى *Tepsici Eskisi* (رئيس حملة الصَّواني) ومهمته تقديم الطّبق الفضي والملاعق الفضية للسّلطان، كما يقدّم للأغوات حلوى الفضوله *Foḏule* المصنوعة بالدّقيق الأبيض، وهو مسؤول أيضاً عن المطبخ الذي يسمى خَرجي فرن *Ḫarcı Fırın*، وهو جزء من الخدمة الخارجية[3].

---

(1) يذكر عطا وجود آنَختار غُلامى ينتمي إلى الكيلار، بينما لا يذكره دوسّون.

(2) دوسّون ج 7 ص 42–43.

(3) عطا ج 1 ص 166.

(3) الموم شاغردى *Mum Şagirdi* (أي تلميذ الشّموع)، ومهمته الاعتناء بشموع غرفة عباءة النّبي (*Ḫırḳaı Se'âdet Odası*).

(4) الآنَختار غُلامى *Anaḫtar Ğulâmı* (أي وصيف المفتاح)، ومهمّته حراسة المهجع ليلاً مع عدد من الخفراء.

(5) الشّربتجى (صانع الشّراب)، وكان يرافق السّلطان كلّما غادر القصر، بصفة رسمية أو غير رسمية، ومعه الطّعام والشّراب وأدوات الأكل والغسيل التي قد يحتاجونها، محملة على زوج من البغال.

(6) اليمِشجى *Yemişçi* (مقدّم الفاكهة).

(7) الطُّورشى جى *Ṭurşucu* (مقدّم المخلّل).

(8) الصّو قُوللقجى *Ṣu Ḳullukçu* (أي خادم الماء)، وكان يعمل بإمرة الموم باشى فيجعل بوستانجى السّقا أوجاغى *Saḳḳâ Ocağı* يأتي بالماء العذب على البغال من چامليجَه *Çamlica* إلى القصر[1].

أما باقي الموظفين فهم أولاً، خدم الپشكير باشى والتپسيجى إسكي سى والموم شاغردى، ثانياً، شربتجى الأمراء (أبناء السّلاطين الحاكمين والمتوفين)، وأخيراً، كيلارجى السِّلَحْدار آغا رئيس الوصفاء[2].

وبهذا كانت مهمّة إعداد طعام السّلطان موزعة بين عدد من الأغوات بقيادة كيلار كاخية سى. في الأيام الأولى، قبل تأسيس المناصب المذكرة، كان الباش قُوللقجى يتولى شؤون الكيلار بإشراف المخصي الأبيض كيلارى باشى، وفيما بعد لم يعد الباش كيلارجى مسؤولاً سوى عن عدد قليل من الأطباق. هناك موظف مهم آخر هو نوبَتجى باشى الكيلار الذي يتولى أمر الأطباق الذّهبية والفضية والأدوات الخزفية

---

(1) كل الأغوات المذكورين إلى الآن هم من البِچاقلى إسكي، وبهذا لا يتبقى سوى ستة آخرين. عطا ج 1 ص 166.

(2) عطا ج 1 ص 167.

التي يوضع فيها طعام السّلطان - وكانت سجلات هذه القطع محفوظة بتوجيهات من الكاخية والپشكير باشي والنّوبَتجي نفسه؛ وهو أيضاً مسؤول عن المخزن الطّبي حيث يحتفظ بالأدوية والأدوات الضرورية للفصد والحجامة التي يستخدمها الأغوات. ولقد أدّى غياب الخصيان البيض إلى تولي الموظفين المذكورين أعلاه، وبالأخصّ النّوبتجي باشي، معظم المهمات التي كان الكيلارجي باشي يقوم بها[1].

(ج) في السَّفَرلي (أي غرفة الحرب)

(1) الجامَه شُوي باشي *Câmeşûy Başı* (رئيس الكوائين)[2].

(2) المَهْتَر باشي *Mehter Başı* (رئيس أعضاء الفرقة الموسيقية).

(3) الحمّامجي باشي *Ḥammâmcı Başı* (رئيس المسؤولين عن الحمّامات).

(4) الصّاريقجي يَماغية (يَماقية) *Ṣarıḳçı Yamağıs* (مساعدو المسؤول عن لف العمائم).

يكمن سبب تنوّع المهمات التي يقوم بها أفراد غرفة السَّفَرلي إلى الظّرف الذي أنشئت فيه كبديل عن الغرفة الصّغرى *Küçük Oda* التي سبق وذكرنا أنها كانت مدرسة عامّة لتدريب الأغوات. إن الأنواع الأربعة الرّئيسية من الخدمات التي يقوم بها أفرادها هي: قرع الطّبول (*Ṭablzenlik*) ولف العمائم وحلاقة الرّأس وتنظيف ملابس السّلطان[3]. ولدى تأسيسها كان وصفاؤها يقومون بغسل ثياب السّلطان أثناء الحرب، ومن هنا أتى اسمها (سفرلي) ولقب الموظف الرّئيسي فيها (رئيس الكوائين). وفي أوقات السّلم كان الوصفاء يقومون بتنظيف أنواع متعدّدة من المناشف والمناديل فقط؛ وبما أن العمائم المصنوعة من الموسلين (صاريق *Ṣarıḳ*) التي يستخدمها

---

(1) عطا ج 1 ص 174-175.

(2) من جامه *Câme* الفارسية وتعني «الرّداء»، وشويدَن *Şûyîdân* وتعني «يغسل». ويذكر عطا هذا الموظف من بين البِچاقلى إسكي.

(3) عطا ج 1 ص 154.

السّلطان – وكذلك مناشفه التي يغسلها باش قُوللقجى القسم[1] – مختلفة عن قماش المناديل، فقد تولّى مهمّة لفها وفق النّمط المحدّد، بعد غسلها، خمسة عشر منهم (وهي حتى هذه اللحظة تؤدّى من قبل أغوات الخزينة). هؤلاء الوصفاء الخمسة عشر هم مساعدو رئيس لفّافي العمائم وهو فرد من أفراد الغرفة الخاصّة *Ḫâṣṣ Oda* ويُختار من بينهم[2]. هناك عشرون وصيفاً وعشرة مساعدين يتولّون مهمّة حلاقة رؤوس العاملين في الخدمة، وهي الآن مهمّة أغوات الخزينة والكيلار الذين أظهروا موهبتهم في هذا الفن. كانوا يعملون تحت إمرة رئيس الحمّامات الذي يعمل بدوره تحت إمرة رئيس الحلاقين بَرْبَر باشى *Berber başı*، وهو فرد آخر من الغرفة الخاصّة يقوم بالحلاقة للسّلطان نفسه. كان الأغوات يحلقون مرة شهرياً في الحمام الكبير الذي بناه السّلطان سليم الثّاني بجانب الخزينة. وكان الحمام يُسخن للمناسبة بإشراف الحمّامجى باشى بواسطة عبيد السّفن المبعوثين من الأدميرالية[3]. أما مهمّة قرع الطّبول – التي تطورت إلى عزف موسيقي بشكل عام – فهي من نصيب المَهْتَر باشى وفرقته[4]. يبدو أن العازفين كانوا يُنتقون من بين الأغوات المدعوين بچاوُشية القسم. ستسنح لنا الفرصة للكلام عن چاوُشية البلاط لدي حديثنا عن الخدمة الخارجية والإدارة المركزية. يبدومن رواية عطا أنه حتى العاملين في الخدمة الدّاخلية كانوا يُستخدمون كسُعاة في البداية، ولكن فيما بعد، وبالرّغم من بقائهم كرُسُل داخل القصر[5]، فقد دُرّب معظمهم ليصبحوا إما موسيقيين أو مؤذّنين (إن كان صوتهم جميلاً) أو للهتاف أثناء المناسبات الرّسمية. يقال إن الآخرين قد عملوا كمشرفين ومدرّبين لتلاميذ هذه الفنون[6]. ومع أن أفراد الفرقة الموسيقية ينتمون إلى غرفة السَّفَرلي، فإن دوسّون يدرج الچاوُشية

(1) عطا، المصدر السّابق؛ دوسّون ج 7 ص 44.
(2) عطا ج 1 ص 194-195.
(3) عطا ج 1 ص 198.
(4) عطا 1 ص 154.
(5) يقول دوسّون ج 7 ص 46 إن اثنين من كل غرفة كان دائماً في خدمة السِّلَحْدار آغا لينقلا أوامره إلى الوصفاء التّابعين له.
(6) عطا ج 1 ص 170.

الموسيقيين من بين أغوات الخزينة والكيلار[1]. كان چاوُشية الخدمة الدّاخلية يرأسهم باش چاوُش الذي يُعدّ أحد مساعدي وصفاء الغرفة الخاصّة[2].

3. الغرفة الخاصّة

كما هو الحال في الغرف السّفلية، ينقسم العاملون في الغرفة الخاصّة إلى فئتين بحسب حصولهم على التّعيين - سواء بالأسبقية أو بالأفضلية والكفاءة. وكانت الوظائف التي لا تتطلب مهارة أو تدريباً تُمنح بالترقية الاعتيادية حسب الأسبقية من منصب البِچاقلى إسكي للغرف السّفلية؛ كما يُعدّ ذوو المناصب العليا في الغرفة الخاصّة بِچاقلى إسكي فيها[3]. أما وظائف الفئة الأخرى - التي تتطلب مهارة أو تدريباً في فن من الفنون (مثال صنع القهوة أو أعمال السّكرتاريا) - فهي من نصيب أغوات الغرف السّفلية ما عدا البِچاقلى إسكي. بعض هذه التّرقيات ثابت - كوظيفة الصّاريقجى باشى *Şarıkçı Başı* الذي يُختار دائماً من بين الصّاريقجى يماغية *Şarıkçı Yamağıs* في غرفة السَّفَرلي - وبعضها متغير - كمنصب الغرفة الخاصّة الذي يُمنح لأيّ آغا يُعتقد بأنه مناسب له. تُعرف الوظائف التي تتطلّب مهارة معيّنة في القرن الثّامن عشر باسم المابين جى *Mâ-beynci* ويُعد أصحابها الخدم الشّخصيين للسّلطان ويؤدون مهامهم في المابين أو الأقسام المتوسطة من القصر - أي بين الحريم من جهة والبلاط الثّالث (مجال الخدمة الدّاخلية ككل) من جهة ثانية. يبدو أنه قبل إعادة التّنظيم الذي تلا اضمحلال نفوذ الخصيان البيض، أصبح كل وصفاء الغرفة الخاصّة، إن لم يكن الوصفاء جميعهم، من المابين جية. وبعد أن أصبحت مرتبة البِچاقلى إسكي أعلى من رتبة المابين جية[4] قُسمت وظائف الغرفة فعلياً إلى ثلاث درجات: أعلاها منصب

---

(1) دوسّون ج 7 ص 46.
(2) عطا ج 1 ص 168.
(3) وفقاً لعطا ج 1 ص 188، 192. أما دوسّون فلا يشير إلى وجود بِچاقلى إسكي في الغرفة الخاصّة.
(4) انظر عطا ج 1 ص 190-201.

البِچاقلى إسكي أو كبار الأغوات؛ ويليها منصب المابين جية؛ ثم منصب صغار الأغوات الذين لم يحملوا لقباً متميزاً.

أسّس السّلطان الفاتح الغرفة الخاصّة، وقد ذكرت ألقاب الموظفين الأربعة الرّئيسيين فيها[1]، ويبدو أن السّلطان سليم الأول قد حدّد عدد أفرادها بأربعين رجلاً عندما شكّل الوصفاء الذين أصبحوا حراساً لعباءة النّبي[2]. يذكر دوسّون أن العدد لا يزال أربعين في زمانه وأن هذا الرّقم الميمون يشمل السّلطان نفسه – وبهذا يكون عدد الوصفاء تسعة وثلاثين فقط[3]. أما عطا فيذكر أن عدد الوصفاء كان أربعين بدون السّلطان (ولا يذكر انتماءه إليهم أبداً) وباستثناء السِّلَحْدار آغا أيضاً الذي يُعدّ عادة الوصيف الرّئيسي[4]. وبغضّ النّظر عن عددهم، فالرّوايات تختلف في بعض النّقاط أهمها التّناقض في عدد الأغوات الموجودين في كل درجة من الدّرجات الثّلاث.

وسواءٌ كان السِّلَحْدار من ضمن الأربعين[5] أم لا، فإنّ رتبته البارزة ترفعه إلى فئة كبار الأغوات، تماماً كما يتميّز الكواخي في الغرف السّفلية عن معاونيهم. ويمكن القول إنّ السِّلَحْدار والكواخي قد شكلوا فئة خاصّة بهم وكان كاخية الخزينة، كما سبق ولاحظنا، يُعيّن خلفاً للسّلحدار عندما يصبح المنصب شاغراً. ولهذا نفرد السِّلَحْدار في قسم خاص به.

(أ) السِّلَحْدار آغا (حامل السّيف).

تنحصر مهام السِّلَحْدار الأساسية في حمل سيف السّلطان متدلياً من كتفه الأيسر (باستثناء المراسم العامّة حيث كان يعلقه في كتفه الأيمن)؛ والحفاظ عليه وعلى كل

---

(1) انظر *O.T.E.M*. العدد 14، الملحق 23.

(2) عطا ج 1 ص 30، 94.

(3) دوسّون ج 7 ص 34.

(4) انظر عطا ج 1 ص 188، 192، حيث الوصيف الأعلى رتبة هو الچُوقَدار آغا.

(5) أو التّسعة والثّلاثين.

دروع وأسلحة السّلطان بحالة جيّدة[1]. وبعد ترقيته إلى المرتبة الأولى في الخدمة ألقيت على عاتقه مهام أخرى، فقد أصبح متواجداً بشكل دائم منذ الخروج المبكر للسّلطان لأداء صلاة الفجر حتى عودته في وقت متأخر من المساء. وكان يقدّم كل تقارير (تلخيص *Telḫîs*) الوزراء وغيرهم؛ كما كان يحمل كل أوامر السّلطان (إرادة *Irâde*) إلى الضبّاط والموظفين المعنيين. ثم أصبح مشرفاً على سير المراسم التي يشارك فيها السّلطان؛ واشترك مع كاخية الخزينة في تولي أمور خزانة المال الخاصّة التي سبق ذكرها؛ بالإضافة إلى أنه صار مسؤولاً عن السّلوك الحسن لكل الوصفاء - وتقع نيابة عنه مهمّة الحفاظ على الانضباط في الغرف السّفلية الثّلاث على عاتق الكاخية؛ وكان يستقبل المبتدئين في الخدمة وينظم رواتب الأغوات عند تقاعدهم؛ ويقود فرق الزُّلُفلى بالطَه جية *Zülüflü Balṭacıs* في الخدمة الخارجية. وتنعكس أهميته من خلال العدد الكبير لحاشيته التي تتألف من خمسة لالات *Lalas*، وقفتانجي *Ḥoftâbcı*، وكيلارجي *Kilârcı*، وتوتونجي[2] *Tütüncü*، وتسعة چُوقَدارية *Çoḳadârs* الذين كانوا يعملون في مجال الصّقور أيضاً، وثلاثة زُلُفلى بالطَه جية *Zülüflü Balṭacıs*، وستة صوفلية *Ṣofalıs*، واثنين من اليدكجية *Yedekçis*، واثنين من الحَقْبَجية *Heğbecis*، وسقا *Ṣaḳḳâ*، وخمسة آشجية *Aşçıs*. وعندما كان السِّلَحْدار يُصرف من الخدمة، إلا إذا تقاعد، تُعهد إليه غالباً حكومة مصر أو حكومة إقليمية مهمّة أخرى[3].

(ب) كبار الأغوات، أو بِچاقلى إسكية الغرفة الخاصّة.

(1) و(2) الچُوقَدار آغا *Çoḳadâr Ağa* والرِّكابدار آغا *Rikâbdâr Ağa*، وبعد إعادة التّنظيم أصبحت وظيفتا هذين الآغوين شاغرة تقريباً. عندما كان چورلولى علي

---

(1) دوسّون ج 7 ص 34-35.

(2) تتن *tütün* تعني «التبغ».

(3) عطا ج 1 ص 209-212؛ دوسّون ج 7 ص 34-35؛ *O.T.E.M*. العدد 14 الملحق 23، الحواشي.

باشا سِلَحْداراً أصر عليهما بالقيام بمهام المابين جية؛ ولكن بحلول القرن السّابع عشر كان الأسلوب السّابق الذي يترقى وفقه الوصفاء بسرعة من الخدمة الدّاخلية إلى وظيفة حكومية قد تلاشى وغدت التّرقية من الخدمة أبطأ بكثير من السّابق ولم يعد بمقدور الأغوات الحصول على مناصب عليا بسهولة قبل أن يبلغوا السّتين من العمر أو أكثر؛ وفي هذه السّن تكون مهمّة المابين جى مجهدة لهم؛ وبهذا كانوا يعفون من الخدمة ويقتصر عملهم على الظّهور كمعاونين للسّلحدار في المناسبات العامة. وقد اعتادوا أيضاً عند مرافقة السِّلَحْدار والمخصي الأبيض خاص أوضه باشى على خدمة السّلطان أثناء سفره بحراً.

قبل إعادة التّنظيم كانت مهمّة السِّلَحْدار مرافقة السّلطان حيثما يذهب سواء في نزهاته المنفردة في أراضي القصر أوفي أي مكان آخر، فيمسك بركابه لدى ركوبه وترجّله. وأصبح الچُوقَدار يسير لاحقاً عن يمين السّلطان في الموكب حاملاً دثار المطر الخاص (خاص ياغمورلُق *Ḥâṣṣ Yağmurluḳ*)، ولدى توجه السّلطان إلى المسجد يقوم بنثر قبضات من النّقود الفضّية المسكوكة حديثاً بين العامة[1]. يحتمل أنه كان سابقاً المشرف المباشر للمابين جى ويدعى باسم يثير الالتباس هو باش چُوقَدار *Baş Çoḳadâr* (أي رئيس الخدم) والذي كانت مهمته تتعلق بملابس السّلطان. في البداية كان الرِّكابدار أقدم الاثنين رتبة[2]، ولكن في القرن الثّامن عشر لم يكن الچُوقَدار يحلّ محل السِّلَحْدار في غيابه فحسب بل أصبح يخلفه في وظيفته، وبشكل مماثل كان السِّلَحْدار حينها نائباً للچُوقَدار ووريثاً لمنصبه. من بين كل الأغوات لم تُمنح مزيّة لبس العمامة سوى لهذين الاثنين والسِّلَحْدار، أما من هم أدنى منهم رتبة فيلبسون قلنسوات مطرزة[3].

---

(1) انظر: *O.T.E.M*. العدد 14 الملحق 23-24، الحواشي.

(2) انظر *O.T.E.M*. العدد 14 الملحق 14.

(3) عطا ج 1 ص 208-209؛ دوسّون 7 ص 35؛ *O.T.E.M*. العدد 14 الملحق 23-24، الحواشي.

(3) الدُّولبَند آغاسي *Dülbend Ağası* (آغا العمامة)[1]. يختلف عطا ودوسّون في شرحهما للقب هذا الوصيف، فيذكر دوسّون أنه ووصيف آخر من الغرفة الخاصّة يتبعان السّلطان في المواكب الرّسمية ويحملان العمائم الإمبراطورية ينحنيان بها على حشود النّاس ليقوموا بأداء التّحية[2]. أما عطا فيذكر أن الدُّولبَند آغاسي هو نائب السّلطان في خدمة وتفتيش غرفة عباءة النّبي (*Hırkaı Se'âdet Odası*)، وبعد قيام النّاس بتقبيل الرّداء المقدّس يقوم بمسحه بقماش عمامة مطرزة. تبعاً لهذه الرّواية لم يكن مسؤولاً فقط عن تنظيف هذه الغرفة وإضاءتها بالشموع (بمساعدة موم شاغردي الكيلار)، بل يقوم بتنظيم تلاوة الخاص أوضه لية للقرآن بشكل مستمرّ والتي كانت إحدى مهامهم الرّئيسية. كانوا يستمرّون في أداء مهمتهم أربعاً وعشرين ساعة، اثنان منهم في وقت واحد[3]، وكان الدُّولبَند آغاسي يخبر السِّلَحْدار بأيّ قصور في أدائهم[4].

(4) الآنَختار أغاسي (آغا المفتاح)[5]. بعد إعادة التّنظيم حلّ هذا الموظف محلّ المخصي خاص أوضه باشي كمشرف على الغرفة العليا[6]، وكانت وظيفته مطابقة لوظيفة الكاخية في الغرف السّفلية. أما مهمّته الرّئيسية فهي التّأكد من أداء الخاص أوضه لية الجيّد وتوزيع الخدمات فيما بينهم ومراقبة خروجهم لصلاة الفجر واستلام طلبات إجازاتهم المرضية والإشراف على تنظيف مكان اجتماعهم الذي يسمى يشيل ديرَك *Yeşil Direk* (أي العمود الأخضر)[7]. ويذكر دوسّون أنه كان يعمل أيضاً كمشرف على الغرفة وعلى خدمة مائدة السّلطان[8].

---

(1) دُولبَند مأخوذة من الفارسية دُولبَند *Dolbänd* وربما تكون كلمة *turban* أو *turband* مشتقة منها – الموسوعة الإسلامية مادة «*Turban*». وهي معادلة للكلمة التّركية صاريق *Sarık*.
(2) دوسّون ج 7 ص 35.
(3) دوسّون ج 7 ص 38.
(4) عطا ج 1 ص 207–208.
(5) آنختار (ويكتبها عطا أنخدار) كلمة يونانية.
(6) عطا ج 1 ص 164.
(7) عطا ج 1 ص 206.
(8) دوسّون ج 7.

(5) الباش پشكير آغاسى *Baş Peşkir Ağası* (الآغا المشرف على المنديل). بعد إعادة التّنظيم لم يعد صاحب هذه الوظيفة يؤدّي المهمّة التي يوحي بها اللقب - أي تقديم منديل للسّلطان يمسح به يديه بعد غسلهما - ولكنه أصبح الآن نائباً للآنَختار آغاسى عندما يغادر السّلطان قصره إلى قصر صيفي آخر، إذ لم يكن الآنَختار آغاسى ولا الكواخي الثّلاثة في الغرف السّفلية يخرجون مع السّلطان. وبهذا كان الباش پشكير آغاسى يتولى شؤون الخاص أوضه لية الذين يرافقون السّلطان ويستلم التّقارير من الگوچ إسكي سية الذين ينوبون عن الكاخية وعن الخصيان البيض - السّراي كاخية سي[1] والكيلارجى باشى - اللذين ينوبان أيضاً عن القاپى آغاسى. وفي تلك المناسبات كان الباش پشكير آغاسى، كالآنَختار آغاسى، مسؤولاً بالطّبع أمام السِّلَحْدار آغا[2].

(6) البينيش پشكير آغاسى *Biniş Peşkir Ağası* (وتعني حرفياً آغا المنديل الرّاكب)، وهو مرافق الباش پشكير آغاسى. أما كلمة بينيش فتعني ظهور السّلطان خارج السّراي ممتطياً فرسه. وقد يكون البينيش پشكير آغاسى مسؤولاً عن الخاص أوضه لية ذوي الرّتبة الأدنى من رتبته الذين يشاركون في تلك المواكب.

(7) الإبريق دار آغاسى *Ibrîķdâr Ağası* (آغا الإبريق). لم يذكر عطا هذا الوصيف، لكن دوسّون يقول إن مهمته هي صبّ الماء فوق يدي السّلطان عندما يرغب بغسلهما[3].

(8) و(9) اثنان من الكوشِه باشى *Köşe Başıs* (وتعني حرفياً رئيس الزّاوية)، ويدعوهما عطا كوشة پشكير آغاسى *Köşe Peşkir Ağası* (وتعني حرفياً آغا الزّاوية للمنديل). ويدعوهما دوسّون برجلي الشّرطة الخاصين بالغرفة، بينما يقارنهما عطا

---

(1) ذكره عطا باسم السّراي آغاسي؛ ولكن سبق وقلنا إن السّراي آغاسى، وفقاً لدوسّون ج 7 ص 57، كان يتسلّم أمور القصر في غياب السّلطان.

(2) عطا ج 1 ص 206؛ دوسّون ج 7 ص 36.

(3) دوسّون ج 7 ص 36. هذه العبارة مشكوك بصحتها، لأن هذه المهمّة تشير إلى أن صاحبها مابين جى، لكن الإبريق دار آغاسى لم يشمله دوسّون مع المابين جية.

بالبينيش پشكير آغاسى ويحدّد مهمتهما بمرافقة السّلطان حيثما يذهب، وعندما يجلس تحت المظلات المقامة في زوايا تلك الأمكنة كانا يراقبان انتظام الخاص أوضه لية في صف واحد، والتصرف اللائق لمن ينتظرون أداء دورهم في الخدمة[1].

(ج) المابين جية.

(1) الباش چُوقَدار *Baş Çoḳadâr* (رئيس الخدم). وتكون صلة خدمه من المابين جية بالسّلطان أقرب من صلة كبار الأغوات، وهم بهذا يتمتّعون باحترام مماثل. أما رئيسهم الباش چُوقَدار فقد كان، على الأقل في القرن الثّامن عشر، موظفاً يكاد يعادل السِّلَحْدار أهمية ويعمل مساعداً له في شؤون المابين جية. أما مهمّاته فهي متنوعة، أولها أنه مسؤول عن أربعين چُوقَداراً يقسمون إلى فئتين[2]، وأفراد من الغرف السّفلية الثّلاث التي يعيّن أقدمهم برتبة إيكنجي چُوقَدار *Ikinci Çoḳadâr* (أي الچُوقَدار الثّاني)، والتالي في الرّتبة وهو الچِزمِه جى *Cizmeci* (حامل الجزمة)، لأنه كان يحمل

(1) يوجد بعض الاضطراب لدى عطا في ذكر لهؤلاء الموظفين، ففي أحد المقاطع (1 ص 205) يقول إن هناك ثلاثة تابعين للباش پشكير آغاسى يدعون أغوات بينيش وكوشِه پشكير ثم يصف نظام ترقيتهم فيقول إنه كان من رتبة البينيش پشكير آغاسى إلى رتبة الگوچ (التي لم تُذكر قبل ذلك) ومنها إلى الباش پشكير آغا – مشيراً على الأرجح أن الموظفين الأربعة المعنيين يدعون بحسب أهميتهم:
باش پشكير آغاسى،
گوچ پشكير آغاسى،
بينيش پشكير آغاسى،
كوشِه پشكير آغاسى.
وفي مقطع آخر (ج 1 ص 192) يشير إلى الباش پشكير آغاسى وثلاثة أغوات كوشِه پشكير قائلاً إن هؤلاء الموظفين الثّمانية مع من هم أعلى رتبة، أي الچُوقَدار آغا والرّكاب دار آغا والدُّولبَند آغاسى والآنختار آغاسى هم البِچاقلى إسكي الاثنا عشر في الغرفة الخاصّة. وأخيراً، في مقطع ثالث (ج 1 ص 192–193) يقول إن الخاص أوضه لية الثّمانية ثلاثة منهم يدعون پشكير آغاسى وخمسة كوشِه باشى بينما يدعى الآخرون بِچاقلى إسكي. ولهذا فضلنا اتباع معلومات دوسّون.

(2) يلبس العشرون الأولون ملابس فخمة على نفقة الخزينة؛ أما الآخرون، ويعدّون من الملازمين (أي المرشحين لنيل هذا المنصب)، فينفقون على حسابهم.

جزمة السّلطان في حقيبة عندما يخرج راكباً، بينما يحمل الچُوقَدار الثّاني الخفّين[1]. ويقود الباش چُوقَدار أيضاً عدداً من الأوجاقات أو فرقاً من الخدمة الخارجية، ويعمل كمفتش للخزينة المتعلقة بالإصطبلات الإمبراطورية. لقد مُنح ومساعدوه مزية استقبال الصّدر الأعظم وشيخ الإسلام وخانات القرم عندما يأتون إلى السّراي ليتقلّدوا مناصبهم. وعندما يخرج السّلطان أمام النّاس كان الباش چُوقَدار ومساعدوه يجمعون المظالم المقدّمة في الطّريق. يشرف الچُوقَدار الثّاني على الچُوقَدارية المساعدين، بينما يشرف الچِزمِه جى على الطّواقم التّسعة المؤلف كل منها من اثني عشر رجلاً يقومون بالتجذيف في زوارق القصر المسماة بالصّندل[2] *Sandal*.

(2) كاتب السّر *Sirr Kâtibi*. بالرّغم من أن هذا الوصيف يلي الباش چُوقَدا،ر رتبة فقد حظي باحترام كبير أكثر من أي فرد من المابين جية، وذلك بفضل اطّلاعه على أسرار الدّولة؛ ويضعه دوسّون بالفعل في رتبة أعلى من رتبة الباش چُوقَدار، وكان أحد يازجية الخزينة يرقّى لينال هذا المنصب. كانت مهمّة كاتب السّر فض أختام التّقارير المقدّمة من السِّلَحْدار وتسليمها للسّلطان. وعندما يقرأ السّلطان أحدها ويرغب بالرّد عليه يقوم كاتب السّر بختمه وإرساله مع رسول من الخدمة الخارجية، كما يقوم بالاحتفاظ بالأوراق التي لم يتم البتّ بها فوراً، ثم يعرضها لاحقاً، عند الضرورة، على السّلطان ليعيد النّظر في أمرها. ويجعل فيما بعد مساعده يقدّم تلخيصاً للمظالم التي جمعها الچُوقَدارية في الطّريق لدى ظهور السّلطان أمام العامة، ثم يسلّمه للسّلطان مع الأصل. كانت هذه المهمّة من نصيب القاپى آغاسى قبل الإصلاح ومن عمل السِّلَحْدار في أيام حكم چورلولى علي پاشا. وكان كاتب السّر يتبع السّلطان في مواكبه حاملاً أدوات الكتابة في حقيبة مطرّزة بالذهب وواضعاً في حزامه حافظة أقلام ذهبية كشارة على منصبه.

---

(1) يقول دوسّون أن الباش چُوقَدار هو من يحمل الخفّين.

(2) كان يشرف عليهم كنائب عن الباش چُوقَدار - عطا ج 1 ص 201-204؛ دوسّون ج 7 36-37.

(3) الصّاريقجي باشي *Şarıkçı Başı* (رئيس المسؤولين عن لف العمائم). كما سبق أن قلنا، يرقى هذا الموظف من بين خمسة عشر صاريقجي يماغية *Şarıkçı Yamağıs* العاملين تحت إمرته في غرفة السَّفَرلي، وكانوا يحتفظون بعمائم مختلفة الأشكال، ليلبسها السّلطان على سبيل التّخفّي، على حوامل مطلية بالذهب في غرفة تدعى صاريق أوضه سى *Şarık Odası* تطلّ على المصبّ الجنوبي للبوسفور[1]. ولدى لبس العمامة مرّة واحدة يتم فكّها وإصلاحها وتسلم القلنسوة (قاووق *Ḳavuḳ*) التي تلف العمامة فوقها إلى آغا آخر يدعى القاووقجي باشي *Ḳavuḳçu Başı*. وعند الحاجة إلى شراء قماش جديد، كان الصّاريقجي باشي يُعلم الباش قُوللقجي وقفتانجي الخزينة لتدوّن المشتريات في سجلاتها[2].

(4) القهوجي باشي *Ḳahvecı Başı* (رئيس صانعي القهوة). إن مهمّة الآغا هي تحضير القهوة وتقديمها أولاً للسّلطان بعد صلاة الفجر وبعد وجبتي الغداء والعشاء، وثانياً للشّخصيات المهمّة مثل شيخ الإسلام وخان القرم والوزراء وقضاة العسكر الذين يجتمعون عندما يخرج السّلطان من القصر. يذكر عطا أنه لم يكن دائماً في الأيام الأولى يُمنح رتبة المابين جى، وبالرّغم من أنه حصل عليها لاحقاً فقد توقف فعلياً عن القيام بهمات المابين جى، ولا يقدّم القهوة بنفسه إلا عند ظهور السّلطان أمام العامة في المناسبات الرّسمية. وكان القهوجي باشي مسؤولاً عن كل الأواني والأدوات المستخدمة في صنع القهوة والتي تُسجل في الخزينة، وإذا ما انكسر شيء منها يستبدله على نفقته الخاصّة[3].

(5) المؤذّن باشي *Mü'ezzin Başı* (رئيس المؤذنين للصّلاة). سوف نشرح مهمات المؤذّن لدى حديثنا عن مهنة رجال الدّين، ويكفينا هنا ملاحظة أنّ المؤذّن باشي يعمل في أيّ مسجد إمبراطوري يختاره السّلطان لصلاة الجمعة، وكان يرأس

(1) هذا في الأيام اللاحقة، أما قبل ذلك فكانت العمائم تحفظ في جناح خاص يدعى روان أوضه سى *Revân Odası* (عطا).

(2) عطا ج 1 ص 194-195؛ دوسّون ج 7 ص 37.

(3) عطا ج 1 ص 196-197؛ دوسّون، المصدر السّابق.

فريقاً من صغار المؤذّنين يختارهم لأصواتهم الجميلة من بين چاوُشية الغرف السّفلية. أما نائبه فيدعى الباش مؤذّن *Baş Mü'ezzin* أو السَّري محفل *Seri Maḥfil* (رئيس المقصورة – أي المكان الذي يصلي فيه السّلطان). ومهمّة السَّري محفل هي تدريب الچاوُشية المرشحين لوظيفة المؤذّن ويزكّي أصحاب الموهبة أمام المؤذّن باشى ليقوم بتعيينهم لدى وجود شاغر. من مهامه أيضاً تنظيم جدول عمل صغار المؤذنين، وبعد أن يصبحوا مؤذّنين يُقبَل الأغوات المختارون للانضمام إلى رجال الدّين ويخرجون بهذا عن كونهم من القاپى قُول لر. وكان من ينال رتبة المؤذّن باشى يرقّى ليصبح إمام السّلطان (وهو منصب ديني في الخدمة الخارجية) وقد يرقّى أيضاً لينال منصباً جليلاً هو قاضي عسكر[1].

(6) التُّفَنكجى باشى *Tüfengci Başı* (رئيس المسؤولين عن البنادق)[2]. ويساعد هذا الآغا عشرون آخرون من التُّفَنكجية يؤتى بهم من الغرف السّفلية الثّلاث، حيث كان يعمل هو شخصياً. كانت بنادق الصّيد السّلطانية، التي تقتضي مهمتهم الاعتناء بها، تُحفظ في خزانة عند مدخل غرفة عباءة النّبي. وفي حملات الصّيد الشّهرية للسّلطان كان التُّفَنكجى باشى يأمر ثلاثة من الخدم يدعون آواداں بوستانجية[3] *Avadan Bostancıs* بأخذ البنادق إلى حيث يقوم هو ومساعدوه، الذين يحملون أهداف الرّمي، بإعدادها وضبطها. كانت الطّرائد المصادة تقدّم إليه، ثم يقوم التُّفَنكجية بالاعتناء بكل الأسلحة النّارية في الخدمة الدّاخلية وصبّ العبوات الضرورية في داخلها. وكانوا يزوَّدون بالبارود المستخدم من قبل السِّلَحْدار آغا[4].

(7) البَربَر باشى *Berber Başı* (رئيس الحلاقين). يعيَّن هذا الآغا للغرفة الخاصّة من بين حلّاقي غرفة السَّفَرلي التي تحدثنا عنها، ومهمّته الحلاقة للسّلطان شخصياً.

---

(1) عطا ج 1 ص 169؛ دوسّون ج 7 ص 36. يضع دوسّون المؤذّن باشى في أعلى القائمة قبل السّر كاتبي والباش چُوقَدار.

(2) يدعوه دوسّون «حامل البندقية» *Porte-Arquebuse*.

(3) أو إيشلكجية *Işlikçis*.

(4) عطا ج 1 ص 195-196.

وكان الشّعر المحلوق يحفظ بعناية في علبة ويرسل سنوياً مع الصّرّة *Şurra* (أي كيس المال الذي يحوي الهدية السّنوية لأشراف الحجاز) إلى المدينة حيث يُدفن باحترام. يذكر عطا أن البَربَر باشى كان رتبة ثابتة في المابين جية[1].

(8) الطِّرناقجى باشى *Ţırnakçı Başı* (المختصّ بالأظافر)[2]، وكان يقلّم أظافر السّلطان أيام الخميس[3]، لكن دوسّون لم يذكر هذا الوصيف.

(9) الباش لالا *Baş Lala* (رئيس المعلمين).

يحتفظ هذا الموظف بصندوق من الأدوية الخاصّة – وهي عقاقير أندر ممّا يحتفظ به النّوبتجى باشى من قسم الكيلار. يعمل تحت إمرته قُوللقجى وخمسة مشرفين آخرين أتي بهم من أوجاقات مختلفة في الخدمة الخارجية أحدهم، الزُّلُفلى بالطَه جى، يقوم مع القُوللقجى بصنع وصفات من هذه العقاقير تحت إشراف صيدلي يعمل بأمر من الحكيم باشى *Ḥekîm Başı* (رئيس الأطباء – وهو منصب في الخدمة الخارجية). وعندما تصبح الأدوية جاهزة يقوم رئيس الأطباء مع الباش لالا بختمها. كما كان الباش لالا يحضر بين يدي السّلطان لدى تناوله وجباته. ويبدو أن وظيفته، بما أنه يتقاضى راتباً من الدّرجة الثّانية، يمكن أن تضم إلى وظيفة القهوجى باشى[4]، وقد يكون هذا هو السّبب الذي دفع دوسّون إلى تجاهله. وهو يشير إلى الباش لالا كمعلمين للأمراء ذاكراً أنهم كانوا من الخاص أوضه لية[5]؛ ولكن من المحتمل أن يكون الوصفاء أصحاب هذه الوظائف قد جُلبوا من الغرفة الخاصّة، ولهذا هم مكملون للتسعة والثّلاثين أو الأربعين فرداً الأساسيين فيها.

---

(1) عطا ج 1 ص 198.
(2) طيرنق *Ţırnak* تعني «ظُفر».
(3) عطا ج 1 ص 198.
(4) عطا ج 1 ص 193–194.
(5) دوسّون ج 7 ص 97.

أما المابين جية الثّلاثة الباقون، الذين يذكر دوسّون أن عددهم اثنا عشر[1]، فلم يكونوا يحملون أية ألقاب. وبما أن دوسّون يحذف الطِّرناقجي والباش لالا من قائمته فيبقى الخمسة الأخيرون دونما ألقاب. ولا يشير عطا إلى مابين جية آخرين غير أولئك المذكورين سابقاً. والآن يمكننا الانتقال للحديث عن صغار الأغوات.

(د) صغار الأغوات.

يذكر دوسّون أن عددهم سبعة عشر، لكنه لسوء الحظ لا يزوّدنا بمعلومات أخرى عنهم؛ وما يمكن استخلاصه من رواية عطا ليس قليلاً فحسب بل مضطرباً للغاية. ففي أحد المقاطع[2] يذكر أن مجموعة الأربعين مؤلفة من خمسة أغوات (ملغياً مساعدي الباش بشكير آغاسى)، وثمانية مابين جية (ملغياً الطِّرناقجي)، وسبعة وعشرين بِچاقلى إسكي؛ وفي مقطع آخر[3] يقول إن الخاص أوضه لية الأدنى رتبة من البِچاقلى إسكي الاثني عشر يتألفون من ثمانية بِچاقلية عاديين وعشرين گديكلية *Gediklis* ومن بينهم خمسة عشر ملازماً؛ وفي مقطع ثالث[4] يذكر أن الأربعين، وفقاً لبعض الرّوايات، مقسّمون إلى عشرين ذوي رتب عليا وعشرين ذوي رتب أدنى. وهو في المقطعين الأخيرين لا يشير إلى المابين جية، وبهذا يتركنا حائرين بشأن الطّريقة التي دخلوا بها في سلك البِچاقلية. ويبدو أن وصفاء البِچاقلى، وخصوصاً أولئك الذين ترقوا بالأسبقية فقط، كانوا يتمتّعون بزيادات تلقائية في أجورهم حسب رتبتهم وليس المنصب الذي يشغلونه؛ بينما يتلقى المابين جية أجوراً معيّنة[5]. ومن الممكن إذن أن ينطبق نظام البِچاقلى على الأغوات من غير المابين جية، والذين يقسمون إلى فئتين دعوناهما

---

(1) دوسّون ج 7 ص 38.
(2) عطا ج 1 ص 191.
(3) المصدر السّابق ص 192.
(4) المصدر السّابق.
(5) انظر قائمتي عطا المتضاربتين عن الأشخاص المؤهلين لهذين النّوعين من التّرقية، ج 1 ص 165-168.

بالأعلى والأدنى (أي بالنّسبة للمابين جية). وبدمج الرّوايتين معاً وبافتراض أن هناك اثنا عشر آغا أعلى، حسب قول عطا، واثنا عشر مابين جياً، حسب قول دوسّون، يبقى لدينا خمسة عشر أو ستة عشر آغا أدنى منهم ثمانية من البِچاقلية العاديين.

وكما سبق أن ذكرنا، يشير عطا إلى خمسة عشر ملازماً مضافين إلى الأربعين گديكلي. وفي الواقع لقد أشار إليهم مرتين على الأقل[6]، ومن المحتمل أنه من بين هؤلاء الملازمين، أو حتى من بين الآغوات الأدنى أنفسهم، قد يكون هناك مساعدون من الوصفاء المهمين كالچُوقَدار الثّاني والچِزمه جى والباش چاوُش والسَّري مَحفل ويماقية كاتب السّر والتُّفَنكجى باشى وصقّاري السِّلَحْدار والأغوات الأساسيين الآخرين. يشير عطا بالتأكيد إلى هؤلاء الموظفين وغيرهم كإمام الغرفة الخاصّة وكأنهم غير مرتبطين بالغرف السّفلية[7]، لكنه للأسف لم يوضح أكثر من ذلك.

(ج) الخدمة الخارجية

1. أغوات الرّكاب

في قانون نامهِ السّلطان الفاتح[8] أُدرج هؤلاء الأشخاص كأغوات الرّكاب:

1. ينيچري آغاسى *Yeniçeri Ağası*.
2. مير عَلَم *Mîr ʿAlem*.
3. قاپيجى باشى *Ḳapıcı Başı*.

4-5. مير- آخور *Mîr-Aḫor* (الاثنان الأخيران).

6. چاقرجى باشى *Çaḳırcı Başı*.
7. چاشنيگير باشى *Çaşnî-gîr Başı*.

---

(6) في موضع آخر ج 1 ص 190.

(7) انظر رأس كل قائمة 1 ص 168-169.

(8) انظر: *O.T.E.M*. العدد 13 الملحق 11-12.

13-8. ست أغوات من بولوكات الخيّالة.

14. چاوُش باشى *Çavuş Başı*.

15. قاپيجى لر كاخية سى *Ḳapıcılar Kâḫyası*.

16. جَبَه جى باشى *Cebeci Başı*.

17. طوپجى باشى *Ṭopçu Başı*.

أما الأغوات غير العسكريين منهم فهم (1) المير عَلَم، (2) القاپيجى باشى، (3) مير- آخور الأكبر، (4) مير- آخور الأصغر، (5) الچاقرجى باشى، (6) الچاشنيگير باشى، (7) الچاوُش باشى، (8) القاپيجى لر كاخية سي؛ والأربعة الذين فقدوا رتبة الآغا بحلول القرن الثّامن عشر هم: القاپيجى باشى والچاقرجى باشى والچاشنيگير باشى والچاوُش باشى.

لقد حدث التّغيير بالتأكيد بعد عام 1677، بما أن كل أولئك الموظفين يظهرون كأغوات الرّكاب في قانون ذلك العام - ومن الممكن أن يكون التّغيير قد تمّ في عهد السّلطان أحمد الثّالث (1703-1730) مع باقي التّغييرات الحاصلة. وفقاً لهذا القانون ذاته كان لبعض هؤلاء الأغوات شرف مساعدة السّلطان في ركوب فرسه، فيمسك رئيس الخيل الأكبر بالرّكاب القريب، بينما يمسك رئيس القاپيجى باشية (وكان هناك الكثير منهم كما سنرى) بالرّكاب البعيد ويمسك حامل العَلَم باللجام، ويقوم الچاشنيگير باشى بإسناد مرفق السّلطان، بينما يمسك رئيس الخيل الأصغر (ويدعى آخور قالفَه سى *Aḫor Ḳalfası*) برأس الحصان[1].

نقترح هنا الاستفاضة في وصف أغوات الرّكاب والرّجال الذين يعملون تحت قيادتهم. وبما أننا لم نتناول بالبحث الأغوات الذين فقدوا لقبهم بحلول القرن الثّامن عشر، فسنبدأ حديثنا بهم.

---

(1) انظر: *M.T.M*. ج 1 ص 526.

2. أغوات الرّكاب السّابقون

(1) القاپيجى باشى.

كان هناك في الأصل قاپيجى باشى (أو رئيس حرس الباب) واحد، ولكن بعد فترة قصيرة تضاعف العدد؛ وبمرور الزّمن أصبح هناك أربعة ثم عشرة، وأخيراً، في زمان دوسّون، صار هناك ما لا يقلّ عن مئة وخمسين منهم. وبهذا صاروا يشكلون فرقة لها قائد يدعى الباش قاپيجى باشى أو رئيس رؤساء حرس الباب. وفي الوقت نفسه أصبحوا مستقلين عن المير عَلَم؛ وبسبب أهمّية المنصب لم يكن يقبل في الفرقة سوى الأشخاص البارزين كأبناء البكوات والپاشوات والوجهاء. وكون المهمّة الأصلية للقاپيجى باشى هي حراسة الباب تنعكس من خلال مراقبة واحد منهم[1] من أورطة القاپى للباب الكبير المفضي إلى الباحة الثّانية للسّراي. أما القاپيجى باشية اللاحقون فقد وظفوا كحجاب في غرف استقبال القصر، وكذلك كمبعوثين في المهمات السّرية إلى الأقاليم. وكان اثنا عشر منهم يرافقون السّلطان لدى خروجه إلى المسد لأداء صلاة الجمعة[2].

(2) الچاقرجى باشى.

تعني كلمة چاقر «الصّقر» وبهذا كان الچاقرجى باشى رئيس الصّقارين، وكان في عهد الفاتح مسؤولاً عن كل صقور القصر. أما في القرن السّادس عشر، عندما أصبح الصّيد بالصّقور شائعاً في البلاط، فقد نشأت ثلاثة مناصب أخرى لا تقلّ أهمية هي الشّاهينجى باشى *Şahinci Başı* والطّوغانجى باشى *Doğancı Başı* والآتْمَجَه جى باشى - والشّاهين والطوغان والآتْمَجَة هي أنواع من الصّقور؛ ولم يفقد الچاقرجى باشى أهميته فحسب بل نزل إلى المرتبة الثّانية وأصبح يلي الشّاهينجى باشى. وفي عهد السّلطان سليم الثّاني، أو بعده، لم يعد السّلاطين يحبّذون هذه الرّياضة؛ بينما عدّ أتباعهم قتل الطّرائد أمراً مكروهاً يستوجب دفع الصّدقة تكفيراً عن القسوة، كما قالوا

(1) وفقاً لدوسّون، أما عطا فيذكر أن اثنين منهم كانا يخرجان معاً للمراقبة الليلية.

(2) دوسّون ج 7 ص 14، 18-19؛ *O.T.E.M*. العدد 13 الملحق 11، حاشية.

إن أكل الطّرائد غير جائز لاحتمال تلوّثها بمواد غير طاهرة[1]. وبالرّغم من استمرار وجود المناصب الأربعة، وبالرّغم من استمرار كل واحد من الوصفاء الرّئيسيين بالاحتفاظ بصقّار في جناحه[2]، فقد أصبحت هذه الوظائف بحلول القرن الثّامن عشر شاغرة تماماً وأصبحت تلي في رتبتها رتبة رجال الشّرطة، في الفئة الثّالثة من الخدمة الخارجية. أما الطّوغانجى باشى فكان مسؤولاً عن العسكر البلغاريين، ويدعون بالطّوغانجى أيضاً، المكلفين بتربية صقور السّراي[3].

(3) الچاشنيگير باشى.

وتعني بالفارسية «الذوّاق». وكان الچاشنيگير باشى في أيام الفاتح، كآغا ركاب، ذا أهمية كبرى، لكنه في زمن دوسّون لم يكن سوى موظف من الدّرجة الخامسة في الخدمة الخارجية، ويعمل كمعاون لمسؤول المطبخ ومخصي ووصيف غرفة حفظ المؤن. مع ذلك، كان يعمل تحت إمرته حوالي خمسين ذوّاقاً أصغر مهمتهم إحضار أطباق الطّعام بإشرافه ليأكل منها الصّدر الأعظم والوزراء في أيام جلسات الدّيوان. فضلاً عن ذلك، كان مسؤولاً عن قسم من المطبخ السّلطاني الذي يُسمّى حَلوا خانه *Ḥalvâ-Ḥâne* أو قسم إعداد الحلوى بالمشاركة مع موظفين آخرين يدعيان حلواجى باشى *Ḥalvâcı Başı* (رئيس صانعي الحلوى)، وخوشاب باشى *Ḥoş-Âb Başı* (رئيس صانعي الشّراب). وكان أفراد هذا القسم يوزّعون مرة في العام، في ليلة تعرف بأوتْ گيجه سى *Ot Gecesi* (أي ليلة النّار)، أنواعاً خاصّة من الحلوى منكهة بالنّعناع والتوابل الأخرى لكل سكان السّراي، ويكافأون بمشاهدة عرض للبهلوانات والمشعوذين بإشراف رئيس البوستانجية. قد يقومون أحياناً بخدمة أغوات القصر؛ وبما أنهم كانوا على صلة مباشرة مع الشّخصيات البارزة فقد كان من الشّائع لأفراد منهم الارتقاء في خدمة القصر بسرعة غير اعتيادية. وكمثال على هذه التّرقيات السّريعة

---

(1) دوسّون ج 4 ص 25-26.

(2) عطا 1 ص 168، وهؤلاء من الشّاهينجية وليسوا من القوشجى.

(3) دوسّون ج 7 ص 20؛ *O.T.E.M*. العدد 13 الملحق 12، حاشية.

نذكر الصّدر الأعظم كوپريلي محمّد الذي بدأ عمله كواحد من صانعي الحلوى.

لا يذكر دوسّون رئيس صانعي الشّراب لكنه يقول إنه كان لرئيس صانعي الحلوى، الذي كان موظفاً في الدّرجة الخامسة، حوالي مئة وخمسين مساعداً[1]. ووفقاً لقانون نامِه عبد الرّحمن التّوقيعي، كان الذوّاقون يعملون كرسل توكل إليهم، كما للمتفرّقة، مهام ثانوية[2].

(4) الچاوُش باشي (والچاوُشية).

تعني كلمة چاوُش «المنادي أو الرّسول»[3]، ويعزى استخدام السّلاطين العثمانيين للچاوُشية إلى رغبتهم في تقليد العادات البيزنطية، لكن ذلك التّفسير خاطئ إذ هناك موظفون يحملون التّسمية ذاتها في حكومات إسلامية مختلفة قبل قيام الدّولة العثمانية. أوكل إلى الچاوُشية العثمانيين الأوائل مهمّة الحجّاب والسّعاة والحراس. ولقد اعتاد السّلاطين على حضور مجالس عامة كل يوم تقريباً، من جهة لمناقشة أمور الدّولة، ومن جهة أخرى لاستقبال الضيوف المتميزين، ومن جهة ثالثة لإقامة العدل والاستماع إلى المظالم. كان الچاوُشية ورئيسهم الچاوُش باشي يحضرون هذه المجالس لينظموا أمكنة الضيوف والضبّاط والموظفين وأصحاب الدّعاوى، ولينقلوا أوامر السّلطان إلى من هي موجهة إليهم سواء في العاصمة أو في الأقاليم. وعندما يغادر السّلطان قصره كان الچاوُشية يترأسون موكبه كجزء من الحرس الخاص، ويرافقونه عند خروجه للحرب[4].

---

(1) انظر: *O.T.E.M*. العدد 13 الملحق 12، حاشية؛ عطا ج 1 ص 297–298؛ دوسّون ج 7 ص 22–23.

(2) انظر: *M.T.M*. ج 1 ص 526.

(3) انظر ردهاوس.

(4) لا يوجد في قانون نامِه السّلطان الفاتح ما يشير إلى مهمات الچاوُش، لكن عطا ج 1 ص 169–170 يذكر على سبيل المثال أنهم كانوا يُستخدمون كرُسل في الأيام المبكرة ويصف قانون نامِه عبد الرّحمن توقيعي حضور الچاوُشية ديوان الجمعة ووضع الأطواغ عند اندلاع الحرب وتنظيم الشّكاوى في الدّواوين السّلطانية – *M.T.M*. ج 1 ص 501–502، 508، 531.

بحلول النّصف الثّاني من القرن الخامس عشر، نشأ نوعان من الچاوُشية: فئة تُدفع أجورهم من الخزينة العامة، ويدعون عُلوفه لي (أي ذوو الأجور) وفئة تعيش على الإقطاعيات ويدعون گديكلي (أي الاحتياطي) - ويظهر هذا الاسم أن الچاوُشية الأوائل كانوا كلهم من ذوي الأجور[1]، ولكن ليس من الواضح إن كانت مهمات الفئتين مختلفة أم لا. أمّا الأمر المؤكد فهو أنهم قد تم استبدال مهمّتهم كسُعاة بموظفين آخرين - القاپيجى باشى والخاصكي والمتفرّقة[2]، وأنه بالرّغم من استمرار مشاركتهم في مواكب السّلطان العامة فقد أصبحوا مُلحقين بخدمة الصّدر الأعظم (الذي تولى في النّهاية كل مهمّات السّلطان العامة) وليس بخدمة القصر. ومن هنا نرى فقدان الچاوُش باشى لرتبة آغا الرّكاب وتصنيف دوسّون[3] له على أنه وزير دولة وليس موظفاً في البلاط. وإنّ استمراره في ترأس مراسم الدّيوان بمشاركة القاپيجى لر كاخية سي[4] لا يعني أنه فرد من الخدمة الخارجية إذ أن الدّواوين لم تعد برئاسة السّلطان بل برئاسة الصّدر الأعظم. ولهذا السّبب نورد وصف مهمّاته ومهمات الچاوُشية من خلال الحديث عن الإدارة المركزية.

3. أغوات الرّكاب في القرن الثّامن عشر

(1) البوستانجى باشى.

بعد ترقية البوستانجى باشى أصبحت رتبته تلي مباشرة رتبة المير عَلَم، وفي قانون نامِه الفاتح يشار إلى البوستانجى باشى على أنه من موظفي الدّولة ومرتبط بوصفاء

انظر دوسّون ج 7 ص 33.

(1) يتضح ذلك من قانون نامِه السّلطان الفاتح وقانون نامِه عبد الرّحمن توقيعي، حيث يذكر الأول تيمارات الچاوُشية (*O.T.E.M*. العدد 4 الملحق 28) بينما يشير الثّاني إلى چاوُشية العُلوفه لي والگديكلي (*M.T.M*. ج 1 ص 543). وفي الثّاني يبلغ عدد الچاوُشية الإقطاعيين مئتين.

(2) انظر عطا ج 1 ص 61، 170.

(3) 7 ص 166.

(4) انظر دوسّون ج 7 ص 17.

الخدمة الدّاخلية[1]. لقد أوكل إلى البوستانجى باشى الاعتناء بالحديقة، وعندما كان البوستانجية يستخدمون للتجذيف في مركب السّلطان يقوم البوستانجى باشى بالقيادة[2]. لغاية النّصف الثّاني من القرن السّابع عشر، لم يكن للبوستانجى باشى مكان في مراسم القصر، وفي قانون نامِه عبد الرّحمن توقيعي لا نجد له ذكراً أبداً؛ أما الإشارة الوحيدة لمعاونيه فكانت للبوستانجى أوضه باشى سى كرجل شرطة يحضر مجالس دواوين الأربعاء والجمعة[3]. وإن ترقية البوستانجى باشى إلى رتبة آغا ركاب تعود حتماً إلى تولّيه مهمات كان يقوم بها موظفون آخرون. وبهذا فإن مهمّته في الإشراف على العقوبات وتنفيذ الأحكام كانت سابقاً من نصيب الباش قاپيجى باشى[4] الذي نجد أن عطا، الذي تعود معظم رواياته إلى القرن الثّامن عشر، يصنّفه كآغا ركاب بدلاً من البوستانجى باشى[5].

أما الفرقة التي كان يترأسها فكان الأقدمون فيها يدعون بالخاصكية *Ḥâṣṣekîs*، وهو مصطلح كان يطلق، كما أشرنا سابقاً، على سيدات من الحريم تمييزاً لهنّ عن سواهن. كان هؤلاء الرّجال يشكلون أوجاقاً داخل الأوجاق نفسه ويتحدّث عن ذلك كل من عطا ودوسّون[6] بالرّغم من اختلاف روايتيهما. يقول دوسّون إنّ الخاصكية كانوا ثلاثمئة صف ضابط لا يحملون رتباً ويشكّل ستون منهم الحرس الخاص بالسّلطان؛ وأن قائدهم هو الباش خاصكي؛ وأن هناك ثلاثة موظفين آخرين هم: الكيْرَجْجى باشى *Kirecci Başı* (رئيس الكلّاسين Lime-farmer) الذي يتمتّع بحق جباية ضريبة على نتاج الصّاروج (الكلس)؛ والبالِق أميني *Balıḳ Emîni* أو ضابط الأسماك الذي

(1) انظر: *O.T.E.M.* العدد 14 الملحق 24.

(2) بالتّركية:

Bağçeye Bostancı Başı ḳonulmuştur. Ḳayığa ḳonulduḳta Bostancı kürek çekip, ol dümen ṭuta.

(3) انظر: *M.T.M.* العدد 1 ص 504، 508.

(4) انظر ليبيير ص 131 نقلاً عن سپاندوغينو *Spandugino*.

(5) عطا ج 1 ص 74.

(6) انظر عطا ج 1 ص 293، ودوسّون ج 7 ص 29–30.

يجبي الضرائب من صيادي الأسماك في المناطق المجاورة للعاصمة؛ والشّراب أميني *Şarâb Emîni* أو ضابط الشّراب الذي كان ينظّم ويفرض الرّسوم لصالحه وصالح البوستانجي باشى على نتاج عصير العنب. أما عطا فيحدّد عدد الخاصكية بمئة رجل فقط من بينهم اثنا عشر يُدعون تبديل خاصكية *Tebdîl Ḫâṣṣekîs* يرافقون السّلطان حيثما ذهب متخفّين بثياب مدنية؛ ويذكر آخرين يدعون قوشجى[1] *Ḳuşçus* مهمتهم اعتقال ومعاقبة أي فرد من الخاصكية يسيء التّصرف. يتضح من رواية عطا أنه يعدّ كل الموظفين القدامى ورجال فرقة البوستانجية من الخاصكية، وبهذا تتطابق قائمته عن الخاصكية مع قائمة دوسّون عن البوستانجية[2]. وبما أن دوسّون يوافقه بأن معاون البوستانجى باشى كان يدعى خاصكي آغا، فيبدو من المحتمل أن يكون عطا على حق. أمّا الموظفون الآخرون الذين ذكرهم الاثنان فهم: (1) كاخية الأوجاق، (2) البوستانجى لر أوضه باشى سى الذي يمثّل الفرقة في حاشية الصّدر الأعظم، (3) القره قُولاق[3] *Ḳara Ḳulaḳ* الذي يقيم في مقر آغا الإنكشاريّة ليحرس المدينة. ويذكر دوسّون موظفين آخرين من البوستانجية هما القوشجى باشى *Ḳuşçu Başı*، مفتش الغابات بإشراف البوستانجى باشى، والتّركه جى باشى[4] *Terekeci Başı* الذي يجمع رسوم البوستانجى باشى. وأخيراً تتفق روايات الاثنين على أنه من الشّائع استخدام الخاصكية كسُعاة لإيصال الرّسائل إلى الأقاليم.

يقول دوسّون إنّ عدد رجال أوجاق البوستانجى يصل إلى ألفين وخمسمئة وأنهم مقسمون إلى أورطات كالإنكشاريّة؛ بل وأنهم يؤلفون جزءاً من فيلق الإنكشاريّة[5].

---

(1) قوش تعني طير (بالتركية) وقوشجى تعني «من يتعامل بالطّيور» أو «الصقار»، وعلى الأرجح هو المعنى الثّاني بالرّغم من صعوبة الجزم بتسمية هؤلاء الرّجال بالصّقارين. ولكن يمكن ملاحظة أن البوستانجى المدعو قوشجى باشى كان مشرفاً على الغابات.

(2) الموظف الوحيد الذي ذكره عطا، وليس دوسّون، هو الباش تبديل أو رئيس المحققين.

(3) يعني اللقب «الأذن السّوداء». انظر الملحق الثّالث. قلت: وفي التّركية هذا الاسم يطلق على الوشق، عنّاق الأرض. (أحمد)

(4) لم يحدّد دوسّون أية رسوم، لكن التّركة تعني «عقار يترك بعد الوفاة».

(5) دوسّون ج 7 ص 27–28. ويصنف دوسّون البوستانجية كحراس للقصر.

أما معلومات عطا فتعطينا انطباعاً بأنّ الأوجاق كان مؤلفاً من عدد من الأوجاقات الفرعية يلبس رجالها القلنسوة الحمراء المميّزة للبوستانجية، لكن كلاً منها يؤلف فرقة مختلفة؛ ويتوافق وصف دوسّون نوعاً ما مع ذلك عندما يعدّد المهمات التي من واجبهم القيام بها. وبالرّغم من أن الخاصكية يؤلفون جزءاً من هذه الأوجاقات الفرعية، فقد كانت فرقتهم مختلفة ومتميّزة عن الأخرى بشكل واضح. ومع أنّ البوستانجى باشى كان مسؤولاً نوعاً ما عن البقية، فقد كان يشترك في المسؤولية غالباً مع ضابط أعلى أو أكثر. لم يكن في هذه الأوجاقات قائد (أمير) فحسب بل كانت تضم ناظراً وضابطاً، وللبوستانجى باشى أن يشغل أياً من هذه المناصب.

إن واحداً من أهم الأوجاقات الفرعية هو الخُنكار صَندلجية *Ḥünkâr Ṣandalcıs* أو رجال المراكب السّلطانية. تعني كلمة صَنْدَل قارب التّجذيف الأوروبي تمييزاً له عن القايق المحلّي (caïque) *Ḳayık*. وكان مقرّ هذا الأوجاق يسمى القايق خانه؛ وكان الصّندلجية يعملون في قوارب تدعى الفلوكة *Filûḳa* ذات النّمط الأوروبي، والزّورق *Zevreḳ* ذو الأصل الأوروبي الأصغر حجماً. أما العاملون فيها فيدعون الحَملجية *Ḥamelcis* (أي المجذفون)، ويدعى المشرف عليهم بالباش حَملجى، بينما كان قائدهم هو الباش چُوقَدار[1] وناظرهم البوستانجى باشى. لم يكن الصَّندلجية يجذّفون في قوارب السّلطان فحسب بل في قوارب ضبّاط القصر الأساسيين، وعندما يسافر السّلطان بحراً يقوم البوستانجى باشى بتوجيه مركبه بنفسه، وذلك في القرن الثّامن عشر كما كان عليه الحال في القرن الخامس عشر[2].

ومن الأوجاقات الأخرى التي أوردها عطا:

(أ) تلك التي يراقب رجالها أراضي وسرادقات القصر، وسمّي الكثير منها بحسب تلك السّرادقات مثل گُلخانه[3] *Gül-Ḥâne* وإسحاقية *Isḥâḳîye* وسپجيلر كوشكى

(1) أحد وصفاء الخدمة الدّاخلية الأساسيين في الغرفة الخاصّة.
(2) عطا ج 1 ص 300؛ دوسّون ج 7 ص 37.
(3) أطلق اسم هذا السّرادق على فرمان عام 1839.

وبالي كوشكي *Sepeciler Köşkü* وصوغوق چشمه *Yalı Köşkü*. *Soğuk Çeşme*
أما البامية جية[1] *Bamyacıs* فكانوا يحرسون سرادق سنان پاشا ويعتنون بحديقته ويعيشون على ما يبيعونه من إنتاج. وكان رجال أوجاق الشّوقية *Şevkîye ocak* يفعلون الشّيء ذاته في سرادقات الإنجيلي *Incili* والإفطارية *Iftârîye*، وكان البَغچية *Bağcıs* والإيشلمجية *Işlemecis* يسقون أشجار حدائق القصر على العموم، وكان البوستانجي باشي يضبط الأوجاقات كلها ويقودها الباش چُوقَدار.

(ب) الأوجاقات المسماة بأسماء بوابات أسوار القصر.

1. أوجاق الچزمِه قاپى سى *Cizme Kapısı* (باب الجزمة *The Gate of the Boot*). ويقوم رجاله بحراسة سرادق قريب من هذا الباب حيث كان الوصفاء وحراس المشافي يستجمّون. ويقودهم رئيس الخصيان البيض.

2. أوجاق طوپ قاپى *Top Kapı* (باب المدفع *Cannon Gate*)[2]. ويكلَّف رجاله بمنع دخول أرض القصر عن طريق البحر للأشخاص غير المسموح لهم بذلك[3].

3. أوجاق بالِق خانه قاپى سى *Balık-hâne Kapısı* (باب خان السّمك *Gate of the Fish–house*). ويقوم رجاله بحراسة السّجناء النّازلين عند هذا الباب، ويذهبون لصيد السّمك عندما تكون الرّيح مواتية[4].

---

(1) البامية نوع من الخضروات *Hibiscus Esculentus*. كان رجال إحدى مجموعات الخيّالة المؤلفة من قبل محمّد الأول يدعون أيضاً بالبامية جية، ويدعى رجال مجموعة أخرى لحنة جية *Lahanacıs* (*Lahana* تعني الملفوف). وقد اكتسبوا هذه الأسماء لأن المجموعة الأولى كانت تتدرب بالقرب من أماصيا *Amasya* في مكان تزرع فيه البامية بكثرة، بينما كانت المجموعة الثّانية تتدرب في مرزيفون *Merzifon* حيث يزرع الملفوف (عطا ج 1 ص 177). لكن لم يتضح إن كان بامية جية سرادق سنان پاشا مرتبطين بالآخرين أم لا.

(2) في القرن الثّامن عشر عندما لم يعد السّلاطين يسكنون القصر القديم، كان من الطّبيعي تسميته باسم يميزه عن المسكن الفعلي للسّلطان – طولمة بغچة أو يلدز كوشْكى *Yıldız Köşkü* – فصار يسمى باسم الباب «طوپ قاپى سراي *Top Kapı Serâyı*».

(3) عطا ج 1 ص 304.

(4) عطا ج 1 ص 305. وقد تكون هناك صلة بين هذا الأوجاق والبالق أميني.

4. أوجاق أوتلاق قاپی سی Otlaḳ Ḳapısı (باب المرعى Gate of the Pasture). ويقوم رجاله بحراسة الإصطبلات ويقودهم رئيس الخيل[1].

5. أوجاق فيل قاپی سی Fîl Ḳapısı (باب الفيل Gate of the Elephant). ويقوم رجاله بحراسة هذا الباب[2] يقودهم مشرف حراس الباب.

(ج) الأوجاقات التي يحرس رجالها أرصفة الميناء حول البوسفور والقرن الذهبي، وتدعى بأسماء الأماكن المعنية: طولمَه بَغچه Dolma Bağçe وقره يالى Ḳara Yalı وبشيكطاش Beşiktâş وخير الدّين Ḫayr ed-dîn وأورطه كوي Orta Köy وقورى Ḳuru وچشمة Çeşme وببك Bebek وينى كوي Yeni Köy وقلندر Ḳalender وبُيوك دَرَه Büyük Dere وصارى يار Ṣarı Yar وقاواق Ḳavaḳ وبغقوز Beğkoz وطوقاد Ṭoḳad وسلطانية Sulṭanîye وپاشا بغچه سى Paşa Bağçesi وإنجير كوي İncir Köyü وچوبوقلى Çubuḳlu وگوك صُو Gök Ṣu وقوله بَغچه سى Ḳule Bağçesi وچنگل كوي Çengel Köyü وقوزغونجق Ḳuzğuncuḳ وأُسكُدار Üsküdar وأيازمَه Ayazma وصلاجيق Ṣılacıḳ وحيدر پاشا Ḥaydar Paşa وتازيجيلر Tazicilar وقاضي كوي Ḳaḍi Köyü وفنار بَغچه سى Fenar Bağçesi ونربدانلي Nerbedanlî وأرن كوي Eren Köyü وبوستانجى باقى كوپرى سى Bostancı Baḳı Köprüsü وبُلغورلى Bulğurlu وچامليجَه Çamlica وفيلوريه Filuriye وداوود پاشا Davud Paşa وطوپجيلر Ṭopçular وويدوس Veydos وعلي بك كوي ʻAli Bey Köyü وكاغد خانه Kâğid-ḫâne وبهاريه Behâriye وقره آغاچ Ḳara Ağaç وخاص كوي[3] Ḫâṣṣ Köy. لا يمكن لهذه القائمة إحصاء كل الأماكن التي يشرف البوستانجى باشى على حراستها، إذ تمتد منطقة نفوذه إلى البحر الأسود على جانبي المضائق لتصل إلى حدود إيالة الرّوملي التي تمتدّ مسافة واسعة إلى شمال

(1) المصدر السّابق.
(2) عطا ج 1 ص 305.
(3) عطا ج 1 ص 310؛ عثمان نوري ج 1 ص 919.

وغرب العاصمة[1]. لكل قرية في هذه المنطقة فرقة من البوستانجية يرأسها أسطة.

(د) أوجاقات الحمّالين. هناك اثنان هما (1) أوجاق الحَقْبَجية *Heğbecis*، وحَقْبة كلمة تركية محرفة عن الكلمة العربية «حقيبة» وتعني الخَرج أو الصّندوق. لدى كل موظف في الخدمة الدّاخلية، بمن فيهم رئيسا الخصيان، حَقْبَجية في خدمته يقودهم رئيس الوصفاء حامل السّيف، ولهم ضابط هو البوستانجى باشى[2]؛ (2) أوجاق اليشلِكجية *Yişlikçis* أو الإيشلِكجية *Işlikçis* الذي يتألف من اثني عشر رجلاً فقط يعرفون أيضاً باسم آودان بوستانجى *Avadan Bostancı* (وتعني كلمة آودان[3] «التقني أو الخبير»). كان ستة منهم يذهبون في مهمات يومية فيحمل ثلاثة الأسلحة - كالأقواس والسّهام - التي قد يحتاجها السّلطان لدى خروجه من القصر، كما يأمرهم الچُوقَدار آغا، بينما يبقى الثّلاثة تحت أمر التُّفَنكجى باشى ليحملوا البنادق والذّخيرة[4]. وكانت مهمّة هذا الضابط تقديم البنادق للسّلطان عندما يذهب للصّيد[5].

(هـ) أوجاقات سيّاس الخيل. وهناك أيضاً اثنان هما أوجاق اليدكجية *Yedekçis* (وتعني سيّاس الخيول الإضافية)، وأوجاق السّرّاج خانِه *Serrâc-ḫâne* (أي إسراج الخيول). وكان هؤلاء الرّجال يسوسون خيول الوصفاء الرّئيسيين في الخدمة الدّاخلية وخيول الخصيان[6].

(و) أوجاقات المؤن. وهناك خمسة منها كلها تحت إشراف البوستانجى باشى، وهي:

1. أوجاق الطّاووق خانه *Ṭavuḳ-ḫâne* (المدجنة)، ويربي أفراده الدّجاج للمطابخ

---

(1) عثمان نوري ج 1 ص 918.
(2) عطا ج 1 ص 305.
(3) ومنها آوادانلق: آلات، أدوات. (أحمد)
(4) عطا ج 1 ص 300.
(5) دوسّون ج 7 ص 37.
(6) عطا ج 1 ص 308.

السّلطانية في مكان يقع أسفل مسجد السّلطان أحمد، ويشرف عليهم وصيف من الخدمة الدّاخلية يدعى طاووقجي باشي *Ṭavukçu Başı* (رئيس مربي الدّجاج)[1].

2. أوجاق الصّايى *Ṣayı* (العدد). ويرعى أفراده الأغنام المجلوبة من الرّوملي إلى العاصمة في مكان يدعى رامي چفتلغي Rami Çiftliği أعلى أيوب على القرن الذهبي. كانوا يحصون عدد الأغنام لحاجة القصر (ومن هنا يأتي اسمهم) ويأخذون الباقي إلى سوق المدينة. قائدهم هو المسؤول عن المطبخ ومشرفهم هو رئيس الجزارين[2].

3. أوجاق الخاص بَغچِه *Ḫâṣṣ Bağçe* (الحديقة الخاصّة). ويزرع أفراده الفواكه والخضروات، فيستخدم قسم منها في المطابخ ويبيعون الفائض لحسابهم الخاص. يقودهم حامل السّيف[3]، وبما أن قانون الفاتح يشير إلى أن البوستانجي باشي قد نُصب للعناية بالحدائق، فقد يكون هذا الأوجاق نواة فرقة البوستانجي بأكملها.

4. أوجاق الكُمُش صويو Gümüş Ṣuyu (ماء الفضة)، وهو نبع يقع فوق أيّوب يأخذ الرّجال منه الماء لصنع قهوة السّلطان. يقود هذا الأوجاق وصيف يدعى قهوجي باشي (رئيس صانعي القهوة)[4].

5. أوجاق القوش خانه *Ḳuş-ḫâne* (بيت الطّيور) – على ألا يلتبس مع جزء من المطابخ يحمل الاسم ذاته. يربي أفراده الطّيور وبالأخصّ نوعاً يسمى كوهى *Kuhu* من أجل الرّيش المستخدم في السّهام، يقودهم حامل السّيف[5]. ولم يتضح إن كانت هناك علاقة بين هذا الأوجاق والبوستانجي الذي يدعى قوشجى باشي *Ḳuşçu Başı* ومعاونيه الذين يدعون قوشجى *Kuşçus*.

(ز) أوجاق السّقائين أو حاملي المياه. يقع مقرّهم مقابل بوابة آيا صوفيا العظيمة.

---

(1) عطاج 1 ص 308-309.
(2) عطاج 1 ص 309.
(3) عطاج 1 ص 304.
(4) عطاج 1 ص 309.
(5) عطاج 1 ص 309.

ولدى اندلاع النّيران في المدينة كانوا يحملون قراب الماء على حيواناتهم في محاولة منهم لإخماد اللهب بواسطة خراطيم المياه. وفي أيام الاحتفالات كانت مهمتهم تنظيف القصر، كما كان اثنان منهم ينظفون غرف الطّعام يومياً في المهاجع المختلفة من الخدمة الدّاخلية قبل وبعد الوجبات، بالتناوب فيما بينهم، ومن ثم يحصلون على ما تبقى من طعام. كانوا يعملون تحت إمرة مفتش المياه[1] (Water Inspector) ورئيسهم هو السّقّا باشي[2] ولهم كاخية خاص بهم. في الدّواوين السّلطانية كان السّقا باشي يقدّم المشروبات المعطرة بالمسك أو الحلويات حسب الموسم للوزراء وهم ينتظرون بدء المجلس، كما كان ينبههم عند قدوم الصّدر الأعظم. وكان مع رجاله يدورون بالأحواض والمناديل على الوزراء الذين يتناولون العشاء بعد انتهاء العمل في الدّيوان[3].

(ح) أوجاق المزبلة كشان *Mezbele Keşân* أو الزّبالين. ويتولى رجاله مهمّة أخذ النّفايات من القصر، اثنان منهم معاً، ورميها في البحر. يقودهم الچُوقَدار آغا[4].

(2) رؤساء الخيل.

يشكّل العاملون في الإصطبلات الإمبراطورية (*Iştablı 'Âmire*) أوجاقاً يدعى خاص آخور[5] أوجاغي *Ḫâşş Aḫor Ocağı* (أوجاق الإصطبل الخاص)، يقوده الضابط المسؤول عنه بإمرة الچُوقَدار آغا ويشرف عليه رئيس الخيل الأكبر. ويبدو أن أهم موظف بعد الرّئيس الأصغر هو السّكرتير (خاص آخور كاتبي *Ḫâşş Aḫor Kâtibi*) وله خمسة مساعدين يُدعون طاوله كاتبي *Ṭavla Kâtibi* (سكرتير أو حارس الإصطبل)، وآرپَه كاتبي *Arpa Kâtibi* (سكرتير الشّعير)، وصَمان كاتبي *Şaman*

---

(1) عطا ج 1 ص 309.
(2) لم يتضح إن كان السّقاؤون في الدّيوان هم أنفسهم الذين نتناولهم بالحديث الآن، وهم على الأرجح كذلك.
(3) انظر قانون نامِه عبد الرّحمن توقيعي، *M.T.M.* ج 1 ص 507، 509.
(4) عطا ج 1 ص 303.
(5) إصطبل بالعربية وآخور بالفارسية.

Kâtibi (سكرتير العلف)، وكياه كاتبي *Giyâh Katibi* (سكرتير التّبن)، وسَرّاجلر كاتبي *Serrâclar Katibi* (سكرتير السَّرّاجين). وبما أن الإصطبلات تضمّ خزينة تودع فيها الأشياء الثّمينة كالسّروج والمعدّات الملبسة بالذّهب والفضّة، فقد كان في الأوجاق خازن (خاص آخور خزينِه داري *Ḫâṣṣ Aḫor Ḫazînedârı*) يشرف عليه الباش چُوقَدار ورئيسا الخيل والسّكرتير؛ أمّا تسجيل محتويات الخزينة فهو مهمّة موظف خاص يدعى رَخت كاتبي *Raḫt Kâtibi* (سكرتير المعدات) يساعده موظف من قسم الخزينة العامة يدعى باش مُحاسبى *Baş Muḥâsebe*. أما موظفو الإصطبل الآخرون فهم رئيس السّراجين (سرّاج باشى *Serrâc Başı*) ورئيس الحذّائين (نَعل بَند باشى *Na'l-bend Başı*) ورئيس الإصطبل الخاص (خاص آخور إسكي سى *Ḫâṣṣ Aḫor Eskisi*) وعدد من رجال الشّرطة (تبديل إسكي سى *Tebdîl Eskisis*) لكن لم نتمكن من الحصول على وصف لمهماتهم[1].

(3) ناظر حراس الباب.

كان حرّاس الباب القاپجية (*Ḳapıcıs*) يعملون تحت إمرة ناظرهم ورئيس الخصيان البيض، وكان الأقدم منهم، وعددهم ثمانية عشر، يشكلون أوجاقاً فرعياً يدعى باسم غريب هو أوجاق والد الآغا (آغا باباسى أوجاغى *Ağa Babası Ocağı*)[2] ويقيمون في برج أورطَه قاپى[3]، وهو الباب الرّئيسي الذي يفضي إلى الباحة الثّانية من السّراي، ومهمّتهم الإشراف على حمّالي القصر. وعند الحاجة إلى حمّال في أي قسم كانت الطّلبات تقدّم في هذا الأوجاق حيث يسجّل الحمّالون من قبل الضابط الأقدم فيه. كان أفراد الأوجاق يرتدون غطاء رأس خاص، ولأكبرهم مزيّة العمل كساعٍ لدى السّلطان عند خروجه في موكبه. وكان لاثنين من كبارهم أيضاً لقبان خاصّان هما إسْكَمْلِه جى باشى *Iskemleci Başı* (رئيس حملة الكرسي) ودوشليكجى باشى *Düşelikçi Başı*

(1) عطا ج 1 ص 290، 308.

(2) معنى هذا الاسم غامض؛ وقد تعني كلمة باباسى باب آغاسى.

(3) أي الباب الأوسط.

(رئيس باسطي السّجاد)[1]. كان الأول يقدّم منصة ركوب فضّية silver mounting-block للسّلطان عند ركوبه الخيل، ويعيد الشّكاوى المستلمة إلى أصحابها[2]. أما الثّاني فكان يعمل كچاوُش للقاپيجى باشية[3].

4. رجال الشّرطة

(1) الشِّهر أميني *Şehir Emînî* (أمين المدينة، المحافظ).

سبق أن ذكرنا أن الشّهر أميني لم يكن يشرف على تشييد الأبنية وترميم القديم منها في العاصمة فحسب، بل كان مسؤولاً أيضاً عن تزويدها بالمياه.

أما عن الأبنية فكان الشّهر أميني مسؤولاً عن جلب المواد والعمال بنفسه بينما يجهّز مساعده المعمار باشي *Mî'mâr Başı* المعلومات العلمية والفنية المطلوبة[4]. كانت أعمال البناء مضبوطة بشدّة بالغة، ولم يكن تشييد أو ترميم أيّ بناء سواءٌ كان حكومياً أو دينياً أو خاصاً دون موافقة رئيس المعماريين، وبعد الحصول عليها تتلوها سلسلة من المعاملات المطلوب إجراؤها[5]. لدى المعمار باشي مهندسان مساعدان[6] وعدد من رؤساء البنّائين والمفتشين[7]. علاوة على ذلك، عند تشييد صرح مهمّ يتم تعيين رجال شرطة ليقوموا بالحراسة[8]. لم يكن تقسيم المسؤوليات

---

(1) لا يذكر رِدهاوس كلمة دوشليك *Düşelik* بل دوشَك *Düşek* ودوشكليك *Düşeklik* ودوشَلي *Düşeli* وهو أي شيء يُمدّ للنّوم فوقه. قلت: والكلمة المألوفة التي تستعمل للفراش هي: دوشَك. (أحمد)

(2) أحمد راسم ج 2 ص 133-134، حاشية.

(3) عطا ج 1 ص 290-302.

(4) عثمان نوري ج 1 ص 1361.

(5) المصدر السّابق.

(6) يدعيان: سَر معمارى، ومعمارى ثاني، عثمان نوري ج 1 ص 977؛ عطا ج 1 ص 290.

(7) من الكواخي والچاوُشية. وكانت مهمتهم التّفتيش الدّائم على الأبنية بجميع أنواعها، العامة والخاصّة، في العاصمة - عثمان نوري ج 1 ص 977-978.

(8) المصدر السّابق ص 977.

بين الشّهر أميني والمعمار باشى محدّداً بدقة دائماً، وخصوصاً في الأيام الأخيرة[1]. وكان بعض الموظفين يساعدون الأول تارة والثّاني تارة أخرى، وهم الكيْرَجْجي باشى (رئيس الكلّاسين) *Kirecci Başı* ومدير التّعمير *Ta'mirât Müdîri* وأمين المخازن *Enbâr Emîni*[2]. كان تصميم المساجد الكبرى يقع على عاتق مهندسين من القاپي قُول لرى أي رجال مجندين لخدمة السّلطان كعبيد عن طريق الدّوشِرمه، إما بالأسر أو الشّراء، وأشهرهم سِنان آغا مبتدع مسجدي سُليمانية وشَهزاده[3]، والذي كان يعمل لدى السّلطان سليمان العظيم وخليفته. وبعد إلغاء الدّوشِرمه صار من الشّائع توظيف الذّمّيّين، وبهذا قام شخص مسيحي يدعى سمعان قالفَه *Simeon Ḳalfa* بتصميم مسجدي لاله لي *Lâleli* ونور عُثمانية *Nûrı 'Osmânîye* أثناء فترة بحثنا متبعاً النّمط الإيطالي[4].

كان تزويد العاصمة بالمياه يتم عن طريق ينابيع تقع خارج الأسوار، وكانت بعض الخزانات التي يحفظ فيها الماء، والمجاري والقنوات التي توصل المياه للمدينة، والأحواض والينابيع التي يُستجرّ منها الماء تعود إلى العهد البيزنطي، بينما تم إنشاء البقية من قبل السّلاطين وأشخاص مستقلين. ولقد عُدّت هذه المنشآت المائية أوقافاً يديرها المتولّون *Mutawallîs* والجُباة[5] *Câbîs*. وكان المتبرّعون يهبون أموالاً لإعالة مشرف أو أكثر[6] يعمل بإمرتهما عدد من العمال يدعون رجال المجاري المائية

---

(1) المصدر السّابق ص 978، 1362.

(2) عثمان نوري ج 1 ص 978.

(3) شَهزاده بالتركية نقلاً عن الفارسيّة اجتزاء من: شاه زاده، أي الأمير، ابن الملك. وقد يكتبها البعض بالعربية: شيخ زاده، وهو غلط. (أحمد)

(4) عثمان نوري ج 1 ص 978. وقد أخطأ الكاتب بالتأكيد عندما قال إن المهندسين الكبار الأوائل كانوا كلهم من الأتراك والمسلمين، فقد كان سنان مجنداً من الدّوشِرمه (انظر سيرة حياة أحمد رفيق، معمار سنان) وبهذا هو مسيحي المولد – وكان أصل الآخرين مشابهاً على الأرجح. وفي الواقع هم ممّن اعتنقوا الإسلام من القاپي قُول لرى.

(5) من أجل الأوقاف وإدارتها انظر الفصل الثّاني عشر من الكتاب.

(6) يدعى بولوك باشى في حالة الأملاك الإمبراطورية وأسطة في حالة الأوقاف.

(صُو يولجى *Şu Yolcus*) ينقسمون إلى فئتين[1] ويتقاضون رواتبهم من المحسنين. لكن المشرفين ورجالهما (وتعدّ مناصبهم وراثية) كانوا خاضعين لثلاث طبقات من الموظفين الحكوميين المسؤولين أمام الضابط الأول المعاون للصُّو ناظرى *Şu Nâẓiri* والشِّهر أميني في هذا القسم. وهؤلاء هم: أولاً القيّمون على الخزانات (*Bend Muḥâfiẓis*)[2]؛ ثانياً القوروجى[3] *Ḳorucus* المسؤولون عن القنوات المائية خارج الأسوار؛ ثالثاً الچاوُشية المسؤولون عن امتدادها داخل الأسوار. كان الاهتمام الأول للموظفين هو الحفاظ على تدفق ماء مستمرّ غير ملوّث، وتوزيع المخزون بالتّساوي بين مالكي كروم العنب والبساتين المثمرة خارج الأسوار، وبين الأحياء المختلفة للمدينة حيث كان أكثر المستهلكين هم أصحاب الخانات والحمّامات[4].

(2) المطبخ أميني *Maṭbaḫ Emînî*.

سبق أن ذكرنا أن المطبخ أميني مسؤول عن مطابخ القصر التي تقسم إلى أربعة أقسام هي: (1) المخابز[5]، (2) قسم صنع الحلوى، (3) المطبخ السّفلي أو أوجاق الطّباخين[6]، (4) وما يدعى بقسم الطّيور[7] الذي تعدّ فيه الوجبات الخاصّة بالسّلطان. يدير المخابز رئيس الخبازين[8]، وبيت الحلوى رئيس الذوّاقين ورئيس صانعي

---

(1) قالفَه وچراق (من المتدرّبين).

(2) بند *Bend* كلمة فارسية تعني أي شيء متماسك، وتعني هنا الخندق أو الخزان.

(3) حراس، وبالأخصّ للمروج والغابات.

(4) عثمان نوري ج 1 ص 1220-1224.

(5) للمخابز قسمان، الفرن الخاص *Ḫâṣṣ Fırın* والفرن العادي *Ḫarcı Fırın* – انظر عطا 1 ص 297، لكن يبدو أن أفرادهما ينتمون إلى الأوجاق ذاته.

(6) آشجى لر أوجاغى – عطا ج 1 ص 299. وكان الطّعام الذي يؤكل ليلاً في رمضان يعد في هذا المطبخ.

(7) لأنه يديره اثنان من الزُّلُفلى بالطَه جية يدعيان قوشجى – وتعني الكلمة حرفياً رجال الطّير أو الصّقارين.

(8) إكمكجى باشى *Ekmekçi Başı*.

الحلوى ورئيس صانعي الشّراب[1]، والمطبخ السّفلي رئيس الطّباخين[2]، وكلهم ينتمون إلى الفئة الخامسة من الخدمة الخارجية[3]. وبهذا فهم يخضعون للوصيف والمخصي الأبيض[4] اللذين يديران غرفة حفظ المؤن، لكنهم يتلقّون التّوجيه أيضاً من مسؤول المطبخ ومعاونه. أما هيئة قسم الطّيور، التي تندرج تحت هذه السّلطة المشتركة أيضاً فهي مؤلّفة من طباخين ماهرين تمّت ترقيتهم من بيت الحلوى والمطبخ السّفلي[5]. كان مسؤول المطابخ يقود الأوجاقين الخاضعين لسلطة البوستانجي باشي واللذين يزودان المطابخ بالأغنام والدّجاج[6].

5. موظفو الفئة الرّابعة من الخدمة الخارجية

يتبع هؤلاء الموظفون الأربعة رئيس الخصيان، وهم:

(أ) الچادر مَهْتَري باشي *Çadır Mehteri Başı* أو رئيس ناصبي الخيام.

كانت مهمّة الچادر مَهْتَري الأساسية هي نصب وتقويض خيام السّلطان عند ذهابه للحرب[7]، وفي الأيام المتأخرة، عندما لم يعد السّلاطين يقودون جنودهم بأنفسهم، أصبح الچادر مَهْتَرية ينصبون الخيام الملكية في حدائق القصر أو أي مكان بالقرب من إسطنبول عندما يرغب السّلاطين بالخروج في نزهة. في القرن الثّامن عشر كان هناك أكثر من ثمانمئة منهم ينقسمون إلى أربع مجموعات، ويكلّف بعضهم بمهام متناقضة. كان الأربعون الأقدم يشكّلون أوجاقاً للوزّانين (*Vezendâr*) يرأسهم كبير

---

(1) چاشنيگير باشي *Çâşnî-gîr başı* وحلواجي باشي *Ḥalvâcı Başı* وخوشاب باشي *Ḥoş-âb Başı*.

(2) آشجي باشي *Aşçı Başı*.

(3) دوسّون ج 7 ص 22-23، مع أنه لم يذكر الخوشاب باشي.

(4) أي الكيلار كاخية سي والكيلارجي باشي.

(5) عطا 1 ص 297.

(6) وهما أوجاقا الطّاووق خانه والصّايي.

(7) انظر: *O.T.E.M.* العدد 13 الملحق 2، حاشية.

الوزانين (وزندار باشى) وهو مفتش في الخزينة العامة الموضوعة في الباحة الأولى من القصر ويعمل بإمرة وزير المال (الدّفتردار). ومن جهة أخرى كان رجال الدّرجة الأدنى من ناصبي الخيام يعملون كشانقين أو منفذي أحكام الإعدام حيث يبقى أربعة أو خمسة منهم مستعدّين عند بوابة الباحة الثّانية لينفذوا أوامر السّلطان ووزرائه[1].

(ب) الخزينه دار باشى *Ḥazînedâr başı* أو رئيس الخزينة[2].

تقع الخزينة بجوار غرفة الدّيوان، ولتمييزها عن خزينتي أندرون *Enderûn* (الدّاخل) والحريم أطلق عليها اسم ديش خزينة *Dış Ḥazîne* أو خزينة الخارج[3]. تحفظ فيها سجلات القسم المالي والملابس ذات الفراء وأثواب الشّرف[4] التي تمنح للوجهاء المحلّيين والأجانب في المناسبات الرّسمية؛ وكذلك حقائب القماش الذهبية التي ترسل داخلها الأوامر إلى الحكام الإقليميين. ويوجد في الخزينة عشرون مساعداً[5].

(ج) البازرگان باشى *Bâzergân Başı* أو المسؤول عن أقمشة القصر.

(د) البيشْكَشجي باشى *Pişkeşçi Başı* أو رئيس حراس الهدايا المقدّمة للسّلطان[6].

---

(1) دوسّون ج 7 ص 21.

(2) على ألا يلتبس بالمخصي الذي يحمل نفس اللقب.

(3) انظر قانون نامِه عبد الرّحمن توقيعي (قانون نامِه الدّيوان السّلطاني – *M.T.M*. ج 1 ص 507). عندما كان الصّدر الأعظم يدخل غرفة الدّيوان كان خزينه دار باشى الخزينة الخارجية يقدّم إليه أختام الباب الشّمعية، وبعد تقبيلها يفضّها الصّدر الأعظم ثم يعيدها إليه.
وفي القانون ذاته (ص 509) يقال إنه بعد تناول الصّدر الأعظم وباقي الموظفين العشاء كان الچاوُش باشى يختم الخزينة بالخاتم السّلطاني – ويُقصد بذلك مستودع سجلات القسم المالي والخزينة نفسها.

(4) ثوب الشّرف هو الخلعة *Ḥil'a* – من الجذر العربي «خلع الرّداء» لأن هذه الأثواب كانت في الأصل مهملة من قبل الحاكم ثم بارتدائه لها أضفى عليها بعضاً من مجده وعزّه.

(5) دوسّون ج 7 ص 21-22.

(6) المصدر السّابق؛ انظر عطا 1 ص 290. إن الموظفينَ الذين ذكرهم عطا ولم يذكرهم دوسّون هم القصاب باشى *Kaṣṣâb Başı* (رئيس الجزارين أو القصابين) والبازار باشى *Bâzâr Başı*

6. موظفو الفئة الخامسة

لقد سبق وتحدّثنا عن أربع من هؤلاء هم الچاشنيگير باشى والإكمكجى باشى والآشجى باشى والقهوجى باشى. أما الاثنان الباقيان فأحدهما مرتبط بتزويد القصر بالطّعام، أي الكيلارجى آغاسى (آغا غرفة المؤن) ويساعده حوالي مئة كيلارجي؛ ويعتمد أولئك الخمسة على المخصي الأبيض والوصيف المسؤولين معاً عن غرفة المؤن[1].

والموظف السّادس في هذه الفئة هو العَلم مَهْتَري باشى ʻAlem Mehteri Başı (رئيس حاملي الرّايات) أو ميري مَهْتَري طبل وعَلم Mîri Mehteri ṭabl u ʻalem (رئيس الفرقة الموسيقية أو حاملي الطّبول والرّايات). وكما سبق أن لاحظنا كان استخدام الفرق الموسيقية العسكرية، وبالأخصّ الطّبول، شارة مميّزة للسّلطة الملكية في الإسلام منذ زمن بعيد. كان عدد أفراد فرقة السّلطان اثنين وستين في أوقات السّلم، ويتضاعف العدد لدى الخروج للحرب حيث يعزفون أمام خيمته في وقت الصّلاة. كان العلم مَهْتَري باشى خاضعاً لسلطة حامل الرّاية وله مساعد هو سازنده باشى Sâzende Başı (رئيس العازفين)[2].

7. الأوجاقات المستقلة في الخدمة الخارجية

(1) البالطَه جية *Balṭacıs*.

لقد كُلّف بعض بالطَه جية السّراي الجديد، زُلُفلى بالطَه جية *Zülüflü Balṭacıs*، بمهمّات خاصّة، فهناك اثنا عشر منهم يعرفون القراءة والكتابة ويدعون بالقالفَه[3] *Ḳalfas*، يقومون بخدمة السّلطان في رحلاته يرافقهم ثلاثون مساعداً لحماية رايته، وفي أيام الأعياد والمناسبات الرّسمية يقومون بإحضار عرشه من الخزينة الدّاخلية إلى

(رئيس تجّار السّوق Chief Marketer؟) والتختروانجى باشى *Taḫtrevancı Başı* (رئيس حملة الهودج) والقاووقجى باشى *Ḳavuḳçu Başı* (رئيس صانعي القلنسوات).

(1) أي الكيلار كاخية سى والكيلارجى باشي. دوسّون ج 7 ص 22-23.

(2) دوسّون ج 7 ص 14، 23؛ انظر *O.T.E.M*. العدد 13 الملحق 11، حاشية. وبهذا يتميّز مسؤولو الرّايات عن مسؤولي الخيام.

(3) يدرسون على يد خوجات القديسة صوفيا.

غرفة مجلسه[1]. وكانوا أيضاً يحملون أمتعة الحريم عندما يخرج السّلطان في نزهاته الصّيفية ويعلّمون الخصيان السّود الأصغر القراءة والكتابة. وهناك واحد منهم يعمل كقوشجي *Kuşçu* أو صقّار تحت إمرة القيزلر آغاسي؛ بينما يقوم آخران يدعيان أيضاً قوشجي بالإشراف على مطبخ إعداد وجبات السّلطان، ومن هنا يأتي اسمه (قوشخانه *Kuşḫâne*)[2]. باستثناء القالفَه كان لكل واحد من الخاص أوضه لية، أي الخصيان البيض وكاخية الغرف السّفلية الثّلاث، بالطَه جى في خدمته[3]، وكان للسّلحدار آغا الذي يقود هذا القسم من الفيلق باش بالطَه جى وثلاثة من مساعديه يقومون على خدمته، بينما يقوم على خدمة الخزينة كاخيةِ سى (كبير وصفاء غرفة الخزينة ومفتشها) رجلان منهم. أما الضبّاط التّابعون لهذا القسم فهم كاخيته ومعاون الباش بالطَه جى والدّيوان خانجى المذكور سابقاً وبالطَه جى الكيلارجى باشى (وهو من الخصيان البيض) الذي يتولى ضبط شؤون المطبخ السّفلي والمخابز[4].

كان القسم الآخر من الفيلق الأساسي في الأوقات اللاحقة تحت إمرة القيزلر آغاسى، ولكن بما أن أفراده القدامى كانوا يساعدون هذا الشّخص البارز في إدارة المنشآت الدّينية للمدينتين المكرّمتين وأماكن أخرى، فيبدو أن هؤلاء البالطَه جية كانوا تحت قيادة القاپى آغاسى. وفي الواقع كان لموظف آخر من الخصيان البيض، هو السّراي آغاسى، بالمشاركة مع أحد الخصيان السّود، هو الباش قاپى غُلامى من السّراي القديم، سلطة عليهم في المكان الذي يقيمون فيه، حيث كانت حماية قسم الحريم والعناية به هي أولى مهامهم. وكان العديد من كبارهم يوظفون كرؤساء

---

(1) وبهذا يكون الموظف الثّالث هو الدّيوان خانه جى *Dîvân-ḫâneci*.

(2) سبق وذكرنا معنى الكلمة. وقد أعطى رِدهاوس معنى ثانوياً هو قدر الطّبخ الصّغير، لكن الأرجح أن الكلمة بهذا المعنى اشتقت من اسم المطبخ وليس العكس. كما ذكر عطا هؤلاء الرّجال وهم يؤدّون مهمتهم (*Kuşçu*) دون تحديد طبيعة هذه المهمّة. بينما اكتفى دوسّون بقوله إن القوشجية *Couschdjis* كانوا ينقلون الرّسائل من السّلَحْدار إلى السّلطان.

(3) كان أولئك الذين يعملون في خدمة الخصيان البيض يدعون القنديللية *Kandillis* (حملة القناديل)، وكان البالطَه جية يقدمون القهوة للخاص أوضه لية بإشراف القهوجى باشى.

(4) كل ذلك وفقاً لرواية عطا ج 1 ص 290 وما يليها، 297، 299. أما رواية دوسّون فتختلف عنها.

صانعي قهوة (قهوجى باشى) للوالدة والأميرات والقوادن والقيزلر آغاسي؛ بينما يعمل واحد منهم في خدمة القيزلر آغاسى وموظفين من الخصيان السّود كقيّم على غرفة الملابس. وفي السَّراي الجديد كان أولئك الذين يساعدون في إدارة المنشآت الدّينية يعملون في السّكرتاريا وعددهم سبعة[1] يُختارون بفضل خبرتهم الثّقافية[2] حيث يترقّون في الغالب ليحصلوا على مناصب عليا في الإدارة العامة[3].

(2) أوجاقات القزبكجية *Ḳızbekçis* والدّولاب *Dolab* والصّوفا *Ṣofa* والحطب أنبارى *Ḥaṭab Enbâri*.

كان القزبكجية[4] يشرفون على تزويد المياه ويقدّمون للسّلطان مياه الشّرب والاغتسال في المناسبات، ويفرشون له سجادته لدى ذهابه إلى المسجد، ويمسحون المكان الذي يمتطي فيه فرسه. وكان رجال الدّولاب أوجاغى يوزعون الماء بين الأقسام

---

(1) هم الباش يازجى (وتعني حرفياً رئيس الكاتبين) وستة من القالفَه. يذكر دوسّون اثنين من البالطَه جية مرتبطين بهذه المنشآت وهما الخاصكي باشى، محصّل الرّسوم المستحقة للآغا، والخاصكي باش كاتبى، وهو سكرتيره الأول، وقد يكونا معدودين من بين القالفَه.

(2) كانوا يدرسون على يد خوجات مسجد بايزيد.

(3) يختلف دوسّون ج 7 ص 30–32 وعطا ج 1 ص 305–307 في روايتيهما عن كتيبتي البالطَه جية، إذ ينسب دوسّون إلى أولئك العاملين في السّراي القديم وظائف ومهمات، يقول عطا إنها من مهمات الزُّلُفلى مثل وظيفة الكاخية، وحمل ممتلكلت الحريم. لا شك أن هذا الاضطراب قد نشأ بسبب أن بعض بالطَه جية السّراي القديم صاروا يعملون في السّراي الجديد، وأن بعض الزُّلُفلى كانوا يعملون بإمرة القيزلر آغاسى. يقدّر دوسّون عدد البالطَه جية بأربعمئة وعدد الزُّلُفلى بمئة وعشرين. قد يكون عطا مخطئاً إلى حدّ ما، فمثلاً أثناء تعداده لموظفي الزُّلُفلى يدعو معاون القائد ببالطَه جى لر كاخية سى وليس زُلُفلى بالطَه جى لر كاخية سى، مما يدلّ على أن دوسّون على حق في تخصيص هذا المنصب للكتيبة الثّانية. وفي خضمّ هذا الشّك اتبعنا رواية عطا بما أنها لم تترجم، وهي بذلك أقل قابلية للحصول عليها.

(4) يدعون كذلك وفقاً لرواية مشكوك بها وهي أن قائدهم الأول منع فتاة مجنونة (قز *Ḳız*) من الفرار – وبكجى تعني حارس أو خفير. أسّس هذا الأوجاق السّلطان محمّد الفاتح في نهاية عهده وهو مؤلف من أربعين رجلاً يقودهم قزبكجى باشى. وقد تحرف الاسم فيما بعد ليصبح قوزبكجي *Ḳuzbekçi*. لم يذكر دوسّون هذا الأوجاق مع أنه بقي موجوداً حتى بعد زمانه – عطا ج 1 ص 294 وما يايها.

المختلفة من القصر كما يقومون بحراسة وتنظيف سرادق القاپي آغاسي القريب من مكان إقامتهم[1]. أما رجال الصّوفا[2] أوجاغي فمهمّة كل واحد منهم الأساسية هي العمل على خدمة واحد من الخاص أوضه لية وبعض أغوات الإيچ الصّغار، بالإضافة إلى مهمّة خاصّة هي إحضار الخراف التي يريد السّلطان نحرها في عيد الأضحى[3] إلى الباحة الثّانية. كان رجال مخزن الأخشاب[4] يوزّعون الحطب بشكل عام على أقسام القصر المختلفة، لكن بعض القدامى فيهم[5] يؤدّون خدمة غريبة هي الإشراف على تنظيف مشفى القصر بواسطة أسرى حرب يُجلبون من الأدميرالية، لهذا الغرض. وعندما يمرض أحد الأغوات يتم نقله من الأورطة قاپي إلى هذا المشفى في عربة خاصّة يجرّها رجال من مخزن الأخشاب[6].

(3) أوجاقات الحرفيين.

تشغل ورشة الخيّاطين ترزي لر كرخانه (*Terziler Kâr-ḫânesi*) جزءاً من كنيسة تم تحويل الباقي منها إلى مسجد، في مكان يقع خارج الباب الإمبراطوري. قام السّلطان سليم الأول بتنظيمها وتضم أربعين خياطاً يرأسهم رئيس الخياطين (ترزي باشي *Terzi Başı*) ورئيس الحلّاجين (حلّاج باشي *Ḥallâc* Head Carder. وكان

---

(1) عطا ج 1 ص 301. دولاب *Dôlâb* (كلمة فارسية تكتب بالتركية القديمة طولاب *Ṭolab*) وتعني النّاعورة أو أي آلة دوارة.

(2) أو على الأصح صُفّة *ṣuffa* وتعني غرفة سابقة محاطة بالأرائك. وقد اشتق اسم هذا الأوجاق من المسجد المجاور المدعو صوفا جامعي *Ṣofa Câmi'i* الواقع ضمن أراضي القصر. يعود المسجد والأوجاق معاً إلى عهد السّلطان سليمان العظيم.

(3) عطا ج 1 ص 298-299. يأتي عيد الأضحى (أو العيد الكبير) في العاشر من شهر ذي الحجة، وهو الشّهر الذي تؤدّى فيه شعائر الحج. وتربّى الأغنام المعدة للأضاحي في أوجاق القربان.

(4) حطب أنبارى *Ḥaṭab Enbârı*.

(5) يدعون ورديان *Vardiyan* من الكلمة الإيطالية غواردیانو *guardiano*. وكانت أسماء العاملين المرتبطين بالأدميرالية تشتق من كلمات إيطالية كما سبق ولاحظنا.

(6) عطا ج 1 ص 301.

الخياطون يزوّدون العاملين في القصر بكل ما يحتاجونه من ثياب ولحف وغيرها[1].

يقع أوجاق صانعي الحُصر (حَصيرجية *Haşırcıs*) في مخزن الأخشاب، ويعمل أفراده بشكل رئيسي في حياكة الحصر التي يتم تغييرها مرة في العام في غرفة عباءة النّبي وفي المساجد[2].

(4) المتفرّقة *Muteferrikas*.

كالچاوُشية تقسم المتفرّقة، على الأقل منذ عهد الفاتح، إلى عُلوفه لي *Ölûfeli* (أي من يتقاضون راتباً) وگديكلي *Gedikli* (أي إقطاعيين)[3]. وكالچاوُشية أيضاً يرتبط المتفرّقة الإقطاعيون بخدمة الصّدر الأعظم أكثر من ارتباطهم بخدمة السّلطان. وعندما يمتلكون إقطاعيات الزّعامت يُدعون زُعَما گديكلية *Gedikli Za'îms*[4]. لهم قائد مستقل هو المتفرّقة باشي *Muteferrika Başı*، وهو أحد معاوني الصّدر الأعظم[5]. وفي النّصف الثّاني من القرن السّابع عشر كان هناك حوالي مئتين من المتفرّقة الإقطاعيين وعدد غير محدّد من العُلوفه لية[6] الذين لم يذكرهم دوسّون في روايته وربما يكونون قد اضمحلوا آنذاك، بينما يبقى عدد الإقطاعيين مئتين.

---

(1) عطا ج 1 ص 310.

(2) عطا ج 1 ص 299–300. يشير دوسّون إلى هؤلاء الحرفيين بقوله إنهم ثلاثمئة – من الخياطين والفرائين والإسكافيين – ج 7 ص 25.

(3) استعمل مصطلح عُلوفه لي متفرّقة في قانون نامِه الفاتح (ص 18، 20، 25) مقارنة بمصطلح زعيم متفرّقة أو تيمار متفرّقة. وفي حالة الچاوُشية ربما يكون مصطلح گديك *Gedik* قد استعمل لاحقاً. وجدناه في قانون نامِه عبد الرّحمن توقيعي (*M.T.M*. ج 1 ص 543). وبهذا يكون دوسّون قد أخطأ بالتأكيد بقوله إن الگديكلية *Gediklis* لم يوجدوا إلا منذ عام 1597.

(4) انظر دوسّون ج 7 ص 168، 173، 377 – وكان چاوُشية الزّعامت يُدعون أيضاً زُعَما گديكلية *Gedikli Za'îms*.

(5) دوسّون ج 7 ص 173.

(6) وفقاً لقانون نامِه عبد الرّحمن توقيعي. أما زنكايس 3 ص 182 فيقول إن عددهم بلغ 300 إلى 400 عام 1640، و631 عام 1660. وبحلول عام 1698 كان عدد المتفرّقة والچاوُشية معاً قد أصبح 500.

الملحق الثّالث
منزل الوزير الأعظم

يشبه منزل الوزير الأعظم منازل معظم رعايا السّلطان الأثرياء، ويتّخذ شكل القصر. كان الوزير الأعظم هو الوحيد الذي يحظى بعائدات كبيرة، وهو بذلك أقدر من غيره على محاكاة القصر الإمبراطوري من حيث الحجم، لكنه يختلف عنه ببعض الأمور، نذكر منها على سبيل المثال أن قسم الحريم لديه كان لا يقوم على حراسته سوى أربعة أو خمسة من الخصيان، لكنه كان مقسماً إلى خدمتين داخلية وخارجية. كان في الأولى أربعة وعشرون وصيفاً يرأسهم السِّلَحْدار آغا، ويحمل الآخرون ألقاباً مشابهة لتلك التي يحملها الخاص أوضه لي والخدم الأدنى مرتبة في قصر السّلطان[7]، كما تضم، على الطّراز الإمبراطوري، عدداً من الرّسُل الصّم والخُرس[8]. أما الخدمة الخارجية فتضم، كما في قصر السّلطان، الخازن وسائس الخيل وخدم الباب والمطابخ وبعض «العُلماء»[9]. بل وتشبه النّمط نفسه إذ تحوي على أشخاص يعملون بالأشغال العامة، حتى يبدو الخط الفاصل بين هذا الجزء من قصر الوزير وبين

---

(7) كان لدى الصّدر الأعظم على سبيل المثال چُوقَدار آغا وپشكير آغا وقهوجى باشى وصاريقجى باشى وبَربَر باشى وإبريق دار باشى تتطابق ألقابهم مع أولئك العاملين في الغرفة الخاصّة لقصر السّلطان. وكان لديه أيضاً مفتاح آغا يعادل آنختار آغا السّلطان. انظر دوسّون ج 7 ص 179–180.

(8) المصدر السّابق ص 180.

(9) المصدر السّابق ص 178–179. لم يذكر دوسّون الألقاب التّركية لهؤلاء الموظفين. وإن المسؤول عن توزيع الصّدقات والمؤذّنين كانوا على الأرجح من رجال الدّين (العلماء).

الموظفين والجنود العاملين في خدمته غير واضح المعالم. لم تكن تعتمد كثيراً على طبيعة المهام الموكلة إلى أولئك الموظفين، بل على مصدر الرّواتب التي يتقاضونها: أي من مال الوزير الخاص أم من الخزينة العامة. كان واضحاً أن الشُّطّار الثّمانية الذين يرافقونه على الملأ هم خدمه الخاصّون، أما خدم الباب الأربعون الموجودون في معظم الدّوائر الحكومية، فقد كانوا أدنى مرتبة، بالإضافة إلى الأربعين آغا الموكلين بحمل الرّسائل إلى الأقاليم، والچاوُشية الاثني عشر الذين يمشون في المواكب العامة في المناسبات، والمثني وصيف الذين يعمل رئيساهم كمخبرين ومهمتهما تقديم التّقارير للقائد الثّاني من قواد رئيس الوزراء.

في القرن الثّامن عشر (والذي ينطبق عليه ما ذُكر أعلاه)، كان الأشخاص المعتمدون كموظفين عامّين مرتبطين بدائرة الوزير الأعظم يتألفون من حرّاس وسُعاة آخرين، نذكر منهم على سبيل المثال الگديكلي متفرّقة، وفيلق مكون من مئتين من تتار القرم الذين انتقلت إليهم الخدمات التي كان يقوم بها الچاوُشية. كان قائدا هاتين المجموعتين يدعيان متفرّقة باشي وطَطَر آغا، وهناك مجموعتان صغيرتان من الخيّالة[1] أفرادهما من العاملين لدى الوزير الأعظم، وهما مؤلفتان من ثلاثة موظفين وخمسة عشر ضابطاً من الچاوُشيّة[2]. كان الأولان من هؤلاء الضبّاط، التّلخيصجي[3] ونائبه[4]، مسؤولين عن إيصال المعلومات الموجهة من الوزير الأعظم للسّلطان (وهو وحده من يوجّهها)

(1) هما الگوكللى (تلفظ: گونللى) *Gönüllüs* (المتطوّعون) والدّلي *Delis* (الكشافة). وكان عدد أفراد كل منهما في خدمة الصّدر الأعظم خمسة عشر رجلاً، وقائداهما يدعيان گوكللى لر آغاسى ودلي لر آغاسى.

(2) البولوك باشية، وهم قادة المجموعات الخمس عشرة للچاوُشية.

(3) من الفعل العربي «لخّص» أي قدّم ملخصاً ومن هنا التّلخيص هو التّقرير أي الرّسائل الموجهة من الصّدر الأعظم إلى السّلطان. ولدى كلامنا عن المؤسّسة الدّينية سنلاحظ أن لدى شيخ الإسلام تلخيصجى أيضاً.

(4) يدعى وزير قره قُولاغي *Ḳara Ḳulaği* بسبب القلنسوة المصنوعة من فراء الوشق التي يرتديها. تعني قره قولاق حرفياً «الأذن السّوداء» وتطلق على الوشق الآسيوي. (ومنه اشتقت كلمة *caracal* من التّركية).

إلى رئيس الخصيان السّود، قيزلر آغاسى *Kızlar Ağası*. أما الثّالث فهو القفتانجى باشى *Ḥoftancı Başı* أو رئيس خزانة الملابس Pelisses التي يقدّمها الوزير الأعظم لذوي المناصب الجدد. أخيراً، هناك معاونون شخصيون للوزير هم ممثلون عن كل واحد من الأوجاقات النّظامية للمشاة والخيّالة (بالرّغم من انخفاض عدد الأخيرة إلى اثنين فقط)[1]. إن المعاون الذي يمثل الإنكشاريّة هو مُحضِر آغا *Muḥḍir Ağa* الذي تشكّل أورطته، المؤلفة من ثمانية وعشرين من البولوكات، حرس الباب العالي. أما معاون البوستانجى فهو أوضه باشى ذلك الفيلق؛ ويمكن ملاحظة أنه بما أن البوستانجى باشى هو من يقود مركب السّلطان، فإن الأوضه باشى هو من يقود مركب الوزير الأعظم - وهذا دليل آخر على أن للوزير مزيّة تقليد السّلطان، ولكن على مستوى أقلّ من العظمة[2].



(1) وكان الكاخية يَري يمثل السّپاهية والسّلَحْدارية؛ ويمثل چاوُشية الباب الجَبَه جية والطّوپجيّة والطّوپ عربجية. وقد تحدث دوسّون عن چاوُشية باب آخرين يمثلون الأمراء، لكن لم يتضح من يقصد منهم. وقد يكون الأمراء من سلالة النّبي أو من السّنجق بكية الذين يحملون اللقب ذاته.

(2) دوسّون ج 7 ص 172-173، 177-179.

محتويات الكتاب